المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

قام الطالب باجراء التصحيحات التي طلبتها منه لجنة المناقشة .

لجنة المناقشة

المشرف	المناقش	المناقش
د / محمد ابراهيم البنا	د / عبد العزيز محمد فاخر	د / عياد عيد الثبيتي

السِّفرُ الثَّالِثُ
من
المُنتَخَبِ الأكْمَلِ عَلى كِتَابِ الجُمَلِ

لمحمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاريّ الاشبيليّ
الشهير بالخفاف

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

إعداد

الطالب / أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله

إشراف

الأستاذ الدكتور / إبراهيم إبراهيم بركات

١٤١٢هـ ١٩٩١م

المجلد الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

باب تصغير الظروف

الظروفُ في موضوعِ اللغةِ هيَ الاوعيةُ المحتويةُ على ما يُوعَى فيهَا ، كالكيسِ والعِدلِ وغيرِهمَا ، ولما كانتْ أسمَاءُ الازمنةِ والامكنةِ في بعضِ تصرفاتِهَا في الكلامِ تقتضِي حَرفَ الإضَافَةِ ؛ تَضمنَ معنَى الظروفِ لمَا فِيهَا ، سَمَّاهَا النحويونَ في تلكَ الحالِ ظروفًا ؛ فموضوعُ البابِ للإعلامِ بغَلبةِ التذكيرِ عَليهَا ، ومَاجُعِلَ منهَا مُؤنثًا وكيفيةِ تصغيرِ المذكرِ والمُؤنثِ منهَا ، ثم مَا يصغرُ منهَا ممَّا لا يُصَغَّرُ.

وان شئتَ وفاءً على هذَا فقل : وتصغيرُ الظروفِ كتصغيرِ سائرِ الاسماءِ الاَّ أنهَا أفرد لها بابا لامرينِ قَصدَ الإعلامِ بهمَا يَخُصَّا بِهَا :

الأمرُ الاولُ : أنَّ قدامَ ، ووراءَ ، وأمامَ ، هذِهِ الثلاثةُ - وذَكَرَ أبو القاسمِ منهَا اثنينِ خاصةً - بتاءِ التأنيثِ فِيهَا - بِخلافِ سائرِ الرُّباعي ؛ لأنَّ التذكيرَ قد اطرَدَ في الظروفِ كلِّهَا الاَّ في هذِهِ الثلاثةِ ، فلو صُغرتْ علَى حَسَبِ البابِ لخِيفَ اللبسُ فأثبتُوا الهَاءَ في الرباعيِّ هَذَا .

الأمرُ الثاني : أنه لاَ يُصغَّرُ الاَّ ما وصفَ وتمكنَ ؛ لأنَّ التصغيرَ يُغنِي عنِ الوصفِ ، والتصغيرُ ضربٌ منَ التمكنِ ، ومنَ الظروفِ مَا يكونُ مبهمًا ولا يُوصفُ ألبتةَ ؛ فلذَلكَ لا يصغَرُ ، نحوُ : عندَكَ .

وتصغيرُ الظروفِ تصغيرُتقريبٍ للمسافةِ (١) ، فهذَا مَا احتوى عليهِ البابُ .

ثم تقولُ بعدَ الكلامِ الجُمْلي على البابِ : اعلم أنَّ الظروفَ علَى قسمينِ : ظروفُ زمانٍ وظروفُ مكانٍ ، وكلُّ واحدٍ منَ القسمينِ ينقسمُ الى مَا يجوزُ تصغيرُهُ ، والى مَا لاَ يجوزُ تصغيرُهُ .

فأما مَا لاَ يجوزُ تصغيرُهُ من ظروفِ الزمانِ ، فكلُّ ظرفٍ مبنِيٍّ مُلازمٍ للبناءِ ، نحو : اذْ ، واذَا ، ومتَى ، وأمسِ ، وسَحَرَ اذَا أردتَهُ من يومٍ بعينِهِ ؛ لأنَّ هذِهِ الأشياءَ فى هذِهِ الحالِ لاتتصرفُ ، وضُحىً ، وبكرةً ، وصباح ، ومساء اذَا أردتَهَا مِنْ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٤٨٥ ، والمقتضب ٢/ ٢٧١ .

يوم بعينه ، وعشاء وعتمة اذا أردتها من ليلةٍ بعينها ؛ لأنّ هذه الاشياء في هذه الحالِ لا تتصرفُ ولا تخرجُ عن الظرفيةِ ، فإذا لم تردْ ها من يومٍ بعينهِ ولا مِن ليلةٍ بعينهَا جَازَ تصغيرُهَا/ وأما غدوةٌ ، وبُكرةٌ ، فيجوزُ تصغيرُهَا ٥٨/أ وإن أريدَا من يومٍ بعينهِ ؛ لأنهمَا في تلكَ الحالِ متصرفانِ ويخرجانِ عنِ الظرفيةِ ، تقولُ : سيرَ يومُ الجُمُعَةِ غُدوةً ، وسيرَ يومُ الخميسِ بُكرةً .

ومَّا لا يُصغرُ مِنْ ظروفِ الازمنةِ "البارحةُ" ، وانما لم تصغرْ ؛ لاجلِ أنهم حملوهَا على "أمسِ" ؛ لأنَّ البارحَةَ اسمٌ لليلةِ التي قبلَ يومكَ وليلتِكَ (١) كمَا أنَّ أمسِ اسمٌ لليومِ الذى قبلَ يومِكَ ، فلما كانتْ بينهمَا هذهِ المناسبةُ لم تُصغَّرِ البَارحَةُ كما لم يُصغرْ أمسِ ، وزعمُوا أنهمْ انمَا لم يصغرُوا هذَا كمَا لم يصغرُوا أمسِ في أنهُ نقيضُهُ من حيثُ أنه اسمٌ لليومِ الذى بعدَ يومِكَ ، والشئُ يحملُ على نقيضِهِ ، كما يحملُ عَلَى نظيرِهِ .

وَماسوَى هذهِ الظروفِ المذكورةِ منْ ظروفِ الزمانِ يَجوزُ تصغيرُهُ ، والمقصودُ مِن تصغيرِ ظُروفِ الزمانِ تقريبُ المُدةِ قَالَ طرفةُ : (٢)

طَحَا بِكَ قَلْبٌ بِالحِسَانِ طَرُوبُ [بعيدَ الشَّبَابِ عَصرَ حَانَ مَشِيبُ]

وأمَّا مَا لاَ يصغرُ من ظُروفِ المَكَانِ ، فَكُلُّ ظرفٍ مَبنِيّ مُلازم [للبناءِ] (٣) نحوُ : أينَ ، وحيثُ (٤) ، ومِمَّا لاَ يصغرُ أيضًا من ظُروفِ المَكانِ (٥) وإن كانَ مُعربًا ،

---

(١) فى اللسان (برح) : والبارحة أقرب ليلة مضت . . وذكر السيرافي فى أخبار النحاة عن يونس قال يقولون : كان كذا وكذا الليلة الى ارتفاع الضحى وإذَا جَاوَزَ ذَلِكَ قالوا : كان البارحةَ.

(٢) الشاهد نسبه المصنف لطرفة بن العبد وهو لعلقمة بن عبدة الفحل كما في ديوانه ٣٣ ، والمفضليات ٣٩١ ، والسبع الطوال الجاهليات ١٧٦ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٦٧ ، ورصف المبانى ٤١٧ ، والمزهر ٢/٤٨٦ ، والخزانة ٤/٣٦٢ و ١١/٢٨٩ . وعجزه :
* بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ *

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ينظر المقتضب ٢/٢٧١ .

(٥) يبدو أن هنا نقص ، ولعل صحة العبارة : من ظروف المكان "عند ولدن وحيث" . ينظر الارتشاف ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

لأنهَا وإن كانتْ معربةً قليلةُ التصرفِ ؛ لأنهُ ليسَ لَهَا منَ التصرفِ الا دُخولُ "مِنْ" عليهَا مِنْ بينِ سَائِرِ حروفِ الجَرِ ، وإذَا لم تَدخُلْ "مِنْ" عليهَا لاَ تَزَالُ ظرفًا ، ولا تكونُ فَاعلةً ولاَ مفعُولَةً ولا مبتدَأً ولا خبرًا ، أعنِي - مرفُوعاً ، وإن كانتْ في موضعِ رفعٍ ولا غيرِ ذَلِكَ مِمَّا تتصرفُ بِهِ الأسمَاءُ ومَا سِوَى ذَلكَ يجوزُ تصغيرُهُ ، والمرَادُ بتصغيرِ ظرفِ المكانِ تقريبُ المسَافةِ كقولِ امرئِ القيس:(١)

* بِمَضَافٍ فُوَيْقَ الأرضِ لَيسَ بأعزلِ *

وكقوله : (٢) * دُوَيْنَ السَّمَاءِ في رُؤُسِ المَجَادِلِ *

والظروفُ كُلُّهَا تجرِي في التصغيرِ مَجرَى الأسماءِ،(٣) فالثلاثيُّ مِنهَا يصغرُ ، كتصغيرِ الثلاثيِّ منَ الأسماءِ والرباعِيُّ يصغرُ تصغيرَ الرباعِيِّ مِنَ الأسمَاءِ والخماسيَّ كذلك الى ما فَوقَهُ.

ألفَاظُ الكتابِ :

قوله : (والأماكِنُ كُلُّهَا مذكرة)(٤) ، يَعني : أسمَاءُ المَكَانِ التي هي ظروفٌ كُلُّهَا مذكرَةٌ ، ثم قالَ بعدَ هَذَا : (فَتصغيرُهَا بغيرِ هاءٍ الأقدَامُ وَوَرَاءُ ، فإنهُمَا مُؤنثَانِ فتصغيرُهُمَا بالتاءِ)(٥) ، وكلاهُمَا اسمٌ على أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ ، والمُؤنثُ الذى لاَ تَاءَ فيهِ للتأنيثِ اذا زَادَ على ثلاثةِ أحرفٍ لا تلحقُهُ تاءُ التأنيثِ في التصغيرِ قيلَ : وذَلِكَ أنَّ أكثرَ ظرُوفِ المكانِ مُذكَّرٌ ، فلو لم يُلحِقُوا التاءَ قُدَّامَ وَوَرَاءَ في التصغيرِ لتُوهِمَ أنهمَا مُذكَّرانِ ، كأكثرِ الظروفِ مِنَ المكانِ ، فإلحاقُهُمْ لِتاءِ التأنيثِ فيهَا انمَا هُوَ لرفعِ هَذَا التوهُمِ .

فإن قِيلَ : كانَ يُرفعُ وَهَمُ التذكيرِ فيهِمَا بمَا يرتفعُ مِنَ الأسماءِ المُؤنثَةِ غيرِ الظروفِ التي لاَ علَمَ فيهَا للتأنيثِ ، وهو الإشارةُ اليهَا والإخبارُ عنهُمَا

---

(١) سبق تخريجه في ٢٠٧.

(٢) مر الكلام عليه وتخريجه في ٢٠٧.

(٣) ينظر المقتضب ٢ / ٢٧١.

(٤) الجمل : ٢٥٠.

(٥) الجمل : ٢٥٠.

والوصفُ وعودُ الضميرِ،قيلَ : هذهِ الأشياءُ لا تكونُ الاّ مع كثرةِ التصرفِ، وقُدّام ، وَوَراءَ يَقِلُّ تصرفُهما ، فلا يكونُ فِيهمَا ذلكَ ، وأنشد في الباب:(١)

قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ انَّنِي أرَى غَفَلاتِ المَوْتِ قَبْلَ التَّجارِبِ

البيت للقطَامي (٢) ، اسمه عُمير بن شُييم بضمِ الشين وكسرهَا ولقب بالقطَامي لقوله / : ٥٨/

يَصُكُّهُنَّ جَانِبًا فَجَانِبَا صَكَّ القُطَامِي القَطَا القَوارِبَا (٣)

"والقُطَامِيُّ" هنا هو البازي، "والقَطَا" طائرٌ مشهورٌ، "والقواربُ" في وصفها هيَ : القريبةُ من بلوغِ الماءِ ، فَيكونُ أحرصَ لَها على البلوغِ الى الماءِ، "والقَطَا" طيرٌ يصبرُ عنِ الماءِ كثيرًا ، وحَكَى الشَّيبانِي (٤) أنَّ القطَامِيَّ مَرَّ بامرأةٍ فَاستقراهَا ،

---

(١) الجمل ٢٥٠.
والبيت للقطامي ، ديوانه : ٤٣-٥٠ ، وهو من شواهد المقتضب ٢٧٢/٢ و٤١/٤ ، والأمالي الشجرية ١٥٥/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٦١٩/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٣ ، و شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٥ ، وايضاح شواهد الايضاح ٥١٩/١ ، و شرح ألفية ابن معطى ١٢٣٧/٢ ، وشرح الجمل لابن هشام الانصارى ٣٢٨ ، واللسان (قدم) والشاهد فيه قوله : قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِيبِ حيث أثبت الهاء في تصغير قُدّامَ وذلك شاذٌ . ويروى : غَفَلاتِ المَعِيشِ .

(٢) القطامى اسمه : عمير بن شييم من تغلب اتَّسَمَ شعره بالغزل الرقيق والمهاجَاةِ القاسية والمديح الموفق . انظر ترجمته في طبقات ابن سلام ٥٣٤/٢ ، والشعر والشعراء ٧٢٣/٢ ، والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة : ٢٨ ، والمؤتلف : ١٦٦ ، مات سنة ١٠١ من الهجرة .

(٣) الشاهد للقاطمى وهو في ديوانه : ٧ ، والمبهج فى تفسير أسماء شعراء الحماسة : ٢٨ ، والخزانة ٣٧١/٢ ، وفي المبهج قصة البيت وأنه لقب القُطامِي لقوله هذا البيت .

(٤) أبو عمرو الشيباني : إسحاق بن مرار من رمادة الكوفة وجاور شيبان فنسب اليهم ، قال أبو العباس : كان مع أبي عمرو الشيباني من العلم والسماع عشرة أضعاف ما كان مع أبي عبيدة ولم يكن من أهل البصرة مثل أبي عبيدة في السماع والعلم . انظر ترجمته في مراتب النحويين : ١٤٥ ، وطبقات الزبيدى : ١٩٤ ، وابن النديم : ١٠١ ، ونزهة الالباء : ٧٧ ، والانباه : ٢٥٦/١ ، و معجم الادباء : ٧٧/٦ .

أي: طَلَبَ منهَا القِرَى، وهو مَا يقدمُ للضيفِ منَ الطعامِ، فقالتْ : إنا مِن قـومٍ يَشتَوونَ القِدَّ (١) منَ الجوعِ ، فقالَ : من هَؤلاءِ ويحكِ ؟ فقالتْ : محارب، فباتَ عندَهَا بأسوأ ليلةٍ، فقَالَ القصيدَ الذى هذا البيت منه يَهجُوهَا ويذكُرُ القصَّـةَ وفيها :

فَلَمَّا تَنَازعنَا الحديثَ سَألتُهَـا عن الحَيِّ قالت مَعشرٌ من مُحَارِب

مِنَ المُشتَوِينَ القِدَّ مما تراهُـمُ جِياعاً ورِيفُ النَّاسِ ليسَ بِعَـازِبِ

وقبلَ البيتِ الذى استشهَدَ بِهِ أبُو القاسم : (٢)

صَرِيعُ غَوانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقنَـــــهُ لَدُن شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ

وبهذَا البيتِ لُقِبَ القُطَامِيُّ صَرِيعَ الغَواني .

والغَواني: جمعُ غانيةٍ ، وهيَ التي غَنيتْ بِحسنِهَا عنِ الزينةِ ، ومعنَى قوله : «قديمَةَ التجريبِ»، التجريبُ : معرفةُ عادَةِ الأشياءِ التي تَخفَى عَادَتُهَا ، «والحلمُ» : العقلُ ، «والغَفَلاتُ» جمعُ غَفْلَةٍ : وهيَ الذهُولُ عَنِ الشيءِ، وأرادَ بالغفَلاتِ هَاهُنَا : مَا يَكُونُ منَ العيشِ في وقتِ الغفلةِ عَنِ التجَاربِ والنظَرِ فى العَواقِبِ ؛ لأنَّ العيشَ لا يلَـذُّ إلاَّ في تلكَ الحالِ فإنهُ بمعزلٍ عما يُكَدِّرُهُ ، وأما إذا كَانَ صَاحبُ العيشِ جَرَّبَ الامُورَ وَعَرفَ عواقِبَهَا وأنها تَئُولُ الى الفناءِ والى التغيُّرِ فلا يَصفُو له ذلكَ العيشُ ولاَ يعدُّهُ عيشًا طيبًا ، ولذلكَ قال الشاعر : (٣)

إذا كَانَ السُّرُورُ الى انقِطَـاعٍ فَإنَّ الحُزنَ في نَفسِ السُّـرُورِ

---

(١) القد : الجلد اليابس غير مدبوغ . اللسان (قدد) .

(٢) القطامي ،ديوانه : ٥٠ ،والامالي الشجرية ١/٢٢٣ ،والحلل فى شرح أبيات الجمل ٣٣٣ ،والدرُّ المصون ٣/ ٢٢ ،والخزانة ٤/ ٢٥ و ٧/٨٦-١١١ ،والدرر ١/ ١٨٤ ، والشاهد فيه : أنَّ "لدن" مجرورةً بـ "مِنْ" مضمرة أيْ : من لـدُنْ شَبَّ ، وفيه شاهد آخَرَ على أن "لدن" أضيفت الى الجملة وانْ فُعِلَ ذلِكَ بهـا تمحضت للزمان .

(٣) الشاهد لم أقف على نسبته ومصدره .

فمعنى البيت : إنما كنتُ أتنعمُ بمغازلةِ النساءِ قُدّامَ التجريبِ ، وأما حينَ عرفتُ العواقبَ وجربتُ الامورَ فلا أتنعمُ بذلكَ ، ويتبيّنُ معنى هذا البيتِ قولُهُ قبلَهُ :

* صَريعُ غوانٍ راقَهُنَّ ورُقنَهُ *

ومعناهُ : أعجبَهُنَّ وأعجبنَهُ مِن وقتِ شبابِهِ ، وهو زمنُ الغفلةِ الى وقتِ شيبِهِ ، وهو استحكامُ عِلْمِهِ بالتجارِبِ ، ومرادُهُ « بقديديمةِ التجريبِ » : قَبْلَ التجريبِ ، ويدلُّ على أنَّ مُرادَهُ ذلكَ قولُهُ بعدَ هذا :

* أرى غفلاتِ العَيْشِ قَبلَ التَّجارِبِ *

فان قيلَ : كيفَ ينطبقُ « قُدّامَ » على قَبْلُ في هذا الموضعِ ؟ قيلَ : وذلكَ أنَّ الشبيبةَ للشبابِ زَمانُها زَمانُ غَفْلَةٍ ، وهيَ سَابقةٌ للتجريبِ وزمانِ وجُودِهِ ، والتجريبُ وزَمانُهُ متأخرانِ عنهُمَا ، والمتقدمُ أمامَ المتأخرِ ، وقُدامَهُ وقبلَهُ في الوجُودِ ، فصَحَّ فيهِ أن يُقالَ : قبلَهُ وقُدامَهُ وأمَامَهُ ، ويدلكَ على هَذا قولُهُ : قُديديمَةَ التجريبِ ، وهُوَ الذِى أرادَ بقولِهِ :

* أرَى غَفَلاتِ العَيشِ قَبلَ التجارِبِ *

فأوقعَهُ مَثلاً « قُديديمةً » ، وقَبْلُ في البيتِ لمسمًّى وَاحِدٍ ، وموضِعُ الشاهِدِ قوله : « قُديديمَةَ » ، فإنهُ تَصغيرُ : قُدّام ، وقُدّام اسمٌ مُؤنّثٌ كما تقدمَ ، وهُوَ زائدٌ على ثلاثةِ أحرفٍ ، فَكَانَ حَقُّهُ أن لا تلْحَقَهُ تاءُ / التأنيثِ في التصغيرِ ولكنْ لَحِقتهُ للعلةِ المتقدمةِ الذكرِ فَاستشهدَ بِهِ على تصغيرِهِ بالتاءِ . ٥٩/

والناصبُ لقديديمةَ فِعلٌ مضمَرٌ مِن معنَى قوله : رَاقَهُنَّ ورُقنَهُ ، فكأنه قال : تَحَابَبْنَا وتَغَازَلْنَا قُديديمَةَ التجريبِ ؛ لأنه اذا استحْسَنَ كُلُّ واحِدٍ منهُمَا صَاحِبَهُ وتغازَلَ مَعَهُ فانهُمَا يتَحَابانِ ، وقال بعضُ النحويينَ - وهُوَ أبو الحسنِ بن خَرُوف (١) - رحمه الله - العامِلُ فيه

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن خروف ، مخطوط رقم ٤٧٨ وعبارته : " وهي منصوبةٌ على الظرفِ متعلقةٌ براقَهُنَّ ورقنهُ أو بفعلٍ مضمرٍ يفسرُهُ البيتان ، أيْ : فَعَلَ ذلكَ وطافَ قُديديمةَ التجريبِ : أيْ : وقتَ الغفلةِ عَنِ النظرِ في العَواقِبِ ".

«راقهنّ ورقته» (١) ،وهذا إن صَدَرَ منهُ على جهةِ التسامحِ ،فيسمحُ له في ذلكَ ، حتى كأنهُ قالَ العاملُ فيهِ معنىَ هذين الفعلين ، فينتظمُ من ذلكَ عاملٌ واحدٌ ،وهُوَ تحابَبْنا ونحوه مما يَليقُ بالمعنَى ،فيكونُ موافقاً لِمَا قدمتُه،ويكونُ قائلُهُ تسامَحَ فى الإطلاقِ ،وانْ أرادَ أنّ الفعلين عملا فيهِ فيبعُدُ من جهةِ أنّ عاملين لاَ يجتمِعَانِ على معمولٍ واحدٍ ،ويجوزُ أن تكونَ المسألةُ من بابِ الإعمالِ ،وَيكُونَ على اعمالِ الثّاني ،وَيكُونَ معمولُ الأول محذوفاً للعلمِ بِهِ ، فكأنه قال : رَاقهنّ قديديمةَ التجريبِ وَرَقّتَهُ فيهَا ،ولكنهُ لم يجيءْ كذلكَ ، اما أن يُحْمَلَ على مَا ذكرتُهُ أوّلاً مِنْ أنْ يَعمَلَ فِيه عَامِلٌ مِن معنَى الفعلَيـن ، أو يَكُونَ مِن بابِ اعمالِ الثاني .

ويُروى : أنّنِى أرَى غَفَلاتِ العيشِ ،بفتحِ "أنَّ" وكسرِهَا ،فمن فتَحَهَا كانت "أنَّ" مَعَ مَا عملتْ فِيهِ في موضعِ نصبٍ عَلى المفعولِ مِن أجلِهِ ، فكأنهُ قال : تحابَبْنَا قُديديمَةَ التجريبِ والحِلمِ لاجلِ أننى أرَى غفلاتِ العيشِ قبلَ التجارِبِ ،ومن رَواهُ بِكَسْرِ انّ كَانَ معناهُ العِلةُ ، وانّ لم يَكُن لَهَا موضِعٌ مِنَ الإعراب ؛لأنّ "إنّ" المكسورة تَجِيىءُ وَيُرادُ بِهَا العِلّةُ ،فتقولُ : اضرب زيدًا انّهُ فَاجرٌ أىْ : اضربه لِفُجُورِه .

وقال أبو محمد بن السِّيدِ (٢) -رحمه الله - وقد جَاءَ الجملةُ مِنْ غير "انَّ" ولاَ "أنَّ" بمعنَى المفعولِ من أجلِهِ واستشهَدَ عَلى ذَلِكَ بقولِهِ تَعَالى : ﴿ وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعبُدُونِ ﴾ (٣) ، قَالَ معناهُ : فاعبدونِ ،لأجلِ أَنّ أُمّتَكُمْ أُمّـةٌ وَاحِدَةٌ ،ولأجلِ أنّي رَبُّكُمْ .

---

(١) قال ابن السيد : "وقديديمة" تصغير قدام والعامل فيه راقهن ورقته . الحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٣٤ .

(٢) ينظر الحلل فى شرح أبيات الجمل : ٣٣٤ .

(٣) الآية ٩٢ من سورة الأنبياء .

ألفاظ الكتاب :

قوله : (وَمَا كَانَ مِنَ الأماكِنِ والزمانِ غيرَ مُتَمكِّنَين لم يجز تصغيرُه (١))

المتمكنُ يكونُ بمعنَى المعرَبِ ويكونُ بمعنَى المُتَصرِفِ في أبوابِ العربيَةِ ، وأرادَ هَاهُنَا المعنيينِ ، فكأنه قالَ : وَمَا كَانَ مِنَ الاماكِنِ والزمانِ غيرَ معربٍ أو غيرَ متصرفٍ في أبوابِ العربيةِ ، فلاَ يجوزُ تصغيرُه ، ومُثلُهُ يَعْدَ هَذَا تَدُلُّ على ذلك ، فإنَّ عِندَ وذَات (*) معربانِ غيرُ متصرفَينِ في أبوابِ العربيةِ ، وأمسِ مبنيٌّ ، وهوَ يخرجُ عن الظرفيةِ الى غيرِ بَابِهَا ، فيقالُ : ذَهَبَ أمسُ بمَا فِيهِ ، وذكرَ بُعَيْدَاتٍ فيمَا لاَ يُصغَرُ (٢) ، كَانَ فى غِنًى عَن ذِكْرِهِ لَهُ في هَذَا الفصلِ ؛ لأنهُ مُصَغَّرٌ، والمصغرُ لا يصغرُ مرةً أخرَى ، فلو تَكلَّم على أنَّ المصغَرَ لا يُصغرُ لَحَسُنَ اتيَانُهُ ؛ لاجل امتناع تصغيرِهِ لكونِهِ مُصَغَّرًا (٣) ، والعذرُ لَهُ في كونِهِ أتَى بِهِ فى هذا الفصلِ غيرَ مُتصرفٍ فَذكرهُ مَعَ ذَاتِ مَرةٍ وعندَ ، فيكونُ / فِيهِ علتانِ مَانِعَتَانِ مِنَ التصغيرِ أحدُهُمَا عَدَمُ تصرفِهِ ، ومِنَ أجلِهَا ذَكَرَهُ في هذَا الفصلِ . ٥٩/ب

والاخرَى : كونُهُ مُصغَّرًا ، وقد تقدمَ الكلامُ على بُعَيْدَاتٍ بَيْنِ فى بَابِ ما تتعدَّى اليهِ الأفعالُ المتعدِّيَةُ وغيرُ المتعديَةِ فلاَ فائدةَ في اعادَتِهِ فى هَذَا الفصلِ .

(*) في الأصل : " مرة " وهي مقحمة من الناسخ .
(١) الجمل : ٢٥٠ .
(٢) الجمل : ٢٥٠ .
(٣) ينظر المقتضب ٢/ ٢٧٨ .

باب تصغير الاسماء المبهمة

ويقدمُ بينَ يديْ هَذَا البابِ أن يقالَ : الإبهامُ خلافُ الإبَانَةِ ، ولما كانتْ هذِهِ الأسماءُ التى تضمنَهَا البَابُ مفتقرةً الى مَا يبينُهَا مِنَ الوصلِ والوصفِ قَلَّ تمَكُّنُهَا ولكنَّ العربَ صغرتْهَا على التشبيهِ بالمتمكنةِ وخَالَفَتْ بطريقتَيْ تَصْغيرهَا تَصغيرَ المتمكنَةِ ،كَمَا خالفتْ بِطريقَتَيْ تثنيةِ مَاجَاءَ منهَا بِلفظِ التثنيةِ والجَمع طريقتَيْ تثنيةِ المتمكنةِ وجمعِهَا ؛فموضوعُ البابِ للإعلامِ بذَلِكَ وتبيينِ طريقَةِ تصغيرِهَا ،ومَا يكونُ فِيهَا مِمَّا لاَ يكونُ فِي المتمكنةِ منَ الحذفِ والزيَادَةِ وغيرِهِمَا .

انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : وأصلُ المبهماتِ لا تصغرُ ؛لأنَّ التصغيرَ ضربٌ مِنَ التصرفِ والتمكنِ ، والمبهماتُ عَدِيمَةُ التمكنِ ،ولكنْ لَمَّا ثُنيتْ أو غُيرتْ لِلتثنيةِ والجمعِ كَانَ ذَلِكَ فيهَا ضرباً من التمكُّنِ ، وأيضًا فَقدْ وُصفتْ ضَرباً مِنَ الوصفِ،والتصغيرُ وصفٌ مِن جملَةِ المعنَى ،وهُوَ ضربٌ مِنَ الوصفِ فَأرادُوا تصغيرَهَا اشعارًا بِهَذَا القدرِ مِنَ التمكُّنِ الاَّ أنَّهم خَالَفُوا بتصغيرِ هَا لقلَّةِ تمكُّنِهَا ، فإنَّ أسمَاءَ التصغيرِ يُضَمُّ أولُهَا فِيهِ وهذِهِ لاَ تُضَمُّ أوائِلُهَا ، وإنمَا يَبقَى الإسمُ على مَا كَانَ عليهِ قبلَ التصغيرِ من فتحٍ أو ضمٍ، ويُزَادُ في آخِرِ الكلمةِ ألفٌ عوضًا عَما نَقَصَ الكلمةَ مِن ضَمِّ أولِهَا لِلتصغيرِ ،وقَدْ صَغرُوا بَعضَهَا، واكتَفَوا بِتصغيرِهِ عَن جميعِهَا : إما لِلإلبَاسِ وإمَّا اكتفاءً، فتقولُ في تَصغيرِ"ذا": "ذَيَّا"(١) ، وكأنهُمْ لَمَا أرادُوا تصغيرَهُ لَمْ يمكنهُمْ أن يَبقَى عَلى مَا هُوَ عليهِ من كونِهِ عَلَى حرفينِ ؛لأنَّ التصغيرَ فِيهِ تمكُّنٌ، فزَادُوا حَرفًا لتلحقَ بالمتمكنَةِ ؛ولأنَّ التصغيرَ لاَ يكونُ فى أقلَّ مِن ثلاثةِ أحرفٍ ، فَصارَ : "ذَيَيَّا"(٢) ثُم حذفتِ اليَاءُ الأُولَى فصارَ : "ذَيَّا".

---

(١) ينظر المقتضب ٢/٢٨٧.

(٢) المقتضب ٢/٢٨٨.

وصورةُ العمَلِ في ذلكَ أنّ الالِفَ في " ذا " تُرَدّ الى الياءِ لسَماعِ الإمالَةِ فيهِ ، فكانتْ في حُكمِ القلبِ إلى اليَاءِ ، فَلذلكَ جَلبُوا لها ياءً من جنسِها لتلحق بالمتمكن ، ثم فتحوها كما فتحُوا ثانيَ التصغيرِ، وزادُوا يَاءَ التصغيرِ ثانيةً، وأدغمُوهَا في اليَاءِ التِي انقلبتْ عَنهَا الالفُ، وزادُوا ألفًا في آخِرِ الكلمةِ عوضًا مِنْ ضَمِّ الاولِ، فصارَ ذَيَّا (١)، فاجتمعتْ ثلاثُ يَاءاتٍ فحُذِفَتْ واحدَةٌ وكانتِ الأُولى ؛ لأنّ ياءَ التصغيرِ لاَ تُحذَفُ ، لأنها لمعْنَى التصغيرِ، والياءُ التِي بعدَ ياءِ التصغيرِ لاَ تحذَفُ أيضًا لئلاّ يَسكُنَ مَا قبلَ الألِفِ التِي في الاخيرةِ.

فإنْ قِيلَ : فإنهم يَدّعُونَ زيادَةَ ياءٍ ثمّ حذفها ، وذلكَ عَبَثٌ، فتقولُ : إنها جُلبتْ بدَليلٍ، وحذفتْ بدَليلٍ ، جُلبتْ لإلحاقِ الكلمةِ بالمتمكّنِ ، كما قدمنا ، وحذفتْ لإجتماعِ ثلاثِ يَاءاتٍ، وكِلاَ الامرينِ لهُ نظيرٌ في كَلامِ / العربِ ، وكذلكَ ٦٠/أ فَعَلُوا بالمُؤنّثِ، إلاّ أنهُمْ اكتفَوا بتصغيرِ " تَا " عَنْ تَصغيرِ " ذِي " وَ " تِلْكَ " ، وَ " تِي " ، وَ " ذِهْ " ، وَ " هَذِهِ " ، ومنهُمْ من يصغِرُ " تي " فيقول : " تِيًّا " (٢) بكسرِ التاءِ ، فإذا جَاءُوا الى الجمعِ وَهُوَ : أُلاَ مقصورًا ، وأُلاَءِ ممدُودًا قَالُوا : أُلَيَّاءِ وأُلَيَّا. (٣)

وقالَ بعضُ النّحويينَ (٤) : أكثرتُمْ في التصغيرِ في قولكُمْ : " ذَيَّا " في تصغيرِ " ذَا " الدّعَاوى، وأقربُ مأخذًا مِمّا قلتُمْ وأقلُّ دَعوى أن يُقالَ : بأنهُمْ لما أزمَعُوا علَى تصغيرِ " ذَا " زادُوا يَاءَ التصغيرِ مُشدّدَةً، فحَصَلَ بذلِكَ تكميلُ الكلمةِ وسَلاَمةُ الألِفِ آخِرَ الكلمةِ ؛ لأنهُمْ يفتحُونَ مَا قبلَها ، وهَذَا يشهَدُ لَهُ الظاهِرُ ولا يُنكرُ أن يُزادَ مَعَ حرفِ التصغيرِ حرفٌ، كمَا زادُوا مَعَ همزةِ الاستفهامِ اذا خَافُوا اللبسَ ، فقالُوا : " الرجلُ قَالَ ذَلِكَ " ، قلتُ : وهَذَا مُمكنٌ إلاّ أنّ القولَ الاولَ أنسَبُ للتصريفِ والقَوانِينِ النَحويَةِ.

---

(١) في " الأصل" : " ذيا " ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) ينظر المقتضب ٢٨٨/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٤٨٨/٣.

(٤) هو ابن طلحة كما سيأتي.

رجع ، وقد اختلف أبُواسحَاق الزجاج (١) وأبو العباس المبرد (٢) - رحمهما الله - في تصغير الممدودِ منهما ، فقَالَ المبردُ : انّ الألفَ التي تُزادُ في آخِر هذِهِ الأسماءِ زِيدتْ فِي هَذَا الاسِم قبلَ الاخِير مَخافَةَ اللبسِ بتصغِير المقصورِ ، وذلكَ أنهُمْ اذَا صغروا الممدُودَ لزِمَهُمْ أن يُدخِلُوا يَاءَ التصغير بعدَ اللامِ ، فتنقلبُ الألفُ التي بعدَ الياءِ يَاءً وتُدغَمُ فِيهَا يَاءُ التصغيرِ، فتُحَركُ لِذَلِكَ وتُكسَرُ ، وإذَا كُسرتْ انقلَبتِ الهمزةُ يَاءً ، فتَجتمِعُ يَاآتٌ مِثل تصغيرِ : عَطَاءٍ ، فتحذَفُ واحدَةٌ كما فُعِلَ بعَطَاءٍ، فقيلَ فِيهِ : عُطَيٌّ ، وكَذلكَ قِيلَ فِي أُلاءِ : أُلَيٌّ ، ثم زيدتِ الألِفُ فَصَارَ " أُلَيَّا " ، فَقدْ أفضَى الأمرُ بِهِ الى أنْ يصيرَ (٣) مثلَ تصغِيرِ المقصُورِ ، فتُركَ هذَا وأدخِلَتِ الألفُ قَبلَ الأخيرِ الذى انقلبتْ فِيهِ الهمزةُ يَاءً ، فوجَبَ ألا تُحذَفَ اليَاءُ الثالِثةُ للفصلِ بينَ اليَاءَاتِ بالألِفِ ، وأن تُقلَبَ الياءُ همزةً مِن أجلِ الألِفِ التِي قبلَهَا .

ومذهَبُ الزجاجِ أَنَّ الألِفَ انمَّا زِيدَت أخيرًا كمَا تُزادُ في جَميعِ هَذَا البابِ ثُمَّ قُلبتِ الكسرةُ فَتحةً ، فانقلبتِ اليَاءُ ألفًا وزيدَتِ الألِفُ أخِيرًا ، فَاجتمَعَ ألِفَانِ ، فقلبتِ الثَانِيَةُ همزةً بعدَ قلبِ الهمزةِ يَاءً ؛ لأنهَا قَد زَالتِ الألفُ التِي قَبلَهَا فرجعتْ يَاءً، وصَارَ اللفظُ " أُلَيِّى " فاجتمعتْ يَاآتٌ فَوَجَبَ الحذفُ أوِ الإعلَالُ فآثروا الإعْلالَ (*) .

وتقولُ في تصغيرِ " الذى " : " اللَّذَيَّا " ، وفي " التى " : " اللَّتَيَّا " ، وفي التثنيةِ اللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّانِ (٤) ، وفي الجَمعِ " اللَّذَيُّونَ " على مَذهَبِ سيبويه (٥) ، و " اللَّذَيَّوْنَ " على مذهبِ الأخفشِ (٦) .

أما سيبويهِ فإنهُ يَحذِفُ الألفَ المزيدَةَ في تصغيرِ المُبهَمِ لالتقاءِ

(*) في الأصل : التعليل ، والسياق يقتضي ما أثبتناه وانظر ٣٨٢ .

(١) ينظر شرح المفصل ٥/ ١٤٠ ، و شرح الشافية ١/ ٢٨٧ ، والمساعد ٣/ ٥٢٥ .

(٢) ينظر المقتضب ٢/ ٢٨٩ .

(٣) فى الاصل : " الى أن تصير " ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) فى الاصل : " اللَّذَيَّا وَاللَّتَيَّا " ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٤٨٨ .

(٦) ينظر المقتضب ٢/ ٢٩٠ ، و شرح المفصل ٥/ ١٤١ ، وشرح الشافية ١/ ٢٨٨

الساكنَين ولا يَردُّها ولا يُقدِّرُها (١) ؛ لأنَّ هذه الألفَ تُعاقِبُ ما يزادُ بعدَها مِن واوِ الجمعِ ويائِهِ في هذا الذي هُوَ غيرُ متمكِّنٍ ،والأخفش يَحذفُها ويُقدِّرُها فيصيرُ عندَهُ مثلَ قولِهِ : "المُصطَفَوْنَ والمُصطَفَينَ"،وتقولُ في تصغيـــــر "اللاّئي" و"اللاّتي" : "اللُّتَيّات" ، كأنهُمْ عامَلوهُ معاملَةَ الجموعِ فردُّوها الـــى المفردِ وجمعُوها بالألِفِ / والتاءِ فقالُوا"اللُّتَيّات" (٢) ، واستغنَوا بهذا الجمعِ ٦٠/ب الذي هُوَ جمعُ "التي" عن تصغيرِ"اللاّتي واللاّئي" وصغرهُما الأخفش ، فقــالَ : "اللُّوَيّتا واللُّوَيّـا" (٣) ، وحذفَ مِنهُما حَرفاً ،وهيَ الياءُ المتطرفَةُ.

قالَ المازني (٤) : "إذا كنا محتاجِينَ الى حذفِ حرفٍ من أجلِ الالِفِ الداخِلةِ للتصغيرِ فحذفُ الحرفِ الزائِدِ أولى"،وهو الألِفُ الذي بعدَ اللاّمينِ ، فيصيرُ على مذهَبِهِ"اللُّتَيّا واللُّذَيّا"،ويؤدّي هذا الى اجتماعِ ياءاتٍ،ومثلُها قــد اعتزموا على تخفيفِهِ ، وحَكَى الكوفيُّونَ فـــــي تَصغيرِ"الذي والتي" :"اللُّذَيّــا واللُّتَيّا".

زيادةُ تحقيقٍ في البابِ :

قد تَقدمَ أن مقصودَ هذا البابِ أن يَتكلَّم علَى تَصغيرِ أسماءِ الإشارةِ التي هي [ذا] (٥) للمذكَّرِ ، وتاءِالمؤنّثِ ،وتثنيتِهِما ،وجمعِهِما ،والأسماءُ المبهَمَةُ فِـــي عرفِ النحويينَ واصطلاحِهِمْ أسماءُ الإشارةِ ،وانما قِيلَ فيها مبهمَةٌ لأجلِ أن الواضِعَ لَها لم يَضعها لشخصٍ مُعيَّنٍ ولا لِجنسٍ مُعيَّنٍ ،وانما وضعَها عُدَّةً للمتكلِّمِ، يضعُها على أيِّ شخصٍ أرادَ،وَ على أيِّ جنسٍ أرادَ، فلزمَ اختصاصُها ،فسُميتْ مبهمةً ،فقولُه : (بابُ تصغيرِ الأسماءِ المبهَمَةِ) (٦) ، يحتمِلُ أن يريدَ أسمـــاءَ

---

(١) في الأصل : ولا يريدها والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٨٨ ،وشرح الشافية ١/٢٨٨.

(٣) في الأصل : اللوتيا واللويـا ،صوابه ما أثبتناه ،وانظر شرح الشافية للرضي ١/٢٨٨.

(٤) ينظر شرح الشافية ١/٢٨٨.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) الجمل : ٢٥١.

الإشارةِ خاصةً، ويكونَ ذكرُ "الذي والتي" وتثنيتِهما مع أسماءِ الإشارةِ لاجتماعِهما في حكمِ التصغيرِ، ولكونِهما متشابهتينِ من جهةِ أنَّ الذي والتي وتثنيتَهما وجمعَهما فيهما معقولُ الإبهامِ الذي في أسماءِ الإشارةِ، ويحتملُ أن يريدَ بالأسماءِ المبهمةِ أسماءَ الإشارةِ و"الذي والتي" وتثنيتِهما وجمعِهما لكونِهما أشبهتْ أسماءَ الإشارةِ وإن كانتْ موصولةً، فأطلقَ على الموصولاتِ مبهماتٍ لغةً لا اصطلاحاً ؛ لأنَّ فيهما إبهاماً ، أيْ: معقولُ الإبهامِ ؛ لأنَّ "الذي والتي" وتثنيتَهما وجمعَهما لم توضعْ لجنسٍ بعينِهِ، ولا لشخصٍ بعينِهِ، ولا يُستنكرُ اطلاقُ المبهمِ لغةً على غيرِ أسماءِ الإشارةِ ، ألا ترى أنَّ أبا موسى الجزولي [(١)] قال في بابِ النعتِ عندَ كلامِهِ على أقسامِ المبهمِ : يعني بهِ الموصولَ ، واسمُ الإشارةِ بعدَ الموصولِ مع المبهماتِ للمناسبةِ التي بيَّنَّا بعضَها ، وكانَ حقُّ هذهِ الأسماءِ كلِّها التي هيَ الأسماءُ المبهمةُ و"الذي والتي" وتثنيتُهما وجمعُهما ألا تُصغَّرَ لأجلِ بنائِها ؛ لأنَّ البناءَ لازمٌ لها، فكانَ ينبغي لها أن تكونَ كنظائرِها منَ المبنياتِ ألاَّ يدخلَها التصغيرُ، ولكنَّها لما أشبهتِ الأسماءَ التي تُصغرُ في كونِها تقعُ صفاتٍ وموصوفاتٍ ، فتقولُ : مررتُ بزيدٍ هذا ومررتُ بهذا العاقلِ ، وكذلكَ سائرُها ، فلمَّا أشبهتْ - ما يُصغرُ - بهذينِ الحكمينِ ؛ أيْ: بكونِها توصَفُ ويُوصَفُ بها وجَبَ تصغيرُها، إلاَّ أنَّها لا تُصغرُ كتصغيرِ غيرِها من كلِّ وجهٍ، ففرقوا بينَهما بأن لا يضمُّوا أوائلَ هذهِ الأسماءِ المبهمةِ في التصغيرِ ، كما ضمُّوا أوائلَ غيرِها منَ الأسماءِ التي تستحقُّ التصغيرَ لتمكنِها ، فإذا صغرتَ "ذا" قلت : ذَيَّا ، فإن قيلَ : ياءُ التصغيرِ لا تلحقُ ثانيةً وقدْ لحقتْ في هذا الاسمِ ثانيةً ، قيلَ : لم تلحقْ / ثانيةً، وإنما لحقتْ ثالثةً ، وبيانُ هذا المحتملِ يستدعي /٦١

الكلامَ في أصلِ هذهِ الكلمةِ وتعليلِهِ ، فيقالُ أصلُ : "ذا" : "ذَيَيٌ" [(٢)] ووزنُهُ منَ الفعلِ فَعَلٌ ، وهوَ مثلُ : "طَيَيٌ وشَيَيٌ" في اللفظِ ، فكرهوا أن يبقوهُ

---

(١) ينظر المقدمة الجزولية في النحو : ٥٧.

(٢) ينظر المساعد ٣/٥٢٦ ، والهمع ١/٢٥٨.

على هذهِ الحالِ لئلاّ يدخُلَ في بابِ : « طَيّ وشَيّ » ، وهيَ أسماءٌ متمكنةٌ ، فحذفُوا لامَ الكلمةِ ، فبقيَ : « ذَىْ » بياءٍ ساكنةٍ مُخففةٍ ، فكرهُوا أيضًا أن يُبقوهَا كذلكَ فتُشبهَ كَيْ ، وهيَ حرفٌ غيرُ اسمٍ ، فقلبُوا تلكَ الياءَ ألفًا وهيَ عينُ الكلمةِ ، فلمّا أرادُوا التصغيرَ معَ كونهِ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِهَا كانَ حقُّهمْ أن يقولُوا : « ذُيَيّا » فيقلبُوا الألِفَ التي هيَ منقلبةٌ عن عينِ الكلمةِ الى الياءِ التي هيَ الأصلُ ، ويحذفُوا الياءَ لالتقائِهَا معَ ياءِ التصغيرِ اذ لاَ يجتمعُ ساكنانِ ، ويردُّوا الياءَ التي هيَ لامُ الكلمةِ فيُدغمُوا فيهَا ياءَ التصغيرِ ، فيصيرُ الاسمُ : « ذُيَيّ » ، ثُمّ تَلحقُ الألِفُ التي هيَ عِوضٌ مما سُلِبَ من ضمِ أوّلِ الكلمةِ في التصغيرِ ، فيقولُوا : « ذُيَيّا » ، ولكنّهمْ كرهُوا اجتماعَ الياءاتِ ، فحذفُوا الياءَ الأولى التي بعدَ الذالِ ، وهيَ عينُ الكلمةِ فقالُوا : « ذَيّا » ، ولم يحذفُوا ياءَ التصغيرِ ؛ لأنهُ نقضُ الغرضِ المطلوبِ منهَا ، ولم يحذفُوا الياءَ التي هيَ لامُ الكلمةِ لئلاّ تقعَ ياءُ التصغيرِ مُباشرةً لألِفِ العوضِ فتحرّكَ ، وياءُ التصغيرِ لاَ تكونُ إلاّ ساكنةً ، فتعيّنَ حذفُ الياءِ التي هيَ عينُ الكلمةِ فيكونُ وزنُ « ذَيّا » منَ الفعلِ مُصغّرًا فَيلاً ، وكُلّ ما ذكرتُ لكَ في تصغيرِ « ذَا » يجرِي في تصغيرِ « تَا » التي هيَ إشارةٌ إلى المؤنثِ .

ويحصلُ من هذَا الكلامِ كُلّهِ أنّ ياءَ التصغيرِ في « ذَيّا » وقعتْ ثالثةً على أصلِهَا ، وانْ كانتْ ثانيةً في اللفظِ . فإن قِيلَ : الأسماءُ المبنيّةُ الملازمَةُ للبناءِ في صنعةِ النحوِ لاَ وزنَ لَهَا منَ الفعلِ ، ومَا كانَ منهَا على حرفينِ لمْ يقدّرْ ثَمّ محذوفٌ منهُ ولاَ يقالُ فيمَا بَقيَ فاءٌ ولا عينٌ ، فلمَ جعلتمْ لاسمِ الإشارةِ وزنًا وجعلتمْ لهُ فاءً وعينًا ولامًا ؟ فالجوابُ أن يُقالَ : وذلكَ أنهُ لمّا أشبهَ الأسماءَ المتمكنةَ فيمَا ذُكرَ قبلَ هذَا واحتيجَ الى تصغيرهِ ، فلمّا احتيجَ الى تصغيرهِ جعلُوا لهَا وزنًا كالأسماءِ المتمكنةِ ، وليوقعُوا ياءَ التصغيرِ ثالثةً فيهِ إمّا لفظًا أو تقديرًا .

فإذا صغّرتَ التثنيةَ قلتَ : « ذَيّانِ وتَيّانِ » في حالِ الرفعِ ، « وذَيّينِ وتَيّينِ » في حالِ النصبِ والخفضِ .

وإذا صغّرتَ الجمعَ المقصورَ الذى هُو « أُلَى » ألحقتَ ياءَ التصغيرِ بعدَ اللامِ وقلبتَ الألفَ ياءً وأدغمتَ فيهَا ياءَ التصغيرِ ، فقلتَ : « أُلَيّ » ثُمّ تُلحقُ ألفَ العوضِ آخرًا فتقولُ : « أُلَيّا » .

فإنْ قِيلَ : ولمَ تلحقُ في هذَا الاسمِ ألفُ العوضِ وأولهُ مضمومٌ ، والعوضُ انما هوَ من أجلِ سلبِ أولِ الإسمِ المبهَمِ الضمةَ في التصغيرِ ؟ قيلَ : الضمةُ التي فِيهِ في حَالِ التصغيرِ هيَ الضمةُ التي فِيهِ في حالِ التكبيرِ حملاً لَهُ على مفردِهِ وتثنيتِهِ ، لأنَّ حركةَ التكبيرِ التي هيَ الفتحةُ باقيةٌ فيهمَا ، فكذلكَ ينبغِي أن تكونَ الضمةُ في الياءِ في حالِ التصغيرِ ،/ وهيَ الضمةُ التي فِيهِ في حالِ التكبيرِ ، فضمةُ الالفِ لم تثبتْ فِيهِ ، فالالفُ عوضٌ منهَا. وتصغيرُ جمعِهِ المَمْدُودِ (١) "أُلَيَّاءُ" وتكبيرُهُ "أُلَاءِ" ، ثم أُلحقتْ ياءُ التصغيرِ بعدَ اللامِ، وقلبتِ الالِفُ يَاءً، وأدغمتْ ياءُ التصغيرِ فيهَا فَقُلِبَتْ "أُلَيِّيْ" ثم ألحقتْ ألفُ العِوضِ في هذَا الاسمِ ، وبعضُهُمْ قالَ : ألفُ العِوَضِ لحقتْ آخرًا وقلبتْ همزةً . ٦١/ب

وهذَا المذهبُ يحتاجُ الى بسطٍ ، وهوَ أن يقالَ :

وذلِكَ أنَّهُ لَمَّا كان هذا الاسمُ ممدودًا في حَالِ التكبيرِ اعتزَمُوا أن يُبقوه على تلكَ الحالِ في التصغيرِ، فلم يتوصلُوا الى ذلكَ إلاَّ بأن قلبُوا الهمزةَ ياءً ، فقالُوا : "أُلَيِّيَ" فتحركتِ اليَاءُ وما قبلَهَا مفتوحٌ فيجبُ قلبُهَا ألفًا ، فيقالُ : "أُلَيَّا"، ثم يأتُونَ بألفِ العِوضِ بعدَ الأليفِ التي هيَ آخرُ الكلمةِ ، فَيستَحيلُ أن تجتمعَ ألفانِ ويمتنعُ حذفُ أحدِهِمَا ؛ لانَّ في حذفِ كلٍّ واحدٍ منهمَا نقضَ الغرضِ منَ المدِّ ، وحذفِ الاخرَى منهمَا فِيهِ نقضُ الغرضِ منَ التعويضِ، ولا سبيلَ إِلَى تحريكِ أحدِهِمَا ، فتَعَيَّنَ قلبُ الاخيرةِ منهمَا همزةً، كمَا تفعلُ ذلكَ في "حمراءَ وصفراءَ" ونحوِهِمَا ، فأنتَ بينَ أمرينِ : إمَّا أن تتكلفَ هذَا التعليلَ الطويلَ، وتقضِيَ بِأَنَّ أَلِفَ العِوَضِ لحقتْ أخِرًا كما تلحقُ في سائِرِ الأسماءِ المبهمةِ المصغرةِ ، وامَّا أن تَقُولَ : انَّهَا لحقتْ قبلَ الآخِرِ فلا تحتاجُ الى تَعليلٍ .

قال بعضُ المتأخرينَ (٢) : والذى يترجحُ هذَا القولُ الاخيرُ ، لان مَا قبلَ الآخِرِ قريبٌ منَ الآخِرِ ، ولذلكَ اتفَقَ عليهِ أكثرُ النحويينَ ولم يُحكَ المذهبُ الآخرُ

---

(١) في الاصل : المعدود ، تحريف والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٤٠ .

إلاّ عن الأقلِ منهمْ، ولهُ وجهٌ منَ القياسِ ، وهوَ ما ذكرتُهُ وقد تقدمَ قبلُ أيضًا ،

وأما تصغيرُ "الذي"، فالذي بمنزلةِ : "الشَّجِيّ والعَمِيّ" تلحقُ ياءُ التصغيرِ فيهِ ثالثةً وتحركُ التي تقعُ بعدَها ، وهيَ ياءُ "الذي" وتدغمُ فيها ياءُ التصغيرِ، فتقولُ : "اللَّذَيّ"، ثم تلحَقُ ألفُ العوضِ فتقول : "اللَّذَيّا"، وكذلكَ تفعلُ في "التي" فتقولُ : "اللَّتَيّا"، وتقولُ في تصغيرِ تثنيتِهِمَا : "اللَّذَيَانِ واللَّتَيَانِ واللَّذَيَيْنِ وَاللَّتَيَيْنِ" في حالِ النصبِ والخفضِ (*)، وألفُ [العوضِ] في تثنيةِ "اللَّذَيَانِ وَاللَّتَيَانِ" (١) "وذَيَانِ وَتَيَانِ" - محذوفَةٌ في اللفظِ ، وفي التقديرِ عندَ سيبويهِ (٢)، ومحذوفَةٌ في اللفظِ دونَ التقديرِ عندَ أبي الحسن الأخفشِ (٣)، وتظهرُ ثمرةُ الخلافِ بينهُمَا في جمعِ "اللَّذَيَّا" بالياءِ والنونِ ، فإذا جمعْتَ على مذهبِ سيبويهِ قلتَ : اللَّذَيُّونَ ، كما تقولُ : "التَّمِيمِيُّونَ"، وتقولُ على مذهَبِ الأخفشِ "اللَّذَيَوْنَ"، كما تقول : "المُصْطَفَوْنَ" في جمعِ المقصورِ ؛ لأنهُ عندهُ جمعُ "اللَّذَيَّا"، وهو اسمٌ في آخرِهِ ألفٌ ، كما أنَّ "المصطَفَى" اسمٌ في آخرِهِ ألفٌ ، فإذا لحقتْ ياءُ الجمعِ أو واوُهُ حذفتَ الألِفَ لالتقاءِ الساكنينِ، وتركتَ الفتحةَ دالةً عليها فقلتَ : "المصطفَوْنَ والمصطَفَيْنَ"، وكذلكَ تقولُ : "اللَّذَيَوْنَ واللَّذَيَيْنَ".

وأما تصغيرُ جمعِ "التي"، فلم يُسمعْ من كلامِ العربِ فيهِ إلاّ "اللَّتَيَّاتُ"، فهوَ (٤) تصغيرُ "اللاتي، واللائي" (٥)، رَدُّوهُ الى الواحدِ فجمعوهُ بالألفِ والتاءِ، / وكلُّ من صغَّرَهُ على غيرِ التصغيرِ فإنما أرادَ أن يُبيِّنَ القياسَ فيهِ لو جاءَ على القياسِ (٦). /٦٢

(*) في الأصل : النصب ، تحريف من الناسخ .

(١) في الأصل : اللذيا واللتيا وذيا وتيا ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) الكتاب ٣/٤٨٨، وشرح الشافية ١/٢٨٨.

(٣) ينظر المقتضب ٢/٢٩٠، وشرح الشافية ١/٢٨٨.

(٤) في الأصل : فهو هو تصغير ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) في الأصل : اللاتى واللاتى ، والصواب ما أثبتناه .

(٦) يذكر المبرد رأيا آخر للأخفش في قوله : " وكان الأخفش يقول : " اللذيا " لأنه ليس جمع " التي " على لفظها ، فانما هو اسم للجمع ويختار المبرد هذا الاتجاه ويجعله القياس . المقتضب : ٢ - ٢٩٠.

ألفاظ الكتاب :

قوله في تمثيل تصغير الأسماء المبهمة : (فتقول في تصغير "هذا" : "هَذَيَّا" وفي تصغير "هذان" : "هَذَيَّان" وفي تصغير "ذاك" "ذَيَّاك") (١)، الأصلُ في هذه الألفاظِ : "ذا" و "ذيّانِ" فإن شئتَ أن تنطق بها هكذا وإن شئت أن تزيدَ عليها هاءَ التنبيه، وإن شئت أن تزيدَ عليها كافَ الخطاب ، فجملتَ ذلك في تكبيره .

قوله : (وفي تصغير "هذه" و "هذى" و "هاتا" و "تا" كلّها : "تيّا") (٢)، يريدُ أنّ تصغيرَ "تا" من هذه الألفاظِ أعني الأسماءَ التي وُضعتْ لكَ اشارةً للمؤنث يُستغنَى به عن تصغيرِ تلكَ الألفاظِ كلِّها ، ولم يرد ما يظهرُ من كلامِهِ ، لأنّه قال : وفي تصغيرِ "هذه" ، "وهذى" ، "وهاتي" ، "وتا" كلّها "تيّا" ، فيظهرُ منه أن قوله "تيّا" تصغيرُ تلكَ الألفاظِ كلّها .

وكونُ أبي القاسم - رحمه الله - أطلقَ على ذلكَ اللفظِ الذي هو "تيّا" تصغيرًا لتلكَ الألفاظِ كلّها إنّما هو على وجهِ التسامحِ ، لأنّ الشيءَ إذا أغنَى عن الشيءِ ، فكأنّه هو ، فلما كانَ تصغيرُ "تا" يغني عن تصغيرِ تلكَ الألفاظِ صار كأنه تصغيرٌ لها ، فان قيلَ : ولِمَ لا يكونُ تصغيرًا لتلكَ الألفاظِ كلّها ؟ قيلَ : وذلكَ أنه لو كانت تصغيرًا "لهذى" لقلتَ : "هَذَيّا" ، ولو كانت تصغيرًا "لهذه" لقلتَ : "هَذَيّها" ، فلمّا لم يجئ تصغيرُها على شيءٍ من ذلكَ علمنا أنّ "تيا" تصغيرُ "تا" .

وَيجوزُ أن يكونَ "تيا" تصغيرَ "تي" المكسورةِ التاءِ ، وانفتحتِ التاءُ في التصغيرِ ، لأنّ ما قبلَ ياءِ التصغيرِ لا يكون إلّا مفتوحًا ، و "هاتا" هي "تا" زيدتْ عليها هاءُ التنبيهِ ، وأنشدَ في الباب قول الأعشى : (٣)

أَلَا قُلْ لِتَيّا قبلَ مِرّتِها اسْلَمِي ... تحيّةَ مُشتاقٍ إليها مُتَيَّمِ

---

(١) الجمل : ٢٥١ .
(٢) الجمل : ٢٥١ .
(٣) الجمل : ٢٥١ .
والشاهد للأعشى ميمون وهو في ديوانه : ١١٩ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٥ ، وكشف المشكل ٦٤/٢ ، وشرح ألفية ابن معطى ١٢١٨/٢ وتذكرة النحاة لأبي حيان ٦٣١ ، ورصف المباني ١٢٢ .

البيت هُوَ لاعشى بكر قولهُ : ألاَ قل لِتَيَّا : أرادَ : ألاَ قل لهذهِ المحبوبة قبلَ مرورِهَا و نهضتِهَا: اسلمي، أيْ: سَلمكِ اللّهُ في سفركِ ،والمِـرّةُ بكسرِ الميم هَيْئَةُ المرورِ ، كما أنَّ الجِلْسَةَ هيئةُ الجلوسِ ، و يجوزُ أن يريدَ بمرتهَا استحكامُ نيتِهَا وقوتِهَا في الرحيلِ من قولهم: استمرَّ مذهَبُهُ على كَذَا أيْ:قَوِيَ ، والمِرةُ : القوةُ، ومنهُ قوله تعالى ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴾ (١) ، وقال البَعيثُ: (٢)

﴿ شَدَدتُ لَهُ أَزْرِي بِمِرَّةِ حَازِمِ ﴾

"وتحِيَّةَ"مصدرٌ محمولٌ على معنَى الفعلِ لاَ على لفظِهِ ، لانهُ اذَا قالَ"اسلِمِي" ،فقد حَيَّاهَا ،وهُوَ مصدرٌ مُؤَكّد ، لأنهُ لو قالَ :"اسلِمي" ،واقتصرَ عليهِ لَعُلِمَ أنه قد حَيّاهَا . والناصبُ :

قال بعضُ المتأخرينَ (٣) :"حَيِّهَا"الذى دَلَّ عليهِ"اسلِمي"، فكأنه قَالَ: حَيهَا تحيةَ مُشتَاقٍ .

قلتُ : هذَا التأويلُ هُوَعلى مذهبِ المبردِ ،والصحيحُ مذهَبُ سيبويهِ ، لانَّ الفعلَ يتعدَّى الى جميعِ ضروبِ المصدرِ ،لانَّهُ مشتقٌّ من جنسِ المصدرِ فَعلى هذَا الناصبُ لقوله "تحِيَّةَ "،"اسلِمِي"،لانَّ التحيةَ نوعٌ منَ السلامِ، والمشتاقُ:المُحِبُّ والمتيمُ": الذى استعبدَهُ الحُبُّ / وتملّكَهُ ،وزعمَ بعضُ /٦٢
النحويينَ (٤) أنَّ "تَيَّا" في هذَا البيتِ اسمُ علمٍ للمرأةِ،واحتجَ على ذلكَ بقولِ الأعشى: (٥)

---

(١) الآية ٦ من سورة النجم .

(٢) الشاهد في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٥ للبعيث وهو بتمامه :
شَدَدتُ لَهُ أَزْرِي بِمِرَّةِ حَازِمِ عَلَى مَوْقِعٍ مِن أَمرِهِ مَا يُعَادِلُه

(٣) في الحلل شرح أبيات الجمل ٣٣٥ ،وتحية : مصدر مؤكد حمله على معنى الفعل وعلى لفظه ،لانه اذا قال : اسلمى ، فقد حياها وهو مصدر مؤكد ، لانه لو قال : اسلمى ،واقتصر عليه لعلم أنه قد حياها تحية مشتاق .

(٤) ينظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٦ .

(٥) الشاهد للاعشى ،ديوانه ١٦٣ ،وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٦ ،

أَلاَ قُلْ لِتَياكَ مَا بَالُهَـا   أَلِلْبَيْـنِ تُحْدَجُ أَجْمَالُهَـــا

وكذلكَ قولُ الآخرِ: (١)

* عَجبتَ مِن تَيَّاكَ وانتِيَابِهَا *

قال : ولو كانَ اسمَ اشارةٍ لم يَجزْ أن يضيفَهُ ، لأنَّ أسماءَ الإشارة لاَ تُضَافُ ، لأنها معارفُ .

قلتُ : أَمّا " تَيَّا " في بيتِ الأعشى فيحتمِلُ أن يكونَ علَماً، ويحتمِلُ أن يكون اشَارةً، ولا مَانِعَ للاحتمالينِ من جهةِ اللفظِ ، وأما اعتقادُ هذَا النحويّ أَنَّ " تَيَّا " في بيتِ الأعشَى :

* أَلاَ قُلْ لِتَياكَ مَا بَالُهَا *

وفي قول الآخر :

* عَجبْتَ مِن تَياكَ وَانتِيَابِهَا *

أنهمَا أعلامٌ، وأنهمَا لو كانتْ مِن أسماءِ الإشارةِ لم تُضفْ إذ أسماءُ الإشَــارةِ معارفُ، والمعارفُ لا تُضَافُ ، فهوَ وَهَمٌ منه ، فإنَّ الكَافَ في قولك: "تَيَّاكَ" ليسـت باسمٍ أُضيفَ اليه "تَيَّا"، كَمَا هيَ في قولكَ : "غُلاَمُكَ وَصَاحِبُكَ"، وإنَّمَا هيَ حرفُ خطابٍ، كالكافِ في "ذلكَ، وذاكَ ، وتيكَ ، وتلكَ"، ويحتمِلُ أن يكونَ علمًا في بيتِ الأعشَى

=== واللسان (حدج) ، قال : والحِدْجُ شد الاحمال وتوسيقُهَا علـى البعير ، والشاهد فيه :

أَلاَ قُلْ لميثاءَ مَا بَالُهَا   أَلِلبَينِ تُحدَجُ أَحمَالُهَـــا

قال : ويروى : أجمَالُهَا بالجيم والرواية الصحيحة تُحدَجُ أَحمَالُهَا . وانظر شرح الجمل لابن هشام ٣٢٩ .

(١) الشاهد من الرجز أنشده سيبويه في الكتاب ٣ / ٤٤٥ دون نسبة وهو في الكتاب :

عَجِبتَ من لَيلاَكَ وانتِيَابِهَا   مِنْ حَيثُ زَارتْنِي وَلَمْ أَورَابِهَا

الذى هُوَ قوله : (أَلَا قُلْ لِتَيَّاكَ مَا بَالُهَا) وفى شطرِ الرجزِ المذكورِ ، وهو قوله :

* عَجِبْتَ مِن تَيَّاكَ وانتِيَابِهَا *

وتكونُ اضَافَةُ العلَمِ لأجلِ مَا دخلَهُ منَ التنكيرِ فى الاشتراكِ، ويكونُ مثلَ قولِ الآخر : (١)

* أَهَاجَكَ مِن سُعْدَاكَ مَغْنَى المعَاهِدِ *

ومن منعَ احتمالَ العليةِ فيهِ فَهوَ متَحكِّمٌ ،فَانه ليسَ في اللفظِ ما يدلُّ على ذَلكَ.

---

(١) الشاهد للنابغة الذبياني ،ديوانه ١٦٧،/السّتة الجاهليين وأشعار ٢٥٢، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٦ وعجزه :

* بِروضَةِ نُعمِيّ فَذَاتِ الأَسَاوِدِ *

باب تصغيرِ الجمعِ ولم يذكرهُ أبوالقاسم -رحمه الله -

اعلم أن الجمعَ على نوعينِ : للقليلِ والكثير ، فالقليلُ هُوَ الـــذِى يصغرُ، وهُوَ أربعةُ أبنيةٍ مكسرةٍ،وقد نظمَهَا الشاعر فقال : (١)

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعِلَـــةٍ   وَفِعْلَةٍ يُعرفُ الأدْنَى مِنَ العَدَدِ

وبناءانِ مُسلمانِ،وهُمَا الجمعُ المذكرُ والمؤنثُ ، نحو : الزيدينَ والهنداتِ ،فتقولُ في" أَجمَالٍ : أُجَيْمَالٌ" ،وأكلبٍ : أُكَيلِبٌ"، وفي"أرغفةٍ : أُرَيغِفَةٌ"،و في"صِبْيَـــةٍ : صُبَيَّـةٌ"، وقد قيلَ :"أُصَيْبِيَةٌ"، قال الشاعر : (٢)

فَارحَمْ أُصَيْبِيَتِي الذِينَ كَأَنَّهُمْ   حِجْلَى تَدَرَّجُ فِي الشَّرَبَّةِ وُقَّـــعُ

كأنه تصغيرُ أَصْبِيَةٍ، والجمعُ الكثيرُ لاَ يصغرُ على لفظِـهِ ، فإن كانَ معهُ جمعُ قِلـــةٍ رُدَّ اليهِ أو الَى المفردِ ، ثم صغرَ ، فإن رُدَّ الى المفردِ جُمعَ بعدَ التصغيـــرِ بالألِفِ والتاءِ لما لاَ يعقِلُ، وبالواوِ والنونِ أو الياءِ والنونِ لمذكَّرٍ مَنْ يَعْقِـــلُ ، فَتقولُ في"كلابٍ : أُكَيلِبٌ وَأُكَيْلِبَاتٌ"، وتقولُ في" فِرَاخٍ وفُرُوخٍ : أُفَيْرَاخٌ" ، كأنـــهُ رُدَّ إلىَ"أفْرَاخٍ أو فُرَيْخَاتٍ"، كأنه رُدَّ الى "فَرْخٍ" ، ثُمَّ جمعَ بالألفِ والتاءِ، وتقُولُ في"رِجَالٍ : رُجَيْلُون" ، وتقولُ في"نِسَاءٍ : نُسَيَّةٌ" تصغيرُ نِسْوَةٍ ،أو مُرَيَّاتٌ"مردودٌ إلَى امـرأةٍ ، ثُمَّ جمعَ بالألفِ والتاءِ ، وتقولُ في"أنـاسٍ : أُنَيْسُون"، هذا قولُ

---

(١) البيت في البلغة/١٤٩ دون نسبة ، قال الفيروزآبادي :"وزاد عليه الدباج بيتا آخر وهو :

وَسَالِمَا الجمعِ أيضًا دَاخِلٌ مَعَهَا   في ذَلِكَ الحُكمِ فاحفَظْهَا وَلاَ تَزِدِ "

(٢) الشاهد لعبدالله بن الحجاج الثعلبي من بني ثعلبة يخاطب بــه عبد الملك بن مروان ويعتذر اليه ؛ لأنه كان مع عبد الله بن الزبير وبعده :

أَدْنُو لِتَرحَمَنِي وَتقبَلَ تَوبَتِي   وَأَرَاكَ تَدفَعُنِي فَأَيْنَ المَدْفَـــعُ

فقال عبد الملك : إلى النارِ ، وأنشده أبوعلي في شرح الابيات المشكلة الإعراب المسمّى ايضاح الشعر : ١٥٥ ، ومن شواهد ابن جنى فـــى المحتسب ٢/ ٢٧١ ، وشواهد الايضاح للقيسى ٥٤٥-٨١٣، و شـــرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٠ ،و شرح ألفية ابن معطى ١١٧٩/٢، واللسان (حجل) ، وفيه قصة البيت،

النحويينَ أجمعينَ (١)، ولابنِ دُرُستويهِ هُنا نكتةٌ حسنةٌ يجبُ أن يعتمَدَ عليهَا ، قالَ : إن كانَ الفرضُ منَ الجمعِ التقليلَ ،فحينئذ يُرَدُّ الى جمعِهِ القليل ، ويصغرُ ، فإن لم يكنْ لَه قليلٌ ولا اسمُ جمعٍ رُدَّ الى المفردِ ،وان كانَ الفرضُ منَ الجمعِ التحقيرَ رُدَّ الى وَاحِدِهِ، ولم يُرَدَّ إلَى الجمعِ القليلِ ولَا إلَى اسمِ الجمعِ ؛ لأنَّ / الفرضَ تحقيرُ كُلِّ واحدٍ منَ الأشخَاصِ.وتصغيرُ اسمِ الجمعِ ٦٣/أ
على لفظِهِ عندَ سيبويهِ (٢)، تقولُ في تصغيرِ رَكبٍ : رُكيبٍ»،والأخفشُ (٣) يجعَلُ هذَا جمعاً ،فيردُّه الى مُفردِهِ ويصغِرُهُ ويجمعُهُ فيقولُ :«رُكيبُونَ»،والسمَاعُ يَشهدُ لسيبويهِ، قال الشاعر : (٤)

بَنيتُهُ بِعُصْبَةٍ من مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا أو رُجَيْلاً غَادِيَا

وقد كمَلَ هذَا البابُ على مذهبِ أكثرِ النحويينَ ولم يتخلصُوا منهُ.والصوابُ أن تقولَ : انَّ هَذَا الضربَ منَ التحقيرِ قد يكونُ لتقليلِ العددِ،أو لتحقيرِ كُلِّ واحدٍ منهُ في نفسِهِ ،فإذَا كَانَ التحقيرُ في الواحدِ مُقَلَّلاً كانَ تقليلُه مُكَسَّراً و تحقيرُهُ مُسلمًا ؛ فأُجَيْمَال» تقليلٌ لا تحقيرٌ "وأجيملاتٌ» تحقيرٌ لا تقليلٌ ، وان لم يكنْ مُقيدًا استوىَ فيهِ الامرانِ نحو:«أُكَيْبَالٌ تقليلًا وأكيبِلاتٍ»،وان لم يَكن بُدٌّ من الرجوعِ الى الواحِدِ ، وكانَ تحقيرُهُ مُقللاً لم يكنْ تقليلُهُ الاَّ بالنعتِ ، نحو :«مَرَابِدُ قليلة (٥) ومُرَيْبِدَاتٌ»،وإن كانَ تحقيرُ واحدِهِ فيرمُقَلِّلٍ استوىَ فيه الامرانِ ،نحو :«دَرَاهِمُ (٥) قَليلَةٌ ودُرَيْهِمَاتٌ»،وان حقرتَ وَقَلَّلْتَ قُلتَ مُرَيْبِدَاتٌ قَلِيلَةٌ (٥) ، فَهذَا حكمُ هذَا إن شَاءَ اللهُ تعالَى .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٤٨٦ ،وشرح الشافية للرضي ١/٢٧٤.

(٢) الكتاب ٣/٤٩٤.

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي ١/٢٦٦ ، والمساعد ٣/٥٢٠.

(٤) الشاهد لأحيحة بن الجُلاح/وهو في ديوانه (٣) ، المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي ٤٧٣ ،والمنصف لابن جني ٢/١٠١ وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٥/٧٧ ، والمقرب لابن عصفور ٢/١٢٧ ، والدر المصون ٥/٦١٢ ، والمساعد ٣/٥٢٠ ، وشرح شواهد الشافية : ١٥٠ ، والخزانة ٦/٢٥٤.

(٥) في الأصل : مويبدات .

ومن قولِهِ بعدَ البيتِ - في الصفحِ يمنةَ هذا - وقد كَمُلَ هَذَا البابُ على مذهبِ أكثرِ النحويينَ الى هُنَا من كلامِ ابنِ الطراوةِ (١) فى ظَنّى . ثم نقولُ متمماً لاغراضِ هَذَا البابِ ؛لانَّ أبا القاسمِ - رحمه الله - لم يتعرضْ لَهُ ،فيجبُ الاعتناءُ بِهِ لتكونَ أبوابُ التصغيرِ فيهِ مستقلةً ،والالفاظُ التى تَقَعُ على الجمعِ لاَ تخلُو امَّا أن تكونَ أسماءً مفردةً ،وهِيَ التِي تُسَمَّى أسماءَ الجموعِ ،نحو : النفرِ والرهطِ والقومِ ،وامّا أن تكونَ جموعًا .

والجموعُ على قسمينِ : جمعُ سلامةٍ وجمعُ تكسيرٍ ، وجمعُ التكسيرِ على قسمينِ : جمعٌ لأدنَى العددِ ،وجمعٌ لاكثرِهِ ،و جموعُ أدنَى العددِ : أَفْعَالٌ ، وأَفْعُلٌ ،وأَفْعِلَةٌ ،وفِعْلَةٌ ،وقد ذكرتُ قبلُ ، فَكُلُّ مَا جَاءَ على هَذِهِ الأوزانِ الاربعة ، فَهوَ موضُوعٌ لأدنَى العددِ ،وأدنَى العددِ منَ الثلاثةِ الى العشرةِ ومَا سواهَا من جموعِ التكسيرِ ، فَهوَ موضوعٌ لأكثرِ العددِ ، وأكثرُ العددِ من أَحَدَ عشرَ إلى ما فوقَهُ ، وأما أسماءُ الجموعِ ، فانَّ ألفاظَهَا تُصغرُ ،فتقولُ فى تصغيرِ «رَهطٍ : رُهَيْطٌ ، وفى قومٍ : قُوَيْمٌ ، وفى نَفرٍ : نُفَيْرٌ» ، قال (٢) :

* وَدَّ نُفَيْرُ لِلنَكَاوِرِ أَنَّهُمْ *

وفى« ركبٍ : رُكَيْبٌ» ،وقد تَقدمَ تصغيرُهُ وجمعُهُ فى قوله (٣) :

* أَخْشَى رُكَيْبًا أو رُجَيْلاً عَادِيَا *

---

(١) ابن الطراوة هو المدعو بالشيخ الأستاذ / سليمان بن محمد السبتي ،عاش نيفا وتسعين سنة ومات بالاندلس قبل سنة ثلاثين وخمسمائة ،وله مصنفات فى النحو مشهورة مذكورة وكلامه هناك مرغوب فيه يتنافس الطلبة في نقله وجمعه سمع من الاعلم كتاب سيبويه ومن عبد الملك بن سراج وروى عن أبى الوليد الباجي وغيره ، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض وخلائق وله آراء فى النحو تفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة . ألف الترشيح فى النحو وهو مختصر على المقدمات على كتاب سيبويه ومقالة فى الاسم والمسمى .
انظر ترجمته في الانباه ٤/١١٣ وبغية الوعاة ١/٦٠٢ و ٢/٣٤١ ، ونفح الطيب ٣/٣٨٤ ، وابن الطراوة النحوى ،رسالة ماجستير للدكتور عياد الثبيتي .

(٢) الشاهد : لعلقمة الفحل في يوم الكلاب الثاني ،ديوانه ١٠٦ وأشعار الستة الجاهليين ١٦٨ وعجزه :* بِنَجْرَانَ فِى شَاءِ الحِجازِ الموقر *

(٣) مر قريبا .

وكذلكَ جموعُ السلامةِ للمذكرِ والمؤنثِ تقولُ فيهمَا : "الزُّيَيْدُونَ والعُمَيْرُونَ والهُنَيْدَاتُ والزُّنَيْبَاتُ"، وكذلكَ جمُوعُ أدنَى العددِ منَ التكسيرِ تصغرُ ألفاظُهَا ، فتقولُ فـي : "أصحابٍ : أُصَيْحَابٌ، وفي أثوابٍ : أُثَيَّابٌ ،وفي أَدْوُرٍ : أُدَيْئِرٌ (١) وفـي أكلُبٍ : أُكَيْلِبٌ" (٢) ،وفي تصغيرِ مَا جَاءَ على أفعلَةٍ ،نحوُ : "أغلِمَةٍ : أُغَيْلِمَةٍ"، وفيمَا جَاءَ على فِعْلَةٍ ، نحو : "صِبْيَةٍ وفِتْيَةٍ وغِلْمَةٍ تقولُ في تَصغيرِ ذَلِكَ كُلِّهِ : صُبَيَّةٌ وفُتَيَّةٌ وغُلَيْمَةٌ" (٣) ، وأما جُمُوعُ الكثرةِ فلا يَخلُو الجمعُ منهَا امَّا أن يكونَ لَهُ جمعُ قلةٍ أو لاَ جمعَ قِلَّةَ لَهُ ، فإن كَانَ لَهُ جمعُ قلـةٍ فإن شئتَ أن تصغرَ جمعَهُ الموضوعَ لِلقِلَّةِ ،/ وان شئتَ أن تردَّهُ الى الوَاحِدِ فتصغرَهُ ،ثم تجمعَـهُ بالالفِ والتاءِ،فتقولَ في تصغيرِهِ دُورٍ : أُدَيْئِرٌ ، وان شئتَ : "دُوَيْرات"، فإن لم يكن لَهُ جمعُ أدنَى العددِ ،نحو : "دَراهِمَ ومطابِخَ وقَنَادِيلَ"،فانكَ تردُّهُ الـى الواحدِ لاَ غيرُ،وتجمعُهُ بالالفِ والتاءِ ،فتقولُ في تصغيرِ"مطابخٍ : مُطَيْبِخَاتٌ"،وفي "دَرَاهِمَ : دُرَيْهِمَاتٌ" ، وفي"قنادِيلَ : قُنَيْدِيلاتٌ". (٤) ٦٣/ب

فَصـــلٌ :

في تصغيرِ الترخيم ولم يذكره أبو القاسم أيضًا ، وَهُوَ حـــذفُ الزَّوائِـــدِ مِنَ الكَلِمَــــةِ [الصَّـــالِحِ بَقاؤُهَـا في التَّصغيــــــــر] (٥) حَيْـــــثُ كانتْ حَتَّى تبقَى الأصولُ فقطْ،ثم يعامَلُ في التصغيرِ مُعَامَلَةَ مَا لاَ زيادةَ فيهِ،ولا يُعوضُ فيهِ منَ المحذوفِ،تقولُ في"أسودَ : سُوَيْدٌ ، وفي غُرابٍ : غُرَيْبٌ ،وفي عُقَابٍ : عُقَيْبَةٌ"، وتعيدُ تاءَ التأنيثِ ، لأنَّ الثلاثيَّ المؤنـــثَ

---

(١) قال سيبويه : وسألت الخليل عن تحقير الدور فقال : أرده الى بناء أقل العدد ،لأني انما أريد تقليل العدد ، فاذا أردتُ أن أقللـه وأحقره الى بناء الاقل ،وذلك قولك : أُدَيْئِرٌ . الكتاب ٣/ ٤٩٠.

(٢) المصدر نفسه ٣/ ٤٩٠.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٤٩٠.

(٤) المصدر نفسه ٣/ ٤٩١ .

(٥) زيادة يلتئم بها الكلام.

إذا صُغِّرَ أعيدت فيه تاءُ التأنيثِ ، وتقولُ في « زينب : زُنَيْبَةٌ »[١] ، قلتُ : وقولُكَ في « زينبٍ : زُنَيْبَةٌ » ذكرهُ أبو بكر بن طلحةَ ، فلا أدري أهُوَ مقصودٌ له أو وقَعَ غلطاً مِنَ الناسِخِ ؛ لأنّ زَيْنَبَ على أربعةِ أحرفٍ فحكمُهُ ألّا تلحقَهُ تاءُ التأنيثِ[٢] ، ثم حذفُ الياءِ منْهُ فيهِ اشكالٌ ؛ لأنّ تصغيرَ الترخيمِ تُحذفُ فيهِ الزوائدُ ، وزينبُ مِنَ الأسماءِ المرتجلةِ لَا أصلَ لَهُ في النكراتِ ، فَبِمَ يعرفُ الزائدُ فيهِ اذ لا تصريفَ لَهُ ولا اشتقاقَ ؟ فغايةُ مَا يبقَى أن يكُونَ حذفُ الياءِ ؛ لأنّها من حروفِ البدَلِ على قِياسِ من قَالَ في تصغيرِ « فرزدقٍ : فُريزِقٌ » فحذفَ الدّالَ ؛ لأنها من حُروفِ البدلِ ، فصارتِ الدّالُ أخيرًا ، ويكونُ اثباتُ التاءِ في قَولِكَ : زينبُ لكونِهِ صارعلى ثلاثةِ أحرفٍ ، فصارَ : « زُنَيْبَةٌ » ، كقولكَ : « دُعَيْدَةٌ » في تصغيرِ : « دَعْدٍ » ، وهذا كُلُّهُ على تقديرِ صِحّةِ النقلِ في الكتابِ وعَدَمِ غلطِ الناسِخِ .

---

(١) قال ابن عقيل : وتلحق التاء أيضا ما صغر من علم المؤنث تصغير ترخيم ، كإتيانه على ثلاثة ، فيقال : عُنَيْقَةٌ ، وزُنَيْبَةٌ ، وسُعَيْدَةٌ في : عناق ، وزينب ، وسعاد . المساعد ٣/٥١٥ .

(٢) المصدر نفسه ٣/٥١٤ .

بـاب النسـب

النسبُ عندَ النحويينَ اسمُ حكمٍ غالبٍ على الاسمِ مغنٍ عن صريحِ الوصفِ، ويصحُّ ما لم يكن يصحُّ الوصفُ بهِ للوصفِ،وله طريقتانِ : إحداهمَا مُختصـةٌ ، والثانيةُ مشتركـةٌ ، وهيَ الغالبةُ على الاسمِ ، كما ذكرتُ متقدمًا ؛ فموضـوعُ البابِ لتبيينِ المشتركةِ منهمَا،والاعلامِ بمَا تنقسمُ إليهِ،وما مُسمّى كُلِّ واحدٍ من قسميهَا،وذكرِ ألفاظِ من غيرِ المقيسِ تدلُّ على مَا وَرَاءهَا ،ويضمُّ إليهَا ما جَـاءَ من مثلِهَا،وتبيينِ أنواعِ المقيسِ المختلفةِ بحسبِ اختلافِ أنواعِ الأسماءِ التي نسبَ إليهَا،ومَا يدخلُ كلَّ نوعٍ منهَا مِن أنواعِ التغييرِ، على أنهُ لم يُحسِنْ في بعضِ الفصولِ ، كقولهِ في فصلِ المقصورِ:"فإن كانَ على أربعةِ أحرفٍ ، فإن شئتَ حذفتهَا - يعني الألفَ - وان شئتَ قلبتهَا واوًا ،وقلبُهَا أجودُ" ،فهذَا إجمالٌ غيرُ حسَنٍ ؛لأن مِنَ المقْصُورِ الرباعيِّ ما يلزمُهُ الحذفُ،ولا يجوزُ فيهِ البدلُ،ومنهُ ما الحذفُ فيهِ أجودُ مِنَ القلبِ ،وما القلبُ فيهِ أجودُ مِنَ الحذفِ ،فإذَا كَـانَ في الرباعيِّ المقصورِمَا ذكرتُ مِنِ اختلافِ الاحكامِ لم يَحسنْ إطلاقُ القولِ بجوازِ الحكمِ حتّى يُقيدَ ،وكذلكَ قولهُ في فصلِ المنقوصِ : "واذَا نسبتَ إلى اسمٍ في آخرِهِ ياءٌ قبلهَا كسرةٌ حذفتهَا ، كقولكَ في النسبِ الى قاضٍ:قاضِيّ ، وغازٍ : غـازِيّ"، وعلى / أنَّ مثلَ ياءِ قاضٍ وغازٍ قد يجوزُ قلبُهَا وان كَانَ حذفُهَا أجـودَ ٦٤/ ومن هذَا البابِ أيضًا ما يلزمُ ياءَهُ الحَذْفُ ،كمَا أنَّ منهُ ما يلزمُ ياءَهُ القَلْـبُ ، ألا ترى أن مثلَ "مُشترٍ ومُستقرٍ،لا يجوزُ في يائهِ إلاَّ الحذفُ ، وأيضًا فإنَّ مثـلَ "عَدِيّ وكُرسِيّ وبُختِيّ" يدخلُ تحتَ قولهِ : اسمٌ آخرهُ ياءٌ قبلَهَا كسرةٌ ؛ لأنَّ كلَّ هذَا آخرُهُ ياءٌ قبلهَا كسرةٌ ، فكَانَ حقُّهُ أن يقيدَ اللفظَ بالوصفِ الذي يخرجهُ مِنَ الاشتراكِ ،فيقولَ : اذا نسبتَ الى اسمٍ رُبَاعِيّ آخرهُ ياءٌ خفيفةٌ ، قلبتَهـا كسرةً ممّا زادَ عليهِ ونقصَ منهُ ، كعَمٍ ، وما كانتِ الياءُ في آخرِهِ ثقيلـةً ، وكلُّ هذهِ الانواعِ يُخالفُ "بابَ قاضٍ وغازٍ" في الحكمِ بحسبِ مخالفتِهَا إيّاهُ في العددِ وثقلِ الياءِ ،أو يقولَ : إذا نسبتَ الى مثلِ قاضٍ وغازٍ فيستغني بالتمثيلِ عنِ التقييدِ ، وكذلكَ ضمهُ "يدًا وفتًى" إلى "عَمٍ وشَـجٍ" .

فَقَال : (كَمَا تقولُ فى عَم : عَمَوِيّ ، وفى شَجٍ : شَجَوِيّ) (١) ، ثم قـال :
(وفى ابنٍ : بَنَوِيّ وابْنِيّ ان شئتَ ، وفى الاسم : اسْمِيّ وسَمَوِيّ) (٢)
فجوزَ فى «اسمٍ وابنٍ» وجهين «وَوَقَفَ «يَدًا وفَمًا» على وجهٍ واحدٍ، وضمَّهما إلى «عَمٍ وشَجٍ»، وكُلّ هَذا ليسَ بحسنٍ ؛ لأن ضَمَّ الشيءِ إلى خلافِ نوعِهِ يوهمُ فيه جوازَ مَا لاَ يجوزُ أو امتناعَ ما يَجوزُ ، و«يَدٌ» و«فَمٌ» أشبهُ بابنٍ واسمٍ منهمَا بِعَمٍ وشَجٍ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهُمَا مُتَناسَى المحذوفِ ، كابنٍ وشجٍ وعمٍ غير مُتناسَى المحذوفِ ، وكُلّ واحدٍ منهمَا يجوزُ فيهِ الرَدُّ وتركُهُ ، كمَا يجوزُ فى «ابنٍ واسمٍ» ، ولا يجوزُ فى «عمٍ وشجٍ» الحذفُ ، فكانَ حَقُّهُ أن يستأنفَ بعدَ «عَمٍ وشجٍ» ، فيقولَ : وتقولُ فى «يَدٍ وفَمٍ وابنٍ واسمٍ : يَدِيٌّ ويَدَوِيٌّ وفَمِيٌّ (*) وفَمَوِيٌّ وابنيٌّ وبَنَوِيٌّ واسِمِيٌّ وسَمَوِيٌّ» ، فتجعلُ هذهِ الأسماءَ الاربعةَ فصلاً واحدًا .
انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : النسبُ اضافةٌ الى بلدٍ أو أبٍ أو صِنَاعةٍ أو ملكٍ ، واطَّرَدَ فى الصناعَاتِ «فَعَّال» ، نحو : «نَجَّارٌ ، وخَيَّاطٌ» ، وقد قيلَ فى بائعِ البَتوتِ ، وهيَ الأكسيةُ «بَتِّيٌّ» (٣) ، واطَّرَدَ فى المِلْكِ «فَاعِلٌ» قَالُوا : تَامِرٌ ، ولَابِنٌ ، ودَارِعٌ ، واطَّرَدَ فيمَا سوىَ هذينِ أن تجيءَ بياءٍ مشددةٍ من آخرِهِ مكسورًا مَا قبلهَا ، كقولكَ فى النسبِ الى اشبيليةَ : اشبيليٌّ ، والى قرطبةَ : قُرطُبيٌّ ، ولا يُجمعُ بينَ تاءِ التأنيثِ وياءِ النسبِ قبلهَا حتَّى تقولَ فى النسبِ إلى فاطمةَ : فَاطِمِيٌّ ، ولا بينَ ألفِ التثنيةِ ويَاءِ النسبِ بعدَهَا ، ولا بينَ واوِ الجمعِ وياءِ النسبِ بعدَهَا ، الأَأنهُمْ قالُوا فى البحرينِ : بَحْرَانِيٌّ ؛ لأنهُ اسمُ بلدٍ ، فرقُوا بينَ النسبِ الى البلدِ والنسبِ

---

(١) الجمل : ٢٥٥ .
(٢) الجمل : ٢٥٥ .
(٣) قال سيبويه : وربما ألحقوا يَاءَيِ الاضافة كما قالوا البتي أضافوه الى البتوت فأوقعوا الإضافة على واحدِهِ ، وقالوا : البتات . الكتاب ٣ / ٣٨١
قال ابنُ عقيل : قالوا : بتي فى بائع البتوت ، وهي الأكسية ومنه عثمان البتي : أحد الفقهاء . المساعد ٣ / ٣٨٤ .
(*) في الاصل : فم ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

إلى التثنيةِ ،ومثلهُ الى النهرينِ والحصنينِ اسمانِ لبلدينِ ،ولا يجمعُ بينَ التكسيرِ وياءِ النسبِ ،فأما قولهُمْ :«أنصاريٌّ» فكأنهُ اسمٌ لهمْ ،ولا يقالُ : «مَسَاجديٌّ» ،وقد تلحقُ هذهِ الياءُ لغيرِ النسبِ؛ قالُوا :«حُمْيريٌّ» على جهةِ المبالغةِ فى الوصفِ بالحمرةِ ،وقد تُخففُ ياءُ النسبِ في الشعرِ،قال :(١)

* وبِذَاكَ خَبّرَنَا الغُدَافُ الأسْوَدِ *

أرادَ : الأسْوَدِى ،وقد خُففتْ فِي الكَلامِ وعُوضَ منهَا / الالفُ، فقالُوا فِي النسبِ الى اليمنِ : يَمَانٍ ،والاصلُ : يَمَنِيٌّ ، وقد قيلَ أيضا يَمَانِيٌّ ، فجمعَ بينَ العوضِ والمعوضِ منهُ ،وقالُوا فى النسبِ الى تِهَامَةَ : تَهَامٍ، كأنهمْ بنَوا منه تَهَمَ ونَسبُوا اليهِ ، ثم خففُوا وعوضُوا، وقد قالُوا تَهَامِيٌّ ،فجمعُوا بينَ العوضِ والمعوضِ منهُ ، وقالُوا فى النسبِ الى الشامِ : «شَآمٍ و شَآمِيٌّ» ، وقد قيلَ : «شَآمٍ» فى الإقليمِ ،فيكونُ «شَآمِيٌّ» (٢) على ذلكَ. ٦٤/

ثم نقولُ:النسبُ فى اللغةِ هوَ الإضَافةُ فتقولُ : نسبتُ الرجلَ الى أبيهِ اذا قلتَ: زيدُ بنُ فلانٍ ، أو تنسبهُ الى بلدِهِ فتقولُ : زيدٌ من بغدادَ ، وكذلكَ الى القبيلةِ ،فتقولُ : زيدٌ منَ الانصارِ .

والنسبُ فى اصطلاحِ النحويينَ هُوَ عبارَةٌ عنْ إلحَاقِ ياءٍ مشددةٍ فِي آخرِ الاسمِ دالةٍ على أنَّ ذلكَ الاسمَ أُضيفَ اليه شيءٌ فى المعنَى ، وبيانُ تلكَ النسبةِ أنكَ اذا قلتَ : تميمٌ ، فهذَا الإسمُ موضوعٌ للقبيلةِ أو للجَدِّ ، فإذَا قلتَ : تَميميٌّ ، دَلتْ هذهِ الياءُ المشددَةُ على أن هَذَا الاسمَ الذى هوَ تميمٌ

---

(١) البيت للنابغة الذبياني ،ديوانه : ٢٩ ، والقصائد السبع الطوال الجاهليات : ٤٧٥ ،وكتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ١/١٣٧، والإفصاح فى شرح مشكلة أبيات الإعراب : ١٦٩ ، والدرر ١/ ٧٥ وصدره :

* زَعَمَ البَوارِحُ أنَّ رِحلَتَنا غداً *

والبيت مشهور فى كتب النقد الادبي وقد أُخِذَ على النابغة فيه إقواء.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣٣٨.

أضيفَ اليهِ شَيءٌ في المعنَى وهوَ الرجلُ الذِي نسبتَهُ الى تميمٍ.

ولما كانَ الحاقُ هذهِ الياءِ دَالًّا علَى ما ذكرتُهُ لكَ منَ الإضافةِ في المعنى سُمّيَ النسبُ في الإصطلاحِ اضَافَةً ،ولا بدَّ أن يكونَ ما قبلَ هذهِ الياءِ مكسورًا .

و ليسَ من بابِ النسبِ «كُرسيّ و بُختيّ» ،فانَّ هذهِ الياءَ غيرُ دَالةٍ على اضافةِ شَيءٍ الى شيءٍ في المعنَى ،فإن أُطلِقَ عليهَا نَسَبٌ فانمَّا ذلكَ على طريقِ المجازِ والتوسعِ في الإطلاقِ؛ لكونهَا تُشبهُ ياءَ النسبِ من حيثُ هيَ ياءٌ مشددةٌ لاحقةٌ آخرَ الاسمِ و قبلهَا كسرةٌ ، فاذا فهمتَ هذهِ المُقدماتِ فاعلمْ أنَّ النسبَ في الاصطلاحِ منهُ مقيسٌ و منهُ مسموعٌ ، فالمسموعُ منهُ : ما لم يَطرِدْ في النظائِرِ والامثالِ ،فحكمهُ أن يُحفظَ ولا يُقاسَ عليهِ .

والمقيسُ هوَ المُطَّرِدُ في النظائرِ والامثالِ ، وهوَ فصولٌ كثيرةٌ سنتكلمُ على كلِّ فصلٍ حيثُ ذكره أبو القاسم -رحمه الله- وفائدةُ النسبِ: الإيجازُ والاختصارُ .

بَيانُ ذلكَ أنكَ اذا قلتَ : زيدٌ من بني تميمٍ ، فاذا نسبتَهُ اليهِ يتغيرُ تغييرين : تغييرٌ في اللفظِ، وتغييرٌ في المعنَى ، فأما تغييرُ اللفظِ ، فهُوَ إلحاقهُ ياءَ النسبِ والزامُ الكَسرِ لمَا قبلَهُ، ولم يكنْ ذلكَ في الاسمِ قبلَ النسبِ.

وأما التغييرُ المعنويُّ ، فانه يَصيرُ الاسمَ الذِي ليسَ بصفةٍ صفةً ، فيخرجَ بهِ الاسمُ منَ الجمودِ الى الاشتقاقِ ومنَ العمومِ الى الخصوصِ ، فَانَّ تميمًا قبلَ النسبِ ليسَ بصفةٍ ، فاذَا قُلتَ : رَجلٌ تَميميٌّ صارَ صفةً يَرفَعُ الظاهِرَ والمُضمَرَ، تَقولُ : مررتُ برجلٍ تميميٍّ، وبرجلٍ تميميٍّ أبوهُ ،وتقولُ : تميمٌ ، فيكونُ عامًّا يشملُ كلَّ القبيلةِ، فإذا قلتَ : تَميميٌّ اختصَّ بِواحدٍ ، والنسبُ يَكونُ الَى القبيلةِ ،والحيِّ ، والأبِ ، والأمِّ ، والبلدِ ، والصناعةِ .

الكلامُ على ألفاظِهِ في المسموعِ ، قوله : (فَمنَ المسموعِ الذِي لا يقاسُ عليهِ قَولُهُمْ في النسبِ / الى العَالِيَةِ : عُلْويٌّ) [1] ، قياسُ النسبِ ٦٥

---

(١) الجمل ٢٥٢ ، وينظر الكتاب ٣/٣٣٦ قال سيبويه :

" وفي العالية : علوى ، والبادية : بدوى ".

===

الَى العاليةِ أن يقالَ فيهِ :«عَالِيٌّ أوعَالَوِيٌّ» ، الَّا أنهم عدَلُوا عن هذَا القياسِ الى «عُلْوِيٍّ» .

قوله : (والى الشِّتَاءِ : شَتَوِيٌّ) (١) ؛ قياسُ هذَا «شِتَائِيٌّ أو شِتَاوِيٌّ» ، كالنسبِ الى «كِسَاءٍ : كِسَائِيٌّ أو كِسَاوِيٌّ» ، الا أنهمْ عدَلُوا عن هذَا القياسِ الى: «شَتَوِيٍّ» .

قوله : (رُوحَانِيٌّ فى النسَبِ إلَى الرُّوحِ) (٢) ؛ كانَ قياسُهُ أن يقولَ : رُوحِيٌّ ، قال سيبويه : (٣) وزعم أبو الخطاب أنه سمعَ من يقولُ فِي الإضَافةِ الى الملائِكَةِ والجِنِّ جميعاً : «رُوحَانِيٌّ» أضفتَ الى الرُّوحِ ، والى الجميعِ : «رُوحَانِيُّونَ» .

قوله : (والى مَرْوٍ : مَرْوَزِيٌّ) (٤) ، مروٌ : اسمُ بلدٍ وقياسُ النسبِ اليهَا «مَرْوِيٌّ» .

قوله : (وَالَى الرَّيِّ : رَازِيٌّ) (٥) ؛ قِياسُ النسبِ : «رَيِّيٌّ» ، والرَّيُّ : اسمُ بلدٍ واليهَا يُنسبُ الفَقيهُ ابنُ الخطيبِ الرَّازِى (٦) ، وبعضُهُم يقولُ فيهِ : ابنُ خَطيبِ الرَّى ، فَنُسِبَ الى البلدِ بغيرِ ياءِ النسبِ .

=== والعالية : ما فوق أرض نجد الى أرض تِهَامَةَ والى ما وَرَاءَ مكة وهي الحجاز وما والاها ، وفى الحديث ذِكْرُ العالية والعوالي .. وهي أماكنُ بأعلى أراضي المدينة ، وأدناها من المدينة على أربعة أميال وأبعدها من جهة نجد ثمانية والنسب اليها عالي على القياس وَعُلْوِيٌّ نادر على غير القياس .. قال الازهرى : عالية الحجاز أعلاها بلدا وأشرفها موضعا وهي بلاد واسعة ، واذا نسبوا اليها قالوا : عُلْوِيٌّ . اللسان (علا) .

(١) (٢) الجمل : ٢٥٢ .

(٣) قال سيبويه : وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في الاضافة: الى الملائكة والجن جميعا روحاني وللجميع رأيت روحانيين . الكتاب ٣ / ٣٣٨ .

(٤) الجمل : ٢٥٢ .

(٥) الجمل : ٢٥٢ .

(٦) ابن الخطيب الرازى هو محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكرى ===

قولُهُ : (وإلى البصرةِ : بِصْرِيٌّ)، ليسَ في هذا مِنَ التغييرِ الشاذِّ إلاّ كسْرُ الباءِ، فكانَ قياسُهُ أن يكونَ: بَصْرِيٌّ ، بفتحِ البَاءِ.

قوله : (وإلَى دَارَبْجِرْدَ : دَارَوَرْدِيٌّ) (١) ، دَارَبْجِرْدَ : مِنَ الأسماءِ المركبةِ، فقياسُ النسبِ اليهِ أن تقولَ : دَارِيٌّ فتنسبَ الى الأول ، هذا هوَ المعروفُ في النسبِ الى المركبِ.

قوله : (وأما المقيسُ منهُ ، فإذا نسبتَ إلى اسمٍ على فَعِيلَةٍ أو فَعُولَةٍ) (٢) اعلم أنَّ ما كانَ على وزنِ فَعِيلَةٍ فلاَ يخلوُ إما أن يكونَ صحيحًا أو معتلاًّ ، فالصحيحُ على قِسمينِ : مُضاعفٌ وغيرُ مضاعفٍ .

فالصحيحُ مِثلُ: حنيفةَ وربيعةَ ، والمعتلُّ مثل : طويلةَ وحويزةَ ، والمضعفُ ، نحوُ : شديدةَ ، وإذا كَانَ فَعِيلَةُ غيرَ معتلٍّ ولا مضاعفٍ فقياسُهُ أن تَحذفَ الياءُ منهُ بعدَ حذفِ تاءِ التأنيثِ، فيصيرُ الى فَعِلٍ بكسرِ العينِ، وكلُّ "فَعِلٍ" في النسبِ فإنهُ يُرَدُّ إلَى "فَعَلَ" بفتحِ العينِ ، كقولهم في النسبِ إلى نَمِرٍ : نَمَرِيٌّ ، والى شَقِرٍ : شَقَرِيٌّ (٣) ، فتنسبُ الى حنيفةَ وما أشبهَهُ ، كما تنسبُ الى نَمِرٍ و شَقِرٍ ، فتقولُ في حَنِيفَةَ : حَنَفِيٌّ ، وفي

=== أبو عبد الله فخر الدين الرازي الامام المفسر أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، وهو قرشي النسب أصله من طبرستان ومولده بالرَّي واليها نسبته ، ويقال له ابن خطيب الرَّي . من تصانيفه مفاتيح الغيب ثماني مجلدات في تفسير القرآن الكريم. ومات سنة ٦٠٦ . ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى ٥/٣٣ ، ولسان الميزان ٤/٤٢٦ ، والوافي بالوفيات ٤/٢٤٨ ، وكشف الظنون ٩٨٩ ، والاعلام ٦/٣١٣ .

(١) الجمل : ٢٥٢ ودار بجرد : موضع بفارس .

(٢) الجمل : ٢٥٢ .

(٣) الشقر : بكسر القاف شقائق النعمان ، ويقال نبت أحمر واحدتها: شَقِرَةٌ وبها سمي الرجل شَقِرة ، وشَقِرةُ : اسم رجل وهو أبو قبيلة من العرب يقال لها شقرة ، وشقيرة قبيلة من بني ضبة ، فاذا نسبت اليهم فتحت القاف ، قلت : شَقَرِيٌّ وَالنَّسَبُ الى بني شَقِرةَ : شَقَرِيٌّ بالفتح ، كما يُنسبُ الى النَّمِر بن قاسط : نَمَرِيٌّ . اللسان (شقر) .

"ربيعة : ربَعِيٌّ"، فإنْ لم تكنْ فيه تاءُ التأنيثِ ،فقياسهُ ألا يحذفَ منهُ شيءٌ فتقولُ في"تميمٍ : تَمِيميٌّ" ، ونحوَ ذلكَ ،فإن كانَ معتلاً لم يحذفْ أيضاً منهُ شيءٌ ، نحوُ :"طويلةٍ" ،تقولُ في النسبِ اليهِ :"طَوِيلِيٌّ" ،وفي"حُوَيزَة : حُوَيزِيٌّ"(١)، وكذلكَ اذا كانَ مُضاعَفًا لا تحذفُ منهُ شيئاً،وانـمّا حذفتَ منهُ تاءَ التأنيثِ ،فتقولُ في النسبِ الى"شَدِيدَةَ : شَدِيدِيٌّ". وأما"فُعَيْلَةٌ"فقياسهُ في النسبِ أن تُحذفَ التاءُ منهُ وتتبعُهَا الياءُ ،فتقولُ في النسبِ الى"مُزَيْنَةَ : مُزَنِيٌّ" ،فإن لم تكنْ في هذَا الوزنِ تاءُ التأنيثِ فقياسُهُ أن تثبتَ فيهِ الياءُ ، فتقولُ في قريشٍ : "قُرَيْشِيٌّ" ، ومن قالَ : قُرَشِيٌّ"(٢) فقد خرجَ عن القياسِ .

وأمّا"فَعُولَةٌ"فهيَ بمنزلةِ"فَعِيلَةٍ"، تُحذفُ الواوُ منهَا بعدَ حذفِ التاءِ فيصيرُ سَواءً على وزنِ فَعُلَ بضمِ العينِ فيُجرونَ الضمةَ - في ابدالهَا فتحةً - مُجرىَ الكسرةِ من فَعِيلَةٍ في"حَنيفَةَ"حينَ نسبُوا اليهَا ،فتقولُ في النسبِ [الى شَنُوءَةَ](٣) :"شَنَئِيٌّ"على وزنِ "شَنَعِيٍّ".

فإن لم تكنْ فيهَا تاءُ التأنيثِ لم تحذفْ شيئاً، فتقولُ في النسبِ الى"سَدُوسَ : سَدُوسِيٌّ"، هذا قولُ سيبويه(٤)، وقد خالفَ / المبردُ في ٦٥/
"فَعُولَةَ" فقالَ:(٥) النسبُ اليه على:"فَعُولِيّ" ،وأمّا قولُ العربِ:"شَنَئِيٌّ" ،

---

(١) قال سيبويه : " قلت فكيف تقول في بني طويلة ؟ فقال : لا أحذف لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَلَ ألاترى أن فَعَلَ من هذا الباب العين فيه ساكنة والالف مبدلة فيكره هذا كما يكره التضعيف ،وذلك قولهم في بني حَوِيزَة : حَوِيزِيٌّ . الكتاب ٣/٣٣٩.
وقال الصيمري : قالت العرب في بني حَوِيزَة : حَوِيزِيٌّ ، وهم من بني تيم الرباب . التبصرة والتذكرة ٢/٥٩٠.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٣٣٥- ٣٣٧ ،والمقتضب ٣/ ١٣٣ ،قال ابن جني : ولا يجوز القياس عليه ؛لأنه لم يكن هو على قياس . الخصائص ١/١١٦.

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) الكتاب ٣/٣٣٩.

(٥) ينظر الخصائص ١/ ١١٥-١١٦ ،وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٣ ، والمساعد ٣/ ٣٦٥.

فشاذٌ ، ولو كانَ على القياسِ لحذفتَ الواوَ ، ولم تقلبِ الضمةَ فتحةً ؛ لأنهُ على "فَعُلَ" ، و "فَعُلَ" غيرُ مُستثقلٍ في النسبِ، بخلافِ "فَعِلَ" فيهِ ، فقالوا في النسبِ الى "سَمُرَ : سَمُرِيٌّ" بلاخلافٍ .

وقالوا في "النَّمِر : نَمَرِيٌّ" بالقلبِ ، فإذا حذفتَ التاءَ من "فعيلة" وبقيَ "فَعِيل" وجبَ قلبُ الكسرةِ ، كما قُلبتْ في نَمِر ، وإذا حذفتَ الواوَ لم يجبْ قلبُ الضمةِ ، كما لم تُقلب في سَمُر .

ولسيبويهِ أن يقولَ : انَّ التغييرَ يُؤنِسُ بالتغييرِ ، فلما حُذفتِ التاءُ حذفُوا الواوَ للاستثقالِ ، وكما حذفُوا التاءَ تأنيساً لحذفِ الواوِ قلبُوا ، كما قلبُوا الكسرةَ ويُؤَيِّدُ قولَه السَّماعُ من العربِ في "شَنُوءَة : شَنَئِيٌّ" ، وهو كما قلنا عندَ المبردِ على الشذوذِ .

ويقالُ للمبردِ : اذا حذفتَ التاءَ وبقيَ على "فَعِيل" ، فهلاَّ نسبتَ اليهِ على ما هُو عليهِ من غيرِ حذفِ الياءِ ، كما فعلَتِ العربُ في "فَعِيل" ، فليسَ لهُ الاَّ أن يقولَ : التغييرُ يُؤنِسُ بالتغييرِ ، وقد شَذَّ منهُ شيءٌ ، فقالوا في عَمِيرَةِ كلبٍ : "عَمِيرِيٌّ" ، وفي السليقةِ : "سَلِيقِيٌّ" (١) (٢) ، فإذا كانَ فَعِيلٌ مدغماً أو معتلاً فالنسبُ اليهِ من غيرِ حذفِ الياءِ ، قالوا في "شَدِيدَة : شَدِيدِيٌّ" (٣) ، وفي "حَوِيزَة : حَوِيزِيٌّ" (٤) ، لئلاَّ يفرُّوا من التشقيلِ فيقعوا في أثقلَ ممّا فروا منهُ .

واذا نسبتَ الى "فِعَال" ، و "فِعْلال" ، و "فُعَال" ، و "فَعُول" ، و "فَعِيل" ، و "فُعَيْل" ، فالنسبُ اليها كُلِّها بغيرِ حذفٍ ، وكأنهم فرقوا بينَ

---

(١) قال سيبويه : وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ولكنه شاذ قليل ، قد قالوا في سليمة : سَلِيمِيٌّ ، وفي عَمِيرَةِ كَلْب : عَمِيرِيٌّ ، وقال يُونس : هذا قليل خبيث . الكتاب ٣/٣٣٩ ، وانظر شرح الشافية ٢/٢٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣٣٩ والمقتضب ٣/١٣٤ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٣٩ والتبصرة والتذكرة ٢/٥٩٠ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٣٣٩ والتبصرة والتذكرة ٢/٥٩٠ .

الضربين، وأنِسَ الحذفُ هناكَ في : "فَعِيلَة" ،و "فَعُولَة" بالحذفِ هُنَـا ؛ لأنهُ اذا كَثُرَ التغييرُ في الكلمةِ سَهُلَ الحذفُ فيهَا لِمَا يُستثقلُ ،فلمّا حُذفَتْ هناكَ الهاءُ أتبعوهَا الواوَ والياءَ لثقلِهِمَا حتّى اذا كانتْ ألفاً لم تُحذفْ لخفتِهَا ، وقد شَذَّ من هذَا النوعِ شَيءٌ أيضاً قالُوا في قريشٍ :"قُرَشِيٌّ وقُرَيْشِيٌّ"، وقالُوا في"ثقيفٍ : ثَقَفِيٌّ"،وأدخلُوا هذَا النوعَ على الذِي قبلَهُ ،كما أدخلُوا الذِي قبلَهُ عَليـهِ .

فَإن قيلَ : ولِمَ حذفتْ حُروفٌ من"حنيفة"وهيَ بوزنِ "فَعِيلَة" ومن "فَعُولَة" ومن "فُعَيْلَة" في نحوِ"مُزَيْنَة" فَقَالُوا : حَنَفِيٌّ وشَنَئِيٌّ ومُزَنِيٌّ ؟

قيلَ : لأنّ التغييرَ يُؤنِسُ بالتّغييرِ ،فَمَا فِيهِ تاءُ التأنيثِ فيجبُ منهُ حذفُهَا ؛ لأنّهَا لا تجتمعُ معَ ياءِ النسبِ من قبلِهَا ،وحذفُهَا تغييرٌ ،فلمّا غيروهَا بحذفِ التاءِ أنِسُوا بتغييرِ الكلمةِ ،فغَيّرُوهَا بحذفِ حرفِ العلةِ ، وما لم تكن فِيهِ تَـاءُ التأنيثِ لم يسبقْ إليهِ تغييرٌ بحذفِ التاءِ في النسبِ ،فيكونُ ذلكَ سَبَباً الَـى حذفِ حـرفِ العِلةِ ، فَمن أجلِ هذَا القياسِ فيمَا فِيهِ التاءُ من هذِهِ الابنيـةِ الثلاثةِ حُذِفَ حَرفُ العلةِ منهُ في حالِ النسبِ.

قوله : (وَرُبّمَا جَاءَ بَعضُهُ بِاليَاءِ) (١)، الهاءُ في قولِهِ : بعضُهُ عائدةٌ على ما ثبتتْ فيهِ تَاءُ التأنيثِ من هذِهِ الأوزانِ الثلاثةِ ،وذلكَ أن"عميرةَ وسليقَةَ"اللذَيْنِ مَثَّلَ بهمَا كانَ قياسهُمَا في النسبِ :عَمِيرِيًا [وسَلِيقِيًا] (٢) ؛لاجلِ أنهُمَا مِثلُ"حنيفةَ وربيعةَ"،فالعلةُ الموجبَةُ لحذفِ الياءِ من"حنيفة وربيعـةَ" موجودَةٌ في"سَليقَةَ وعميرةَ"،ولكنهمَا جَاءَا بالياءِ على الشذوذِ والخروجِ عنِ القياسِ .

قوله : (وإن لم تَكُن فِيه تَاءُ التأنيثِ فالوجهُ فِيهِ اثبَاتُ اليَاءِ)(٣)،

يريدُ : فالوجهُ / الجارِي على القياسِ اثباتُ اليَاءِ ؛ لأنهُ ليسَ فيهِ تاءُ التأنيثِ ٦٦/أ حتّى يكونَ ذلكَ الحذفُ سبباً في حذفِ حرفِ العلةِ ،ثم مثلَ بالنسبِ الى"قريشٍ"، فقالَ : كقولِهِمْ في النسبِ الى"قريشٍ : قُرَيْشِيٌّ".

---

(١) الجمل : ٢٥٣.

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الجمل : ٢٥٣.

اعلم أنّ النسبَ الى قريشٍ على وجهينِ : وجهٌ جارٍ على القياسِ ، ووجهٌ خارجٌ. فالجارى فيهِ على القياسِ قولهُمْ : «قريْشيٌّ» باثباتِ اليــاءِ ، والخارجُ عنِ القياسِ قولهمْ : «قُرشيٌّ» بغيرِ ياءٍ ، وأنشدَ في البابِ قولَ الشاعرِ:(١)

بِكُلِّ قُريْشِيّ عَليهِ مَهابَةٌ سَريعٍ إلَى دَاعِي النَّدَى وَالتكَرُّمِ

البيت هو لعمرَ بنِ أَبي ربيعةَ، وقيلَ لغيرِهِ ؛ لأنهُ لم يَقعْ في دِيوَانِ شعرهِ، وليسَ فيهِ غريبُ لُغةٍ و معناهُ يَتبينُ بِمَا قبلَهُ ، وقبلَهُ :(٢)

ولكِنَّنِى أَغْدُو عَليَّ مُفاضَةٌ دِلاَصٌ كأَعْيانِ الجَرادِ المُنَظَّـمِ

يقولُ : لستُ بِراعي شِيَاهٍ ، ولاَ طالبِ كسبٍ بِالصيدِ ، ولكِنى بَطَلٌ قائِدُ جيشٍ يَتبعنِى كلُّ قرَيْشِيّ مُهَابٍ بَلَغَ الغايةَ فى السخاءِ والتكرِمِ ، وعبرَ عن ذلكَ بقولهِ : سَريعٍ الى دَاعِ الندَى والتكرمِ ، وموضعُ الشاهِدِ فيهِ بكلِّ قريشِيّ ، فَإِنهُ أتَى بـهِ على القياسِ.(٣)

وقوله : « بكلِّ قريشِيّ » جَارٌ و مجرورٌ متعلقٌ بقولِهِ « أَغدُو » الذى فى قوله : (وَلَكِنَّنِى أَغْدُو عَليّ مُفَاضَةٌ) أيْ: أغدُو لاَبِسَ دِرعٍ بكلِّ قُرَيْشِيّ ، و فــى

---

(١) الجمل : ٢٥٣ .
والشاهد فى الكتاب ٣/٣٣٧ بلا نسبة وهو من شواهد سيبويــه المجهولة ، وهو فى الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/٣٥٠ ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ٣٣٨ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/١١ ، وكشف المشكل ٢/٥٨ ، و شــرح ألفية ابن معطى ٢/١٢٥٣ ، و شرح الجمل لابن هشام ٣٣١ .

(٢) استشهد به سيبويه على أعيان جمع : عين على القياس ولــم ينسبه . الكتاب ٣/٥٨٩ ، والمبرد في المقتضب ٢/١٩٧ ، والمنصف لابن جنى ٣/٢١-٥١ ، والحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٣٨ ، وفى اللسان نَسبَهُ ليزيد بن عبد المدان (عين) وقبله :

ولست بِشَاوِيّ علي دَمَامَـةٌ أذا مَا غَدَا يَغدُو بقوسٍ وأسهُمِ

(٣) فى الاصل : على غير القياس ، خطأ والصواب ما أثبتناه .

ثقيفٍ : ثَقَفِيٌّ ، يعنِى على غيرِقياسٍ اعلم أنَّ قريشًا وثقيفًا مِمَّا ليسَ فِيهِ تَاءُ التأنيثِ فى الشذوذِ كعُمَيرِيّ ، وَسَلِيقِيّ ، مِمَّا فِيهِ التاءُ فى الشذوذِ ، دَخَلَ فِيهِ أحدُ البابينِ علَى الآخَرِ ، فمَا فِيهِ التاءُ وأُثبِتَتْ فِيهِ الياءُ في النسبِ مشبَّهٌ بمَا ليسَ فِيه تَاءٌ ، نحوُ : « تَمِيمِيٌّ » فِي النسبِ الى « تَمِيم » ، ووجهُ شبهِهِ أنك إذا حذفتَ التاءَ مِن عميرةٍ وسَلِيقَةٍ صَارَ عميرًا ، وسليقًا مثل : تميمٍ ، فتَنسبُ اليهِ كما تَنسبُ الى تَمِيم .

ووجهُ شبهِ ثقيفٍ وقريشٍ بِمُزَيْنَةَ وحَنِيفَةَ أنهمَا لَمَّا كانَا بغيرِ تَاءٍ صارَا بمنزلةِ مَا حُذِفَتْ منهُ التاءُ عندَ ارادةِ النسبِ ، كمُزَيْنَةَ وحَنِيفَةَ اذا أردتَ النسبَ لهمَا ، فقلتَ : « قُرَشِيٌّ وثَقَفِيٌّ » ، كما قلتَ .

فإن قيلَ : فمَا تقولونَ فى « فُعَالَة » و « فَعَالَة » و « فِعَالَة » إذا نسبتَ اليهَا ؛ هل تحذفونَ الألفَ بعدَ حذفِ التاءِ ؟ قيلَ : لا يعلمُ خلافٌ بينَ النحويينَ فِي أنهُ لا تحذفُ هَذِهِ الألفُ لخفتِهَا ، وإن حُذِفَتِ التاءُ ، وقد تقدمَ .

وعلةُ ذَلِكَ ـ واللهُ أعلمُ ـ خفةُ الألِفِ وأنهُ ليسَ فيهَا ثقلُ الواوِ ولاَ الياءِ ، فتقولُ فِي النسبِ الى « ثُمَالَةَ : ثُمَالِيٌّ »(١) ، وكذلكَ فى النسبِ الى « خُرَابَةَ : خُرَابِيٌّ » ، وفى النسبِ إلى « رَمَادَةَ : رَمَادِيٌّ » .

قَولُه : (وإذا نسبتَ الى اسمٍ مقصورٍ على ثلاثةِ أحرفٍ)(٢) ؛ اعلم أنَّ المقصورَ يكونُ ثلاثيًّا ؛ كعَصًى وَرَحًى ، ورباعِيًّا ؛ كملهًى وَمَدْعًى ، وخماسيًّا ؛ كَحُبَارَى ، ونحوِ ذلكَ ، فأما الثلاثِيُّ فلا تكونُ ألفهُ الا منقلبةٌ عن حرفٍ أصليّ ، فإذا نسبتَ اليهِ قَلبتَ الألِفَ وَاوًا كانتْ فِي الأصلِ منقلبةً عن وَاوٍ أو يَاءٍ ، وإنمَا لم تَتركِ الألِفَ علَى حَالِهَا ؛ لأنَّ يَاءَ النسبِ لا يكونُ مَا قبلَهَا إلَّا مكسورًا فى اللفظِ / والألفُ لا تقبلُ الكسرةَ لا لفظًا ولا تقديرًا عندَ بعضِ النحويينَ ، /٦٦

---

(١) فى اللسان (ثمل) . وبنو ثمالة بطن من الأزد اليهم ينسب المبرد ، وثمالة : لقب . وثمالة : حي من العرب .

(٢) الجمل : ٢٥٣ .

وتقلبَها الى الواوِ فيمَا كَانَ أصلهُ الياءُ كراهةَ اجتماعِ اليَاءاتِ والكسرةِ فِي بعضِهَا .

فَإن كانَ المقصورُ رُباعياً فلاَ تخلوُ ألفهُ امّا أن تكونَ منقلبةً عن حرفٍ أصليّ ، أوعن حرفٍ مُلحقٍ ، بالاَصلِ أو ألفِ التأنيثِ ، فَإن كانت مُنقلبةً عن حرفٍ أصلِي مثل : «مَلْهًى،وَمَدعًى» جَازَ لَكَ في الألِفِ القلبُ الى الواوِ ، والحذفُ والقلبُ أحسنُ ، وذلكَ قولُكَ فى النسبِ الى«ملهًى : مَلهَوِيٌّ» ، والى«مدعًى : مَدعَوِيٌّ» ، وان شئتَ«مَدْعِيٌّ ومَلهِيٌّ» (١) ، فان كانتِ الألفُ فِي الرباعِيِّ منقلبةً عن حرفٍ ملحقٍ بالاصلِ كنتَ مخيرًا مِن غيرِ ترجيحٍ فى الحذفِ والقلبِ فِي الاستعمالِ ، فتقولُ فى النسبِ الى«أَرْطًى : أرطِيٌّ وأرطَوِيٌّ» (٢) ، وكذلِكَ النسبُ الى«مِعْزًى : مِعْزِيٌّ» ، وان شئتَ : مِعْزَوِيٌّ» (٣) ، والقياسُ ترجيحُ الحذفِ ، لأنهَا زائدةٌ .

فَإن كانتْ ألفَ التأنيثِ فَلاَ يَخلوُ وسطُ ذلكَ الاسمِ امّا أن يَكُونَ ساكنًا وامّا أن يكونَ متحركًا ، فَإن كانَ ساكنًا ، نحوُ : «حُبْلَى وَسكْرَى» ، فالاجودُ فيهمَا الحذفُ ، وهوَ أن تقولَ : «حُبْلِيٌّ وَسُكْرِيٌّ» ، ويجوزُ القلبُ تشبيهًا للزائِدِ بالاصلِ ، وأجازُوا فى النسبِ الى حُبلَى : «حُبْلَاوِيٌّ» (٤) ، كحمرَاوِيٍّ ، فَنسَبُوا الى مَا فيهِ ألفُ التأنيثِ المقصورةُ ، كمَا نَسبُوا الى مَا فِيهِ ألفُ التأنيثِ الممدودَةُ ، فَإن قيلَ : فَقولهمْ : «حُبْلَاوِيٌّ» الواوُ التِي قبلَ ياءِ النسبِ هلْ هيَ منقلبةٌ عن ألفِ التأنيثِ ، أو ألفٍ زِيدتْ علَى ألفِ التأنيثِ بمدّ ألفِ التأنيثِ ، أو هيَ وَاوٌ منقلبةٌ عن غيرِ شىءٍ ؟ فالجوابُ أن يُقالَ : هيَ منقلبةٌ عن ألفِ التأنيثِ ، أو عن ألفٍ زيدتْ عن ألفِ التأنيثِ ، وذَلكَ أنهُمْ لَما أرادُوا أن يَنسبُوا الى«حُبلى» زادُوا ألفًا قبلَ ألفِ التأنيثِ ، فصارَ حُبْلَى كأنهُ ممدودٌ ، وجاءَتْ ألفُ التأنيثِ متطرفةً ،

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٥٢-٣٥٣ ، والمقتضب ٣/١٤٨ ، وشرح الشافية ٢/٤٠ .

(٢) ينظر المقتضب ٣/١٤٧ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٥٢ ، والمقتضب ٣/١٤٧ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٣٥٤ - ٣٥٥ وشرح الشافية ٢/٤٠ ، وشرح المفصل ٥/١٤٩ .

وكذلِكَ « أَبهاء » فقلبوهَا فى النسبِ الى الوَاوِ ، كما قلبوهَا همزةً في « حمراءَ » ؛ لأنهَا همزةٌ منقلبةٌ عن ألِفِ التأنيثِ ؛ لأنَّ ألفَ التأنيثِ لا تكونُ حشوًا فِى الكلمةِ ،

ولا[1] تكونُ واوًا غيرَ منقلبةٍ عن شىءٍ ؛ لا يُعرفُ فى نظائِرِ « حُبلَى » مما هُو مُؤنثٌ بالالفِ المقصورةِ والممدودَةِ واوٌ كانت واوًا منقلبةً عن شَىءٍ لم يكن بينهَا وبينَ حمراءَ نسبةٌ ، وكانَ زيادتهَا علَى غيرِ قياسٍ ، والأَوْلَى أن يُجرَى الحكمُ فِي كلامِ العربِ علَى قياسٍ ، ونعنِى بالقياسِ هنَا أن يكونَ لهُ وجهٌ يحملُ عليه يُحسِّنُهُ ، وإذَا كانتْ واوًا زيدتْ ابتداءً فلا وجهَ لهَا .

وإذَا كانَ الاسمُ الذِى فيهِ ألفُ التأنيثِ رابعةٌ متحركُ الوسطِ نحوُ : « جَمَزَى وبَشَكَى » فليسَ فى هذَا النوعِ فى النسبِ إلاَّ حذفُ الالفِ ؛ لأنهم أجرَوْهُ مُجرَى المقصورِ الخماسيِ ، إذِ الحركةُ عندهُم نابتْ مَنابَ حرفٍ .

فإن كانَ المقصورُ خُماسيًا فما فوقَهُ ، فَلا يكونُ فى ألفهِ إلاَّ الحذفُ فى النسبِ كانتِ الالفُ / منقلبةً عن حرفٍ أصلِيّ أو غيرَ ذلكَ ، فتقولُ فى النسبِ إلى « مُستَغفَرَى » : « مُسْتَغْفِرِيٌّ » ، وفى « مُثَنَّى » : « مُثَنِّيٌّ »[2] ، والى « حُبَارَى » : « حُبَارِيٌّ » والى « قَبَعْثَرَى » : « قَبَعْثَرِيٌّ »[3] . /٦٧

قولــــه : (فَإن كَانَ علَى أربعَةِ أحْــــرُفٍ)[4] ، أى : فإن كانَ المقصورُ علَى أربعةِ أحرفٍ ، يعنِى الذِى ليسَ آخرهُ ألفُ التأنيثِ ؛ لأنَّهُ وَضعُ كلامِهِ أولاً وبِهِ مَثَّلَ بعدَ هذَا ، ويدُلُّ علَى أنهُ لم يردِ المقصورَ الذِى فى آخِرِهِ ألفُ التأنيثِ .

قوله بعدَ هذَا : (وان كانَتِ الأَلِفُ للتأنيثِ) ، ثُم قالَ بعدَ هذَا : (وان شئتَ حَذفْتَ الألِفَ وان شِئــتَ قَلَبْتَهَا وَاوًا)[5] ، هذَا الطلاقُ

---

(١) فى الأصل : ولا أن تكون واوا .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣٥٦-٣٥٧ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٩٢ ، وشرح المفصل ٥/١٥٠ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٥٥ .

(٤) الجمل : ٢٥٣ .

(٥) الجمل : ٢٥٤ .

من غيرِ تقييدٍ فِي اللفظِ ، وهو مُقيدٌ في المعنى،وتقييدُهُ أن يقالَ : فإن كَانَ المقصورُعلى أربعةِ أحرفٍ ولم يكنِ الاسمُ الذِى فيهِ الألفُ متحركَ الوسطِ ولا تلكَ الألفُ التِي في آخرِهِ ألفَ التأنيثِ ، فَاذا كَانَ علَى هذَا القيدِ كنتَ مخيرًا فِي حذفِ الالفِ واثبَاتِهَا ، فَانّ "جَمَزَى وَبَشَكَى"على أربعةِ أحرفٍ،الالفُ فيهِ رابعةٌ وهيَ للتأنيثِ،ولستَ مُخَيَّراً في حذفِهَا ولا اثبَاتِهَا،بل حذفُهَا واجبٌ.(١)

وتركَ أبُو القاسم المقصورَ الذِى على أربعةِ أحرفٍ وكانَ آخرهُ الالفَ المنقلبةَ عن حرفٍ ملحقٍ بالأصلِ ، نحوُ : أرطَىً ومِعْزَىً ، وإنّمَا تركهُ ايجازًا واختصارًا .

قوله : (وان كانتِ الألِفُ للتأنيثِ رابعةً قلبتهَا وَاوًا فقلتَ في حُبلى : حُبْلَوِيٌّ ، وفي سَكْرَى : سَكْرَوِيٌّ ، وفي عصًى : عَصَوِيٌّ ، وان شئتَ حذفتَ الوَاوَ فقلتَ : حُبْلِيٌّ وَسَكْرِيٌّ)(٢)؛ هذَا التخييرُ فِي ألِفِ التأنيثِ الرابعةِ بينَ الحذفِ والإثباتِ مقيدٌ بأن يكونَ وسطُ الاسمِ الذِى هيَ فيهِ سَاكنًا ،وأمّا ان كَانَ متحركًا مثلُ : جَمَزَى وَبَشَكَى فلاَ تخييرَ فيهِ،بل حذفُهُ واجبٌ ، كما تقدّمَ ، وقد تقدمَ الكلامُ على : "حُبْلَاوِيٌّ وَسَكْرَاوِيٌّ" فلاَ فائدةَ في اعادتِهِ .

قوله : (واذا نسبتَ الى مَمْدودٍ)(٣)؛ اعلمْ أن الاسمَ الممدودَ ليسَ فيهِ حذفٌ ؛ لأنّ آخرَهُ همزةٌ ،والهمزةُ حرفٌ صحيحٌ وليستْ مثلَ الالِفِ والياءِ ؛ لأنّ حروفَ العلةِ يكثُرُ فِيهَا التغييرُ ،ولّما كانَ الممدودُ آخرهُ همزةٌ وهيَ حرفٌ مِنْ حروفِ الصحةِ رفضُوا التغييرَ بِالحذفِ،ولكن يَدخلهَا التغييرُ بالقلبِ فِي بعضِ المواضِعِ ؛لأنّ بينهَا وبينَ حروفِ العلةِ نسبةٌ ،وهيَ أنهَا اذا حُققتْ فِي لغةٍ تُقلبُ فِي كثيرٍ منَ الكلامِ إلَى الألِفِ والَى الوَاوِ والى اليَاءِ ،

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٥٤ ، والتذكرة ٢/٣٩٢ .

(٢) الجمل : ٢٥٤ .

(٣) الجمل : ٢٥٤ .

فَيقولونَ فى «فَأْسٍ : فَاسٍ » (١) فَيقلبونهُ ألفًا ويقولونَ فى «فُؤُوسٍ : فُووسٍ » فيقلبونَها وَاوًا ، وفى «ذِئْبٍ» بالهمزة : «ذِيبٍ» فيقلبونَها ياءً ، ويقربونَها منَ الواوِ والياءِ والالفِ يجعلونَها بينَ بينَ فى هذهِ المواطِنِ (٢) ، وسيأتِي بيانُ ذَلِكَ في موضعِهِ إن شاءَ اللهُ تعالى .

فَإذا فهمتَ هَذا فاعلم أنَّ الهمزةَ التى فى آخِرِ الاسمِ الممدودِ تنقسمُ أربعةَ أقسامٍ : همزةٌ أصليةٌ ، وهمزةٌ منقلبةٌ عن حرفٍ أصليٍّ ، وهمزةٌ منقلبةٌ عن حرفٍ ملحِقٍ بالاصلِ ، و همزةٌ منقلبةٌ عنْ ألفِ التأنيثِ .

فالأصليةُ الهمزةُ فى قُرَّاءٍ ، والمنقلبةُ عن الحرفِ الاصلي همزةُ كِساءٍ ورداءٍ وبابِهما ، والمنقلبةُ عنِ الحرفِ الملحِقِ بالاصلِ همزةُ عِلْباءٍ وحرباءٍ ، والمنقلبةُ / عن ألفِ التأنيثِ «كحمراءَ» وبابِهِ . /٦٧

فأمّا الأصليةُ فَإذا نسبتَ إلَى الاسمِ الذى هيَ فيهِ أثبتَّها ، ولم يجزْ قلبُها ، فقلتَ : «قُرَّائِيٌّ » (٣) لا غيرُ ، إلّا أن شَذَّ شيءٌ من هذا النوعِ فيأتِي مقلوبًا إلى الياءِ .

والهمزةُ المنقلبةُ عن ألفِ التأنيثِ ليسَ فيها إلّا القلبُ إلَى الواوِ ، نحوُ : « حَمْرَاوِيٌّ وَصَفْرَاوِيٌّ » (٤) ، ولا يجوزُ الإثباتُ ، وما همزتُهُ أصلٌ معَ هذا القسمِ طرفَا نَقيضٍ .

والهمزةُ المنقلبةُ عنِ الحرفِ الاصلِي ، نحوُ : «كِسَاءٍ ورداءٍ» يجوزُ فيهَا وجهانِ : اثباتُ الهمزةِ وقلبُهَا وَاوًا ، فتقولُ : «كِسَائِيٌّ ، ورِدائِيٌّ » ، وان شئتَ : « كِسَاوِيٌّ ، وَرِدَاوِيٌّ » ، وإثباتُ الهمزةِ أحسنُ لقربِهَا منَ الاصلِ .

والهمزةُ المنقلبةُ عن حرفٍ ملحِقٍ بالاصلِ يجوزُ أيضًا فيهَا قلبُ الهمزةِ الَى الواوِ واثباتُها ، وقلبُها أحسنُ ؛ لأنها منقلبةٌ عن حرفٍ زائدٍ قريبٍ من همزةِ التأنيثِ .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٤٣ ، وسر الصناعة ١/٧٦ .
(٢) ينظر الكتاب ٣/٥٤٢ .
(٣) ينظر التبصرة والتذكرة ٢/٥٩٣ ، و شرح المفصل ٥/١٥٥ .
(٤) ينظر التبصرة والتذكرة ٢/٥٩٤ .

قوله : (وان كانتْ هَمزتُهُ لغيرِ التأنيثِ تركتَهَا على حَالِهَـــــا ، فقلتَ في «عَطاءٍ : عَطَائِيٌّ» ، وفي «كِـسَاءٍ : كِسَائِيٌّ» ، وفي سَمَاءٍ : سَمَائِيٌّ).(١) كُلُّ ما مثّلَ بهِ من هذِهِ المُثُلِ انمَا هوَ من بَابِ مَا همزتُهُ منقلبةٌ عن حرفٍ أصليٍّ .

قوله : (تَركتَهَا عَلى حَالِهَا) ،(٢) يريدُ في الوجهِ المختَـــارِ ، ثُمَّ قالَ بعدَ هذا (وقد قِيلَ : سَمَاوِيٌّ وَخَطَاوِيٌّ) ،(٣) فمثَّلَ بالقلبِ فيهِ وجعَلَهُ دونَ الإثباتِ ، وهوَ كمَا قالَ ، وتركَ النسبَ الى مَا همزتُهُ أصلٌ والَى ماهمزتُهُ منقلبةٌ عن حرفٍ ملحقٍ بالأصلِ جَريًا على عادتِهِ منَ الإيجازِ والاختصارِ في هــذَا الكتَـــابِ .

قوله : (وإن نسبتَ الى اسمٍ في آخره ياءٌ قَبلَهَا كَسرةٌ) ،(٣) هــذَا الفصلُ تعرضَ فِيهِ لذكرِ النسبِ الى الأسماءِ المنقُوصَةِ ، وضبطُهُ أن يقـــالَ : لا يخلُو اما أن تكونَ يَاؤُهُ ثالثةً أو رابعةً أو خامسةً فأكثرَ ، فإن كانتْ ثالثـــةً ، نحوُ : «شَجٍ ، وعَمٍ» رددتَّ الاسمَ الذِي هيَ فيهِ الى «فَعَلَ» بفتحِ العيـنِ ، كما تفعَلُ ذلك في «نَمِرٍ ، وشَقِرٍ» (٤) إذا أردتَّ أن تنسبَ اليهِمَا فتتحركُ ياؤُهُ وما قبلهَا مفتوحٌ فتنقلبُ تلكَ الياءُ ألفًا ، فيصيرُ «شَجٍ ، وعَمٍ : شَجًا ، وعَمَــًـا» ، كَعَصًى ، وَرَحًى» فتنسبُ اليهِ ، كما تنسبُ الى عَصًى ، وَرَحًى فتقولُ : «شَجَوِيٌّ ، وعَمَوِيٌّ» ، كما قلتَ : «عَصَوِيٌّ ، وَرَحَوِيٌّ» ،(٥) وكذلكَ ما أشبهَهُ .

وان كانتْ ياءُ الاسمِ المنقوصِ رابعةً كنتَ مُخيرًا في حذفِهَا فتقـولُ في النسبِ إلى «قَاضٍ : قَاضِيٌّ» ، والى «غَـازٍ : غَازِيٌّ» ، ولكَ قلبُهَا ولا تَقلبهَا حتَّى تُبدِلَ منَ الكسرةِ التِي قبلَهَا فتحةً ، فيصيرُ فَاعِلُ منهَا فَاعَلاً بفتحِ العينِ فتنقلبُ يَاؤُه ألفًا لتحركِهَا وانفتاحِ ما قبلَهَا ، فيصيرُ «قَاضٍ : قَاضًا ، وغَازٍ : غَـازًا» ،

---

(١) الجمل : ٢٥٤ .

(٢) الجمل : ٢٥٤ .

(٣) الجمل : ٢٥٤ .

(٤) مر قريبا وانظر المقتضب ٣/ ١٣٧ .

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٣٤٣ ، والمقتضب ٣/ ١٣٦-١٣٧ .

ثمّ تقلبها واوًا في النسبِ ،فتقولُ :"قاضِويٌّ وغازِويٌّ"،والحذفُ فيهما أحسنُ ،
فإن كانتِ الياءُ خامسةً فأكثرَ وجبَ الحذفُ،ولم يجزِ الإثباتُ ،كقولكَ في مهتدٍ :
"مُهتَدِيٌّ" ، وفي مُقتدٍ : "مُقتَدِيٌّ" (١) ، وكذلكَ ما زادَ على الخمسةِ ،نحوُ:"مُستقرٍ"،
تقولُ في النسبِ اليهِ :"مُستَقِرِيٌّ".

وأسقطَ أبو القاسمِ النسبَ الى المنقوصِ الذي ياؤُه خامسةٌ فما فوقَها،
ولم يذكرهُ ايجازًا واختصارًا على عادتِهِ ، وأمّا ما كانتْ ياؤُهُ ثالثةً فقدْ ذكرَهُ
بعدَ هذا في غيرِ هذا / الفصلِ وكانَ حقُّهُ أن يذكرَهُ في هذا الفصلِ ، ٦٨/أ
وسنذكرُ نسبتَهُ للفصلِ الذي ذكرهُ فيهِ ان شاءَ اللهُ تعالى .

قوله : (فإذا نسبتَ الى اسمٍ فيهِ ياءٌ مُشدّدةٌ) (٢) ، اعلمْ أنّ الياءَ
المشددةَ لا تخلو امّا أن تكونَ ثانيةً أو ثالثةً أو رابعةً ،فإن كانتْ ثانيةً فللعربِ
فيها لغتانِ : منهمْ من يتركُها على حالِها ولا يستثقلُ الجمعَ بينهُما وبينَ ياءِ
النسبِ،فيقولُ في النسبِ الى"حيّ" : حَيِّيٌّ ،وفي ليّ : لَيِّيٌّ ، وطيّ :
طَيِّيٌّ (٣) ."

ومنهمْ من يستثقلُ ذلكَ ، فيفكُّ الإدغامَ،ولا يُفكُّ الإدغامُ الاّ بحركةِ
الحرفِ المدغَمِ ،فتقولُ : حَيَيِيٌّ فتتحرّكُ الياءُ الأخيرةُ وما قبلَها مفتوحٌ ،فتنقلبُ
ألفاً ،فيصيرُ حَيَا ،فتنسبُ اليهِ ، كما تنسبُ الى رَحًى أيضًا،فتقولُ :"حَيَوِيٌّ
ولَوَوِيٌّ" (٤) وكذلكَ ما أشبهَهُ .

---

(١) ينظر التبصرة والتذكرة ٢/٥٩٢.

(٢) الجمل ٢٥٤-٢٥٥.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٤٥ قال سيبويه : وسألته عن الإضافة الى حيةَ فقال :حَيَوِيٌّ كراهيةَ أن تجتمع الياءات ،والدليلُ على ذلكَ قول العرب في حيةَ بنِ بهدلة : حَيَوِيّ ، فإن أضفت الى لية قلت :لَوَوِيّ ، لأنك احتجتَ الى أن تحرك هذه الياءَ ، كما احتجتَ الى تحريكِ ياءِ حية فلما حركتها رددتَها الى الأصلِ ،كما تردها اذا حركتها في التصغير ومن قال أُمَيِّيٌّ قال : حَيِّيٌّ ، وكان أبو عمرو يقول حَيِّيٌّ ، ولَيِّيٌّ ، ولَيَّةٌ من لويتُ يَدَهُ لَيَّةً . وانظر المقتضب ٣/١٣٨.

(٤) ينظر الكتاب ٣/٣٤٥.

فإن كانتِ الياءُ المشددَةُ ثالثةً ، نحوُ "عليّ ، وعديّ ، فللعربِ أيضًا فيهَا لغتانِ ،(١) منهم من يُثبِتُهَا معَ ياءِ النسبِ ، كما كانتْ قبلَ النسبِ فتقولُ : عديّيٌ ، وعليّيٌ ، ومنهمْ مَن لا يَستعملُ ذلكَ فيحذفُ منهُ الياءَ الساكنةَ المدغمة ، فيصيرُ : "عَلوا ، وَعدوا" ، فترجعَ الواوُ التي انقلبتْ ياءً ، لأجلِ الإدغامِ ، ثم تُردُّ "فَعِلاً" بكسرِ العينِ ، كما يفعلونَ في شَقِرٍ ونَمِرٍ ، فتتحركُ الواوُ ، وما قبلَهَا مفتوحٌ ، فتنقلبُ ألفًا ، فتنسبُ اليهمَا ، كما تَنسبُ للمقصورِ الثلاثيِّ ، فتقولُ : "عَلَويٌّ وعَدَويٌّ" ،(٢) وان كانتِ الياءُ المشددةُ رابعةً مثلَ : "كُرسيّ وبُختيّ" أزلتَ الياءَ المشددَةَ التي لم تُوضعْ لنسبٍ وأثبتَّ يَاءً مشددةً موضوعةً للنسبِ ، فتقولُ : "كُرسيٌّ ، وبُختيٌّ" ، فيكونُ اللفظُ بالنسبِ واللفظُ بغيرِ النسبِ بِهمَا واحدٌ ، وإنْ جاءَ شيءٌ فيهِ الياءُ مشددةٌ ثابتةٌ خامسةً أو سادسةً ، فَحكمُهُ حكمُ هذا .

وأسقطَ أبوالقاسم - رحمه الله - من هذَا الفصلِ النسبَ إلى الاسمِ الذي فيهِ الياءُ المشددَةُ ثانيةً حذفًا واختصارًا .

قوله : (في النسبِ الى عَليّ ، وعَدِيّ بحذفِ إحدَى الياءَيْنِ وتقلبُ منَ الأخرى واوًا) ؛(٣) هذا الكلامُ في غَايةٍ منَ الاختصارِ ، لأنَّ الواوَ في "عَلَويّ ، وعَدَويّ" ليستْ منقلبةً عَنِ الياءِ التي في "عَلِيّ ، وعَدِيّ" ، وانمَا هيَ منقلبةٌ عن ألفٍ ، وتلكَ الالفُ منقلبةٌ عَنِ الواوِ التي هيَ لامُ الكلمةِ ، وهيَ التي انقلبتْ قَبلَ النسبِ ياءً لأجلِ الياءِ الساكنةِ التي قبلَهَا في عَلِيّ ، وعَدِيّ ، فليستْ هذهِ الواوُ التي في النسبِ هيَ الواوُ التي هيَ لامُ الكلمةِ ، وانمَا هيَ عَلى نحوِ ما ذكرتُ لكَ مِنْ قلبِ شيءٍ عن شيءٍ ، فهيَ منقلبةٌ عَنِ الألفِ التي قُلبتْ عَنِ الواوِ التي هيَ أصلٌ ، فهيَ في الطبقةِ الثانيةِ منَ القلبِ ، تَدَبَّرْ ذَلكَ

---

(١) ينظر الكتاب ٣٤٤/٣ .

(٢) ينظر الكتاب ٣٤٤/٣ .

(٣) الجمل : ٢٥٥ . وفيه : وتقول في النسب إلى عليّ : عَلَويّ ، وإلى عديّ : عَدَويّ ، تحذف إحدى الياءين وتقلب من الأخرى واوًا .

تَجِدُهُ صحيحًا على نحوٍ مَا يقتضِيهِ التصريفُ ؛ لأنَّ أبَا القاسمِ ـ رحمهُ الله ـ اختصرَ وتجوَّزَ تَقرِيبًا على المبتدئِ .

قوله : (وكذلكَ تقولُ فى أُمَيَّةَ)(١) ؛ الإشارةُ بقولِهِ كَذَلِكَ : إلى «عَلِيِّ ، وَعَدِيِّ» أي تفعلُ فى أُمَيَّةَ ما تفعلُ في «عَلِيّ ، وَعَدِيّ» من حذفِ الياءِ الساكنةِ وقلبِ الياءِ الثانيةِ ألفًا ، فَيصِيرُ كَهُدًى ونَحوِهِ فتنسبُ إليهِ كمَا ينسبُ الى هُدًى / فتقولُ : أُمَوِيٌّ كما تقولُ : هُدَوِيٌّ(٢) ، ثم قالَ بعدَ هذا : (كَمَا تَقولُ فى عَمٍ : عَمَوِيٌّ وفى شَجٍ : شَجَوِيٌّ)(٣) ، نَظَّرَ أُمَوِيًّا بِالنسبِ الى عَمٍ و شَجٍ ؛ لأنَّ اسمَ أميةَ إذَا أردتَّ النسبَ اليهِ بعدَ حذفِ الياءِ الساكنةِ تَصيرُ الياءُ ـ كما تَصيرُ يَاءُ «شَجٍ وَعَمٍ» ألفًا ؛ لانكَ تردُّ «عَمٍ ، و شَجٍ» على الحكايةِ الى فَعَلَ بِفتحِ العينِ ، كما تقدمَ ، فتنقلبُ ياؤُهُ ألفًا ، فلمَّا اجتمعتْ أُمَيَّةُ مَعَ «عَمٍ وشَجٍ» فِي ذلكَ نَظَّرَ أُمَيَّةَ بِهِمَا ، ولهذِهِ النسبةِ ذَكَرَ «عَمٍ وَ شَجٍ» مع أُمَيَّةَ حِينَ أغفلَ ذِكْرَهُ مع قَاضٍ وَغَازٍ ، ثم قالَ بعدَ هذا فِي «يَدٍ : يَدَوِيٌّ»(٤) ، ذكرَ في هذا الفصلِ الأسماءَ المنقوصةَ التِي حُذِفَ بعضُهَا على غيرِ قياسٍ ، وهيَ لا تَخلُو مِن أن يَكونَ المحذوفُ منهَا فَاءً أوْعينًا أو لامًا .

فَإن كانَ المحذوفُ مِنهَا لامًا ، فَلا يخلُو اما أن يعوضَ منهُ همزةُ الوصلِ أو لَا تُعوضُ ، فإن لم تُعوضْ ، فَلَا يَخلُو ذلكَ المحذوفُ اما أن يَرجِعَ فِي بعضِ تصرفاتِ ذلكَ الاسمِ ، كالتثنيةِ والإضافةِ ، وجمعِ المُؤَنَّثِ السالِم أو لَا يرجعَ شىءٌ من ذلكَ ، فإن رَجعَ فِي شىءٍ من ذلكَ ردتَّهُ في النسبِ ، وكانَ ردُّهُ لَازمًا ، فَما رجَعَ في الإضافةِ ، والتثنيةِ : المحذوفُ من «أخٍ ، وأبٍ» قالُوا : «أخوكَ ، وأبوكَ ، وأخوانِ ، وأبوانِ» ، فَإذَا نسبتَ إلى هذا ونحوِهِ قلتَ : «أَخَوِيٌّ ، وأَبَوِيٌّ» ، ولايجوزُ غيرُ ذلكَ(٥) ، لا يجوزُ أن تقولَ : «أَخِيٌّ ، وأَبِيٌّ» ، وكذلكَ تقولُ فى النسبِ

---

(١) الجمل : ٢٥٥ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٣٤٢-٣٤٤ ، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٩٩ فمابعدها .

(٣) الجمل : ٢٥٥ .

(٤) الجمل : ٢٥٥ .

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٣٥٨-٣٥٩ .

إلى سَنَةٍ : سَنَوِيّ ؛ لأنهم ردّوه في جمع المؤنث السالم ، فقالوا : سنوات ،
وما لمْ يرجعْ فيهِ المحذوفُ في تثنيةٍ ،ولا اضافةٍ ولا جمعِ مؤنثٍ سالمٍ فأنتَ فيهِ
بالخيارِ إن شئتَ رددتَ المحذوفَ في النسبِ،وان شئتَ لم تردَّهُ فيهِ ، نحوُ :
قولكَ:يَدٌ ودَمٌ "تقولُ في النسبِ اليهِ :يَدِيٌّ ويَدَوِيٌّ ،ودَمِيٌّ ودَمَوِيٌّ"
فإنْ قيل :
النحويونَ يقولونَ (١) : في "يدٍ"أصلهُ :"يَدْيٌ"على وزنِ فَعْلٍ بسكونِ العينِ ، ودليل
ذلكَ قولهُمْ في الجمعِ :"أيْدٍ" ، ووجهُ الدليلِ في هذا الجمعِ كونُهُ على وزنِ أفْعُلٍ،
وأفْعُل مُختصٌّ بفَعْل الساكنِ العينِ الصَّحيحِها في الغالبِ لكونهِ أخفَّ الابنيةِ،
وأكثرَها دَورًا في الكلامِ ، فإذا غابَ بناءُ الاسمِ الثلاثيِّ المفتوح الأول قُضِيَ عليهِ
بأنَّ وزنَهُ فَعْلٌ الساكنُ العينِ عَمَلاً على الأكثرِ ، وإذا كانَ كذلكَ كانَ قياسُهُ
في النسبِ أن يقالَ :"يَدْيِيٌّ" بسكونِ الدَّالِ ،كما تقولُ : ظَبْيِيٌّ ، وقد قالَهُ
بعضُ النحويينَ.(٢)

فالجوابُ أن يقالَ : انما قيلَ فيهِ :يَدِيٌّ بتحريكِ الدّالِ إبقاءً للحَرَكَةِ
على الدالِ في حالِ النسبِ ؛ لأنَّها قَبلَ النسبِ مُلازمةٌ لهَا ، فلمَّا عُزِمَ على
النسبِ رُدتِ اللامُ وهيَ متحركةٌ بالفتحةِ،ولا يمكنُ فيهَا الكسرُ لئلاَّ تتوالَى كسرتَانِ
مَعَ ياءِ النسبِ مُلازمةٌ،و حُمِلَ الضمُ على الكسرِ في الرفعِ ؛ لأنَّهُ ثقيلٌ مثلُهُ ،
فتعَينتِ الفتحةُ للدَّالِ في هذهِ الحالِ ، فجاءَتْ فيهِمَا متحركةً وقبلَها [فتحة] (٣)
فانقلبتْ ألفًا فصارَ : يَدًا كعَصًى، فنسبُوا اليهِ كما نَسبُوا الى"عَصًى ورَحًى"،
فقالُوا : يَدَوِيٌّ، كما قالُوا :"عَصَوِيٌّ"، وهوَ مذهبُ سيبويهِ (٤) ، وذكرَ أنه مِنْ
كلامِ / العربِ . ٦٩

وكذلكَ تفعلُ فيمَا كانَ مثلَهُ ، وكذلكَ أيضًا دَمٌ تقولُ فيه : دَمِيٌّ

---

(١) ينظر المقتضب ٣/١٥٢.
(٢) المصدر نفسه ٣/١٥٢.
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) ينظر الكتاب ٣/٣٥٨.

وَدمويٌّ ، فَان قيلَ : لمَ لاَ يجبُ رَدُّ الكلامِ فِي دَمٍ فى النسبِ وقلبِهَا الى الواوِ اذ قد رَواهَا فى التثنيةِ فِي قولِ الشاعِرِ:(١)

فَلَوْ أَنَّا عَلى حَجَرٍ ذُبِحْنَـا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِيـنِ

فَيقالُ : انَّمَا رجعتْ فِي الشعرِ ضرورةً ،والمعروفُ فى كلامِ العربِ الاخرِ المحذوف منه[لا يُردُّ](٢) لا فى التثنيـةِ ولا فِى غيرِهَا . يقالُ : دَمٌ ودَمَانِ .

وأما النسبُ الى فَمٍ ، فَقياسـه فَمِيٌّ لا غيرُ ، وذلكَ أن أصلَهُ : فَوْهٌ على وزنِ فَعْلٍ فهوَ من ذَواتِ الفاءِ ،والواوِ ، والهاءِ ، ودليلُ ذلكَ قولُهم : أفواهٌ فِي الجمعِ ، فقد ثَبتتِ الهاءُ والواوُ فِي جمعِ التكسيرِ وهوَ ممَا يَردُّ الاشياءَ الى أصولِهَا ، فَحذفُوا الهَاءَ التى هِيَ لاَمٌ على غيرِ قياسٍ فبقيتِ[الفاءُ](٣)،والواوُ اللذَانِ هُمَا الفاءُ ، والعينُ ، وليسَ فِى كلامِ العربِ اسمٌ متمكنٌ على حرفيـنِ أحدهُمَا حرفُ علةٍ الّاأن يكونَ مُضافًا ،كَفِيكَ ، وذِى مَالٍ أو يكونَ آخرهُ تـاءَ التأنيثِ ، كقولكَ : شاةٌ ، وهذَا اذَا فُصِلَ عنِ الاضافةِ ليسَ فيهِ تاءُ التأنيثِ ، فَعوضُوا منَ الواوِ التي هيَ عينٌ مِيماً ليكونَ : كَفَـدٍ ، ودَمٍ ، ونحوِ ذلكَ ممَّـا هوَ منقوصٌ على حرفيـنِ صَحيحيـنِ فقالُوا : فَمٌ ، وفى التثنيةِ : فَمَانِ ، ولم تعدِ الهاءُ فى تثنيةٍ ولا اضَافَةٍ وعادتْ فِي جمعِ التكسيرِ ،فقالُوا فيهِ : أفواهٌ فَلو لاَحَظُوا فِيهِ رَدَّ اللامِ فِي جمعِ التكسيرِ لَقالُوا فِي النسبِ اليه فَمِيٌّ وفَمَوِيٌّ .

---

(١) الشاهد فى المقتضب ٢٣٦/٢ ، بلا نسبة ، والمنصف ١٤٨/٢ ، والانصاف فى مسائل الخلاف ٣٥٧/١ ، وفى الامالى الشجريـة ٢٤٤/٢ ، نُسِبَ الى المثقب العبدى مع بيتين آخرين واستشهد به الصيمرى فى التبصرة والتذكرة ٥٩٩٢ ،وابن يعيش فى شرح المفصل ١٥١/٤-١٥٢ ، وابن عصفور فى شرح الجمل ٣١٤/٢ ، والمقـرب ٤٤/٢ ،وشرح ألفية ابن معطي ٢٨٢/١ ، وتذكرة النحاة ٥٠٤ ، ورصف المباني للمالقي ٣١٥ ، والخزانة ٢٦٧/١ و ٤٨٢/٧ .
وقد روى البغدادى هذا البيت مع بيتين آخرين عن ابن دريد قال : ونسبها -يعنى ابن دريد- لعلي بن بَدَّال بن سليم .. وقد أدخل هذه الابيات الثلاثة صاحب الحماسة البصرية فى قصيدة المثقب العبدى .
والشاهد فيه قوله : الدميان حيث رد ما حذف لضرورة الشعر .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في الاصل : الألف ،تحريف من الناسخ .

فَإن قيلَ : فمَا هذِهِ الواوُ التِي تثبتُ معَ الميمِ ؟ ولامُهُ إنّمَا هـيَ هَاءٌ؟ قيلَ : يحتملُ أمرينِ : أحدهمَا : أن يكونَ فَمَوِيّ كفَمِيّ لم تُرَدّ اللَّامُ فيهِ، ولكنهُمْ جمعُوا بينَ العِوضِ والمُعوضِ منهُ وهو يَجيءُ في كلامِ العربِ قليلاً، كقولِ الراجِزِ : (١)

وَما عليكِ أن تَقولي كُلَّمَا سَبّحتِ أو هَلّلتِ يا اللَّهُمّ مَا

ويحتملُ أن تكونَ فَمٌ مِمّا لَهُ لاَمانِ ، أحدهُمَا : الهاءُ التِي تَثبتُ في جمعِ التكسيرِ، والآخرُ : الواوُ التِي عادتْ في قولِ الشاعرِ : (٢)

* هُمَا نَفَثَا في فِيّ مِن فَمَوَيْهِمَا *

---

(١) الشاهد لم ينسبه أحد الى قائل معين وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ٣٠٣/١ ، والشاهد فيه عند الكوفيين أن الميم المشددة في هذا الاسم خاصة بقية فعل محذوف تقديره : أُمّنَا ، أيْ : اقْصِدْنَا بخير وهذه من المسائل الخلافية ، وأمّا عند البصريين فالشاهد فيه أن الميم عوض من حرف النداء (يا) قالوا : ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه إلّا في الضرورة ، كما في هذا البيت . وانظر الانصاف ٣٤٢/١ ، ورصف المباني ٣٧٣ ، والدر المصون ٩٨/٣ ، وأوضح المسالك ٨٤/٣ ، والهمع ٦٤/٣ ، والخزانة ٢٩٦/٢ ، وفي الدرر ١٥٥/١ و ٢٢٠/٢ أن هذا البيت لابي خراش الهذلي ، ولم يقع في أشعار الهذليين .

(٢) الشاهد للفرزدق ، ديوانه : ٧٧١ ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣٦٥/٣ - ٦٢٢ ، والمقتضب ١٥٨/٣ ، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ١٥٨ ، والخصائص ١٧٠/١ و ١٤٧/٣ ، والمحتسب ٢٣٨/٢ ، والانصاف ٣٤٥/١ ، والتبصرة والتذكرة ٣٥٦/١ و ٨٦١/٢ ، والمقرب لابن عصفور ١٢٨/٢ ، وتذكرة النحاة لابي حيان ١٤٣ ، والدر المصون ٤٣٤/٣ و ٢٦٣/٤ ، وشرح شواهد الشافية ١١٥ ، والخزانة ٤٦٠/٤ ، والشاهد فيه أن الفرزدق رد العين فجعلها مكان اللّام كما جعل الميم مكان العين ، قال سيبويه : وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنه كان أصله : فوه فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الاسماء المفردة في كلامهم فهذه الميم

===

فكانَ يجبُ أنلايقالَ : "فميّ" ، وانما يقالُ : "فَمَوِيّ" ، فكونهم لم يلتزموا قولهم : "فَمَوِيّ" يدُلّ على بطلانِ قولِ من قالَ : انّ الواوَ احدَى لامَيْها .

والانفصالُ عَن هَذَا الاعتراضِ أن يُقالَ : رُجوعُهَا فِي ذلكَ البيتِ إنمَا هُوَ لضرورةِ الشعرِ ، كما كانَ رجوعُ الْيَاءِ فى قول الشاعر :

* جَرَى الدَّمَيانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ *

من ضرورةِ الشعرِ .

وأما مَاعُوِّضَ مِنَ المحذوفِ منهُ همزةُ الوصلِ فأنتَ فيهِ مخيّرٌ بينَ اثباتِ همزةِ الوصلِ ولا تَردّ المحذُوفَ ،فتقولُ فى النسبِ الى "ابنٍ : "بَنَوِيّ" ، والى "اسمٍ : "سُمَوِيّ" (1) - بضمِ السينِ وإن شئتَ كسرتَهَا فقلتَ : "سِمَوِيٌّ" ، لأنهمْ قالُوا : "سُمٌ وسِمٌ" (2) ، كما تَقدّمَ في صدرِ هذَا الكتابِ ،وإن كانَ المحذوفُ عينَ الكلمةِ لمْ تردّ المحذوفَ أصلاً ،كقولهِمْ فى النسبِ الى "مُذْ" : "مُذِيٌّ" (3) اذَا سميتَ بهِ ونسبتَ اليهِ ،لأنّ / المحذوفَ منهُ النونُ اذ أصلُهَا "مُنذُ" ، ولذلكَ عادتْ فِي التصغيرِ اذَا صغرُوا "مُذْ" قَالُوا فيه : "مُنَيْذٌ" ،والتصغيرُ يرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِهَا ،وكذلكَ النسبُ الى "سَهٍ" (4) عندَ من حذفَ التَّاءَ التى هيَ عينُهَا فقالَ : "سَهِيٌّ" لا غيرُ. ٦٩/ب

فَإن كانَ المحذوفُ فاءً فلاَ يخلُو اللاّمُ أن يكونَ حرفًا صحيحًا أو حرفًا مُعْتَلاً ،فإن كانَ حرفَ صحةٍ لم تردّ المحذوفَ ،كقولِهِمْ فِي النسب الى "عِدَةٍ وزِنَةٍ : عِدِيٌّ ، وزِنِيٌّ" (5) ، وان كانَ حرفَ علةٍ ،نحو: "شِيَةٍ" ،

=== بمنزلة العين ،نحو : ميم دم تثبت فى الاسم فى تصرفه فى الجر والنصب والاضافة والتثنية فمن ترك دماً على حاله اذا أضاف ترك فَمًا على حاله ومن ردّ الى دم اللام ردّ الى فم العين فجعلها مكان اللام كما جعلو الميم مكان العين فى فم.

(1) ينظر الكتاب ٣/٣٦١ .
(2) ينظر اللسان (سما) .
(3) ينظر المقتضب ٣/١٥٧ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٤ .
(4) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٤ .
(5) ينظر الكتاب ٣/٣٦٩ ،والمقتضب ٣/١٥٦ .

لأنَّ أصلَهُ وِشْيَةٌ ، ودِيَةٌ أصلها : وِدْيَةٌ ، فاذا نسبتَ لهذا النوعِ من المنقوصِ رددتَ الفاءَ فقلتَ في النسبِ الى شِيَةٍ : وِشَوِيٌّ (١) ، فأبقيتَ على الشينِ الحركةَ ، كما كانتْ قبلَ النسبِ ، كما أبقيتَها على حالِ زَيدٍ ، وجعلتَها فتحةً ، لأنكَ لو جعلتَها كسرةً لكانتِ الكسرةُ مع ياءَيِ (٢) النَّسَبِ ، وذلكَ ثقيلٌ ، وحملتَ الضمَّ على الكسرِ في الرفضِ ، لأنهُ ثقيلٌ مثلُهُ ، كما فعلتَ ذلكَ في : يَدَوِيٍّ .

واذا نسبتَ الى دِيَةٍ قلتَ : وِدَوِيٌّ ، كما فعلتَ في وِشَوِيٍّ ، وكذلكَ ما كانَ على نحوهِمَا .

قوله :(واذا نَسبْتَ الى اسمٍ في آخرِهِ هَاءُ التأنيثِ حَذفتَهَا) (٣) .

اعلمْ أنَّ تاءَ التأنيثِ لا تَجتمعُ معَ ياءِ النسبِ ، لأنَّ بينهُمَا مُشابهَةً قويةً ، فكأنهمَا ياءانِ أوْ تاءانِ ، لأجلِ تلكَ المشابهةِ ، وياءانِ للنسبِ لا يَجتمعانِ ، كما أنَّ تاءانِ للتأنيثِ لا يَجتمعانِ ، والمشابهَةُ التي بينهُمَا أنَّ التاءَ تلحقُ آخرَ الكلمةِ لمعنًى طارئٍ على الاسمِ وهوَ التأنيثُ ، وياءَي (٤) النَّسَبِ تلحقُ آخرَ الاسمِ لمعنًى طارئٍ عليهِ وهوَ النسبُ ، والتاءُ يلزمُ ما قبلَهَا طريقةً واحدةً وهيَ الفتحةُ ، وياءُ النسبِ أيضاً يلزمُ ما قبلَهَا طريقةً واحدةً ، وهيَ الكسرةُ ، والتاءُ حرفُ اعرابٍ انتقلَ اليهَا مِن آخرِ الكلمةِ ، والياءُ في النسبِ حرفُ اعرابٍ انتقلَ اليهَا مِن آخرِ الكلمةِ ، والتاءُ تُحذفُ للترخيمِ وحدَهَا ، وكذلكَ ياءُ النسبِ .

وقد قدمنَا قبلُ أن تاءَ التأنيثِ وياءَ النسبِ يخرُجُ بهمَا الاسمُ من العمومِ الى الخصوصِ ، ومنَ الجمودِ إلى الاشتقاقِ ، فلمَّا أشبهتهَا من هذهِ الجهاتِ لم يجمعُوا بينهُمَا ، والتاءُ متقدمةٌ .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٦٩ ، والمقتضب ٣/١٥٦ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٠٠ .

(٢) في الاصل : مع ياءى النسب ، والأولى ما أثبتناه .

(٣) الجمل : ٢٥٥ .

(٤) في الأصل : وياءى النسب ، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه .

فإن قيلَ : ولمَ جمعوا بينهما والتاءُ متأخرةٌ عن ياءِ النسبِ ؟

قيلَ : لِكلِّ شيءٍ وجهٌ ، وذلك أنَّ ياءَ النسبِ لما لحقتِ الاسمَ عادَ بها صفةً بعدَ أن لم يكنْ كذلكَ ، فصارَ قولُهم : هاشِمي مثلَ قولِهم : قائمٌ ، فلمّا أوقعُوه(١) على المؤنثِ ألحقوهُ التاءَ ، لأجلِ ما حدثَ فيهِ منَ الصفةِ ، كما يُلحقونَ "قائماً" إذا أوقعوهُ على المؤنثِ فيقولونَ : "قائمة"، كذلكَ يقولونَ في النسبِ : "أنصاريٌّ وأنصاريةٌ" فيلحقونَ التاءَ لِتأنيثِ ضميرِ الصفةِ.

قوله : (وإذا نسبتَ إلى اسمينِ جُعِلا اسماً واحداً حذفتَ الآخِرَ منهما، فقلتَ في مَعدي كربَ : مَعدِيٌّ إلى قوله بَعْلِيٌّ)(٢) اعلمْ أنَّ الاسمَ المركبَ بمنزلةِ الاسمِ الذي فيهِ تاءٌ للتأنيثِ ، والاسمُ الاخيرُ منهما كتاءِ التأنيثِ ، ويدلكَ على ذلكَ أنهمْ يفتحُونَ ما قبلَ تاءِ التأنيثِ، ويحذفونَ الاسمَ الاخيرَ للترخيمِ ، كما يحذفونَ تاءَ التأنيثِ ، / ويصغرونَ ما قبلَ الاسمِ الأخيرِ ، وهُوَ الاسمُ المركبُ ، كما يُصغرونَ ما قبلَ تاءِ التأنيثِ فيقالُ : "بُعَيْلَبَكَّ"، كما يقولونَ : "طُلَيْحَةَ"، فلمّا كانتْ بينهما هذهِ المشابهةُ حُذِفَ الاسمُ الأخيرُ منَ الاسمِ المركبِ ، كما حذفُوا تاءَ التأنيثِ ، وقدْ ذكرَ بعضُ النحويينَ(٣) أنَّ منهمْ من ينسِبُ إلى الاسمِ الأول والثاني فيقولونَ في معدي كربَ : مَعْدِيٌّ كَرِبِيٌّ ، ٧٠/أ

وفي رامَ هُرْمُزَ : رامِيٌّ هُرْمُزِيٌّ ، وأنشدوا عليه :(٤)

تَزوّجتُها رامِيّةً هُرْمُزِيّةً   بِفَضْلِ الذى أعطى الَمليكُ منَ الرِّزْقِ

---

(١) في الاصل : أوقفوه ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الجمل ٢٥٥-٢٥٦.

(٣) قال أبو علي الفارسي : ذكره أبو عثمان المازني عن أبي زيد عن خلف عن أبي خليفة ، وأنشد عليه الشاهد :

* تَزَوّجْتُها رامِيّةً هُرْمُزِيّةً * الخ

قال أبوعلي : فأضاف إلى الاسمين جميعا وليس ذلك بمعروف في شيءٍ آخرَ . المسائل العسكريات : ١١٣.

(٤) الشاهد في المسائل العسكريات : ١١٣ بلا نسبة ، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٠٢ ، والمقرب ٢/ ٥٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣١٢ ،

===

ومن نَسَبَ إلى الاسمينِ المركبينِ على نحوِ مَا هوَ في البيتِ الذِي أنشدتُّهُ آنفًا إنما رَاعىَ فيهمَا الأصلَ ؛ لأنَّ الأصلَ فيهمَا الانفصالُ، اذ "بَعْلٌ" اسمٌ وَ "بَكٌّ" كذلكَ (١)، وكذلكَ سَائرهَا ،ونظيرُ هذِهِ اللغةِ تعريفُ من يُعرِّفُ العدَدَ المركبَ مِن جهتينِ ،فيقولُ عندِي الخمسةَ العشرَ درهمًا ، فيعرفُ الصدرَ والعَجُزَ من حيثُ هُمَا فِي الأصلِ منفصلانِ .

قولهُ : (وإذَا نسبتَ الى اسمٍ مُضَافٍ) (٢)، اعلم أنَّ الاسمَ المضافَ على ثلاثةِ أقسامٍ : عَلمٌ ، كعبدِ القيسِ ، وامرئِ القيسِ ،وكِنَايَةٌ ، كأبي بَكرٍ ، وأبي عمرو ،واسم يَتعَرَّفُ بالإضافةِ الى مَا بعدَهُ ،نحو : ابنِ الزُّبَيْرِ ،وابنِ الصَّعِقِ (٣) ،وابنِ عَبَّاس .

فأمَّا مَا يتعرفُ بالمضافِ اليهِ فالنسبُ فيهِ إلَى الاسمِ الثانِي ،فتقولُ فى ابنِ الصَّعِقِ : صَعَقِيٌّ ،وابنِ الزبير : زُبَيْرِيٌّ (٤) ،وابنِ عباس : عَبَّاسِيٌّ .

وأما الكِنَايةُ فإنهُم أجروهَا مُجرَى مَا يتعرَّفُ بالإضافَةِ فيقولونَ فى أبي بكرٍ : بَكْرِيٌّ (٥)، فَينسبُونَ الاسمَ الثانِي ، كقولكَ في أبي القاسم : قَاسِمِيٌّ ، وأبي عمرو : عَمْرِيٌّ .

=== وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٢٦٩ ،وشرح الشافية ٢/٧٢ ، والمساعد ٣/٣٦٤ ، والشاهد فيه أن منهم من ينسب الاسم المركب - الاول والثاني فيقول : بعليٌّ بَكِّيٌّ في بعلبك .

(١) هم الكوفيون ،ينظر المقتضب ٢/١٧٥ ،والانصاف ١/١٣٢ .

(٢) الجمل : ٢٥٦ .

(٣) الصعق : رجل من بني كلاب وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ذكروا أنه كان يطعم الناس بتِهَامَةَ فهبت ريح فسفت في جفانه التراب فشتمها فَرُمِيَ بصاعقة فقتلته فعرف بالصعق وشهر به ثم عرف بعض أولاده بابن الصعق حتى اذا ذُكِرَ ابنُ الصعق لم يذهب الوهم الى غيره الا ببيان ، وكان أشهر ولده .. عمرو بن الصعق . قال سيبويه وذلك قولك فلان بن الصعق ،والصعق في الاصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق ولكنه غلب عليه حتى صار علما بمنزلة زيد وعمرو، الكتاب ٢/١٠٠-١٠١ .

(٤) ينظر الكتاب ٢/٣٧٥ ،والمقتضب ٣/١٤١ .

(٥) الكتاب ٣/٣٧٦ .

قولهُ : (وإذا نسبتَ الى اسمٍ مُضافٍ وكان يُعَرَّفُ بالمضافِ اليهِ) ،[١]

يريدُ بقولهِ المضافَ الذى يَتعرَّفُ والمضافُ إليهِ مَا ليسَ بعَلمٍ ، فَإنَّ العلمَ وإن كانَ مضافًا فلم يتعرفْ بالإضافةِ،وانما تَعرفَ بالعلميةِ وزَالَ منهُ تعريفُ الإضافةِ، ولم يبقَ فِيهِ إلاَّ الإضافةُ اللفظيةُ .

قوله : (وابنِ دَأَلاَن) ،[٢] وقَعَ فى بَعضِ النُّسخ ابنُ دَألانٍ بدَالٍ غيرِ معجمةٍ وهمزةٍ مفتوحةٍ ،ووقعَ فى بعضِهَا بالراءِ المهمَلةِ وهمزةٍ ساكنةٍ،وكلاهُمَا صحيحُ المعنَى ؛[٣] لانَّ فِى«همدانَ بَنِى دَأَلاَن بن سَابقَةَ» بِدالٍ غيرِ معجمَةٍ ، قالَ ابنُ دريدٍ :هُوَ من قولهِمْ : دَأَلَ الفرسُ دَألاَنًا ،[٤] ومنهُ قولُ الراجِزِ :[٥]

أَهَدَمُوا بَيتَكَ لاَ أَبَا لَكَـا   وَأَنَا أَمشِى الدَّأَلَى حَوَالَكَـا

وفى«بنِى سَنبَسِ بن مُعَاوِيةَ بن طَيِّئٍ بن رَأْلاَن» بالراءِ مهملة ،واسمُهُ جَابرٌ،[٦] وهو الشاعر الذى يقول :[٧]

لَعَمْرُكَ مَا أَخْزَى اذَا مَا نَسَبْتَني   إِذَا لَمْ تَقُلْ بُطْلاً عَلَيَّ وَمَيْنَـا

---

(١) الجمل : ٢٥٦ .

(٢) الجمل : ٢٥٦ .

(٣) ابن رَألاَن رَجلٌ من سَنْبَس بن طيئ ، قال سيبويه : " وكابن الصعق قولهم : ابن رَألان ، وابن كُراع ، صَارَ عَلَمًا لإنسان واحد وليس كل من كان ابنًا لرَألان وابنًا لكراع غلب عليه هذا الاسم ،فان أُخرجت الالِفَ واللاَّمَ منَ النَّجمِ والصعق لم يكن معرفة ." الكتاب ٢ / ١٠١ والنسبة اليه : رَألاَنِيٌّ كما قالوا : كُرَاعِيٌّ .وانظر اللسان (رأل) .

(٤) فى اللسان (دأل) ،الدَّأَلُ : الخَتْل ، وهي مشية شبيهة بالختل وَمَشْي المُثقَلِ ومنه يقال : الذئب يدأل للغزال ليأكله .

(٥) الشاهد أنشده سيبويه فى باب ما يجئُ من المصادر منتصبا على إضمار الفعل المتروك اظهَارُهُ والشاهد فيه قوله :حَوَالَكَا حيث جاءَ مفردا والمستعمل منه التثنية . الكتاب ١/ ١٧٥ . وانظرالكامل ٢ /١٩٨ ، واللسان (دأل) .

(٦) هوكذلك فى اللسان (عوض) .

(٧) الشاهد لجابر بن رألان السَّنْبَسِيّ أنشده أبو تمام فى باب الحَمَاسَة ٥٩/١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي .

فَمَنْ همزَهُ من لفظِ الرَّأْلِ ، ومَنْ لم يهمزْهُ فَعلَى تخفيفِ الهمزةِ على نحوِ تخفيفِهَا في رَاس وفَاس، أو يكونُ من قولِهِمْ : رَولتُ الخبزَ بالسَّمنِ إذا أشبعتُهُ بهِ، وكَانَ حقهُ رَولانًا ، فَأعِلَّ على نحوِ اعلالِ دَارَان ، ووقعَ في بعضِ النسخِ دَألانًا بدَالٍ معجمةٍ وهوَ مِنَ الذَّألانِ في السَّيْرِ ، وهو سرعتُهُ، قالَ امرُؤ القيس:(١)

عَلى رَبِذٍ يَزْدَادُ عَفْوًا إِذَا جَرَى ... مِسَحٍّ حَثِيثِ الرَّكْضِ وَالذَّأَلانِ / ٧٠/

ومنهُ قيلَ للذئبِ : ذُؤالَة، وحكمهُمَا في النسبِ واحدٌ .

قوله : (وَإِذَا كَانَ الاسمُ لا يتعرَّفُ بالمُضَافِ اليهِ نسبتَ الى الأولِ)(٢)، لَم يمثلْ أبو القاسم - رحمه الله - هذا النوعَ وقد تقدمَ مِثلُهُ ، وهُوَ قولُكَ في النسبِ الى "عبدِ القيسِ عَبْدِيٌّ وامرئِ القيس : مَرَئِيٌّ".(٣)

قوله : (وقَدْ يَبْنُونَ مِنَ الإسمينِ جَميعًا اسمًا وَاحِدًا)(٤)، هذا التغييرُ في النسبِ كثيرٌ في كلامِهِمْ، ولكنهُ غيرُ مقيسٍ من حيثُ لم يُفهَمْ منهُ الطردُ في جميعِ نظيرِ ما سمعَ منهُ ، وقولهُمْ : "في عبدِ القيسِ : عَبْقَسِيٌّ" أخذَ من "عَبْـدِ" العَـيْنُ وَالبَاءُ ، ومن "القيسِ" القافُ والسِينُ ،(٥) فصاغُوا من ذلكَ اسمًا وَاحِدًا ، هو عَبْقَسُ على وزنِ جَعْفَرٍ، ثم نَسبُوا اليهِ ، وكذلكَ فَعلُوا في "عبدِ الدارِ"، أخذَ من عبدٍ أيضًا العينُ والبَاءُ ، ومنَ الدَّارِ الدَّالُ والرَّاءُ ، فَصاغُوا منهُمَا اسمًا هُوَ : عَبْدَرٌ، ثم نَسبُوا اليه فَقالُوا : عَبدَرِيٌّ ، وكذلكَ فَعلُوا في "عبدِ شمسٍ" قَالُوا : "عبشَمٌ"، ثم نسبُوا إليهِ، فقالُوا : "عَبْشَمِيٌّ"، وأنشد أبو القاسم في الباب:(٦)

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَىْ قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

---

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه : ٨٦ وانظر الكامل ٢/١٩٨ .

(٢) الجمل : ٢٥٦ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٧٦ .

(٤) الجمل : ٢٥٦ .

(٥) في الاصل : أخِذَ من عبد القيس والباء ، ومن القيس القاف والسين فصاغوا من ذلك ، وهو تصحيف صوابه ما أثبتناه .

(٦) الجمل : ٢٥٧ .
والشاهد لعبد يغوث بن وقاص، وقصته مشهورة في كتب الادب ،

===

البيتُ هوَ لعبد يغوث بن وقاص . وقبله (١) :

أَحَقًّا عِبَادَ اللّهِ أن لَسْتُ سَامِعاً   نَشِيدَ الرِّعَاءِ المُعْزِبِيَ المَتَالِيَا

وبعدَ بيتِ الشاهد :

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي   أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيَا

"والشيخةُ: العجوزُ"، "وعبشميةٌ" منسوبةٌ إلى "عبد شمسٍ"، وهوَ شاهِدُهُ، وسببُ ضحكِهَا منهُ أنهُ لمّا أسره "عُصْمَةُ" انطَلَقَ به حتى حمله عند "الأهْتَمِ" على أن يَجعلَ لهُ من فِدائِهِ نَصِيبًا، فَتركهُ "الأهْتَم" عندَ امرأتِهِ العَبْشَمِيَّةِ، فأعجبَهَا جَمالُهُ وكماله، وكان "عُصْمَةُ" الذى أَسَرَهُ حَقِيرًا نَحِيفًا، فقالتْ لعبدِ يغوث: من أنتَ ؟، فقالَ: سيدُ القوم، فَضحكتْ وقالتْ: قبحَ اللهُ سيدَ قومٍ أسرَهُ مثلُ هذا، وقوله: كَأَنْ لمْ تَرَى، أراد كأنها لَمْ ترَ، أوْ كَأنَّكِ لم تَرَىْ، رَجَعَ إلَى الخطابِ بعدَ الغيبةِ، وحذفَ النونَ للجزم كقولِهِ تعالى فى قراءةِ بعضِهِمْ: ﴿ تَكادُ السَّمَواتُ تَتفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ (٢)، بالتاءِ أخبرَ عنِ السمواتِ،

=== وأنشده أبو علي الفارسي فى المسائل العسكريات ١٦٥، واستشهد به فى الايضاح . ينظر القيسي ٦٠٩/٢ . وهو فى سر الصناعة لابن جني ٧٦/١، وذيل الأمالي للقالي ١٣٢/٣، والافصاح فى شرح أبيات مشكلة الاعراب ١٧٠، والحلل فى شرح أبيات الجمل ٣٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٤/١، والضرائر له ٤٧، والمغنى لابن هشام ٢٧٧/١، والخزانة ١٩٦/٢ .

(١) ينظر الأمالي للقالي ١٣٢/٣، والخزانة ١٩٦/٢ وبعد بيت الشاهد :

وظلَّ نساءُ الحيِّ حَوْلِيَ رُكَّدًا   يُرَاوِدْنَ مِنِّي مَا تُرِيدُ نِسَائِيَا

وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي   أنا الليثُ مَعْدُوًّا عَلَيَّ وَعَادِيَا

(٢) الآية ٥ من سورة الشُّورَى، رواها يونس عن أبي عمرو بن العلاء بتاءين ونظيرها حرف نادر. رواه ابن الأعرابي فى نوادره : الإبل تسمن . ينظر الكشاف ٤٥٩/٣ .

ثمّ خَاطبَهَا ،وقال عنترة: (١)

شَطَّتْ مَزارَ العَاشِقِينَ فَأَصْبَحَتْ عَسِرًا عَلَيَّ طِلَابُكِ ابْنَةَ مَخْرَمِ

رجعَ إِلَى الخطابِ بقوله :" طِلَابُكِ " بعدَ قوله : فَأَصْبَحَتْ ،وعكسهُ قولهُ تعَالَى * حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ * (٢) ، وقال عبدة: (٣)

* يَا دَارُ أَقْوَتْ بَعدَ اصْرَامِهَا *

أخبر بقوله : أَقْوَتْ بِإِشرِ نِدَائِهَا ، وهذا النحوُ كثيرٌ ،وقالَ امرؤُ القيس - فانصرفَ عن اخبارِ الغَائِبِ في قوله: (٤)

* وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ *

---

(١) الشاهد لعنترة بن شداد من معلقته الميمية وهو في السبع الطوال ٢٩٩ ، و شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ٢/ ٩ ، وجمهرة أشعار العرب ٣٥٠ ، / الستة الجاهليين واشعار اختيار الأعلم ٤٦٤ ، ويروى البيت :

* حَلَّتْ بِأَرضِ الزَّائِرِينَ فَأَصْبَحَتْ *

وشَطَّتْ رِوايةُ الدِيوان .

(٢) الآية ٢٢ من سورة يونس .

(٣) الشاهد في الكتاب ٢/ ٢٠٠-٢٠١ ، وقدنسبه سيبويه للطرماح ، وهو في ديوان الطرماح ١٦٢ ، واللسان (صرم) .

وعجزه :

* عاماً وما يَعنِيكَ مِن عَامِهَا *

(٤) الشاهد لامرئِ القيس ،ديوانه ١٨٥ وعجزه :

* كليلةِ ذي العَائِرِ الأَرْمَدِ *

وبعده : وذَلِكَ مِن نَبَأٍ جَاءَنِي * وَخُبِّرتُهُ عَن أَبِي الأَسْوَدِ

وانظر شواهد الكشاف ٤/ ٣٦٤ ،والدر المصون ١/ ٥٨ .

الى الإخبارِ عَن نفسِهِ فقالَ :

* وَذلِكَ من نَبَأٍ جَاءَنِي *

والبيتُ الذِي لعبدِ يَغوث عَكسُ الآية المكرمةِ * حَتَّى اذَا كُنتُمْ فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ * ، فَإنَّ فِيهَا الانصرَافَ منَ الخطابِ إِلَى الغيبةِ (١) ، قَالَ الاستاذ أبو الحسن بن خروف - رحمه الله - قلت : ولو كانَ كذلكَ لكانَ بالالِف / البتةَ /٧١

وللِزمَ أن تقولَ في النصبِ : لَن تَرَيَ ولاَ سبيلَ الى إثبَاتِ الياءِ متحركةً وَقبلَهَا فتحةٌ ولا تجزمُ بالسكونِ حتَّى تنقلبَ ألفًا ، وقيلَ: أرادَ كأنها لم تَرْأَيْ فجاءَ بِهِ على الاصلِ، ثم حَذَفَ الالِفَ للجزمِ، ونقَلَ حركةَ الهمزةِ الى الرَّاءِ فبقيتِ الهمزةُ ساكنةً، فَقَلَبَهَا ألفًا على لغةِ من يَقولُ المَرَاةُ والكَمَاةُ بالالِفِ (٢) ، ثم أبدَلَ مِنَ الالِفِ الياءَ على لغةِ من يقولُ : أَفْعَيْ في الوصلِ والوقفِ .

قلتُ : هذَا لاَ يُلتَفتُ إِلَيهِ لبُعدِهِ وكَثرةِ عِلَلِهِ ، وشُذوذِهِ .

وقيلَ : جَزَمَ مضارعَ رَاءَ المقلوبِ ، فكأنهُ قالَ : لم تَرَاءَ، ثم نَقَلَ حركةَ الهمزةِ الى الرَّاءِ، ثم أبدَلَ الهمزةَ ألفًا، ثم أبدَلَهَا ياءً على لغةِ من يقول : أفعَيْ في (٣) : أفْعَى في الوصلِ ، قالَ ابنُ خروف : وهذَا الأسْخَفُ ، وأبرَدُ ، ويروى البيت (٤) :

* كأَنْ لمْ تَرَا قَبْلِي *

---

(١) الآية ٢٢ من سورة يونس والشاهد فيها الرجوع من الخطاب الى الغيبة ، وانظر شرح السبع الطوال ٣٠٠ لابن الانبارى .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٥ ، وسر الصناعة ١/ ٧٦ ، والخزانة ٢/ ٢٠١ .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ١٢٧ ، وسر الصناعة ٢/ ٧٠٢ .

(٤) ينظر الأمالي ٣/ ١٢٢ وانظر ٣٠٥ ،

و ليس في هذه الرواية انصرافٌ عن غيبةٍ الى خطابٍ ؛ لأنها للغائب ، وكان حقه أن يحذف الالف فيقول : (كأن لم ترَ) فيحذفها للجزم ، وفي اثبات هذه وجهان من التأويل : أحدهما : أن يكون اثباتها ضرورةً ، كما قال الراجز: (١)

اذا العجوزُ غضبتْ فطلِّق ولا ترضَّاها ولا تملَّق

وكان حقه أن يقول : ولا ترضَّها ، والثاني : أن يكون على لغة من يقول : راءَ مقلوب رأى والمضارع منه يرى ، كخاف يخاف (٢) ، فلما جزم قال : لم ترأْ ، كما تقول : لم يخفْ ، ثم خفف الهمزة لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كما يخففها في "لم يقرأ" ونحوه ، وعلى هذه اللغة قول كثير : (٣)

وكلُّ خليلٍ راءني فهو قائلٌ من أجلِك هذا هامةُ اليومِ أو غدِ

و " كأنْ " في البيت مخففة من الثقيلة ، واسمها مضمرٌ الى جانبها أي: مقدرٌ ، وتقديره على الرواية الاولى : كأنك لم ترىْ ، وعلى الرواية الثانية : كأنها لم ترَ قبلي .

---

(١) الشاهد لرؤبة بن العجاج وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩ ، وأنشده أبو علي الفارسي في شرح الابيات المشكلة الاعراب المسمى إيضاح الشعر ٢٣٤ ، وفي المسائل العسكريات ١٦٥ والمسائل العضديات ٤٦ ، وأنشده ابن جني في الخصائص ١/ ٣٠٧ ، والمنصف ٢/ ١١٥ ، وسر الصناعة ١/ ٧٨ ، وهو في الانصاف ١/ ٢٦ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٨٦ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٤٠ ، و شرح المفصل ١٠/ ١٠٦ وشرح شواهد الشافية ٤٠٩ ، والخزانة ٨/ ٣٦١ ، والشاهد فيه إثبات الالف في موضع الجزم تشبيها بالياء في : يأتيك .

(٢) ينظر سر الصناعة ١/ ٧٦ فمابعدها لتعليل ذلك .

(٣) الشاهد في ديوان كثير ١/ ١١١ والكتاب ٣/ ٤٦٧ وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٤١ واللسان رأى ، والشاهد فيه قال سيبويه : " وانما أراد : رآني ولكنه قلب ، وان شئت قلت : راءني ، انما أبدلت همزتها ألفا وأبدلت الياء بعد ، كما قال بعض العرب : راءة في راية حدثنا بذلك أبو الخطاب " .

فصلٌ في النسبِ إلى الجمع :

هذا الفصلُ لم يذكرهُ أبو القاسم ،فذكرتُهُ لتستقلَ بهِ أبوابُ النسبِ في الجملِ ، كما ذكرتُ تصغيرَ الجمعِ إذْ لم يتعرضْ لذكرهِ أبُو القاسم ،فتقولُ : أبنيةُ الجمعِ لا تخلوُ اما أن تبقَى على موضوعِها مِنَ الجمعِ،أو تنتقِلُ عن موضوعِها إلى التسميةِ بِهَا ، فإن بقيتْ عَلَى موضوعِهَا منَ الجمعِ لم تنسبْ إلى بناءِ الجمعِ،ولكن تنسبُ إلى بناءِ الواحِدِ ، فتقُولُ في النسبِ الى مَساجِدَ : مَسْجِدِيٌّ ، والى مَنابِرَ : مِنبريٌّ (١) ، وان نسبتَ لشيءٍ من ذلكَ شخصاً أو بلداً نسبتَ الى بنيةِ الجمعِ ،فقلتَ في النسبِ الى مَعَافِرَ : مَعَافِرِيٌّ ، وهو اسمُ رجلٍ (٢) ، والى مَدَائِنَ : مَدَائِنيٌّ ، وهوَ أيضاً اسمُ بلدٍ (٣) ، وهذا أيضاً هو قياسُهُ ، فان جاءَ شيءٌ من ذلكَ على خلافِ هذا القياسِ حُفِظَ ولم يقسْ عليهِ،مثلُ النسبِ الى الأعرابِ : أعرابيٌّ وهُوَ جمعُ عربيٍ (٤) .

---

(١) ينظر الكتاب ٣٧٨/٣ ، والمقتضب ١٥٠/٣ ، والتبصرة والتذكرة ٦٠١/٢ .

(٢) قال سيبويه : وهو فيما يزعمون مَعَافِرُ بنُ مُرٍّ أخو تميم بن مُرّ . الكتاب ٣٨٠/٣ ،وانظر المقتضب ١٥٠/٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٦٦/٢ والنسبة إليه : مَعَافريٌّ . وقد ترجمنا له في ص ٣٤ .

(٣) المدائن علم على البلدة المعروفة بالعراق فيقال في النسب اليها : مدائني . ينظر الكتاب ٣٨٠/٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٦٧/٢ .

(٤) عَرِيبٌ مُعْرِبٌ . والتعريبُ التَّبيينُ والإيضَاحُ ، والأعاريبُ جَمعُ الأعرابِ والنسبُ إلى الأعرابِ أعرابيٌّ ،لأنه لا واحِدَ لَهُ على هَذَا المعْنَى . ينظر: اللسان "عرب".

بابُ ألفِ الوصلِ ، وألفِ القطـــع (١)

ألفُ الوصلِ ، وألفُ القطعِ عندَ النحويينَ امتحانٌ لهمزاتِ أوائلِ الكَلِمِ (٢) خُولفَ بينَ اسميهَا ، كما خُولفَ بينَ حُكميهَا ، وقد يرادِفُونَ عليهَا عبارتيـــنِ أُخْرَيينِ ، وهُمَا قولُهُمْ : همزةُ الوصلِ ، وهمزةُ القطعِ ، والألِفُ لا / تكـونُ ٧١/ب أبدًا أولَ كلمةٍ من اسمٍ أو فعلٍ أوحرفٍ إلاّ أن تكونَ صورةَ همزةٍ ، أصلاً كانتِ الهمزةُ أو زائدةً ، وإذا لم تكنْ صورةُ الهمزةِ لم تقعْ هُناكَ لا أصلاً ولاَ زائدةً لاستحالةِ الابتداءِ بهَا ، فمنْ رَاعىَ خَطّهُمَا قالَ : ألفُ وصلٍ ، وألفُ قطعٍ ؛ لانّ الخـطَّ ألفٌ ، (٣) ومنْ رَاعىَ اللفظَ بهمَا قالَ : همزةُ وصلٍ ، وهمزةُ قطعٍ ، ولكلّ واحـدةٍ منهمَا مَا يُستدلُّ بهِ عليهَا في الأسماءِ وفي الافعالِ وفى الحروفِ ، فتنسبُ لذلكَ اليهمَا ؛ فموضوعُ البابِ للإعلامِ بذلك ، وذِكرِ مَا يُستدلُّ بهِ عليهمَا فـــي الأسماءِ والافعالِ ، ومَا يستدلُّ بهِ على حَركتيْ ألفِ الوصلِ في الافعَالِ .

فَأما قولُ أبي القاسمِ - رحمه الله - (فإذا رَددتَّ ألفَ الوصلِ إلى نَفسِكَ صَارت مَفتُوحَـةً مقطوعَةً ، ولم تكنْ ألِفَ وَصلٍ ، وإذا رددتَّ ألفَ القطعِ الى نفسِـــكَ صارتْ مَضْمُومَةً) (٤).

فإن كَانَ هذَا صحيحًا عنهُ ، فهوَ من بَابِ حذفِ المُضافِ .

وتَمامُهُ : فإذَا رَددتَّ فعلَ ألفِ الوصلِ ؛ لانّ معنَى رَددتَّهُ إلـى نفسِكَ جَعلتَهُ خَبرًا عنكَ ، فأسندتَهُ الى ضَميرِكَ فوصلتهُ بهِ ، وهذَا حكمٌ يكونُ في الفعلِ ، كقولكَ : ضربتُ وضربتَنِي واضربْ ، وليستْ همزةُ الوصلِ ولا همزةُ القطعِ مما تُوصلُ بالضميرِ ولاتسندُ اليهِ ، فوجهُهُ ما ذكرتُ لَكَ ، (فإن رَددتَّ فعلَ ألفِ الوصلِ) أيْ: الفعلَ الذى فيهِ ألفُ الوصلِ أو ألفُ القطعِ الى نفسِكَ ، أيْ: جعلتَهُ خبرًا عنكَ فقلتَ في مثلِ : أَضْرِبُ وأَذْهَبُ : أناأَضرِبُ ، وأنا أذهَبُ (٥)

---

(١) الجمل : ٢٥٧.

(٢) ينظر الالفات لابن خالويه ٢٠ - ٤٣.

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٤.

(٤) الجمل : ٢٥٩.

(٥) الجمل : ٢٥٩. وفيه : وإذا رَددتَّ ألفَ الوصلِ إلى نَفسِكَ صارتْ مَفتوحةً مقطوعة ولم تكن ألفَ وصلٍ ، فقلت : " أنا أَضرِبُ زَيدًا وأنا أركبُ ، وأقعد ".

فحدثت هناكَ همزةٌ مفتوحَةٌ ،وكذلكَ تقولُ في مثلِ أكرِمْ ، وأخرجْ ،فتجيءُ همزةٌ مضمومةٌ غير التِي كانتْ فِي مِثالِ الأمْرِ ، فهذا وجهُ توسعهِ في قولِـــــه : (فَإن رَددتَ ألِفَ الوصْلِ الَى نَفسِكَ ، وألِفَ القطعِ). لكن قولَهُ في ألـــف الوصلِ : (صَارَتْ مَقْطُوعَةً مفتُوحَةً) يُبْعِدُ هذا الوجهَ لهُ ، وكذلكَ قولهُ فِـــي همزةِ القطعِ : (صَارتْ مَضْمُومَةً) ، لأنَّ الهمزةَ الموجودَةَ فِي أولِ كُلِ واحدٍ مِنَ الفعلينِ إذَا رَددتَهُ الى نفسكَ أيْ جعلتَهُ خبرًا عنكَ ، كما قدمتُ ليستِ التِـــي كَانتْ فِيهِ قبلَ ذلكَ ، لأنَّ هذهِ الموجودَةَ فِي أولِ المضارِعِ هيَ همزةُ المضَارعةِ ، وليستِ التِي كانتْ فِي أولِهِ إذَا كَانَ أمرًا . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

وتزيدُ بعدَ هذَا أن تقولَ : قوله : (بَابُ ألِفِ الوصلِ ، وألـــف القطعِ) يريدُ همزةَ الوصلِ ، وهمزةَ القطعِ، فَسمّاهَا ألفًا (١) تجوزًا وتوسُّعاً مِنهُ ، لأنها تُخَطُّ بالألِفِ ، ثمَّ تقولُ : همزةُ الوصلِ هِيَ التِي جُلبتْ ليتوصلَ بِهَـــا إلَى الساكِنِ بعدَهَا فِي ابتداءِ الكلامِ ، وتَزالُ إذَا اتصلَ مَابعدَهَا بمَا قبلَهَـــا فِي دَرجِ الكلامِ ، وهمزةُ القطعِ هيَ التِي مِن حُروفِ الكلمةِ لم يُجأ بِهَا للتوصّـلِ إلَى السَّاكِنِ ،ولكنهَا تَثبتُ فِي الوصلِ ، وينقطعُ بعدَهَا مِمّا قبلَهَا بِهَا ، ولمَّـا اختلفَ حكمُهمَا وجبتِ التفرقةُ بينهُمَا،حتّى يُعلَمَ مواضعُ كُلّ وَاحدَةٍ منهُمَا ، وذَلكَ بإحْصَاءِ مواضِعِ همزةِ الوصلِ.(٢)

اعلمْ أنهَا تَكونُ مِنَ الحروفِ فِي موضِعٍ وَاحِدٍ مَعَ لَامِ التعريفِ لاَ غيرُ، وهيَ مفتوحةٌ ، وتكونُ مِنَ الأسماءِ في موضعينِ في نيفٍ على عشرةٍ [غير] مصادرَ،(٣) ونيفٍ على عشرةٍ / مصادِرَ. /٧٢

---

(١) قال المالقي : " فبعضهم يسميها ألفاً مراعاة لأصلها من السكون الذى هو مد صوت ،وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو الأبيَـــنُ ولكلا الوجهين نظر". رصف المباني ١٢٩ .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٤ .

(٣) في الأصل : نيف على عشرة مصادر ، ونيف على عشرة غير مصادر، فالصنف الاول : اسم وانْسْتٌ وَابنٌ وابنة ولعل صحة هذا كماأثبتناه . وانظر سر الصناعة ١/ ١٤٤-١١٥ والالفات لابن خالويه ٤٣ ورصـــف المباني ١٣٠ .

فالصنفُ الأولُ : اسمٌ ، واستٌ ، وابنٌ ، وابنَةٌ ، وابنانِ ، وابنتانِ ، واثنانِ ، واثنتانِ ، وامرؤٌ ، وامرأةٌ ، وامرأتانِ ، وامرآنِ ، وأيمنُ اللهِ ،(١) وهيَ مكسورةٌ فيهَا كلُّهَا إلاَّ في أيمنٍ ففيهَا الكسرُ ، والفتحُ ،(٢) وفي اسمٍ فيهَا الضَّمُ والكسرُ.(٣)

والصنفُ الثاني : مصادرُ الافعالِ التِي ذكرهَا أبو القاسم ، وزيادةٌ عليهَا ، وهيَ : افْتَعَلَ ، وانْفَعَلَ ، وافْعَلَّ ، وافْعَالَّ ، وافْعَوْعَلَ ، وافْعَوَّلَ ، واسْتَفْعَلَ ، وَاتْفَاعَلَ ، نحو : ادَّارَكَ ، وَاتْفَعَّلَ نحو : ادَّرَّعَ ، والأصلُ تَدَرَّعَ(٤) ، ثم أدغمتِ التاءُ في الدَّالِ ، وافْعَلَلَّ ، نحو : ارْجَحَنَّ ، وافْعَنْلَلَ ، نحو اقْعَنْسَسَ ، وافْعَنْلَى ، نحو : اسْلَنْقَى .

والصنفُ الأولُ مِنَ الافعالِ هذهِ التى ذكرهَا لمصادِرِهَا ، وهيَ فيهِ مكسورةٌ فيهَا لِما سُمِّيَ فاعلُهُ ، ومضمومَةٌ لما لمْ يُسمَّ فاعلُهُ ، والثانِي مِن صنفي الأفعالِ مَا كانَ أمرًا مِن كُلِّ فعلٍ ينفتحُ حرفُ المضارعةِ منهُ ، ووُجدتْ فيهِ همزةٌ ، وهيَ هُنَا مكسورةٌ إذا كانَ ثالثُ الفعلِ مكسورًا كَسْرًا لازمًا ومفتوحًا ، ومضمومةٌ إذا كانَ ثالثُ الفعلِ مضمومًا ضَمًّا لازمًا ، فهذهِ مواضعُ همزةِ الوصلِ ، وما سِوى ذلكَ فهمزتُهُ للقطعِ .

---

(١) ينظر سر الصناعة ١/١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٥ ، ورصف المباني ٣٠ .

(٢) ينظر سر الصناعة ١/١١٦ والبسيط لابن أبي الربيع ٢/٩٣٩ - ٩٣٩ ، ورصف المباني ٣٢ .

(٣) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/٩٣٨ - ٩٣٩ .

(٤) هكذا في الأصلِ ، وربمَا كانت : اتدرع ، أو أنَّ أصلَها هُو المذكورُ في المخطوط ، ولما أدغمت التاءُ في الدَّالِ وقُلبَت إلى دَالٍ أصبحَت ساكنةً فلزمَها الألفُ للتوصُّلِ إلى النطقِ بالساكنِ في أولِ الكلمةِ ، وأميل إلى الرأي الأوَّل .

ثمّ قد تقدم أنّ ألفَ القطعِ (١) تثبتُ في ابتداءِ الكلامِ ووصلِه ، وهيَ تنقسمُ قسمينِ : أصليةٌ وزائدةٌ ، فالاصليةُ ، نحوُ : الهمزةِ في أخذَ ، وأمرَ (٢) ، وأكلَ ، والزائدةُ هيَ التي في : أكرمَ ، وأعطَى وبابهمَا ؛ لأنّهمَا منَ الإكرامِ والإعطاءِ ، وسُميتْ همزةَ الوصلِ لأنّها يُتوصلُ بهَا الى النطقِ بالسّاكنِ (٣) ، و يمكنُ أن يكونَ سُميتْ بهمزةِ الوصلِ لحذفِهَا في وصلِ الكلامِ .

وسُميتْ همزةُ القطعِ : هَمزةَ القطعِ لأنّهَا تقطعُ الحرفَ الذي بعدَهَا مِنَ الحرفِ الذي قبلَهَا ، فلاَ يتصلانِ أصلاً ، ويقعُ الفرقُ بينَ همزةِ الوصلِ وهمزةِ القطعِ بمَا ذكرتُهُ وفاءً وبأشياءَ أخرَ .

فمنهَا أنّ همزةَ الوصلِ اذَا كَانتْ فِي الاسمِ تسقُطُ في التكسيرِ والتصغيرِ ، فتقولُ في تكسيرِ "اسمٍ أسماءٌ" وفي "ابنٍ أبناءٌ" ، فتجدُ همزةَ الوصلِ قَد سقطتْ في التكسيرِ ، وهذهِ الهمزةُ التي في "أبناءٍ وأسماءٍ" في الجمعِ همزةُ القطعِ و ليستْ بهمزةِ الوصلِ ، وتقولُ في التصغيرِ بُنَيٌّ ، وكذلكَ كُلُّ اسمٍ يكونُ فيهِ همزةُ الوصلِ تسقطُ منهُ إذَا صُغّرَ أو كُسّرَ ، وهمزةُ القطعِ تثبتُ في التصغيرِ والتكسيرِ ، تقولُ في أحمدَ : أُحَيمد وأَحامِد ، وكذلكَ مَا أشبهَهُ .

وَمِمَّا يقعُ الفرقُ فيهِ بينَ همزةِ الوصلِ وهمزةِ القطعِ أنّ حرفَ المضارعةِ من الفعلِ المضارعِ الذي يَكونُ فِي الأمرِ منهُ أو في الفعلِ الماضِي همزةَ الوصلِ مفتوحٌ أبدًا ، كقولكَ : يَضربُ ويقتُلُ ؛ لانّ همزةَ الوصلِ تلحَقُ الأمرَ من هذَا الفعلِ ومَا أشبهَهُ ، فَتقولُ : اضربْ واقتُلْ ، وكذلكَ تقولُ : يَنطلِقُ ، ويكتسِبُ ، ويستخرجُ ؛ لانّ همزةَ الوصلِ تلحقُ الماضِي من هَذهِ الافعالِ ونحوِهَا وفعلَ الامرِ فتقولُ : انطَلَقَ وانْطَلِقْ ، واكتَسَبَ واكتَسِبْ ، واستَخْرَجَ واسْتَخرِجْ .

---

(١) هذا المصطلح للبصريين ، قال ابن خالويه : اعلم أن ألف الأصل يسميها البصريون : ألف القطع ؛ لأنها مقطوعة في اللفظ ، وان كانت هذه مستحبة وتلك زائدة . الالفات : ٥٥ .

(٢) في الاصل : وأقدر ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) ينظر سر الصناعة ١/١١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٤ ، ورصف المباني : ١٢٩ .

وكلّ فعلٍ فيهِ همزةُ القطعِ ،فانَّ حرفَ المضارعةِ منهُ مضمومٌ أبداً ، نحو : أكرمَ يُكرِمُ ، وأخرج يُخرِجُ ، وأدخَلَ يُدخِلُ ، ونحو ذلكَ .

ومّما يقعُ الفرقُ بينهمَا فيهِ أنَّ همزةَ الوصلِ / إذا دَخلتْ عليهَا همزةُ الاستفهامِ حُذفتْ ، نحوُ قولكَ : أَستخرجْتَ الدَّراهِمَ أم لم تَستَخْرِجْهَا ؟ ومنهُ قوله تعالى * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلى الْبَنِينَ * [(١)] و * أَفْتَرَى عَلى اللَّهِ كَذِبًا * [(٢)] إلاَّ أن تَكُونَ همزةُ الوصلِ الداخِلَةُ على لامِ التعريفِ ، فَانَّهَا لاَ تحذفُ اذا دَخلتْ عليهَا همزةُ الاستفهامِ ، لئلاَّ يَلتبسَ الاستفهامُ بالخبرِ ، [(٣)] ولكن تقلبُهَا ألفاً ، كقولكَ : آلرجلُ جَاءَكَ أم المرأةُ ؟ وكذلكَ مَا أشبهَهُ ، ومن ذلكَ قولُه تَعالَى : * قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ * [(٤)] ، * آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ * [(٥)] . ٢ /٧٢

وهمزةُ القطعِ اذا دَخَلَت عليهَا همزةُ الاستفهامِ يجوزُ فيهَا ثلاثةُ أوجهٍ : [(٦)] تَحقِيقُهَا ، كقولكَ : أَأَكرمتَ زيداً ؟ وتخفيفُ الثانيةِ بالتليينِ ، وأن تفصلَ بينهُمَا بألِفٍ معَ تخفيفِهِمَا ، كقولكَ : آكرمتَ زيداً ؟ وانّما اختصتْ همزةُ الوصلِ بأنْ زيدتْ في ابتداءِ الكلامِ لتكونَ وصلةً الَى النطقِ بالساكِنِ من بينِ سائِرِ حروفِ الزيادةِ ؛ لأنَّ الهمزةَ تُزادُ كَثيرًا فى أوائِلِ الكَلِمِ ، والتوصلُ بالنطقِ بالسَّاكِنِ انّما يكونُ في أوائِلِ الكلمةِ عندَ الابتداءِ بهَا فكانتِ الهمزةُ أولَى بذلكَ ، لانَّ أولَ الكلمةِ مكانُ زيادَتِهَا ، وهمزةُ الوصلِ تلحقُ فِي الافعالِ وفِي الاسماءِ ،

---

(١) الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

(٢) الآية ٨ من سورة سبأ .

(٣) قال سيبويه : " وقالوا انَّ الاستفهام : آلرجل " شبهوها أيضا بألف أحمر كراهية أن يكون كالخبر فيلتبس فهذا قول الخليل . الكتاب ٣/ ٣٢٥ ، وانظر المقتضب ٢/ ٩١ ، ومعاني الحروف للرماني : ٣٤ .

(٤) الآية ٥٩ من سورة يونس .

(٥) الآية ٥٩ من سورة النمل .

(٦) ينظر معاني الحروف للرماني ٣٥ - ٣٦ .

والأسماءُ على ضربين : أسماءٌ ليستْ بمصادرَ ، وأسماءٌ هيَ مصادرُ ، وأصلُهَا أن تكونَ في الافعالِ ، لانَّ الافعالَ تتصرفُ فتَصِلُ بالتصرفِ الى حَالٍ تُسَكَّنُ فِيهِ أوائلُهَا،فَيُحتاجُ فيهَا إِلَى همزةِ الوصلِ . والأسماءُ التي دَخلتْ فِيهَا وليستْ بمصادرَ إنمَّا دخلت فِيهَا لاعتلالِ أواخرِهَا (١) ، أو لانَّ آخرَبعضِهَا عرضَةٌ للاختلالِ ، والاعتلالِ بضَربٍ منَ التصرفِ ،وَسَنُبينُ ذَلكَ إن شاءَ اللهُ تَعَالى .

والمصادرُ التي لحقتّهَا هَمزَةُ الوصلِ انمَا لحقتهَا حملاً لَهَا على أفعالِهَا الماضيةِ ، لأنَّ أفعالَهَا الماضيةَ تدخلُهَا همزةُ الوصلِ ، وسنبينُ ذَلكَ كُلَّه.

وهَمزةُ الوصلِ لهَا مِنَ الفعلِ ثلاثةُ مواضعَ :

أحدُهَا : الامرُ من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍ يَسكُنُ ما بعدَ حرفِ المضارعَةِ مِن مُضَارعِهِ ،نحوُ :"يضربُ"تقولُ : "اضْرِبْ" وُيقتلُ" تقولُ :"اقتُلْ"، وُيذهبُ" تقولُ :"اذهبْ" .

والموضعُ الثاني : الأفعالُ الماضيَةُ التي علَى وزنٍ مِن أوزانِ الأمثلَةِ التسعةِ التي هيَ : افتَعَلَ ، وانفَعَلَ ، وافعَلَّ ، وافعَالَّ ، واستَفعَلَ ،وافعَوَّلَ ، وافعَوْعَلَ ،وافْعَنْلَلَ، وافعَنْلَى ،كقولك : اكتَسَبَ ،وانطَلَقَ ،واحمَرَّ ،واحمَارَّ ، واستَخرَجَ ، واعلَوَّطَ المُهرَ اذا رَكِبَهُ عُرْيَاناً ، وَاجلَوَّذَ الليلُ اذا اسْوَدَّ ، واعشَوشَبَ النبتُ،واحلَولَى ،واقعَنسَسَ ، واحْرَنبَى الدِّيكُ اذا انتفَشَ رِيشُهُ للمُشَارَةِ (٢) ،

وهذهِ الأمثلةُ التسعةُ وَمَا زيدَ عليهَا مِنْ أمثلةِ الرباعِيِّ هذِهِ المواضعُ الثلاثةُ منَ الافعالِ تلزمُهَا همزةُ الوصلِ ، وقد ألحقوهَا في"تفاعَلَ ،وتَفعَّلَ" اذا وَقَعَ فيمَا كانَ على وزنِهَا الإدغَامُ في الأولِ منَ الكلمةِ ، كقولكَ : تدَارَكَ، يقالُ فيهِ : ادَّارَكَ ، وكذلكَ تزينَ يقالُ فيهِ : ازَّيَّنَ (٣) ، إنمَا كانَ ذَلكَ فيهمَا

---

(١) ينظر سر الصناعة ١/١١٧، والمنصف ١/٥٨-٥٩.

(٢) في اللسان (حرب) احرنبى الرجل تهيأ للغضب والشر وفي الصحاح : واحرنبى ازبأرّ والياء للإلحاق بافعنلل ، وكذلك الديك والكلب ، والهر.
وفي اللسان (شرر) وفلان يشار فلانا و يماره ويزاره أي: يُعَادِيه والمُشَارَّةُ المخاصمة.

(٣) ينظر شرح الشافية ١/١٩.

لانّ التاءَ من «تَدَارَكَ» مقاربةٌ للدّالِ فى المخرجِ،فأبدلَ منَ التاءِ دَالاً،ثم سُكِّنَت وأُدغمتْ فِي الدالِ الثانيةِ ،واجتلبُوا همزةَ الوصلِ ليتوصلُوا بهَا إلى النطـــقِ بالساكنِ ،وهوَ الدالُ المدغمةُ،/ وكذلكَ «تزينَ» التاءُ مقاربةٌ للزايِ ، فأُبـــدلَ ١/٧٣أ
منهمَا زايٌ ،ثم سُكِّنَت وأُدغِمَتْ فى الزايِ الثانيةِ ، واجتلبُوا همزةَ الوصـــلِ ليتوصلُوا بِهَا الى النطقِ بِالزايِ الساكنةِ المدغمةِ .

ولهَا منَ الاسمِ موضعانِ : أحدُ الموضعينِ:أسماءٌ ليستْ بمصادرَ ، وهيَ : ابنٌ ، وابنةٌ ، وابنمٌ ، وتثنيتُهُمَا ، واثنانِ واثنتانِ ،وامرؤٌ ، وامرأةٌ وتثنيتُهُمَا ، واسمٌ ،واستٌ وتثنيتُهُمَا ، وأيمنُ اللهِ فى القسمِ ، وتدخلُ على حرفٍ واحدٍ ، وهيَ لامُ التعريفِ .

تنبيــهٌ :

هذا الكلامُ على هذِهِ الأسماءِ على التفصيلِ ، وقد قدمتهُ قبـــلُ ، والتحصيلُ فى هذِهِ الأسماءِ غيرِ المصادرِ أنّ جملتهَا ستةٌ ، وهيَ : ابنٌ ،واثنانِ ، واسمٌ ،واستٌ ،وامرؤٌ ، وأيمنٌ ، وأما ابنَةٌ فهي مُؤَنَّثَةُ ابنٍ ، وكذلكَ ابنـــمٌ هو ابنٌ،والميمُ زائدةٌ،(١) وجعلُوا ما قبلَ الميمِ تابعًا لهَا وذلكَ أنّ الاعـرابَ كانَ فِي النونِ ، فلمَا زيدتِ الميمُ انتقلَ الإعرابُ إليهَا،ثم أتبعُوا النُّونَ الميمَ خيفةَ أن يزولَ عنهَا ما أَنِسَتْ بِهِ ، ألَا ترَى أنكَ تقولُ : هذَا ابنٌ ،ورأيتُ ابنًا،ومررتُ بابنٍ؟ فتتغيرُ النونُ بتغيرِ العواملِ ، فَإذَا زَادَتِ الميمُ انتقلَ الإعرابُ إليهَـــا، وصارَ ذلكَ التغييرُ فيهَا ؛لأنهَا صارتِ الطرفَ ؛ لانهُمْ لَوْ لَمْ يجعَلُوا النـــونَ تابعةً لَمَا كانتِ النونُ على حالةٍ واحدةٍ معَ تغيرِ العواملِ ؛لأنَّهَا زَالتْ عـــنِ الطرفِ ، فَإذَا جعلوهَا تابعةً كمَا يتغيرُ بالعواملِ بقيَ فِيهَا الآنَ مثلُ التغييرِ الذِى كانَ فيهَا قَبلَ لحاقِهَا،فتقولُ: هَذَا ابنُمٌ ، ورأيتُ ابنَمًا ، ومررتُ بِابنِمٍ . وابنانِ تثنيةُ ابنٍ ، وبلا شكَ أنّ التثنيةَ يلزمُ فيهَا مَا يلزمُ فى المفردِ ؛لانّ التثنيةَ

---

(١) ينظر المنصف ١/٥٨ .

يلزمُ فِيهَا ما يلزمُ فى المفردِ ،والمفردُ فى أولِهِ ألفُ الوصلِ فيلزمُ التثنية أنْ تكونَ كذلكَ ، وكذلكَ" امرأةٌ"، لأنَّهَا مُؤنَّثَةُ"امْرِئٍ" ووجبَ عندَ لحاقِ تاءِ التأنيثِ فتحُ الهمزةِ ، لأنَّ ماقبلهَا لاَ يكونُ الاَّ فتحةً أو ألفًا، نحوُ :"أرطاةٍ" فوجبَ لفتحِ الهمزةِ فتحُ الراءِ ، لأنَّ هَذَا الاسمَ مِمَّا لزمَ فيهِ أن يكونَ ما قبلَ آخرِهِ متبعًا آخرَهُ .

وأما"أيمنُ"فللعربِ فيهِ لغاتٌ تسعةٌ (١) ، منهمْ من يقولُ :"أيمنُ" بفتحِ الهمزةِ ، ومنهمْ من يقولُ :"ايمنُ" بكسرِ الهمزةِ ، ومنهمْ من يَقولُ :"أيمُ اللهِ" بفتحِ الهمزةِ وحذفِ النونِ ، ومنهمْ من يَقولُ :"ايمُ اللهِ" بكسرِ الهمزةِ وحذفِ النونِ ،ومنهمْ من يقولُ :"مُنُ اللَّهِ ،ومُنِ اللَّهِ"، ومنهمْ مَن يقولُ :"مُ اللَّهِ ومَ اللَّهِ ، ومِ اللَّهِ" ، فأمَّا ايمنُ الله بكسرِ الهمزةِ فلاَ خلافَ أنَّ الالفَ ألفُ الوصلِ وأنهَا من اليَمِينِ ،وكانَ الأصلُ"يمينُ اللهِ"، وَ"اليُمْنُ": البَرَكَةُ ثُمَّ سُكِنتِ الياءُ ولزمَ اتباعُ الميمِ النونَ ، لأنهُ لاَ يكونُ ساكنانِ ، ثم اجتلبتْ همزةُ الوصلِ ، لأنَّ العربَ لا تَبتدئُ بِساكنٍ،وجيءَ بِهَا مَكْسُورَةً لأنَّ الكَسْرَ الأصلُ فيهَا . ولا تُضَمُّ، ولا تُفْتَحُ الاَّ لمُوجِبٍ ،وأما أيمنُ اللهِ بفتحِ الهمزةِ فاخْتُلِفَ فيهَا ، فَذَهَبَ الفراءُ إلى أنهَا ألفُ قطعٍ (٢) ، وذَهَبَ سيبويهِ الى أنهَا ألفُ وصلٍ (٣) ، وبلا شك أنهمْ لم يختلفُوا فى أيمنٍ فى قولِ زهير (٤) :

* فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ *

---

(١) ينظر المنصف ١/ ٦١ ، وسر الصناعة ١/ ١١٧ ،والانصاف ١/ ٤٠٩ ، وذكر فى الانصاف أنها تزيد على عشر لغات . وانظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٩٣٨ ، ورصف المبانى ١٣٣ .

(٢) ينظر الالفات لابن خالويه ٥٣ ، والانصاف ١/ ٤٠٩ ، والبسيط لابن أبى الربيع ٩٣٩ ومابعدها .

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٣٢٤ .

(٤) الشاهد لزهير ، ديوانه ٧٨ وهو فى الانصاف ١/ ٤٠٥ ، والحلل فى اصلاح الخلل ٢٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٣٦ ،والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٩٣٩ ،واللسان (قسم) و (يمين) وعجزه :

* بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ *

أنهَا ألفُ قطعٍ هذا مما لا اختلافَ فيهِ ، وأنهَا جمعُ يمينٍ ؛ لأنَّ اليمينَ مُؤنثةٌ ،

وفَعِيلٌ إذا كانَ مُؤنثاً / فقياسُهُ أن يجمعَ على أفْعُلٍ خلافَ المذكرِ ، فإنَّ ٧٣/

المذكَّرَ قياسهُ أن يجمعَ على أفْعِلَةٍ،فتقولُ : جَنينٌ وأَجِنَّةٌ ، وقد يُحملُ المُؤنثُ على

المذكرِ والمذكرُ على المُؤنثِ ، أنشد أبوعلى لرُؤبَةَ :(١)

* إذا رَمَى مَجهُولَةً بالأجْنُنِ *

وسيأتِي الكلامُ في هذا في بابِ الجمعِ إن شَاءَ الله تعالى .

وإنَّمَا الاختلافُ في أمرٍ آخرَ ، وذلكَ أنَّ الفراءَ قال : لم يأتِ أيْمُنٌ في

لِسانِ العربِ إلاَّ جمعَ يمينٍ،(٢) فيلزمُ على هذا أن تكونَ همزةُ أيمنٍ مقطوعةً، وسيبويهِ

يذهبُ إلى أنَّهَا جاءتْ على وجهينِ :

أَحدُهُما : أن تكونَ جمعَ يمينٍ ، وتكونَ هَمزتُها هَمزةَ قطعٍ .

والثاني : أن تكونَ بمنزلةِ أيمنٍ إذا كانتْ همزتُهَا مَكسورةً ، ويكونُ

من اليمينِ وسكنَ الأوَّلُ،ثم أُتبِعَتِ النُّونُ الميمَ،ثم اجتلبتْ همزةُ الوصلِ لتعذرِ

الابتداءِ بالساكنِ وفُتِحَت وكُسِرَت ، فَمن كسرَهَا فعلى الأصلِ ومن فتحهَا

فَعلَى التشبيهِ بألفِ الوصلِ الداخلةِ على الحرفِ ، ووجهُ الشبهِ أن أيْمُنَا اسمٌ

غيرُ متمكنٍ ؛ لأنَّهُ لا يستعمَلُ إلاَّ في القسمِ،فأشبهَ بذلكَ فتحةَ ألفِ الوصلِ

الداخلةَ عليهِ ، كما فتحُوا ألفَ الوصلِ الداخلةَ على لامِ التعريفِ.(٣)

فإن قيلَ : فلمَ فُتحتْ ألفُ الوصلِ الداخلةُ على الحرفِ الذى هُوَ لام التعريف ؟

فالجَوابُ : أنَّ همزةَ الوصلِ بابُهَا أن تدخلَ على الأفعالِ

لكثرةِ تصرفِهَا ، فيُضطرُّ أن تكونَ أوائلُهَا ساكنةً،فتختلفُ ألفُ الوصلِ ليتوصَلَ

---

(١) الشاهد لرؤبة وهو في ديوانه مجموع أشعار العرب ١٦٢ ، وانظر التكملة لأبي علي ٣٨٧ ، والقيسى ٢/ ٧٣٢ والشاهد فيه جمع جنين على أجْنُنٍ وكان حقه أجِنَّةٌ . ويروى الشاهد لذى الرمة .

(٢) انظر ما مضى والانصاف ١/ ٤٠٧ فمابعدها ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٩٣٩ فمابعدها .

(٣) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٩٤٠ .

بها الى النطق بالساكن أو على المصادر لجريانها على أفعالها ، وعلى الأسماء الستة لحذف أواخرها ، كما سأبينه ، وطلب العوض من المحذوف بلحاق ألف الوصل .

وأما دخولها على الحروف فلم يوجد الا في هذا الحرف الذي هو لام التعريف وحده (١) ؛ فلما كان دخولها على هذا الحرف مخالفاً للقياس أو النظائر جعلوا حركتها الفتحة التي لا توجد (*) في ألفات الوصل لتناسب حركتها دخولها ؛ لأنهما أعني دخول لام التعريف على الحرف وفتحها جاءا على غير قياس .

ثم اعلم أن الكلام على ألف الوصل الداخلة على لام التعريف يحترك مسألة أخرى ، وهي أن أداة التعريف في قولك : الرجل والغلام ، ونحوهما مما اختلف النحويون في ذلك (٢) ؛ وهو أن أداة التعريف اللام الساكنة ولما وقعت أول الاسم المعرف بها جلبت لها همزة الوصل ؛ لأنه لا يمكن الابتداء بالساكن .

أو أداة التعريف هما الألف واللام معاً ، فاستدل من قال : إن أداة التعريف اللام وحدها بسقوطها عند اتصالها بما قبلها ، ولو كانت ألف قطع لثبتت في الاتصال ، كما تثبت ألفات القطع كلها ، ومنهم من ذهب الى أن أداة التعريف (أل) (٣) نحو : "هل" وسقطت عند الاتصال لكثرتها في الكلام ، واستدل على ذلك بثلاثة أدلة :

أحدها : أنها مفتوحة .

الثاني : ثبوتها مع ألف الاستفهام ، وذلك نحو قوله تعالى :

﴿ قل آلذكرين حرم أم الأنثيين ﴾ (٤) .

---

(١) ينظر سر الصناعة ١/ ١١٥ ، والالفات لابن خالويه ٥٣ ورصف المباني ١٣١ .

(٢) اختلف سيبويه مع الخليل في ذلك وانظر الكتاب ٢/ ٣٢٤ ، والمنصف ١/ ٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٧ ورصف المباني ١٥٨ .

(٣) ذلك مذهب الخليل كما في الكتاب ٢/ ٣٢٤ ، وانظر مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ١/ ١٦٥ .

(٤) الآية ١٤٣-١٤٤ من سورة الانعام .

(*) في الاصل : الذي لا يوجد ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

الثالثُ : أنهَا لوكانتِ اللامُ هيَ التي وضعتْ للتعريفِ لوضعتْ متحركةً

ولم توضعْ ساكنةً ؛ لأنّهَا / إذا وُضِعَتْ سَاكِنةً احتيجَ الى همزةِ الوصلِ ليتوصَّلَ ٧٤/أ

بهَا الى النطقِ بالساكنِ .

قالَ الأستاذُ المرحومُ أبو الحسين بنُ أبي الربيع :(١) والذى يَظهرُ

لي أنهَا ألفُ وصلٍ لسقوطِهَا عندَ الإتصالِ .

فَأَمَّا ما استدلُوا بهِ من أنهَا سقطتْ لكثرةِ دورِهَا فى الكلامِ فَشَيْءٌ لا

يَظهرُ لهُ فى الكلامِ ولا فِي الشعرِ ؛ أَلاَ تَرَى أنَّ البصريينَ يذهبونَ الى أنَّ الشاعرَ

يجوزُ لهُ وصلُ ألفِ القطعِ؟.

وأَمَّا ما استدلُوا بهِ من أنهَا مَفتوحةٌ ، فقدْ أبديْتُ ،وجهُهُ فى الجوابِ

أوائلَ الصفحِ يمنةً.(٢)

وأما استدلالُهُم بثبوتِهَا عندَ لحاقِ همزةِ الاستفهامِ فغيرُ لازم ؛لأنَّهَا

لو لم تَثبتْ لَالتبسَ الاستفهامُ بالخبرِ وبطَلَ الإعلامُ بالكلامِ ، ومنَ الناسِ مَنْ

ذهبَ الى أنّها سَقطتْ وهذهِ الالفُ أُخرَى سَبَقتْ ليزولَ بذلكَ اللبسُ ، وإذا

أدخلُوا الالفَ إزالَةً لثقلِ اللفظِ ، نحوُ : (آأنْذَرْتَهُمْ)(٣) فيمنْ أدخلَ

ألفاً بينَ الهمزتينِ ، ونحوُ : هل تضرِبْنَانِّ ؛(٤) فإنَّ الأصلَ هل تَضرِبْنَنَّ،فكرهُوا

اجتماعَ النوناتِ،فأدخلُوا ألفاً بَينهمَا،فَأَنْ يُحافِظُوا على المعنى أَوْلى وألزمَ ، اذِ

المُرَاعَاةُ لِجانِبِ المعنَى أولَى وأشَدُّ مِنَ المراعاةِ لِجانِبِ [اللَّفظِ](٥) والله أعلم .

وأما استدلالُهُمْ بِأنهَا لو كانتِ اللامُ هيَ للتعريفِ،والهمزةُ إنَّمَا

جِيءَ بهَا للتوصلِ بالنطقِ بالساكنِ-لَوُضِعَتْ متحركةً،فلا يلزمُ ؛ لأنَّ العربَ

---

(١) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/٩٤٠ - ٩٤١ .

(٢) ينظر صفحة ٨٠ وقد استخدم المصنف الصفح بمعنى : الصفحة .

(٣) الآية ٦ من سورة البقرة و ١٠ من سورة يس ،وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. ينظر السبعة : ١٣٦ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٥٢٦ والخصائص ١/٩٢ .

(٥) فى الأصل:لجانب المعنى ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

وضعتْ أداةَ التنكيرِ ساكنةً وذلكَ التنوينُ فيأسْماءِ الافعَالِ والأصواتِ والأسماءِ الأعلامِ التي فى أواخرِهَا مَا يشبهُ الصوتَ،نحوُ : سيبويهِ ،وعمرويهِ ، والتعريفُ ضدُّ التنكيرِ ، والشَّىءُ فى هذِهِ الصنعةِ يَجري على ضِدِّهِ ، كمَا يجرى على مثلِهِ ، فوضعُوا أداةَ التعريفِ ساكنةً ، ثم أتَوْا بألفِ الوصلِ ليتوصلُوا إلى النطقِ بالساكنِ .

فقدْ تبينَ لكَ أنَّ الالفَ الدَّاخلةَ على لامِ التعريفِ وإن كانتْ ألفَ وصلٍ فهيَ شبيهةٌ بألفِ القطعِ من جهةِ تحركِهَا بحركةٍ ليستْ فِي الاصلِ لهمزةِ الوصلِ ، وقد تقدمَ وجهُ ذلكَ ، ولثبوتِهَا مَعَ ألفِ الاستفهامِ فجاءتْ عندَهُم فِي مواضعَ على طريقةِ ألفِ القطعِ ، وفي مَواضعَ على طريقةِ ألفِ الوصلِ ، ولكونِ هذِهِ اللامِ تلازمُ همزةَ الوصلِ توجدُ بوجودِهَا وتُفْقَدُ بعدمِهَا ، ألَا تَرَى أنكَ إذا أردتَّ التنكيرَ أسقطتَ الالِفَ واللَّامَ ، وإذا أردتَّ التعريفَ أثبتَّ الالفَ واللَّامَ ، صارتَا كأنهُمَا حرفٌ واحدٌ ، وكأنَّ (أل) فِي التعريفِ بمنزلةِ : هلْ فِي الاستفهامِ فجرَى عليْهَا فِي مَواضعَ حكمُ " هلْ "،فوقفُوا عليهَا فِي آخرِ البيتِ،وفَصَلُوهَا مِنَ الاسمِ ، كما يفعلونَ ذلكَ بِـ " هَلْ " (*)،وفي هذِهِ الصَّنعةِ أشياءُ تجري بحسبِ الملاحظَاتِ على وجهينِ .

فإنْ قِيلَ : قَد قدمتَ فِي أثناءِ كلامِكَ أنَّ دُخولَ ألِفِ الوصلِ فِي الأسماءِ الستةِ إنَّمَا ذلكَ عوضٌ من بعضِ لاماتِ تلكَ الكَلِمِ ؛ لأنَّ أكثرَهَا على التفصيلِ المتقدمِ الآيلة (١) على التحصيلِ إلى ستةِ محذوفِ الآخرِ ، وامرُؤٌ ، وامرأةٌ » وإن لم يحذفْ آخرهُمَا فإنَّ أحدهُمَا همزةٌ ،والهمزةُ عرضةٌ للتخفيفِ ، والتخفيفُ اعتلالٌ ،ودخلتْ على «أيمنِ اللهِ » لأجلِ أنه حُذِفَ وغُيّرَ،وذلكَ كلُّهُ اعتلالٌ ؛ لأنَّهُم قالُوا : «أيمُ اللَّهِ ، وليمُ اللَّهِ ، وَمُ اللَّهِ» . /٧٤

والموضعُ الثاني مِنْ مواضِعِ دُخولِهَا فِي الأسماءِ : مصادرُ الأمثلةِ التسعةِ منَ الأفعالِ،ومصدرُ المثلينِ الرباعيينِ ، نحوُ : احرنجمَ احرنجامًا ،

---

(١) من آل الامر الى كذا يئول إذا رَجَعَ .

(*) قال سيبويه :ومما يدل على أن أل مفصولة عن الرَّجُل ولم يُبْنَ عليها وأن الالف واللام فيها بمنزلة قَدْ ،قول الشاعر :

دَعْ ذا وعجل ذا وألحقنا بذل بالشحم إنا قد مَللناهُ بجل .الكتاب٣/ ٣٢٥ .

واقشَعَرَّ اقشعرارًا ، ثم حركةُ همزةِ الوصلِ تكونُ كسرةً ، وضمةً ، وفتحةً ، والأصلُ فيهَا الكسرةُ ؛ لأنَّهَا أغلبُ عليهَا .

فالمضمومةُ هيَ كلُّ همزةِ وصلٍ انضمَّ مابعدَ الساكنِ الذي دخلتْ عليهِ ضمًا لازمًا ، كقولكَ : أُخْرُجْ أُنْخُلْ ، وما أشبهَ ذلكَ فإن كانتْ ضمةً غيرُ لازمةٍ لم تُضم ، كقولكَ : ابْنُكَ جَاءَني ؛ لأنَّ ضمةَ النونِ غيرُ لازمةٍ اذ هيَ ضمةُ اعرابٍ ، وكذلكَ ما أشبهَهُ .

والمفتوحةُ هيَ همزةُ الوصلِ الداخلةِ على لامِ التعريفِ ، نحوُ : «الرجل ، والغلام» والهمزة الداخلة في «أيمن» ، وإنَّمَا ضمُوهَا فيمَا ضُمَّ ثالثُهُ لأنَّ بعدَ السَّاكِنِ الذي دخلتْ عليهِ ضَمًّا لازمًا ، فلم يستثقلوهَا استثقالًا للخروجِ منَ الكسرِ الى الضَّمِ ؛ لأنَّهُم لو قالُوا : إِرْكُض ، اِخْرُجْ لَكَانَ ذلكَ ثقيلًا على اللسانِ ، وفُتحتْ معَ لامِ التعريفِ لكثرةِ استعمالِهَا في الكلامِ ، وهمْ يقصدونَ التخفيفَ فيمَا كَثُرَ في كلامِهِمْ استعمَالُهُ في الاسمِ معَ كونِ الفتحةِ أَخَفَّ الحركاتِ ، وفُتحتِ الهمزةُ الداخلَةُ في «أيْمُنٍ» لشبهِهِ بلامِ التعريفِ ؛ لأنَّهُ اسمٌ غيرُ متمكنٍ في أبوابِ العربيةِ ، اذ لا يخرُجُ من بابِ القَسَمِ ، فهوَ مُشبهٌ للحرفِ ، فَعُومِلَ معاملةَ الحرفِ الذي دخلتْ عليهِ همزةُ الوصلِ مكسورةً .

ومَمّا يدلكَ على أن أصلَ همزةِ الوصلِ الكسر في غالبِ أحوالِهَا أنهم لَوْ فَتَحُوهَا لأدَّى ذلكَ الى أن يلتبسَ الامرُ بالخَبَرِ من قولكَ : أَذْهَبُ ، وأَضْرِبُ وَما أشبَهَ ذَلِكَ ، ولو ضموهَا لالتبسَ الأمرُ بالخَبَرِ ، نحوُ : أُسْمِعُ ، وأُدْفَعُ ، والذي يلتبسُ بهِ منَ الخبرِ الفعلُ الذي لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ ، إذا قلتَ : أُسْمِع ، وأُدْفع مُسْنَدًا الى ضميرِ المتكلمِ ، ومَا أشبهَ ذلكَ .

فإن قِيلَ : ليسَ في ذلكَ الامرِ التِبَاسٌ فَإنَّ آخرَ الفعلِ الذي دخلتْ عليهِ همزةُ الوصلِ مَبْنِيٌّ على السكونِ ، وآخرُ فِعْلِ الخبرِ مُعْرَبٌ ، فقدِ افترقَا بذلكَ .

قيلَ : يقعُ اللبسُ بينهمَا في حالِ الوقفِ ؛ لأنَّ صورتَهمَا في حالِ الوقفِ واحدةٌ .

ألفاظ الكتاب :

قولهُ : (اجعَلْ همزةَ الوصل فى الأفْعَالِ)(١)؛ قد تقدمتْ علةُ ذَلكَ فلا يحتاجُ إلى إعادَتِهَا .

قوله : (فتعلَم أنها ألِفُ الوَصْلِ)(٢)؛ يريدُ إذا انفتحَ حرفُ المضارعةِ مِنَ الفعلِ المضارع الذى مِنْهُ فِعْلُ الامرِ ، كاضْرِبْ من يَضْرِبُ ، واقْتُلْ من يَقْتُلُ .

قلتُ : هذا ما قَالَهُ الشيخُ المرحوم أبو القاسم المزياتي(٣)، وهُوَ يَظْهَرُ منهُ مذهبُ الكوفيينَ،والصوابُ غيرُهُ ،وهوَ أن صيغَةَ الأمرِ مبنيةٌ،ولكنها فيها حروفُ المُضارِعِ .(٤)

قوله : (وإذا رَددتَّ ألفَ الوصلِ الى نفسِكَ صَارت مفتوحةً مقطوعةً)(٥)، ألفُ الوصلِ لا يَرُدُّهَا / المتكلمُ إلى نفسهِ،ولاَ تصيرُ مقطوعةً،ولا تُفْتَحُ فى الفعلِ. ٧٥/

فان قيلَ : فَمَا وجهُ هَذا الكلامِ الذى هو خَطأٌ على ظَاهِرِهِ ؟ فيقالُ : إنَّهُ تَوَسَّعَ فى العبارةِ،وأرادَ بقولهِ : (وإذا رَددتَّ ألفَ الوصلِ الى نفسِكَ) «وإذا رَددتَّ فِعْلَ ألفِ الوصلِ أو فعلَ ألفِ القطعِ»فحذَفَ المضافَ،فكأنهُ قالَ : أتيتَ في تلكَ الحالِ للفعلِ بهمزةٍ مفتوحةٍ مقطوعةٍ ،وهيَ همزةُ المضارعـــةِ، فَقلتَ فى المُضارِعِ مِن"اضْرِبْ"الذى تَرُدُّهُ الى نفسِكَ:"أَضْرِبُ"، وكذلكَ فـــى الفعلِ المضارِعِ مِن"أرْكَبْ"والمضارِعِ مِن"اقْعُدْ" تقولُ :" أَرْكَبُ وأَقْعُـــدُ".

---

(١) الجمل : ٢٥٧.

(٢) الجمل : ٢٥٧.

(٣) أبو القاسم المزياتي : ورد اسمه فى نفح الطيب ٣/ ٣٤٠ ، وقد التقى به أثير الدين أبوحيان في فاس . كما ذكر المقرى ، ولم يترجم له .

(٤) صيغة الامر فيها خلاف بين البصريين والكوفيين فالبصريون يذهبون الى أنه مبني على السُّكُونِ ،والكوفيون يذهبون الى أنه مُعرب مجزوم وذلكَ أنه مقتَطَعٌ عندَهُم من المضارع ، انظر تفصيل ذلك فى الانصاف ٢/ ٥٢٤ فمابعدها ، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٢٤، وشـــرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦١ ، والهمع ١/ ٢٦ - ٢٧.

(٥) الجمل : ٢٥٩.

وحملهُ على هذا التوسع كونُ صيغ الفعلِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ؛ لأجلِ أنّ الحروفَ الأصلية فيها واحدةٌ أو متماثِلَةٌ .

قوله : وإذا رَدَدتَ (١) ألِفَ القَطْعِ (٢) التي تكونُ مفتوحةً ، نحوَ : أَعْطَى وأَكْرَمَ ، ليست هيَ همزةَ المضارعةِ ، وحملهُ أيضًا التوسعُ في هذا القولِ مَاحملهُ على التوسعِ في الكلامِ الاولِ ، وَقدْ بينَ مُرادَهُ بالمثَلِ ، فإنهُ ذَكرَ في تمثيلهِ في همزةِ الوصلِ وهمزةِ القطعِ التي يَرُدّهَا المتكلمُ الى نفسهِ الأفعالَ المُضارعةَ وهي قوله : (أَنَا أضربُ زيدًا ، وأَنَا أركَبُ ، وأَنَا أقعُدُ) ، وفي المثلِ من همزةِ القطعِ (أَنَا أُعْطِي ، وأُكْرِمُ ، وأُقبِلُ) وقد تقدمَ الكلامُ على هذا الفصلِ ، ولكنني كررتهُ ؛ لأنّ هذا الفصلَ فيهِ التعرضُ لالفَاظِهِ ، ورأيتُ اختتامَ البابِ برَجَزٍ في ضبطِ هَمَزاتِ الوصلِ لبعضِ المتأخرينَ ، وإن لمْ أُعيّنْهُ (٣) :

هَذا بَيانُ هَمَزاتِ الوَصْـلِ ... في الاسمِ أوْ في الحرفِ أو في الفِعْلِ
تلحَقُ في الأسماءِ مَا لَمْ تكُنِ ... مَصَادِرًا لِلفِعْلِ في اسْمِ أَيْمُـنِ
وفي امْرِئٍ وَاثْنَيـنِ وابْنٍ وابْنِمِ ... وَاسْتٍ وَمَا أُنِّثَ مِن ذِى الكَلِـمِ
واسْتَأْثَرَتْ مِن جُمْلَةِ الْحُـرُوفِ ... بِاللَّامِ وَهْيَ آلَةُ التَّعْرِيـفِ
وَلَحِـقَتْ مِن كُلِّ فِعْلٍ نَيّفَـا ... على الرُّبَاعِي كَاشْتَقِـلَّ وَاكْتَفَـى
ولحِقَتْ مِثَالَ فِعْلِ الأمْـرِ ... مِنَ الثُّلَاثِيّ كقولِكَ : اسْـرِ
مَاضِيَهُ وَأَمْـرَهُ وَمَصْـدَرَهْ ... فَهَـذِهِ ضُرُوبُـهَا مُحَـرَّرَهْ
وَهْيَ تُضَمُّ بِانضِمَامِ الثَّالِـثِ ... مَا لَمْ تكُنْ ضَمّتُهُ لِحَـادِثِ
وَفُتِحَتْ مَعَ أيْمُنٍ والـلَّامِ ... وَكُسِرَتْ في سَـائِرِ الكَـلَامِ
وَمَا تَعَدّى هَذِهِ الأُصُـولَا ... فَاقْطَعْهُ إن لمْ تُوثِرِ التَّسْـهِيـلَا

---

(١) في الأصل : وإذا أردت ، خطأ والتصويب من الجمل .
(٢) في الاصل : الذى ، والسياق يعطي ما أثبتناه .
(٣) لم أقف على من نظمها .

باب المعرب والمبنـــــــي

الإعرابُ والبناءُ عندَ النحويينَ اسمانِ من أحكامِ أواخِرِ الكلِـــــــم موضوعَانِ لِلبَيَانِ ، فأحدهُمَا : الذي هُوَ الاعرابُ مُشتركٌ بينَ مابقيَ من أقسامِ الكلامِ ، فموضوعُ البابِ لِلإعلامِ بمُستحِقِّ كُلِّ واحِدٍ منهمَا بالوصفِ والتمثيلِ ، وعلةِ تسميةِ النحويينَ الإعرابَ اعرابًا ، والإعلامِ بِعَدَدِ وُجُوهِ البناءِ منَ الاسمِ والفعلِ ، وعِلَّةِ بناءِ الاسمِ ، وتفريقِ النحويينَ بينَ أسماءِ حركاتِ الإعـــرابِ والبناءِ، وسكونِ الإعرابِ والبناءِ ، فهذَا الذي وضعَ لَهُ البابُ وضمنهُ معَ الامثلةِ الموضوعـةِ للبيانِ . انتهتِ الطَريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : قد تقدمَ في بابِ الإعرابِ بَيانُ الإعرابِ في اللغــــةِ وَحَدُّهُ فى الاصطلاحِ ، وَحَدُّ المُعْرَبِ ، وأقسامُ المُعرَبِ ، ولم يَتَعَرَّضْ فى / ذلكَ البابِ لِذِكْرِ البناءِ ، ولاَ لذكرِ المَبْنِيِّ ، لانَّ أبا القاسمِ لم يَتَعَرَّضْ له هناكَ . ٧٥/

والبناءُ فى اللغةِ هوَ اللزومُ (١) ، وفي اصطلاحِ النحويينَ هُوَ لــزُومُ آخِرِ الكلمةِ حَالاً واحدةً مِن حركـةٍ أو سكونٍ أو حذفٍ ، فَأَثَرُ الاصطلاحِ تخصيصٌ من عمومٍ هُوَ في اللغة لُزومٌ على الإطلاقِ .

وهُوَ في الاصطلاحِ كِنَايَةٌ عنْ لزومِ أشياءَ مخصوصةٍ لِمَحَلٍّ مخصوصٍ ، وبينَ الإعرابِ والبناءِ موافقةٌ مِن وجهينِ ، ومخالفةٌ من وجهينِ .

فأحدُ وجهَي الموافَقةِ : أنَّ البناءَ يكون بما يكُونُ به الاعرابُ من حركةٍ وسكونٍ وحذفٍ .

والوجهُ الثاني : أنَّ البناءَ محلُهُ آخرُ الكلمةِ ، كمَا أنَّ الإعرابَ محلُه آخر الكَلمـةِ .

وأحَــدُ وجْهَي المخالفةِ أنَّ البناءَ لاَ يكونُ عن عامِلٍ .

والثاني : أنَّ البناءَ يلزمُ ، والإعرابُ لا يلزمُ ، وأصلُ الاعرابِ أنْ

---

(١) قال ابن جني : هو لزوم آخرالكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة لا لشـــيءٍ أحدثَ ذلك من العَوامِلِ . الخصائص ١/ ٣٧ .

يكونَ في الأسماءِ،[1] وسنتكلمُ على دليلِ ذلكَ حيثُ ذكرهُ أبو القاسم ، وأصلُ البناءِ أن يكونَ في الأفعالِ والحروفِ ،وأصلُ الإعرابِ أن يَكونَ بالحركاتِ ، وأصلُ البناءِ أن يكونَ على السكونِ.[2]

فإذا وجدتَّ اسمًا معربًا بالحركاتِ علمتَ أنهُ جاءَ على الاصلِ فلاسُؤالَ فيهِ،وليسَ في الأسماءِ اسمٌ معربٌ بالحروفِ على مَا قامَ عليهِ الدليلُ في بابِ معرفةِ علاماتِ الإعرابِ .

وإذا وجدتَّ فعلاً معربًا فَتَعلَمُ أنهُ خرجَ عَنْ أصلِهِ منَ البناءِ ، فسبيلُكَ أن تسألَ عن تلكَ العِلةِ التي أوجبتْ لهُ الإعرابَ حتَّى تعرفَهَا ، وقَدْ تقدمتْ في اسمِ الفاعلِ وفي الافعالِ المُعرَبةِ بالحرفِ ، وهيَ الامثلةُ الخمسةُ فَينبغِي أن يُبْحَثَ عنِ العلةِ الموجبةِ لَهَا الإعرابَ بالحرفِ.

وإذا وجدتَّ اسمًا مبنيًا فلاَ يخلوُ امّا أن يكونَ مبنيًا على سُكونٍ أو على حركةٍ ، فإذا كَانَ مبنيًا على سُكونٍ فليسَ فيهِ الاَّ سُؤَالٌ واحدٌ ، وهوَ أن يقالَ: لأيّ شَيءٍ بُنيَ ؟ وإذا كَانَ مبنيًا على حركة فَفيهِ ثلاثَةُ أسئِلةٍ ، وهيَ أن يُقالَ: لأيِّ شَيءٍ بُنِيَ ؟ولأيِّ شَيءٍ بُنِيَ على حركةٍ ، وخَرَجَ عن أصلِ البناءِ الذي هوَ على السكونِ ؟ ولأيِّ شَيءٍ خُصَّ بتلكَ الحركةِ من بينِ سائِرِ الحركاتِ ؟ .

وإذا وَجدتَ فعلاً أوْ حَرْفًا مبنيًا فَلاَ يخلوُ امّا أن يُبنَى على سكونٍ أو على حركةٍ ؛ فَإِن كَانَ مَبنِيًّا على سكونٍ فلا سُؤَالَ فِيهِ ،ولن كانَ مَبنِيًّا على حركةٍ فَفيهِ سُؤَالاَنِ ، وهوَ أن يُقالَ : لأيِّ شَيءٍ بُنِيَ على حركةٍ ؟ ولأيِّ شَيءٍ خُصَّ بحركةِ كَذَا دُونَ حَرَكَةِ كَذَا ؟ والعِلَلُ الموجبَةُ للبناءِ في الأسماءِ الشَّبَهُ للحرفِ ، والتضمُّنُ لمعناهُ ، والشبهُ للمبنِيّ ، والوقوعُ موقعَ المبنِيّ ،والخروجُ عنِ النظائِرِ.

---

(1) مذهب البصريين أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الافعال ، والكُوفيُّونَ يذهبُونَ الى أن الاعرابَ أصلٌ فى الأسماء وفى الأفعال ، وهذه من المسائل الخلافية.

انظر الإيضاح في علل النحو : ٧٧-٨٢ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى : ١٥٣ فمابعدها.

(2) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ١٧٤/١ .

فالشبهُ بالحرفِ هوَ أن تجدَ في الحرفِ وصفًا أووصفين فصاعدًا، وتجــدَ ذلكَ الوصفَ أو الوصفينِ في الاســـمِ ، ومثالُهُ قولُهم : الذي وسائرُ الأسماءِ الموصولةِ بُنِيتْ لشبهِهَا بالحرفِ ، ووجهُ شبهِهَا بالحرفِ كونُهَا لم توضَـــعْ مفردةً عنِ الصِّلَةِ،فصارتْ كالزَّاي من زيدٍ ، والجيمِ من جعفرٍ ؛ لأنَّهَا لم توضَعْ مفردةً عن تلكَ الحروفِ ، فهِيَ لِذَلكَ مُشبهةٌ لحروفِ التهجِي فى كونِهَـــا بعضَ الاسمِ أو بعضَ الفعلِ أو بعضَ الحرفِ ، فالصلةُ مَعَ الموصولِ كالاســـمِ التامِ ، والموصولُ كبعـضِ / الاسمِ التامِ،والصلةُ أيضًا كذلكَ ؛ لأنَّ تَمَـــامَ ٧٦/أ الموصولِ انَّمَا هوَ بانضمامِ الصِّلَةِ اليهِ ،وأما التضمنُ لمعنَى الحرفِ فهوَ أنْ يكونَ الحرفُ موضوعًا لمعنًى ، فتجدُ معنَى ذَلكَ الحرفِ في الاسمِ،مثالُهُ : هَمــزَةُ الاستفهامِ ، نحو : مَنْ ، وَكَمْ ، وَمَا ، الاستفهامياتُ تتضمنُ ذلكَ المعنَــى ، فتقولُ :"مَن في الدارِ" ؟ ومعناهُ :"أزيدٌ فى الدارِأم عمرٌو" ؟ وتقولُ:ماعندَكَ ؟ ومعناهُ :"أعشرونَ رجلاً عندكَ أم عشرٌ"؟ وتقولُ :"كم رجلاً عندَكَ" ؟ ومعناهُ : "أعشرونَ رجلاً عندكَ أم ثلاثونَ" ؟ الى غيرِ ذلكَ مما تضمنَهُ منَ الأعدادِ ،وكذلكَ كلُّ اسمٍ يتضمنُ معنَى الحرفِ انمَّا هوَ على هذَا المنهاجِ .

وأما الشَّبَهُ بالمبنيّ فمثالُهُ قولُهُمْ : إِنَّ المُنَادَى المفردَ والعَلَـــمَ ، والمقصودَ بُنِيَا لشبهِهِمَا بالضميرِ المخاطَبِ ، فَاذا قلتَ :"يا زيدُ" ، فكأنَّـــكَ قلتَ :"يا أنتَ" ، وأنتَ فيهِ ثلاثةُ أوصافٍ : الخطابُ ،والتعريفُ ، والإفرادُ ، ومعنَى الإفرادِ : أنهُ ليسَ بمضَافٍ ولا شبيهٍ بالمضافِ،وتلكَ الأوصافُ كُلُّهَـــا موجودةٌ فى قولكَ : يا زيدُ المُنَادَى المفردُ العَلَمُ ، وكذلكَ هيَ : موجودةٌ في قولكَ : يا رجلُ المقصودُ قَصدُهُ ،وأَمَّا الوقوعُ موقعَ المبنيّ فمثالُهُ : نَــزَالِ ، ودَرَاكِ وغيرُهمَا من أسماءِ الأفعالِ الواقعةِ موقعَ فعلِ الامرِ من أنه مبنيٌّ لوقوعِهِ موقعَ فعلِ الامرِ بغيرِ لامٍ، وفعلُ الأمرِ مَبنيٌّ ، وأما الخروجُ عنِ النظائرِ فمثالُـهُ ما يقولونَ فى(حيثُ)(١) من أنـهَا بُنيتْ لخروجِهَا عن نظائِرهَا من ظروفِ المكانِ ،

---

(١) تفصيل القول فى ذلك فى: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٥ .

وذلك أنّ ظروفَ المكانِ لا تُضافُ الى الجُمَلِ،وانّما تضافُ الى المفردَاتِ اذَا أُضيفتْ ، وحيثُ ظُرفُ مكانٍ،ولا تُضافُ الاّ الى الجُمَلِ،الاّ أن يَشِذَّ مِنهَا شَيءٌ،فيَخرُج مِنْ ذلكَ الأسلوبِ فَيضَافُ الى المُفْرَدِ ، كمَا يُرْوَى : (١)

* أمَا تَرَى حَيثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا *

وحاصلُ هذِهِ العلةِ أنّ التغييرَ يُؤنِسُ بالتغيير ،فلَمّا غيرُوهُ بأن أخرجُوهُ عن نظائِرِهِ فأضَافُوهُ الى الجملةِ وهُوَ لايستحقُ ذلكَ غيرُوهُ بالبناءِ.

ألفاظ الكتاب :

قوله : (اعلمْ أنّ المعربَ ما تَغَيّرَ آخِرُهُ بِدُخولِ العوامِلِ عليهِ) (٢) ، تعرضَ في هذَا الفصلِ لبيانِ المُعربِ ولم يتعرضْ لبيَانِ الإعرابِ ؛ لأنّهُ اذَا تبينَ المُعربُ فُهِمَ منهُ بَيانُ الإعرابِ .

فَإذَا فهمتَ أنّ المعربَ مَا تغيرَ آخرهُ بدخُولِ العوامِلِ عليهِ علمتَ أنّ الإعرابَ تغييرُ الكلمةِ لدخولِ العوامِلِ عليهَا ، فَانّ المعربَ لم يكن معربًا إلاّ بِهذَا الوصفِ .

قوله : (والمَبنِيّ ما لم يتغير آخِرُهُ بِدُخولِ العَوامِلِ عَليهِ) (٣) . تَعَرّضَ في هذَا الفصلِ أيضًا لبَيانِ المبني ،ولم يَتعَرّضْ لِبَيَانِ البِنَاءِ ؛ لأنه إذَا بُيِّنَ المَبنِيّ تَضمنَ لهُ ذلكَ بَيان البِنَاءِ كما تقدمَ فى المعربِ والإعرابِ.

قوله : (ولا يعرَبُ من الكَلِمِ كُلّهَا إلاّ الاسْمُ المُتَمَكِّنُ ، والفِعْـــلُ المضارعُ ، وسائِرُ الكلامِ مَبْنِيّ غيرُ مُعرَبٍ) (٤) .

---

(١) الشاهد أنشده أبوعلي الفارسي فى شرح الشواهد المشكلة الاعراب المسمى ايضاح الشعر ٢٠٧ قال أبوعلي :"أنشده الكسائي". وهذا الشاهد من الشواهد التي لا يعرف قائلها . وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩٠ وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٢٢ ، والدر المصون ١/ ٢٨٢ ، وشذور الذهب لابن هشام ١٣٠ ، وشرح ابن عقيل على الالفية : الخلاصة ٢/ ٥٦ ، والتصريح على التوضيح ١/ ٣٩ ، والخزانة ٧/ ٣ ، واللسان (حيث) وعجزه : * نَجمًا يُضِيءُ كَالشّهَابِ لَامِعًا *

(٢) الجمل : ٢٦٠.

(٣) الجمل : ٢٦٠.

(٤) الجمل : ٢٦٠.

اعلَمْ أنَّ الفِعلَ المُضارِعَ لا يكونُ معربًا على الإطلاقِ، بل لا بُدَّ لإعرابِهِ من شُروطٍ وهيَ : أن لا تتصلَ بهِ النونُ الخفيفةُ ولا الثقيلةُ ولا نونُ جماعةِ النسوةِ .

/٧٦ والاسمُ المتمكنُ في اصطلاحِ النحويينَ في هذا الباب ما لم / يكنْ فِيهِ علة لموجِبِ البناءِ ، ولا يكونُ إلا معرباً .

فإن قيلَ : فزيدٌ وعمرو وغيرُهما منَ الأسماءِ المتمكنةِ تُبْنَى في بابِ النداءِ فتقولُ : يا زيدُ ، وياعمرُو ، ويارجلُ وهيَ منَ الاسماءِ المُتمكِّنةِ. قيلَ : إذا وقعَتْ في بابِ النداءِ لم تكنْ متمكنَةً في تلكَ الحالِ، لانَّ حَدَّ التمكنِ في هَذا الموضعِ ما لم يكنْ فيهِ علةٌ موجبةٌ للبناءِ ، واذا قلتَ : "يا زيدُ أويا رَجُلُ" فقدْ خرجَ في تلكَ الحالِ عنِ التمكنِ بمَا عَرَضَ لهُ فيهِ منَ العلةِ المُوجِبَةِ للبناءِ.

قوله : (وَأصلُ الاعرَابِ لِلأسماءِ ،وأصلُ البناءِ للأفعالِ والحروفِ ، لانَّ الاعرابَ إنَّمَا جاءَ في الكلامِ ليُفَرِّقَ بِهِ بَينَ الفَاعِلِ والمفعُولِ ، والمُضَافِ والمُضَافِ الَيهِ) (١) ، اعلم أنهُ تعرضَ في هذا الفصلِ للدليلِ الموجبِ لكونِ الإعرابِ أصلاً في الأسماءِ ، ومعنَى كَلامِهِ أنَّ الأسماءَ تَرِدُ عليهَا معانٍ مُختلفةٌ، نَحو كونِهَا فاعلةً ومفعولةً ،ومالكةً ومملوكةً ، ومضافةً ومضافًا اليهَا الى غيرِ ذلكَ منَ المعانِي التى تَرِدُ على الأسماءِ فاحتيجَ إلى فَصْلِ بعضِهَا من بعضٍ، وإلى تَبايُنِهَا، فكانَ الإعرابُ أصلاً فيهَا لِذلكَ (٢) ، ولَمَّا لم تكنِ الافعالُ تَرِدُ عليهَا المعانِي المختلفةُ وكذلكَ الحروفُ لم يُحْتَجْ فيهَا إلى اعرابٍ،فمَا أُعرِبَ منَ الأفعالِ لم يعربْ لأنَّ الإعرابَ أصلٌ فيهِ ومحتاجٌ اليهِ،وانَّمَا أُعرِبَ للشبهِ هذا هُوَ معنَى استدلالِهِ .

---

(١) الجمل : ٢٦٠ وفي المطبوعة : ليفرق بين الفاعل والمفعول ، والمالك والمملوك ، والمضاف والمضاف اليه .

(٢) ينظر الايضاح في علل النحو : ٧٧ فمابعدها .

والاعتراضُ عليهِ أن يُقالَ : لا يُسَلَّمُ أنَّ الفعلَ لم تَرِدْ عليهِ المعاني المختلفةُ وهوَ على صيغةٍ واحدةٍ ، أَلَا ترى أن "يقدمُ" يكونُ مُثبتًا وَيرِدُ عليهِ النفيُ ، وَيرِدُ عليهِ الاستفهامُ ، وهذِهِ كُلُّهَا معانٍ مختلفةٌ ، وكذلكَ قولُهُمْ : "لا تَأكلِ السَّمَكَ وَتشربَ اللَّبَنَ" ، يُقالُ بالرفعِ والنصبِ والجزمِ (١) احترازًا لمعَانٍ مختلفةٍ ،وهيَ مرتبطةٌ بالإعرابِ الذِى تثبتُ فيه،وَكَذَلِكَ إِذا قُلتَ : "ما تَأتِينَا فَتُحَدِّثَنا" (٢) فى روايةِ النصبِ والرفعِ لِمعنيينِ مُختلفينِ وَرَدَا عليهِ.

فالافعالُ مثلُ الاسماءِ فى ذلكَ ،فإن كَانَ الإعرابُ أَصْلاً فِي الأسماءِ - كما ذَكرَ - فليكنْ كذلكَ فِي الافعالِ من حيثُ حالُهَا وحالُ الأَسماءِ،فورُودُ المعانِي المختلفةِ عليهَا واحِدٌ .

وانّمَا الدليلُ على أنَّ الإعرابَ أصلٌ فى الأسماءِ أنَّ أكثرَ الأسمـاءِ مُعربٌ ، والاقَلُّ مِنهَا هُوَ المبنيُّ ، وأكثرُ الافعالِ مبنِيٌ ،والأقَلُّ منهَا المعربُ ، فَإِنَّ المَاضِيَ وفِعلَ الامرِ والفعلَ المُضارِعَ اذا اتصلتْ بِهِ النُّونُ الشديدةُ والخفيفةُ ونونُ جماعةِ النسوةِ مَبنِيٌّ ، وليسَ فى الأفعالِ معربٌ الا الفعلُ المُضارِعُ فى بعضِ الاحوالِ ، فلكثرةِ الإعرابِ فى الأسماءِ حُكِمَ عليهِ بأنهُ أصلٌ فيهَا ولقلتِهِ فى الافعالِ حُكِمَ بأنه مُفرَّعٌ فِيهَا .

قلتُ : هذا ما قالَهُ الأستاذُ المرحومُ أبو القاسم المزياتِي وهَـذا الذى نَحَا إليـهِ نَزعَةٌ كُوفِيَّةٌ ؛ لأنَّهُم يَقُولُونَ : إِنَّ الاعرابَ أصْلٌ فِي الأَسماءِ والافعالِ (٣) ؛ لأنَّ اعتقابَ المعانِي المسوغةِ لدُخولِ الإعرابِ في الأسماءِ للدلالَةِ عليهَا موجودةٌ فِي الافعالِ ، كمَا قالُوا في قولِ العربِ : "لَا تَأكلِ السَّمَكَ وتَشْربَ اللَّبَنَ" بأنحاءٍ ثلاثةٍ : بالرفعِ ، والنصبِ ، والخفضِ ، أىْ:بالرفعِ والنصبِ / ٧٧ والجزمِ،أىْ : "لَا تَأكلِ السَّمَكَ وتَشْرَبُ اللَّبَنَ"، "ولا تَأكلِ السَّمَكَ وتَشربَ اللَّبَنَ"،

---

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٤٢-٤٣ ، وشرح المفصل ٧ / ٢٤-٢٥ .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٣١ فما بعدها والمقتضب ٢ / ١٦ وابن يعيش ٧ / ٢٧ .

(٣) مر قريبا وانظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى : ١٥٣ .

بنصبِ تشربَ ، "ولا تأكلِ السَّمكَ وتَشْربِ اللَّبنَ" بكسْرِ "لا تَشْرِبْ" لالتقاءِ الساكنينِ ، وهيَ مجزومةٌ في التقديرِ باعتبارِ معانٍ ثلاثةٍ ، وهذا لهُ تخييلٌ ،وإزالَتُهُ تجديدُ العهدِ بالسألةِ مِن أصلِها ، وهوَ أنَّ مذهبَ البصريينَ أنَّ الإعرابَ أصلُهُ في الأسماءِ ، وهوَ فرعٌ في الأفعالِ ، والكوفيونَ يذهبُونَ إلى أن الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ والأفعالِ (١) ، فأمَّا أهلُ البصرةِ فقالُوا : الإعرابُ مُفتقرٌ إليهِ في الأسماءِ في نحوِ : "ما أحسَنَ زيدًا" تَنصِبُ "زيدًا" إذا أردتَ التعجبَ ،وترفعُ "زيدًا" إذا نفيتَ الإحسانَ عنهُ ، وتخفضهُ إذا استفهمتَ عَنِ الأحسَنِ منهُ،فلولاَ الإعرابُ لَالتبسَتْ هَذِهِ المعَانِيَ (٢) ، وحُمِلَ مَا لاَ يقعُ فيهِ لبسٌ منَ الأسماءِ، نحو : "أكَلَ مُحمدٌ الخُبزَ" ،"وشَرِبَ مُحمدٌ المَاءَ" - على مَا يقعُ فيهِ اللبسُ ، كمَا حُمِلَ "تَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ" على "يَعِدُ" في حذفِ الوَاوِ ، فإنَّهَا حذفت في "يَعِدُ" لوقُوعِهَا بينَ يَاءٍ وكَسرَةٍ ،وحُمِلَ سَائِرُ حروفِ المضارعَةِ عليهَا ، وكذلكَ "أكرمُ ويكرمُ وتُكرِمُ" (٣) ، حُمِلَت في حذفِ الهمزةِ مِنهَا على "أكرمَ" وحذفتْ في "أُكْرِمُ" لاجتماعِ همزتينِ في كلمةٍ واحدةٍ ، نحو : أأُكْرِمُ ، وحُمِلَ سائِرُ حروفِ المضارعَةِ عليهِ طردًا للبابِ في هذِهِ المواضِعِ ، وأما أهلُ الكوفةِ فَقالُوا : الإعرابُ لم يفتقرْ إليهِ في جميعِ الأسماءِ بلْ في بعضِهَا .

وكذلكَ الأفعالُ قدِ افتقِرَ إليهِ في بعضِهَا ؛ ألَا تَرَى أن قولَ العربِ : "لاَ تَأكُلْ سَمكًا وتَشربْ لَبَنًا" إذا رَفعتَ فيهِ الفعلَ الثَّانيَ كانَ المعنَى على النَّهيِ عنِ الفعلِ الأولِ وإباحةِ الثانيَ، وإذا نَصبتَهُ كَانَ المعنَى على النهيِ عنِ الجمْعِ بينهُمَا ، وإذا جَزمْتَهُ كانَ المعنَى على النهيِ عَنهُمَا مجتمعينَ

---

(١) انظر تفصيل المذهبين في الإيضاح في علل النحو : ٧٧ فمابعدها والتبيِّين : ١٥٣ فمابعدها .

(٢) ينظر الإيضاح : ٦٩ .

(٣) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٨٢ فمابعدها ، والممتع ١/ ١٧٤ ، ورصف المباني : ٥٠٥ ، والتصريح على التوضيح ٢/ ٤٩٣ .

ومفترقين ، ولولاَ الإعرابُ لالتبستْ هذِهِ المعانيَ (١)، وهوَ عندَ البصريينَ غيـرُ مُفتَقِرٍ اليهِ في الأفعالِ ، إذ لَوْ رَفعتَ الإعرابَ مِنْهَا لم تلتبسِ المعَانيَ ، وأمّا مَا ذكروهُ مِنَ اللَّبسِ في الافعَالِ فكَانَ يمكِنُنا ازالَةُ اللبسِ عَنهَا من غيرِ اعرابٍ ، وذلكَ بإظهارِ "أنتَ"، "وأنْ" ، "وَلاَ" ، فكُنّا نَقولُ : "لا تأكلْ سَمَكاً وأنتَ تَشربُ لبنًا"، "ولا تأكلْ سَمَكاً وأنْ تَشرَبَ لَبَنًا"، "ولا تَأكلْ سَمَكاً وَلاَ تَشْرَبْ لَبَنًا" فكـانَ إظهارُ تلكَ الحروفِ دَالاً على المعنىَ، ولم يحتجْ إلى الإعرابِ .

قال الكوفيونَ : وكذلكَ أيضاً "لَامَ الامرِ ولَامُ كَيْ" في قولكَ : "لِيَقُمْ زَيدٌ ، وليقومَ زَيدٌ" بالجزمِ يعطِي أنّهَا لَامُ الأمرِ ، وبالنصبِ يعطِي أنّهَا لَامُ "كَيْ"، وهذَا بَاطِلٌ ؛ لأنّ لَامَ الامرِ لَهَا صدرُ الكلامِ لا تتعلقُ بِشَـيءٍ قبلهَا ، ولامُ "كَيْ" انّمَا هيَ متعلقةٌ بمَا قبلَهَا ، فالفرقُ بينهمَا بَيّنٌ ؛ ألَا تَرَى أنكَ تقُولُ ابتداءً "لتَكرِمْ زَيدًا" وتقول : "جِئْتُكَ لِتُكرِمَني" .

قَالُوا - أعْنِي الكُوفيِّينَ - وكذلكَ يقعُ اللَّبْسُ بَينَ لاَ النافيةِ وبينَ لاَ النَّاهِيةِ، فالرفعُ يُعْطِي أنهَا نَافِيةٌ، والجزمُ يُعْطِي أنها نَاهِيةٌ ، نَحوُ : لا تضربُ، ولا تَضْرِبْ ، وهَذَا لاَ يلزمُ ، فَإنّهُ إذَا خِيفَ التبَاسُهُمَا / أُتِـيَ بِغَيْرِهِمَا من حُرُوفِ النفيِ ، نَحْوُ : لَنْ ، وَمَا ، فَكَانَ يَزُولُ اللّبْسُ وإنّمَا كَـانَ ٧٧/ب

---

(١) هذا قول النحويين أجمعين الاّ قُطْرُبًا فانه عَابَ عليهمْ هَذَا الاعتِلاَلَ وَقَالَ : لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرقِ بين بعضِهَـا وبعض ؛ لأنّا نَجِدُ في كلامهم أسماء متفقة في الاعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني .. فلو كـانَ الإعرابُ انّما دَخَلَ الكلامَ للفرقِ بينَ المعانِي لوجبَ أن يكون لكـلّ معنى اعرابٌ يدُلّ عليه لا يزول الاّ بزوَالِهِ. الايضاح في علل النحو : ٧٠ وهو قول ابن الطراوة أيضا . ينظر البسيط ١/ ٢٦٢ .

يلزمُ اللبسُ لَوْلَمْ يَكُنْ للنفي أَدَاةٌ الآ " لَا " ، وممّا يدلُّ على أنّ الاعرابَ أصلٌ في الأسماءِ وفرعٌ فِي الافعالِ أنكَ تقولُ : الأسماءُ كُلُّهَا معربَةٌ الاّ مَا أشبهَ منهَا مَبنيّاً ، وتقولُ : الافعالُ كُلُّهَا مبنيةٌ الاّ مَا أشبهَ منهَا المعربَ مِنَ الأسماءِ ، فارتباطُ الإعرابِ فِي الفعلِ بِشَبَهِهِ بالمعربِ دَليلٌ على أنهُ انّما دَخلَهُ الإعرابُ مِن جهةِ الشبهِ لاَ من جِهَةِ أنهُ فعلٌ، إذْ لو كانَ مِن جِهَةِ أنه فِعْلٌ لوجَبَ أن يدخُلَ الإعرابُ جميعَ الافعَالِ ، كَمَا أنَّ ارتباطَ البنَاءِ فى الاسمِ لوجودِهِ مُشبهاً لمبنِيّ ، دَالاً على أنَّ البناءَ فِيهِ انمّا دَخلَهُ بالشَبَهِ للمبنيّ ، ولذلكَ إذَا لَم يشبه مبنيًا بقيَ على أصلِهِ منَ الإعرابِ .

وقَالَ أبوموسى الجزولي(١) - رحمه الله - في تعليلِ كونِ الاعرابِ أصلاً في الاسماءِ : لأنها لا تتغيرُ صِيَغُهَا لتغييرِ المعانِي عليهَا ، يريدُ أنكَ اذَا قلتَ : "مَا أحسَنَ زيداً" بالنصبِ على التعجبِ ، وبالرفعِ على النفيِ ، وبالخفضِ على الاستفهامِ أنّ هذهِ المعانِيَ الثلاثةَ قدْ تَعَاقبتْ على زيدٍ وصيغةُ زيدٍ واحدَةٌ ، فلَولاَ الإعرابُ لم يكنْ هُنَاكَ مَا يُبَيّنُهَا ، وهذَا الكلامُ معترضٌ بالاسمِ المصغَّرِ ، والمُكَسَّرِ ، نحوُ : "زُيَيْدٍ ، وَزُيُودٍ" ؛ لأنّهَا قدْ تغيرتْ صِيغَةُ الاسمِ فيهَا ،

وقالَ أيضاً : وأصلُ البناءِ للأفعالِ(٢) الى آخره ، يريدُ أنّ الأفعالَ تتغيرُ صِيغُهَا لتغيرِ المعانِي عليهَا بالنسبةِ الى الزمانِ ، نحوُ : "ضَرَبَ واضْرِبْ وَيَضْرِبُ" ، وهذَا الكلامُ معترضٌ بأنّ الأفعالَ قدْ لا تتغيّرُ صِيَغُهَا لإختلافِ المعانِي عليهَا فى نحوِ قولِكَ : "تَضْرِبُ ، ولم تَضْرِبْ ، ولن تَضرِبَ ، ولا يَضْرِبُ ، ولا تَضْرِبْ"، فَالمعانِي هُنَا قدِ اختلفتْ على "تَضرِبْ" وصيغةُ "تَضرِبُ" واحدَةٌ .

والصوابُ أن تقولَ : وأصلُ الإعرابِ للأسمَاءِ ؛ لانّ عواملَهَا لا تَتغيَّرُ صيغُهَا لتغيرِ المعانِي عَليهَا ، ألاَ تَرى أنّ عوامِلَهَا تحدثُ فِيهَا أكثرَ مِنْ مَعنىً واحِدٍ ، كَمَا تقدمَ ، فلا يمكنُ أن يجعَلَ العامِلُ ، وهو وَاحدٌ، فَارقًا

---

(١) ينظر المقدمة الجزولية فى النحو : ٨ .

(٢) المقدمة الجزولية فى النحو : ٨ .

بينَ معنيينِ قَصايِدًا فاحتيجَ الى الإعرابِ ليفرقَ بينَ المعانِي ، وأصلُ البناءِ للأفعالِ ؛ لأنَّ عواملَهَا تتغيرُ صيغُـهَا لتغيرِ المعانِي عليهَا ، ألَا ترى أن عوامِلَهَا لا تحدثُ فيهَا أكثرَ مِن معنًى وَاحِدٍ ،فكانتْ هيَ بأنفسِهَا مُنبِئَةً عمَّا أحدثتْهُ مِنَ المعانِي فلمْ تحتجْ إلى الإعرابِ .

قوله : (وكُلُّ فعلٍ رأيتَهُ مبنيًّا فهُوَ على أصله لا سُؤَالَ فيهِ)[1] ، يريدُ كُلَّ فعلٍ مبنيٍّ على السكونِ ، أو يُريدُ : لا سُؤَالَ فيهِ عَن علةِ البِنَاءِ خاصةً ، لأنَّهُ إن كَانَ الفعلُ مبنيًّا على السكونِ فَلا سُؤَالَ فِيهِ على الإطلاقِ ، وإن كَانَ مبنيًا على حركةٍ ففيهِ سُؤَالانِ ،وهُمَا أن يقالَ : لأيِّ شَىءٍ بُنِيَ على حركةٍ ؟ ولأيِّ شَىءٍ خُصَّ بحركة كذَا دونَ غيرهَا ؟ ولكنهُ لا سُؤَالَ فيهِ عَن علةِ البِنَاءِ .

قوله : (ويُسَمِّى النحويونَ الحركاتِ اللواتِي تعتقبُ عليهِ فى أواخِرِ الأسماءِ والأفعالِ الدَّالةِ على المعانِى / اعرَابًا ، لأنَّهَا بِهَا يكُونُ الإعرابُ ٧٨/أ
أيْ : البَيَانَ)[2] ، كانَ ينبغِي لهُ أن يقولَ : ويُسَمِّي النحويونَ الحركاتِ والجزمَ والحُرُوفَ التِي تعقبتْ فِي أواخِرِ الأسماءِ والافعالِ ؛ لأنَّ الجزمَ يقعُ بِهِ الإعرابُ الذِى هُوَ البيانُ ، وكذلكَ الحروفُ فِى الأمثلةِ الخمسةِ منَ الفعلِ ، إلا أنه خَصَّ الحركاتِ بِالذِّكرِ لأنَّهَا الأصلُ فِي الإعرابِ ،وأنَّ أكثرَ الإعرابِ بِهَا يكونُ ،وسكتَ عَنِ الجزمِ والحروفِ لأنَّهَا في معنَاهَا .

قولهُ : (أيْ: البَيَانَ) ، والبيانُ ينطلقُ على العلمِ الحاصلِ عَنِ الدليلِ ، وعلى تفسيرِ الدليلِ ، وإيرَادِهِ ، وهُوَ المستدلُّ ، وهذا البَيَانُ كُلُّهُ جَارٍ فى اللغةِ.ومُرَادُهُ بقوله ؛ لأنَّهُ بهَا يكونُ الإعرابُ ، أىْ: بِهَا يكونُ العلمُ بالمعنَى الذِى يدلُّ عليهِ الإعرابُ في صَنْعَةِ النحوِ ، فتسميتُهُم للحركَاتِ ومَا جرَى مجرَاهَا اعرَابًا يحتمِلُ أن يكونَ ؛ لأنَّهَا دَلِيلٌ يَسُوقُ الى العلمِ بالمعانِي ،

---

(١) الجمل : ٢٦١ .
(٢) الجمل : ٢٦٢ .

ويحتمل أن يكونَ استعيرَ لَهَا الاعرابُ من العلمِ بالمعاني التي تدلُ الحركاتُ عليهَا،ويكونَ من بابِ تسميةِ الشَّيءِ باسمِ الشَّيءِ إذا كَانَ أحدهُمَا سَبَبًا في الآخَرِ .

قوله : (وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ اذا كَانَ عندَهُ خَيْلٌ عِتَاقٌ عِرَابٌ أو كَانَ عَارِفًا بِهَا مُعْرِبٌ) (١) ، المفهومُ من هذا الكلامِ أنّ من كانتْ لهُ خيلٌ عِتَاقٌ عِرَابٌ يقالُ لهُ مُعْرِبٌ،وان لم يَكُنْ عَارِفًا بِهَا ، ويقال له مُعرِبٌ اذا كَانَ عَارِفًا بِهَا،وان لم يَكُن لَهُ خيلٌ عِتَاقٌ عِرَابٌ ، وأنشد في الباب : (٢)

وَيَصْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ   صَهِيلاً يُبَيِّنُ للمُعْرِبِ

البيت هُوَ للنابغةَ الجعدي و يكنَى أبا لَيلَى ، والطَّوِيُّ : البئرُ المطويةُ يريدُ كأن صَهِيلَهُ (٣) يخرجُ مِن بئرٍ مطويّةٍ ، وذلكَ اشارةٌ الى سَعَةِ جَوفِهِ ، فإنهُ اذا اتسَعَ جوفُهُ اشتدَّ نفسُهُ و إذا اشتدَّ نفَسُهُ طَالَ طَلْقُهُ ، والمُعرِبُ في البيتِ:الرَّجُلُ العَارِفُ بالخيلِ العِتَاقِ،"وصَهِيلاً" منصوبٌ على المصدرِ.

قوله :"يُبَيِّنُ للمعربِ"، يحتملُ أمرين : امَّا أن يكونَ أرادَ:يَتَبَيَّنُ ؛ لأنه يُقَالُ"بَيَّنَ" بمعنى"تَبَيَّنَ" (٤) ، كَمَا يقالُ في المَثَلِ : " قد بَيَّنَ الصُّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ " (٥) أي:قد تَبَيَّنَ .

---

(١) الجمل : ٢٦٢.
(٢) الجمل : ٢٦٢.
والشاهد للنابغة الجعدى وهو في ديوانه : ٢٣ ، وانظر الكامل ٤٦/٣ ، والخصائص ٣٦/١ ، والحلل في شرح أبيات الجمل: ٢٤٠ وشرح الجمل لابن هشام جـ ٣٣٨ ، واللسان (عرب) ويروى في الحلل ، واللسان : (صَهِيلاً تَبَيَّنَ للمُعرِبِ) .
(٣) في الأصل : كأن صهيله كأنه يخرج . ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٤) ينظر الكامل ٤٦/٣ ، وشرح الجمل لابن هشام : ٣٣٨.
(٥) مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٩٩ ، قال الميداني : بَيَّنَ هُنَا بمعنى تَبَيَّنَ .

والوجهُ الثاني : أنه أرادَ "يُبَيِّنُ عِتْقَهُ للمُعرِبِ" من بَيَّنتُ الشيءَ أُبَيِّنُهُ ، وهو مُعَدًّى بالتضعيفِ من "بانَ الشيءُ يَبينُ" إذا ظَهَرَ، فحذفَ المفعولَ منَ البيتِ على هذا التأويلِ، والمفعولُ هُوَ العتقُ، كأنهُ قالَ: "يتبينُ عتقُهُ"، وهوَ مفهومٌ من مدحِ الفرسِ ، وهوَ في موضعِ الصفةِ للصهيلِ، والعائدُ على الصهيلِ من صفةٍ محذوفٍ، كأنهُ قالَ "يتبينُ لهُ"، والتأويلُ الثاني أحسنُ؛ لأنهُ ليسَ فيهِ هذا التكلفُ .

قوله : (يَقولُ إذا سمعَ صوتَهُ من لهُ خيلٌ عِرابٌ عَلِمَ أنه عَتِيقٌ)[1] ، مَنْ لهُ خيلٌ عِرابٌ لا يوجبُ ملكهُ لهَا كونَهُ عارفًا بالعتقِ، فلا بُدَّ أن يكونَ قولُهُ : "يقولُ : اذا سَمِعَ صوتَهُ من لهُ خيلٌ عِرابٌ وكانَ عارفًا بعتقِهَا عَلِمَ أنه عَتِيقٌ"، وقد تكونُ كثرةُ اشتغالِهِ بالخيلِ العتاقِ وشرائِهِ لهَا وبيعِهِ وملازمتِهِ لهَا يحدثُ ذلكَ عندَهُ علمًا بالخيلِ العتاقِ ومعرفةً ، ولا ينبغي أن ينسبَ الى الخطأ ؛ لأنَّ كلامَهُ تحتملُ لما ذكرتُهُ قبلُ، فإنَّ / أبا محمد بن السيد ٧٨/ب خطأهُ[2] في قوله : (إذا سمعَ صوتَهُ مَن لَه خيلٌ عِرَابٌ عَلِمَ أنه عَتِيقٌ) وجعَلَهَا عبارةً فاسدةً ، وقدْ بينتُ احتمالَهَا لوجهٍ صحيحٍ ، فيجبُ أن تُحمَلَ عليهِ.[3]

---

(١) الجمل : ٢٦٣ .

(٢) ينظر الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل : ٣٠٠ ، قال ابن السيد : "هذا كلام صدر عنه من غير تأملٍ وانما كان الوجه أن يقول : اذا سمعَ صوتَهُ من له معرفةٌ بالخيل العراب عَلِمَ أنه عتيق ، وأما قوله : من له خيل عراب ، فعبارة فاسدة ؛ لأنَّ الرجل قد يكون له خيل عراب ولا يكون له معرفة بها".

(٣) ينظر اللسان (عرب) قال : وأعرب الرجل : ملك خيلا عرابا أو ابلاً عِرابًا أو اكتسبها ، فهو مُعرِبٌ ، قال الجعدي :

وَيَصهَلُ في جوفِ الطَّويِّ صَهيلاً تَبيَّنَ للمُعرِبِ

يقول : اذا سمعَ صهيله من له خيل عراب عرف أنه عربي .

[مبحثٌ في ألقابِ الإعـــــرابِ]

ثمَ ألقابُ الإعرابِ أربعةٌ : الرفعُ ، والنصبُ ، والخفضُ ،والجزمُ .

فالرفعُ منهَا : إعرابُ العُمَدِ ،وهُوَ ما لاَ يستغنَى عنهُ ، ثُمَّ الأسماءُ فى وقوعهَا فى الكلامِ على نوعينِ ؛ وأحدُ النوعينِ على نوعينِ ؛ فَهيَ على ثلاثةِ أنواعٍ ؛ منهَا العُمْدَةُ ،وهيَ التي يُستَنَدُ بهَا الكلامُ ، فهذِهِ يجبُ لهَا الرفـــعُ ، ومنهَا الفَضْلَةُ ،وهيَ التى يستعمَلُ معنَى الكلامِ دونَهَا ، وهيَ ـ كما قلنَـاـ على نوعينِ : فنوعٌ طلبَهُ الكلامُ بمعناهُ ، وهذَا يجبُ لهُ النَّصـــــــبُ . ونـــوعٌ يَطـلبُـهُ بِالوضعِ لا بالمعنَى ، وقدْ جعلَ لَهُ ما يقومُ مَقَامَ المعنَى ـ حرفٌ مِن حروفِ الجرِّ ، فهذِهِ يجبُ لَهَا الخفضُ،ولم يبقَ للأسماءِ موضعٌ رابعٌ فيجبُ لهُ إعرابٌ رابعٌ ، وعَلَى بعضِ هذَا الكلامِ اعتراضٌ وانفصالٌ ليسَ هـذَا موضعَ التطويلِ بهِ .

والأفعالُ أيضًا في وقوعِهَا فِي الكلامِ عَلى ثَلاثةِ أنواعٍ : نَوعٌ يَقـعُ بنفسِهِ موقعَ الاسمِ،ويتأكدُ ذلكَ بأنهُ لم يقعْ موقعَهُ إلاَّ على معناهُ ، ومستقـلاً بما أُسندَ اليهِ ، ومحتملاً الحالَ والإستقبالَ ،ومقطوعًا بهِ على صدقٍ أو كـذبٍ ، وصارَ بهذِهِ الأوصافِ بمنزلةِ العمدةِ منَ الأسماءِ وهذَا يجبُ لَهُ الرفعُ .

ونوعٌ وقعَ موقعَ الاسمِ بوَاسطةِ "أن" يضعفُ وقوعُهُ موقعَ الاسمِ،وصارَ بمنزلةِ الفَضْلةِ المقتضاةِ ، وهذَا يجبُ لهُ النصبُ ، ثمَ حُملَ على : "أَنْ"، "لَنْ"، واذَنْ ، وَكَيْ "؛ لأنهُ لم يقعْ موقعَ الاسمِ الأَ بِهِنَّ ، وقدِ اختصصنَ وأحدثـنَ فيهِ معنىً ، فَصِرنَ لِذلكَ ملازماتٍ كَ"أنْ" .

ونوعٌ لم يقعْ موقعَ الأسماءِ بنفسِهِ أيضًا فضعفَ طلبُ الكلامِ لهُ،وتأكدَ ذلكَ بأنهُ لم يبقَ على احتمالِ الحالِ والاستقبالِ اللذينِ هُمَا لَهُ بأصلِ وضعِـهِ ، أو لم يقطعْ بهِ على صدقٍ أو كذبٍ،أو لم يستقلَ بمَا أُسنِدَ اليهِ ، فَهذَا يجبُ لـهُ منَ الإعرابِ مَا يشبهُ البناءَ وهُوَ الجزمُ .

ولم يـبـقَ للأفعالِ موضعٌ رَابعٌ فَيُحتاجُ الى اعرابٍ رَابعٍ .

والبناءُ خِلافُ الإعرابِ فقدْ يكونُ لزومًا على حالةٍ واحدةٍ، وقد يكـونُ تغييرًا مِن غيرِ عامِلٍ وعلتاهُ أبدًا عدمُ التقارِ (١)، وتضمنُّهُ معنى غيرِهِ، وسنبينُ ذلكَ عندَ ذِكْرِ ما عَيَّنَ أبو القاسم مِنَ المبنياتِ.

والبناءُ يكونُ بالحركاتِ والحذفِ والسكونِ، كما كانَ الإعرابُ، وأصلُهُ أن يكونَ بالسكونِ؛ لأنَّهُ نقيضُ الإعرابِ، وقدْ وَجَبَ للإعرابِ الحركاتُ فوجَبَ لـهُ نقيضُ الحركاتِ، وأيضًا فإنَّ المبنيَّ إنَّما يُبنَى على حركةٍ؛ إمَّا للمزيةِ تكـونُ للكلمةِ على غيرِها وإمَّا لإمكانِ النطقِ، ثُم تخصيصُ بعضِ الحركاتِ عَن أُخرَى لأمرٍ آخرَ، وأما الضمةُ فإمَّا للإتباعِ؛ وإمَّا لأنَّها أشبهُ الحركاتِ في ذلكَ المضمومِ بالسكونِ، وإمَّا للفرقِ؛ وإمَّا لأنَّها حَرَكَةُ الأصلِ؛ وإمَّا حَرَكَةٌ مشبهَةٌ بحَرَكَـةِ الأصلِ، نحو: "لَوِ استطعنَا"، وأما الفتحةُ فللتخفيفِ أو للإتباعِ أو الفرقِ. وأما الكسرةُ فللإتباعِ أيضًا، أو لأنَّها أشبهُ الحركاتِ بالسكونِ وتجيءُ في بعضِ الحروفِ لتكونَ حركتُها مشبهةً لعملِها، أو مشبهةً لذلكَ، أو حركةَ المُؤنَّـثِ، أوْ للفرقِ بينَ / ذلكَ، وسنأتِي على بيانِ ذلكَ عندَ التمثيلِ بِهِ إن شاءَ اللَّـهُ تعالَى. ٧٩/أ

فمَا بُنِيَ مِنَ الحروفِ على السكونِ فلا سُؤالَ فيهِ؛ لأنَّا قدمنَا أنَّ البناءَ يجبُ لَها، وأنَّ أصلَ البناءِ السكونُ، ومَا بُنِيَ منها على حركةٍ ففيـهِ سُؤالانِ آخرانِ: لمَ بُنِيَ على حركةٍ؟ ولمَ خُصَّ بتلكَ الحركةِ؟ ومَا بنِيَ مِنَ الأسماءِ ومِنَ الأفعالِ المعرباتِ، فإنْ بُنِيَ على السكونِ فَسؤالٌ واحِدٌ: لمَ بُنِيَ؟ وإن بُنِيَ على حركةٍ فثلاثَةُ أسئِلَةٍ (٢): لمَ بُنِيَ؟ ولمَ بنِيَ على حركةٍ؟ ولمَ خُصَّ بتلكَ الحركةِ؟.

---

(١) عدم التقار: عدم الثبات على حالة. اللسان (قرر).

(٢) في الأصل: أسولة، والصواب ما أثبتناه.

[مبحث فيما بُنِيَ مِنَ الاسماءِ على الضَّـــمّ]

فصـــل :

قولُهُ : (فالأسماءُ تُبْنَى عَلى أربعةِ أوجُهٍ : على الضمّ ، والفتح ، والكسر ، والوقفِ ، فالمبنيُّ منهَا على الضمِ : حيثُ ، وقبلُ ، وبعدُ ، و قطُّ ، وأولُ ، والنداءُ المفردُ)[1] فتقولُ : « حيثُ » بنيت لمّا كانتْ غيرَ متقارةٍ علـــى مستَاهَاوسفتـقرةً الى الجملةِ التي بعدَهَا بعدمِ تقارِهَا على مُستَاهَا، إنّهـــا تصلُحُ لكلّ مكانٍ ولاَ تبقَى على وَاحِدٍ منهَا، فصارتْ لذلكَ كأدَاةٍ بينَ يـــدى الكلامِ اذا قُلتَ:"جلستُ حيثُ جلَسَ[2] زيدٌ"، فقولُكَ: حيثُ بخـــلافِ قولكَ:"زيدٌ ورجـلٌ" اذا سُمّيَ أحدهُمَا لم ينتقلِ الاسْمُ عَنِ الاوّلِ، فلمّا أشبهتِ الحروفَ من هذَينِ الوجهينِ بُنيتْ ، وبنيتْ على السكُونِ ؛ لأنّها لم تُعربْ قطُّ ولاكانتْ لَهَا مَزيةٌ أصلاً، فوجَبَ لَهَا السكونُ على أصلِ البناءِ، ثمّ اجتمعَ فيهَـــا ساكِنَانِ تحرّكَ أحدُهُمَا لإمكانِ النطقِ، وخُصّ بالضمِ ؛ لانّ الفتحةَ في أخَواتِهَا تكونُ اعراباً في بابِ الظّروفِ ، وكذلكَ الكسرةُ ، وأما الضمّةُ فلا تكونُ فيهَا اعراباً ألبتةَ فكانتِ الضمةُ أشبَهَ حركاتِهَا بالسكونِ الذى هُوَ بناءٌ صرفٍ في الأسماءِ ، فلذلكَ حُرّكَ السكونُ فيهَا بالضّمِ .

وأما "قبلُ" فهيَ غيرُ متقارةٍ على مسماهَا كـ"حيثُ" ومتضمنـة معنـــى المحذوفِ بعدَهَا فأشبهتِ الحروفَ مِن ذَينِ الوجهينِ فبنيتْ، وبنيتْ علـــى حركةٍ لأنّهَا قد كانتْ مُعربةً، فلَهَا بذلكَ مَزيةٌ على مَا لم يُعربْ قطُّ، وخُصـتْ بالضّمِ كمَا "حيثُ" كذَلِكَ، و"بعدُ" مثلُ "قبلُ"، وقالَ بعضُهُم:[3] انّمَا بنيتْ "قبلُ وبعدُ" لافتقارِهِمَا لإبهَامِهِمَا الى غَايةٍ تجعَلُ لهُمَا، فلما قُطِعَتَا عنها بُنيَتا .

فقيلَ : بنيتَا لقطعِهِمَا عنِ الإضافةِ، وبُنيَا على الحركةِ لإلتقـــاءِ الساكنَينِ، ولانّ لهُمَا أصلاً في التمكنِ، وخُصَّا بالضّمِ ؛ لانّهُ حركةٌ لاَ تلبسُ بأنّهَا

---

(١) الجمل : ٢٦٢-٢٦٣ .

(٢) في الأصل : حيث جلست ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) ينظر شرح سيبويه للسيرافي ١/ ١٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٥ .

حركةُ اعرابٍ لَهُمَا ، لأنَّهُمَا اذَا أُعرِبَا كانَا منصوبين ومخفوضين ، نحـــوُ قولكَ : "جئتُ قبلَ زيدٍ" ، وَ"بعدَ عمرٍو" ، وَ"أولُ"كذلكَ حكمهُ .

وأما"قطُّ"فيختمُ بِهَا على الزمانِ المتقدمِ كُلِّهِ، فبنيتْ لتضمينِهَا معنَـى "حسبُ"، فإنك اذَا قلتَ:ما رأيته"قطُّ"، فكأنكَ قلتَ : اكتـفِ بهذَا اللفـــظِ الجازمِ،[1] أو بهذَا الإطلاقِ العَامِّ عَن أن تتخيلَ استثناءَ شـيءٍ منَ الأوقـاتِ، فعدمُ تقارهِ على وضعهِ حيثُ استُعمِلَ فى معنَى الأفعالِ،وخرجَ عن معنَى الأسماءِ ، وتضمنَ لامَ الامرِ وتضمن معنَى الامرِ أوجبَ لهُ البناءَ، ثم بُنِيَ علَى السكونِ كَـ"حيث"، ثم حركَ بالضمِ مثلهَا ، وقولِي : ثم بُنِيَ على السكونِ، أيْ:فِي الحكمِ لا فِي اللفظِ، ثم حركَ بالضمِ عِوَضًا مِمَّا كانَ يجبُ لهُ منَ السكونِ .

وأما المنادَى مَبْنِيٌّ[2] ، لأنَّهُ استُعمِلَ فى بابِ / النداءِ مكـــانَ ٧٩/ الاصواتِ من غيرِ أن يقعَ فيهَا مبنيًا على فِعْـلٍ قبلهُ،لا فَاعلاً ولا مفعولاً،وانَّمَا نُـزِّلَ منزلةَ "يَـا"[3] اسم صوتٍ بمعنَى ، "أُنَادِي"[3] بحيثُ تسمعُ كلامِي،وشُبهَ بالمفعولِ[4]

---

(١) ينظر الكتاب ٢٢٨/٤ قال سيبويه : وقط معناها : الاكتفاء.

(٢) ينظر الكتاب ١٨٢/٢ فمابعدها ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، قـــال السيرافي : وفى بنائه علة أخرى وهي أنَّ نداءَكَ المنادى انما هو صوت تُصَوِّتُ به لتُنَبِّهَ اليكَ وهو بمنزلة الاصوات التى تقـــع للزجر كقولك للغراب : غَاقِ ، وللبغل عَدَسْ . . فشبه لفـــظ المنادى بالأصوات التي يُزْجَرُ بها لانَّهُ لا يقع الاَّ لِعَطـــف المنادَى على المُنَادَى كما تَقَعُ الاصواتُ لدعاء البهائم وزجرها. وانظر شرح سيبويه للسيرافي ١٥٣/١.

(٣) فى الاصل : منزلة ياه . . بمعنى أنا بحيث تسمع كلامي ، والصواب ما أثبتناه.

(٤) ينظر كتاب المقتصد ٧٥٣/٢ - ٧٥٤.

من حيثُ كانَ مقصودًا في نفسِهِ ، ومخصوصًا في جنسِهِ ، ولذلكَ نصبَ وبنيَ موضعُهُ ، فقدْ خرجَ ممَّا قلناهُ عن موضوعِهِ وتضمنَ معنى الصوتِ .

قلتُ : هذا تعليلُ الأستاذ المرحوم أبي بكر محمد بن طلحة ، وهوَ تعليلٌ على مذهبِ ابنِ الطراوة ؛ لأنَّهُ كانَ يميلُ الى مذهَبِهِ ويرجحُهُ على مذهبِ الجماعةِ .

والحق أنَّ المنادَى المفردَ بُنيَ لشبهِهِ بالمضمرِ المخاطبِ في قولكَ : " أنتَ "، والمضمرُ بُنيَ لشبهِهِ بالحرفِ في افتقارِهِ الى ما يُبَيِّنُهُ ، ووجهُ شبَهِ المنادَى المفرد بالمضمَرِ من جهاتٍ ثلاثةٍ : الإفرادُ ، والخطابُ ، والتعريفُ ، وبنيَ على حركةٍ للمزيةِ ؛ لأنَّ لَهُ أصلاً في التمكنِ وكانتِ الحركةُ ضمةً ؛ لأنَّها حركةٌ لا تُلبِسُ بِأنَّها حركةُ اعرابٍ لَهُ ؛ لأنَّ حَرَكَةَ المُعربِ من المُنَادَيَاتِ إمَّا النصبُ ، كقولكَ : يا عبدَ الله ، وإما الخفضُ ، كقولكَ : يا غلامِ ، فلوْ بنيَ المنادَى المفردُ على الفتحِ لأشبَهَ المضافَ (١) ، ولو بنيَ على الكسرِ لأشبهَ المُضَافَ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ ، فلو قلتَ في المفردِ : "يا زيدِ" لأشبهَ "يا غلامِ" ، فعدلَ الى الضمِ ؛ لأنَّهُ لا لبسَ فيهِ ، فلم تبقَ لهُ حركةٌ تُشبهُ السكونَ الذي يجبُ لهُ لكونِهِ مبنياً . الاَّ الضَمُّ .

قال أبو القاسم : (وَما أشبهَ ذلكَ يُقالُ له مضمومٌ ، ولاَ يُقَالُ لَهُ مرفوعٌ) (٢) ، فَاعْلَمْ أنَّ النحويينَ فرقُوا بينَ حركاتِهِ البناءِ ، وحركاتِ الإعرابِ في الألقابِ ، وكذلكَ فعلت في السكونِ .

فصل : [مبحثٌ فيمَا بنيَ على الكسرِ منَ الاسماءِ]

قال : (والمبنيُّ منهَا على الكسرِ : أمسِ ، وهَؤُلاءِ ، وحذامِ ، وقطامِ ، وغلابِ ، ورقاشِ ، وبدادِ ، ويسارِ ، ونزالِ ، وَجَيْرِ) (٣) تقولُ :

---

(١) ينظر كتاب المقتصد ٢/٧٦٧ - ٧٦٨.

(٢) الجمل : ٢٦٢.

(٣) الجمل : ٢٦٣.

«أمس» يستعمل لكل يوم قبل يومنا الذى نحن فيه، فهو يزول من واحد الى آخر، فصارت غير متقارة، وتضمنت[1] معناها، فأشبهت الحروف من هذين الوجهين فبنيت، وبنيت على الحركة؛ لأن لها مزية وخصت بالكسر، لأن الكسر بغير تنوين، ولما قام مقام التنوين من ألف ولام أو اضافة حركة بناء صرف، فلذلك حركت به.

"وهؤلاء" يشار بها لكل جماعة وتزول من واحدة الى أخرى لصلاحيتها لها، فصارت لذلك غير متقارة، وتضمنت حرف الإشارة فبنيت، وبنيت على السكون؛ لأنها لم تعرب قط على ما يجب لها، ثم حركت هرباً من التقاء الساكنين، وخصت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، أو لأنها لا توهم الكسرة فيها أنها إعراب؛ إذ ليست مع ألف ولام ولا اضافة.

وأما "حذام" فكلمة لا تستعمل الا في علم المؤنث، ولا بد لها من هذه البنية، فخرجت عن موضوع الأعلام من حيث استعملت ببنية مخصوصة، وانما ذلك في الصفات الجارية على الفعل ونحوها، فخرجت عن موضوعها لذلك وتضمنت حركة التأنيث والكسر لما قدمنا.

وكذلك قطام، وغلاب، ورقاش وبداد" بمعنى التبدد، وهذه كلمة معدولة إلى هذا الوزن في المصادر، وجعلت علماً وذلك لا يكون في المصادر فخرجت من موضوعها بذلك وتضمنت تاء التأنيث، فجرت مجرى "حذام"، "ويسار" مثلها بمعنى الميسرة. /٨٠

ونزال اسم الفعل خرجت عن موضوعها باستعمالها استعمال الأفعال، فبنيت لوقوعها موقع فعل الأمر، وهو مبني، أو لتضمينها معنى اللام على رأي الفارسي،[2] وحركت لالتقاء الساكنين، وخصت بالكسر على أصل التقاء الساكنين؛ ولأنها حركة التأنيث، وهذه البنيات مؤنثة ألا ترى إلى قوله:[3]

ولنعم حشو الدرع أنت اذا ... دعيت نزال ولج في الذعر

---

(١) في الأصل: وضمت ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) ينظر الإنصاف ٢/٥٣٤ - ٥٣٥ وهو رأى الكوفيين أيضا.

(٣) سبق تخريجه في باب الممنوع من الصرف ٨٢.

فقال : دعيتْ .

وأما "جير" فكلمةٌ مخصوصةٌ بالقسمِ، وتكونُ اسمًا وحرفًا ، فإذا كانتِ [اسمًا] (١) بُنيتْ لقلةِ تمكينِهَا لكونِهَا مخصوصةً ببابٍ وَاحِدٍ ، وهو بَابُ القسمِ ، ولكونِهَا فِي القسمِ أشبهتِ المضمراتِ على قولٍ أو أشبهتِ الأصواتَ على قولٍ ،وكلاهُمَا موجبُ بِنَائِهَا ،وبنيتْ على الحركةِ لالتقاءِ الساكنينِ .

فَصلٌ : [مبحث فِيمَا بُنِيَ من الأسماءِ على الفتحِ]

قال أبو القاسم : (والمبنيُّ منهَا على الفتحِ - يعنِي منَ الأسمَاءِ : أينَ ،وكيفَ ،وحَيثُ،وأيَّانَ ،وثَمَّ) . (٢)

فأمَّا " أيْنَ " : فكلمةٌ غيرُ مُستقَارَّة على مسماهَا ، فإنَّهَا صَالحةٌ لكلِّ مكانٍ يُسْأَلُ عنهُ ، وتَضمنتْ حرفَ الاستفهامِ، والمعنَى : أَفِي الدارِ زيدٌ ؟ أفي الحَانُوتِ ؟ أفي المسجدِ ؟ ونحو ذلكَ،فبنيتْ ولم تُعرب قَطُّ ، فوَجَبَ لهَا السكونُ ، ثم حركتْ لِالتقاءِ الساكنينِ، وخصتْ بالفتحِ تخفيفًا واتباعًا لحركةِ الهمزةِ .

وأما "كيفَ" : فَصالِحةٌ لكلِّ حالةٍ، فصارتْ غيرَ متقارةٍ ، وتضمنتْ معنَى حرفِ الاستفهامِ ، والمعنَى : أصحيحٌ زيدٌ أم سقيمٌ؟، أفقيرٌ أم غنيٌّ ؟ ونحو ذلكَ فبنيتْ على السكونِ ، ثم حركتْ لِالتقاءِ الساكنينِ،وخصتْ بالفتحِ تخفيفًا .

وأما "حيثُ" : فقد تَقدمَ أمرُهَا ، وخصتْ بالفتحِ هُنَا ، "كأينَ ،وكيفَ"، "وأيَّانَ" ، مثل "كيفَ"، وتكونُ شَرطًا ، واستفهامًا، وبنيتْ إذا كانت شَرطًا لتضمنهَا معنَى حرفِ الشرطِ ، وإذا كانتِ استفهامًا لتضمينهَا معنَى حرفِ الاستفهامِ ، وبُنيتْ على الحركةِ لالتقاءِ الساكنينِ ، وعلى الفتحِ طلبًا للتخفيفِ .

وأما "ثَمَّ" : فكلمةٌ تستعملُ لمكانٍ يشارُ اليه،فتضمنتْ معنَى الإشارةِ، وبنيتْ على الحركةِ لالتقاءِ الساكنَينِ،وخصتْ بالفتحِ تخفيفًا .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الجمل : ٢٦٥ . وفيه : والمبنيُّ منهَا على الفتحِ أينَ وكيفَ وأيَّانَ وثَمَّ .

[بحثٌ في المبني من الأسماء على السكون]

فَصلٌ :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (والمبنيّ منها على الوقف : مَنْ ، وكم ، وقطّ ، وإذْ) ؛ (١)

أمّا " مَن " فتكون استفهاماً وشرطاً وموصولةً ونكرةً موصوفةً ، فإذا كانت استفهاماً فبنيت لتضمينها حرف الاستفهام مع أنها غير متقارةٍ (٢) على مُسمّى واحدٍ ، وإذا كانت شرطاً بُنيت لتضمينها معنى حرف الشرط ، [وإذا كانت] (٣) موصولةً بُنيت لشبهها بالحرف ، وإذا كانت نكرةً موصوفةً بُنيت لقوة إبهامها ، وبُنيت في جميع أحوالها على السّكون ؛ لأنّه الأصل في البناء .

وأمّا " كَمْ " : فتكونُ استفهاميةً وخبريةً ، فأمّا الاستفهاميةُ فبنيت لتضمنها معنى حرف الإستفهام ، / وهو الهمزةُ ، فالقائل إذا قال : " كَمْ رَجُلاً جاءَكَ " ؟ كأنهُ قال : " أعشرونَ رَجُلاً جاءَكَ أم ثلاثونَ " ؟ ، والخبريةُ بنيتْ بالحمل على الاستفهامية لشبهها بها لفظاً ومعنًى ، أمّا اللفظُ ، فمشتركٌ بينهما ، وأمّا المعنى فإنّ كُلّ واحدةٍ منهما اسمٌ لعددٍ مبهمٍ ، إحداهُما سؤالٌ عن عددٍ ، والأخرى اخبارٌ عن عددٍ ، ومع ذلك فكُل واحدةٍ غيرُ متقارةٍ على مُسمّاها العدديّ ، وبُنيا على السكون لأنّه الأصلُ في المبنيات ، ودليل كونهما اسمين كونهما مبتدأين أو مفعولين أو مجرورين ، إلاّ أنهما لهما صدرُ الكلامِ ، [فلا يكونان] (٤) مفعولينِ إلاّ والعاملُ متأخّرٌ ، ويقال فيها إذا كانت خبريةً : إنّها بُنيت حملاً على " رُبَّ " ؛ لأنّها للافتخار ، كما أن رُبّ كذلكَ . /٨٠

وأمّا " قطُّ " : فهيَ بمعنَى حَسْبُ ، وقد تقدمَ حكمُها ،

و " إذ " غيرُمتقارةٍ أيضاً لصلاحيتها لكل زمان ماض ، وغيرُ متقارةٍ على وضع الاسماء حيـ

---

(١) الجمل ٢٦٣ .

(٢) في الاصل : متقاربة ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) في الاصل : ولذلك أنت ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) في الاصل : فلا يكون ، والصواب ما أثبتناه .

أُضيفتْ الى مَا لاَ يَجِبُ أن تضافَ اليهِ،وهيَ متضمنةٌ معنَى الجملةِ بعدَهَا .(١)

تَنبيهٌ : قالَ الاستاذ المرحوم أبو بكر بن طلحة : والأظهرُ عندِي في"اذْ ، وإذَا" أنهمَا موصولانِ بمَا بعدَهُمَا لا مضافانِ، اذْ لاَ يصلُحُ أن يُضَافَ الاسمُ إِلَى مَا هُوَمن تمامه .

ثمَّ قالَ أبو القاسم : (فَأمَّا "مَا" فِي الجزاءِ والخبرِ(٢) ، والاستفهامِ والذِى والتِي فَانَّهَا دَاخِلَةٌ فى جملةِ ما بُنِيَ آخِرُهُ على السكونِ).(٣)

تقولُ : و"مَا" غيرُ متقارةٍ ،فَإذا كانت حرفاً فَالبناءُ لهَا أصلٌ ؛ لأنه أصلٌ في الحُروفِ والأفعالِ ، وإذَا كانتْ "مَا" اسمًا فَانَّهَا معَ عدمِ التقارِ تتضمنُ معنَى غيرِهَا ، كما تقدمَ فِي "مَنْ" ،"والذى" مِثْلُ "مَنْ" "والتى" كذلكَ، وعللهَا عللُ الموصولاتِ وهيَ شبه الحروفِ .

فَصلٌ : [في بِنَاءِ الأفعَالِ]

قال أبو القاسم : (والافعَالُ تبنَى على وجهينِ : على الفتحِ والوقفِ ، فالمبنيُّ مِنهَا على الوقفِ فعلُ الأمرِ للمخاطبِ اذَا كَانَ بغيرِ اللَّامِ)،(٤)

تقولُ : الافعالُ ثلاثةٌ : فعلٌ ماضٍ وهو كُلُّهُ مَبنيٌّ على الفتحِ ؛ لأنَّ لهُ مزيةٌ على فعلِ الأمرِ من حيثُ وَقعَ موقعَ الاسمِ على [معناهُ](٥) فِي الخبرِ والصفَةِ والحالِ ، وفعلُ الامرِ لم يقعْ موقعَ الاسمِ الاّفى الخبرِ خاصةً، تقولُ : زيدٌ قامَ، فيقعُ "قامَ" موقعَ "قائمٌ" فى الخبرِ ، وتقولُ : مررتُ برَجُلٍ قَامَ،فيقعُ موقعَ الصفـةِ ، وتقولُ : جاءَ زيدٌ ركبَ،فَيَقَعُ موقعَ الحالِ ، وتقولُ : زيد قُمْ اليهِ.(٦)

وقالَ الفارسِي :(٧) ومما يرتفعُ بالابتداءِ : زَيدٌ أكرِمْهُ ، وعبدُ اللّهِ لا تشتمهُ، فقدْ وقعَ فعلُ الامرِ والنَّهيِ موقعَ الاسمِ، والحقُ أنهُ جملةٌ واقعـةٌ

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٨/٢ .

(٢) فى الأصل : فى الخبر أو الخير ، والتصويب من الجمل .

(٣) الجمل : ٢٦٣-٢٦٤ .

(٤) الجمل : ٢٦٤ .

(٥) في الاصل : معناها ، والصـواب ما أثبتناه .

(٦) فيقع موقع الاسم في الخبر .

(٧) ينظر الايضاح ٨٠/١ .

موقعَ الاسمِ الذي هوَ الخبرُ،لا هُوَ الخبرُ ، وان سَمّاهُ مُسَمٍّ خبرًا فإنّما ذلك لأنّهُ نابَ منابَ الاسمِ الذي هُوَ الخبرُ،فكانَ للماضِي مزيةٌ على فعلِ الأمرِ لوقوعِهِ موقعَ الاسمِ بخلافِ فعلِ الأمرِ ؛ فلأجلِ تلكَ المزيةِ بُنِيَ الماضِي على حركةٍ،وكانتِ الحركةُ فتحةً تخفيفاً .

وفعلُ الأمرِ إذا كانَ للفاعلِ بغيرِ أداةٍ بُنِيَ على السكونِ،هذا مذهبُ البصريينَ (١) ؛ لأنّهُ لا جازمَ لهُ هُناكَ،والسكونُ أصلٌ،/ وقالَ الكوفيونَ ٨١/أ
أنّهُ مجزومٌ بإضمارِ حرفِ الجزمِ (٢) ، وكلامُهُمْ في ذلكَ غيرُ صحيحٍ ، فإنَّ حروفَ الجزمِ لو كانتْ مضمرةً مَعَ فعلِ الأمرِ لوجبَ أن تبقَى [مَعَ] (*) حروفُ المضارعة ، ولم تبقَ إلاّ في نادرٍ من الشِعرِ ، كَمَا قَالَ (٣) :

فَلا تَستَطِلْ مِنّي بَقائِي وَمُدّتِي ... ولكِنْ يَكُنْ لِلخَيْرِ فِيكَ سَبِيلُ

فَلمّا لم يبقَ حرفُ المضارعةِ قلنَا : إنّمَا هيَ بِنيةٌ للأمرِ، ولم يدخُلْ عليهَا جازمٌ فلم تعربْ .

وأيضًا : فإنَّ إضمارَ حروفِ الجزمِ المشبهةِ بحروفِ الجرِّ يجبُ أن تقلَّ ، وقد كثُرَ مَا ادَّعَوا فِيهِ الإضمارَ فكانَ تعليلُهُمْ بخلافِ كلامِ العربِ ،ويلزمُ الكوفيينَ أيضًا أن يقِلَّ مِثالُ "افْعَلْ" ، كَمَا قَلَّ "يَفْعَلْ" في معنَى "افْعَلْ" ؛ لأنَّ حروفَ الجزمِ مشبهةٌ بحروفِ الجرِ ، وحروفُ الجرِ لا تكادُ تضمرُ .

وإذا قالَ الكوفيونَ في فعلِ الأمرِ : أنّهُ مجزومٌ ، فيقولونَ في الماضِي : إنّهُ مَبنيٌّ على الفتحِ توطئةً للتثنيةِ . وثَمَّ فعلٌ ثالثٌ مبنيٌّ على النُونِ

(*) زيادة يلتئم بها الكلام .
(١) سبق بيانه،وانظر الإنصاف ٢/٥٢٤ فمابعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٧ .
(٢) ينظر الانصاف ٢/٥٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٧ .
(٣) الشاهد في المخصص لابن سيدة ٥/١٧/١٤٧ - أنشده البغداديون شاهدًا على إضمار حرفِ الجزمِ وذلك عند البصريين نادر .
وهو كذلك في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٥٧٠ وقال إنّه حذف اللام مُضطرًا وأبقى عَمَلَها . وانظر الأشموني ٤/٥ ، ويروى البيت : (نَصِيبُ) بدل (سَبِيلُ) .

الخفيفةِ أو الشديدةِ أو نونِ جماعةِ النسوةِ لما دخلَهُ حرفُ معنًى مِن آخِرِه ، وصارَ بمنزلةِ حرفٍ معهُ موضع الإعرابِ، فبنيتِ الكلمةُ عليهِ، وما سِوَى ذلك فمعربٌ .

مبحثٌ في بناءِ الحروفِ

فَصلٌ :

(وأما الحروفُ فهيَ تُبنَى على أربعةِ أوجهٍ، وهيَ : الفتحُ ، والكسرُ ، والضم ، والوقفُ ، كمَا بنيت الأسماءُ ، فالمبنيُّ منهَا على الفتح : "إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، وليتَ ، ولعلَّ ، وسَوفَ ، والسينُ الدَّالةُ على الاستقبالِ ، وواوُ العطفِ ، وفاءُ العطفِ) . (١)

فتقولُ : أصلُ الحروفِ أن تكون مبنيةً وأن تُبنَى على السُّكُونِ فَمَا خُصَّ بالفتحِ فللتخفيفِ .

قال : (والمبنيُّ منهَا على الوقف : إنْ ، ولَمْ ، وأَنْ ، ومَنْ)(٢).

نَقولُ : مَا بُنِيَ من الحروف على الوقفِ فقد لقِيَ الأصلَ من جهتينِ : من جهةِ كونِهِ حرفًا ، فبِنَاؤُهُ بحقِ الأصلِ، ومن جهةِ كونِهِ مبنيًا على السكونِ ، فالسكونُ أصلٌ في البناءِ، والمبنيُّ منهَا على الكسرِ حرفانِ : لَامُ الجرِّ وبَاؤُهُ ، كقولكَ: "لِزَيدٍ ، وبِزَيدٍ"، وكذلكَ لَامُ كَيْ ، ولَامُ الجُحُودِ ، وهمَا أيضًا حرفَا جَرّ وإن كَانتَا دَاخلتينِ على الفعلينِ المستقبلينِ ، فالنصبُ الكائنُ بعدهُمَا هو بإضمارِ أنْ (٣) ، ويَنْسَبِكُ من أنْ والفعلِ المنصوبِ باللامِ مصدرانِ همَا مَخفُوضانِ بلامِ كيْ ، ولامِ الجحودِ . فتقديرُ قولِكَ : "جئتُ ليقومَ زيدٌ" ، أيْ: "جئت لأنْ يَقُومَ زَيدٌ" ، فَأَنْ ومَا بعدَهَا في تأويلِ مصدرٍ مخفوضٍ، مثالُ الكلامِ : "جئتُ لقيامِ زيدٍ" ، فرجعتْ لَامُ الجحودِ ولامُ كيْ الى أنَّهَا لَامُ الجَرِّ.

ولَامُ الأمرِ بنيتْ على الكسرِ حملاً على لامِ الجرِّ حملاً للمقابِلِ على مقابلِهِ ، وحركت هَذِهِ اللاماتُ وباءُ الجرّ لإمكانِ النطقِ ، وخُصَّا بالكسرِ اشعارًا

---

(١) الجمل : ٢٦٥ .

(٢) الجمل : ٢٦٥ وفي المطبوعة : والمبني منهما على الوقف : لم ، ولن ، ومن ، وبل ، وهل .

(٣) ينظر رصف المباني ٢٩٩ فمابعدها ، والمغني ١/ ٢١٠ .

بعمليهما، وقد تفتح باءُ الجرّ معَ المضمومةِ إذا حَذفتَ مِنَ المُضمرِ الالِفَ في المُؤنَّثِ، كقوله : (١)

بِالفضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللَّهُ بِـــهِ وَالكَرَامَةُ ذَاتُ أكرَمَكُمُ اللَّهُ بَـــهْ

وهذا مَرويٌّ عن خطيب طَيِّئٍ، فأرادَ : والكرامةُ ذاتُ أكرمَكُمُ اللّهُ بِهَا .

وما بنيَ على الفتحِ مِنَ الحروفِ مثلُ : كافِ التَّشبيهِ ولامِ الابتداءِ وَواوِ العطفِ وفائِهِ ، فعَلى مَا قدمنَا / مِن أنهَا مبنياتٌ على الاصلِ من حيثُ ٨١/ب

كانتْ حروفاً ، وبنيتْ على حركةٍ لإمكانِ النطقِ، وخُصتْ بالفتحِ تخفيفاً ، وكذلكَ لامُ التوكيدِ معَ الظاهِرِ ، نحوُ قولكَ: إن زيداً لقَائِمٌ ، فإذا دخلتْ على كافِ الخطابِ في ذلكَ كُسِرَتْ فرقًا بينهَا وبينَ لامِ الجرِّ معَ المضمرِ ، فَانّ لام الجَرِّ فُتحتْ معَ المضمرِ في نحوِ قولكَ: [لَنَا (٢) ، وَلَكُم ، ولَـهُم]، أو كَانَ ذَلِكَ كَالقياسِ المطرِدِ فيمَا كانَ في أولِ الكلمةِ على حرفٍ واحدٍ ، نَحوُ : وَاوِ العطفِ ، وَفائِهِ ، وهمزةِ الاستفهامِ ، والسينِ للاستقبالِ ، ولامِ التوكيدِ ، ثُمَّ كسرتْ لامَ الجرّ معَ الظاهِرِ [اشْعَارًا بالفرقِ] (٣) بينَهَا وبينَ لامِ الجرّ معَ المضمرِ.

والمبنيُ منهَا على الضمّ "منذُ" فِيمَن جَرَّ بِهَا (٤)، بنيتْ على الأصلِ، وعلى الحركةِ لالتقاءِ الساكنينِ ، وعلى الضمّ اتباعاً لضمةِ الميمِ .

---

(١) الشاهد من كلام خطيب طيئ، وقد حكاه الفراء . ينظر المقرب ٥٩/١ ورصف المباني ١١١ ، وأوضح المسالك ١١/١ والشاهد فيه قوله : بَـهْ يُريدُ بِهَا فحذف الالف ونقل الفتحة الى الباء . وانظر الدرر ١٣٣/٢ قال : وليس شعرا بل هو كلام لبعض طَيِّئٍ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ولا يتم المعنى بدونها . ولام الجر تفتح مع ضمائر المخاطب " لَكَ ، لَكِ ، لَكُمَا ، لَكُم ، لَكُنَّ " ، ومع ضمائر الغائب " لَهُ ، لَهَا ، لَهُمَا ، لَهُم ، لَهُن " . وضمير المتكلم " لَنَا " .

(٣) في الأصل : مع اشعارللفرق ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٤) ينظر شرح سيبويه للسيرافي ١٦٨/١ ، علة بناء منذ على الضم ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٢/٢ .

[مبحثٌ في المبنيّ على الحذفِ منَ الأفعالِ]

تنبيهٌ : ذكرَ الأستاذ أبو القاسم المزياتي في هذَا البابِ مسألةً غريبةً وهيَ : إن قالَ قائلٌ : ومَا المبنيُّ على الحذفِ منَ الأفعالِ ؟ قيلَ : المبنيّ على الحذفِ فعلُ الأمرِ اذَا اتّصَلَ بهِ ضميرُ التثنيةِ وضميرُ الجمعِ ، نحوَ : "اقْعُدَا ، واقعدُوا ، واقعدِي" ، وفعلُ الأمرِ اذَا اتصلَ بهِ ضميرُ المُؤنثةِ المخاطبةِ ، وكذلكَ الفعلُ المَاضِي اذَا اتّصَلَ بهِ ضميرُ المخاطبِ أو ضميرُ المتكلمِ مفردا ومثنى ومجموعًا .

فإن قيلَ : ولمَ زعمتم أن هذه الأفعالَ في هذهِ الأحوالِ مَبنيةٌ عَلى الحذفِ ؟ وما الذى حُذف منها ؟

فالجَوابُ أن يُقالَ : إنَّ مَحَلَّ البناءِ منَ الكلمةِ المبنيةِ هوَ محلَ الاعرابِ منَ الكلمةِ المعربةِ وهوَ آخرُ الكلمةِ، ومحلُ الإعرابِ منَ الافعالِ التِي اتصلتْ بهَا الضمائرُ ، وهيَ الأمثلةُ الخمسةُ هوَ بعدَ الضمير ، كقولكَ : "يَفعلانِ"، فإعرابُهُ بعدَ الالفِ التِي هيَ ضميرٌ وكذلكَ "يفعلونَ ، وتفعلينَ" إعرابُهُمَا بعدَ الواوِ والياءِ اللذين هُمَا ضميرانِ، فيجبُ أن يكونَ البناءُ فيمَا بينَ هذهِ الافعالِ متصلاً بهذهِ الضمائرِ بعدَ الضمائرِ، فإذَا قلتَ : "اقعدَا ، واقعُدُوا ، واقعُدِى" ، فيجبُ أن تكونَ هذهِ المُثل مبنيةً على حذفِ النونِ، إلاّ أنها اذَا كانتْ معربةً (١) ثبتت (٢) فيهَا النونُ بعدَ تلكَ الضمائرِ .

وليسَ المرادُ بحذفِ النونِ أنّهَا كانتْ ثمّ نونٌ، ولكنَّ المرادَ بذلكَ عدمُ [السكونِ] (٣) في هذهِ الصيغِ، ولا سبيلَ أن يُجعلَ بِناؤُهَا على الحركاتِ التي قبلَ الضمائرِ ؛ لأنَّ ذلكَ الموضعَ هُوَ محلَ الإعرابِ فيمَا أُعربَ منهَا ، نحوُ : "يفعلانِ وتفعلونَ وتفعلينَ"، وأما قولكَ : "فعلتَ ، وفعلتُ ، وفعلتِ ، وفعلتُمْ ، وفعلتُنَّ ، وفَعلاَ ، وفَعلُوا ، وفعلْنَ"، وما أشبهَ ذلكَ فهُوَ أيضًا مبنيٌّ على حذفِ حرفٍ بعدَ الضميرِ إلاّ أنَّ هذَا الحرفَ المحذوفَ من هذهِ الصيغ غيرُ معينٍ ،

---

(١) في الاصل : معرفة ولعل صوابه ما أثبتناه .

(٢) في الاصل : ثبتتا ، والسياق يعطى ما أثبتناه .

(٣) في الاصل : عدم السكون ، والصحيح ما أثبتناه .

ويدلُ عليهِ أنها لو أعربتْ لم تعربْ إلاّ بالحرفِ ، لاجلِ فصلِ الإعرابِ عن آخرِ الفعلِ بالضمائرِ المرفوعةِ المتصلةِ بها،ولكنّ ذلكَ الحرفَ لا يعلمُ أيّ حرفٍ، كأن يكونَ مثلَ ما علمناهُ فى المُثُلِ منَ الفعلِ المضارعِ ، نحوُ: " يفعلانِ ، وتفعلونَ ، وتفعلينَ "، ولا يَحْضُرُنا أن نَقولَ: هو مبنيٌّ على عدمِ حرفٍ غيرِ معيّنٍ ، فهذا هوَ الأولى فى بناءِ هذهِ المُثُلِ / اذا اتصلَ بها الضميرُ على أصولِ ٨٢/أ
صنعةِ العربيةِ،ولكنّ المتقدمينَ منَ النحويينَ لم يتعرضُوا لهُ ، فلذلكَ تنفرُ عنهُ طباعُ بعضِ المتأخرينَ ، لانّهم ما ألفوهُ فى كلامِ المتقدمينَ ، والدليلُ الذى أوردتُهُ يسوقُ إليهِ ، وهوَ كونُ محلِ البناءِ منَ الكلمةِ المبنيةِ هوَ محلَ الإعرابِ منَ الكلمةِ المعربةِ. انتهى ما نبهتُ اليهِ.

وقالَ أيضاً فى أثناءِ كلامِهِ(١) على بيتِ النابغةِ الذبيانيِ(٢):

فَعَدِّ عَمّا ترَى اذْ لَا ارتِجَاعَ لَهُ ... وانمِ القتودَ على عيرانةٍ أُجُدِ

ويَجيءُ"إذْ" حرفَ عِلّةٍ كما قالَ النابغةُ ، "فَعَدِّ عَمّا ترَى" ، لاجلِ أنهُ لا ارتجاعَ لهُ، ولا يمكنُ أن تكونَ - هنا-"إذْ" ظرفاً ، لأنّها متعلقةٌ بقولِهِ : " فَعَدِّ عمّا ترَى" ، "وعَدِّ" : فعلُ أمرٍ ، ولا يكونُ زمانُهُ الاّ مستقبلاً ،"وإذْ" : موضوعةٌ للزمانِ الماضي اذا كانت اسماً للزمانِ ، فاذا ثبتَ أنها تكونُ حرفاً فيجوزُ أن تكونَ بُنيَتْ اذا كانَت اسماً حملاً لها عليها اذا كانتْ حرفاً لأنها مشبهةٌ لها فى اللفظِ .

قلتُ : ولايلزمُ على تعليلهِ أنْ تخرجَ " إذْ " عن مُقتضَاهَا ما أمكنَ إبقاؤهَا على مُقتضَاهَا من أنها ظرفُ زمانٍ لما مضَى ،وذلكَ أن يكونَ قولُهُ لنفسِهِ : "عَدِّ عَمّا ترَى" منَ الحزنِ على تَغيُّرِ الدّارِ وخلوّهَا من سَاكِنيهَا

----

(١) الضمير يعود على أبي القاسم المزياتي .

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني وهو فى ديوانه ٢٢ ، وانظر شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ٢/ ١٦١ وأشعار الستة الجاهليين اختيار الاعلم : ١٨٩.

الذينَ كُنتَ تأنسُ بهِمْ اذْ تحققتَ أن لاَ ارتِجَاعَ لَهُ ، وتَحَقُّقُ ذلكَ قد تقررَ عندَهُ قبلَ تحسُّرِهِ على خَلاَءِ الدَّارِ من أحبَابِهِ السَّاكِنينَ فِيهَا ، وسَلِّ همكَ عنكَ بركوبِ ناقةٍ وصفُهَا مَا ذَكَرَهُ.

ويحتملُ أن يكونَ قولُهُ : " فَعَدِّ عَمَّا تَرَى " من كلامِ غيرِهِ مُسَلِّيًا لَهُ أيضًا ومصبرًا .

والكلامُ على " اذْ " قد تَقَدَّمَ عندَ الكلامِ على مايُبْنَى منَ الأسماءِ على السكُونِ .(١)

قال أبو القاسم : (وليسَ في الافعالِ شَيءٌ مبنِيٌّ على الضمِ ولاَ عَلى الكَسِر)(٢) ، هذَا الذى قالَهُ صحيحٌ، الاَّ أنهُ رُبَّمَا يُعترضُ عليهِ بقولِهِمْ : " مُدُّ ، وَشُدُّ " فى لغةٍ من أدغَمَ وَبنَى على الضَمّ اتبَاعًا ، وكذلِكَ يُعترضُ عليهِ بقولِهِم : " مُدِّ ، وَشُدِّ " بكسرِ الدَّالِ، فَيقَالُ : هو مبنيٌّ على كسرِ الدَّالِ .

والجوابُ عن هذَا الاعتراضِ أن يُقالَ : ليسَا بِمبنيينِ على الضَمِّ ، ولاَ على الكسرِ ، وانمَّا هُمَا مبنيانِ على السكونِ ، فانَّهُمَا فِعْلاَ أمرٍ ، وفعلُ الامرِ اذَا كَانَ للواحِدِ المُذَكَّرِ المخاطبِ فهوَ مبنيٌّ على السكونِ ، نحوُ : " قُمْ ، واقعُدْ ، واخرجْ " ، ولا يتحركُ اذَا لَقِيَهُ ساكِنٌ آخرُ بحركةِ التقاءِ الساكنين ، وحركةُ التقاءِ الساكِنين ليستْ بحركةِ إعرابٍ ولا بناءٍ ، ويدلُّكَ أنهَا ليستْ بحركةِ اعرابٍ ثبوتُها فِي المعربِ والمبنِيّ :

أما ثُبوتُهَا فى المعربِ ، فنحوُ : لم يقمِ الرجلُ ، فَلو كانتْ حركةَ اعرابٍ لَمَا ثبتتْ هَاهُنَا أصلاً ، لأنَّ اعرَابَهُ هَاهُنَا انَّمَا هُوَ سكونٌ .

وأما ثبوتُهَا فى البناءِ فقولُهُمْ : كَمِ المالُ ؟ وَمنِ الذى جَاءَ ؟ يدلكَ علىَ أنهَا ليستْ بحركةِ اعرَابٍ ولا بحركَةِ بناءٍ . قُلْنَا : فقولُكَ : " شُدَّ ، ومُدَّ ، وشُدِّ ، ومُدِّ " ليسَا مبنيين على ضمٍ ولاكسرٍ ، وانمَا هُمَا مبنيانِ عَلَى السكونِ ، كنظائِرِهِمَامن صيغِ فعلِ الأمرِ للمفردِ المذكرِ المخاطبِ ، وحُرِكَ آخرُهُ

---

(١) ينظر ص ٣٤٤ .

(٢) الجمل : ٢٦٤ .

لالتقاءِ الساكنينِ، وأُدغمَ فيهِ / السَّاكنُ الأولُ ؛ لأنَّ المدغمَ يجبُ تسكينُـــهُ؛ ٨٢/ب
لانَّهُ لايدغَمُ الاّ ساكِنٌ في متحركٍ .

والثاني : يجبُ لهُ السكونُ ؛ لأنَّـهُ آخرُ فعلِ الامرِ فحُرِكَ الآخرُ لالتقاءِ الساكنينِ ، وأُدغِمَ فيهِ الساكنُ الأولُ ، وحرَّكهُ بعضُ العربِ[١] بالضمِ اتباعاً للضمةِ التي تَلِي قبلَهُ ،وحركَهُ بعضُهُمْ بالفتحِ طلباً للتخفيفِ ، وبعضُهُمْ حرَّكَـهُ بالكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكنينِ ، فقدِ اندفَعَ الاعتراضُ "بمُدِّ" ، وشُدِّ" على أنّ في الافعالِ ما هو مَبْنِيٌّ على الضَّمِ وعلى الكسرِ، ولم يتحققْ فيَها الاَّ البِناءُ على السكونِ والفَتحِ .

قوله : (وانَّمَا يكسرُ منهَا مَا يُكْسَرُ لِالتقاءِ الساكنينِ أو لِلْوصْلِ بعدَ الوقفِ في القَوافِي)[٢] ؛ الكسرُ فيهَا لِالتقاءِ الساكنينَ بَيّنٌ ، نحوُ : اضربِ القوم .

وأمَّا الوصْلُ بعدَ الوقفِ في القَوافي ،فيحتملُ أمرينِ :

أحدُهُمَا : أنَّ مِنَ العَـــربِ من لا يُطلِقُ القَوافيَ،فيقولُ:[٣]

* قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمنزِلْ *

بسكونِ اللاَّمِ ، وكقوله :[٤]

* لِمَنِ الدِّيَارُ غَشِيتُهَا بِسُحَــامْ *

----

(١) السيرافي : انَّمَا تصرفوا في رُدَّ بهذه الحركات الثلاث على مقدارتصرفه في نفسه ، فضمه بعضهم لإتباع الضمةِ الضمة وكسره بعضهم لِإلتقــاءِ الساكنينِ على ما يجبُ في ذلكَ منَ الكسرِ لالتقاءِ الساكنين ، وفتحه بعضهم فراراً الى أخفِ الحركات عندَ التضعيفِ والضمة ؛ لانَّ رُدَّ مأخوذٌ مِن رَدَّ يَرُدُّ وهو فعلٌ متصرفٌ فتصرفُوا فيهِ بهذهِ الحركاتِ علىَ حسبِ ذلكَ". شرح سيبويه ١/١٥٦ وانظر شرح الملوكي في التصريف ٤٥٤ .

(٢) الجمل : ٢٦٤ .

(٣) الشاهد لامرئ القيس : ديوانه ٨ ومن شواهد سيبويه في الكتاب ٤/٢٠٦-٢٠٧ ، والسبع الطوال ١٥ ، وسر الصناعة ٢/٥٠١ والقصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات ١/٣ ، والستة الجاهليين اختيار الاعلم: ٢٩ .

(٤) لامرئ القيس ، ديوانه : ١١٤ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٩٤ ،وهو مطلع قصيدةٍ يُجيبُ بِهَا سُبَيع بن عوفٍ بنِ مَالِكٍ ، وعجزه :

* فَعَمَايَتَينِ فَهَضْبُ ذِي أقْدَامِ *

و بالفتح كقوله : (١)

* أَقِلِّ اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتَابَا *

على رأيِ مَنْ أنشدَهُ بالاليفِ ، وكذلكَ فيمَا كانَ مضموماً يُثبتُ الواوَ ، ويحركُ ما قبلَها بالضمِ، فيكونُ تحريكُ الحرفِ الاولِ الذي قبلَ حرفِ العلةِ يُوصِلُ حرفَ العلةِ بالحرفِ الساكنِ، فانَّهُ وصَلَهُ بهِ بعدَ أن كانَ موقوفاً على السكونِ في لغةِ مَنْ لا يُطلقُ ، هذا تأويلُ بعضِ النحويينَ في هذا الكلامِ .

ويحتملُ أن يريدَ بالوقفِ الوقفَ المَعْهُودَ (*)، نحوَ : تشديدِهِمُ الآخِرَ لِلوقفِ ثُم وصلِهِ بحرفِ علةٍ ساكنٍ بعدَ التشديدِ ، وذلكَ قولُهُمْ : (٢)

* بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أوْ عَيْهَلِّ *

ومثله قوله : (٣)

* مِثْلَ الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبَّا *

(*) هذا هو الأمر الثاني المحتمل للوصل بعد الوقف في القوافي ، وقد ذكر المؤلف أحد الامرين في الصفحة السابقة .

(١) الشاهد لجرير وهو في ديوانه ٨١٣ وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٠٥-٢٠٨ ، والنوادر لابي زيد : ٣٨٧ ، والمقتضب ١/ ٢٤٠ ، وسر الصناعة ٢/ ٤٧١ - ٤٧٩ ، وشرح شواهد الشافية ٢٣٦-٢٤٢ ، وشواهد الكشاف ٤/ ٣٣٩ ، وأوضح المسالك ١/ ١٤ ، والخزانة ١/ ٦٩ - ٣٣٨ وعجزه :

* وَقُولِي ان أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا *

ورواية الديوان بالالِيف .

(٢) الشاهد من رجز لمنظور بن مَرثد الأسدي ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٤/ ١٧٠ وقيل لرجل من بني أسد ، وهو في النوادر لابي زيد ٢٤٨ ، والمحتسب لابن جني ١/ ٧٢-١٣٧ ، وسر الصناعة ١/ ١٦١-٤١٧ والمنصف ١/ ١١ ، والانصاف ٢/ ٧٨٠ والضرائر لابن عصفور: ٣٢-٥١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٤٦ -٢٤٨ - ٢٥٠ واللسان (عهل) وصدره :

نُسَلِّ وَجْدَ الهَائِمِ المُغْتَلِّ ... بِبَازِلٍ وَجنَاءَ أو عَيهَلِّ
كأن مَهوَاهَا عَلى الكَلكَلِّ

(٣) تخريجه في ص ٥٩٠ و ٥٧٩ .

لأنه بتشديد الآخر يريد الوقف عليه ؛ لأن ذلك التشديد لا يكون إلا في الوقف ، ثم وصله بالألف أو بالياء على نحو ما تقدم ، فحرك الحرف المشدد الذى نوى الوقف عليه بالفتحة أو بالكسرة ، فهو أيضا تحريك للوصل ، أى : لوصل الحرف بالياء أو بالألف بعد الوقف ، أى : من بعد نية الوقف ؛ لأنه لما شدده فقد نوى الوقف عليه ، وهذا تأويل الأستاذ أبي الحسن ابن خروف - رحمه الله - ، والأول تأويل الأستاذ أبي علي الرندى (١) - رحمه الله - ولفظ أبي القاسم صالح لكلا التأويلين ؛ لأن في كلا الحالين تحريك الوصل بعد الوقف في القوافي .

وقوله : (لأن الجزم خاص للأفعال ، كما أن الجر خاص للأسماء) ، إلى قوله : (حركه بحركة نظيره) (٢) ، هذا الكلام هو تعليل التحريك لالتقاء الساكنين لما كان أصله أن يكون بالكسر ، ومعناه أن يقول إنما كان التحريك لالتقاء الساكنين بالكسر هو الأصل ؛ لأن الكسر مثل الخفض ، وإن كان من غير عامل ، والأفعال يدخلها الجزم ، والجزم في الأفعال مقابل للجر في الأسماء ، وهو معنى قولك : نظير الجر في الأسماء ، ومقابلته له ومناظرته كونه مختصا بالأفعال ، كما أن الجر مختص بالأسماء ، فلما اضطر إلى تحريك الساكن المجزوم حرك بحركة ما هو مختص كاختصاصه ؛ لأن الجر اختص / بجنس ٨٣/أ
من الكلم وهو الاسم ، والجزم اختص بجنس من الكلم وهو الفعل ، فهو أنسب له من الضمة والفتحة ؛ لأن الضمة والفتحة لا يختصان بالإسم ولا بالفعل ، وهذا تعليل جيد ، ويحتمل ما بني على السكون من الأسماء والأفعال بالتحريك لالتقاء الساكنين على تحريك المجزوم ، وقد علله بعض النحويين بأن قال ؛

---

(١) هو أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندى بضم الراء وسكون النون الأستاذ النحوى أخذ عن السهيلي وله شرح على جمل الزجاجي وهو من مقرئي كتاب سيبويه .
انظر ترجمته في الذيل والتكملة ٥/ ٢/ ٤٥٣ ؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٠ ونفح الطيب ٤/ ١٧٨ .

(٢) الجمل : ٢٦٥ . وتكملته : فإذا احتيج إلى تحريك المجزوم حرك بحركة نظيره .

حُرِّكَ الفعلُ المجزومُ أو المبنيُّ على السكونِ بالكسرِ ، وكَانَ أصلُهُ ذَلِكَ ؛ لأنَّ الكسرةَ حركةٌ لاَ تكونُ في الفعلِ اعرَابًا فلوْ حُرِّكَ بِالفتحِ أوبالضمِ لالتبسَ ذَلِكَ التحريكُ بِتحريكِ الإعرابِ ؛ لأنَّ الضمةَ والفتحةَ تكونُ إعرابًا في الفعلِ، فَلوْ كَانَ التحريكُ لِإلتقاءِ السَّاكِنينِ بِالضمِ أوبِالفتحِ لَكانَ يلتبسُ بِحركةِ الإعرابِ ، وهُوَ أيضًا تعليلٌ جَيدٌ مُناسِبٌ .

وحُرِّكَ المبنيُ عَلى السكونِ في الأسماءِ بالكسرِ حملاً على الفعلِ، اذِ السكونُ أكثرُ مَا يكونُ في الفعلِ ، وان شئتَ أن تَقُولَ : حُرِّكَ السَّاكِنُ بِالكسِرِ في الاسمِ لأنَّ الكَسرَ لَايكونُ اعرَابًا فِي الاسمِ حتَّى يَكونَ معَهُ التنوينُ ،أوِ الالفُ واللَّامُ ، أو الإضافَةُ ، وَمَا حُرِّكَ لِإلتقاءِ السَّاكِنينِ مِنَ المبنياتِ علىَ السُّكُونِ في الأسماءِ ليسَ فِيهِ ألفٌ ولَامٌ ولااضَافَةٌ ولا تنوينٌ ،فارتفعَ بِهِ الإلباسُ بينَ كسرةِ التقاءِ السَّاكِنين بكسرةِ الإعرابِ .

قولُهُ آخرَ البابِ : (فهذِهِ جملةُ المعربِ والمبنيِّ لم يشذَّ مِنْهَا شيءٌ)[١] ،يَظهَرُ مِنْ هذَا الكلامِ أنهُ لَم يتركْ مُعربًا ولا مبنيًا إلاَّ ذَكَرَهُ.

قلتُ : أما المعربَاتُ فقدْ ذَكَرهَا جَميعهَا، ولم يشذَّ عَنْ كَلامِهِ منهَا شَيءٌ، وأما المَبنياتُ فقدْ نقصَهُ أشياءُ مِنهَا ولمْ يستوفِهَا كُلَّهَا،اللهُمَّ إلاَّ أنْ يريدَ أنه ذكَرَعلةَ بناءِ المبنِيِّ مِنْ كُلِّ نوعٍ مِن أنواعِ الكَلِمِ، فجعَلَ علةَ بِنَاءِ الأفعالِ كَونَهَا لا تَعْتَوِرُ[٢] عَليهَا المعانِي التي َبيَّنَ بالإعرابِ أصلُهَا،وجَعَلَ بناءَ مَا ليسَ أصلُهُ البِناءَ-وهيَ الأسماءُ- مُضَارَعَتَهَا للحروفِ ، وهذَانِ المعقولاَنِ كليتَانِ لِلبناءِ عندَهُ ، وَإذَا ذَكَرَ كُلِّيَةَ الجنسِ فقدْ ذَكرهُ كُلَّهُ ؛ لأنَّ مَابينَهُ لَكَ من المُثُلِ المذكورةِ تَجِدهُ في كُلِّ مَا يُماثِلُهُ ،فبهذَا الاعتبارِ لم يتركْ مِنَ المعرباتِ ولاَ منَ المبنياتِ شيئًا فيحمَلُ كَلامُهُ على ظَاهِرِهِ.

وأما إذَا نظرنَا إلَى الجزئياتِ فإنهُ لم يستوفِهَا ولا ينبغِي أن ينظَرَ في كَلامِهِ الى الجزئياتِ ؛ لأنَّ جُزئياتِ كُلِّ بابٍ لاَ تكادُ تَنحصرُ.

---

(١) الجمل : ٢٦٥ .

(٢) في اللسان (عور) اعتوروا الشيء،وتعوروه ، وتعاوروه تداولوه فيما بينهم قال الجوهرى : انما ظهرت الواو فى اعتوروا ؛ لأنه فى معنى تعاوروا فبني عليه كما ذكرنا فى تجاوروا ، وفى الحديث يتعاورون على مِنبَرِي أيْ يَختَلِفُونَ ويَتَنَاوبُونَ .

بابُ المخاطبـــــــــة

المخاطبةُ اعتمادُكَ على مَن تحدثُهُ بخطَابِكَ ، واقبالُكَ عليهِ دُونَ غيرِهِ، وتختلفُ طرائقُهَا بحسبِ اختلافِ أحوالِ المُخاطَبينَ مِنَ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ .

فموضُوعُ البابِ لوصفِ كيفيةِ المُخاطَبةِ،وتَبيينِ وُجُوهِهَا بالتمثيــــــلِ ، واختلافِ ألفاظِ أسماءِ الإشَارةِ وحُرُوفِ الخِطَابِ بِحسبِ اختلافِ مَعانِي المسئُولينَ والمسئولِ عنهُمْ مِنَ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ،واختــلافِ الجوابِ بحسبِ اختلافِ الحُكمِ لموضعِ اسمِ المسئُولِ وأدواتِ السُّؤالِ ،والإعلامِ بمَا في حَرفِ الخطابِ مِنِ اختلافِ اللغَةِ،/ وأنَّ احدَى اللغتَينِ أقيسُ مِنَ الأخرَى ، وأنهُ لاَ موضعَ لأدوَاتِ الخِطابِ مِنَ الإعرابِ لحرفيتِهَا ، فَهذَا الذِى وُضِعَ لَهُ البابُ مَعَ الأمثلَةِ الموضوعَةِ لِلبيانِ ، فكَانَ حقُّهُ أن يَقولَ في الترجمةِ : ٨٣/
"بابُ المخاطبةِ والإشارةِ" ؛ لأنَّ البابَ مشتركٌ بَينَ تبيينِ حُكمِ المُخاطبَةِ والإشارَةِ، وليسَ يختصُّ بتبيينِ المخاطبَةِ ، ألاَ ترَاه يقولُ : (اجعَلْ أولَ كَلاَمِكَ لِمَــنْ تسألُ عَنهُ وآخِرَهُ لمنْ تُخَاطِبُهُ) (١). ثُم مضَى البابُ كُلُّهُ على بَيانِ اسمِ الإشَارَةِ ، والمخاطَبةِ ، وأرادَ بقولِهِ : (أولَ كلامِكَ) اسمَ الإشَارَةِ ، وبقولِهِ : (آخرَهُ) حرفُ الخِطَابِ ؛ لأنَّ أولَ كَلامِكَ انَّمَا هُوَ اسمُ الإستفهَامِ ولاَ يختلفُ ، وانَّمــــا يختلفُ مَا بعدَهُ مِن أسمـاءِ الإشارةِ وحَرفِ الخِطَابِ .

وفِي البَابِ غيرُ مَا ذُكِرَ مِنْ أحكَامِ كَافِ الخِطَابِ ،وأراهُ تركَهُ لِقلتِهِ فِي الاستعمالِ،أو على عَادَتِهِ فِي الإغفَالِ . انتهتْ الطريقةُ الكليةُ .

ثُم تزيدُ إن شئتَ عليهَا فتقولُ : المُخاطبةُ سُؤالُكَ مَنْ تُخاطِبُـــــهُ عَن مَنْ لاَ تُخَاطِبُهُ،ويكونُ المسئولُ عنهُ مُشارًا إليهِ ، كَقولِكَ : كَيفَ ذَلكَ الرجُلُ يا رَجلُ ؟ وقدْ تَضمنَ هَذا البابُ أدوَاتِ السُّؤالِ ، وهيَ :" كَيفَ " ومَاجرَى مجرَاهَا .

---

(١) الجمل : ٢٦٦ .

وأَدَواتِ المسئولِ عَنهُ ، وأَدَواتُ السُّؤَالِ أَدَواتُ الاستفهامِ ، وأَدواتُ المسئولِ عَنهُ وهِيَ : "ذَا ، ذَانِ ، أُولاءِ ، تَا ، تانِ ، أُولاءِ".

وأَدواتُ المَسئولِ : كَ ، كِ ، كُمَا ، كُمْ ، كُنَّ .

فَإذَا أَردتَّ بناءَ هذَا البابِ لِمن يَرومُ فَهمهُ ، فَقلْ لَهُ : اجعَلْ أَوّلَ كَلامِكَ أَدواتِ السُّؤَالِ ، ثُمَّ أَدواتِ المسئولِ عنهُمْ ، ثُمَّ أَدواتِ المسئولِ ، وَرتبتَ هذَا على طريقِ الاهَمِ فالأهَمِ ، ومثَالُها : كيفَ ذَلكَ الرجلُ يَا رَجُلُ ؟

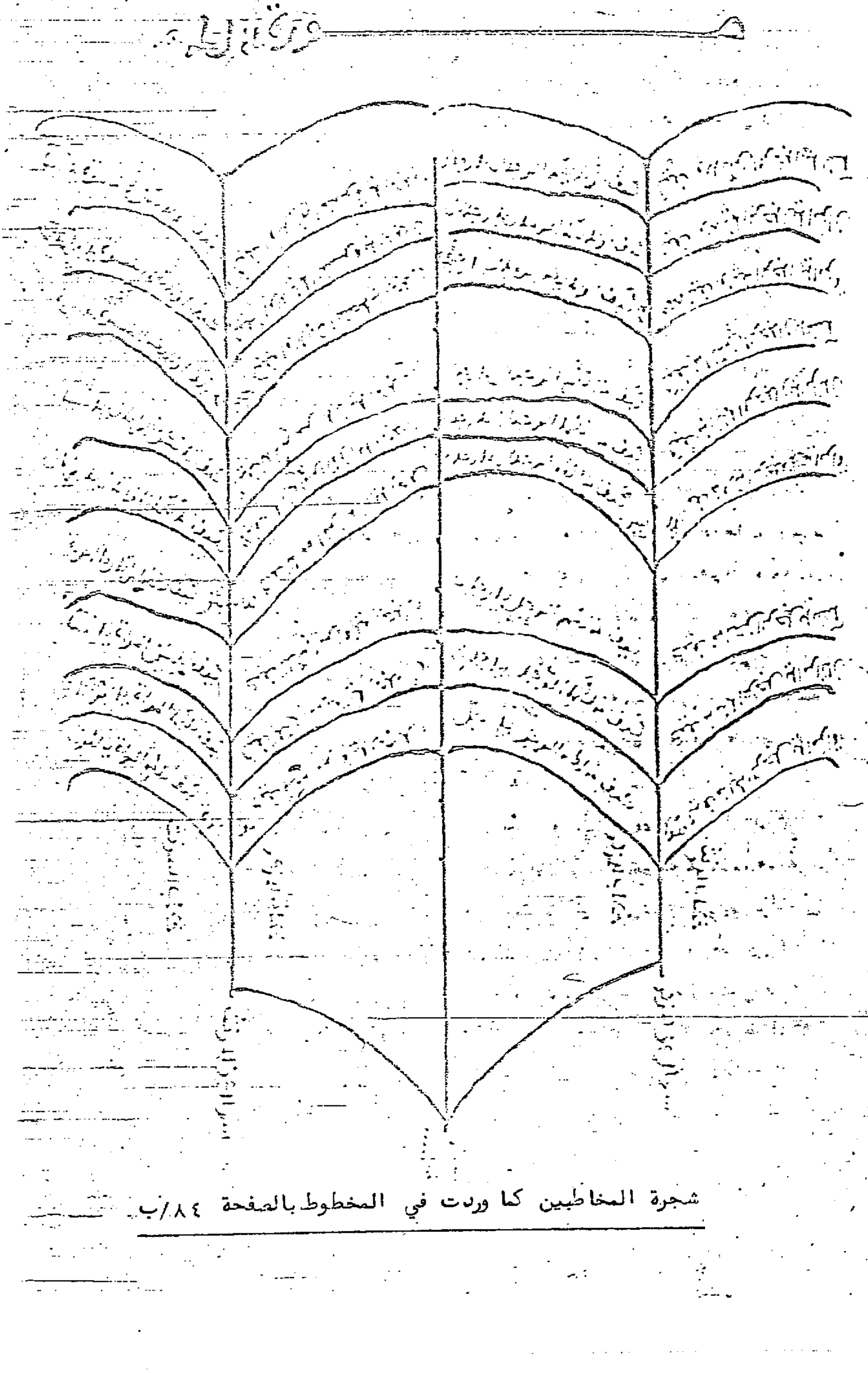
ومسائلُ هَذَا البابِ منحصرةٌ ، وهيَ ستٌ وَثلاثونَ مسألةً ، وأُصولُها سِتةٌ وهُمُ المسئولونَ ، والمسئولُ عَنهُمْ ، وهُمْ : رَجُلٌ رَجُلانِ رِجَالٌ ، امرأةٌ امرأتَانِ نِسَاءٌ ، فتبسطَ هذِهِ الستةَ فِي سَطرٍ ، ثُمَّ تجعلُ فوقَ الاولِ منهَا مِثلَهُ وَتسألُهُ عنْ جَميعِ الاسماءِ التِي فِي السطرِ الاسفَلِ ، وهُمْ الستةُ واحدًا واحدًا ، ثُمَّ تَجعلُ فوقَ الثانِي مِثلَهُ ، وتفعَلُ مثلَ مَا فعلتَ بالذين قَبلَهُ كذَلِكَ ، حتَّى تَستوفِيَ بالجُمْلِ مِثلَ مَا فِي السطرِ الاسفَلِ فَإذَا أنكَ حَصرتَ جميعَ مَسَائلِ البابِ ، وإذَا كَمُلَ سُؤَالُ اسمِ سَطرٍ مِنَ السطرِ الاعلى عنْ واحِدٍ مِنَ أسماءِ السطرِ الاسفلِ بجَوابِهِ جعلتَ أمارةَ ذَلِكَ نقطةً على الاعلى و نقطةً على الاسفَلِ فَيكمُلُ السُّؤالُ والجوابُ ، ويكمُلُ عَلى كُلِّ واحِدٍ منَ الاسماءِ سِتٌّ . /٨٤

٨٤/-

شجرة المخاطبين

سؤال عن المذكر		سؤال عن المؤنث	
خطاب للمذكر	خطاب للمؤنث	خطاب للمذكر	خطاب للمؤنث
للواحد		للواحد	
كيف ذلكَ الرجلُ يارجلُ؟	كيف ذلكِ الرجلُ يا امرأةُ؟	كيف تلكَ المرأةُ يارجلُ؟	كيف تلكِ المرأةُ يا امرأ
كيف ذلكُما الرجلُ يارجلان؟	كيف ذلكُما الرجلُ يا امرأتان ؟	كيف تلكُما المرأةُ يارجلان؟	كيف تلكما المرأةُ يا امرأ
كيف ذلكُم الرجلُ يارجالُ؟	كيف ذلكُنَّ الرجلُ يانساءُ؟	كيف تلكُم المرأةُ يارجالُ ؟	كيف تلكُنَّ المرأةُ يانسا
للاثنين ذانك		للاثنين	
كيف ذانكَ الرجلان يا رجلُ ؟	كيف ذانكِ الرجلان يا امرأةُ ؟	كيف تانكَ المرأتان يا رجلُ ؟	كيف تانكِ المرأتان يا امرأةُ ؟
كيف ذانكُما الرجلان يا رجلان ؟	كيف ذانكُما الرجلان يا امرأتان ؟	كيف تانكُما المرأتان يا رجلان ؟	كيف تانكما المرأتان ، امرأتان
كيف ذانكُمُ الرجلان يا رجالُ ؟	كيف ذانكُنَّ الرجلان يا نساءُ ؟	كيف تانكُم المرأتان يا رجالُ ؟	كيف تانكُنَّ المرأتان نساءُ ؟
للجمع		للجمع	
كيف أولئكَ الرجالُ يا رجلُ ؟	كيف أولئكِ الرجالُ يا امرأةُ ؟	كيف أولئكَ النساءُ يا رجلُ ؟	كيف أولئكِ النسوةُ يـ امرأةُ ؟
كيف أولئكما الرجالُ يا رجلان ؟	كيف أولئكُمَا الرجالُ يا امرأتان ؟	كيف أولئكُمَا النسوةُ يا رجلان ؟	كيف أولئكُمَا النسوةُ امرأتان ؟
كيف أولئكُمُ الرجالُ يا رجالُ ؟	كيف أولئكُنَّ الرجالُ يا نساءُ ؟	كيف أولئكُمُ النسوةَ يا رجالُ ؟	كيف أولئكن النسوةُ نساءُ ؟

٨٤



شجرة المخاطبين كما وردت في المخطوط بالصفحة ٨٤/ب

ثمّ اعلمْ أنّ المخاطبةَ مصدرُ خاطَبَ يُخاطِبُ مخاطبةً ، كما تقول : قاتلَ يقاتِلُ مقاتلةً، والمخاطبةُ تكونُ بالأمرِ ، نحوُ : قمْ ، واقعُدْ ، وتكونُ بالنهي ، نحوُ : لا تقمْ ولا تقعدْ ، وتكونُ بالاستفهامِ ، نحوُ : أتقومُ ؟ وهلْ تقعدُ ؟ ، وتكونُ بالخبرِ ، نحو : فعلتُ كذا ، وصنعتُ كذا .

وهذا البابُ الذي ترجمَهُ النحويُّونَ بالمخاطَبةِ أقصرُ مِن عمومِ اسمِ المخاطَبةِ، إذ مُرادُهُمْ بِهِ بعضُ المخاطبَةِ وهُوَ الخِطابُ بالاستفهامِ بُكيفَ" عَنِ اسمِ الإشارةِ مُتصلاً بكافِ الخطابِ ، فهذا هُوَ الذي قَصَدَ في هذا الباب ،وفيه وضع مسائله.

وكيفَ ؟ اسمٌ من أسماءِ الاستفهامِ ، وهيَ سُؤالٌ عنْ حالٍ ، وهيَ تكونُ تارةً بهمزةِ الاستفهامِ، والصفَةِ التي هيَ حَالُ المسئولِ عَنه، وتتقدرُ أيضًا بأيِّ" مجرورةٍ ، فمثالُ التقديرِ الاولِ : اذا قلتَ : كيفَ زيدٌ أصحيحٌ، أم سَقِيمٌ ، أم فَرِحٌ ، أمْ حَزِينٌ ؟ الى غيرِ ذلكَ مِنَ الصفاتِ التي يمكنُ أن يَتّصفَ بِها المسئولُ عنهُ في حَالِ السؤالِ.

ومثالُ التقديرِ الثّاني : على أيِّ حَالٍ هُوَ زَيدٌ ؟، فالجَوابُ عَنِ الأول : يَقولُ صَحيحٌ ، أو سقيمٌ ، أو فَرِحٌ ، أو حَزِينٌ ،على حَسَبِ ما ثَبَتَ عندَ السُّؤالِ ، ويَنبغي أن يَكونَ الجوابُ على حَدِّ السُّؤالِ ، فإن كَانَ المسئولُ عنهُ جملةً اسميةً كانَ الجوابُ كذلِكَ،فقولُكَ : سَقِيمٌ أو نحوهُ انما هُوَ على تقديرِ : هُوَ سَقِيمٌ ، أو هُوَ صَحِيحٌ، فجعلتَ جَوابكَ جملةً اسميةً ، كَمَا كَانَ السُّؤالُ كذلكَ ، وهوَ قولُكَ : كيفَ زيدٌ ؟ وإذا قلتَ : كيفَ رأيتَ زيدًا : سَقِيمًا ، أو صَحِيحًا ؟ فيكونُ قولُكَ : سَقيمًا ، أو صحيحًا مفعولاً ثانيًا،أو حالاً اذا كانتِ الرؤيةُ بَصريةً ، فَكأنكَ قُلتَ : رأيتَهُ سَقيمًا،فتكونُ الجملَةُ الجَوابيةُ فِعليةً ، كَمَا كانَ السُّؤالُ كذلكَ ، وأما جَوابُهَا على تقديرِهَا بأيِّ" مجرورةٍ فَلاَ ينبغي أنْ يَكونَ الجوابُ الاّمجرورا ، وذلكَ اذا قَالَ لكَ القائلُ : كيفَ زَيدٌ ؟ وتُلاحِظُ فيهِ التقديرَ على أيِّ حَالٍ زيدٌ ؟، فَينبغي أن تجيبَهُ بأن تَقولَ : على عافيةٍ أو على حالٍ ضَعيفَةٍ ،ويكونُ هَذَا المجرورُ في مَوضِعِ رَفعٍ على أنهُ خَبر ابتداءٍ مُضمَرٍ ، كأنكَ قلتَ : هُوَ على حالِ كذا ، فيكونُ الجوابُ مطابقًا لِهَذا السُّؤالِ في كونِهِ جملةً اسميةً .

وإن كانَ السّؤالُ جملةً فعليةً ، كقولكَ : كيفَ رأيتَ زيدًا ؟ كانَ ذلكَ المجرورُ في موضعِ نصبٍ على أنهُ مفعولٌ ثانٍ لِرأيتَ، أو في مَوضِعِ الحالِ ان كانتِ الرؤيةُ بَصريةً لا قلبيةً ، وتَقيس على هذا.

فَإن قَالَ قائلٌ : ما الدَّليلُ عَلى أنَّ كيفَ مِن قبيلِ الأسماءِ؟ ولمَ لا تجعلوهَا حرفًا مثلَ الهمزةِ وهَل ؟ قيلَ : الدليلُ عَلى أنهَا مِنَ الأسماءِ أنَّ الكلامَ يستَقِلُّ بِهَا مع الاسمِ الواحِدِ ، وذلكَ إذَا قلتَ : كيفَ زَيدٌ ؟ ولو كانتْ مِثلَ الهمزةِ أوْ هَلْ لم يستقلَّ بِهَا كَلامٌ.

ودَليلٌ آخر أنهَا تُجَابُ بِالأسماءِ إذَا قلتَ : كَيفَ زيدٌ ؟ فَيقالُ لَكَ : صحيحٌ أو سَقيمٌ ، ولا يُجابُ بِالاسمِ إلا الاسمُ ، فَهذَا الكلامُ في كيف.

وأمَّا " ذَا " فَهوَ اسمُ إشَارةٍ والكَافُ المتصلَةُ بِهِ حَرفُ خِطابٍ فِي هذَا الموضِعِ، وجملَةُ مَسائِلِ هذَا البابِ ستٌّ وثلاثُونَ مَسألةً ، وذَلكَ أنَّ اسمَ الإشارَةِ يكونُ مذكرًا ومُؤَنثًا ، /٨٥أ وكلُّ واحِدٍ مِن قسمي المذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ ينقسمُ إلَى ثلاثةِ أقسامٍ : مُفردٍ ، ومثنًّى ، ومجموعٍ ، فَتأخذُ كُلَّ قسمٍ مِنَ الأقسامِ الستةِ وتَجعلُ الاقسامَ الستةَ الأُخرَى فَتكُونُ مَسائِلُهُ ستةً في ستةٍ مِن ضربِ العَددِ ، فتنفصلُ مِنهَا ستٌّ وثلاثونَ مَسألةً .

وبَيانُهَا على التفصيلِ : هُوَ أن تأتِيَ بِالمشارِ إليهِ وهُوَ المسئُولُ عنهُ مفردًا مذكرًا ، ثم تأتِي بِأنواعِ الخِطَابِ الستةِ فتقولُ : كيفَ ذَلكَ ؟ وكيفَ ذلكمَا ؟ وكيفَ ذلكُمْ ؟ تُفرِدُ المخاطَبَ المذَكرَ ثم تُثنيهِ ، ثم تجمَعُهُ ، ثم تأتِي بخطابِ المؤنَّثِ أيضًا فتقولُ : كيفَ ذَلكِ ؟ بخطابِ المؤنثِ ، وكيفَ ذلكمَا ؟ وكيفَ ذَلكُنَّ ؟ فَهذِهِ سِتُّ مسائلَ مَع افرادِ المذكرِ المشارِ اليهِ ، وتأتِي بِأنواعِ الخطابِ الستةِ ، فتقولُ : كيفَ ذَانكَ ؟ وكيفَ ذَانكُمَا ؟ ،وكيفَ ذانكُمْ ، وكيفَ ذَانكِ لِخِطَابِ المُؤَنَّثِ؟، وكيفَ ذَانكمَا ؟ وكيفَ ذَانكُنَّ ؟ ، فهذه سِتُّ مسائلَ إلى السِتِّ المتقدمَةِ (١) ، فتجعلُ مِن ذَلكَ اثنتَي (٢) عشرةَ مَسألةً ، ثم تأتِي بالمشارِ اليهِ جميعًا لِلمذكَرِ ، وتأتِي بأنواعِ الخِطابِ السِتةِ فتقولُ : كيفَ أولئكَ ؟ وكيفَ أولائكُمَا ؟ وكيفَ أولائكُمْ ؟ وكيفَ أولئِكِ ؟ لِخطابِ المُؤنَّثِ ، وكيفَ أولائكمَا ؟ وكيفَ أولئِكُنَّ ؟ ، فهذِهِ سِتُّ مسائلَ إلى اثنتَي

---

(١) أي مع تثنية المذكر المشار إليه.

(٢) في الأصل : اثنتا ، والصواب ما أثبتناه.

عشرة مسألةً ، فتجعلَ من ذلكَ ثماني عشرةَ مسألةً ، ثمَّ تأتي بالمشارِ اليه مفردًا ومثنًّى (١) وتأتي معهُ بأنواعِ الخطابِ الستةِ فتقولُ : كيفَ تانكَ ؟ وكيفَ تانكمَا ؟ وكيفَ تانكمْ ؟ وكيفَ تانكِ ؟ لِخطابِ المؤنثِ ، وكيفَ تانكمَا ؟ وكيفَ تانكنَّ ؟ ، فهذهِ ستُ مسائلَ الى أربعٍ وعشرينَ مسألةً ، فيتحصلُ من ذلكَ ثلاثونَ مسألةً ، ثم تجمعُ المشارَ اليهِ المؤنثَ ، وتأتي بأنواعِ الخطابِ الستةِ فتقولُ : كيفَ أولائكَ ؟ وكيفَ أولائكمَا ؟ وكيفَ أولائكمْ ؟ وكيفَ أولائكِ ؟ لِخطابِ المؤنثِ ، وكيفَ أولائكمَا ؟ وكيفَ أولائكنَّ ؟ فهذهِ ستُّ مسائلَ ، وبهَا كمُلَتِ المسائلُ الستُّ والثلاثونَ مسألةً ، وهيَ التِي ذكرَ أبو القاسمِ - رحمه الله - ولم يتركْ منهَا إلاّ ما كانَ سهلاً، ومثلتُ هذهِ المسائلَ بغيرِ نعتِ المشارِ اليهِ وبغيرِ إلحاقِ هَاءِ التنبيهِ لاسمِ الإشارةِ إيجازًا واختصارًا، فتفعلُ ذلكَ إن شئتَ ، فيجوزُ أن تقولَ : كيفَ ذلكَ الرجلُ ؟ ، وكيفَ هذَا الرجلُ ؟ وكيفَ ذَا ؟ وكيفَ ذِهْ ؟ وكيفَ ذِهِي ؟ وان شئتَ أنْ تصفَ ، فتقولَ : كيفَ ذِى المرأةُ ؟ وكيفَ هَذِهِ المرأةُ ؟ وكيفَ تلكَ المرأةُ ؟ وقد ذكرَ ذلكَ كلَّهُ الأستاذُ أبو الحسن بنُ خروف - رحمه الله - في شرحِ الجملِ .

ألفاظ الكتاب :

قوله : (إذَا خاطبتَ فاجعلْ أولَ كلامكَ لمن تسألُ عنه ، وآخرَهُ لمن تخاطِبُهُ ، فتقولُ إذَا سألتَ رجلاً عن رجلٍ : كيفَ ذلكَ الرجلُ يا رجلُ ؟) (٢) ، اعلم أنَّ مبدأَ الكلامِ «كيفَ» ، وآخرَهُ "يا رجلُ" ، فأمَّا «كيفَ» فليستْ واقعةً على المسئولِ عنهُ، وإنمَا هيَ واقعةٌ على السؤَالِ والحالِ المسئولِ عنهَا ، وأمَّا مرادِفُ المسئولِ عنهُ فهوَ اسمُ الإشارةِ وليسَ هِيَ في أولِ الكلامِ ، يدلُّكَ عَلَى ذلكَ قوله : لمنْ تسألُ / عنهُ ، وليسَ هذا أولَ الكلامِ . ٨٥/

فالجوابُ أن يقالَ : يحتملُ هذَا الإطلاقُ أمرينِ : أحدُهُمَا : أن يريدَ بالكلامِ ذلكَ ويتوسعَ فيهِ ؛ لأنَّهُ ليسَ بكلامٍ على الحقيقةِ ، والنحويونَ

---

(١) في هذا الموضع سقط حيث لم يذكر المؤلف أمثلة المشار إليه مفردًا مؤنثًا مع أنواع الخطاب الستة وتبعًا لكيفية تعبيره يكون السقط كما يلي : "مؤنثا وتأتي بأنواع الخطاب الستة فتقول : كيف تيكَ ؟ وكيف تِلكما ؟ وكيف تلكم ؟ وكيف تلكِ ؟ وكيف تلكما ؟ وكيف تلكنَّ ؟ فهذه ست مسائل إلى ثماني عشرة مسألة فيتحصل من ذلك أربع وعشرون مسألة ".

(٢) الجمل : ٢٦٦ .

يتوسعونَ في اصطلاحِهِمْ ، فيطلقونَهُ على ما ليسَ بكلامٍ ، وأولُ ذَلِكَ " ذَا " وهو المسئولُ عنهُ، وآخِرُهُ الكافُ وهي ضميرُ من تُخاطِبُهُ .

والاحتمالُ الآخرُ أن يكونَ أطلقَ أوّلَ الكلامِ على" كيفَ" وجعلهـا لمن تسأَلُ عنهُ على طريقِ التوسعِ ؛ لأجلِ كونِهَا سُؤَالاً عن حالِهِ ،

وقوله : (وآخِرُهُ لمن تُخَاطِبُهُ) ، يريدُ بذلكَ يا رجلُ .

قوله : (واللامُ زَائدَةٌ للتوكيدِ) (١) ، اعلمْ أَنَّ" ذا " للمشارِ إليهِ القريبِ [وذاكَ] (٢) لمنْ هو أبعدُ ، وذلكَ للمشارِ إليهِ الذى هوَ في أقصَى البعدِ، فاللّامُ إذًا إنّمَا هيَ دالةٌ على بعدِ المشارِ إليهِ أقصَى البُعدِ، فإطلاقُهُ عليهَا تأكيدًا لا معنَى لَهُ ؛ لأنّهَا دلتْ على ما لمْ تدلّ عليهِ ذَاكَ " وَلاَ "ذَا" من كثرةِ البعدِ ، ووجهُ إطلاقِهِ أنهُ لَمّا كَانَ فيهِ بعدُ مَّاوجاءتِ اللّامُ فَدلتْ على زيادةِ ذلكَ البعدِ ، فمدلُولُها إنّمَا هوَ منْ جنسِ البعدِ، صارتْ لذلكَ كأنهَا تأكيدٌ للبُعدِ ، فهذا وجهُ تجوزهِ في كونهِ أطلقَ عليهِ تأكيدًا ، ولوْ كانَ مدلولُهَا غيرَ البعدِ لم يكنْ لإطلاقِ التأكيدِ عليهَا وجهٌ لا حقيقةً ولامجازًا ، وقـالَ بعضُ النحويينَ : الكافُ واللّامُ لتراخِي المُشارِ إليهِ،والكافُ للخطابِ .

قوله : (ولا موضعَ لَهَا منَ الإعرابِ) (٣) ، يريدُ كافَ الخطـابِ، فهيَ إذًا حرفٌ دالٌ على الخطابِ وليستْ باسمٍ، إذ لو كانتِ اسمًا لكـانَ لهَا موضعٌ منَ الإعرابِ كسائِرِ الأسماءِ، وكذلكَ تثنيتُهَا وجمعُهَا مذكرةً ومؤنثةً لا موضعَ لهَا منَ الاعرابِ ، فإنْ قيلَ: مَا الدّليلُ على أنَّ الكافَ وتثنيتَهـا

---

(١) الجمل : ٢٦٦.

(٢) في الأصل : وذلكَ ، وهوتصحيفٌ صوابُه ما أثبتناه . وانظـر التصريح على التوضيح ١/١٢٩ قال : وما ذهبَ إليهِ منْ أن اسمَ الإشارةِ لهُ مرتبتانِ قُربَى وبُعدَى لا غيرُ، تَبعَ فيهِ الناظمُ وخالفَـهُ في شرحِ اللمحةِ فقالَ : والمشارُ إليهِ إمّا قريبُ المسَافةِ أو متوسطُـهَا أو بعيدُهَا، فللمفردِ المذكّرِ " ذَا " للقريبِ ، وذاكَ للمتوسطِ ، وذلكَ للبعيدِ . وانظر شرح ألفية ابن معطي ١/٧١٦-٧١٨.

(٣) الجمل : ٢٦٦.

وجمعتَها لا موضعَ لهَا منَ الإعرابِ ؟ قِيلَ : اعرابُ الأسماءِ رفعٌ ونصبٌ وَخفضٌ ، فهذهِ الكافُ ليستْ من الضَّمَائِرِ المرفوعةِ، لا مُنفصلِهَا ولا مُتصلِهَا، ولا يمكنُ أن تكونَ منصوبةً ،فإنَّ المنصوباتِ محصورةٌ فليستْ بمصدرٍ ، لأنَّ المرادَ بهَا خطابُ شخصٍ، ولا بمفعولٍ بِهِ ؛ لأنَّهُ ليسَ هُنَاكَ فعلٌ يقعُ عليهِ ، ولا شيءٌ مِمَّا ينصبُ المفعولَ بِهِ، ولا ظَرفِ زمانٍ ولا ظَرفِ مكانٍ ؛ لأنَّهَا ليستْ بواقعةٍ على زمانٍ ولا مَكانٍ، ولا هيَ مفعولٌ منْ أجلِهِ ؛ لأنَّهَا ليستْ عُذرًا عنْ شيءٍ، ولا مفعولٌ مَعَهُ ؛ لأنَّ منْ شرطِ المفعولِ مَعَهُ أن يكونَ مُصَاحِبًا للواوِ ، وإذا كَانَ ضَميرًا(١) كانَ ضميرًا منفصلاً ، كمَا قالَ الشاعرُ:(٢)

فَكانَ وإيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الماءِ إذْ لاَقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا

وليستْ بحالٍ ؛ لأنَّ الأحوالَ لا تكونُ مُضمرةً وليس فيهَا شروطُ الحالِ ، ولا هي تمييزٌ ؛ لأنَّ التمييزَ من شرطِهِ أن يكونَ ظاهرًا نكرةً، ولا استثناءٌ لعدمِ أدَاةِ الاستثناءِ، وليستْ منَ المنصوبَاتِ في بابِ الصفةِ المشبهةِ باسمِ الفَاعِلِ ؛ لأنَّهُ ليسَ هناكَ صفةٌ مشبهةٌ باسمِ الفاعلِ فتنصبَ على التَّشْبِيهِ بالمفعولِ به ، فقدْ بطَلَ أن تكونَ من نوعٍ مِنْ أنواعِ المنصوباتِ.

وليستْ منَ المخفوضَاتِ ؛ لأنَّ الخفضَ يكونُ بثلاثةِ وُجُوهٍ : إضَافةُ اسمٍ / الى اسمٍ، أو بحرفِ خفضٍ، أو بالتبعيةِ، فلا تكونُ منَ القسمِ الأولِ ؛ ٨٦/أ
لأنه لم يَتصلْ بهَا إلاَّ "ذَا" الذِي هوَ اسمُ المشارِ اليهِ، وهوَ معرفةٌ ، والمعرفةُ لاتضافُ، وليسَ قبلَهَا حرفُ خفضٍ يَخفضهَا ، فبطل أن تكون منَ القسمِ الأولِ والثاني ، وبطَلَ أنْ تكونَ منَ القسمِ الثَّالثِ ، إذْ ليسَ قبلَهَا مَايكونُ

---

(١) في الاصل : ضمير ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٢) الشاهد لكعب بن جعيل وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب ١/٢٩٨ في باب ما يظهرُ فيهِ الفعلُ وينتصبُ فيهِ الاسمُ ، والشاهدُ فيه نصبُ إيَّاهَا بالفعلِ الذى قبلَهُ الذى قوّتْهُ الواوُ النائبةُ عنْ "مَعَ" وروى البيت :

* وَكَانَ وإياهَا كَحَرانَ لَمْ يفقْ *

وهوَ فى الحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٦٦ والتبصرة والتذكرة ١/٢٥٨. وشرح الجمل لابن هشام ٣٨١ ، ويروى البيت أيضا :

* فَكنتَ وإياهَا كحرانَ لم يفقْ *

نعتاً ولا عطفَ بَيانٍ ولا توكيداً ولا عطفَ نسقٍ ؛ لأنَّ مِنْ شرطِ عطفِ النسقِ أن يكونَ بحرفٍ وليسَ هُنَا حرفُ عطفٍ، ولاَ مَا يعطفُ عليهِ، ولمْ يتقدمهَا شيءٌ يمكنُ أنْ تكونَ بدلاً منهُ ، لا بدلَ شيءٍ من شيءٍ ، ولا بدَلَ بعضٍ من كلٍّ ، ولا بدلَ اشتمالٍ، وبمثلِ ما أبطلتِ التَّبعيةُ في الخفضِ تَبطلُ التبعيةُ فِي النصبِ ، وإذا بَطلَ أن تكونَ مرفوعةً أو منصوبةً أو مجرورةً لم يكن لهَا موضعٌ مِنَ الإعرابِ ، وإذا لم يكنْ لهَا موضعٌ مِنَ الاعرابِ تَعيَّنَ أنهَا حرفٌ ، وكذلكَ تثنيتُهَا وجمعُهَا، كُلُّ ذلكَ يُحكَمُ عليهِ بالحرفيةِ ؛ لأنَّ الدَّليلَ الذي قامَ على أنَّ المفردَ منهَا حرفٌ يجري فى التثنيةِ والجمعِ.

قوله : (أَرَأيتَكَ زيداً مَا صنعَ ؟) [١] ، أتىَ بهِ على أنَّ الكافَ حرفُ خطابٍ مثلُهَا في "ذلكَ" ، والدَّليلُ على أنَّهَا هُنَا حرفُ خطابٍ كونُهَا لا موضعَ لهَا مِنَ الإعرابِ [٢] ؛ لأنَّهَا لا تكونُ مرفوعةً، وليسَ هُنَا مَا يخفضُهَا ، فتكونَ مخفوضةً ، فلم يبقَ أن يُتوهمَ فيهَا إلاَّ أنهَا مفعولةٌ بِرأيتَ" وأنَّ "رأيتَ" مفعولُهَا " زيداً "المنصوبَ، ومَا صنعَ ؟ " مَا " استفهاميةٌ فِي موضعِ نصبٍ بِصنعَ"، وفاعلُ صنعَ مضمرٌ فيهِ يعودُ على زيدٍ ، وصنعَ و "مَا" الاستفهاميةُ التي هِيَ مفعولةٌ قد سدتْ مسدَّ المفعولِ الثَّانِي : لرأيتَ ، "ورأيتَ" معلقٌ عنهَا ؛ لأجلِ ما فِيهَا مِنَ الاستفهامِ ، ومعنى الكلامِ : أرأيتَ زيداً مَا صنعَ ؟ فالكافُ إنَّمَا هِيَ لمجردِ الخطابِ مُؤكِّدةٌ في المعنَى لِمَا دلتْ عليهِ التَّاءُ المتصلةُ برأيتَ مِنَ الخطابِ ، والهمزةُ الدَّاخلةُ على رأيتَ فِي هذَا الموضعِ همزةُ استفهامٍ.

ومثلُها قولُهُم : النَّجاءَكَ النجاءَكَ(٣) أى : السرعةَ السرعةَ ، وهو مصدرٌ نابَ منابَ

---

(١) الجمل : ٢٦٦.

(٢) قال سيبويه : ومما يدلكَ علىَ أنهُ ليسَ باسمٍ قولُ العربِ : أرأيتكَ فلاناً ما حالُهُ فالتاءُ علامةُ المضمرِ المخاطبِ المرفوعِ . . الخ . الكتاب ١/ ٢٤٥.

(٣) قال سيبويه :" وكقولهمْ النجاءَكَ ، فهذهِ الكافُ لم تجيءْ علماً للمأمورينَ ، والمنهيينَ المضمرينَ ولوْ كانتْ علماً للمضمرِ يــن

===

فِعْلِ الأمر ، كأنهُ قالَ : انجُ النجاءَكَ،انجُ النجاءَكَ ، فهو منصوبٌ على المصدر بهذا الفعلِ المقدر ، والكافُ فيهِ لمجردِ الخطابِ حرفٌ من الحروفِ ؛ لأنَّ الذي يتوهمُ فيهَا منَ الإعرابِ أن يكونَ النجاءُ مضافًا اليهَا فتكونُ في موضعِ خفضٍ بالإضافةِ،ولا يمكنُ فيهَا ذلكَ ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ دخلتْ على النجاءَكَ ، ومَا فيهِ الألفُ واللامُ لا يضافُ إلى مَا ليسَ فيهِ الألفُ واللامُ في مثلِ هذَا،وربمَا يتوهمُ فيهَا أنهَا مفعولةٌ بالنجاءِ ، ولا يتصورُ ذلكَ فيهَا لوجهينِ : أحدهمَا : أنَّ النجاءَ لا يتعدّى الى مفعولٍ ، والوجهُ الآخرُ: أَنَّ المصدرَ إذَا كانَ لهُ مفعولٌ مضمرٌ وفي المصدرِ ألفٌ ولامٌ فلاَ يكونُ ذلكَ المضمرُ الاَّ منفصلاً ،كقولك : أعجبني الضربُ إيّاكَ زيدًا،أيْ : أعجبَني أَنْ ضَربَكَ زَيدٌ .

قوله : (فَإنْ أَجابَكَ المسئولُ)[1] ، يريدُ: فَإنْ أجابَكَ المسؤُولُ عنْ قولكَ : كيفَ ذلكَ الرجلُ يا رجلُ ؟ وقوله : (صالحٌ أو سقيمٌ أو مريضٌ أو صحيحٌ ، أو مَا أشبهَ ذلكَ) إلى قولهِ (بإضمارِ المبتدإِ)[2] ، اعلمْ أَنَّ مرادَهُ في هذَا الفصلِ أن يُبينَ لكَ كيفَ / يكونُ الجوابُ مِن الجملةِ الاسميةِ التي هيَ سُؤَالٌ ، وذلكَ أَنَّ العربَ يستحسنونَ الاعتدالَ في الجملِ إذَا عُطفَ بَعضُهَا على بعضٍ، وإذَا أُجيبَ بعضُهَا ببعضٍ ، وإذَا أُبدِلَ بعضُهَا من بعضٍ ، فإذَا كانتِ الجملةُ الأولى اسميةً عُطِفَ عليهَا جملةٌ اسميةٌ ، وإذَا كانتْ فعليةٌ عُطِفَ عليهَا فعليةٌ ، ويكرهونَ المُخالفَةَ في ذلك ، وكذلك إذا كانتْ جملةٌ استفهاميةً ثمَّ أُبدِلَ منهَا جُملةٌ أخرَى فكانتْ مفسرةً لَهَا استُحسِنَ أن تكونَ على وفقهَا في كونهَا جملةً فعليةً أو جملةً اسميةً ، ٨٦/

=== لكانتْ خطأً ؛ لأنَّ المُضمَرينَ ها هنَا فاعلونَ وعلامةُ المضمرين الفاعلين الواو كقولكَ : افعلُوا وانمَا جَاءَتْ هذهِ الكافُ توكيدًا وتخصيصًا ولو كانتْ اسمًا لكَانَ النجاءَكَ مُحالاً ؛ لأنهُ لا يضافُ الاسمُ الذي فيه الألفُ واللاّمُ . الكتاب ١/ ٢٤٤- ٢٤٥ .

(١) الجمل : ٢٦٦ .

(٢) الجمل : ٢٦٦ .

ومثالُ ذلكَ كلِه : قامَ زيدٌ ، وخرجَ عمرٌو مع جوازِ المخالفةِ، وهيَ أن تقولَ : وعمرٌو خارجٌ ، ويُكرهُ : [زيدٌ قائمٌ] (*) وخرجَ عمرٌو معَ جوازِ المُخالفةِ.

وكذلك إذا قلت : كيف ذلكَ الرجل يا رجل ؟ استحسنَ صحيحٌ أو سقيم ، فيكونُ المبتدأ مضمرًا ، ويكونُ صحيحًا أو سقيمًا على تقديرِ نصبهِ بفعلٍ مضمرٍ ، كأنهُ قالَ : أعلمهُ صحيحًا أو سقيمًا ، ويكرهُ صحيحٌ أو سقيمٌ على المخالفةِ مع جوازِها ، ومثلُ مَا جاءَ منَ الجملِ بدلاً من جملةٍ أخرى قولُ الشاعرِ: (١)

أَلاتسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ أنحبٌ فيُقضَى أم ضلالٌ وباطلُ

البيتُ هوَ للَبيدٍ ، فقولهُ : " أنحبٌ " ، الهمزةُ فيهِ للاستفهامِ ، ونحبٌ خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ كأنهُ قالَ : أهوَ نحبٌ ؟ وهوَ جملةٌ اسميةٌ وهيَ بدلٌ من قولهِ : مَاذَا يُحاولُ؟، فيغلبُ على الظنّ أنّ " مَاذَا يَحاولُ " جملةٌ اسميةٌ ، " ما " فيهَا مبتدأٌ ، وَ " ذَا " بمعنَى الذِي ، وَهوَ الخبرُ فيكونُ أبدلَ جملةً اسميةً منْ جملةٍ اسميةٍ ، وهيَ بدلٌ منْ قولهِ : مَاذَا يحاولُ؟ ، كَمَا قلنَا .

ولاتمتنعُ المُخالفةُ في القياسِ ، ولذلك لم يُقطع بموافقتِهَا وحكمنَا عليهِ بالظنِ ، لانه أكثرُ في كلامهِمْ ، فيجوزُ على المخالفةِ أنْ تكونَ " مَا " في موضعِ نصبٍ بيحاولَ وذلكَ صلةٌ ، وسيأتي الكلامُ على البيتِ في بابِ " مَاذَا " ان شاءَ اللّهُ تعالى .

قولهُ : (ولوْ كانَ مَوضعُ كيفَ نصبًا) (٢) ، انْ قالَ قائلٌ : علَى أيّ وجهٍ ينتصبُ "كيفَ" في هذَا الكلامِ ؟

قيلَ : يحتملُ أمرينِ : انْ جعلتَ "رأيتَ" منْ رُويةِ البصرِ كانتْ فِي موضعِ نصبٍ على الحالِ من زيدٍ في قولكَ : كيفَ رأيتَ زيدًا ؟ وانْ جعلتَهَا منْ رُويةِ القلبِ وهيَ التي بمعنَى العلمِ كانتْ "كيفَ" مفعولاً ثانيًا لِرأيتَ" الاَّ أنهُ ملتزمٌ التقديمِ لمَا فيهِ منْ معنَى الاستفهامِ .

(*) زيادة يقتضيها السياق .
(١) الشاهد للبيد وقد سبق تخريجه في ١٧٠ .
(٢) الجمل : ٢٦٦ .

قوله : (ولوْ كانَ موضعُ كيفَ نصبًا لكانَ الجوابُ منصوبًا) [١]،
يريدُ على وجهِ الاختيارِ لا على وجهِ الوجوبِ، واستشهادُهُ بقولهِ تعالى حكايةً عن امرأةِ العزيزِ صاحبةِ يوسفَ عليهِ السّلامُ : ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [٢]، إنّمَا هوَ على افرادِ المشارِ اليهِ منْ حيثُ هُوَ اشارةٌ الى واحدٍ ، وجَمَعَ أداةَ الخطابِ ، لأنّهُ خطابٌ لجمعِ مُؤنّثٍ وليسَ في الآيةِ سُؤالٌ كمَا كانَ في المسائلِ التي تقدمتْ.

قوله : (واعلمْ أنَّ الكافَ قد تَجيءُ في مثلِ هذا مُوحدةً في الاثنينِ والجمعِ، تتركُ على أصلِ الخطابِ وهيَ لغةٌ ، وَما بدأنَا بهِ أقيسُ وأكثرُ في كَلامِهِمْ) [٣]، اعلمْ أنَّ الكافَ المفردَةَ المفتوحةَ تَجيءُ مكانَ الاثنينِ و مكانَ الجمعِ ومَكانَ الكافِ التي للمؤنّثِ فتخاطبُ / المفرَدَ المؤنّثَ بالكافِ مفتوحةً. /٨٧

وقوله : (على أصلِ الخطابِ) [٤]، وذلكَ أنَّ الكافَ المفردَةَ هيَ الاصلُ للتثنيةِ والجمعِ، ولذلكَ عبرَ عنهَا بأنهَا أصلُ الخطابِ [٥]، والمذكَّرُ أصلُ المؤنّثِ .

وقوله : (وَما بدَأْنَا بهِ أقيسُ) ، إنّمَا كانَ ذلكَ ، لانهُ يختصُّ فيهِ كُلُّ مخاطبٍ بمَا يليقُ بهِ من افرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ .

---

(١) الجمل : ٢٦٦.
(٢) الآية ٣٢ من سورةِ يوسفَ .
(٣) الجمل : ٢٦٩ وفى المطبوعة : فتتركُ علىَ أصلِ الخطابِ.
(٤) الجمل : ٢٦٩.
(٥) فى حاشية الصبان على الاشمونى ١٥٣/١ قال الصبان : " قال فى التصريح : هذهِ الكافُ وان كانتْ حرفيةً تتصرفُ تصرفَ الكافِ الاسميةِ فى غالبِ اللغاتِ فتفتح للخطابِ وتكسرُ للمخاطبةِ و تلحقهَا علامةُ التثنيةِ والجمعينِ ، ودونَ هذا أن تفتحَ في التذكيرِ وتكسرَ فى التأنيثِ ولا تلحقهَا علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ ، ودونَ هذا أن تفتحَ مطلقاً ولا تلحقهَا علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ . وانظر شرح ألفية ابن معطى ٧٢٠/١.

بـاب الهجـــــاء

الهجاءُ اسمُ مَا اصطلَحَ عليهِ الكُتّابُ وغيرُهمْ مِنْ عِلمِ الخطِ ، وإقامَةِ رسومِهِ على مَا اصطلحَ عليهِ الحُذَّاقُ منهمْ ، ومِنْ علماءِ العربيةِ : كالكسائيِ، والأخفش ، وغيرِهمَا منْ زيادَةٍ ونقصٍ وبدلٍ .

وهَــذا النــوعُ مــن العلــم ليسَ من علمِ العَربيــةِ ؛ لأنَّــهُ يختــصُّ بإقامةِ الخــط ، وعلمُ العربيــةِ يَختــصُّ بإقامــةِ اللفظِ ، ولذلكَ لم يتضمنهُ كتابُ أبي بِشْرٍ (١) ، وكتابُ أبي العباسْ (٢) وأبي (.....)، (٣) وكتُبِ غيرِهمْ مِمنْ سَلَكَ مسلكهمْ .

وحــدُّ الخط أنْ يكــون علــى حَــدِّ اللفظِ ؛ لأنَّــهُ تمثيلُــه رســمًا وقد جَــاءَ مِنــه أشــياءُ على خلافِ اللفظِ بزيادَةٍ ونقصٍ وبدلٍ ، اصطلَحَ الكُتّابُ - وبعضُ متقدمي النحويينَ - عليهِ قديمًا وحديثًا .

فمَـوضُوعُ البابِ لذكرِ ما أمكنَ من ذَلكَ القدِيمِ الذى هو أقـدَمُ ، لأنَّ المصطلِحيـنَ عَليهِ كَانـُوا أعلم .

ومضمنُ هذَا البابِ منهُ تبيينُ حكمِ المقصورِ منَ الاسماءِ ، ومَا أشبههُ باعتلالِ آخِرِهِ منَ الافعالِ، ومَا يكتبُ منهَا بالألفِ على حَدِّ اللفظِ، وبالـيَـاءِ على خلافِهِ، وما يجوزُ فِيهِ الوجهانِ ، وتَبيينُ حكمِ المنقوصِ منَ الأسماءِ، وما يتمُّ منــهُ وينقص، ومَا يُزادُ فيهِ، وموضعُ الزيادةِ ومَاهيتُهَا . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثُمَّ نقولُ : والهجاءُ منْ طريقِ الخطِّ ومنْ طريقِ اللَّفظِ ، يقالُ : تهجيتُ

---

(١) كتابُ أبي بشرٍ هُوَ الكتاب لسيبويهِ ، وأبو بشرٍ كنيتُهُ ، قال أبو الطيب اللغوى : وكان يكنى أبا بِشرٍ ، وأبا الحسينْ ويقالُ : أبو عثمان وأثبتها أبو بشر .
انظر ترجمته فى مراتب النحويين ١٠٦ وأخبار النحويين البصريين : ٦٣ وطبقات الزبيدى ٦٦ والفهرست ٧٦ ونزهة الألباء ٥٤ والانباه ٣٤٦/٢ .

(٢) كتاب أبي العباس هو كتاب المقتضب ، وأبو العباس كُنيةُ : المبرّدِ .

(٣) بالمكانِ بياضٌ ، ولعله : وأبى اسحاق الزجاج .

الكلمة اذا أحصيت حروفها من جهة اللفظ أو من جهة الخط ، والذى هو من جهة اللفظ أكثر ما يحتاجه العروضيون في أوزانهم ، والذى هو من جهة اللفظ كثيرًا ما يستعمله النحاة ، وهو الذى استعمل أبو القاسم، فابتدأ منه بما فيه لفظ الألف، كيف يكتب ؟

فنقول : أمّا إذا كان من ذوات الواو فيكتب بالألف ، إلاّ أن يكون قبل آخره ألف ، نحو: شاتي فإنه يكتب بالياء ، وان كان من ذوات الياء كتب بالياء الاّ أن يكون قبل آخره ياء ، نحو : "استحيا" الاّ "يحيى" (١) الاسم العلم ، وان زادت الكلمة على ثلاثة أحرف كتبت بالياء ؛ لأنه موضع ترجع فيه ذوات الواو إلى الياء ، نحو : غزا ، ثمّ تقول : أغزى يغزى ، ثمّ يحمل عليه ما لم يكن مستقبله على يفعل ، نحو : يتداعى ؛ لأنّ التاء زائدة على داعى يداعى حكمًا ، وسواء كانت من ذوات الياء فى الثلاثيّ أو من ذوات الياء [في الرباعيّ] (٢)، أو كانت للإلحاق أو للتأنيث ، ويجوز كتب ذلك كلّه بالألف، سواء كانت فيه من ذوات الياء أو من ذوات الواو اذا أضفت ذلك كلّه إلى المضمر كتبته بالألف ؛ لأنّها قد زالت من الطّرف الذى كانت فيه التفرقة /. ‎/٨٧

وأمّا "الصلوة والزكوة والحيوة"، فكان القياس فيهنّ أن يكتبن بالألف، وورد خطّ المصحف فيهنّ بالواو ، فإن شئت اتّبعت ذلك ، وان شئت بنيت على القياس .

---

(١) قال ابن قتيبة : وكلّ مقصور جاوز ثلاثة أحرف فاكتبه بالياء ؛ لأنّك انما تثنّيه بالياء ، ولا تبالِ أكان أصله الواو أم الياء ، وتكتبه بالياء على التثنية الاّ ما كان فى آخره ياآن فانّه يكتب بالألف لكراهتهم اجتماع يائين في آخر الاسم ، نحو : الدنيا والعليا والقصيا ، ونحو : مُعَيّا ومُحَيّا . وعام حيّا ، ورؤيا ، وسقيا ، خلا يحيى الذى هو اسم فانّ الكتاب اجتمعوا على أن يكتبوه بالياء ولم يلزموا فيه القياس وأحسبهم اتّبعوا المصحف . أدب الكاتب ٢٥٨ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

والذي يستدل به على ذوات الواو، وذوات الياء واحدٌ من عشرة أشياء.

الأول: أن تردّ الفعل إلى نفسك، الثاني: أن تردّه إلى المستقبل، الثالث: أن تستعمل منه المصدر، الرابع: أن تستعمل منه الفعلة الواحدة، الخامس: أن تستعمل منه "فعلاء" للمؤنث، السادس: أن تستعمل منه التثنية، السابع: أن تستعمل منه الجمع بالألف والتاء، الثامن: أن تكون فاء الفعل منه ياءً أو عين الفعل منه واوًا أيضًا، فإنك تقضي على الغالب أنّ لام الفعل منه ياءٌ، التاسع: أن يزيد على ثلاثة أحرف، فإنك تقضي عليه أنه من ذوات الياء، العاشر: أن تسمع فيه الإمالة، فإنك تقضي على الغالب أنه من ذوات الياء، فإن جهلت حاله فاكتبه بالألف؛ لأنّ ذوات الياء يجوز أن تكتب بالألف، وأبو القاسم - رحمه الله - لم يستوفِ هذه الاستدلالات كلّها على عادته في الاختصار، واتكالاً منه على المدرّس، والذي ذكر منها: ردّ الفعل الى نفسك.

فصلٌ:

وما كان في آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ وقد سقطت في اللفظ لالتقاء الساكنين - هي والتنوين - فإنك تكتبه في المرفوع والمخفوض على المشهور بالياء، وكذلك تقف عليه ويجوز أن يوقف عليه بالياء، فيكتب على ذلك بالياء، فإن عوض من التنوين الإضافة فلا بدّ من الياء؛ لأنّها منطوقٌ بها، الاّ أن يلقاها ساكنٌ من كلمةٍ أخرى فإنّها لا ينطق بها - حينئذٍ - ولكن تخطّ؛ لأنّها قد تحصنت في الوسط، فإن عوض من التنوين الألف واللام ففي النطق بها لغتان وعلى حسبهما يكون الخطّ، والأقيس في العربية اثباتها لفظًا وخطًّا مع الألف واللام، الاّ في المقاطع والقوافي، فإنه يحسن حذفها هناك، وإذا جئت الى النصب أثبتّ الياء؛ لأنّها ثابتةٌ في الوصل لخفة الحركة عليها.

ألفاظ الكتاب :

قوله : (إذا كانَ الفعلُ الماضِي على ثلاثةِ أحرفٍ رددتَهُ الى نفسكَ فإنْ ظهرتْ فيهِ الواوُ فاكتبهُ بالألِفِ)(١)، نبهَ في هذا الكلامِ الى آخرِهِ على الدليلِ الذي يعرفُ بهِ مَا كانَ مِنْ ذواتِ الواو ، ومَا كانَ من ذواتِ الياءِ من الأفعالِ الثلاثيةِ ، والذي يخصُّ الفعلَ مِنْ تلكَ الأدلةِ أربعةٌ :

أحدُها : ماذكرَ من ردِّ الفعلِ الثلاثيِّ إلى نفسِ المتكلِم ، فإن اتصلَ الفعلُ الثلاثيُّ الماضِ المعتلُّ الآخِرِ بضميرِ المتكلِم أو ضميرِ المخاطِبِ اللذينِ همَا فاعلانِ فيردُّ الفعلُ الى أصلِهِ ، فتقولُ في غزا : غزوتُ ، وفي رمَى : رميتُ .

والدليلُ الثاني : الفعلُ المضارعُ فمَا كانَ على يَفعُلُ بضمِ العينِ كانَ ماضيهِ من ذواتِ الواوِ ، كقولكَ : غزَا يغزُو ، ومَا كانَ مضارعُهُ على يَفعِلُ بكسرِ العينِ كانَ ماضِيهِ مِنْ ذواتِ / الياءِ ، كقولكَ : رمَى يَرمِي ، ومَشَى يَمْشِي . ٨٨/أ

والدليلُ الثالثُ : المصدرُ المحدودُ ، نحوُ : غزَا غزوةً ، ورمَى رميةً .

والدليلُ الرابعُ : المصدرُ المطلقُ ، نحوُ : غزَا غزوًا ، ورمَى رميًا ، واقتصرَ أبو القاسم - رحمه الله - على الدليلِ الأولِ لمَا ذكرتُهُ من عادتِهِ في الاختصارِ .

ووجهُ الدَلالةِ مشرةٌ على مادَّةِ الواوِ ومادةِ الياءِ ، لا تخصُّ الفعلَ بلْ تكونُ أدلةً في الفعلِ والاسمِ ، ووجهُ كونِهَا أنْ يُفيدَ خصوصها بالفعلِ .

قوله : (هذا هوَ الاختيارُ ، وكتابةُ بالألِفِ جائزٌ)(٢)، أفهمَ أنَّ كتبهُ بالألِفِ هوَ الأصلُ ؛ لأنَّ الأصلَ في الهجاءِ أن يكونَ مَوافقًا للسمعِ ، ولكنهمْ رَاعوُا أصلَ الكلمةِ فيمَا أصلهُ يَاءٌ أو كتبوهَا بالياءِ ، ومشَى الكُتّابُ على ذلكَ خلفًا عن سلفٍ .

فإنْ قيلَ : ولِمَ لمْ يَراعوُا فيمَا أصلهُ الواوُ أصلَ الكلمةِ فيكتبوهَا بالواوِ ، كمَا كتبوُا مَا أصلهُ الياءُ بالياءِ ؟ فالجوابُ : أنهمْ لو فعلوُا ذلكَ

---

(١) الجمل : ٢٧٠.

(٢) الجمل : ٢٧٠.

لالتبستِ الواوُ التي في آخرِ الفعلِ الماضي والضميرُ ،وقيلَ : إنمَا كتبوا بالياءِ ما كانَ من ذواتِ الياءِ وخصُّوا مَا كانَ مِنْ ذَواتِ الياءِ بأن يكتبَ على الأصلِ لخفةِ الياءِ وثقلِ الواوِ .

قوله : (فَإنْ ظهرتْ فيهِ الياءُ فاكتبهُ بالياءِ)، لا يُكتَبُ بالياءِ مَا كانَ من ذواتِ الياءِ مِنَ الفعلِ الثلاثي إلا بشرط ألا يتصلَ بهِ ضميرٌ ، نحو قولكَ : رمَى ، وسقَى ، فإنْ قلتَ : رماهُ ، وسقاهُ لم يكتبْ ذلكَ إلاَّ بالألفِ ؛ لأنَّهَا الأصلُ في النطقِ، وكما يَرُدُّ بعضُ الضمائرِ الألفَ إلَى أصلِهَا في التصريفِ، نحوُ : دعوتُ ورميتُ ، كذلكَ يَردهَا إلَى أصلِهَا في النطقِ في الهجاءِ ، فأنتَ إذا قلتَ : رمَى ، وسقَى كتبتهَا بالياءِ مخالفةً للنطقِ ، فإذَا قلتَ :رماهُ وسقاهُ رَدَّ الفعلُ هذَا الضميرَ إلَى الأصلِ في النطقِ،وأصلهُ في النطقِ الألفُ،[وقد(*)] أجازُوا كتبهُ بالألفِ حيثُ يكتَبُ بالياءِ .

قوله : (فإذَا جاوزَ الفعلُ ثلاثةَ أحرفٍ كتبتهُ بالياءِ) ، (١) يعني الفعلَ الماضي ؛ لأنَّ كلامَهُ إنمَا وضعهُ فيهِ،وانمَا كُتبَ هذَا بالياءِ وإن كَانَ بعضهُ في الأصلِ مِنْ ذواتِ الواوِ ؛لأجلِ أنَّ الالفَ تَنقلبُ إلَى الياءِ في تصريفِ الفعلِ،تقولُ في أعطَى : أعطيتُ ويعطِي ، وفي استدعَى : استدعيتُ ويستدعِي، فَهيَ تقلبُ الى الياءِ ، وإن كانتْ فِي الأصلِ مِنْ ذواتِ الواوِ لعلةٍ تذكرُ بعدَ هذَا في التصريفِ ان شاءَ اللهُ تعالَى ، فلمَّا كانتْ تعودُ في التصريفِ إلَى الياءِ كتبوهَا بالياءِ بشرطِ أنهَا يكونُ قبلهَا يَاءٌ ، وينبغِي أنْ تضمَّ الى هذَا الشرطِ شرطاً ثانياً وهوَ ألا يتصلَ بهِ ضميرٌ ، كمَا كانَ ذلكَ في الماضِي الثلاثيّ .

قوله : (الاَّ أن يكونَ مهموزًا) ، (٢) يريدُ أنْ يكونَ آخِرُ الفعلِ الذي زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ همزةً ، وإذا كانَ كذلكَ كانتِ الهمزةُ مفتوحةً ومَا قبلهَا مفتوحٌ،والهمزةُ إذَا كانتْ على هذَا الوصفِ كانتْ صورتُهَا في الخطِ ألفًا ،فإن قيلَ : ولمَ ذكرَ الهمزةَ معَ حروفِ العلةِ والهمزةُ حرفٌ صحيحٌ ؟ قيلَ : لمَاكانتْ

(*) زيادة يقتضيها السياق .

(١) الجمل : ٢٧٠.

(٢) الجمل : ٢٧٠.

صورتها في الخطّ ألفًا كما تقدم خاف أن يغلط فيه / الضعيف فيتخيّلها ٨٨/ب
كالألف المنقلبة عن حرف العلة وهو سبب تخييل، لا ينبغي لأجله أن يعترض عليه بإدخالها في هذا الموضع مع الألف المنقلبة عن حرف العلة.

قوله : (أو يكون قبل آخره ياء) [١]، يعني قبل آخر الفعل الزائد على ثلاثة أحرف الذي آخره ألف ، نحو : "استحيا زيدٌ" إنما لم يكتب هذا النوع مما آخره ألف بالياء كراهة اجتماع ياءين في آخر الفعل في الخطّ.

قوله : (وإن كان الاسم المقصور الذي على ثلاثة أحرف) [٢].
حكم الاسم المقصور الذي على ثلاثة أحرف كحكم الفعل الماضي الذي هو على ثلاثة أحرف ، ولا يكتب منه ما كان من ذوات الياء [بالياء] [٣] إلّا بشرط الاتصال به ضمير ، نحو : رحًى ، وفتًى ، فإذا قلت : رحاه ، وفتاه وجب كتبه بالألف، كما كان ذلك في الفعل الثلاثي .

قوله : (بذوات الواو) [٤]، كقوله : (عصًا ، وقفًا ، وقنًا ، ورجًا وهو جانب البئر) [٥]، قال بعض النحويين: ما كان من ذوات الواو وقبلها ألف هي صورة الهمزة فلا يكتب بالألف، وإنما يكتب بالياء .

فإن قيل : قد كتبوا "يحيى" وهو اسم رجل بالياء وقبل آخره ياء ، فيقال : هذا مما خرج عن أصل القياس في الكتب ، كما يخرج الشيء عن أصل القياس في الكلام، وسبب خروجه عن القياس كونه اسمًا علمًا، والأعلام يحتمل فيها من الشذوذ ما لا يحتمل في غيرها .

---

(١) الجمل : ٢٧٠.
(٢) الجمل : ٢٧٠.
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) الجمل : ٢٧٠.
(٥) الجمل : ٢٧٠ - ٢٧١.

بابٌ آخر مِنَ الهجـــــاءِ

مضمنُ هذا البابِ الإعلامُ بِمَا ينقسمُ اليهِ الهجاءُ مِنْ مسموعٍ ومرئيٍ ، ومَا وضعَ لهُ كلُّ واحدٍ منهمَا ، والإعلامُ بعددِ حروفِ المعجَمِ وعددِ صورِهَا وعلةِ نقصانِ عددِ الصورِ عنْ عددِ الحروفِ ، وذكرِمَا اصطلحَ الكتابُ على الزيادةِ فيهِ ، والنقصِ منهُ،وعلى الزيادةِ والنقصِ ، ومَا في بعضِ ما نقصَ منهُ منَ الخلافِ.

وَوَقَعَ في البابِ أنَّ كلَّ ألفِ استفهامٍ أو ألفٍ غيرِ ممدودةٍ مفتوحةٍ ، فالنقطةُ في قفاهَا ، وهذا غلطٌ منهُ أومنَ الراوي عنهُ ،لانَّ كلَّ ألفٍ غيـــر ممدودٍ إذا كانتْ مفتوحةً انمَا تكونُ النقطةُ في رأسِهَا لَا في قفَاهَا ولاجبهتِهَا ، وكذلكَ ألفُ الاستفهامِ ، كقولكَ :" أخذَ زيدٌ ،وأمرَ هذانِ" في الخبرِ ، وأمَّـــا الاستفهامُ فقولُكَ : أقامَ زيدٌ ؟ وأزيدٌ قامَ ؟. انتهتْ الطريقةُ الكليةُ.

ثمَّ نقولُ : قالَ أبُو القاسمِ - رحمه الله - : (اعلمْ أنَّ الهجَـــاءَ على ضربينِ : ضربٌ منهُ للسمعِ ، وضربٌ منهُ لرأيِ العينِ)[١]، وقد تقدمـــتْ اشارتُنَا في ذلكَ ، وقالَ في هذَا البابِ : (انَّ حروفَ الهجاءِ ثمانيةٌ وعشرونَ حرفًا)[٢]، وقالَ في بابِ الإدغامِ : (وحروفُ العربيةِ تسعةٌ وعشرونَ حرفًـــا)[٣]، ووجهُ الجمعِ بينَ الكلامينِ ، أنهُ عدَّهَا في بابِ الهجاءِ بالصورِ على حسبِ ما ثبتَ في أبي جادْ[٤] ، وعدَّهَا في بابِ الإدغامِ باللفظِ ، وعندهُمْ أنَّ المداتِ مِنْ : " قالَ وقيلَ وقولَ" حروفٌ[٥] ، وتَجيءُ على قولِهمْ حروفُ المعجمِ أحدًا وثلاثينَ ، ولا تقولُ بموجبِ ذلكَ.

---

(١) الجمل : ٢٧٣.

(٢) الجمل : ٢٧٣.

(٣) الجمل : ٤٠٩.

(٤) يعني : أبجد هوز حطي .

(٥) قال ابن جني : اعلم أنَّ الحركاتِ أبعاضُ حروفِ المدِّ واللينِ .. وقد كانَ متقدمُوا النحويينَ يسمونَ الفتحةَ الألفَ الصغيرةَ ، والكسرةَ الياءَ الصغيرةَ ، والضمةَ الواوَ الصغيرةَ ، وكانُوا في ذلكَ على طريقٍ مستقيمةٍ ... الخ . سر الصناعة ١/١٧.

والصوابُ أنَّ المداتِ ليستْ بحروفٍ ، وقدْ ظهرَ ذلكَ في المضافِ الى ياءِ المتكلمِ قالَ : (فمَا زادُوا فصلاً بينَ مشبهينِ : زيادتُهم الواوَ في عمروٍ في حالِ الرفعِ والخفضِ فرقًا بينَهُ / وبينَ عُمر ، فإذا صارُوا إلى النصبِ قالُوا : رأيتُ عمرًا ولمْ يزيدُوا الواوَ ؛ لأنَّ الالفَ تقومُ مقامَها في الفرقِ) (١) . ٨٩

قلتُ : لمّا كثرَ دورُ عمرٍو ، وعمرَ خافُوا اللبسَ ففرقُوا بينهمَا وأوقعُوا الفرقَ في عمرٍو ؛ لأنّهُ أخفُّ في الوزنِ والاستعمالِ ، والدليلُ على أنَّ الكثرةَ في الاستعمالِ هيَ المؤثرةُ للفرقِ تركهمُ الفرقَ بينَ فئةٍ وفيهِ (٢) ، وقدْ يعرضُ في النّصبِ الاّ أن تكونَ فيهِ ألفُ تنوينٍ فيحتاجُ الى واوٍ ، كقولكَ : رأيتُ عمروبنتميم .

(ومنهُ زيادتهمُ الواوَ في "أولئكَ" فرقًا بينهَا وبينَ إليكَ) (٣) وانّما احتَاجُوا الَى الفرقِ بينَ إليكَ وأولئكَ ؛ لأنهمْ كتبُوا أولئكَ بلامٍ ومابعدَهَا صورةُ الهمزةِ على مَا يجبُ للهمزةِ المتوسطةِ المكسورةِ بعدَ الألفِ ، نحوُ : سائلٍ وقائمٍ فأشبهَ خطهُ خطَّ اليكَ ، فاحتَاجُوا إلَى الفرقِ ، وأوقعُوا الفرقَ في أولئكَ واليكَ ؛ لأنهُ أكثرُ دورًا في الكلامِ ؛ لأنّهُ اسمٌ فهوَ أكثرُ دورًا ؛ لأنّهُ نَاقصٌ من حيثُ أنه يحتاجُ في إبانَةِ معناهُ الَى ضميرٍ ، وهُوَ المشارُ اليهِ .

(ومنهُ زيادتُهم الألفَ في : "ركبوا وذهبوا وقعدُوا") (٤) ، تقولُ : مِنهُم من

---

(١) الجمل : ٢٧٤ .

(٢) لانَّ تخفيفهَا بالياءِ فكذلكَ تكتبُ . وانظر مجموعةَ الشافيةِ من علمي الصرفِ والخطِ ٢/ ٣٤٥ .

(٣) الجمل : ٢٧٤ و ينظر أدب الكاتب ٢٤٦ ، وأدب الكتّاب للصولي : ٢٥١ .

(٤) الجمل : ٢٧٥ و ينظر أدب الكُتاب ٢٤٦ قال : قال الفراء : وانّمَا فعلُوا ذلكَ ليفرقُوا بينَ واوِ الأصلِ وواوِ الجمعِ ، وواوِ الأصلِ التي تكونُ في مثلِ يَغزوُ ، ويدعُو ، وأشباهِ ذلكَ . وقالَ الأخفشُ : انّمَا فعلُوا ذلكَ لئلاّ يُشبهَ واوُ الجمعِ واوَ العطفِ اذ كَانَ يجيءُ في الكلامِ كَفرَ ، وفعَلَ . وانظر المحلىَّ لابن شقير : ٢٢٠ .

لاَ يزيدُهَا الاَّ فيمَا كانتْ فيهِ واوْ [. . .](١) ذلكَ للفرقِ بينهَا وبينَ واوِ العطفِ ، نحوُ : وردُوا المَاءَ بمَوضِعِ كذَا فِعْلى [. . .](٢) في ركبُوا ، ولاَ في يغزُوا ومنهمْ مَنْ يزيدُهَا في جميعِ أنواعِ الجمعِ [. . .](٣) ، سَواءٌ كانتِ الواوُ فيهِ منفصلَةً أو متصلةً ، وجعلَ ذلكَ فرقًا بينَ واوِ الجمعِ وَواوِ المفردِ ، وعلى هذَا يخرجُ كَلامُ أبي القاسمِ ، فلاَ يزيدُهَا صاحبُ هذَا القولِ في مثلِ قولكَ : لاَ يخلوُ ، ولاَ في مثلِ : زيدٌ يَغْزُوْ ، وهُوَ قولُ الخليلِ(٤) ، والأولُ قولُ الأخفشِ(٥) سعيدِ بنِ مسعدَةَ ، ومنهمْ منْ يزيدُهَا معَ كلِّ فعلٍ كانَ في آخرِهِ واوٌ ، كقولكَ : ذهبُوا ووردُوا ، وَلاَ يخلُوا ولا يغزُوا ، والأصلُ عندهُ في بعضهَا ممَّا يقعُ فيهِ الإلباسُ بواوِ العطفِ ، ثُمَّ حُمِلَ سائرُهَا عليهَا ، ومنهمْ مَنْ يزيدُهَا في مثلِ قولكَ : قَامُوا هُمْ ، وكالُواهُمْ(٦) إذا كانتْ للتوكيدِ ، لئلاَّ يَلتبسَ بالمفعولِ منْ قولِهِمْ : ضَرَبُوهُمْ ، ثُمَّ يَحمِلُ سائرَهَا عليهَا ممَّا لا يقعُ فيهِ هذَا الإلباسُ ، كضربُوا وقتلُوا .

وَلاَ تُزادُ معَ الاسماءِ في قولكَ : ذو مال وقاضو المدينةِ ، لأنَّ المضافَ والمضافَ اليه كالشىءِ الواحدِ ، وانَّمَا تزادُ في الأواخرِ ، ولا يقعُ الفرقُ متوسطًا في الاسمِ ، وانمَا يقعُ في الأواخرِ .

(وأمَّا مَا حَذفوا اختصارًا فحذفُهُم الالفَ من "بسم الله" لكثرةِ استعمالِهَا)(٧)

---

(١) في الأصل بياض ، وانظر أدب الكاتب ٢٢٥-٢٢٦ ومجموعة الشافية من علمي الصرفِ والخطِّ ٢ / ٢٧٣ .

(٢) في الأصل بياض ، وانظر أدب الكاتب ٢٢٥ ومجموعة الشافية ٢ / ٢٧٣ .

(٣) في الأصل بياض ، وانظر أدب الكاتب ٢٢٥ ومجموعة الشافية ٢ / ٢٧٣ .

(٤) ينظر أدب الكتاب للصولي ٢٤٦ ، والمحلىَّ لابن شقير ٢٢٠ .

(٥) ينظر أدب الكتاب ٢٤٦ .

(٦) ينظر مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ٢ / ٢٧٣ .

(٧) الجمل : ٢٧٥ .

قلتُ : وكثرةُ الاستعمالِ فيهَا إذَا افتتحتَ بهَا كتابًا ، وابتـدأتَ بهَا كلامًا،وعندَ الفزعِ والجزعِ ، وعندَ الجِرّ والبردِ والطعامِ يؤكلُ،فإذَا توسطتْ كلامًا مَا أثبتتَ الألفَ نحوَ : "أبدأُ باسمِ اللّهِ ، وأقرأُ باسمِ اللّهِ".

قـــالَ : (ومــن ذلـك حذفهُـمْ الألفَ مـــن "ابـنٍ " إذَا كـانَ نعتـًا لعلـمٍ مضافًا إلى علمٍ)(*) مفردٍ مكبرٍ مذكرٍ ، ويتنزلُ منزلةَ الأعلامِ المكنيةِ ، والأسماءِ المشهورةِ ، والعلةُ فيهِ كثرةُ الاستعمالِ إذَا كانَ بهذهِ الشروطِ ، وبهذهِ الشروطِ بأعيانِهَا يُحذفُ لهَا التنوينُ منَ الاسمِ العلمِ الجارِي عليهِ ابنٌ لاشتراطِ التذكيرِ ،فإنَّ ابنَ قتيبةَ حكَى / "هذهِ هندُ ابنَـةُ فلانٍ "(١) بإسقاطِ التنوينِ وإثباتِ الألفِ . ٨٩/

قالَ أبو القاسمِ - رحمه الله - (ومنهُ حذفهُمُ الألفَ التِي معَ لامِ التعريفِ إذَا دَخلتْ عليهَا لامُ الجرِّ)(٢) ، قلتُ : لاَ فرقَ بينَ لامِ الجرِّ ولامِ القَسَـمِ ولامِ التوكيدِ ؛ لأنَّ العلةَ فيهَا واحدةٌ ،وهيَ مَخافةُ الإلباسِ ،وكذلكَ لودَخلتِ اللّامُ على ألفٍ ولامٍ من نفسِ الحرفِ ، نحوُ قولكَ : "لالتقائِنَا ،ولالتباسِ الأمرِ لعـــدمِ الالتباسِ أيضًا ، وكذلكَ الالتفاتُ والالتباسُ ، فإذَا أدخلتَ لامَ الجرِّ علـــى الالتفاتِ ،والالتباسِ حذفتَ الألفَ الأولَى وكتبتَ"للالتقاءِ ، وللالتفاتِ لكانَ الإلباسُ .

قالَ : (ومنْ ذلكَ حذفهُمُ الألفَ مِنَ الدراهِمِ إذَا كانَ قبلهَا عـددٌ)(٣) وهذهِ الألفُ أيضًا مّمَا حذفتْ لِكثرةِ الاستعمالِ إذَا لم يقعِ التبَاسٌ بينَ المفـردِ والجمعِ،وكذلكَ مَساجدُ ومَساكنُ ،وكذلكَ ثلاثٌ وثلاثةٌ في القيدِ إذَا أمنُوا اللبسَ قالَ : (ومنْ ذلكَ حذفهُمُ الألفَ منَ الحارثِ ومَا أشبههُ)(٤) ، قلتُ : والـذِي أشبههُ : القاسمُ ، والصاحبُ فتُحْذَفُ الألفُ معَ الألفِ واللّامِ التي للتعريـفِ

(*) الجمل : ٢٧٥ / وعبارته : "وحذفهم الألف من ابن اذا كان نعتا لاسم علم معرفة مضافا الى اسم علم ".

(١) أدب الكاتب : ٢١٧ .

(٢) الجمل : ٢٧٥ .

(٣) الجمل : ٢٧٥ وانظر أدب الكاتب : ٢١٨ .

(٤) الجمل : ٢٧٥ .

اذا كانَ علماً، ولا تحذفُ منْ "حارثٍ" لئلاّ يُشبّهَ بُحربٍ" اسمِ رجلٍ، ولاَ مِنْ قاسِمٍ وَصَاحِبٍ لإلبَاسِهِ بِقَسِمٍ وَصحبٍ ،وأمّا صالحٌ ، ومالكٌ، وخالدٌ ، أعنى الأعلامَ فانْ حذفتَ الالفَ منهَا حَسُنَ لكثرةِ الاستعمالِ ،واثباتُهَا حَسَنٌ لِخفةِ لفظهَا ، وأما جابرٌ ، وحاتمٌ ، وحامدٌ ، وسالمٌ ، فلا تحذفُ الألفُ فى شىءٍ من ذلكَ لقلةِ استعمالِهِ ، وأمّا : اسحاقُ ، وابراهيمُ ، وسليمانُ ، وهارونُ ، فَتحذَفُ الالفُ (١) منهَا لثقلِهَا وكثرةِ استعمَالِهَا،الاّ داودُ فانه قدْ حذفَ منهُ حرفٌ آخرُ ، وَأمَّا : جالوتُ ، وطالوتُ ،وهاروتُ ، وماروتُ فلاَ تُحذَفُ الالفُ فى شىءٍمن ذلكَ لقلةِ استعمالِهَا .

قال : (ومنْ ذلكَ حذفهُمُ الالفَ منَ : السمواتِ) (*) والصلحتِ والمسلمتِ والمؤمنَاتِ ، وحذفهُمُ الالفَ من السمواتِ والصلحتِ أحسنُ منْ حذفِهَا منَ المسلماتِ والمؤمناتِ ،لاجتماعِ الالفينِ ، فتأكّدَ لذلكَ حذفُ الأولى منهمَا، ولم تحذفِ الثانيةُ ،لأنّهَا جاءَتْ لمعنًى ، فكانتْ أولى بالبقاءِ .

ومثلُ ذلكَ حذفهُمُ الألِفَ منَ الخَسِرينَ والشكرينَ والكفرينَ والصّدقينَ والظّلِمينَ والفَسقينَ، وما أشبهَ ذلكَ مِمّا كَثُرَ استعمالُهُ، وان أثبتَ الالفَ فحَسَنٌ أيضاً ، وأمّا القاضونَ والرامونَ والباغونَ فاثباتُ الألفِ خاصةً خوفَ الإجحافِ ، واثباتُ الالِفِ فى الدّكَاكِينِ ، والدّهَاقِينِ والدّنانيرِ ، والتّماثِيلِ ،والمَحَاريبِ ، والمصَابِيحِ أحسَنُ ، وثمانونَ أثبتَهَابعضهُمْ فيهِ ،وحذفهَا بعضهُمْ،والقياسُ ألاّ تحذفَ ، لأنّهَا بمنزلةِ القاضِينَ ، والرحمنُ بغيرِ ألِفٍ والرحمانُ بالالِفِ (٢) ، وأمّا الشيطانُ فالكتابُ مُجمِعونَ على تركِ القياسِ وكتبوهُ بالالِفِ ، والسلامُ عليكمْ فِى أولِ الكتابِ بالألفِ،والسلامُ عليكمْ فى آخرهِ بغيرِ ألِفٍ ، وكذلكَ عبدُ السلامِ.(٣)

(*) الجمل ٢٧٥ .
(١) فى الاصل فتحذف فالالفُ بفاء مقحمة صوابه ما أثبتناه .
(٢) ينظر أدب الكاتب : ٢٣٠ .
(٣) ينظر أدب الكاتب : ٢٣٠ ، ٢٣١ .

قالَ : (ومِمّا حذفُوا استخفافًا حذفهُمُ الواوَ منْ رُؤُسٍ كراهيــــــة الجمعِ بينَ صورتَيْنِ (١)) وقد أثبتَهَا بعضُهُمْ على الأصلِ .

ومنهُ / حذفهُمُ الألفَ منْ "هَذَا وهذانِ وهَؤُلاءِ" لكثرةِ الاستعمـــــالِ ، ٩٠/أ فإذَا صُغرتْ كتبت بالألف .

ومـــن ذَلـــك حذفُهـــم الألـــفَ مـــنْ حـــرفِ النِّداءِ إذا اجتمعتْ ألفانِ ، نحوُ : يَا أيوبُ ، ويَا أبانَا ، ويَا إبراهيمُ ، ويَا اسحاقُ ، وكذلِكَ آمنُ ، وآدمُ واثباتُهَا في يَا إبراهيمُ ، ويَا اسحَـقُ أحسَنُ (٢) ؛ لأنَّـهُ قدْ حذفَ ثالثُهُ .

ومنْ ذلكَ حذفُهُمُ الألفَ التِي هيَ عوضٌ مِنَ التنوينِ في نحوِ : مَـــاءٍ فِي حالِ النصبِ واثباتُهَا أحسَنُ (٣) ؛ لأنَّهُ قدْ حذفتْ واحدةٌ وهيَ صـــورةُ الهمزةِ فلاَ يُجحفُ بالكلمةِ ، فأمَّا قَرأَا فكتبُهُ بألفَيْنِ لِئلاَّ يلتبسَ بالواحِدِ ، وكانَ الكُتّابُ المتقدمونَ يَكتبونَ بألِفٍ واحدةٍ ، ويَكْتفُونَ بالنقطِ منْ ذلكَ .

قال أبُو القاسم - رحمهُ الله - وأمَّا قولُهُ تَعَالى : * وَقَالُوا ءَأَالِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ) (٤) ، فَفِي أولِهِ ثلاَثُ ألفاتٍ وكتبتْ في المُصحفِ بألِفٍ واحِـدَةٍ ، وبعضُهمْ كتبهَا بألفينِ فرقًا بينَ الاستفهامِ والخبرِ ، ومنْ كتبَهُ بألِفٍ واحدةٍ قال : (النقطُ يأتِي على ذَلكَ ، ثمَّ قالَ : " وأمّا ءَأَالِهَتُنَا " فالنقطةُ بيـنَ الألِفِ واللاَّمِ في جِهَةِ الألِفِ ، والاخرَى في قفَا الالِفِ تَدلُّ على الاستفهـــامِ ؛ لانَّ كُلَّ ألِفِ استفهامٍ أو ألِفٍ غيرِ ممدودةٍ مفتوحةٍ فالنقطةُ في قَفَاهَا) (٥) ، وهذا مَوضعٌ كلامُهُ فِيهِ متداعٍ مُتَنَاقِضٌ لا يخرجُ لِصحةٍ فيهِ ، ولعلَّهُ مِن خَلَلِ النَّاسِـــخِ أو سَهوٌ جَرَى عليهِ وقتَ الوَضعِ لمْ يحتسبْ بِهِ ، قَالَ الاستاذُ أبُوبكر بنُ طلحةَ - رحمه الله - والغَلَطُ - والله أعلم - انَّمَا جُرى عَلى شيخِهِ أبِي اسحَاق الزَّجَّاجِ ، فإنِّي ألفيتُ هذَا الموضعَ فِي المنتخَبِ لَهُ على مَا وَقعَ هُنَا ، فنقلَهُ كَمَا وَجَدَهُ ، ولم يحتسبْ بـه .

والــــذي يَجِـــبُ أن يُبَيَّنَ أوّلاً مَا يَعْنِي بالنقطةِ ، والـــذي

---

(١) الجمل : ٢٧٥ .

(٢) وانظر قوله في الجمل : ٣٧٨ وأما إسحاق وابراهيم وهرون فتحذف الألف منها لثقلها .

(٣) ينظر أدب الكاتب : ٢٢٨ .

(٤) الآية ٥٨ من سورة الزخرف .

(٥) الجمل : ٢٧٦ .

يعنى بـها نُقطـةُ الزَّرنيـخ (١) التي تُمَثَّلُ بـهَا الـهمزةُ فِي المصَّا حفِ في زَمَانِنَا هذا .

ويَعنى بقفَا الألِف نَاحيةُ يَمِينِ الكَاتِبِ مِن رَأْسِ الالِف إذَا كَتَبَهـا وجبهتَها نَاحيةَ شِمَالِهِ مِنْ رَأْسِ الالِف اذا كتَبَهَا أيضًا ، ثُمَّ كُلُّ همزةٍ مفتوحةٍ مقصورةٍ فالنقطةُ في رأْسِ الألِف ، نحو : أَحمَرَ ، وكلُّ همزةٍ ممدودةٍ فالنقطةُ في قفَا الألِف ، نحوُ آمَنَ ، فَإذَا تقررَ هذَا فالمسمُوعُ أولاً من قولـه (ءَآلِهَتُنَا خَيرٌ أَمْ هُوَ) هَمزَةٌ مفتوحـةٌ مقصورةٌ، فيجبُ أن تكونَ عَلى رَأْسِ الألِف ، ثُمَّ المسموعُ بَعـدَهَا همزةٌ أخرَى ، ولمْ يبقَ لَنَا الاَّ جبهةُ الألِف وهذِهِ صورَةُ النقطةِ فيهَا أَءَالِهَتُنَا خيرٌ (*)

قالَ : (فَأمَّا استفوُا ، واحتوَوْا فالاختيارُ أن يكتبَ بِوَاوَينِ وأَلِفٍ ، وكَتابةُ بِوَاوٍ واحدَةٍ جَائزٌ عند بعضِهِمْ اذا فُهِمَ المعنَى وهوَ رَدِىءٌ غيرُ مَأخوذٍ بِهِ). (٢)

وأنشدَ أبُو القاسم -رَحمه الله- فى هَذَا البَابِ (٣) :

فَإنَّ المنيةَ مَنْ يَخشَهَـا ... فَسوفَ تُصادِفُهُ أَينَمَا

البيتُ للنمر بن تولب العُكْلِي، ولَقَبُهُ الكيسُ لحذقـهِ بصنَـاعَةِ الشعرِ وهُوَ مخضرمٌ ، وأدرك النبيَّ صَلى اللهُ عليهِ وسلمَ وبعدَ هَذَا البيت :

وَإنْ تتخَطَّاكَ أسبَابُهَـا ... فَإنَّ قُصَارَاكَ أن تَهـرَمَا

---

(١) الزرنيخ : معدنٌ لهُ ألوانٌ كثيرةٌ منهَا الأصفرُ ، والأحمرُ ، والأغبر وأجودُهَا الصفائِحِيُّ الذى يستعملُهُ النَّقَاشُونَ الذى له لونٌ كلونِ الذَّهَبِ وفى اللسان : الزرنيخ أعجمي : (زَرْنَخَ) وانظر المعرب ١٧٤.
وقد كان الكتابُ يضعونَ هذِهِ النقطةَ التِي تُمَثَّلُ بهَا الهمزةُ بلونِ الزرنيخ في المصاحفِ تميز بذلكَ عنِ اللونِ الأسودِ الذى يكتب به المصحفُ.

(٢) الجمل : ٢٧٦.

(٣) الجمل : ٢٧٤. في ديوانه ١٠١
والشاهد للنمر بن تولب/وهو فى أدب الكاتب ٢١٤ والحلل فى شرح أبيات الجمل : ٣٤٤ ورصف المباني ١٥٩-٢٠٤ وشرح الجمل لابن هشام ٣٤٧ والتصريح على التوضيح ٢/٢٥٢.

(*) في الأصل : استفنوا ، والصواب من الجمل : ٢٧٦.

فَمَنْ " مِنْ قولِهِ : " مَنْ يَخْشَهَا " شَرطيةٌ ، وجوابُهَا قوله : فَسوفَ تُصادِفُهُ أينمَا ، وهي مبتدأٌ ، والجملةُ / مِنَ الشرطِ والجزاءِ فِي موضِعِ رفعٍ عَلى أنّهَا فى موضِعِ خبرِ المبتدأ . ٩٠/

وقولهُ : " أينَمَا " هُوَ ظرفُ مكانٍ ، ومَا فِيهِ زائدةٌ ، والمحذوفُ مِنَ البيتِ اختصارًا : كَانَ أو ذَهَبَ ، فكَأنّهُ قَالَ : أينمَا كَانَ ، وأينمَا ذَهبَ ، فاذا قدرتَ المحذوفَ " بذَهَبَ " كَانَ العاملَ فِي الظرفِ ، وإذا قدرتَهُ " بكَانَ " احتمَلَ وجهينِ : أحدُهُمَا : أن تكونَ " كانَ " تامةً فتكُونُ هِيَ العاملَةَ فِي الظرفِ ، وأنْ تكونَ نَاقِصَةً ، فتكُونُ " أينَمَا " فى موضِعِ نصبٍ عَلى أنهُ خبرُهَا ، ويكُونُ تقديرُ الكلامِ : أينمَا كَانَ مُستقرًا ، فيكُونُ مستقرًا هُوَ العامِلَ فِي " أينَمَا " ولاَ تُقدرهُ الاّ بعدَهَا لكونهَا من ذواتِ الصُدورِ استفهامًا كانتْ أوشرطًا ، فإذا كانتِ استفهَامًا كَانتْ بِغيرِ مَا ؛ لأنَّ مُستقِرًّا الذى هُوَ العَامِلُ فيهَا اسْتَمرَّ حذفُهُ ، كَمَا استمرَّ حذفُ مَا يَعمَلُ فِي الظروفِ والمجرورَاتِ إذَا كانتْ أخبارًا فى غيرِ هذا الموضِعِ .

فإن قيلَ : " أينمَا " فى البيتِ هيَ استفهامٌ أو شرطٌ ، قيلَ : لا يجوزُ أن تكونَ استفهامًا وانمَا هيَ شرطٌ ؛ لأنّ الاستفهامية لا تزادُ معهَا (ما) ، وإنّمَا تزادُ مَعَ الشرطيةِ ، تقولُ : أينمَا تَذهَبْ تَذهَبْ ، ولا تقولُ أينما زيدٌ ؟ وأنتَ تريدُ أينَ زيدٌ ؟ وهيَ فِي هذا البيتِ زيدتْ معهَا " مَا " فهيَ شرطيةٌ .

وأيضًا ، فانهُ لاَ معنَى لِلاستفهامِ فيهَا ، وإنّمَا معناهَا الشرطُ ، فإنَّ مُرادَ الشاعِرِ أينمَا يكونُ الإنسانُ يأتِهِ الموتُ ، كَمَا قالَ اللّهُ تعَالى ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ (١) ، فإن قِيلَ : وَأينَ جوابُ " أينمَا " التِي هيَ شرطٌ قِيلَ : حذفَهُ الشاعرُ لدلالةِ الكلامِ عليهِ ، كَمَا حذفَ فعلَ الشرطِ ، كأنهُ قَالَ : أينما كَانَ يَمتْ ، وأينَمَا ذَهَبَ يُدركْهُ الموتُ .

---

(١) الآية ٧٨ من سورة النساء .

نوعٌ آخرُ منَ الهجـــــاءِ :

هذا النوعُ يتضمنُ حكمَ ما انتُهِكَ منَ الفعلِ بالحذفِ ، والإعلامَ بِمَا يُزادُ عليهِ وموضعَ الزيادةِ منهُ وَمَا يجوزُ حذفُهَا مَعَهُ ، وتَبيينَ حُكْمِ "مَا" الاستفهاميةِ إذا دَخَلَ عليهَا حرفُ الخفضِ ، والإعلامَ بِمَا يُحذفُ منهَا ، وعلةَ حذفِهِ .
انتهتْ الطريقةُ الكليةُ .

ثُمَّ نقولُ : قَالَ أبُو القاسمِ - رحمه الله - : (اعلمْ أنَّ كُلَّ فعلٍ صَارَ الَى حرفٍ وَاحِدٍ فَإنَّكَ تَزيدُ فيهِ في الخَطِّ هَاءً ، كَقولِهِ عِهْ)[1] ؛ تقولُ : انَّ هذهِ الأفعالَ لَمَّا صَيَّرَهَا الإعلالُ الى حرفٍ وَاحِدٍ تعاقبَ عَليهَا حكمانِ مُتناقضانِ ، فالابتداءُ يطلبُ بالحركةِ ، والوقفُ يطلبُ بالسكونِ ، فَلذلِكَ جلبُوا حرفًا يوقفُ عليهِ وأثبتُوهُ في الخَطِّ مُعدًّا للوقفِ ، ويحذفُ في الوصلِ في اللفظِ .

قَالَ أبُوالقاسم - رَحمه الله - : (فَإن أدخلتَ عليهِ فَاءَ العطفِ أو وَاوهُ لم تكتبهُ بالهاءِ)[2] ؛ وقالَ ابنُ قتيبةَ : " فَإن وصلتَ بِفَاءٍ أو واوٍ فَإن شئتَ أقررتَ الهَاءَ وإن شئتَ حذفتَهَا والحذفُ أحبُّ اليَّ "[3] ؛ ثُمَّ قَالَ : " فَإن وصلتَ ذلكَ "بثُمَّ" ألحقتَ الهَاءَ ؛ لأنَّ "ثُمَّ" حرفُ عطفٍ منفصلٌ قَائِمٌ بنفسِهِ لايتصلُ بمَا بعدَهُ اتصالَ الواوِ والفَاءِ "[4] ؛ وعَلى هَذَا فَمَا قَالَهُ ابنُ قتيبةَ أحسَنُ وقدْ قَالَ سِيبَويهِ[5] - رحمه الله - : إذَا قُلتَ : "لَمْ يقهْ ولم تعِهْ" ألزمتَ الهَاءَ ، فَهذَا يُؤكِّدُ عندَكَ أنَّ الهَاءَ تثبتُ معَ الوَاوِ ، خلافًا لأبي القَاسِم ، وكأنهُمْ جعلوهَا عِوضًا بِمَا نقصَ الكلمةَ ، / وألزمتَ في "لم تعِهْ" حيثُ تَوالى الحذفُ عَلى ٩١

---

(١) الجمل : ٢٧٧.

(٢) الجمل : ٢٧٧ وفى الأصل : لم تكتبه بالياء خطأ والتصويب من الجمل المطبوعة.

(٣) أدب الكاتب ٢٥١-٢٥٢.

(٤) أدب الكاتب ٢٥١-٢٥٢.

(٥) الكتاب ٤/١٥٩ وعبارته " وأما لا تقه من وقيت وان تع أعه من وعيت فإنه يلزمها الهاء فى الوقف . وانظر ص ١٤٤.

الكلمةِ منْ أولِهَا ومنْ آخِرهَا بخلافِ "ارسَه"، فهذِهِ الهَاءُ منْ "أرسه" غيرُ لازِمَةٍ؛ لأنَّ الحذفَ فيهَا من جهةٍ واحدَةٍ .

قالَ أبُو القاسم - رحمه الله -: (وَتكْتبُ فيمَ جئتَ؟ ولم غضبتَ؟ وعَلام فعلتَ؟ فتحذفُ الألفُ مِنَ الاستفهامِ فرقًا بينهُ وبينَ الخبرِ، وتكتبهَا في الخبر بألِفٍ)[1]، وقدْ جاءَ في الشعرِ اثباتُهَا في الاستفهامِ قَالَ الشاعرُ:[2]

عَلى مَا قَامَ يشتُمِني لَئِيـمٌ　　　كَخِنزِيرٍ تَمرَّغَ فِي رَمَـادِ

وَإنَّمَا حُذِفَتْ مِنَ الإستفهامِ؛ لأنَّهَا هُنَا مُتطرفَةٌ بسَبَبِ الصِّلةِ، والأطرافُ محلُّ التغييرِ، وقدْ حَكَى ابنُ قُتيبةَ[3] حذفَهَا في الخبرِ مَعَ شِئتَ خَاصةً لكثرةِ الاستعمالِ .

وَقالَ الأستاذُ أبُو بكر بن طلحة -رحمه الله-: وحكَى قُطربٌ[4] حذفَهَا مَعَ الفاءِ والواوِ في الاستفهامِ فَتقُولُ: وَمَ تَصنعُ؟ وفَمَ تَصنَعُ؟ وهو قليلٌ .

---

(١) الجمل: ٢٧٧.

(٢) الشاهد لحسان بن ثابت رضيَ الله عنهُ مِن أبياتٍ يهجُو بِهَا بَنِي عَابِد ابنِ عبدِ اللهِ بن عمرو بن مخزوم وهُوَ في شواهد الكشاف ٤/٣٨٩، والدر المصون ١/٥١٦، والخزانة ٥/١٣٠ و ٦/٩٩ والابيات في الخزانة ٦/١٠٤.

(٣) ينظر أدب الكاتب ٢٣٤ وعبارته: "كُلُّ هذا تتمُّ فِيهِ الألفُ الاَّ بِمَ شئتَ خاصةً فانَّ العربَ تنقصُ الالفَ منهَا خاصةً فتقولُ: ادعُ بِمَ شئتَ في المعنيين جميعاً.

(٤) في الاصل: غطرف، ولعله قطرب.

نوعٌ آخرُ منَ الهجَــــاءِ :

مضمنُ هذَا النوعِ الإعلامُ بمَا في كتبِ الصَّلوةِ وأختيْهَا (١) في غيرِ المصحفِ ، إذْ لَمْ يضفنَ الى مُضمرٍ مِنَ الإجماعِ ، وَمَا في نظائرِهِنَّ مَنَ الإجماعِ.

قَالَ أبُو القاسمِ - رحمه الله - : (تُكتَبُ الصلوةُ ، والزكوةُ ، والحيوةُ بالواوِ اتِّبَاعاً لخطِّ المصحفِ فانِ اتَّصَلَ ذَلِكَ بمَكْنِى كَتبتهُ بالألِفِ لا يجوزُ غيرُه) (٢) ،

قلتُ : قدْ كانَ القياسُ ألاَّ يكتبنَ إلاَّ بالألِفِ ؛ لأنَّ التاءَ قد صيرتِ الألفَ متوسطةً ، والتفرقةُ بينَ ذواتِ اليَاءِ وذَواتِ الواوِ انَّمَا تكونُ في المتطرفةِ ؛ لأنَّ الطرفَ موضعُ تَغييرٍ وهذِهِ غيرُ متطرفةٍ ، فَكَانَ القياسُ أن تكتبَ بالألِفِ، إلاَّ أنهُ وَرَدَ ذلكَ في المصحفِ فَاتُّبِعَ تَيَمُّنًا وَتبَرُّكًا ، فَإذَا اتصلتْ بِالمضمرِ زَادَهَا ذلكَ توَسطاً وخرجتْ عَنِ التِى أُتُّبِعَ فيهَا المصحفُ ، فوجَبَ كتبُهَــا بالالِفِ ، وإذَا اتصلتْ بظَاهِرٍ لمْ يكنْ لَهَا ذَلكَ الاتصالُ ، فلذلِكَ جَازَ فيهَا مَا يَجوزُ فِيهَا لو لمْ تَتَّصِل ، وكانت مفردةً.

قال ابن قتيبة : " وقَالَ بعضُ أصحابِ الإعرَابِ انَّهمْ كَتبُوا هَذِهِ الواوَ على لغةِ الأعرابِ ، وكَانُوا يَميلُونَ بِهَا فِي اللفظِ الى الواوِ شيئًا " (٣) ، ويقالُ : بلْ كتبتْ عَلى الأصلِ ، وأصلُ الألِفِ فيهَا وَاوٌ ، وعَلى هَذَا يتنزَّلُ كَلَامُ عليِ بنُ أبِي طَالِبِ - رَضيَ اللهُ عنهُ - في كتَابٍ كَتبَهُ ، وزَعمُوا [أنهُ] (٤) الآنَ عندَ الرُّومِ يفتخرونَ بِهِ ، وفيهِ ابنُ أبُو طَالِبٍ ، فالقراءةُ فِيهِ علَى غَيرِ الخطِّ ، كقولكَ: ﴿ الذِى اوتُمِنَ ﴾ (٥) ؛ وَالخَطُّ عَلى حكمِ اللفظِ الغَالبِ، هذَا أحسنُ مَا رأيتُ أنهُ ينزَّلُ عليهِ خَطُّهُ فِيهِ ، وكتبُوهُ بِالواوِ عَلى حُكـــمِ الاشتهارِ فَإنهمْ كَانُوا يَدعونَهُ (٦) " أبُو طالِبٍ" فَكتبُوهُ عَلى ذَلِكَ وَقرأُوهُ علـــى ما يوجبُهُ الإعرابُ.

---

(١) يعنى الزكوة والحيوة .
(٢) الجمل : ٢٧٨ .
(٣) أدب الكاتب : ٢٤٧ .
(٤) زيادة يقتضيها السياق .
(٥) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .
(٦) فى الأصل : يدعون ، ولعل صوابه ما أثبتناه .

بابُ أحكامِ الهمزةِ في الخـــط

يقدمُ بينَ يَديْ هذا البابِ أنْ يُقالَ : الهمزةُ حرفٌ بَعُدَ مخرجُـهُ فثقُـلَ على اللسانِ اللفظُ بِهِ ، فاختلفتِ العربُ فِيهِ لذَلكَ ، فمنهمْ مَنْ يجريهِ مجـــرَى سَائِرِ الحروفِ فَيُحققُهُ اذَا انفرَدَ حيثُ كَانَ ، وعلى أيِّ حالٍ كَانَ ، ومِنهُم مـــنْ لاَ يحققُهُ الاَّ اذا كَانَ في أولِ كلمةٍ مُفردًا ، فَإن تضاعَفَ التزمَ التخفيفَ أحدُ هُمَـا الاَّ أنْ يَتَضَاعَفَ في موضعِ العينِ مِنَ / الكلمةِ فيلزمُ الإدغام كَسَأَّلَ ،وجَأَّرَ.(١) ٩١/ب

ولَمَّا لم تلزمْ طريقةً واحدةً اذَا كَانتْ غيرَ أولٍ خَالفَ الكُتَّابُ بينَ صُوَرِهَا إِذَا كانتْ لَهَا وُجوهُ تَسهيلِهَا، وأعدَمُوا صورتَهَا في بعضِ المواضِعِ واختلَفُوا فـــي اثباتِ صُورِهَا ، وإعرابِهَا في بعضِ المواضِعِ .

فموضوعُ هذَا البابِ لتبيينِ أحكامِهَا اذَا كانتْ مُتحرِّكَةً ، والإعــــلامِ بالموضِعِ الذِي لا يكونُ لَهَا فيهِ صورةٌ لاَزمةٌ،والموضعُ الذِي يكونُ لَهَا فِيهِ صـــورةٌ لازمةٌ ، والموضعُ الذِي تختلفُ صُورُهَا ،والموضع الذى تختلفُ الكُتابُ في اثبـاتِ صورةٍ فيهِ ، وحذفِهَا ، فَهذَا الذِي وضعَ لهُ البَابَ . انتهتْ الطريقةُ الكليةُ.

ثمَّ نقولُ : اعلمْ أنَّ الهمزةَ لَمَّا كانتْ حرفًا جَلدًا صَعبًا عندَ النطقِ بِهَـا فَسَهَّلتِ النُّطقَ بِهَا العربُ بِوُجوهٍ مِنَ التسهيلِ،وأكثرُ ما يَفعلُ ذلكَ أكثـــر أهل الحجازِ ، وتسهيلُهَا يَكونُ بأربعةِ أشياءَ : بالنقلِ ، والبدَلِ ، وَبينَ بَيْنَ ، والحذفِ(٢) وأقلُّهَا الحذفُ ، وثَمَّ مَا لا يكونُ فِيهِ شَيءٌ مِنَ التسهيلِ وهيَ الأولى الواقعةُ في الابتدَاءِ ، فالتِي لا تسهلُ كتبَهَا الكتابُ بألِفٍ أبدًا ،وهيَ الواقعةُ في الابتداءِ والتى تُسَهَّلُ كتبوهَا بحكمِ التسهيلِ ، فَإن سُهِّلَتْ الى الألِـــفِ كتبتْ بهَا ،وان سُهِّلتْ الى اليَاءِ كتبتْ بِهَا ، وان سُهِّلَتْ الى الوَاوِ كتبتْ بِهَا ،

---

(١) في اللسان (جأر) يجأر جأرا وجُؤَارًا : رفعَ صوتًا مع تضرع واستغاثة وفي التنزيل ﴿ اذا هُمْ يَجْأَرُونَ ﴾ وقال ثعلب : هو رفع الصوت اليه بالدعاء .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤١ .

فإن حذفت لم تكن لها صورة، وجعلت علامتها نقطة ببعض الأصبغة لتمتاز بذلك، أو ألفا راكمة ، وصورتها ... شبهت بالمنحني في الركوع، كذا يسميها الخليل ، وحكم النقطة أن تكون في السطر مكان الهمزة، الا أنها إذا وقعت ألفا عند أهل الضبط جعلوها إذا كانت مفتوحة غير ممدودة على رأس الالف، وإذا كانت ممدودة في قفا الالف ، وإذا كانت مضمومة في وسط الالف ، وإذا كانت مكسورة في أسفل الالف راموا بذلك التفرقة بين حركاتها .(١)

وقد يجوز أن تكتب الهمزة في جميع مواضعها ألفا على حكم التحقيق ، والتحقيق لغة تميم ، ولكن أكثر الكتاب انما يستهلها بحكم ما تسهل اليه الا الأولى فإنهم اتفقوا على كتبها ألفا ، لانها لا تسهل عند الابتداء بها البتة ، فيجب أن تبين أحكامها في التحقيق والتسهيل حين جريا متساويين .

فأقول : كل همزة أولى فكتبها بألف فانها لا تسهل ، وكل همزة ساكنة فكتبها بحكم ما قبلها من الحركات ؛ لأنها تبدل بحكم حركة ما قبلها ، وكل همزة متحركة قبلها ساكن صحيح لا صورة لها ؛ لأن حكمها في التسهيل أن تنقل حركتها الى ما قبلها ، وهو ذلك الساكن ، ثم تحذف هي ، فلما كانت تحذف لم يكن لها صورة ، ومن نقل "الكماة"، وأبدل من الهمزة ألفا بعد النقل ، فإنه يكتب : "الكماة" بالالف ، فإن كان قبلها حرف علة فإما أن يكون ياء أو واوا أو ألفا ، فإذا كان ياء أو واوا ، فإما أن ينفتح ما قبلها ، وإما أن ينكسر ما قبل الياء وينضم ما قبل الواو ، وإذا انكسر ما قبل الياء وانضم ما قبل الواو ، فإما أن يكونا زائدتين أو غير زائدتين .

واحتجت الى هذا التفصيل لان الاحكام / تختلف بحسبه ، فأما ٩٢/أ إذا كان ما قبلها ياء أو واوا مفتوحا ما قبلها فالنقل اليهما ، وحذف الهمزة فلا صورة لها اذا ، كما لو كان الساكن صحيحا ، مثال ذلك الشيء والسوء إلا أن تكون الياء للتصغير فانها تجرى مجرى ألف الجمع فلم ينقل اليها ، مثال ذلك : "قويئم" في تصغير "قائم"(٢) وتسهيلها هنا بالبدل ياء محضا ، وتدغم فيها ياء التصغير فتقول : قويم، وفارقت في هذا ألف الجمع ،

---

(١) ينظر الكتاب ٥٥٣/٣ - ٥٥٤ .

(٢) في الاصل (قوم) والسياق يقتضي ما أثبتناه .

لانّ مثلهَا يُحرَّكُ ، والالِف لَا تُحرَّكُ البتّة ، وكَذلكَ لم تسهل الهمزةُ بعدَهَا بَينَ بَينَ حِينَ أمكنَ ادغامُهَا بخلافِ الالِف ، فَلَا تكتُبُ الّا بياءٍ واحِدَةٍ أو وَاوٍ واحدةٍ ، وَالنَّقْلُ أيْضًا ، وَهوَ أجوَدُ مِنَ البَدَلِ فَلَا صُورَةَ لِلهَمزةِ ، والكتبُ بِيَاءٍ واحدةٍ ، مِثَالُ ذلكَ : النَّسِيُّ ، وإذا كَانتِ اليَاءُ زَائدةً ، والواوُ زَائدةً فالبدَلُ أيضًا والإدغَامُ ، ولَا يجوزُ النقلُ . ومثالُ ذلكَ : النَّسيءُ .

وإذَا كَانَ الساكنُ الذِي قبلَ الهمزةِ ألفًا ، فَإن كانتِ الهمزةُ مفتوحةً فَلا صورَةَ لَهَا و تسهيلُهَا بينَ بينَ فكَانَ يجبُ لَهَا صورةُ ألِفٍ الّا أنهُمْ كَرِهُوا اجتماعَ صُورتَينِ، مِثالُ أن يكتبَ جاءَهُمْ ، وَشاءَهُمْ ، ولَاءَمَ بينَهُمْ بمعنى أصْلَحَ بَيْنَهُمْ ، فَإنْ كَانَتِ الهمزةُ مضمومةً كُتِبتْ بواوٍ ؛ لانّ تسهيلَهَا أيضًا بَينَ بَينَ ولم تجتمعْ أيضًا صُورَتَانِ ، نحوُ: جَاؤُهُمْ (١)
وكَذلِكَ لَو كَانتْ مكسورةً لكتبتْ بِيَاءٍ نحوُ : مَسَايِلَ

وكُلُّ همزةٍ وقعت متطرفةً فإنَّهَا تُكتَبُ بحكمِ تِلكَ الحركةِ ، لأنهَا إن كانت ساكنةً أبدلَت بحكمِها ، وان كانتْ متحركةً فَالوقفُ عليهَا بِالسكونِ ، فتحكمُ لَهَا بحكمِ السَّاكِنَةِ ، نحوُ : لم يقرأْ ، ولم يَوضُؤْ ، ولمْ يُخطئْ ، ويقرأُ ، ويخطئُ ، ويوضؤُ لو كتبت على حكمِ الاصلِ لرجعَ أمرُهَا الى حكمِ المتوسطَةِ ، وإذا كانتِ الهمزةُ المتحركَةُ مُتوسطةً ، وقبلَهَا حَرَكَةٌ فَلَا يخلُو أن تكونَ الحركَتَانِ مُتَمَاثِلَتين أو مُتَغَايِرَتَيْنِ ، وإذَا كانتْ مُتغايِرَتَيْنِ فَأمَّا مُتَعَاقِدَتَيْنِ أو غيرَ مُتَعَاقِدَتَيْنِ ، فالمتَمَاثِلَتَانِ ، والمتعاقدَتَانِ عندَ سيبويهِ سَواءٌ (٢) تُسَهَّلُ الهمزةُ بحكمِ حركةِ نَفْسِهَا فَتُخطُّ على ذلكَ ، وخالفهُ الاخفشُ (٣) فى المتَعَاقِدَتَينِ ، وسَهَّلَهَا بِالبدَلِ بحكمِ مَا قَبْلَهَا ، فَخَطَّهَا كذلِكَ، مِثالُ ذَلِكَ سَأَلَ و يَسُوءُهُمْ ، وسِئينَ ، وَقَدْ تكتبُ هَذِهِ

---

(١) فى الاصل : هاوهم ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٥٤١ فمابعدها لبيان مذهب سيبويه في تسهيل الهمزة .

(٣) ينظر المقتضب ١/١٥٧ والجمل ٢٨١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٥٧ - ٣٥٨ وكتاب الإقناع فى القراءات ١/٤٣٨ فمابعدها .

بياءٍ واحدةٍ وواوٍ واحدةٍ كراهَةَ اجتماعِ الصورتَين ،وتكتُب يستهزئونَ على مذهب الأخفش بياءٍ،وواوٍ (١) ، وغيرُ المتعاقدتين تكتُب بحكمِ حركةِ الاقوى ؛ لأنّ تسهيلَها كذلك ، ومثالُ ذلك : لَؤُم ، وَبئِس ، وَسيئةٍ ، فلو لم تُسَهَّل همزتُها بينَها وبينَ الواوِ - وَلؤُمَ - بِواوٍ مَحضةٍ ، وَبئِسَ بَينَها وبينَ الياءِ وفيئةٍ بياءٍ مَحضةٍ ، وهذا القانونُ يَجري على مذهَبِ البصريّين .

فَصلٌ :

في الموازنةِ بينَ قولِ الأخفش وَسيبويهِ في تسهيلِ الهمزتين المُتعاقدتين، قالَ الأخفشُ لسيبويهِ : اتفقنا على أنّ الهمزةَ المُليَّنةَ انّما هيَ بينَ بينَ،أيْ:بَين الهمزةِ ، والحرفِ الذي مِنهُ حركتُها ، فأنتَ ان حكمتَ لَها هُنا في مثلِ سُئِلَ وَيستَهزِئونَ بحكمِ الحرفِ الذي منهُ / حركتُها فكأنّها وَاوٌ سَاكِنةٌ مكسورٌ 92
ما قبلَها،أو يَاءٌ سَاكنةٌ مَضمومٌ مَا قبلَها ، وذلِكَ لاَ يكونُ .

وَان حكمتَ لَها بحكمِ الهمزةِ المخففةِ لَزمكَ أن تسهلَ مثلَ يُؤَيِّدُ وجِئُون جمعُ جُونَةٍ بينَ بينَ ، والعربُ لم تفعلْ ذلكَ واتفقنا على منعِ تسهيلِها بينَ بينَ ؛ لأجلِ أنها في حكمِ الساكِنِ وكأنّها ألفٌ ،والألِفُ لاَ يُضَمُّ ما قبلَها وكذلكَ يَجِبُ أن نتفِقَ هُنا فَلاَ تُسهلَها بينَ بينَ ،وأن تبدلَها يَاءً اذا انكسَرَ ما قبلَها ، وَواوًا اذا انضمَ مَا قبلَها . انتهى .

وكانَ سيبويهِ يَقُولُ : اتفقنا على الهمزةِ المُلينةِ أنها بينَ بينَ الاّ أنّ الحكمَ بأحدِ الامرين من غيرِ ترجيحٍ تَحكّمٌ لاَ يَجبُ أن يقالَ بِهِ فَيُوقعَ الاتفاقَ على منعِ التسهيلِ بينَ بينَ في مثلِ يُؤَيِّدُ وسِئُون ؛ لأنّ الفتحةَ في غايةٍ في نِهايةِ الخِفةِ ، فإنها من تَحمُّلِ والضمةُ والكسرةُ بتحمُّلٍ،وقدْ ظَهرَ أثرُ ذلكَ في حروفِ الحلقِ،وظَهرَ أيضًا أثرُ ذلكَ في امتناعِ رَوْمِ المنصوبِ غيرِ المنوّنِ وتثقيلِهِ والنقلِ اليهِ ، وقدْ جاءَ ذلكَ في الشّاذّ والنّادِرِ،فَلاَ يجوزُ : رأيتُ أحمرَ وقدْ أخضَبَ الاّ في الشّاذّ ، واذا كانَ ذلكَ،فالمفتوحةُ اذا سُهِّلَت بينَ بينَ

---

(١) ينظر أدب الكاتب ٢٦٤.

صارتْ ألفًا أو كادتْ .

وَالالفُ لا يُضمنُ مَا قبلَهَا ولا يُمكِنُ النُّطْقُ بِهَا كذلكَ لو تَمَحَّضَتْ ألفًا البتةَ ، والمضمومةُ والمكسورةُ اذا سُهِلَتْ بينَ بينَ بقيَ فيهَا فضلُ قوةٍ لم تخرجْ الى أن تكونَ واوًا ساكنةً مضمومٌ مَا قبلَهَا، وَإن كَانَ ذلكَ غيرَ مَقبولٍ ولاَ هُوَ فِيمَا نحنُ فِيهِ مُصرَّحٌ بِهِ فقدْ فَارقتِ المضمومَةُ والمكسورَةُ بِمَا قُلنَا حكمَ المفتوحةِ، فَلاَ يَجبُ أن يُسَوَّى بَينَهُمَا ،فَأمَّا قولُ الشاعِرِ: (١)

* أأن زُمَّ أجمَالُ وفارقَ جيرَةٌ *

فَضرُورَةٌ،ولاجلِ الضرورةِ عَامَلَهَا مُعامَلَةَ المخففةِ ،فالمضمومةُ أحقُّ بذلِكَ .

ولابنِ شُريحٍ (٢) دُخولٌ بينَ القولَيْنِ ،ولم يحتسبْ بِمَا يلحقهُ ، فَقَالَ -رحمه الله- : انِّي أُجَوِّزُ التسهيلَ فِي المضمومةِ المكسورِ مَا قبلَهَا ،والمكسورَةِ المضمومِ مَا قبلَهَا ، فأجعَلُهَا بينَ الهمزةِ وحرفٍ مِن جنسِ الحرَكَةِ التِى قبلَهَا ، فَأستَهِلُ مِثلَ : سُئِلَ بينَ الهمزةِ والواوِ ، ويستهزِئُونَ بَينَ الهمزةِ واليَاءِ .

---

(١) الشاهد أنشده ابنُ جنى في سر الصناعة ١/ ٤٨-٤٩ لكثير ،وعجزه :

* وَصَاحَ غُرابُ البينِ أنتَ حزِينُ *

وصدرهُ فى الخصائص ٢/ ١٤٤ شاهدًا على اضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون فتكونُ الهمزةُ هُنا بينَ بينَ ، واستشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل ٩/ ١١٣ .

(٢) ابن شريح : أبوعبدالله محمد بن شريح الرعينى الإشبيلي قدمَ مصر وسمع بها من نفيس وأبي عليّ الحسن البغدادي ،وأبى جعفر النحوى وأبى القاسم بن الطيب البغدادى الكاتب ، وبمكة عن أبي ذر الهروى قال ابن بشكوال : كان من جِلَّةِ المقرئين وخيارهم ثقة فى روايته ومن اليه الرحلةُ فى هذا الشأن القائمين بعلوم القرآن ،والاستقلال بالنحو والعربية وله سَمَاعٌ فى الحديث من أبيه ومن أبى محمد بن خزرج ، توفى سنة ٤٧٦ كذا فى نفح الطيب وقال السيوطي فى بغية الوعاة :توفى سنة ٥٣٩ ه وذكره القاضي عياض فى شُيُوخه . انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢/ ٣ . ونفح الطيب ٢/ ٣٤٥ ، وأخذ عنه ابن الباذش القراءة السبعية كما فى الاقناع ١/ ٦٣ و ٦٩ و ٨٢ فمابعدها .

فيقال له : قد وافقت على أن التليين انما هو اضعاف قوة الهمزة وتقريب لها من حروف العلة، وحرف العلة لم تصرح به والضمة صفته انما هو الواو فتأمل ما قلت لك تجد قوله غير محصل ، ويلزمك أن تفعل ذلك في المفتوحة المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها فاذا جوزت ذلك وفعلته ، وما فعلت العرب بخلافه.

وقد خالف - في مواضع منها - أبو القاسم فيجب أن تتصفح كلامه في هذا الباب وتتبعه ، وننبه على ما خالف فيه هذا القانون ان شاء الله تعالى.

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وان كانت الهمزة آخرا وقبلها ساكن لم تثبت لها صورة في الخط، نحو : القرء ، والخبء ، والدفء ، فاذا اتصل بها مضمر بعدها ثبتت في الخط فتكتبها واوا اذا انضمت ، وياء اذا انكسرت ، وألفا اذا انفتحت) [1]، قلت : وهذا على خلاف / ما أصلناه، ٩٣
ولا فرق بينها متطرفة ومتوسطة وتسهيلها فيهما جميعا بالنقل، وانما يجيء هذا الذي قال على لغة من قال : المراة ، وذلك أنه نقل حركة الهمزة، ثم أبدل من الهمزة بحكم الحركة المنقولة ؛ لأنها صارت ساكنة قبلها حركة، فكأن أبا القاسم راعى تلك اللغة مع المضمر الذي يصير الهمزة متوسطة ، فيسهل فيها ذلك البدل .

قال أبو القاسم -رحمه الله -: (واذا كانت الهمزة آخرا وقبلها فتحة كتبتها ألفا ، كقولك : زيد يقرأ) [2] ، وهذا على ما أصلناه .

ثم قال : (فإن اتصل بها مضمركتبتها واوا إذا انضمت، وألفا إذ انفتحت ، وياء إذا انكسرت) [3]، وهذا الكلام لم يخرج به عما أصلنا ؛ لأن الضمير في الاسم قد صير الهمزة وسطا.

قال : (واذا كانت الهمزة وسطا ، وقبلها ضمة كتبتها واوا ،وان انكسرت أو انضمت أو انفتحت ، نحو : قولك مررت بأكمؤك،و هذا أكمؤك،ورأيت أكمؤك) [4]، وهذا الكلام غير محرر ان أخذ على عقده،وانما

---

(١) الجمل : ٢٧٩.

(٢) الجمل : ٢٧٩.

(٣) الجمل : ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٤) الجمل : ٢٨٠.

يجي على مذهب الأخفش الذي يحكم للمتعاقدتين بحكم الحركة السابقة منهما، وإن أخذ على تمثيله فيمكن أن يصح ويخرج على ما أصلنا إذا روعي أصل الكتاب قبل الضمير، ولكن في الفعل المتصل بضمير النصب من خطه، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، فوجب أن تكتب "يقرئك" بياء.

ثم ذكر أبو القاسم - رحمه الله - الخلاف في "يستهزئون"، وقد تقدمت الموازنة بين الأخفش وسيبويه في ذلك.

فأما يسئل ويسئم فمن الكتاب من يحذف الألف ومنهم من يكتب يسأم، ويسأل بالألف[1]، قلت: من كتبها بالألف فإما على التحقيق، وإما على لغة المراة قال: (والاختيار أن تكتب يسئل وحدها بغير ألف لكثرة دورها في الكلام)[2]، ودخل هذا الكلام بين القولين، وإنما القياس أن تكتب كليهما بغير صورة، كما قدمنا.

قلت: هذه الموازنة التي بين كلام الأخفش وسيبويه هي من كلام الأستاذ المرحوم أبي بكر بن طلحة الإشبيلي.

وبقي من الكلام على الباب تتبيعات ومجارات ألفاظه، فنقول:

اعلم أن الهمزة في الخط قياس كتبها أن يكون موافقا لتخفيفها، فما كان تخفيفه بين الهمزة بالحذف لم يكن لها صورة في الخط، نحو: همزة الخبء والدفء، وما كان تخفيفها بالقلب فقياس كتبها أن تكتب بما قلبت اليه، فإن قلبت ألفا كتبت ألفا، نحو: فاس وراس، وإن قلبت واوا كتبت واوا، نحو: لوم، وسوم. وإن قلبت ياء كتبت ياء، نحو: بير، وذيب، وإن خففت بين بين كتبت بالحرف الذي تقرب منه، فإن كانت الهمزة مضمومة كان تخفيفها بين الهمزة وبين حرف هو من جنس حركتها وهو الواو، وإن كانت مكسورة قربت من الياء وكتبت ياء، وإن كانت مفتوحة قربت من الألف وكتبت ألفا، هذا حكمها على الجملة في التخفيف وفي الكتب.

---

(١) ينظر أدب الكاتب ٢٦٦.

(٢) الجمل: ٢٨٢.

وأمّا في التفصيل ، فنقولُ : لا تخلو الهمزةُ اذا كانتْ غيرَ أولٍ، امّا أن / تكونَ ساكنةً أو متحركةً ، فان كانتْ ساكنةً فلا يكونُ ما قبلَها الاّ متحركاً ، واذا كانتْ كذلكَ دبّرتْها حركةُ ما قبلَها فقلبتْ ألفاً ان كانتْ قبلَها فتحةٌ ، كقولكَ : راسٌ وفاسٌ ، وكذلكَ تكتبُ ، فان كانَ ما قبلَها ضمةٌ قلبتْ واواً في اللفظِ ، وكذلكَ تكتبُ ، نحوُ : لُوم وسُوم ، وان كانَ ما قبلَها كسرةً قلبتْ ياءً في اللفظِ ، وكذلكَ تكتبُ(١) . ٩٣/ب

وان كانتِ الهمزةُ متحركةً فلا يخلوُ ما قبلَها امّا أن يكونَ ساكناً أو متحركاً ، فان كانَ ساكناً فلا يخلو امّا أن يكونَ حرفاً صحيحاً أو حرفَ علةٍ ، فان كانَ حرفَ علةٍ فلا يخلوُ امّا أن يكونَ ألفاً أو واواً أو ياءً ، فان كانَ ألفاً دبرتها حركةُ نفسِها ؛ لأنَّ تخفيفَها انمّا هوَ بينَ بينَ وهوَ أن تخففَها بينَ الهمزةِ وبينَ حرفٍ هُوَ من جنسِ حركتِها ، فان كانتْ مضمومةً صوّرتَها في الخطِ واواً ، نحوُ : التلاؤم ، وان كانتْ مفتوحةً صورتَها في الخطِّ ألفاً ، نحوُ : هَبَاءَةٍ(٢) فتكتبُ ألفينِ ألفُ المدّ والاليفُ التي هيَ صورةُ الهمزةِ ، فان كانَ أحدٌ مِنَ الكتّابِ لم يجعلْ لهذهِ المدّةِ المفتوحةِ الواقعةِ بعدَ الأليفِ صورةً في الخطِ فانّما ذلكَ لكراهةِ الجمعِ بينَ ألفينِ ، وان كانتْ مكسورةً صورتَها ياءً في الخطِ ، نحوُ : المَلائكةِ وما أشبهَها .

وان كانَ حرفُ العلةِ التي قبلَ الهمزةِ ياءً أو واواً فلا يخلوُ من أنْ يكونا زائدينِ أو أصليّينِ ، فان كانا زائدينِ قلبتِ الهمزةُ التي قبلَ الواوِ واواً ، وأدغمتِ الواوُ الاولى في الواوِ الثانيةِ، هذا في اللفظِ، وكتبتْ في الخطِ واحدةٌ ، ومثالُ الهمزةِ التي قبلَها واوٌ زائدةٌ : مَقْرُوءٌ ، واذا خففتَها قلتَ : مَقرُوٌّ(٣) بواوٍ مشدّدةٍ ، وكذلكَ تكتبُها وتجرى مجرى هذهِ الياءُ ياءُ التصغيرِ في نحوِ قولِهمْ : أُفَيْئِسٌ، فاذا خففتَ قلتَ : أُفَيِّسٌ(٤) بياءٍ

---

(١) نحو : ذيب ، وبير .

(٢) ينظر الكتاب ٥٤٧/٢ .

(٣) ينظر الكتاب ٥٤٧/٣ .

(٤) ينظر الكتاب ٥٤٧/٣ .

مشددةٍ وكذلكَ تكتبهَا،وأُفيئِسٌ تصغيرُ أفؤُسٍ ، وأفؤُسٌ جمعُ فأسٍ ، وانْ كانت الياءُ والواوُ أصلاً مثلَ شيءٍ وسوءٍ،فَانْ سُمِعَ شَيّئٌ بتشديدِ اليَاءِ فَهوَ خارجٌ عنِ القياسِ ، فَانهُ خففَ الهمزةَ بأنْ قلبَهَا وأدغمَ فِيهَا اليَاءَ التي قبلَهَا و ليسَ ذلكَ قياسَهَا،وانمَا قياسُهَا مَا ذكرتُ لكَ ،وان كَانَ السَّاكنُ الذى قبلَ الهمزةِ حرفاً صحيحًا فَانكَ تنقُلُ حركتَهَا الى الساكنِ الذى قبلَ الهمزةِ ، وتحذفُهَا ولا تكتبُ لهَا صورةً في الخطِّ ، نحوُ : الخَبْءِ ، والدِّفْءِ [1]، فتخفيفُهَا كمَا ذكرتُ لَكَ في اللفظِ ولاَ تكتبُ مِنَ الخَبْءِ الاّ الخَاءَ والبَاءَ ، ومِنَ الدِفْءِ الاَّ الدَّالَ والفَاءَ ،وكذلكَ مَا أشبهَهُمَا،وسَوَاءٌ كانتِ الهمزةُ مُتطرفةً ، كمَا مَثَّلْتُهَا أو في أثناءِ الكلمَةِ نحوُ : يسْئَلُ ويسْئَمُ،[وجُزْؤُكَ] [2] وبِدْفْؤُكَ،ومَنْ كتَبَ لِشيءٍ من ذلكَ صورةً في الخطِّ فَهوَ خارجٌ عنِ القياسِ،وقدْ ذكرَ ذلكَ أبوالقاسم .

فإن كانتْ الهمزةُ متحركةً وقبلَهَا متحركٌ فَلاَ يخلوُ أن تكونَ حركتُهَا ضمةً وقبلَهَا ضَمّةٌ أو كسرةٌ ، فَان كانتْ فتحةً وقبلَهَا ضمةٌ فتخفيفُهَا في اللفظِ بأن تقلبَ وَاوًا،وكذلكَ تكتبُ / نحوُ : جُوَنٍ [3] ، وان كانتْ متحركةً /٩٤
وقبلَهَا كسرةٌ فتخفيفهَا في اللفظِ بأن تُقلَبَ يَاءً ، وذلكَ نحوُ : مِيَرٍ جمعُ مِئْرَةٍ، وَهيَ العَدَاوةُ [4] ، فَإن كانتْ مُتحركةً بِالفتحِ وقبلَهَا فتحةٌ دَبرتهَا حركةُ نفسِهَا فخُففَتْ بينَ بينَ ، فَقربَتْ مِنَ الأَلِفِ ؛ لانَّ تخفيفَهَا انمَّا هوَ بينَ الهمزةِ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٥ ، والمقتضب ١/ ١٦٠.

(٢) في الأصل : وحبوك والتصويب من الجمل : ٢٧٩.

(٣) جُوَنٍ مخففُ جُؤَنٍ مهموز ، وهو جمعُ جُؤنَةٍ وهي الحقةُ التي يُجعَلُ فيهَا الحليُ . ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٣ ، والمقتضب ١/ ١٥٧.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٤ ، والمقتضب ١/ ١٥٦ وهي مأرتَ بين القوم أي: أرشتَ بينهم مِئرًا فان خففتَ الهمزةَ قلتَ : مِيَرًا تخلصُهَا يَاءً .

وبينَ حرفٍ هُوَ من جنسِ حركتِهَا .

وإذا كانت مفتوحةً وقبلَهَا فتحةٌ كانَ تخفيفُهَا بينَ بينَ ، وهو كذلكَ في اللفظِ وتكتبهَا بالألِفِ ؛ لأنكَ تقربُهَا منَ الألِفِ نحوُ : سَأَلَ[١] وقَرَأَ ، ونحوِ ذلكَ ، فإن كانتْ مضمومةً وقبلَهَا فتحةٌ كَانَ تخفيفُهَا بينَ بيـــنَ[٢] وهو أن تُخفَفَ بينَ الهمزةِ وبينَ حرفٍ هُوَ من جنسِ حركتِهَا ، وهوَ الواوُ وهـــذا تخفيفُهَا في اللفظِ وكذلكَ تكتبُ في الخطِّ ، وَإن كانتْ مكسورةً وقبلَهَـا ضَمةٌ خُفِّفَتْ بينَ بينَ فَقربتْ مِنْ حرفٍ هُوَ مِن جنسِ حركتِهَا ، كَمَا تَقدمَ في غيرِهَـا ، وهُوَ الياءُ في اللفظِ ، وتكـتبُ بالياءِ ، نحو : سُئِلَ ، وسُئِمَ .

وَكذلكَ ان كانتْ مضمومةً وقبلَهَا ضمةٌ قربتْ مِنَ الوَاوِ بالتخفيفِ بينَ بينَ وتكتبُ بالواوِ ، نحو : يَوضُؤُ ، وكذلكَ اذا كانتْ مضمومةً وقبلَهَا كسرةٌ تُدبِرُهَا حركةُ نفسِهَا وتكتبُ بالواوِ ، نحوُ : يوضُؤُ[٣] ؛ لأنَّ تخفيفَهَا بينَ بينَ يقربُهَا مِنَ الواوِ ، نحوُ : قولكَ يقرئُكَ السلام ، وكذلكَ إذا كانَ قبلَهَا كسرةٌ ، وهيَ مكسورةٌ تكتُبُهَا ياءً على حَدِّ تخفيفِهَا ، فهذا قياسُ هذِهِ الهمزاتِ فـــي التخفيفِ في اللفظِ ، وفي الخطِ وسواءً كانتْ في أثناءِ الكلمةِ أو متطرفةً فـإن كُتبَ شيءٌ منهَا على غيرِمَا ذُكرَ منَ القياسِ التابعِ للتخفيفِ في اللفظِ فَهُـوَ خارجٌ عنِ القياسِ في الخَطِّ .

وقدْ فهمتَ بمَا ذُكرَ أنَّ الهمزةَ ليسَ لهَا صورةٌ في الخَطِّ تختصُّ بهَا كسائرِ حروفِ المعجمِ ، وإنَّما صُورَتُهَا أبدًا ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ إذا ثبتَ لهَا صورةٌ ، وأما الشكلُ الذي يُسميهِ النَّاسُ همزةً فليستْ بهمزةٍ ولا صورةٍ لَهَا وَإنمَا هيَ أمارةٌ تدلُّ عليهَا ، وإنمَا خُففتِ الهمزةُ ؛ لأنَّهَا حرفٌ ثقيلٌ ومخرجُهَا

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤١-٥٤٢-٥٥٤ ، والمقتضب ١/ ١٦٧ .

(٢) قال سيبويه : وإذا كانتِ الهمزةُ مضموسةً وقبلهَا فتحةٌ صارتْ بينَ الهمزةِ والواوِ الساكِنةِ ... الخ ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٢-٥٤٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٥٦ .

مِنْ أقصَى الحلِق ولذلكَ شبهَهَا أبوعلِيّ بالتهوع [(١)] وهو صوتُ المستقيىءِ، والمستقيىءُ اسمُ فاعلٍ من استقاءَ يَستقيءُ وهوَ اختلاقُ القيئِ ، فلهذَا الثقلِ كانَ كثيرٌ من العربِ يَخففُهَا .

هَذَا اذَا كانتْ وحدَهَا، واذَا اجتمعتْ مَعَ همزةٍ أُخرَى في كلمةٍ واحدةٍ فكلهُمْ يُخَففُ إحداهُمَا [(٢)] ، نحو : آدم وآخر ،وجاءى ، يقولون فيه جاءٍ.

ألفاظ الكتاب :

إذَا كانتِ الهمزةُ أوّلاً كتبتْ ألفاً بِأيِّ حركةٍ تحركتْ،هَذا اتفاقٌ مِنَ الكتابِ،ولم يلتفتُوا في ذلكَ الى حركتِهَا ، ولو التفتُوا لكتبتْ ألفاً ، وواواً ، وَياءً ، ألفاً اذَا انفتحتْ ، وواواً اذَا انضمتْ ، وَياءً إذَا انكسرتْ، ولم يفعلوا ذَلِكَ .

قولُهُ : (فإذَا كانتِ الهمزةُ آخرًا وقبلَهَا سَاكِنٌ لم تثبتْ لَهَا صورةٌ فِي الخَطِّ)[(٣)]، هَذَا الإطلاقُ مِنهُ يحتاجُ الى تقييدٍ ، وهوَ أن يقالَ : وقبلَهَا سَاكِنٌ ليسَ بألِفٍ ولاَ يَاءٍ وَلاَ واوٍ زائدتينِ،الاَّ أنهُ بَيّنَ مرادَهُ بِالمثالِ فَانَّ الذِي مَثلَ بِهِ الساكن الذِى قبلَ الهمزةِ فِيهِ حرفٌ / صَحِيحٌ،وَإذَا كَانَ كذلكَ لم تثبتْ لَهَا صورةٌ فِي الخطِّ ، كَمَا ذكرَ وهذَا جارٍ علَى القِيَاسِ . ٩٤/

قوله : (وَإذَا اتصلَ بِهَا مضمرٌ ثبتتْ فِي الخَطِّ)[(٤)]، يَعنِي الهمزةَ ،

---

(١) ينظر التكملة لابي علي ٢١٢ . وقد ذكرَ سيبويه هَذا المصطلَح فَقَالَ : " واعلمْ أنّ الهمزةَ إنّما فعلَ بِهَا هَذَا مَن لَمْ يُخففْهَا؛لأنــهُ بعُدَ مخرجُهَا؛ولأنّهَا نبرةٌ في الصدرِ تخرجُ باجتهادٍ وهيَ أبعدُ الحروفِ مخرجًا فثقُلَ عليهِمْ ذلكَ؛ لأنهُ كالتهوّع " . الكتاب ٣/٥٤٨.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٥٤٨-٥٤٩-٥٥٢.

(٣) الجمل : ٢٧٩.

(٤) الجمل : ٢٧٩.

وثبوتها في الخطّ إذا اتصل بها مضمرٌ غيرُ جارٍ على القياس ؛ لأنّ تخفيفَها في تلكَ الحالِ ، كتخفيفِها إذا كانتْ متطرفةً .

قولهُ : (وإذا كانت الهمزةُ آخرًا وقبلَها فتحةٌ كتبتْ ألفًا على كلّ حالٍ)[1] ، هذا الإطلاقُ يحتاجُ الى تفصيلٍ ؛ لأنّ بعضَها يَجري على قياسٍ، وبعضَها يجرى على غيرِ قياسٍ .

فإذا كانتِ الهمزةُ متطرفةً وقبلَها فتحةٌ فلا يخلُو اما أن تكونَ الهمزةُ ساكنةً أو متحركةً ، فإن كانتْ ساكنةً كتبتْ ألفًا قياسًا ؛ لأنّ تخفيفَها انمَا هُوَ بالقلبِ الى الألِفِ ، وإن كانتْ متحركةً وقبلَها فتحةٌ فلا يخلُو إمّا أن تكونَ مضمومةً ، نحوُ : يقرأُ أو مفتوحةً ، نحو : لن يقرأَ ، أو مكسورةً ، نحو : لم يقرأِ الرجُلُ ، فإن كانتْ مضمومةً كانَ قياسُها أن تكتَبَ واوًا ، وإن كانتْ مفتوحةً كانَ قياسُها أن تكتبَ ألفًا ؛ لأنّ تخفيفَها إذا كانتْ مضمومةً بينَ بينَ ، وذلكَ التخفيفُ يقربُها مِنَ الواوِ، فكانَ يجبُ في القياسِ أن تكتبَ واوًا ، وكذلكَ تخفيفُها اذا كانتْ مفتوحةً تقريبٌ منَ الألِفِ ، وإن كانتْ مكسورةً ؛ فيجبُ أن تكتبَ ياءً، الآ أنهمْ تركوا هذا القياسَ في الهمزةِ المضمومةِ اذا كانَ قبلَها فتحةٌ ، وفي الهمزةِ المكسورةِ اذا كانَ قبلَها فتحةٌ ، وكتبُوا في الاحوالِ كُلّها الثلاثِ ألفًا ، ولم يكتبُوا الهمزةَ المفتوحةَ منهَا ألفًا ؛ لاجلِ أنهَا تُديرُهَا حركةُ نفسِهَا ، وانما يكتبونَهَا ألفًا للعلةِ التي كتبُوا الهمزةَ المضمومةَ وقبلَهَا فتحةٌ، والهمزةُ المكسورةُ وقبلهَا فتحةٌ ألفًا ، وعلةُ ذلكَ أنهمْ اعتبرُوا حالَهَا في الوقفِ ، فإذا وقفُوا على المضمومةِ والمفتوحةِ سكنُوهَا، وإذا سكنتْ في حالِ الوقفِ وكانَ قبلَهَا فتحةٌ صارتْ كالهمزةِ التي سكنتْ للجزمِ وقبلهَا فتحةٌ ، وقياسُ الهمزةِ الساكنةِ وقبلَهَا فتحةٌ أن تكتبَ ألفًا ؛ لأنّهَا لو خففتْ في حالِ السكونِ لانقلبتْ ألفًا .

قولهُ : (فإن اتّصلَ بهَا مضمرٌ)[2] ؛ يعني بالهمزةِ المتحركةِ

---

(١) الجمل : ٢٧٩ .

(٢) الجمل : ٢٨٠ .

وقبلها فتحةٌ ، وكتبُها في هذه الحالِ واوًا إذا انضمّتْ وألفًا إذا انفتحتْ كما ذكرَ جارٍ على القياسِ ؛ لأنّ حركةَ نفسِها تدبرُها ، كقولكَ : هوَ يقرؤُهُ ، همزتهُ كهمزةِ لؤُمَ ورؤُفَ" ، وتخفيفُها مثلُ تخفيفِ هذهِ الهمزةِ بينَ بينَ ، وذلكَ يقربُها منَ الواوِ ، فتكتبُ واوًا ، وقولهمْ :"لن يقرأَهُ ولن يخبأَهُ" همزتُهُ في هذهِ الحالِ كهمزةِ "سأَلَ وزأَرَ ونأَمْ" ومثلُ هذهِ الهمزةِ تخفيفُها بينَ بينَ ، وهو يقربُها منَ الألِفِ فتكتبُ ألفًا لذلكَ ، وإنّما فرقَ بينَ حالِ هذهِ الهمزةِ في قولكَ : يقرؤُ ، ويكلؤُ متطرفةً وبينها إذا اتّصلَ بها الضميرُ ؛ لأنّها إذا اتصلَ بها الضميرُ لا يتصورُ الوقفُ عليها ، ولم تكنْ عرضةً لسكونِ الوقفِ فتصيرُ مثالَ الهمزةِ الساكنةِ التي قبلها فتحةٌ ؛ لأجلِ أنّها عرضةٌ للسكونِ أعني سكونَ الوقفِ .

قوله : (وكذلكَ تكتبُ هذا البيتُ:(١)

إنّ سُلَيمى واللّهُ يَكلؤُها ضَنّتْ بِشَيءٍ مَا كانَ يَرزؤُها)

البيت / هوَ لإبراهيم بنِ هرمةَ القرشيِ ، قالَ الأصمعيُّ : هُوَ آخرُ من يُحتَجُّ بشعرِهِ(٢) ، وكانَ في الدولةِ الأمويةِ ، وأدركَ الدولةَ العبّاسيةَ ، ومعنى "يكلؤُها": يحفظُها ، ومعنَى "ضَنَّتْ": بَخِلتْ ، ومعنَى "يرزؤُها": ينقصُها ، ومعنى البيت: أنه يقولُ بَخِلتْ بمَا لو فعلَتْهُ لم يَضرَّها ، وهو وصلُها ، وقولُهُ : واللّهُ يكلؤُها اعتراضٌ بينَ اسمِ انّ وخبرِها والجملةُ التي هيَ خبرٌ عَن "أنّ" هيَ قولُهُ : "ضنتْ بشيءٍ مَا كانَ يرزؤُها" ، وكلّ جملةٍ أتتْ اعتراضًا بينَ شيئينِ متصلٌ أحدهُما بالآخرِ من جهةِ المعنَى فلا موضعَ لها منَ الإعرابِ . ٩٥/أ

---

(١) الجمل : ٢٨٠ .
والشاهدُ لإبراهيم بن هرمةَ ، ديوانه ٤٨ ومجالس العلماء للزجاجي ١٢٢ والامالي الشجرية ٢١٥/١ ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ٣٤٦ ، وشرح الجمل لابن هشام ٣٥٢ والمغنى ٣٨٨/٢ وشرح شواهده للبغدادي ٢٠٢/٦ واللسان (كلأ) والشاهد فيه جعل صورة الهمزة واوًا فى يكلؤُها ، ويرزؤَها لانضمامِها واتصالِ الضميرِ بها .

(٢) ينظر الأغاني ٣٦٧/٤ .

وشاهدُهُ في البيتِ كتْبُ الهمزةِ وَاوًا في" يكلؤُهَا ، ويرزؤُهَا ".

وقوله بعدَ هذا : (بِواوٍ وَاحدَةٍ) متعلقٌ بقولهِ : (وكذلكَ تُكتَبُ بِهذا البيتِ بِوَاوٍ وَاحدَةٍ) قولهُ : (ولا يجوزُ غيرُهُ)[(١)]، يحتملُ أن يُريدَ : ولا يجوزُ أن تَكتُبَهَا بواوينِ ، وهُوَ الذِي يدلُّ عليهِ ظَاهِرُ قولهِ : (بِواوٍ وَاحِدَةٍ)، ولا يحتاجُ الى هذا القيدِ، إذ ليسَ ثَمَّ ما يوهِمُ كُتْبَهَا بِواوينِ ، ويحتملُ أن يكونَ قولُهُ : (وَاحِدَةٍ) الذِي هُوَ صفةٌ للواوِ منْ قولهِ : (بِواوٍ واحدةٍ) نعتَ تأكيدٍ ، ويكونُ قولهُ : (وَلا يجوزُ غيرُهُ) يريدُ بِهِ ولا يجوزُ أن تكتبَهَا ألفًا ؛ لأنَّهَا مظنةُ الغَلَطِ مِن حيثُ هيَ همزةٌ قبلَهَا فتحةٌ، فَخافَ أن يُغلَطَ فِيهَا فتُكتَبَ ألفًا ، كَمَا كُتِبتْ وهِيَ متطرفةٌ ، وَالذِي يَظْهَرُ مِن قولهِ : (ولا يَجوزُ غيرُهُ)، أن يُريدَ : ولا تَكتبْهَا بِواوٍ قبلَهَا ألفٌ فَتُخطِئَ ، فيكونُ هذا الكلامُ تفسيرًا لقولهِ : (ولاَ يجوزُ غيرُهُ) والله أعلمُ.

قولهُ : (وتكتبَهَا ياءً إذا انكسرتْ ، كقولكَ : عجبتُ مِن خطِيئِهِ وَنَبِيئِهِ)[(٢)]، يُريدُ الهمزةَ التِي قبلَهَا فتحةٌ إذا كانتْ مكسورةً ، وذلكَ أنكَ تُدبِرهَا بحركةِ نفسِهَا في تلكَ الحَالِ ، كمَا دبرتهَا حركةُ نفسِهَا في التخفيفِ، وهِيَ مضمومةٌ كهمزةِ خَطِيئَةٍ ونَسِيئَةٍ [و] كهمزةِ " سَئِمَ وَرئِمَ" تدبرُهَا[(٣)] حركةُ نفسِهَا، فتُخففُ بَينَ بينَ، وذلكَ يقربُهَا مِنَ الياءِ، فتكتبُ يَاءً[(٤)].

قوله : (وَإذا كانتِ الهمزةُ وَسَطًا وكانتْ قبلَهَا ضمةٌ كَتبتَهَا بِوَاوٍ إن انكسرتْ أوِ انفتحتْ ، نحوُ : قولكَ مررتُ بِأكمُؤِكَ وَهذِهِ أكمُؤُكَ)[(٥)]، هذا الذِي ذَكرَ في هذا الموضعِ غيرُ جَارٍ عَلى القياسِ الذى هُوَ قياسُ التخفيفِ، وذلكَ أنَّ " أكمُؤِكَ " الذِي هُوَ " مررتُ بأكمُؤِكَ " مِثلُ " سُئِلَ "، فهِيَ همزةٌ مكسورةٌ وقبلَهَا ضمةٌ، وهِيَ تُدبرُهَا حركةُ نفسِهَا في التخفيفِ ، وتخفيفُهَا بينَ بينَ، فَتقربُ بذلكَ

---

(١) الجمل : ٢٨٠.

(٢) الجمل : ٢٨٠.

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٥٤٧.

(٥) الجمل : ٢٨٠ وفي الأصل : أكفوك بالفاء في الجميع وهو خطأ .

منَ الياءِ، فتكتبُ بِمَا قربتْ منهُ وهيَ اليَاءُ ، وكذلكَ إذا قلتَ : رأيتُ أكمُؤَكَ، صارَ هذا بمنزلةِ قولكَ : "جُؤَنٍ"،وقياسُ تخفيفِهَا أن تقلبَ وَاوًا كمَا تقدَّمَ،فقياسُ كتبِهَا أن تُكتَبَ بِمَا قلبتْ اليهِ ، وكذلكَ أيضًا هذا أكمُؤُكَ تُدبرهَا حركـــةُ نفسِهَا في التخفيفِ فتنقلبُ واوًا ، لأنَّ تخفيفَهَا بينَ بينَ ،وذلكَ يقربُهَا مِنَ الوَاوِ، ولو دَبرتهَا حرَكَةُ مَا قبلَهـــا لم تكنْ أيضًا الاّ واوًا ، لأنَّهَا مضمومٌ مَا قبلَهـــاء والخروجُ عَنِ القياسِ في هَذَا الفصلِ كَوْنُهُ جعَلَ حركةَ ما قبلَهَا تُدبرُهَا،وإنمَا تدبرُهَا حركةُ نفسِهَا في التخفيفِ ، وتخفيفُهَا عن تلكَ الحالِ بينَ بينَ ، وذلكَ يقربُهَا مِنَ الواوِ،فيجبُ أن تكتَبَ / وَاوًا عَلى مذهَبِ البصريينَ ،(١) كمَا تُكتَبُ فـي قولكَ : يَستهزِونَ عَلى مَا سَيأتِي بَعدَ هذا ، وإنمَا جرَى أبُو القاسمِ على مذهَبِ الكوفيينَ، فإنهُمْ يكتبونَهَا إذَا انضمتْ وانكسرَ مَا قبلَهَا يَاءً (٢) ، على مَا سترَاهُ فى يَستهزِؤُنَ ، ونحوِهِ ، وقد تَّقدمَ أيضًا في كَلامِ ابنِ طلحةَ -رحمهُ اللّهُ- ٩٥/ب

قوله : (فأمَّا إذا كانَتْ بعدَهَا وَاوٌ فإنَّ فِيهَا اختلافًا) (٣) ، يريدُ الهمـــزةَ المضمومةَ التِى قبلَهَا كسرةٌ،وهيَ كقولِهِمْ : يُقرؤُنَ ، ويستهزؤُنَ ، فمذهَـبُ البصريين فيهَا فى التخفيفِ أن تخفَفَ بينَ بينَ، فتقربَ بذَلكَ منَ الواوِ،فيجـبُ كتبُهَا بِالواوِ لذلكَ، ولكنَّهَا إذَا اجتمعتْ مَعَ واوِ الضميرِ كرِهُوا الجمـعَ بينَ وَاوينِ فِي الخطِّ، فحذفُوا إحدَاهُمَا وكتبوهَا بواوٍ واحِدَةٍ ، وَ على هَـــذَا المذهبِ أكثرُ الكُتَّابِ (٤) كمَا ذكرَ.وبعضُهم يكتبُهَا بِياءٍ بعدَهَا وَاوٌ ، وهوَ مَذهَبُ الكوفيينَ والأخفشِ (٥) ، وعلةُ ذلكَ عندَهُمْ أنَّ الهمزَةَ (٦) لَمَّا خُففَـــتْ

---

(١) سبق بيان مذهبهم وانظر الكتاب ٥٤٧/٣.

(٢) قال ابن قتيبةَ : وقد كتبَهُ بعضُ الكتابِ بِياءٍ قبلَ الوَاوِ :مستهزِئونَ ، ومقرِئونَ وذلكَ حَسَنٌ . أدب الكاتب ٢٦٤.

(٣) الجمل : ٢٨١.

(٤) ينظر أدب الكاتب ٢٦٤.

(٥) قد تقدم ذلك وانظر المقتضب ١٥٧/١.

(٦) فى الأصل : عندهمْ مكررة .

بينَ بينَ ، وهوَ مِمَّا يقرِّبُهَا مِنَ الواوِ ؛ لأنَّ حركةَ الهمزةِ ضمةٌ فهيَ تخففُ بينَ الهمزةِ وبينَ حرفٍ هُوَ مِنْ جنسِ حركتِهَا ، وهُوَ الواوُ الساكِنَةُ ، والواوالسَّاكِنةُ لاَ يكونُ مَا قبلَهَا مكسورًا ، فكتبوهَا ياءً ؛ لأجلِ الكسرةِ التِي قبلَهَا والأوَّلُ أقيسُ ، وقد تَقدمَ فى العوازنةِ بينَ كلامِ الأخفشِ وسيبويهِ مَا فيهِ غنيةٌ (١) ، وباقِي البابِ قد تَقدمَ فيهِ ما يغنِي والحمدُ للهِ .

قوله : (ومِمَّا حذفُوا مِنهُ الهمزةَ مِنَ الخطِ مَسئولٌ ومشئومٌ) (٢) ،

اعلمْ أنَّ مَشئومًا ومسئولاً وَمَا كانَ على وزنِهِمَا القياسُ فِيهِ ألاَّ تثبتَ لِلْهمزةِ صُورةٌ فِى الخطِ ؛ لأنهَا همزةٌ متحركةٌ وقبلَهَا سَاكنٌ ، فقياسُ تخفيفِهَا نقلُ حركتِهَا الىَ السَّاكِنِ الذِى قبلَهَا ، وَحذفُهَا ، وقياسُ الخَطِّ إنَّمَا هُوَ تَابعٌ للتخفيفِ ، كمَا تقدمَ ، وانضَافَ الى هذا القياسِ أنَّ بعدَهَا واوًا ، فَلو كانتْ حركةُ نفسِهَا تدبرُهَا ، وكانَ يجبُ كتبُهَا بِالواوِ مِن حيثُ هِيَ همزةٌ مفتوحةٌ لَوجَبَ حَذفُهَا ؛ لأجلِ التقائِهَا مَعَ الواوِ التِي هِيَ صورةُ الهمزةِ ، فيجبُ عَلى كلِّ حَالٍ وعَلى كلِّ اعتبارٍ أن تُكتبَ بِواوٍ وَاحِدةٍ .

قوله : (ومنهم مَنْ يكتُبُهَا بِواوَينِ كمَا تَرى) (٣) ، وهُوَ خروجٌ عنِ القياسِ وبعدٌ مِنهُ ، ولاَ ينبغِي أن يُتَّبعَ فِي الكتبِ .

قوله : (فإذا كانتِ الهمزةُ عينًا) (٤) ، يعنِي عَيناً للفعلِ .

وقوله : (وكانتْ مكسورةً كُتِبتْ يَاءً نحوُ : سَئِمتُ وَرَئِمتُ) (٥) ،

اعلمْ أنَّ سَئِمَ وَرَئِمَ ونظائرَهُمَا قياسُهُمَا فِي الكتبِ كمَا ذَكرَ ؛ لأنَّ تخفيفَهُمَا انمَا هُوَ بينَ الهمزةِ وبينَ حرفٍ هُوَ مِن جنسِ حركتِهَا ، والحرفُ الذِى هُوَ من جنسِ حركتِهَا هُوَ اليَاءُ ، فالكتبُ فِيهَا موافقٌ لِلتخفيفِ ، وهُوَ القياسُ .

----

(١) مصدر غنا وقد غنيَ بهِ عنه غنيةً والإسمُ مِنَ الاستغناءِ عَنِ الشَيءِ الغُنيةُ . اللسان (غنا) .

(٢) الجمل : ٢٨١ .

(٣) الجمل : ٢٨١ .

(٤) الجمل : ٢٨١ .

(٥) الجمل : ٢٨١ .

قولهُ : (وإن كانتْ مضمومةً كتبتْ واوًا ، نحوُ : لَؤُمتَ ، ورؤُفتَ)[١]، هذا أيضًا جارٍ على القياسِ ، لأنَّ تخفيفَ هذهِ الهمزةِ المضمومةِ هو بينَ بينَ كالتي قبلهَا، وذلكَ يقربُهَا مِنَ الواوِ ، لأنَّ حركةَ الهمزةِ ضمةٌ فيجبُ كتبُهـا بالواوِ اتباعاً للتخفيفِ .

قولهُ : (وإن كانتْ مفتوحةً كتبتَهَا ألفًا نحوُ : سألَ ، وزأرَ)[٢] .
كتبُهَا بالألِفِ أيضًا موافقٌ للقياسِ ، لأنَّ تخفيفَهَا بينَ بينَ ، وحركتُهَا فتحةٌ فتقربُ مِنَ الألِفِ ،/ فتكتبُ بِمَا قربتْ مِنهُ كالياءِ ، والواوِ اللتينِ قبلهُمَا . ٩٦/أ

قوله : (فأمايسئَلُ ، ويسَمُ ، فمِنَ الكتابِ مَنْ يحذفُ الهمزةَ كما ترَى، ومنهُمْ من"يكتبُ يسألُ ، ويسأمُ " بالألِفِ)، اعلمْ أنَّ القياسَ في يَسئَلُ ويسَمُ أن يكتبَا بغيرِ ألِفٍ ، لأنَّ همزتَهُ متحركةٌ وقبلَهَا ساكنٌ،فقياسُ تخفيفِهَا نقلُ حركتِهَا وحذفِهَا كهمزةِ الخَبْءِ والدِّفْءِ ونحوهِمَا،فكتبهَا يجبُ أن يكونَ موافقًا لتخفيفِهَا ، وإذا كانَ كذلكَ لم تكتبْ بالألِفِ .

قولهُ : (والاختيارُ أن يُكتبَ "يَسئلُ"(*) وحدَهَا بغيرِ ألفٍ لكثرةِ دورِهَا في الكلامِ)، اعلمْ أنَّ أبَا القاسم -رحمهُ اللهُ- عدَلَ في يَسئَلُ ونظائرِهَا عنْ قِياسِ التخفيفِ ، وهُوَ أن يكونَ الخطُّ موافقًا لهَا،ولَو لاحظَهُ لَمَا خصَّ "يسئَلُ" بأن يُكتبَ بغيرِ ألِفٍ دُونَ "يسأمُ" ونظائرِهِ ، وإنَّمَا لاحَظَ فيهِ كثرةَ الاستعمالِ ، والأولَى أن يُلَاحَظَ فِيهِ قياسُ التخفيفِ،ويكونُ في "يَسئَلُ"عِلَّتَانِ توجِبُ حذفَ الألِفِ مِنهَا في الخطِّ :

أحدُهُمَا : الحملُ على التخفيفِ،والآخرُ : كثرةُ الاستعمالِ،فيتأكدُ الحذفُ فيهَا دونَ غيرِهَا .

قولهُ : (وإثباتُ الهمزةِ فيمَا سِوَى ذَلِكَ جَائِزٌ ، والحذفُ مِن باقِي ذلكَ جائزٌ)[٣]، يريدُ بإثباتِ الهمزةِ إثباتَ صورتِهَا التي هيَ الألفُ.

---

(١) الجمل : ٢٨١.
(٢) الجمل : ٢٨١.
(٣) الجمل : ٢٨٢.
(*) في الأصل : يسأم ،والصواب من الجمل : ٢٨٢.

قولهُ : (والحذفُ جائزٌ) اشارةٌ الى قياسِ التخفيفِ والاّ فليسَ في باقي ذلكَ كثرةُ استعمالٍ ، وذلكَ اشارةٌ الى يسألُ فقولهُ : (واثباتُ الهمزةِ فيمَا سِوى ذلكَ) سأمَ ونحوَهُ .

وقولهُ : (والحذفُ من باقِي ذلكَ جَائزٌ) إن قِيلَ : كيفَ يكونُ يسألُ باقيًا وهوَ كلمةٌ مفردَةٌ ، وذلكَ إشارةٌ ليسألُ ؟ فالجوابُ أن يقالَ : هذَا الكلامُ ليسَ على ظاهِرِهِ ، وانمَا هُوَ على حذفِ مضافٍ ، كأنهُ قالَ : والحذفُ مِن باقِي جنسِ "يسألُ" جائزٌ ، يريدُ مِن باقِي جنسِ "يسألُ" جَائزٌ ، وَباقِي جنسِ "يسألُ" يسأمُ ويزأرُ ، ونَحوُ ذلكَ واخبارُهُ عنِ الهمزةِ ونحوِهَا بقوله (جَائزٌ) ، واثباتُ الهمزةِ وحذفُهَا مبتدآنِ ، أحدهُمَا معطوفٌ على الآخرِ فكانَ حقُّهُ أن يقولَ : جَائزَانِ ، كمَا تقولُ : زيدٌ وعمرٌو قائمَانِ ، فَجَازَ على حذفِ الخبرينِ كمَا قالَ:(١)

* فانّي وقيّارٌ بِهَا لَغرِيبُ *

لِدَلالةِ الثابتِ على المحذوفِ .

قولهُ : (وتكتبُ بَرَاءاتٌ جمعُ بَرَاءَةٍ بألفينِ ، وكذلكَ بَدَاآتُ حوائِجِكَ تكتبُهَا بألفينِ) (٢) ، بَدَاآتُ حوائجِكَ معناهُ : أولُ حوائجِكَ هذا مَعناهَا في اللغةِ .

---

(١) الشاهد لضُابِئِ بن الحارث البُرجُمِي وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١/ ٧٥ ، والنوادر لأبى زيد ١٨٢ والأصمعيات ١٨٤ ، ومعانى القرآن للفراء ١/ ٣١١ والكامل للمبرد ١/ ٣٢٠ ، وقد روى المبردُ فى الكامل النصبَ فى قيار وقال لو رَفَعَ لكانَ جيدًا تقول : ان زيدًا منطلقٌ وعمرًا وعمرٌو. وهوَ من شواهد الانصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٩٤ وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٥٦ ورصف المباني للمالقي ٣٣٨ والدر المصون ٢/ ١٧ والخزانة ٩/ ٣٢٦و١٠/ ٣١٢ والشاهد فيه قولهُ : فانّى وقيارٌ بهَا لغريبُ ، علىَ أن قيارًا مبتدأ حذفَ خبرَهُ والجملةُ اعتراضيةٌ بين اسمِ انَّ وخبرها . والتقدير : فانى وقيار بها لغريبان . وانظر تخريج العلماء لهذا الشاهد في الخزانة ١٠/ ٣١٢ فمابعدها .

(٢) الجمل : ٢٨٢ .

اعلم أنَّ براءاتٍ فيهَا ثلاثُ ألفاتٍ : الالفُ الأُولى ألفُ المدِّ التِي بعدَ الرائِ مِن بَراءاتٍ وبعدَ الذَّالِ من بدَاءاتٍ ، والالفُ الثَّانيةُ صورةُ الهمزةِ ، والألفُ الثالِثَةُ ألفَ جمعِ المؤنثِ السالِمِ، فقياسُ الألفاتِ الثلاثةِ إذَا اجتمعتْ أن تكتبَ بألفينِ ، وكذلكَ فَعلُوا بحذفِ احدَى الثلاثِ تخفيفاً . (١)

فإن قيلَ : فأيّ ألِفٍ حُذفتْ هَل ألفُ المدِّ والألفُ التِي هيَ صورةُ الهمزةِ أو ألفُ الجمعِ ؟ قيلَ : الذِي يُعطِي القياسُ أنّ المحذوفةَ هيَ صورةُ الهمزةِ ؛ لأنّ ألفَ الجمعِ جاءتْ لمعنًى، فَلا ينبغِي أن تحذفَ ، وألفُ المدِّ اذا حذفْتَهَا ففيهَا نقضُ الغرضِ مِنَ المدِّ، فيترجحُ أن تكونَ المحذوفةُ صورةَ الهمزةِ وإن كانتْ لامَ الكلمةِ ؛ لأنَّ ألفَ المدِّ تضمنتهَا/ ٩٦/ب إذ لاَ تكونُ ألفُ المدِّ إلاَّ معَ همزةٍ بعدَهَا ، والهمزةُ إذَا كانتْ فِي آخِرِ الكلمةِ منهَا مَا يكونُ معَ ألفِ المدِّ قبلَهَا ، ومنهَا مَا لَا يكونُ قبلَهَا ألفٌ ، كالفواءِ والرشاءِ، فالهمزةُ لا تتضمنُ ألفَ المدِّ ، وألفُ المدِّ تتضمنُ الهمزةَ فكانَ المتضمَّنُ أولىَ من حذفِ مَا لَا يتضمَّنُ .

---

(١) ينظر أدب الكتاب ٢٢٧ .

بابُ المقصورِ والممدودِ (١)

المدُّ الزيادةُ في[آخرِ](*) اللفظِ وغيرِه ، والقصرُ خلافُهُ وهُمَا حكمانِ من أحكامِ الأواخِرِ ، أواخِرِ الكلِم ، وأكثرُ مَا يصفُ النحويونَ بِهِمَا الاسماءُ ، فالقصرُ أن يكونَ آخرُ الاسمِ ألفاً مفردةً منقلبةً أو زائدةً أو صورةَ همزةٍ ، فَلا يمتدُّ اللفظُ بآخِرِهِ فيسمَّى ذلكَ الاسمُ مقصورًا .

والمدُّ أن يكونَ آخِرُه همزةً أصليةً ، أَوْمنقلبةً عن أصلٍ أو زائدٍ ، ويكونَ قبلَهَا ألفٌ أخرَى ساكنةٌ فيمتدّ اللفظُ بآخِرِهِ فيسمَّى ممدودًا ، ولكلٍّ واحدٍ منهُمَا انقسامٌ الى قسمينِ .

فموضوعُ الباب لوصفِ المقصورِ والممدودِ ، والإعلامِ بمَا ينقسمانِ اليهِ ، وذكرِ أقيسةِ المقيسِ مِن قسميهِمَا ، وألفاظٍ مِن غَيرِ المقيسِ منهُمَا يَكثُرُ تردادُهَا في المخاطبَاتِ والمكاتبَاتِ ، تخرُجُ مَخرجَ ألفاظِ اللغةِ ، وهذَا النحوُ لاحِقٌ بعلمِ اللغويينَ ، والقياسُ لاحِقٌ بعلمِ المعربينَ ، ولأجلِ ذلكَ ضمنُوا كتبَهُمْ ذكرَهُمَا ، وهُوَ حَدٌّ مِنَ اللغةِ واسعٌ ، قد أفردَتْ فيهِ الكُتُبُ صِغارًا وكِبارًا (٢) ؛ وقدْ أخَذَ عَليهِ بعضُ المتأخرينَ عندَ قولِهِ في وصفِ المقصورِ : (وهُوَ مَا كَانَ في آخِرِهِ ألفٌ ساكنةٌ) (٣) ، فقَالَ الآخِذُ : هذَا غيرُ كافٍ في وصفِ المقصورِ ؛ لانَّ هَذَا يجمعُ المعربَ وغيرَ المعربِ ، والقصرُ من أوصافِ المعربِ ، كالرَّحَى ،

(*) زيادة يلتئم بها الكلام .

(١) الجمل : ٢٨٣ .

(٢) من ذلك المقصور والممدود للفراء مطبوع بتحقيق ماجد الذهبي ، والمقصور والممدود للاصمعي ذكره في انباه الرواة ٢ / ٢٠٢ ، والمقصور والممدود لليزيدي ذكره في نزهة الالبا ٨٢ ، والممدود والمقصور لابن السكيت مطبوع بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، ونحيل القارئ الكريم الى مقدمة هذا الكتاب فقد أحصى محققه ثلاثة وثلاثين كتاباً ألفت في المقصور والممدود .

(٣) الجمل : ٢٨٣ .

والعصَا، لا من أوصافِ المبنيّ ، كَـ "مَا" ، وَ "ذَا" وَأولى .

قَالَ : ووصْفُ اللغويينَ هَذَا الاسمَ بِالقصرِ والمدّ في قولِهِمْ : ألِفٌ وَألِفٌ مَمدُودَة ... وَأُ لا ءُ تَسَامُحٌ ، ووجهُ ذَلكَ أنهُ لَمَّا كَانَ على أكثرَ منْ حرفينِ و فِيهِ بعضُ أحكامِ المعربِ من وصفِهِ ، والوصفِ بِهِ و تصغيرِهِ وُصِفَ بِالقصرِ والمدِّ .

وقولُهُ في مسموعِ المقصورِ : (والنَّجَا مَا أزلتَهُ عَنِ الرَّجلِ مِـنَ اللِّبَاسِ،أو سلختَهُ عَنِ الشاةِ والبَعِيرِ)(١) ، معترضٌ عليهِ ؛ لأنَّ السلخَ لَا يستعمَلُ في الإبِلِ ، زَعمُوا إلاَّ في الأعنَاقِ منهَا واحتجُّوا بقولِ الضَّبي :(٢)

.... وَلَا أسلخُ يومَ المَقامةِ العُنُقَا

وَلَا أرَى فِي العُنُقَا في البيت جَمع عَنَاقٍ ، والعَنَاقُ مِن غيرِ الإبلِ لقولهِ فى صدرِ البيتِ :

* لَا أذبَحُ النَّازِيَ الشَّبُوبَ *

و ليستِ الإبِلِ مِمَّا تُذبَحُ ولَا مِمَّا توصفُ بِالشَّبُوبِ ،وإنَّمَا أرَادَ الضَّبيُّ أنهُ لَا يذبَحُ لِضِيفَانِهِ المعزَ ذُكُورَهَا ولَا إنَاثَهَا فيسلخُهَا ويسلخُ أعناقَ ذُكورِهَـــا ، وإنمَا يقالُ : جلدتُ البعيرَ والناقةَ ، أيْ:نزعتُ عنهُمَا جلدَهُمَا أو نَجوتُهُمَا أو أنجيتُهُمَا أيْ:نزعتُ نجوتَهُمَا ، وأنشدُوا في ذلكَ :(٣)

فَقلتُ انجُوا عَنهَا نَجَا الجلدِ إنهُ ... سَيُرضِيكُمَا مِنهَا سَنَامٌ وَغارِبُهُ

انتهت الطريقة الكلية.

---

(١) الجمل : ٢٨٨ .وفيه : والنَّجَا مَا ألقيتَهُ عن الرَّجلِ مِن اللباسِ أو سلخته عَن الشاةِ والبعيرِ.

(٢) الشاهد للضبي أنشده ابن الاعرابي فى اللسان (عنق).

لَا أذبَحُ البازيَ الشَّبُوبَ وَلَا ... أسلخُ يومَ المَقامةِ العُنُقَا

(٣) الشاهد فى المقصور والممدود للفراء منسوبٌ لأبي الجراح العُقيلي ٢٣ وفى مقاييسِ اللغةِ ٥/٣٩٧ لأبي الغمر الكلابى وهو فى معاني القرآن للزجاج ٢/١٠٥ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٤٤١، وتهذيب إصلاح المنطق من غير نسبة ٢٤٣، والخزانة ٤/٣٥٨، واللسان (نجا).

ثمَّ نقولُ بعدَ ذلِكَ : المقصورُ كلُّ اسمٍ معربٍ كانتْ فِي آخِرِهِ ألفٌ في اللفـظِ .

والممدودُ: كُلُّ اسمٍ كانتْ في آخِرِهِ همزةٌ بعدَ ألفٍ زائدَةٍ.

رامُوا بهاتَينِ التَّسمِيَتَين / الفرق بينَ كلمتَينِ من لفظٍ واحدٍ ،إحداهما قد ٩٧/أ وقع بعدَ ألِفِها همزةٌ ، والثانيةُ قد نقصتْها تلكَ الهمزةُ ، نحوُ : الهوَى :هوَى النفسِ ، والهَوَاءُ الذِى بينَ السماءِ والأرضِ ، وليسَ مثلُ هَذَا في الأفعالِ ، فَلذلِكَ اختصَّ اللقبانِ بالأسمَاءِ ،وكذلِكَ مَا اتفقَ وزنُهُ في الأصلِ ، واختلفَ في اللفظِ نحوُ : قولكَ :عَصًا ، وقَضَاءٌ ،وأصلُهـا منَ الثلاثةِ،ولكن زادُوا قبْلَ آخِرِ أحدِهِمَا ألفًا ولم يزيدُوها في الآخِرِ ، وهذا نوعٌ آخرُ يكونُ في الأسماءِ ، ولا يكونُ مثلُهُ في الأفعالِ ،فَاحتَاجُوا الى تمييزه بالألقابِ .

ونوعٌ آخرُ يكونُ في الأسمَاءِ يحتاجُ مِن أجلِهِ الفرق في الألقابِ ،لأنَّ العربَ قد تمدُّ في الشعرِ مَا كانَ مقصورًا ، و بعضُهُمْ - وهُوَ قليلٌ - يقصرُ مَا كَانَ ممدودًا (١) ، وليسَ (٢) ذَلِكَ في الأفعَالِ .

ثمَّ المقصورُ على نوعَينِ : مَقصورٌ منقوصٌ ، وهُوَ الذِى ألِفُهُ (٣) منقلبةٌ عنْ يَاءٍ أو وَاوٍ ؛ لأنَّ الإعرَابَ قَد كَانَ يُمكِنُ عليهِمَا ،ولكنْ قُلِبَتَا الى الألـف لتَحركِهِمَا وانفتاحِ مَا قبلهُمَا ، فنقصتِ الكلمةُ الإعرَابَ فلقيتْ بذَلِكَ ، وذلكَ نحو : عصًا ورحًى ؛ لأنهُ قد كانَ يمكنُ أن يُقالَ فيهِمَا عَصَوٌ ورَحَيٌ (٤).

---

(١) ذهبَ الكوفيونَ الى أنه يجوزُ مدُّ المقصورِ في ضرورةِ الشعرِ ، واليهِ ذهبَ أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهبَ البصريونَ الى أنه لا يجوزُ ذلكَ ، وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدودِ في ضرورةِ الشعرِ. ينظر تفصيلَ ذلكَ في الانصاف ٢/ ٧٤٥ فمابعدهَا ؛ والضرائـر لابن عصفور ٣٨ فما بعدها .

(٢) في الأصل : و ليسَ في ذلكَ في الأفعال بتكرير " في " .

(٣) ينظر التكملة لأبي علي ٢٧٢.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٢٤٢ - ٢٨٦.

وأمّا المقصورُ غيرُ المنقوصِ فهوَ الذِي في آخِرِه ألفٌ [زائِدَة] (١) ، نحو: حبلى ، فهذا مِن أوّلِ أمرِهِ مقصورٌ ، لأنّ الألِفَ لا يُمكِنُ تحريكُهَا .

والمقصورُ المنقوصُ منونٌ أو فيهِ عوضٌ مِنَ التّنوينِ : ألِفٌ ولامٌ أو إضافةٌ ، والمقصورُ غيرُ المنقوصِ غيرُ منَوّنٍ وقدْ يُشَبّهُ بِهِ المقصُورُ المنقوصُ في بعضِ المَوَاضِعِ ، نحوُ : قولِكَ " عَلقَى " إذا سميتَ بِهِ في المعرفةِ .

ثُمّ المقصورُ مِنهُ ما يدرَكُ سَمَاعاً ، ومنهُ مَا يدرَكُ قِياساً ، وسيرِدُ التنبيهُ عَلى كُلِّ ذَلِكَ .

وأمّا الممدودُ فهوَ مَا آخِرُهُ مِنَ الأسْمَاءِ همزةٌ وقبلَهَا ألفٌ ، وهذهِ الهمزةُ التِي في الممدودِ امّا أصليةٌ وامّا منقلبةٌ عَن حرفٍ أصليّ يَاءٍ أو واوٍ [أوْ] (٢) مُنقلِبةٍ عن زائِدٍ لِلإلحاقِ ، ولاَ يكونُ الزائِدُ الاّ يَاءً ، أو زائدةٌ لِلتأنيثِ [ليستْ] (٣) منقلبةً عَن ألفِ التأنيثِ .

ومنهُ مَا يدرَكُ أيضًا سَمَاعاً ، ومنهُ مَا يدرَكُ قِيَاسًا ، وسَيأتِي عَلى ذلكَ كُلِّهِ التنبيهُ إن شَاءَ اللهُ تَعَالى .

مبحثٌ في انقسامِ ألفِ المقصورِ الى خمسةِ أقسامٍ

ثُمّ نقولُ : ألفُ المقصورِ عَلى خَمسةِ أقسَامٍ ، لا تخلُو مِنْ أن تكونَ منقلبةً عَن حرفٍ أصليّ يَاءٍ أو واوٍ ، نَحوُ : رَحًى وعَصًا ، فألفُ رَحًى مُنقلِبةٌ عن يَاءٍ ، وألفُ عَصًا ورَجًا (٤) : - وهُوَ جَانِبُ البئرِ - (٥) منقلبةٌ عَن وَاوٍ ، وامّا أن تكونَ زائدةً ، والزائدةُ امّا للتأنيثِ : كألِفِ حُبلَى وسَكرَى ، وامّا لِلإلحاقِ :

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) ينظر الكتاب ٣/٣٨٦ .
(٥) في اللسان والرجا مقصور ناحية كل شيء وخصّ بعضهم به ناحية البئر من أعلاها الى أسفلها وحافتيها وكل شيء ، وكل ناحية رجًا وتثنيته رَجَوانِ كعصًا وعصَوانِ .

كألِفِ أرطىَ وعَلقَى ، وامّا أن تكونَ الالِفُ زائدةً لتكثيرِ الكلمةِ ، نَحــوُ : قبعثرىً ، وتحصيلُ هذِهِ القسمةِ أربعةٌ ، وانَّمَا صارتْ خمسةً بتنويعِ المنقلبَةِ عَن حرفٍ أصليّ : امّا واو وامّا ياء .

فَأمّا المقصورُ فينقسمُ قِسمين كَمَا قدّمنا : قِسمٌ سَمَاعِيٌّ يحفــظُ ولا يقاسُ عليهِ ، وقسمٌ قِياسِيٌّ ، فَالسّماعِيُّ ليسَ هُوَ مِن صنعَةِ العربيَــةِ وانمَا هُوَ مِن وظيفَةِ اللُّغَوِيّ ، فَإن ذَكَرَهُ النحويونَ في كُتُبِهِمْ فَإنّمَا يذكرونَـهُ للمناسبَةِ التي بينَ النحوِ واللغة ؛ لأنَّ موضوعَ النحويّ انمَا هُوَ في اللُّغَاتِ، وَقَدْ قَدّمتُ أوّلَ هَذَا الكتابِ أنَّ علمَ اللسانِ يَتنوعُ الى النحوِ ، واللغَـةِ ، والآدابِ ، فَالثلاثَةُ من حيثُ الجُملَة كَلامُ العربِ ،/ وتنوعتْ الى ثلاثَـــةٍ بمقاصدَ ثلاثَةٍ . ٩٧/ب

فَأمّا المقصورُ القِيَاسِيُّ فينقسمُ قسمين : قِسمٌ له نظيرٌ فـــي الصحيحِ ، وسيأتِي بَيَانُهُ ، وقسمٌ لاَ نَظيرَ لَهُ مِنَ الصحيحِ ، وانمَا هِيَ أنــواعٌ ينضَبطُ كُلُّ واحِدٍ منهُمَا بوزنٍ تَدخُلُ تَحتَهُ آحَادُ ذَلكَ النوعِ ،أو تنضَبِــطُ بمعنىً مّا ، وسيأتِي بَيانُ ذلكَ كلِّهِ .

والقسمُ الذى هُوَ الأولُ هُوَ الأوْلى بأنْ يُقالَ فيهِ قِيَاسِيٌّ لكونِـهِ يُعتَبرُ بنظيرِهِ منَ الصحِيحِ ، ويُقَاسُ عليهِ ، والاعتبارُ هُوَ القِيَاسُ .

وَأمّا الثانِي فتسميتُهُ قِيَاسًا لاَ تبعُدُ ؛ لأنَّهُ ليسَ لَهُ نَظِيرٌ يعتبرُ بِـهِ ويقاسُ عليهِ، ووجهُ تسميتِهِ قِيَاسِيًا أنهُ لَمّا كَانَ القِيَاسِيُّ يَضبطُ المقيسَ ، وَكَانَ الوزنُ أو المعنَى في هذِهِ الأشياءِ التِي ليسَ لَهَا نظيرٌ يُقاسُ عليهَا يـضبطُهَا شَبّهَ ضبطَهَا بِالوزنِ والمعنَى بِضبطِهَا بِالقِيَاسِ ويُسَمَّى قِيَاسِيًا .

وَأيضًا فَإنَّ آحادَ النوعِ الذِى يُضبَطُ بِالوزنِ يُقَاسُ عَلى ذَلكَ الوزنِ ، كَفَعْلَى" مَثَلاً يُقاسُ عَليهِ" سَكْرَى وغَضْبَى" وَمَا كَانَ عَلى وزنِهِ ، وكَذَلِكَ مَا ينضبِطُ منهُ بِالمعنَى ، لَمّا كَانَ ذَلكَ المعنَى ضَابِطًا لَهُ أشبَهَ القِيَاسَ فَسُمِّيَ قِيَاسِيًـــا ، فاستحقاقُ تسميةِ القياسِ انّمَا هُوَ لِمَا لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الصحيحِ مَجَازٌ على وجــــهِ الشبهِ المذكورِ ، فمِنَ المقصورِ المقيسِ حقيقةً كلُّ مصدرٍ لِفعْلٍ ثلاثِيّ آخِرهُ حـــرفٌ

علةٍ على وزنِ " فَعِلَ يَفْعَلُ " وصفةُ الفاعِلِ منهُ على " أَفْعَل ، أو فَعْلان ، أو فَعِلُ " ؛ لأنّ نظيرَهُ مِنَ الصَّحيحِ كذلِكَ .

مِثالُ الأولِ: عَشِيَ يَعْشَى عَشًى فَهُوَ أَعْشَى ، وعَمِيَ يَعْمَى عَمًى فهوَ أعمَى ، و نظيرُهُ مِنَ الصحيحِ قَرِعَ يَقْرَعُ قَرَعًا فهُوَ أَقْرَعُ ، وَصَلِعَ يَصلَعُ صَلَعًا فهُوَ أَصْلَعُ .

ومِثالُ الثاني : صَدِيَ يَصْدَى صَدًى فهُوَ صديانُ ، وَطوِيَ يَطْوَى طَوًى فَهُوَ طَيَّانُ ، وَنظيرُهُ مِنَ الصَّحيحِ : عَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشاً فَهُوَ عَطْشانُ ، وظَمِئَ يظمَأُ ظَمَأً فَهُوَ ظَمْآنُ .

ومِثالُ الثالِثِ : هَوِيَ يَهْوَى هَوًى فَهُوَ هَوٍ ، وَرَدِيَ يَرْدَى فَهُوَ رَدٍ ، و نظيرُهُ مِنَ الصَّحيحِ : فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقًا فَهُوَ فَرِقٌ ، وفَزِعَ يفزَعُ فزَعًا فَهُوَ فَزِعٌ .

وَكُلُّ مصدرٍ أولُهُ مِيمٌ زَائِدَةٌ مِنْ قبلِ آخِرِهِ حرفُ عِلّةٍ فَهُوَ مقصورٌ ثُلاثِيًا كَانَ فِعلُهُ أو زَائِدًا على الثَّلاثَةِ ، ونظيرُهُ مِنَ الصحيحِ : ضَرَبَ مضربًا ، وقَتَلَ مَقتَلاً .

ومِثالُ الزَّائدِ على الثلاثَةِ من هذا النوعِ : أَعْطَى مُعْطًى ، واستَدْعَى مُستَدْعًى (١) ، وَمَا أشبَهَهُ مِنْ جَميعِ الأفعَالِ المعتَلّةِ ؛ لأنّ نظيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ كذَلِكَ ، نحوُ : أخرَجَ مُخرَجاً ، وأكرمَ مُكرَماً .

ومِنَ المصادِرِ المقصورةِ التي تَنضَبِطُ بالوزنِ والمِثَالِ وَلاَ ينطَلِقُ عليهَا اسمُ المقصورِ في الإصطِلاحِ الاّ عَلى التشبيهِ بمَا لَهُ نَظِيرٌ اذ ليسَ لِهَذا المصدرِ الذى ذَكَرَ نَظيرٌ مِنَ الصحيحِ ، وذَلِكَ كُلُّ مصدرٍ كَانَ عَلى وَزنِ الفِعِّيلَى لِلمُبَالَغَةِ ، نَحوُ : الخِطِّيبَى (٢) ، والخِلِّيفَى (٣) وَمَا كَانَ عَلى وزنِهِمَا لِلمُبَالَغَةِ ،

---

(١) في الأصل : استدعاءٌ ، خطأٌ والصوابُ ما أثبتناه .

(٢) في الصحاح (خطب) الخِطِّيبَى مِنَ الخَطِيبِ وهيَ الخطْبَةُ .

(٣) الخِلِّيفَى الخِلافَةُ قَالَ عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لو استطعتُ الآذانَ معَ الخِلِّيفَى لَمَّا غلبتُ عليهِ . ينظر الكتاب ٤/ ٤١ وحروف المقصور والممدود لابن السكيت ٤٨ .

ومنه قولُ عمرَ - رضي الله عنه -: "لولا الخِلِّيفَى لكنتُ مُؤَذِّنًا " أيْ: لولا الخلافةُ لكنتُ مُؤَذِّنًا ، لأنَّ أعباءَها وأثقالَها والاشتغالَ بها يَمنعُهُ مِن مُراقبةِ أوقاتِ الصلواتِ، وفي ذلكَ تنبيهٌ على فضيلةِ الأذانِ، ولمْ يَجِئْ مِن هذهِ المصادرِ التي على / هذا الوزنِ ممدودٌ (١) إلاَّ الخِصِّيصَاءُ، وَرُوِيتْ بالقصرِ والمدِّ (٢). ٩٨/أ

ومنَ المقصورِ المقيسِ الذي لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الصحيحِ كُلُّ اسمِ مفعولٍ مِن فِعلٍ آخرُهُ حرفُ عِلةٍ زائدٍ على ثلاثةِ أحْرُفٍ ، نحوُ : أعْطَى يُعطِي فَهوَ مُعطًى (٣)، وهذا مِثلُ: أخرَجَ يُخرِجُ فهوَ مُخرَجٌ (٤)، وكذلِكَ عُوفيَ فهوَ مُعَافًى ، كمَا تقولُ : أُولِمَ فَهوَ مُولَمٌ ، وسُولِمَ فَهوَ مُسَالَمٌ ، وكُوتِبَ فهوَ مُكَاتَبٌ ، وتقولُ : خُلِّيَ فَهوَ مُخَلًّى ، ونَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : قُتِّلَ فهوَ مُقَتَّلٌ، وتقولُ : تُمُولِيَ فَهوَ مُتَمالًى ، كَما تَقولُ : تُقوتِلَ عليهِ فَهوَ مُتَقَاتَلٌ عليهِ، فَهذا نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ ، واستدعَى فَهوَ مُستدعًى عليهِ ، فَهذا نَظِيرُهُ مِنَ الصحيحِ : اكتسبَ فَهوَ مكتسَبٌ .

وكذلِكَ كُلُّ اسمِ مفعولٍ مِنْ هَذا النوعِ مِنَ الفِعلِ يَكُونُ مقصورًا ، كَما أنَّ كُلَّ اسمِ فَاعِلٍ مِنهُ يَكُونُ مَنقُوصًا، تَقولُ : أَعْطَى يُعطِي فَهُوَ مُعطٍ ، واستدْعَى يَستدْعِي فَهوَ مُستدْعٍ ، وَتَعَالَى يَتَعَالَى [فَهُوَ مُتَعَالٍ] (٥)، وسَبَبُ كَونِ اسمِ المفعولِ مِنْهُ مقصورًا ، واسمِ الفَاعِلِ مَنقُوصًا أنَّ حرفَ العِلَّةِ الذي هُوَ آخِرُهَا تَابعٌ للحركةِ التي قَبلَهُ، فَهوَ في اسمِ المفعولِ فَتحَةٌ، فَيكُونُ حرفُ العلةِ بعدَهَا ألفًا فيصيرُ مَقصُورًا، وفي اسمِ الفَاعِلِ حَرَكَةُ مَا قَبلَ حَرْفِ العِلَّةِ فِيهِ كسرةٌ فَيكُونُ حَرفُ العلةِ الذي بعدَهَا يَاءً فَيَكُونُ مَنقُوصًا .

ومنَ المقصورِ المقيسِ جَمعُ فُعْلَةٍ أو فَعْلَةٍ أو فِعْلَةٍ آخرُهَا حرفُ عِلَّةٍ، (٦)

---

(١) في الاصل : ممدود.والصواب ما أثبتناه .

(٢) قال الفراء : رواهُ الكسائيُّ بالمدِّ والقصرِ . ينظر المقصور والممدود للفراء : ٤٣ وشرح الشافية ١٦٨/١ والمزهر ١٠١/٢ .

(٣) ينظر التكملة لأبي علي ٢٧٢ .

(٤) ينظر المقتضب ٧٩/٣ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) ينظر الكتاب ٥٤١/٣ والتكملة لأبي علي ٢٧٣ .

نحوُ : عُرْوَةٍ وعُرًى ، وقَرْيَةٍ وقُرًى ، ولِحْيَةٍ ولحًى ، وَنظِيرُهُ مِنَ الصحيح : ظُلْمَةٌ وظُلَمٌ ، وكِسْرَةٌ وكِسَرٌ ، ومنَ الجُمُوعِ المقصورُ الذِى لاَ نَظِيرَ لَهُ مِنَ الصَّحِيـــح ولا يستحقُ تسمية المقيسِ الاّ مَجَازًا ، وهُوَ ينضبطُ بِالوزنِ والمثالِ ، وذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ عَلى وزنِ فَعْلى مِنَ الجُمُوعِ التِى تَكُونُ جمعًا لِصِفَةٍ مِن ضربٍ مِـــنَ الآفاتِ وَالأدوَاءِ مِمّا أُدْخِلُوا فِيهَا وهُمْ لَهَا كَارِهُونَ مِمَّا يَجِيءُ على "فَعِيـــلٍ أو أَفْعَلَ أو فَاعِل أو فَعِل"، فَمثَالُ جمع فَعِيلٍ : جَرِيحٌ وجَرْحَى ، وصَرِيعٌ وصَرْعَى ، وَمرِيضٌ وَمَرْضَى ، وقَتِيلٌ وقَتْلى ، وفقيرٌ وفَقْرَى ، ومثالُ جَمْعِ أَفْعَلَ : أحمَقُ وحَمْقَى ، وأنوَكُ ونَوكَى ، ومِثَالُ جمع فَاعِلٍ : هَالِكٌ وهَلْكَى ، وَمائِــقٌ وَمَوْقَى ، ومِثَالُ جمع فَعِلٍ بِكسرِ العَينِ : زَمِنٌ وزَمْنَى ، وَوَجِعٌ وَوَجعَى .

وَمِمَّا يَنضَبِطُ مِنَ المقصورِ بِالمعنَى كَلُّ مَا كَانَ اسمًا للمُثنَّى في غَالِبِ الأمرِ فَهوَ مقصورٌ ، نحوُ : القَهْقَرَى ، والجَوْزَلى ، وأكثرُ مَا يأتى هذا النوعُ مُحرَّكًا كُلُّهُ ، نحوُ : الجَمَزَى ، والبَشَكَى ، والسَّرطَى ، والوَكَرَى ،والنَّمَلى، كأنهُ جَعَـلَ تحريكَ جُمليتِهِ مُؤذِنًا بمعنَى زَعزَعَتِهَا وقَلقَلَتِهَا ، جَعَلُوا بَابَ النَّزَوَانِ ، والغَلَيَانِ، والفوَرَانِ ، والطوَفَانِ ، واللَّمَعَانِ مُؤذِنَةً بالاضطِرَابِ .

فَصلٌ فِي الممدودِ :

الممدودُ في اللغةِ مَعلُومٌ ، والممدودُ في الاصطلاحِ النَحويِ كُلُّ اسمٍ مُتمَكِّنٍ آخرُهُ همزةٌ بَعدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ،فأثَرُ الاصطلاحِ تَخصِيصُ مَا عَمَّتِ العَـربُ ، وانمَا قَيدَ بالمتمكِّنِ هذَا الرَّسمَ احترازًا مِنْ "أُلاَءِ" فانهُ لاَ يُعدُّ مِنَ الممدودِ فِـــي المعروفِ في اصطلاحِ أهلِ هَذِهِ الصَّنعةِ ، وقَيدتُ ألفَهُ بِالزيادَةِ احترازًا مِن مَاءٍ وشَاءٍ ؛ لأنهُمَا لَيسَا (١) مِنَ الممدودِ في الحقيقةِ ؛لأنَّ الألِفَ التى / قَبلَــهُ ٩٨
منقلبةٌ عَن حرفٍ أصلِيٍ ، وهُوَ عينُ الكَلِمَةِ .

وسمِّيَ ممدودًا لِطُولِهِ بِالألِفِ الزَّائدَةِ ؛ لأنَّ الممدودَ في اللغَةِ طويلٌ ، فَلمَّا طَالَ هَذَا بِتلكَ الزيادَةِ التِي هِيَ الألِفُ التِي زيدَتْ قَبلَ آخِرِهِ سُمِّـــيَ ممدودًا .

---

(١) في الأصل : ليس من الممدود ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

مبحثٌ في أقسامِ همزةِ الممدودِ

وهمزةُ الممدودِ تنقسِمُ أربعةَ أقسامٍ - كَمَا ذَكَرَ في أقسامِ المقصورِ - :

همزةٌ أصليةٌ ، نَحوُ : الهمزةِ في قُرَّاءٍ وَحنَّاءٍ وَشَاءٍ ، وَهمزةٌ منقلبةٌ عن حرفٍ أصليٍّ ، نحوُ : كِسَاءٍ ورداءٍ ، وهمزةٌ منقلبةٌ عن حرفٍ ملحقٍ بِالأصلِ ، نحوُ: عِلبَاءٍ وقُوبَاءٍ وحِربَاءٍ ، وهمزةٌ منقلبةٌ عَن ألفِ التأنيثِ ،نحوُ : حمرَاءَ .

والممدودُ أيضًا قِسمَانِ : مَقيسٌ ، ومسموعٌ .

فالمسموعُ يُحفَظُ ولا يُقَاسُ عليهِ،وضبطُهُ مِن كُتُبِ اللغةِ ،فَإن ذَكَرَ مِنهُ النحويُّونَ شَيئًا فَإنَّمَا يذكرُونَهُ للمُنَاسَبَةِ الَّتي هِيَ بَينَ النَّحوِ واللغَـةِ وقد تَقدَّمَ بَيَانُهَا عِندَ الكلامِ عَلى المقصورِ .

والمقيسُ مِنَ الممدودِ مَا لَهُ نَظيرٌ مِنَ الصحيحِ ، فَمِنْهُ كُلُّ مَصدَرٍ لِفعلٍ زَائِدٍ عَلى ثَلاثَةِ أحرُفٍ آخرُهُ حَرفُ عِلَّةٍ ، نَحوُ : أعطَى يُعطِي إعطَاءً ،وأولَى يُولِي إيلاءً ، لأنَّ نَظيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ : أخرَجَ يُخرِجُ إخرَاجًا ، وأدخَلَ يُدخِلُ إدخَالاً ، وَمِنهَا كُلُّ مصدرٍ لِفَاعَلَ مُعتَلِّ اللامِ ، نَحوُ : رَامَى يُرَامِي رِمَاءً؛(١) لأنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصحيحِ :قَاتَلَ يُقَاتِلُ قِتَالاً ، وضَارَبَ يُضَارِبُ ضِرَابًا ، وَكذَلِكَ كُلُّ مَصدَرٍ لِفعْلٍ مِنَ الأفعَالِ التِّسعَةِ التي أوائلُهَا أَلِفَاتُ الوَصلِ إذا كَانَ آخرُهَـا حَرفَ عِلَّةٍ ، نَحوُ : استدعَى استدعَاءً .

ونظِيرُهُ مِنَ الصحِيحِ : استخرَجَ استخرَاجًا ، وكذَلِكَ انتدَى انتِدَاءً.(٢)

وَنظِيرُهُ مِنَ الصحِيحِ : اكتسَبَ اكتِسَابًا ، وكذَلِكَ : احْلَولى احْلِيلاءً،

ونظيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : اعشَوْشَبَ اعشِيشَابًا ، وَكذَلِكَ سَائِرُهَا .

ومِنَ الممدودِ المقيسِ مَا جَاءَ من الأصواتِ على " فُعَالٍ " ،نحوُ :الدُّعَاءِ والعُوَاءِ(٣)والثغاءِ

---

(١) ينظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت : ١٢٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢٤ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٠ والكامل ١/ ٢٢٠ والتكملة لابي علي ٢٢٨ ، وفي الأصل : القراد ، خطأ .

ومن هذا أيضاً : البُكاءُ إذا كانَ ممدودًا كانَ من هذا الفصلِ وحُكِيَ فيه القصرُ
قالَ الشاعرُ:(١)

بكتْ عيني وحقّ لها بكاها ... وما يغني البُكاءُ ولا العويلُ

فمدّ وقصر ، فمن مدّهُ حمله على بابه ،ومن قصره حمله على الحزن.(٢)

والنداءُ فيه لغتانِ : ضمُّ نونه وكسرُها ، فمن ضمّها فعلى الباب،
ومن كسرها جعلها من الباب المتقدم ،وهو مصدر فاعلَ إذا كانَ معتلَّ اللام
فيكونُ مصدرًا لنادى ينادي .

ومن الممدود من المصادر المقيسة كلُّ ما كانَ على وزن التِّفعال من
نحو : التّقضاء والتّرماء(٣) ، ونظيرُهُ من الصّحيح : التِّرحال ، والتِّعزال .

ومن الممدود المقيس كلُّ مفردٍ كانَ جمعُهُ على أفعلةٍ ، وكانَ آخرُهُ
حرفَ علّةٍ ، نحو : قباءٍ وأقبيةٍ ، وكساءٍ وأكسيةٍ ، ورشاءٍ وأرشيةٍ ،ونظيرُهُ من
الصحيح :قذالٌ وأقذلةٌ ، و خمارٌ وأخمرةٌ ممدودًا كمدّ صحيحِهِ، ولم يخرجْ عن
هذا الباب إلاّ أنديةٌ فإنّهم قالوا في جمع ندًى : أنديةٌ .

قال ابنُ بابشاذ : جمعُ " فَعَلٍ " المفتوح العينِ
على " فِعالٍ " على حدّ جبل وجبالٍ ، ثمّ جُمعَ الجمعُ على

---

(١) الشاهد ينسبُ لحسان بن ثابت وقيلَ لكعب بن مالك ويُروى أيضاً لعبدالله بن رواحة وهو في المقصور والممدود للفراء ٤٣ و مجالس ثعلب ١/٨٨ وأدب الكاتب ٣٠٤ والكامل ١/٢٢١ قال المبرد : وهو من كلمة لحسان بن ثابت في رثاء حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنهم ، وهو في شرح القصائد السبع الطوال ١٨ والمنصف ٣/٤٠ والفوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن هشام ١٣٦ وشرح شواهد الشافية . والشاهد فيه أن البُكاءَ يُمدُّ ويقصر كما في البيت فمن مدّ جعله كسائر الأصوات ولا يكون المَصدرُ في معنى الصوت مضمومَ الأول إلاّ ممدودًا ومن قصرَ فإنما جعلَ البُكاءَ كالحزنِ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٥٤٠ .

(٣) ينظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت : ١٢٤ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٥٤١ والمقتضب ٣/٨١ .

أفعِلَةٌ فكأنهم قالوا : نَدَى ونِدَاءٌ، وجَمَعُوا نِدَاءً على أفعِلَةٍ، فهذا وَجْهٌ يُخرِجُه مِنَ الشُذوذِ ، ويدخِلُه في شُذوذٍ آخرَ وهُوَ بهِ أشبَهُ ، وهُوَ جمعُ الجمعِ.(١)

ومِنَ الممدودِ المقيسِ جَمعُ فَعْلٍ الذي آخرهُ [حَرفُ](٢) عِلَّةٍ على فِعَالٍ وعلى أفعَالٍ ، نحو : ظَبْيٍ وظِبَاءٍ ، وَحَيٍّ وأحْيَاءٍ ، وكذلِكَ جميعُ مَا كَانَ على فَعَلٍ / آخرهُ حَرفُ عِلّةٍ ، نحوُ : أبٍ وآباءٍ ، وابنٍ وأبنَاءٍ ، ١/٩٩

ونظيرُ ذلِكَ كُلِّهِ مِنَ الصَحيحِ : كَلْبٌ وكِلَابٌ ،هَذا نَظِيرُ : ظَبْيٍ وظِبَاءٍ وجَمَلٍ وأجمَالٍ ، وهَذا نَظِيرُ أبٍ وآبَاءٍ وابنٍ وأبنَاءٍ ؛ لأنَّ أصلَ أبٍ وابْنٍ فَعَلٌ، وحذفت لامُهَا على غيرِ قياسٍ .

[ومن الممدود](*) المقيس جمع "فَعْلَةٍ" التي في آخرها حرفُ علةٍ على فِعَالٍ ، نحوُ : قَشْوَةٍ وقِشَاءٍ ، ورَكْوَةٍ ورِكَاءٍ(٣) ، ونَظِيرُه مِنَ الصحيح : صَحْفَةٌ وصِحَافٌ .

ومِنَ الممدودِ الذي ينضبِطُ بالوزنِ ولاَ نَظِيرَ لهُ مِنَ الصحيحِ مَاكَانَ في آخِرِهِ همزةُ التأنيثِ جمعًا أو مُفرَدًا .

فالجمعُ مَا كَانَ على أفعِلاَءَ ، نَحوُ : أصفِيَاءَ وأنبِيَاءَ،وكذلِكَ مَاكَانَ مِنَ الجمعِ على فُعَلاَءَ ، نَحوُ : شُهَدَاءَ ، وعُرَفَاءَ ولاَ يَكُونُ أفعِلاَءُ جمعًا لفَعِيلٍ إلاَّ في المُضاعفِ والمُعتَلِّ اللاَّمِ.

فَمِثالُ المضاعفِ:شَدِيدٌ وأشِدّاءُ ، وعزيزٌ وأعِزَّاءُ ، وشَحِيحٌ وأشِحَّاءُ، وصَحِيحٌ وأصِحَّاءُ .

ومِثالُ المعتلِّ اللاّمِ : صَفِيٌّ وأصفِيَاءُ ، ونَبِيٌّ وأنبِيَاءُ ، وتَقِيٌّ وأتقِيَاءُ، وأمَّا فُعَلاَءُ في جَمعِ فَعِيلٍ فَيَخُصُّ المذكرَ الصحيحَ الذي ليسَ بمعتَلِّ اللاّمِ ولاَ العينِ ،

(*) في الأصل : المقصور ،تحريف من الناسخ .

(١) ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط لوحة ٢٠١ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) القَشْوَةُ : قُفَّةٌ تَجعَلُ فيهَا المرأةُ طِيبَهَا ، والرَّكوَةُ إناءٌ صغير من جلد يشرب فيه الماء . ينظر اللسان (قشا) و (ركا) وانظر المقصور والممدود للفراء: ٨ ،وحروف المقصور لابن السكيت : ٥٠ .

نحوُ : ظَرِيفٍ وظُرفَاءَ ، وكَرِيمٍ وكُرمَاءَ ، ولاَ يَجُوزُ أن يَكُونَ جمعَ ظَرِيفَةٍ، لاَ يَجُـوزُ أن تَقولَ : ظريفـةٌ وظُرفَاءُ، بَلْ ظَرِيفَاتٌ .

فإن قِيلَ : فَقدْ قَالَ اللّهُ تَعَالى : ﴿ وَاذْكرُوا اذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ ﴾ (١) ، وَهُوَ جمعُ خَلِيفَةٍ . قِيلَ عَنهُ جَوابَانِ : أحدُهُمَا : أنَّ خَلِيفَةً اسمٌ يَقعُ علـى المُذَكَّرِ دُونَ المُؤنَّثِ ، فَجُمِعَ جمعَ المذَكَّرِ لاِختصَاصِهِ بِهِ . والثاني : أنهمْ قَالـوا : خَلِيفَةٌ وخَلِيفٌ ، ومنهُ قولُ الشَّاعِرِ (٢) :

ذَانِ مِنَ القومِ مَوجُودًا خَلِيفَتهُ   وَمَا خَلِيفُ أبِي لَيلى بِمَوجُـودِ

فَيكُونُ جمعَ خَلِيفٍ لاَ خَلِيفَةٍ .

وَمَّا جَاءَ مُفردًا ممدودًا مَقيسًا مِما يَنضَبِطُ بِالوزنِ مُؤنَّثُ أفْعَل ، نحوُ : أحمرَ وحمرَاءَ وأصفرَ وصفرَاءَ ، وضبطُهَا أن تَقُولَ : كُلُّ مذكرٍ عَلى أفْعَلَ لم تلزمْـهُ الألِفُ وَاللاّمُ ولم تلحقْهُ تَاءُ التَّأنِيثِ ولم يَكُنْ بمعنَى أفْعَل مِن كَذَا فَـإنَّ مُؤنَّثَهُ عَلى فَعلاَءَ مَمدُودًا .

---

(١) الآية ١٦٥ من سورة الانعام وفى الآية تصحيفٌ اذ كُتبتْ فى المخطوطِ : ﴿وهُوَ الذى جَعَلَكُمْ خَلَفَاءَ الأرْضِ﴾ . وفى الأعراف : ﴿واذكُروا اذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ﴾ . الآية ٦٩ .

وانظرْ معاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٤٧ قَالَ : وَهُوَ جمعُ خَلِيفَةٍ عَلـى التذكِيرِ لاَ عَلى اللفظِ .

(٢) الشاهد لأوس بن حجر من كلمة يرثي بها عمرو بن مسعود الاسدى كما فى التكملة : ٤٦٨ ، وهو فى ديوانه : ٢٥ ، واستشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل ٥/ ٥٢ ، وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ٢/ ٨٤١ ، وشرح شواهد الشافية : ١٣٩ ، والشاهد فيه أن خليفًا قد ورَدَ بمعنَى خليفةً فَيكُونُ جمعَ خَلِيفٍ عَلى خُلَفَاءَ وجَمعَ خَلِيفةً على خَلاَئِفَ ، قـال أبوحاتم : انهُ يُقَالُ خَلِيـفٌ وجمعُهُ خُلَفَاءُ، واستشهد له بهذا البيـت، ولم يحفظ سيبـويه ولا أبو عمرو خَلِيفًا بَل جَعَلاَ خلفاءَ تكسيرَ خَلِيفَـةٍ من أجل أنه لا يقع الاَّ عَلى المذكر فَحُمِلَ عَلى المعنَى ، ويروى البيت :

انَّ مِنَ القومِ مَوجودًا خَلِيفَتُهُ   وَمَا خَلِيفُ أبِي وَهبٍ بَموجُـودِ

ألفاظُ الكتابِ :

قوله : (اعلمْ أنَّ الاسمَ المقصورَ هُوَ مَا كانتْ فِي آخرِهِ ألفٌ ساكِنةٌ ولاَ يلحقُهُ رفعٌ ، ولاَ نصبٌ ، ولاَ خفضٌ ؛ لأنَّ الألِفَ لاَ تتحرّكُ)(١)، تقولُ هـذا لاَ ينتهِضُ حدًّا للمقصورِ في الاصطلاحِ ؛ لأنَّ مِن شرطِ تسميةِ المقصورِ مقصورًا أن يكونَ متمكنًا ، فإذا جُعِلَ حدُّ المقصورِ هذا دخَلَ عليهِ مَا ليسَ مِنهُ ، والعذرُ لَهُ أنهُ لم يقصدْ بهِ الحدَّ، وإنّمَا قصَدَ بهِ أنَّ المقصورَ من صِفتِهِ مَا ذكرَهُ ثم تبيّنَ مُرادُهُ بالمثالِ بالأسماءِ المتمكنةِ .

قولُهُ : (وتلحقُهُ ألفٌ ساكِنةٌ)(٢)، نَعتُ الألِفِ بساكِنةٍ نعتٌ مُؤكِّدٌ ؛ لأنَّ الألِفَ لاَ تكونُ إلاَّ ساكِنةً .

وقوله : (ولاَ يلحقُهُ رفعٌ ، ولاَ نصبٌ ، ولاَ خفضٌ) يعنِي فِي اللفظِ ، ولذلِكَ قَالَ : لأنَّ الألِفَ لاَ تكونُ إلاَّ ساكِنةً لاَ تتحركُ ، وأمّا التقديرُ فلم يتعرضْ لَهُ .

وقولُهُ : (ويلحقُهُ التنوينُ وتسقطُ ألِفُهُ فِي اللفظِ)(٣).

اعلم أنَّ المقصورَ على ضربينِ : مِنهُ مَا يلحقُهُ التنوينُ ، ومنه مَا لا يلحقُهُ التنوينُ ، فالذي لا يلحقُهُ التنوينُ الاسمُ الذِي لاَ ينصرِفُ منهُ ، نحوُ : حُبلَى وسَكرى ، ومَا دَخَلَ عليهِ الألِفُ واللاَّمُ أو أُضِيفَ مِنَ المتصرفِ ، نحوُ : العَصَا ، والرَّحَى ، وعَصَا زيدٍ ، ورَحَى عمرٍو ،/ فكلُّ مَا كانَ على هذَا الوصفِ ثبتتْ ألِفُهُ في اللفظِ إلاَّ أن يعرضَ ٩٩/ب

لهَا ساكِنٌ تلتقِي معَهُ ، نحوُ : عَصَا الرجُلِ ومَا أشبَهَ ذلِكَ ، فالذِي يلحقُهُ التنوينُ هُوَ الاسمُ المقصورُ المُنصرِفُ الذِي لم يدخُلْ عليهِ الألِفُ واللامُ والإِضافةُ(٤)، وإنما سكتَ عَن هذِهِ الشروطِ اتكالاً على فهمِ مُرادِهِ بالمُثُلِ ، فإنهُ مثّلَ بالاسمِ المُتمكِّنِ المنصرفِ الذِي لَم يلحقْهُ ألفٌ ولاَمٌ ولاَ اضافَةٌ ، فإن قِيلَ : لِمَ سَقطتِ الألفُ مِنَ المقصورِ المُنوّنِ فِي اللفظِ ؟ قِيلَ : لالتقائِهِا مَعَ التنوينِ السّاكِنِ

---

(١) الجمل : ٢٨٣.

(٢) الجمل : ٢٨٣.

(٣) الجمل : ٢٨٣.

(٤) فى الأصل : ولا إضافة ، والصواب ما أثبتناه.

وهُمَا سَاكنانِ ، فتحذفُ الأ لِفُ لالتقاءِ الساكنينِ ، وَخصتْ بالحذفِ دُونَ التنوينِ ؛ لأنَّ التنوينَ حَرفٌ صَحيحٌ اذَا حُذِفَ لم يبقَ مَا يَدلُّ عليهِ مَعَ كونِهِ جِيءَ بهِ لِمعْنًى ، وَهُوَ الدَّلاَلَةُ عَلى التمكنِ ، وَالا لِفُ حَرفُ علةٍ اذَا حُذفتْ بقيتِ الفتحةُ تَدلُّ عَليهَا ، وَمَا حُذِفَ وبقيَ مَا يَدُلُّ عليهِ فَكأنهُ لم يحذفْ .

قولُهُ : (وَمِمَّا يُدرَكُ مِنَ المقصورِ قِياسًا كُلُّ فعلٍ عَلى فَعِلَ يَفْعَلُ ، وَالاسمُ مِنهُ أفْعَلُ ، فَمصدَرُهُ فَعَلٌ)[١] ، اعلمْ أنَّ ظَاهِرَ هَذَا الكلامِ يُوهِمُ أنَّ الفعلَ هُوَ المقصورُ ؛ لأنَّ قولَهُ : (وَمِمَّا يُدرَكُ مِنَ المقصورِ قِياسًا كُلُّ فِعْلٍ) عَلى صِفَةِ كذَا ، فالمفهومُ مِنهُ أنَّ الفِعْلَ هُوَ المقصورُ الذي يُدرَكُ قِيَاسًا ، وَليسَ الامرُ كذلِكَ ؛ لأنَّ الفعلَ لاَ يُوصَفُ بِالقصرِ اذَا كَانَ آخرُهُ أَلِفًا فكيفَ ؟ وَهَذَا الفعلُ انَّمَا هُو فعلٌ آخرهُ يَاءٌ ، نَحوُ : عَمِيَ وَعَشِيَ ، وَمقصودُهُ انَّمَا هُوَ مَصدرُهُ وهُوَ المقصورُ ، ومخرجُ كلامهِ انمَا هُوَ عَلى التوسُّعِ عَلى حذفِ مُضَافٍ ، فَكأنَّهُ قَالَ : وَمِمَّا يدرَكُ مِنَ المقصورِ قِيَاسًا مصدرُ كُلِّ فِعلٍ عَلى صِفَةِ كَذَا ، ثُمَّ قَالَ بَعدَمَا ذَكَرَ الفِعلَ وَقيودَهُ ، فَمصدَرُهُ فَعَلٌ مقصورٌ ، زيادةً في البيانِ وتأكيدًا لَهُ[٢] ، وَنَقصَهُ مِنَ القُيُودِ أن يَصِفَ الفِعلَ الذِي مَصدرُهُ مَقصُورٌ بأن يَكُونَ مُعتلَّ الآخِرِ ، ولكنهُ حَذَفَ اختصارًا واتكالاً عَلى فَهمِ مُرادِهِ بِالمُثُلِ ، وقد تَقَدَّمَ نظائرُ ذَلِكَ مِن كُلِّ مَا ذَكَرَ مِنَ المقصورِ في هذَا الفصلِ مِنَ الصَّحِيحِ ، فَلاَ فَائِدَةَ في اعَادَتِهِ .

قولُهُ : (ومنهُ المفعولُ مِن كُلِّ فعلٍ زَائدٍ عَلى ثلاثةِ أحرفٍ ، نَحوُ : مُعطًى ، وَمُشترًى)[٣] ، يُريدُ بِالمفعولِ اسمَ المفعُولِ ، وَكَانَ أيضًا حَقُّهُ أن يقولَ : ومنهَا المفعولُ مِن كُلِّ فِعلٍ زَائدٍ عَلى ثَلاثةِ أحرفٍ مُعتَلِّ الآخرِ ، إلاَّ أنهُ سَكتَ عنْ قولِهِ مُعتَلِّ الآخرِ جَريًا عَلى عَادتِهِ في الايجازِ وَالاختِصَارِ ، وَاتكالاً عَلى فَهمِ مُرَادِهِ بِالمثالِ .

---

(١) الجمل : ٢٨٣ .

(٢) في الاصل : وتأكيد ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٣) الجمل : ٢٨٤ .

وقولهُ : (ومنهُ المفعولُ مِن فَاعلتُ) [١] ، ومِمَّا يسبقُ الى الخَاطِرِ مِن هَذَا أنهُ فَصلٌ آخرُ مُنفصِلٌ عَنِ الفَصْلِ الذِى قَبلَهُ ، وَهُوَ مِنهُ ، لأنهُ اسمُ مفعولٍ من فعلٍ زائدٍ عَلى ثَلاثةِ أحرفٍ معتلِّ الآخرِ ، لأنَّ مُعَافىً مِن عَافَيتُ ، ومُرامىً مِن رَاميتُ ، ومُحَابىً مِنْ حَابيتُ [٢] وهِيَ أفعالٌ زائِدةٌ على ثلاثةِ أحرفٍ فيُنكَرُ عليهِ أنهُ جَعَلهُ فَصلاً ثَانيًا ، وهُوَ مِنهُ فَيكُونُ مِن بابِ تَدَاخُلِ القِسمةِ وهُوَ عَيبٌ فِيهَا .

قلتُ : لاَ يَكُونُ فَصلاً ثَانِيًا ولكنهُ يَكونُ مِن ذَلكَ الفَصلِ المُتقَدِّمِ فَيكُونُ قولهُ : (ومنهُ المفعولُ مِن فَاعلتُ) أىْ : وَمِنْ هَذَا الفصلِ الذِى هُوَ مَفعُولُ الفعلِ الزَّائِدِ على الثلاثةِ اسمُ المفعولِ مِن فاعلتُ ، فإذَا / كَانَ عَلى ١٠٠/ هَذَا الوجهِ لمْ يَكنْ فَصلاً ثَانياً مُنفصِلاً عَنهُ فَينكرُ عَليهِ .

قَولهُ : (ومنهُ مَا كَانَ جَمعًا لِفَعْلةٍ أو فعلة) [٣] ، التِى فِى آخِرِهَا حرفُ عِلَّةٍ ، وانمَا سَكتَ عَنهُ جَريًا عَلى عَادَتِهِ في الإيجَازِ والاختِصَارِ ، ونَظَائِرُ هَذِهِ الأشياءِ مِنَ الصحيحِ قَدمنَاهَا فَلَا يحتاجُ الى اعَادَتِهَا .

قوله : (ومنهَا مَا كَانَ مِنَ الجُمُوعِ على فَعْلى جَمعُ فَعيلٍ ، نَحوُ : جَريحٍ وجَرْحَى ، وصَريعٍ وصَرْعَى) [٤] وأَسِيرٍ وأسرى ، وَيكُونُ جمعَ أفْعَلَ ، نحوُ : أحمقَ وحَمقَى ، وأنوكَ ونَوكَى ، وَيكُونُ جَمعَ فَاعِلٍ ، نحوُ : هَالِكٍ وهَلكى ، وقد تَقدمَ ذلكَ .

وقوله : (وَمِمَّا يدرَكُ مِنَ المَمدودِ قِياساً مِمَّا يعلمُ أنهُ ممدودٌ كُلُّ مصدرٍ مِنْ فعلٍ زائدٍ عَلى ثلاثةِ أحرفٍ في أولِهِ زِيادةٌ) [٥] ، نَقَصَهُ مِنَ القيودِ أنْ يقولَ : معتلَّ الآخِرِ ، ولكنه سَكتَ عنهُ ، كَمَا سَكتَ عَن غيرِهِ اتكالاً على فَهمِ مُرادِهِ بمُثُلِهِ .

قوله : (نحوُ أعطَى اعطَاءً) [٦] قَد تَقدَّمتْ مثلُ نَظَائِرِ هذَا النوعِ مِنَ الصحيحِ .

---

(١) الجمل : ٢٨٤.
(٢) فى الاصل : محافى فى حافيت ، والتصويب من الجمل ٢٨٤.
(٣) الجمل : ٢٨٤.
(٤) الجمل : ٢٨٤.
(٥) الجمل : ٢٨٥.
(٦) الجمل : ٢٨٥.

قوله : (ومنه ما كان مصدرًا لفاعلت)(١) ، ظاهر هذا الكلام يعطي أنه فصل آخر زائد على الفصل الذي قبله ، وهو قوله : (ما كان مصدرًا زائدًا على ثلاثة أحرف) وهو منه ، والعذر له كالعذر المتقدم في مثل هذا الكلام في المقصور ، وهو قوله : (ومنه المفعول من فاعلت) .

قوله : (نحو : راميت)(٢) وما نظيره من الصحيح ضارب ضرابًا .

قوله : (ومنه ما جاء من الأصوات على فعال ، نحو : الدعاء)(٣)

إلى آخر الفصل نظيره : الصراخ ، والنباح ، وقد تقدم ، وقوله : (شكوة وشكاء ، وقشوة وقشاء ، وركوة وركاء)(٤) ، الشكوة : هي المزادة ، والقشوة : وعاء يجعل فيه الطيب ، وقال بعضهم : هي سليلة مغشاة بجلد ، والركوة معروفة ، والغلوة : مسافة السهم عند الرمي .

قوله : (وأما قرية وقرى فشاذ)(٥) ، قياس قرية أن يجمع جمع شكوة ونظائرها فيكون ممدودًا ، فيقال : قراء ، أو جاء على القياس المطرد في كلام العرب ، ولكنهم جمعوه على قرى على جهة الشذوذ .

قوله : (وما كان على أفعلاء وفعلاء) إلى قوله : (أحمر وحمراء)(٦)

قد تقدم الكلام على ذلك كله ، وقد تقدم الكلام على تقييد أفعل الذي مؤنثه فعلاء .

فصل :

قوله : (ومما يدرك من المقصور ، والممدود سماعًا مما يكثر تردادُه في المخاطبات ، والمكاتبات)(٧) ، والمقصور الذي يدرك سماعًا ، والممدود هما من اللغة وليس منهما من العربية إلا معرفة ما تنقلب عنه ألف المقصور ، وما تنقلب عنه همزة الممدود بالتنبيه على ذلك .

---

(١) الجمل : ٢٨٥ .
(٢) الجمل : ٢٨٥ .
(٣) الجمل : ٢٨٥ .
(٤) الجمل : ٢٨٦ وفي الأصل : كوة وكوى ، والتصويب من الجمل .
(٥) الجمل : ٢٨٦ .
(٦) الجمل : ٢٨٦ . وتكملته : فهو ممدود نحو : أصفياء وأنبياء وشهداء وعرفاء ، وإذا كان المذكر على أفعل فالمؤنث على فعلاء ممدود نحو : أحمر وحمراء .
(٧) الجمل : ٢٨٦ .

قوله : (فالمقصورُ مِنهُ الفتَى وَاحِدُ الفتَيانِ)[١]، الألِفُ فِي الفَتَى
منقلبةٌ عَنْ يَاءٍ بدَلِيلِ جمعِهِمْ لَهُ عَلَى فِتيَانٍ فَقَدْ ظَهرتِ اليَاءُ بعدَ التاءِ فِي جمع
التكثير ، وَكَذَلِكَ ظهرتْ فِي جَمعِ المؤنثِ السَّالِمِ ، نحوُ قولِهِمْ : الفَتَيَاتُ، وَفِي
تَثنيةِ فَتَيَانِ قَالَ اللّهُ تعَالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾[٢] هَذَا مذهبُ
أكثرِ النحويينَ .

وَحكيَ عَنْ بعضِهِمْ أَنهُ قَالَ : هُوَ مِنَ الواوِ لقولِهِمْ فِي بعضِ جُمُوعِــهِ
فُتُوَّةٌ، وذلكَ / أنهُ لَوْ كانَ مِنَ الياءِ لَقالَ فِي جَمعِهِ : فَتِيٌّ ، كَمَا قَالَ فِـــي /١٠٠
جمعِ رَحىً : رَحِـــيٌّ .

قلتُ : يحتمِلُ أن يَكونَ الفتَى مِما لَهُ لامانِ كالسَّنةِ ؛ لأنهُمْ يجعلونَ
لامَهَا تَارةً هَاءً لقولِهِمْ سَانَهتُ ، وتَارةً وَاواً لِقولِهِمْ : سَنَواتٌ ،ويحتملُ أن تكونَ
لامُهَا هَاءً عندَ أكثَرِ النحويينَ،ويَكونُ قولهُ : فُتُوَّةٌ شَاذّاً يحفظُ ولاَ يُقاسُ عليـــهِ ،
ووجهُ شذُوذِهِ أنَّ أصلَهُ فُتُوْيٌ ، فَاجتمعتْ يَاءٌ وواوٌ ، وَسبقتْ إحدَاهُمَا بالسُّكونِ ،
فَالقياسُ أن تقلبَ الوَاوُ يَاءً ،فَيقَالُ : فُتِــيٌّ ، ولكنهُمْ قَلَبُوا اليَاءَ الى الواوِ،
فَقَالُوا : فُتُوٌّ[٣] عَلى وَجهِ الشُّذُوذِ ، وإذَا قلنَا إنَّ لَهُ لامينِ فَلاَ يَخلو فُتُوٌّ مِنْ
شُذوذٍ أيضاً وذَلكَ أنهُ يكونُ مثلَ : عَصاً ، وعَصاً مِنْ ذَواتِ الواوِ ، وقَـــدْ
جَمَعُوهَا عَلى عِصِـيٍّ ، وَكذَلِكَ يفعلونَ بنَظائِرِ عَصاً وذلكَ أنَّ أصلَ هَـــذَا
الجمعِ فِي عَصاً ونَظائِرهِ عُصُوٌّ وبالمدّةِ التِي هِيَ وَاوٌ قبلَ الواوِ التِي هِـــيَ
لَامُ الكلمةِ حَاجِزٌ غيرُ حَصِينٍ فَيكُونُ هَذَا الجمعُ اسماً فِي آخِرِهِ وَاوٌ قبلَهَا ضمةٌ
فإذَا أدّى الى ذَلِكَ قياسٌ رُفِضَ ، فَيبدِلُونَ مِنَ الضمةِ كسرةً ، ثمَّ يقلبونَ الوَاوَ
التِي هِيَ لَامُ الكلمةِ يَاءً ، كَمَا قَلبُوهَا فِي : أَدْلٍ[٤] فَيئُولُ الأمرُ الى اجتماعِ

---

(١) الجمل : ٢٨٦ .

(٢) الآية ٣٦ من سورة يوسف.

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٢٤١ قال سيبويه في الواو : "وتبدل مكان الياء في فتوٍ وفتوةٍ، تريد جمع الفتيان وذلك قليل". وانظر تهذيب اصلاح المنطق ٣٤٩ واللسان (فتا) .

(٤) قال أبو الفتح : اعلم أن أصل أحْقٍ وأدلٍ : أحقو وأدلو فكرهت

===

ياءٌ وواوٌ ، وسبقت احداهما بالسكون فتنقلب الواو الى الياء ، فيقال : عِصِيٌّ ، وكذلك القياس في فتىً اذا جعلنا ألفه منقلبة عن واو ، ولكنهم قالوا فيه : فُتُوٌّ فخرجوا فيه عن القياس ، فهو على كل وجه شاذ.

وأما الرحى فلامها عند أكثر النحويين ياء لقولهم في تثنيتها : رحيان ، وقد تقدم الإستشهاد بقول مهلهل :(١)

كأنّا غُدوةً وبني أبينا ... بجنب عنيزةٍ رَحَيا مُدِيرِ

وحكي عن الفراء أنه جوز أن تكون لامها واوًا (٢) ، وحكي في تصريف الفعل : رحيت ورحوت ، فعلى هذا تكون الرحى مما لها لامان ، وكذلك الرحى في جميع وجوهها ، نحو : رحى الحرب ، ورحى الأسنان ، ورحى السحاب.

وأما العصا فلامها واو لقولهم في التثنية : عصوان ، ولقولهم في تصريف الفعل منه : عصوته بالعصا.

وأما الرجا الذي هو جانب البئر فألفه منقلبة عن واو لقولهم في التثنية : رجوان ، كما قال الشاعر :(٣)

فلا يُرمى بيَ الرَّجَوانِ إنّي ... أقلُّ القومِ مَن يُغني مكاني

وأما التوى الذي هو الهلاك ، فألفه منقلبة عن ياء عند جميع النحاة إلا أبا الفتح ابن جني.(٤)

=== الواو كما أذكره لك فأبدلت ياء وأبدل من الضمة التي كانت قبلها كسرة لتصح الياء فصارت : أحقيٌّ وأدليٌّ ، ثم جرى عليها ما جرى على غازٍ ونحوه. المنصف ٢/١١٨.

(١) الشاهد لمهلهل بن ربيعة التغلبي وهو في الاصمعيات ١٥٥ ، وأدب الكاتب ٢٥٧ وأمالي القالي ٢/١٣٣ ، والمسائل الحلبيات ٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٧ واللسان (رجا) والخزانة ٨/٣٢٧ ، والشاهد فيه أن تثنية (رحا) بالياء دليلٌ على أن الياء فيه أصلٌ.

(٢) ينظر أدب الكاتب ٦٠٦.

(٣) الشاهد في المقصور والممدود للفراء ١٧ من غير نسبة ، وفي أدب الكاتب ٢٥٦-٢٥٧ ونسبه المحقق لعبد الرحمن بن الحكم ، واستشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ٤/١٤٧. والشاهد فيه أن تثنية الرجا : رجوان ، دليل على أن الالف فيه منقلبة عن واو.

(٤) ينظر المنصف ٢/٢١١.

ودليلُ جُمهورِ النحويينَ كونُ عينهِ واوًا ، وإذا كانتْ عينُ الكلمةِ واوًا فالاكثرُ أن يَكونَ لامُها ياءً إلاّ أن يدلَّ على خلافِ ذلكَ دليلٌ قاطعٌ مِن اشتقاقٍ ، فَحَمَلَ التّوى على الاكثرِ ؛ لأنَّ بابَ طويتُ ولويتُ أكثرُ مِنْ بابِ قُوّةٍ وحُوّةٍ وصُوةٍ (١) ، وبابُ حوةٍ وصوةٍ لا يقاسُ عليهِ لقلتهِ ، وحجةُ ابنِ جنى على أن ألفَهُ منقلبةٌ عنْ واوٍ واعتقَدَ فيهِ أنهُ مُشتقٌّ مِنَ التَّوِ الذي هُوَ خِلافُ الزَّوِّ ، فالتَّوُ الفردُ ، والزَّوُّ الزوجُ (٢) ؛ لأنَّ الهلاكَ يُفردُ الهالكَ ، ويسلُبُهُ أهلَهُ مِن أجلهِ ، والذي يترجحُ مِنَ المذهبَينِ هذا المذهبُ الاخيرُ ؛ لأنهُ استدلَّ عليهِ بالاشتقاقِ يُناسِبُهُ ، / والاستدلالُ بالاشتقاقِ أقوى منَ الاستدلالِ بالحملِ على الاكثرِ ، ١٠١/ والتوى مِمّا يدرَكُ قياسًا ، يقالُ : تَوِى يَتوى تَوىً مِثلُ : صَدِيَ يَصدَى صَدىً ، فهوَ بيّنا وهمَ (٣) فيهِ وأدخلَهُ في المسموعِ ، ذكر ذلكَ أبوعليِّ الرُّندِي في شَرحِهِ لكتابِ الجُملِ .

وأمّا القَفا فألفهُ منقلبةٌ عَن واوٍ ، يَقالُ : قفوتُ الشيءَ إذا تتبعتُهُ مِن خلفِهِ ، وهوَ مقصورٌ عندَ أكثرِ النحويينَ ، والفَراءُ (٤) جوّزَ في القَفا المدَّ والقصرَ ، ودليلُهُ على تجويزِ المدِّ فيهِ قولهُمْ في جمعِهِ : أقفيَةٌ ، وأفعِلَةٌ فِي

---

(١) قال ابن جنى : "باب قوة وحوة ونحوهما مما لامه ملاصقةٌ لعينهِ فإن حجَزَ بينهما حاجزٌ حتى تَصيرَ اللامُ رابعةً فصاعدًا وَجَبَ قلبها إلى الياءِ . وليس كذلكَ الحُوةُ والصوةُ والقوة؛ لأنَّ اللامَ ثالثةٌ والعينُ ساكنةٌ". المنصف ٢/٢١٣ .

(٢) فى اللسان (توا) التَوا مقصورُ الهلاكُ وفى الصّحاح : هَلاكُ المالِ . وزَوىَ جَمَعَ . . والعربُ تقولُ لكلِ مفردٍ : تَوٌّ ، ولكل زوجٍ : زَوٌّ ، وأزوى الرجل إذا جاءَ ومعهُ آخرَ . اللسان (زوى) .

(٣) فى الأصل : يوهم ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) فى اللسان (قفا) وقال ابن جنى : المد فى القفا لغة ولهذا اجمع على أقفية وأنشد :

حتى إذا قُلنَا تَـفَـيعُ مالِـكٌ   سَلَقَتْ رُقَيةُ مالِكًا لِقَفائِـهِ

وقال الصَّغانِي : القَفَا بالمدِّ لغةٌ فِي القَفَا بالقصرِ . الشوارد في اللغة ٣٥٧ .

الا كثَر انمَا هُوَ جمعُ : فَعَالٍ أو فُعَالٍ أو فِعَالٍ ، ويُروىَ في بعضِ أشعَار العربِ : (١)

قَفَاؤُكَ أحسَنُ مِن وَجهِهِ ... وَوجهُهُ خيرٌ مِنَ المنذِرِ

قلتُ : أمَّا استدلالُ الفَراء بقولِهِمْ : أقفيةٌ في الجمعِ فيحتملُ أن يَكُونَ مِمَّا شَذَّ ، كمَا شَذتْ قُرىً في جمعِ قريةٍ ، وكانَ قياسُ جمعِهَا أن يَكُونَ قِرَاءً ، وقالُوا : ندىً وأنديةٌ ، فيمكنُ أن يكونَ قفًا مِثلُ ندىً ، وأقفيةٌ مثلُ [أنديةٍ] (٢) ، وكلُّ ذَلِكَ شَاذٌّ ، ولكنِ الذِي يغلِبُ على الظنِّ أنهُ جَمعُ ممدودٍ ؛ لأنَّ الاكثرَ في أفعِلَةٍ أن يكونَ جمعَ ممدودٍ وأمَّا قولُ الشاعرِ :

* قَفَاؤُكَ أحسَنُ مِن وَجْهِهِ *

فيحتمِلُ أن يكونَ هذَا لضرورةِ الشعرِ ، كمَا مَدَّ الغِنَاءَ الذِي هُوَ ضدُّ الفقرِ شاعرٌ آخرُ فَقالَ : (٣)

سَيُغنِينِي الذِي أغنَاكَ عَنّي ... فَلاَ فقرٌ يدومُ ولاَ غِنَاءُ

وهو مذهبُ الكوفيينَ (٤) ، وَيكونُ مدُ المقصورِ فِي ضرورةِ الشعرِ ، والفَراءُ كوفِيٌّ فيمكنُ عَلى مذهبِ الكوفيينَ أن يقالَ : مَدَّ المقصورَ ضرورةً ، الاَّ أنهُ حُكِيَ

---

(١) الشاهد برواية القصر في ديوان حسان بن ثابت ولعل المصنف رَواهُ برواية المدّ في بعض المصادر الأخرى . ينظر ديوان حسان بن ثابت ٢٣٨ وفي اللسان (قَفَا) وَحَكَى ابن جني المدَّ فِي القَفَا وليست بالفاشية ، ولهذا جُمِعَ على أقفيةٍ وأنشد :

حَتَّى اذَا قلنَا تَيَفَّعَ مَالِكٌ ... سَلقتْ رُقيةُ مَالِكًا لِقفَائِهِ

وانظر كتاب ليس ١٣٤ ، والنوادر في اللغة ٣٥٨ .

(٢) في الأصل : مثل القرية والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٣) الشاهد في المقصور والممدود للفراء ٤٤ دون نسبة ، والانصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٤٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٥٨ والضرائر له ٤٠ والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/٣٢٣ واللسان (غنا) .

(٤) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٤٧ فمابعدها .

فيه: قَفاً وأقفاء(١) جمعُ الثلاثيّ ، وإذا كانَ ثُلاثيًّا كانَ مقصورًا .

وأمّا الحَصَى فَلامُهُ ياءٌ لِقولِهم : حَصَياتٌ في الجمع، وهُوَ مِمّا وَهِمَ فيهِ أبُو القاسِم ، وأدخَلَهُ في المقصورِ المسمُوعِ الذي ليسَ بقياسِيّ وذلكَ أنهُ مَقِيسٌ محضٌ، وحصاةٌ نَظِيرُهُ مِنَ الصحيحِ شَجَرَةٌ وشَجَرٌ ، وثَمَرَةٌ وثَمَرٌ ، والذي جَعَلَهُ وَهِمَ فيهِ-واللّهُ أعلمُ-أنَّ هذا الفصلَ لم يذكرْهُ في بابِ المقصورِ المقيسِ ، وأغفَلَهُ هُنالِكَ ، وهوَ كُلُّ جمعٍ كانَ الفرقُ بَينَهُ وبينَ مُفردِهِ حَذفَ التاءِ ، وكانَ معتلّ الآخرِ وما قبلَ آخِرِهِ مفتوحٌ ؛ فإنهُ مَقِيسٌ ولهُ نظيرٌ مِن الصحيحِ ، وقد تَقدَّمَ تمثيلُهُ .

وأما الخَسَا الذي هُوَ الفَرْدُ ، والزكَا(٢) الذي هُوَ الزَّوجُ، فَلامُ الزكَا واوٌ لقولِهِمْ في تصريفِ الفعلِ منهُ: زكَا يزكُو ، وأما الخَسَا فاختلفُوا في لامِهِ، فمنهمْ مَن قالَ : هِيَ منقلبةٌ عَن ياءٍ وهُوَ الذي يُخرجُ مِن كلامِ صاحِبِ كتابِ العين(٣) ؛ لأنهُ ذَكرَها في ذَواتِ الياءِ قالَ بعضُ أهلِ اللغةِ: ليستْ منقلبةً عن ياءٍ ولا واوٍ ، وانما هِيَ منقلبةٌ عَن همزةٍ .

وأمّا الجَوَى الذي هُوَ فَسادُ الجوفِ فألفُهُ منقلبةٌ عَن ياءٍ ؛ لأنَّ عينَهُ واوٌ ، وهَذا مِمّا وهِمَ فيهِ أبُو القَاسمِ ؛ لأنهُ مِنَ المقصورِ المقيسِ ؛ لأنَّ فعلَهُ الماضي مكسورُ العينِ، يُقالُ : جَوِيَ يَجْوَى جَوًى(٤) ، أيْ كَما تَقُولُ : صَدِيَ يَصْدَى [صَدًى](٥) ، وهُوَ مَقِيسٌ .

---

(١) ينظر كتاب ليس ٣٤٤ قال ابن خالويه : والمقصور على أفعال : قفًا وأقفية وهذا عزيزٌ .

(٢) قال أبوعلي في التكملة ٢٧٩ : وخسًا ، وزكًا : فخسًا : الفردُ ، وزكًا : الزوجُ وقالوا : هُوَ يُخاسِي أيْ: يقامِرُ . وانظر اللسان (خسا) و(زكا) .

(٣) معجم العين ٤/٢٨٩ تحقيق أ. عبدالله درويش ، د . مهدى المخزومي و د . ابراهيم السامرائي . الناشر : وزارة الثقافة والاعلام الجمهورية العراقية . دار الرشيد للنشر .

(٤) ينظر المقصور والممدود للفراء ٥٧ واللسان (جوا) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

وَأَمَّا الطَّوى الذِي هُوَ الجُوعُ ، فأَلِفُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ ؛ لأنَّ عينَهُ وَاوٌ ، وهوَ أيضًا مِمَّا يدرَكُ قصرُهُ قِياسًا ؛ لأنَّ فِعلَهُ طَوِيَ يَطْوَى / طَوًى ١٠ وهُو طَيَّانٌ ، وهُوَ أيضًا مِمَّا وهمَ فِيهِ أبُو القاسم وأدخلَهُ في المسموعِ المقصورِ وليسَ منهُ .

وَأَمَّا التُّقَى فألفُهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ لقولِهِمْ : تَقيةٌ ووَقيتُهُ وِقايةً، والياءُ فِي التقوَى بدلٌ مِنَ الواوِ ، وكذلكَ فِي التُّقَى ؛ لأنهُ كُلَّهُ مِن وقيتُ وأبدليت الوَاوُ مِنَ اليَاءِ في التقوى لِعلَّةٍ تُذكَرُ في غيرِ هَذَا الموضِعِ .

وَأما الهُدَى فَأَلِفُه مُنقلبةٌ عن يَاءٍ لقولهِم : هَدَيتُ القومَ الطريقَ .

وَأما الحَيَاءُ (١) فألفُهُ منقلبةٌ عَن يَاءٍ بدَليلِ قولِهِمْ في تثنيتِهِ : حَيَّانِ ، وَهُوَ مضاعفُ اليَاءِ ، وَأَمَّا قولُهُمْ : حَيَوانٌ بِالواوِ فَإنَّ فيهِ الواوَ مُنقلِبَةٌ عن يَاءٍ ، وَالكلمَةُ على مذهَبِهِ لَهَا لامَانِ : يَاءٌ وَوَاوٌ، إلّا أنهمْ التزَمُوا فِي الحَيَوانِ الوَاوَ ، وَلَمْ يستعمَلْ مِن لَفظِ الحَيَوانِ فِعلٌ (٢) ، ونظيرُهُ في كَلامِ العربِ : فَاظَ يَفِيظُ فَيظًا وفَوظًا (٣) ، فلمْ يستعمِلِ الفعلُ مِن لَفظِ اليَاءِ ، ولم يستعملْ مِنْ لفظِ الوَاوِ، إلّا أنَّ حرفَ العلةِ الذِى جاءَ مرةً يَاءً ومرةً واوًا في فَاظَ

---

(١) قَال الفراء : "والحياءُ عَلى ثَلاثةِ أوجهٍ : الحياءُ مِنَ الاستحياءِ ممدودٌ ، وحياءُ الناقةِ ممدودٌ ، والحَيَا : الغيثُ والخِصبُ مقصورٌ يكتَبُ بالأَلِف وهو مِنَ اليَاءِ". المقصور والممدود للفراء ٢٢ وانظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت ٥٧ .

(٢) قال ابن جني : "والحيوانُ أصلُهُ الحَيَيَانُ فقلبتِ الياءُ التي هِيَ لَامٌ وَاواً استكراهًا لتَوالِي اليَاءَين ليختلفَ الحرفانِ هَذَا مذهَبُ الخَليل وسيبويه وأصحابهما إلّا أنَّ أبَا عثمان المازني ذَهبَ إلى أنَّ الحيَوانَ غيرُ مبدَلِ الواوِ ، وأنَّ الواوَ فِيهِ أصلٌ وإن لم يَكن منهُ فِعلٌ وشَبّهَ هذَا بقولِهِمْ : فَاظَ الميتُ يَفيظُ فَوظًا ولا يَستعمِلُونَ مِنْ فَوظًا فِعلًا وكذَلِكَ الحَيَوانُ عِندَهُ مصدرٌ لم يشتقْ مِنهُ فِعلٌ بمنزلةِ فَوظٍ". سر الصناعة ٢/ ٥٩٠ .

(٣) قال ابن السكيت : "وفاظ الميت يفيظ، ويفوظ فيظا كذا رَوَاها الاصمعيّ وأنشد لروبة :

* لاَ يدفِنُونَ منهمْ مَنْ فَاظَا *

===

هوَ عينُ الكلمةِ ، وَفي الحَيَاءِ لَامُ الكلمةِ ، فَعَلى القولِ أنَّ الحياءَ مِمَّا لَهُ لَامانِ يَجوزُ أن تكونَ ألفُهُ منقلبةً عن يَاءٍ كَما تقدمَ ، ويجوزُ أن تكونَ منقلبةً عَن وَاوٍ الاّ أن التثنيةَ لم تسمعْ الاّ بِاليَاءِ.

وَالدُّمَى : (١) جمعُ دُميةٍ ، وَهِيَ الصورَةُ فِي الرُّخَامِ، وألفُهَا منقلبةٌ عن يَاءٍ لقولِهم في مفردِهِ : دُمْيَةٌ ، وهُوَ أيضًا مِمَّا وهِمَ فِيهِ بإدخالِهِ ايَّاهُ فِي المقصورِ المسموعِ ، وهُوَ مَقِيسٌ (٢) ؛ لأنهُ مثلُ عروةٍ وعُرىً، و نظيرُ ذَلِكَ مِنَ الصحيحِ ظُلمةٌ وظُلَمٌ ، وغُرفَةٌ وغُرفٌ .

والبغَى : ألفهُ منقلبَةٌ عَن يَاءٍ بدَليلِ قولِهِمْ فِي التثنيةِ : بَغَيَانِ.
وسَنَا البرقِ ألفهُ منقلبةٌ عن وَاوٍ لقولِهِمْ فِي التثنيةِ سَنَوانِ. (٣)

والجَلاَ : انحسَارُ الشَّعَرِ عن مُقدَّمِ الرأسِ (٤) ألفُهُ منقلبةٌ عَن وَاوٍ ، لأنهُ مِن جلوتُ، وهَذَا أيضًا مِمَّا وهِمَ فِيهِ بإدخَالِهِ فِي المقصورِ المسموعِ ، وهُوَ مِنَ المقصورِ المَقِيسِ، وفعلُهُ الماضِي مكسورُ العينِ، والمستقبلُ مفتوحُ العينِ، يُقَالُ : جَلِيَ ، يَجْلَى ، مِثلُ عَمِيَ يَعمَى ، فَهوَ أَجْلَى ، وامرأةٌ جَلوَاءُ .

والنَّسَا : عِرقٌ فِي الفَخِذِ ، (٥) وأَلِفُهُ منقلبةٌ عَن يَاءٍ لقولِهِمْ في التثنيةِ : نَسَيَانِ.
والسَّفَا : الترابُ ، وألفُهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ ؛ لأنهُ مِن سَفَى يَسْفِي ، (٦) وفَعَلَ يَفعِلُ بفَتحِ العينِ فِي المَاضِي وكسرِ هَا فِي المستقبَلِ مِنَ المعتَلِ الآخرِ هُوَ مِنَ

=== .. قال : ولا يقال فاظت نفسه ولا فاضت وحكاها غيره، وزعم أبو عبيدة أنها لغة لبعض تميم ... وزعم أبو زيد أنه يقال للميت : فاضت نفسه! تهذيب اصلاح المنطق ٦١٧-٦١٨ . وانظر سر الصناعة ٢/ ٥٩٠ .

(١) ينظر حروف المقصور والممدود ٥٣ .

(٢) الجمل : ٢٨٦ .

(٣) سنا البرق وهو ضَوْؤُهُ بالأَلِفِ وتثنيتُهُ سَنَوانِ ولم يعرفِ الأصمعيُّ لَهُ فعلاً قال الفراء : والسَنا على وجهين : سنا البرق مقصور يكتب بالالف ويثنى بالواو فيقال سنوان ، وسَنَاء المجد والشرف ممدود يكتب بالالف. المقصور والممدود للفراء ١٨ وانظر حروف المقصور والممدود . لابن السكيت ٩٩ .

(٤) ينظر المقصور والممدود للفراء ٨٧ وحروف المقصور والممدود لابن السكيت ١٠١ .

(٥) النسا على وجهين : النسَى عِرقٌ في الرجل مقصورٌ يكتبُ بالياءِ والنَساءُ: للتأخير ممدودٌ يكتبُ بالألِفِ. المقصور والممدود للفراء ٢٠ .

(٦) ينظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت ١٠١ .

ذواتِ اليَاءِ،وقد تَقدمَ ذلِكَ في بَابِ الهِجَاءِ،وقال الشاعر:(١)

قَد عُرِّيتْ نِصفَ حولٍ أشهرٍ جُدُدًا   يَسْفِي عَلى رَحْلِهَا بِالحِيرَةِ النُور

والسَّفَا:خِفةُ الناصيةِ،وألفهُ منقلبةٌ عَن وَاوٍ بدلِيلِ قولِهِمْ : سَفْوانٍ ودَابةٌ سَفْوَاءُ.

والنَّوى جمعُ : نَواةٍ وألِفهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ ؛لأنّ عينَهُ وَاوٌ ، وكلُّ مَا كَانَ عينُهُ وَاوًا ،وهُوَ مُعتلُّ اللامِ فلامُهُ يَاءٌ في الاكثَرِ مِن كَلامِ العَرَبِ،وقَدْ تقدمَ ذلِكَ أيضًا في بَابِ الهِجَاءِ وَهُوَ أيضًا مِمّا وَهِمَ فِيهِ أبُو القاسم ؛ لأنهُ مما يدرَكُ قَصرُهُ بِالقِيَاسِ،ونظيرُهُ مِنَ الصحيحِ : شَجَرَةٌ وشَجَرٌ ، وقد تَقَدَّمَ مِثْلُهُ فِي هذَا البابِ ، وهُوَ : حصَىً وحَصَاةٌ.

والبَرَى: الخَلْقُ،وألفُهُ منقلبةٌ عَن ياءٍ ؛ لأنــهُ مِن بَريتُ العُــــــودَ .

والغَـوى :/ بَشَمُ الفَصيلِ وهُوَ مِنَ الأضدادِ،ويطلَقُ على عَدمِ الريِّ حَتَّى يمُوتَ الفصيلُ هُزَالاً،وألفهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ ؛لأنَّ عينَهُ وَاوٌ ، وهُوَ أيضًا مِمّا وهِمَ فِيــــهِ أبو القاسم فَأدخلَهُ في المقصورِ المسمُوعِ ، وهُوَ مِنَ المِقِيسِ ؛ لأنَّ فعلَهُ غَـوِيَ يَغوَى ، مثل : عَمِيَ يَعمَى، وذلكَ كُلُّهُ مَقِيسٌ ،وقد تَقَدَّمَ لَهُ في هَذَا الفَصــــلِ نظائرُ مِمّا وهِمَ فِيهَا . ٢

والفَنَى (٣) : عِنَبُ الثَّعلَبِ ، واختلَفُوا فِي ألِفِـهِ ، فَمنهُمْ مَن قَالَ :هِيَ مُنقلِبَةٌ عن وَاوٍ لقولِهِمْ شَجَرَةٌ فَنواءُ،وقدْ قِيلَ: انّ اللاّمَ مجهولةٌ وأنهُ محمُــولٌ عَلى الياءِ ، وقد قِيلَ: إن قولَهُمْ : شَجرةٌ فنوَاءُ إنّمَا القياسُ فَناءٌ ، لأنّهَا الكثيرةُ الأفنَانِ ، ولكِن استغنِيَ بفَنوَانٍ عَن فَنَاءٍ ؛ لأنـهَا إذَا عَظُمَ فَنَاؤُهَــا ، فَإنمّا ذلكَ لكثرةِ أفنَانِهَا .

---

(١) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه ٦٥ والستة الجاهليين ٢٦٦.

(٢) في اللسان (غوى) وغوى الفصيل والسخلة يغوى غوى فهو غـو : بشِمَ مِنَ اللبنِ و فَسدَ جوفُهُ ، وقيلَ هُوَ أن يمنعَ مِن الرضاع فَلاَ يَروى حتَى يهزل ويَضُرَّ به الجوعُ وتسوءُ حَالُهُ ويموتُ هُزَالاً أو يكادُ يهلكَ. وانظر تهذيب إصلاح المنطق ٤٥٧.

(٣) ينظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت ١٠١ واللســــان (فني) و (فنن).

والغِنَى :ضِدُّ الفقرِ، ويظهرُ مِن مذهبِ صاحبِ كتابِ العينِ (١) أنّ ألفَهُ منقلبةٌ عن ياءٍ بدليلِ قولِهِمْ : غُنيةٌ ، فظهرتِ الياءُ في بعضِ تصريفِ الكلمةِ ، وقالَ ابنُ طلحةَ : وقالُوا في مُثَنّاهُ:غِنَيانِ.(٢)

واللوى : وجعُ البطنِ (٣) ، وألفُهُ منقلبةٌ عنْ ياءٍ ؛ لأنّ عينَهُ واوٌ ، وهُوَ أيضاً مِمّا وهمَ فيهِ أبُو القاسم فأدخلَهُ في المقصورِ المسموعِ ،وهوَ مِنَ المقيسِ؛ لأنّ فعلَهُ لَوِيَ يَلوى لَوًى فهوَ مصدرٌ ،كطَوًى مِن طَوِيَ يَطْوى .

والحَشَى :دُقاقُ التبنِ (٤) ، وألفُهُ منقلبةٌ عَن ياءٍ لقولِهِمْ : حَشِيَ يَحشَى حَشَياً ،قال الشاعر : (٥)

الحُصْنُ أدْنَى لَوتُرِ يدِيّنَهُ   مِنْ حَشيكِ التربَ علَى الراكِبِ

وقدْ قِيلَ في فعلِهِ أيضاً : حَشَا ،فيكُونُ إذاً مِمّا توارَدَ على لامِهِ الواوُ والياءُ.

والغَبَا (٦) : الجهلُ وألفُهُ منقلبةٌ عنْ واوٍ لقولِهِمْ : غَبَاوَةٌ و هِيَ

---

(١) ينظر الجمهرة ٣/١٥٣ لابن دريد . الناشر : دار صادر .

(٢) سرت ترجمته وانظر اللسان (غنا) قال : والاسم من الاستغناء عن الشيء : الغُنْية والغُنْوَةُ والغِنْيَةُ والغُنْيَانُ .

(٣) ينظر المقصور والممدود للفراء ٥٦ .

(٤) قال الفراء : والحَشَى : حُشَافَةُ التمرِ ودُقَاقُ التبنِ أيضًا وأشباهُهُ يكتبُ بالياءِ وربمَا كُتبَ بالألِفِ . المقصور والممدود . ٦٧

(٥) الشاهد في تصحيح الفصيح لابن درستويه ١/ ٣٧١ بلا نسبة وتهذيب اصلاح المنطق ٣٤٦ ، والأمالي الشجرية ٢/ ١٠٤ والمشوف المعلم ١٩٧-١/٢٣١ واللسان (حشو) والعيني ٤/ ٢٢٦ ويروى :
الحُصْنُ أولى لوتُرِ يدِيّنَهُ ، والحُصْنُ أدنَى لَو تأييتِهِ
والشاهد فيه أنه يقال : حشوتُ عليهِ الترابَ وحشَيتُ حَشوًا وحشيًا ويثنى : حَشَوانِ وحشَيَانِ .

(٦) قال الفراء : الغَبَا مقصُورٌ يكتبُ بالالفِ ؛ لأنهُ من غبيتُ غَبَاوَةً . المقصور والممدود للفراء ٨٠ - ٨١ ، وفي اللسان (غبا) وغَبِيَ الرجلُ غَبَاوةً وغباً وحُكِيَ غَبَاءَةٌ بِالمدِّ .

أيضًا مِمّا وهمَ فيه أبو القاسم فأدخلَهُ في المسموعِ وهُوَ مِنَ المقيسِ ؛ لأنّ فعلَهُ غَبِيَ يَغبَى ، كَعَمِيَ يَعمَى ، وذلكَ كلُّه مَقيسٌ .

والغَسَا: البَلَحُ ، وألفُهُ منقلبةٌ عَن واوٍ لقولِهِمْ : غسوَاتٌ ، وقَالَ بعضُهُمْ : هُوَ من غَسَا الليلُ يَغسُو اذا أظلمَ وهُوَ أيضًا مِمّا وهمَ فِيهِ فأدخلَهُ في المسموعِ وهوَ مِنَ المقيسِ ؛ لأنَّ واحدَهُ غَسَاةٌ،فهوَ مثلُ حصًى وحصَاةٌ ، وقد تقدمَ أنَّ حصًى وحصاةً مِنَ المقيسِ .

والفضَا (١) الشيءُ المختلطُ وألفُهُ منقلبةٌ عن واوٍ، لأنّهُ من فضَا يفضو فضوا ، وقولهم : فَوْضَى،فَضا : الفوضا : الجماعةُ المتفرقةُ ، والفَحَا (٢) الأَبزارُ بفتحِ الهمزةِ وألفُهُ منقلبةٌ عن واوٍ ؛ لأنهُ من الفحوى .

والسُّرى سيرُ الليلِ وألفُهُ منقلبةٌ عَن يَاءٍ ؛ لأنهُ مِن سَرَى يَسرِي ، ويروى بيتُ امرئِ القيس : (٣)

* سَريتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ *

وَالكُسَا (٤) جمعُ كُسْوَةٍ وألفُهُ منقلبةٌ عَن وَاوٍ ؛ لأنهُ مِن كَسَا يَكسُو ، وهَذَا أيضًا مِمّا وهِمَ فِيهِ فأدخلَهُ في المسموعِ ،وهُوَ مِنَ المقيسِ مِثلُ عروةٍ وعُرًى ، كمَا تَقدمَ ونظيرهُ مِنَ الصَحِيحِ : غُرفَةٌ وغُرَفٌ ، كما تقدمَ وَوَاحدُهُ أيضاً مِمّا يدلُ على أنهُ مِن ذَواتِ الوَاوِ ،وهُوَ كُسْوَةٌ .

والعُلَا (٥) ألفه منقلبة عن وَاوٍ بدَليل

---

(١) ينظر المقصور والممدود للفراء ٢٩ وحروف المقصور والممدود لابن السكيت ١٠١ واللسان (فضا) .

(٢) فى اللسان (فحا) والفحا مقصور أبزارُ القدرِ وهو توابلُ القدورِ كالفلفل والكمون ونحوهما . وانظر المقصور والممدود للفراء : ٦٠ .

(٣) الشاهد لامرئ القيس وهو فى ديوانه : ٩٣ وأشعار الستة الجاهليين ٨٣ ، واللسان (مطا) وعجزه :

* وَحتَّى الجيادُ مَا يقدنَ بِأرسَانِ *

ورواية الديوان : (مطوتُ بِهِمْ) .

(٤) ينظر المقصور والممدود للفراء ٩ واللسان (كسا) .

(٥) فى اللسان (علا) وتقول : علا زيدا ثوبٌ،فَعَلا هَذِهِ فعلٌ من عَلَا يعلوُ .. قال سيبويه : ألفُ عَلاَ زيدًا ثوبٌ منقلبةٌ عن واوٍ الاّ أنهـا تقلبُ مَعَ المضمرِ يَاءً تقولُ عَلَيكَ . . . والعُلَا بالضم والقصر هو موضع من ناحية وادِي القُرَى نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم فى طريقه الى تبوك وبه مسجد .

قولهم : عَلا يَعلو إذَا ارتفَعَ .

والتُّرقـــي ألفـــهُ منقلبة عن ياءٍ بدليـلِ قولهم فـــي الواحدِ منهُ : رُقيَةٌ وهوَ أيضًا / مِمَّا وَهِمَ فِيهِ فأدخلَهُ في المسموعِ وهُـــوَ ١٠٢/

مِنَ المقيسِ ؛ لأنهُ مِن بابِ رقيَتُهُ رُقيٌّ وَنظِيرُهُ مِنَ الصحيحِ غرفَةٌ وغُرَفٌ .

والفجي(١) الفَجَجُ وهوَ تَباعُدُ مَا بينَ الفخذينِ وألفُهُ منقلبةٌ عَن وَاوٍ بدليلِ قولهِمْ : قوسٌ فجواءُ وهيَ التِي بَانَ وترهَا عَن كبدِهَا وهُوَ ما تجِدُهُ مِنَ الفجوَةِ وهوَ المتسَعُ مِنَ الأرضِ ، وهُوَ أيضًا مِمَّا وهمَ فِيهِ فأدخلَهُ في المسموعِ ، وهُوَ مِنَ المقيـــسِ ؛ لأنَّ فعلَهُ فَجِيَ يَفجَى مثلُ عَمِيَ يَعمَى ،

والرَّغبَـــى والرُّقَـــى والبقـــي والرَّعْـوَى والرَّهْبَى (٢) ، ألفُ ذلكَ كُلِّهِ لِلتأنيثِ وألـــفُ التأنيث ليســـت مُنقلبَـــةً عن شيءٍ لكنهُمْ إذَا ثنَّوا الكلمَةَ التِي فِيهَا قلبُوهَا إلى الياءِ فَهيَ مِما حكمُهَا حكمُ مَا انقلبتْ عَنِ اليَاءِ .

والقِـــرى : قرَى الضيفَ وألفه منقلبةٌ عن يَاءٍ ، لأنَّـهُ مِن قَريت .

والقَـــرَى : الظهــر (٣) وألفُـــهُ مُنقلِبَـةٌ عن واوٍ بدليلِ قولهم : قرواءُ وهيَ الطويلةُ الظَّهر .

والمَطَـــى (٤) : المطي وألفـــه مُنقلبَـةٌ عَن واوٍ بدَليلِ قولهِم :

---

(١) في اللسان (فَجَا) وقوسٌ فَجوَاءُ بَانَ وترُهَا عن كبدِهَا وفَجاهَا يفجُوهَا فجوًا رفعَ وترَهَا عن كبدِهَا وفجيتْ وهيَ تَفجَى فَجَىً .

(٢) في اللسان (بقي) البُقيَا والبَقيَا اسمانِ يُوضَعانِ موضعَ الابقاءِ ان قِيلَ لِم قلبتِ العربُ لَامَ فُعلى إذَا كانتِ اسمًا وكانَ لامُهَا ياءً واوًا حتَّى قَالُوا : البَقوَى ، فالجوابُ : أنهمْ انمَّا فعلُوا ذلكَ فِي فَعْلى ؛ لأنَّهُمْ قد قَلبُوا لَامَ فُعلى إذَا كانتِ اسمًا وكَانَ لَامُهَا واوًا يَاءً طلبًا للخفةِ . والبُقيَا : هوَ الابقَاءُ مثلُ : الرَّعْوى والرُّعيَا مِنَ الإرعاءِ عَلى الشيىءِ وهُوَ الابقاءُ عليهِ ، والرَّهبَى الناقةُ المهزولَةُ جدًّا .

(٣) ينظر المقصور والممدود للفراء ٥٤ - ٥٥ واللسان (قرا) وقيـــل القَرَا وَسطُ الظهرِ وتثنيتُهُ قريَانِ وقروانِ عَن اللحياني وجمعه أقرَاءٍ وقِروَانٍ ، وجَمَلٌ أقْرَى طويلُ القَرَا وهو الظهرُ والأنثى قَروَاءُ .

(٤) قال الفراء : المَطَا : الظهرُ يكتَبُ بالالِفِ ، والمَطَى التَّمَطِي والمَطَى مصدرُ تَمطيتُ مقصورٌ . المقصور والممدود ٥٥ واللسان (مطا) .

مَطوَانِ في معناهُ وقولُهمْ : مطوتُ بِهِمْ ويُروى بيتُ امرئ القيس : (١)

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيهُمْ .... البيت

وقولُهُمْ : التَطْوَا هذا لهُ دليلٌ على الوَاوِ ، والمَطَا : الظهرُ وألفُهُ منقلبةٌ عنِ الواوِ ؛ لأنهُ مِنَ المَطَا الذى هُوَ التَمَطِّى .

والدَّوَا (٢) : الرجلُ الاحمق وألفه مُنقلبةٌ عن وَاوٍ ، لأن عَينهُ وَاوٌ .

والحِجَا : العقلُ وألفه مُنقلبَةٌ عن وَاوٍ ، لأنه من حَجَا يَحجُو إذا ثَبتَ ،لأن العقلَ يثبتُ صاحبَهُ وهو يمنعُهُ عما لا يَصلحُ .

والقِلَى : البغضُ ،وألفه منقلبةٌ عن واو ،لأنهُ من [قَلَا يَقلُو .

والقَصَا : الناحية وألفُهُ منقلبةٌ](٣) عن وَاوٍ ؛ لأنه من قَصَا يَقصُو ، وهو ضدٌّ : دَنَا يَدنُو ، ومن لَفظِهِ القصْوَى .

والقَصَا أيضًا : حَذفٌ فى أذُنِ النَّاقَةِ ، وأَلفُهُ منقلبةٌ عن وَاوٍ بدليلِ قولِهِمْ : أذُنٌ قَصوَاءُ ونَاقَةٌ قَصوَاءُ ، وقَصوتُ أُذُنَ النَاقةِ .

والقَنَا : احدِيدَابٌ في الانف ، وألفُهُ منقَلِبةٌ عن وَاوٍ أيضًا بِدلِيلِ قولِهِم : قَنوٌ و قنواءُ . (٤)

والسَّدَا : سَدَى الثوبِ (٥) ، وهُوَ خلافُ لَحْمَتِهِ وألفُهُ منقلبةٌ عن وَاوٍ ؛ لأنهُ مِنَ السَّدْوِ ، وهُوَ مَدُّ اليدِ ، والإبلُ تَسدُو في سَيرِهَا أيْ: تَمدُّ يَدَيْهَا ، وذلكَ إذَا أسرَعتْ .

وأما السَّدَاءُ الذى هُوَ البلح ففيه مذهبانِ : أكثرُ النَّحويينَ عَلى المقصُورِ وَرواهُ بعضُهم ممدودًا . (٦)

والسَّدَى أيضا النَّدَى يُقالُ أرضٌ نديةٌ ،وسديةٌ.

---

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٩

(٢) قال الفراء الدَّوَا على وجهين : الدواءُ الذى يُتَدَاوَى بهِ ممدودٌ يكتبُ بالأَلِفِ ، والدَّوَى : الرجلُ الأحمقُ مقصورٌ يكتبُ بِالياءِ . المقصور والممدود ٢٣-٢٤ .

(٣) مابين القوسين زيادة يلتئم بها الكلام . وانظر المقصور والممدود ٦٣ والجمل ٢٨٧ .

(٤) ينظر المقصور والممدود للفراء ٦٥ وفى اللسان (قنا) والقَنَا مصدرُ الأقنَى مِنَ الأنوفِ والجمعُ قنوٌ وهوَ ارتفَاعٌ في أعلاَهُ بينَ القَصَبةِ والمَارِنِ مِنْ غيرِ قُبحٍ .

(٥) فى اللسان (سدا) السَدَا والسدَى المعروفُ خِلافُ لحمةِ الثوبِ وقيل : أسفلهُ وقيل مَا مُدَّ منهُ واحدته سَدَاةٌ .

(٦) فى اللسان (سدا) والسدَاءُ ممدودُ البلَحُ بلغةِ أهلِ المدينةِ ، وقيل :

===

الضَّوى : الهُزَالُ (١) وألفُهُ منقلبةٌ عنِ الياءِ ؛ لأنَّ عينَهُ وَاوٌ ، وهُوَ مِمَّا وهمَ فِيهِ لأنهُ منَ المقيسِ ؛ لأنكَ تقولُ : ضَوِيَ يَضْوَى ضَوًى ، كَصَدِيَ يصدى صدى .

القَوَا (٢) : ألفُهُ منقلبةٌ عنْ وَاوٍ بدَليلِ قولِهِمْ : قُوَةٌ ، وهُوَ مِمَّا وهمَ فِيهِ أيضًا ؛ لأنَّ قُوةً وقُوًى مثلُ : مُدْيَةٍ ومُدًى نظيرُهُ مِنَ الصحيحِ : غُرفَةٌ وغُرفٌ .

والقَذَى : ألفُهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ بدليلِ قولِهِمْ : قَذَتْ عَينُهُ تَقْذِي بكسرِ العينِ في المستقبلِ وفتحِهَا في الماضِي ، وهذا أيضًا مِمَّا وهِمَ فِيهِ ؛ لأنهُ جمعُ قَذَاةٍ ، فهو مثلُ : قَطًا وقَطَاةٍ ، وحصًى وحصَاةٍ ، ونَظِيرُ ذلكَ مِنَ الصحيحِ : شَجَرَةٌ وشَجَرٌ .

والقَطَا : ألفُهُ منقلبةٌ عن وَاوٍ بدَليلِ قولِهِمْ : قَطَواتٌ (٣) ، وهُوَ أيضًا مِمَّا وهمَ فِيهِ ؛ لأنهُ مثلُ : نَدًى / ونَداةٍ ، فهوَ منَ المقيسِ إلاَّ أنهُ أدخلَهُ فِي المسموعِ . ١٠٣/١

والفَلَا : ألفُهُ منقلبةٌ عن وَاوٍ بدليلِ قولِهِمْ : فَلَواتٌ وهيَ أيضًا مِمَّا وهمَ فِيهِ ؛ لأنهُ مثلُ : قَطًا وقَطَاةٍ ؛ لأنكَ تَقُولُ : فَلًا وفَلَاةٌ .

والقُرى والقُصَيْرى (٤) : ألفهُمَا للتأنيثِ وليستْ منقلبةً عنْ شيءٍ ولكنَّهَا في معنَى المنقلبِ عنِ الياءِ لكونِهَا تنقلبُ في التثنيةِ يَاءً .

والكَرَا (٥) : النومُ وألفُهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ

== السَّدَى البلَحُ الأخضَرُ ، وقيلَ : البلَحُ الاخضرُ بشمارِيخِهِ يُمَدُّ ويقصَرُ ، واحدته سَدَاةٌ وسَدَاءَةٌ .

(١) ينظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت ١١٨ واللسان (ضَوا) .

(٢) في اللسان (قوا) والقُوَى جمع القُوةِ . . . وقُوةُ اسمُ رَجلٍ .

(٣) ينظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت ١٢٢ واللسان (قطا) .

(٤) في اللسان (قصر) والقُصَيْرَى : أسفلُ الأضلاعِ وقيلَ : هِيَ الضِّلَعُ الِتي تَلِي الشَّاكِلةَ وهيَ الواهِنَةُ ، وقيلَ في تثنيتِهَا : القُصَرَيَانِ والقُصَيْرَيَانِ .

(٥) في اللسانِ (كَرَا) الكَرَى : النومُ والكَرَى النعَاسُ يكتَبُ باليَاءِ ؛ لأنهُ يُقَالُ : كرِيَ الرجُلُ يَكْرَى بِالكسرِ إذا نَامَ فَهُوَ كَرٍ .

بدليـــل الإمَالةِ، وهُــو أيضا مـا وهـمَ فيـهِ ؛ لأنّـهُ مثلُ : كَـرَى يَكْرَى كَرًا ، كَمَا يُقالُ : صَدِيَ يَصدَى صَدًى، فأدخلَهُ في المسموعِ وهوَ مِنَ المقيس.

والكُلَى (١) ألفُهُ منقلبةٌ عَن ياءٍ لقولِهِمْ في الوَاحِدِ كُليةٌ وهوَ أيضًـا مِمَّا وهِمَ فيهِ فأدخلَهُ في المسموعِ وهُوَ مَقِيسٌ ؛ لأنهُ مِثلُ: مديةٍ ومُدًى .

واللِّثَى (٢) جمعُ لثةٍ وألفُهُ منقلبةٌ عن واوٍ، وانْ كَانَ معلُومًا من: لاَثَ يلُوثُ، ويحتمَلُ أن يكونَ لفظُهُ مَأخوذًا مِنَ اللِّثَا ، وهُوَ صمغُ السَّمُرِ ، وذكرهُ صَاحِبُ العيـنِ (٣) في ذَواتِ الياءِ، ويمكنُ أن يكونَ مُشتقًا مِنْ قولِهِمْ : امرأةٌ لثياءُ وهيَ التـي يعرقُ فمهَا ، كَما أنَّ اللِّثةَ موضعُ بَلَلِ الريقِ ، وهذهِ مُناسبَةٌ بينهُمَا تُقَوِّي اشتقاقَهُ منهُ ، وهوَ أيضًا مقيسٌ ؛ لأنهُ جمعُ لِثَةٍ ، كسدرةٍ وسِدَرٍ ، وهوَ أيضًا مِمَّا وهمَ فيهِ فأدخلَهُ في المسموعِ وهوَ مِنَ المقيسِ .

والمِنَى ألفُهَـا مُنقلبَـة عـن ياءٍ ، لأنـهُ من مَنَيت الـدَّمَ ، ولقولهم: منيَـــةٌ فِـــي الواحِـــدِ ، فمنـــى ومُنيـــةٌ مِثـــل : مُدًى ومُديَةٌ ، ومنى مكةَ ألفُهَا مُنقلبةٌ عَن يَاءٍ ؛ لأنهُ مِن مَنيتَ الدَّمَ اذا أجريتَهُ، أو مِنْ قولِهِمْ : مَنَى يَمنِي اذا قَدَّرَ ، ومنهُ قولُ الشاعرِ (٤):

* حتَّى تُلاَقِيَ مَا يَمنِي لَكَ المَانِي *

---

(١) في اللسان (كَلا) الكُلَى جمعُ كُليةٍ وهُوَ مِنْ بَنَاتِ اليَاءِ.

(٢) قال ابن السكيت : واللِّثَى جمعُ لِثةٍ يكتبُ باليَاءِ . حروف المقصور والممدود ٦٥ ؛ وفى اللسان لثي) اللَّثَى شَيءٌ يسقطُ مِنَ السَّمرِ وهو شَجرٌ وقيلَ : اللَّثَي شيءٌ ينضحه ساقُ الشجرةِ أبيضُ خاثرٌ ، وقال أبو حنيفة اللَّثَى مَارقَ مِنَ الصُلوكِ حتَّى يسيلَ فيجري ويقطرَ.

(٣) ينظر الجمهرة ٢ / ٥٠ لابن دريد . الناشر : دار صادر.

(٤) الشاهد فى اللسان (منى) لسويد بن عامر المصطلق وقبلهُ.

لا تَأمنِ الموتَ في حِلٍّ ولاَ حَرَمٍ انَّ المَنَايَا تُوافِي كُلَّ انسَانِ
واسلُكْ طَرِيقَكَ فِيهَا غَيرَ مُحتَشِمٍ حَتَّى تُلاَقِيَ مَا يَمْنِي لَكَ المَانِي

وفى الحديث أن منشدا أنشد النبي صلى الله عليه وسلم :

لاَ تأمَنَنَّ وان أمسيتَ في حَرمٍ حَتَّى تُلاَقِيَ مَا يَمنِي لَكَ المَانِي

والنَّقا (١) : الرملُ وألفهُ منقلبةٌ عَن واوٍ بدليلِ قولِهِمْ في التثنيةِ : نَقَوانِ، وتكونُ أيضًا منقلبةً عَن ياءٍ بدليلِ قولِهِمْ : نَقَيانِ، فَهُوَ مِمّا تَعَاقَبَ عليهِ لامانِ، ويمكِنُ أن يَكونَ مُشتقًّا مِنَ النقيِ (٢)، وهُوَ المخُّ (٣) على مَن جَعَلَهُ مِنَ الياءِ. والنَّجا : ما ألقيتَهُ عَنِ الرجُلِ مِنَ اللِّبَاسِ أو سلختَهُ عَنِ الشاةِ والبعيرِ مِنْ حَيثُ لا يُقالُ في الموضِعِ :سلختُ البعيرَ، وإنّما يُقالُ:جلدتُهُ،ولكنّهُ يَجُوزُ في هَذا اللفظِ، وألفُ النَّجا مُنقلِبَةٌ عَن واوٍ ؛ لأنهُ مِن نَجا يَنجُو.

والنَّدا : بعدُ الصوتِ ، والنَّدا مِنَ العطيةِ، وألفُهُ منقلبةٌ عَن واوٍ بدليلِ واوِ النَّدْوةِ ، وذَهَبَ بعضُهُمْ (٤) الى أنَّ ألِفَ النّدا مِنَ الصوتِ والعَطِيةِ من قولِهِمْ : أرضٌ نَدِيّةٌ مُنقلِبَةٌ عَن ياءٍ . وكذلكَ التمني (٥) واستدلَّ بالإمالةِ وهُوَ أيضًا مِمّا وَهِمَ فِيهِ فأدخلَهُ في المسمُوعِ وهُوَ مَقِيسٌ ؛ لأنَّ الإسمَ منهُ فَعِلٌ مكسورُ العينِ .

والنَّجْوَى من التَّناجِي وألِفُها لِلتأنيثِ ، فَهِيَ في حُكمِ المُنقَلِبِ عَنِ الياءِ .

---

(١) قالَ الفراء : والنَّقا على وجهينِ : فأمّا نَقا الرملِ فمقصورٌ يكتبُ بالأَلِفِ والياءِ؛ لأنَّ مِنَ العربِ مَن يُثنيهِ بالياءِ والواوِ فيقولُ : هما النقَيَانِ والنقَوانِ ، والواوُ أجودُ وأكثرُ . المقصور والممدود للفراء: ٢١ وانظر اللسان (نقا).

(٢) في الاصل : من المني ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) في اللسان (نقا) والنقيُ مخُّ العظامِ وشحمُها وشحمُ العينِ مِن السمنِ والجمعُ أنقاءٌ ، والأنقاءُ أيضًا مِنَ العظامِ ذواتُ المخ واحدها نِقيٌ ونِقوٌ .

(٤) في اللسان (ندى) والمصدر : النُّدُوّة ، قال سيبويه : هو من باب الفُتُوةِ فَدلَّ بهذا علىَ أنَّ هذا كلهُ عنده ياءٌ كما أن واوَ الفُتُوةِ ياءٌ وقالَ ابنُ جني : لأنَّ الإمالةَ فيهِ تدلُّ على أنّ لامَ النُّدوةِ ياءٌ ، وقولهُمْ : النداوَةُ الواوُ فيهِ بدلٌ من ياءٍ وأصلهُ نَدايةٌ ولكنَّ الواوَ قلبتْ ياءً لضربٍ من التوسيع ، والنَّدَى على وُجوهٍ نَدَى الماءِ ونَدَى الخيرِ ونَدَى الشرِ ونَدَى الصوتِ ونَدَى الحُضْرِ ونَدَى الدُّخْنَةِ .

(٥) التَّمني حديثُ النفسِ بما يكونُ وبما لا يكونُ . ينظر اللسان (منى) .

[فصل] :

قولهُ : (ومِنَ الممدُودِ)[1] ، هذا الفصل يُذكَرُ فِيهِ مِنَ الممدُودِ سَمَاعاً ، فأمّا ما يكونُ مِنَ الممدودِ سَمَاعاً .

أمّا ما يكونُ مِنَ الممدُودِ أصلُهُ الهمزةُ فَلا يحتاجُ أن يُقَالَ : همزتُهُ منقلبةٌ عَن كذا ، نحوُ : قُرّاءٍ وقِثّاءٍ وحَيَاءٍ، ومَا كانَ فِي آخِرِهِ همزةُ التأنيثِ فهيَ منقلبةٌ عن ألِفِ التأنيثِ التِي فِي حُبلى وسَكْرى ، وأمثالِهِ مِنَ المؤنثِ المقصورِ ، وأمّا ما كانتْ همزتُهُ منقلبةً عن ألِفِ الإلحاقِ فَهِيَ منقلبةٌ عنِ الياءِ مطلقاً لكونِهَا تثبتُ ياءً في دَرجَاتِهِ حِينَ تحصنتْ بِهاءِ التأنيثِ فلمْ يُعلوهَا بالقلبِ ، وأمّا ما كانتْ فِيهِ همزةٌ منقلبةٌ عن حرفٍ أصليٍّ فيجبُ أن يعرفَ عَن أيِّ شيءٍ انقلبتْ؟ أعنِ اليَاءِ أم عَنِ الوَاوِ ؟ ١٠٣/

فمِن ذَلِكَ العَطاءُ هَمزتُهُ مُنقلِبةٌ عن الواو ؛ لأنهُ من عَطَا يَعطُو إذَا تَناولَ .

والغَنَاءُ[2] : النفعُ وهمزتُهُ منقلبةٌ عَن يَاءٍ ؛ لأنهُ مِن لفظِ الغِنَى ومعناهُ أنهُ قَدِ اشتركَا فِي النفعِ والغِنَاءِ، فألفُهُ منقلبَةٌ عَن يَاءٍ بدَلِيلِ قولِهِمْ : غُنْيَةٌ وغُنْيَانٌ ، قال الشاعر[3] :

أتهجُرُ بِعَشَرَةٍ غُنيَانُهَا ... فَتَهجُرَ أمْ شَأنُهَا شَأنُهَا

والعَنَاءُ[4] ؛ مِنَ الاعتناءِ فهمزتُهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ ، وأصلُهُ الياءُ لظهورِهَا في العِنَايةِ .

والسماءُ منقلبةٌ عَن واوٍ ؛ لأنهُ مِن سَمَا يَسمُو إذَا ارتَفَعَ .

والوفاءُ همزتُهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ ، لأنهُ من وَفَى يَفِي .

---

(١) الجمل : ٢٨٨ .

(٢) قال الفراء : والغِنَى على وجهين : الغِنَى الذى هو ضدُ الفقرِ مقصورٌ يكتبُ بالياءِ ، والغِنَاءُ المكروهُ مِنَ الصوتِ ممدودٌ يكتبُ بالألِفِ المقصور والممدود ١٩ .

(٣) الشاهد لقيس بن الخطيم / ديوانه ٦٦-٢٧، وهو فى تهذيب إصلاح المنطق ٢٤٠ واللسان (غنا) ورواية الديوان :
أجد بعمرة غُنيانُها ... فتهجرَ أم شأننا شأنُها

(٤) فى اللسان (عنا) وقال بعض أهل اللغة لا يُقال عنيتُ بحاجتِكَ إلاّ على معنى قصدتُها من قولكَ : عنيتُ الشيىءَ أعنيهِ إذا كنتَ قاصداً لهُ فأمّا مِنَ العَنَاءِ وهُوَ العَنَايةُ فبالفتح .

وفي بعض النسخ الوقاء بالقاف ،

وهمزته منقلبة عن ياء ، لأنه من وقى يقي ولظهور الياء أيضا في القواية.

والحياء أصله من الاستحياء فالقول فيه كالقول في الحيا المقصور، وكذلك حياء الناقة.

والغناء من الصوت همزته منقلبة عن ياء ، لأنه من لفظ الغنى الذي هو ضد الفقر والنسبة بينهما أن الصوت الذي هو الغناء يستغنى به في الحال عما يطرب سواه، كما يستغنى بالغنى عما في أيدي الناس.

والجزاء (١) همزته منقلبة عن ياء ، لأنه من جزى يجزي.

والرداء (٢) : ألفه منقلبة عن ياء من قولهم : فلان حسن الردية.

والسقاء : همزته منقلبة عن ياء ، لأنه من سقيت ، ويقال : سقى يسقي .

والحباء : العطية وهمزته منقلبة عن واو ، لأنه من حبوت أحبوه إذا أعطيته .

والكبا (٣) : البخور وهمزته منقلبة عن واو ، لأنها تقارب معنى كبا الزند يكبو إذا لم يور نارا ، وذلك أن الكباء الذي هو البخور إذا عم دخانه لم يظهر ناره ، فقد شابه الأصل المذكور .

والسراء ، والضراء همزتها للتأنيث .

والفتاء مصدر الشيء الفتي ، وهمزته منقلبة عن ياء بدليل قولهم في التثنية : فتيان.

والدعاء همزته منقلبة عن واو بدليل قولهم : دعا يدعو .

والرغاء همزته منقلبة عن واو ، لانه من رغا يرغو ، وهاتان الكلمتان ماوهم فيهما فذكرهما في المسموع من الممدود (٤) وهما قد ذكرهما في المقيس (٥) .

---

(١) الجزاء المكافأة على الشيء جزاه به وعليه وجازاه مجازاة وجزاء . اللسان (جزى) .

(٢) الرداء والرداءة كقولهم : الإزار والإزارة وقد تردى به وارتدى بمعنى أي لبس الرداء وانه لحسن الردية أي الارتداء . اللسان (ردى) .

(٣) في اللسان (كبا) الكباء ممدود فهو البخور.

(٤) في الجمل : ٢٨٨ .

(٥) في الجمل : ٢٨٥ .

والبُغاءُ هَمزتُه منقلبة عن ياء ، لانه من لفظ بَغيتُه ببصَرى أبغيه إذا نظرتُ إليه

ورصدتُه، والنسبةُ بينَهُما أَنَّ الموجودَ الباقي ينظُرُ إليهِ ويُرصَدُ إذْ يَكُونُ سهيئًا لأنْ ينظَرَ إليه .

والجَـــلاءُ : مِن قولِهِمْ جَلاَ القومُ عَن مَنازلِهِمْ جَلاءً فهمزتُهُ منقلبةٌ

عن وَاوٍ ؛ لأنهُ [مِنْ](١) جَلاَ يَجلُو إذا كَشَفَ .

والغَلاءُ : غَلاءُ السّعرِ همزتُهُ منقلبةٌ عَن وَاوٍ ؛ لأنهُ مِن غَلاَ يغلُو مِـنَ

الغُلُوّ ، وَهوَ الزيادَةُ وَالارتفَاعُ فِي المزيدِ فِيهِ .

والفَشَـــاءُ بالشَّـــينِ مُعجَـــمَـــة همزتُهُ منقلبةٌ عنْ وَاوٍ ؛ لأنهُ مِن فَشَا يَفشُو إذَا انتشَرَ والمالُ اذا كَـثُر انتشَرَ

فِي الأرضِ .

والخِبَاءُ همزتُهُ أصليةٌ ؛ لأنهُ مِن خَبأتُ وهُوَ الخَبْء .

والغَرَاءُ : بفتحِ الغينِ مِن قولِهِمْ : غريتُ بالشيءِ، همزتُه منقلبـةٌ

عَن وَاوٍ ؛ لأنهُ من لفظِ الغِرَاءِ / المكسورِ الغَينِ ، وهوَ يلصقُ بِهِ، وهُـوَ ١٠٤

مِن ذَواتِ الوَاوِ بدَليلِ قولِهِمْ : سَرْجٌ مغرُوٌّ .

والمَــــاءُ هَمــزتُــــهُ منقلِبَـــةٌ عَـــن يَاءٍ، وَمَا كَانَ ينبغِي لَهُ أن يذكُرَهُ فِي المَمدُودِ العقيسِ أو المسموعِ ؛ لأنَّ حقيقةَ

المَمدُودِ مَا كانتْ همزتُهُ منقلبةً بعدَ ألِفٍ زَائدَةٍ، وألفُ المَاءِ ليستْ بِزَائِـدَةٍ،

وإنمَّا هِيَ منقلبةٌ عَن وَاوٍ ، وَهِيَ عينُ الكلمةِ، ويدُلُّ على ذَلكَ التكسيرُ والتصغيرُ،

قَالُوا : مُوَيهٌ وأَمْوَاهٌ جمعًا ، قَالَ أبُو العباس ثَعلب - رحمه الله - في فصيحِهِ

" جَمعُ الماءِ مِيَاهٌ والقَليلَةُ أمواهٌ ".(٢)

والشَّـــاءُ فـــي هَمـــزَتِـــهِ مَذهَـبانِ أحدُهُمَا : أن تَكُونَ منقلبةً عَن هاءٍ بدليلِ قولِهِمْ : شُوَيهَـةٌ في التحقيرِ، وشِياهٌ في الجمعِ،

وقال أبو العباس أيضًا : " وجمعُ الشَّاةِ شِيَاهٌ ".(٣) ذَكرَ هَذا .

وقوله : وجمعُ المَاءِ مِياهٌ وأمْوَاهٌ فِي بَابِ مَا الهَاءُ فِيهِ أصليـــةٌ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الفصيح : ٣٠٩ .

(٣) ينظر الفصيح : ٣٠٩ .

وقال الشاعر : (١)

وَإِذَا صَحَوتُ فَإنَّنِي ... رَبُّ الشُّوَيْهَةِ والبَعِيرِ

والثاني : أن تكونَ ألفُ الشَّاءِ منقلبةً عن يَاءٍ بدليلِ قولِهِمْ في تصغيرِهَا : شُوَيٌّ (٢) ، والشاءُ مِثلُ المَاءِ كَانَ حَقُّهُ ألا يذكرهَا فِي المدودِ ، كَمَا تَقدمَ لخروجِهَا عَنْ قانونِ المَمدودِ .

والـــدَّاءُ همزتُهُ أصليةٌ والألفُ عينُ الكلمةِ وهيَ منقلبةٌ عنْ وَاوٍ لقولِهِمْ في الجمعِ : أَدْوَاءٌ ، وقالَ سيبويهِ : هذا بَابُ ما الهمزةُ فِيهِ في موضعِ اللامِ مِن بنَاتِ اليَاءِ والواوِ ، وذلكَ مثلُ شَاءَ يَشَاءُ ، ودَاءَ يَدَاءُ (٣) ، والدَّاءُ مثلُ الشاءِ والماءِ في كونِهِا ليستْ مِنَ المدودِ حقيقةً .

والبَاءُ همزتُهُ مُنقلبةٌ عن هاءٍ بدليلِ قولِهِم : البَاهُ ، ويُقالُ : البَاءُ ، والبَاهُ والبَاهَةُ والبَاءُ (٤) مثل الشاءِ فِي كونِهَا ليستْ مِنَ المدودِ حَقيقةً (٤) وإنمَا ذَكرَ هذِهِ الأشيَاءَ فِي المدودِ وإن لمْ تكنْ مِنهُ حقيقةً للشبَهِ الذِي بينهُمَا وبينَ المدودِ ، فإنَّ فِي آخرِهَا هَمزَةً بعدَ ألِفٍ ، كَمَا أنَّ آخرَ المدودِ همزةٌ بعدَ ألِفٍ .

والسِّيماءُ : العلامةُ ، فإذا كانت بِغيرِ يَاءٍ بعدَ السِيمِ فهمزتُهَا للتأنيثِ ، وهي مَمدودَةٌ لا غيرُ .

والغَدَاءُ همزتُهُ منقلبةٌ عَن وَاوٍ ؛ لأنهُ مِن غَدَا يَغدُو .

والعَشَاءُ : همزتُهُ منقلبةٌ عَن وَاوٍ ؛ لأنهُ من عَشَا يَعشُو .

والتَّلاءُ : هَمْزتُهُ مُنقلبةٌ عن وَاوٍ ، لأنَّهُ من تَلَا يَتلُو .

والغَوغَاءُ (٥) : صِغَارُ الجَرَادِ يُنَوَّنُ ولَا يُنَوَّنُ ، فَمن نوَّنَهُ جعَلَهُ

---

(١) الشاهد في الاغاني ٢١/٩ للمنخل بن عمرو في المتجردة زوج النعمان ابن المنذر من قصيدة مطلعها :

ولقد دَخلتُ على الفتا ... ةِ الخِدْرَ في اليومِ المَطيرِ

وانظر الحماسة بشرح التبريزي ١/٢٠٥ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٦٠ .

(٣) الكتاب ٤/٣٧٦ .

(٤) قال الفراء : ومن المدود الماءُ والشَّاءُ ، والدَّاءُ ، وعليكم بالباءة ممدود وقد سمعتُهَا بِالبَاهِ وكأن الهاء أصلية ولستُ أعرفها . المقصور والممدود ٩٤ .

(٥) قال سيبويه : وأما غوغاء فمنَ العربِ من يجعلُهَا بمنزلةِ عوراء فيؤنثُ ولا يصرفُ ومنهمْ من يجعلُهَا بمنزلةِ قَضقَاضٍ فيذكرُ ويصرفُ . الكتاب ٣/٢١٥ .

===

"فَعْلاً لاً" مِن بَابِ صَلصَالٍ وَقَلقَالٍ ، ومن لمْ يُنوِّنهُ جَعَلَهُ مِن بَابِ سَلس ، وَقَلَق ، والأول أجوَدُ لكثرتِهِ في بَابِهِ.

والغُثَاءُ: همزتُهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ لقولِهِمْ : غَثِيَ الوادِي يَغثَى إذَا احتَمَلَ الغُثَاءَ وهُوَ الزبلُ .

والغِذَاءُ : هَمزتُه منقلبةٌ عن وَاوٍ لقولهم : غَذَا يَغذُو.

والغِطَاءُ فِيهِ وجهانِ: أحدُهُمَا : أن تكونَ همزتُهُ منقلبةً عَن وَاوٍ ،ويكونَ من غَطَا الليلُ يَغطُو غَطْوًا إذَا أظلَمَ،وَيكونَ أيضًا مِن غَطِيَ يُغطَى، فَتكون إذا مِمَّا يَتعاقَبُ عليه لامَانِ.

والفِنَاءُ من فَنِيَ الشيءُ ولامُهُ مشكلَةٌ ،و ليسَ في فَنِيَ دَلِيلٌ لاحتمالِ أن تَكونَ اليَاءُ مِن فَنِيَ منقلبةً عَن وَاوٍ ؛ لأجلِ الكسرَةِ التِي قبلَهَا ، كواوِ رضِيَ التي قُلبتْ يَاءً لأجلِ الكسرَةِ ، لأنَّ رضِيَ مِنَ الرضْوَانِ ، ولكنهمْ قَدْ قَالُوا : فِنَاءُ الدَّارِ ، وثِنَاءُ / الدَّارِ (١) وثِنَاءُ فِعَالٌ من ثَنيتُ فَهو مِن ذَواتِ ٤٠ اليَاءِ،والثَّاءُ مقَاربةٌ للفَاءِ،فمنْ حيثُ ثَبَتَ في الثِّنَاءِ اليَاءُ، وهو معنًى : الفِنَاءِ ثَبتَ ، ومُقاربٌ للفظِهِ حُكِمَ عَلى الفِنَاءِ بِأنهُ مِن ذَوَاتِ اليَاءِ ؛ لأنَّ ثِنَاءَ الدَّارِ هُوَ مَوضعُ فنائِهَا.

والقَوَاءُ (٢) : الخالِي مِنَ الأرضِ،وهمزتُهُ بَدَلٌ مِن يَاءٍ ؛ لأنَّ عينَهُ وَاوٌ.

وقُبَاءٌ همزتُهُ بَدَلٌ من وَاوٍ ؛ لأنهُ مِنَ القَبْوِ (٣) وهُوَ الضَّمُ والجمعُ يقالُ: قَبوتُ الشيءَ إذا جمعتُهُ فكأن هذَا الجبلَ فِيهِ مواضعُ يَحمِيهَا .

=== والغوغاءُ منَ الجرادِ إذَا مَاجَ بعضُهُ في بعْضٍ وبه سُمِّيَ الغوغاءُ مِنَ النَاسِ ، يذكر ويُؤنَّثُ ويصرفُ ولاَ يُصرَفُ واحدتُهُ غَوغَاةٌ وغَوغَاءَةٌ ،والغوغاءُ سَفَلةُ الناسِ فمنْ صرَفَهُ وذَكَّرَهُ جعَلَهُ بمنزلةِ قَمقَامٍ والهمزةُ بدَلٌ مِنْ واوٍ ، ومَن لم يصرفهُ جَعَلهُ بمنزلةِ عَوراءَ ، والغوغاءُ: الصوتُ والجَلَبَةُ. ينظر حروف المقصود والممدود : ٨٢.

(١) قال ابن جنى : ثِناءُ الدَّارِ وفناؤُهَا أصلاَنِ ؛لأنَّ الثِناءَ مِن ثنَى يثنِي ؛ لأنَّ هُنَاكَ تَنثَنِي عنِ الإنبسَاطِ لمجيىءِ آخرِهَا واستقصاءِ حُدودِهَا ، وفناؤُهَا مِن فَنِيَ يَفنَى ، لأنَّكَ إذا تنَاهَيتَ الى أقصَى حدودِهَا فَنيتَ . اللسان (ثنى).

(٢) في اللسان (قوا) والقَوَاء بالفَتحِ الارضُ التِي لَم تُمطرْ بينَ أرضينِ مَمطورتَينِ ، والقَوَاءُ والقَوا بالمدِ والقصرِ ،ومنزل قَواءٌ لاَ أنيسَ بِهِ ،والاقواءُ جَمعُ قَواءٍ وهُوَ القفرُ الخَالِي مِنَ الارضِ .

(٣) القَبْو : انضمامُ ما بينَ الشفتَينِ والقباءُ ممدُودٌ مِنَ الثيابِ الذِي يلبس مشتقٌ مِن ذَلكَ لاجتماعِ أطرافِهِ والجمعُ أقبِيَةٌ . اللسان (قبا).

والخَـلاءُ : هَمزتُهُ بدل من واو ، لأنهُ من خَلاَ يخلُو خلوًا .

والكِسَـاءُ : هَمزته بدلٌ من واوٍ ، لأنه من كَسَا يَكسُو كسوةً .

واللِّـوَاءُ : هَمزَتُهُ بدلٌ من ياءٍ ، لأنَّ عينَهُ وَاوٌ ، لأنهُ مِن لَويت ، وهذانِ الاسمَانِ مِنَ المقيسِ الاَّ أنهُ وَهِمَ في جعلِهِمَا مِنَ الممدودِ المسموعِ ؛ لأنَّ كِسَاءً وَاحدُ أكسيةٍ، ولواءً وَاحِدُ ألوِيَةٍ ، ونظيرهُ منَ الصحيح : حِمَارٌ وأحمرةٌ .

والمُكَاءُ(١) : الصَّفِيرُ والهمزةُ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ ؛ لأنـهُ مِن مَكَا يَمْكُو ، والمُكَّاءُ بِالتشديدِ : طَائِرٌ وهُوَ فُعَّالٌ مِنَ المُكَاءِ الذى هُوَ الصَّفِيرُ .

والطُّوَاءُ(٢) : همزتُهُ لِلتأنيثِ وهُوَعَلى وزنِ نُفَسَاءَ ، وعُشَرَاءَ .

والنَّقَاءُ : مصدرُ الشيءِ النَّقيِّ ، وهَمزته بدل من واوٍ لقولِهِم في مَصدرِهِ أيضًا : نقاوة بـ النُّونِ ، والنُّقَاوَةُ بِضَمِ النُّونِ اسمُ مَا يُنتَقَى ، وذَكَر ابنُ بَابَشاذ(٣) ـ رحمه الله ـ أنهُ مِمَا لَهُ لاَمَانِ ؛ لأنهُمْ قَالُوا في تَثنيةِ مقصورِهِ نَقَوانِ ونَقَيَانِ .

والنَّماءُ : همزتُهُ بَدَلٌ مِن يَاءٍ بدَلِيلِ قولِهِمْ : نَمِيَ المالُ يَنْمِي ، وتكونُ أيضًا بَدَلاً مِن وَاوٍ لقولِهِمْ : نَمَا يَنمُو(٤) ، فتكُونُ مِمَّا يتعاقَبُ عليهِ لاَمَانِ الاَّ أنَّ نَمَا ينمِي أكثَرُ .

والنَّكبَاءُ(٥) : همزتُهَا للتأنيثِ وهيَ الريحُ بينَ ريحينِ مِنَ الرياحِ الأربعِ .

---

(١) المُكَاءُ مخففٌ : الصفيرُ ، مَكَا الانسانُ يمكو مكوا و مكاء صَفَّرَ بفيه ، والمُكَّاءُ بالضمِ والتشديدِ : طَائِرٌ فى ضربِ القنبرَةِ الاَّ أنَّ فى جناحيه بَلَقًا سُمِّيَ بذلك؛ لأنـهُ يجمعُ يديهِ ثُمَّ يصفرُ فيهِمَا صَفِيرًا حَسَنًا . اللسان (مكا) .

(٢) قال الفراء : والطواءُ هُوَ أن ينطوى ثَدَيَاهَا فَلاَ يكسرهُمَا الحَبلُ ممدود . المقصور والممدود ٨٨ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ . مخطوط لوحة ١٧٦/ب .

(٤) فى اللسان (نَمِيَ) وربما قالوا : يَنمُو نموا قال أبوعبيد : قال الكسائي : ولم أسمع ينمُو الاَّ مِن أخوينِ منَ بنِي سُلَيم ، قال : ثم سألت عنهُ جماعةَ بَنِي سليم فلم يعرفوُهُ بِالواوِ .

(٥) النكباء : كُلُ ريحٍ ، وقيل كلُ ريحٍ من الرياح الأربع انحرفت ووقعت بينَ ريحينِ ، وقيلَ هي التي تهبُ بَينَ الصَّبَا والشَمَال . اللسان (نكب) .

والنِّـداءُ : همزتُه بدلٌ من واو لقولهم النَّـدْوَةُ .
والنُّهـاءُ : الزُّجَـاجُ (١) لامُـه مُشكَلَةٌ ،

وقد بينتُ في المقصورِ من قولهِ تعَالى : ﴿ إنَّ في ذَلِكَ لآياتٍ لأُولي النُّهَى ﴾ (٢)
أنهُ جمعُ نُهيَةٍ فيمكنُ أن تكُونَ لامُ النُّهَى الذِى هُوَ الزُّجَاجُ يَاءً على أن يكونَ
اشتقَاقُهُ مِنَ النُّهْيَةِ الذِى هُوَ العقْلُ ، لأنَّ العقْلَ يُمسِكُ صَاحِبَهُ عنْ أشياءَ
غيرِ صَالحةٍ ، والزجَاجُ يُمسِكُ مَا يُلقَى فيهِ ويمكنُ أن يَكُونَ مشتقًا مِنَ النِّهى
الذى هُوَ الغَدِيرُ ، لأنَّ الزُّجَاجَ فِيهِ صَقَالَةٌ ، كَمَا في الغَدِيرِ .

والوِعَـاءُ : همزتُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ لقولهم في تَصريفِ الفعلِ منهُ وعَيتُ .

والوِطَاءُ : همزتُهُ أصليةٌ لِظُهورهَا في وطَأتُ وفي أوطأتني عَشوةً (٣) .
والهِـدَاءُ : هَمزتُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ لقولهم في تصريفِ الفعلِ : هَديتُهُ
الطريقَ هِدَايةً ، ومنهُ هَدَيتُ العروسَ إلى زوجِهَا هِدَاءً .

ومما يُمَدُّ ويُقْصَرُ الزناءُ ، والشِّرَاءُ (٤) فمن
قصرَ هُمَا كانتْ منقلبةً عَن يَاءٍ لقولهِمْ : زَنَى يَزني ، وشَرَا يَشْرِى ، وَمن مَدَّ
كلتَا همزتَيهِمَا كانتْ همزتُهُمَا منقلبةً عن تِلكَ اليَاءِ وهُمَا في حَالِ المدِّ مَصدَرانِ
لفَاعلتُ ، لأنهُمَا لا يكُونَانِ إلاَّ مِن اثنينِ ، فإن قِيلَ : لا يُقَالُ : زَانيتُ ، فكيفَ
يَكونُ الزنَا مصدرًا لَهُ وهُوَ لم تتَكلمْ بهِ العربُ ؟ فيُقَالُ : لا ينكَرُ أن يَكُونَ المصدرُ
لفعلٍ مُقدرٍ إذا كَانَ المعنَى يُعطِيهِ ، والمعنَى الذِى يُعطِيهِ كَونُ / الزنَا ٥
لا يكُونُ إلاَّ مِن اثنينِ ، وكذَلِكَ شَاريتُ ، وعلى الجملةِ فغيرُ معلومٍ أنهُمَا لم تتكلمْ
بهِمَا العربُ فليبحثْ عَنْ هَذَيْنِ الفِعْلَينِ فإنَّ الزِنَاءَ ، والشرَاءَ لا يكُونَانِ إلاَّ مِن
اثنينِ ، كَمَا تقدمَ ، فإن استعملَ زَانيتُ ، وشَاريتُ جاءَا على مِثلِ مَا يجيءُ عليهِ

---

(١) النُّهَى : العقلُ يكونُ وَاحدًا وجمعًا وقد صرحَ اللحياني بأنَّ النُّهَى جمعُ نُهيَةٍ فأغنَى عَنِ التأويلِ ، والنُّهَاءُ القواريرُ قِيلَ لا وَاحدَ لَهَا مِن لفظِهَا وقيلَ واحدتُهُ نُهَاةٌ عن كُرَاع ، وقيلَ هُوَ الزجاجُ عَامةً حكاهُ ابنُ الاعرابي . اللسان (نهي) .

(٢) الآية ٥٤-١٢٨ من سورة طـه .

(٣) في اللسان (وطأ) وأوطأه العَشوةَ وعشوةً أركبَهُ علىَ غيرِ هُدًى يقال : من أوطأكَ عشوةً . وانظر شرح الفصيح للخمي : ١٣٧ .

(٤) ينظر المقصور والممدود للفراء ٤٢ والخصائص ٣ / ٢٨٩ واللسان (شرى) .

نَظَائِرُهُمَا مِنَ المَصَادِرِ ، نَحوُ : القِتَالِ ،والطِعَانِ ،لأنَّ أفعَالَهُمَا طَاعَنتُ ، وقَاتلتُ ، وإن لم يَجيئَا فِي كَلامِ العربِ كَانَا مصدرَينِ لِفعلينِ مُقدرين ، كَماتجيءُ أشياءُ تَحتَاجُ الى لفظٍ آخرَ فتحمَلُ على التقديرِ ، نحو قولِهِمْ : كُمَيتٌ ،فِي تصغيرِ أكمتٍ ، ولمْ يقولُوا : أكمت ،ولكنَّهُ مقدرٌ وكذَلِكَ أبَاطِيلٌ جَمعٌ لإبطِيلٍ أو لابطالٍ ، الاَّ أنهمْ لَمْ يقُولوا شيئاً مِن ذَلِكَ، ولكنهُ محمُولٌ على التقديرِ ، وفَحوى كِلامِه يُمَدُّ ويقصرُ فَمنْ مَدَّهُمَا كانتْ همزتُهُ للتأنيثِ ومَنْ قَصرَهُمَا جَعَلَ ألفهمَا كذلكَ للتأنيثِ .

وفَيْضُوضَاءُ : رَواهُ الكسائيُّ بالمدِّ والقصرِ (١) فإذَا مدَدتَّ فهمزتَهُ للتأنيثِ ،وإذا قصرتَ كانتْ ألفُهُ أيضًا للتأنيثِ .

والهَيْجَاءُ : (٢) تُمَدُّ أيضا وتقصرُ ، فَهمزتُهَا في حَالِ القصرِ أيضًا كذَلكَ للتأنيثِ .

والفَيضُوضَاءُ : من الفَيضِ . والهَيْجَاءُ مُشتقَّةٌ مِنَ الهَيْجِ وهُو الاضطِرَابُ والحركَةُ قال الشاعر في مَدهَا : (٣)

إذَا كَانتِ الهَيجَاءُ وانشَقَّتِ العَصَا   فَحسبُكَ والضَّحَاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ

وقَالَ آخرُ فِي المقصورِ وهُوَ لبيد : (٤)

وأرْبدُ فَارِسُ الهَيجَا إذا مَا   تَقعَّرتِ المَشَاجِرُ بِالفِئَامِ

وقالَ فِي القصرِ : (٥)

* يَا رُبَّ هَيجَا هِيَ خَيرٌ من دَعَة *

---

(١) ينظر المقصور والممدود : ٤٣ .

(٢) في اللسان (هيج) والهيجاء ،والهيجاء الحرب بالمد والقصر ،لانها موطنُ غَضبٍ وفي الحديث لا ينكل في الهيجاء : أيْ:لا يتأخرفي الحرب .

(٣) الشاهد في معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٧ دون نسبة وهو في الامالي للقالي ٢/ ٢٦٢ ونسب في ذيل الامالي والنوادر ١٤٠ لجرير ومن شواهد ابن السراج في الاصول ٢/ ٣٧ وتكملة الايضاح لابي علي ٢٢٤ والمحلى لابن شقير ٦٣ والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٦٦ . وشرح عمدة الحافظ ٦٦٧ ومغني اللبيب ٢/ ٥٦٣ والشاهد فيه نصب الضحاكَ مفعول معه لامتناع حمله على الضمير المخفوض وكان معناه يَكفيكَ ويكفي الضحاك . وانظر اللسان (هج) .

(٤) الشاهد للبيد وهو في ديوانه ٢٠١ والاغاني ١٧/ ٦٧ ، واستشهد به في التكملة ٣٢٣ والقيسي ١/ ٥٥٦ واللسان (هيج)و(شجر) وشواهد الكشاف ٤/ ٣٧٩ . وفي الديوان : بالخيام . وهو كذلك في معجم شواهد النحو برقم ٢٧٠٦ .

(٥) الشاهد للبيد وهو في ديوانه ٣٤٠ و مجالس ثعلب ٤٤٢-٤٤٩ وفي ذيل الامالي والنوادر ١٤٠ دون نسبة والعمدة ١/ ٥١ والخزانة ٩/ ٥٤٧ وصدره : * نحن بني أمِّ البنين الأربعة *

بابُ المذكرِ والمؤنـــــث

التذكيرُ والتأنيثُ حُكمانِ من أحكامِ الكَلِمِ، لا تخلو كلمةٌ مِنَ الكَلِـــمِ مِنَ الوصفِ بأحدِهِمَا ، وربمَا وصفتْ بهمَا على اختلافِ اللغةِ ، كحروفِ المَعانِي والمُعجمِ وبعضِ الأسماءِ التي يُؤنثُهَا قومٌ ويُذكرهَا آخرونَ ، وأحدُ هذينِ الحكمينِ فرعٌ على الثاني ، ولهُ حروفٌ تدلُّ عليهِ ، وبعضُهَا مُؤذِنٌ بفرعيتهِ ، فمَا بُنيَ علـــى علامةٍ مِن عَلامَاتِهِ ، أوْ ألحقتْ بعدَ أن لَم تكنْ ، أو أجرَوْهُ في كلامِهِمْ مُجرَى مَا فيـــهِ وصفٌ مِنَ التأنيثِ .(١)

وهذا الحدُّ مِنَ الكلامِ مُتَّسِعٌ في الأسماءِ ، وهُوَ باللغويينَ أخصُّ منـــهُ بالمعربينَ ، ولذلكَ لم يُضمِّنْ متقدِّمُو النحويينَ كتُبَهم الأمايشيهُ قوانينَهُمْ ممَا يطردُ في وُجودِهِ الحكمُ أو المخالفةُ .(٢) ، كإلحاقِ عَلامةِ التأنيثِ الفعـــلَ أو الصفةَ لتأنيثِ مَا يُسندُ إليهِ ، وذِكْرِ العلاماتِ للإعلامِ بمنعِهَا مِنَ الصـــرفِ ، وألفَ اللغويُّونَ فيهِ الكتبَ(٣) صِغارًا ، وكبارًا .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ باختصاصِ الفعلِ بالتذكيرِ ، وأنَّ علامةَ التأنيـــثِ إنمَا تلحقُهُ لغيرِهِ، وأنَّ الحروفَ تُذكَّرُ وتؤنثُ ، وأنَّ أصلَ الأسماءِ التذكيرُ ، ودليـــلُ ذلكَ ، والإعلامِ بحدِّ علامَاتِ التأنيثِ وأسمَائِهَا ، ومَا ينقسمُ إليهِ المؤنـــثُ ، فهذا مضمنُ البابِ .

---

(١) في الأصل : فالتذكير ، وهي زيادة يستقيم المعنى بدونها .

(٢) " ما حكما " ، وهي زيادة يستقيم المعنى بدونها .

(٣) من ذلك كتابُ المذكرِ والمؤنثِ للفراء (٢٠٧) ذكره ابن النديـــم في الفهرست وهو مطبوع ، وكتاب المذكر والمؤنث لأبي عبيد القاسم بـــن سلام (٢٢٤) ذُكِرَ في الفهرست (١٠٦) وكتاب المذكر والمؤنـــث لأبي حاتم السجستاني (٢٢٥) ، ذكره ابن النديم في الفهرست (٨٧) ، وكتاب المذكر والمؤنث ليعقوب بن السكيت (٢٤٠) ، ذكر أيضا في الفهرست (١٠٨) وكتاب المذكر والمؤنث للمبرد (٢٨٥) وكتـــاب المذكر والمؤنث لابن الانبارى (٣٢٨) مطبوع بتحقيق د. طارق الجنابي وكتاب المذكر والمؤنث لابن درستويه (٣٣٦) ذكره في الفهرست (٩٤) .

ثـــــــــمّ يُضَافُ الى هذا أن يقال : وَمَا لا علامَةَ فيهِ مِنَ المؤنثِ يُستدَلّ على تأنيثِهِ مِنَ السماعِ بأشياءَ ، وهيَ تأنيثُ الفعلِ والصفةِ المسنَدينِ / ١٠٥/ اليهِ والجَارِيَينِ عَليْهِ ، والإشَارَةِ اليهِ ، والتصغير ، والتكسير ، فَتقُولُ : هـذِهِ ساقٌ حسنَةٌ ، وكُسرتْ سَاقٌ ، وسُويقَةٌ وَأسْوقَةٌ ، وليسَ شَـيءٌ مِنْ هذِهِ الأدلّـةِ ألزمَ مِنَ الإشارَةِ ، وَمَا بعدَ هذا مِنَ الأبوابِ الى آخِرِ بابِ الهمزِ خَارِجٌ مَخــرَجَ ألفاظِ اللغةِ ، وقَطران من بَحرِ كُتُبِ اللُّغَةِ ، كَكتابِ السجستاني (١) والانباري (٢) وغيرهِمَا فِي التأنيثِ والتذكيرِ ، وكتابِ أبِي زَيدٍ (٣) في الهمزِ ، وَفي البَــابِ ما لَم يذْكرهُ مِنْ أنَّ تأنيثَ الحروفِ أعلى مِن تَذكِيرِهَا ، كَمَا زَعَمَ بعضُ اللُّغويِّيــنَ ، ويمَا في اللفظِ بِهَا مِن اختلافِ الألفَاظِ وغير ذَلِكَ ، والعذرُ لَهُ في تركِ ذَلِكَ ، عدَمُ وُجُودِهِ في كُتُبِ اللُّغويّينَ .

انتهتْ الطريقةُ الكلية .

---

(١) أبوحاتم سهل بن محمد كانَ في نهايةِ الدقة والإتقانِ والنهوضِ باللغةِ والقرآن معَ علمٍ واسعٍ بالاعراب ، أخذَ عَنِ الأخفش وأبِي زيدٍ الانصارى والاصمعي ، وأبى عبيدَةَ وغيرهم ، وأخذَ عَنهُ المبردُ وابن دريدٍ وغيرهِمَا له مصنفاتٌ كثيرةٌ منهَا اعرابُ القرآن وكتابُ الإدغام وكتابُ القراءاتِ وغير ذَلكَ . مات سنة ٢٥٥ ترجمته في مراتبِ النحويين ١٣٠ وأخبـــار النحويين البصريين ١٠٢ وطبقات الزبيدى ٩٤ والفهرست ٨٦ ونزهة الالباء ١٤٥ والانباه ٢/٥٨ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم الانبارى كانَ من أعلمِ الناسِ بالنحوِ والأدبِ وأكثرهم حفظًا لَهُ ، وكان صَدُوقًا فَاضِلاً ديناً خَيْراً من أهلِ السنةِ وصنفَ كتباً كثيرةً فى علومِ القرآنِ وغريبِ الحديثِ والمشكلِ والوقفِ والإبتداءِ ، والمذكر والمؤنث وغير ذلكَ . مات سنة ٣٢٨ للهجرة ، ترجمته فـــي طبقات الزبيدى ١٥٣ والفهرست ١١٢ ونزهة الألباء ١٩٧ والانبـــاه ٣/٢٠١ ومعجم الادباء ١٨/٣٠٦ .

(٣) أبو زيد الانصارى : سعيد بن أوس بن ثابت كان أحفظ الناس للغة بعد أبى مالك وأوسعهم رواية ، وأكثرهم أخذا عن الباديـــــــــة

===

ثُمَّ نَقولُ : التذكيرُ والتأنيثُ حُكمَانِ مِنْ أحكامِ الأسماءِ ،لأنَّ حقيقتَهُما لا تصحُّ الاَّ في الاسماءِ،وأعنِي بذَلِكَ الحقيقيَّ مِنهَا .

والحَقيقيُّ مِنَ المذكَّرِ مَا لَهُ ذكرٌ وبِإزَائِهِ فرجٌ ، كَمَا أنَّ المؤنثَ الحقيقيَّ ما لَهُ فرجٌ ، وبإزَائِهِ ذَكَرٌ ،وَذَلكَ نحوُ: الرجُلِ والمرأةِ والجَمَلِ والناقةِ.

والمذكرُ غيرُ الحقيقيِّ مَا ليسَ لَه ذَكَرٌ ولا بَازَائِهِ فَرجٌ ،نحوُ : الحجرِ والماءِ والنباتِ وغيرِ ذَلِكَ مِنْ أسماءِ المذكرِ ، والمؤنثُ غيرُ الحقيقيِّ ، نحوُ : العينِ والقدرِ والشمسِ،وغيرِ ذَلكَ مِنَ الاسماءِ التي تُؤنثُهَا العربُ.

فَإن قِيلَ : المذكرالحقيقيُّ يعرف بأن بإزائِهِ فرجاً ، والمذكَّرُ غيرُالحقيقيِّ بأيِّ شَيءٍ يُعرف ؟

فالجوابُ أن يُقالَ:المذكرُ الحقيقيُّ تُعَامِلُهُ العربُ في الإشارةِ اليهِ ،وَفِي الإخبارِ عنهُ،وفِي عَودِ الضميرِ عَليهِ ، وفي نعتِهِ مُعامَلَةً لا تُعَامِلُ فِيهَا [المذكر] (١) غيرَ الحقيقيِّ ، فَتقُولُ : هَذَا الرجُلُ ، والرجُلُ قَائِمٌ،ومررتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، والرجُلُ أكرمتُهُ ، والمُذكَّرُ غيرُ الحقِيقِيِّ تُعَامِلُهُ هَذِهِ المُعَامَلَةَ [في الألفَاظِ] (٢) ،فتقولُ :هذ[ا] الحجرُ والحَجَرُ كبيرٌ ، وَمررتُ بحَجرٍ كَبِيرٍ ، والحَجَرُ كَسرتُهُ ، فليسَ لَهُ مِنَ التذكِيرِ الاَّ معَامَلَتُهُ مُعَامَلَةَ المذَكَّرِ الحقيقيِّ فِي هَذِهِ الاشياءِ،وبِهَا يعرفُ أنهُ مُذكَّرٌ،وكذلِكَ أيضًا المؤنثُ الحقيقيُّ تُعامِلُهُ العربُ فِي الإشَارةِ اليهِ،وفِي الإخبَارِ عنهُ ، وَفِي نعتِهِ ،وَفي عودِ الضميرِ عَليهِ مُعَامَلَةً لاَ تُعامِلُ بِهَا المؤنثَ غيرَ الحقِيقِيِّ ، فَتَقُولُ : هذِهِ المرأةُ ، والمرأةُ صَالِحَةٌ ، ومررتُ بامرأةٍ صَالِحَةٍ ، والمرأةُ أكرمتُهَا ،والمؤنثُ غيرُ الحقِيقِيِّ تُعامِلُهُ هَذِهِ المعامَلَةَ فِي الالفَاظِ ، فَتقُولُ : هَذِهِ الشمسُ ، والشمسُ طالعةٌ ، والشمسُ أبصرتُهَا ، وتقُولُ : هَذِهِ القِدْرُ ، والقِدْرُ جَيدَةٌ، والقِدْرُ رأيتُهَا ، وكَذَلِكَ ما أشبَهَهُ ، فليسَ للمؤنثِ غَيرِ الحقِيقِيِّ مِنَ التأنيثِ إلاَّ هَذِهِ المعامَلَةُ،وبِهَا يعرَفُ أنهُ مُؤنثٌ .

=== قال المازني : كَانَ الأصمعيُّ يجيبُ في ثلثِ اللغةِ ، وأبوعبيدَةَ يجيبُ في نصفِهَا ، وأبو زيد يجيبُ في ثلثيهَا ، وكان أبو مالك يُجيبُ فِيهَا كلها . مات أبو زيد سنة ٢١٥ ترجمته في مراتب النحويين ٧٣ ، وأخبار النحويين البصريين ٦٨ ، وطبقات الزبيدي ١٦٥ ، والفهرست ٨١ ، ونزهة الالباء ١٠١ والانباه ٢/ ٣٠ .

(١) في الأصل : المؤنث ،والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(٢) زيادة يلتئم بها الكلام.

فَإن قِيلَ : أنتمْ ذكرتُمْ : أنَّ التذكيرَ والتأنيثَ انمَا هُمَا مِن خَــواصِّ الأسمَاءِ ، والحرفُ لَهُ حَالاَنِ : حَالٌ يَكونُ فيهَا على الحقيقةِ ، وحَالٌ يَنتَقِــلُ فِيهَا مِن الحرفِيةِ إلَى الإسميةِ ، فَإذَا قلتَ: جئتُ مِنَ الدارِ ، فَمِنْ في هَذَا المثالِ حرفٌ لاَ يقبَلُ التذكِيرَ ولاَ التأنيثَ ، فَانَّ التذكيرَ ينقسِمُ عَلى قِسمَينِ : تَذكيــرٌ حقيقيٌّ وغيرُ حَقِيقِي ، كَما تَقَدَّمَ وكَذَلِكَ التأنيثُ ،/ فَإذَا نظرتَ إلَى "مِنْ "مِـنْ ١٠٦/ قَولِهِ : جئتُ مِنَ الدارِ وَجدتَّهُ حرفًا غَيرَ وَاقِعٍ عَلى مُذَكَّرٍ حَقِيقِيٍ وَلاَ مُؤنثٍ حَقيقِيٍ ، وليسَ هُوَ مِمَّا يُشَارُ اليهِ، ولاَ مِمَّا يخبرُ عَنهُ ، ولاَ مِمَّا يُنعَتُ ، وَلاَ مِمَّا يَعُودُ عليــهِ الضميرُ ، فَقدِ انقطعَ عَنهُ التذكيرُ الحَقِيقيُ (١) لعدَمِ مُعَامَلَتِهِ بمَا يُعامَلُ بِهِ المُذكرُ الحقيقيُّ ، وكَذَلِكَ أيضاً انقطعَ عَنهُ التأنيثُ الحقيقيُّ ، (٢) لأنَّــــــهُ لم يقعْ على شَىءٍ لَهُ فرجٌ ، وانقطَعَ [عَنهُ](٣) التأنيثُ [غيرُ](٣) الحقيقيُّ لِعَدَمِ مُعَامَلَتِهِ بتلْكَ الاشياءِ المَذكورةِ اذْ لاَ يُخبَرُ عنهُ ولاَ يُنعَتُ ، ولاَ يُشَارُ اليهِ ولاَ يُعَادُ عليهِ الضميرُ ، وَكذلكَ سَائِرُ حروفِ المَعانِي ، وكَذَلِكَ حُروفُ التهجِي إذَا أُلفَتْ (٤) فِي الاسَماءِ والأفعالِ ، وحُروفُ المَعَانِي التِي تَركبَتْ منهَا ، فالزايُ مِن زَيدٍ لاَ يُعقَلُ فِيهَا تذكيرٌ حَقِيقيٌّ ولاَ غَيرُ حَقِيقِيٍ ، وَكذَلِكَ حُرُوفُ الافعالِ ، نحوُ : القَافِ مِن قَامَ ، وحرُوفُ المَعَانِي ، نحوُ : اللاَّمِ مِن "لَعَــلَّ" (٥) والهمزةِ مِن "أنَّ" وغيرِ ذَلكَ مِمَّا يَأتلِفُ مِنهُ مَا يأتلِفُ مِن حُروفِ التهَجِي، لاَ يُعقَلُ فِيهِ تذكِيرٌ حَقيقيٌّ ولاَ غيرُ حَقِيقيٍ ، ولاَ تَأنِيثٌ حَقِيقيٌّ ولاَ غيرُ حَقِيقِيٍ .

فَإذَا أُخرِجتْ حروفُ المَعَانِي عَمَّا وُضِعتْ لَهُ وصُيِّرتْ أسماءً ذُكِّــرَتْ وأُنثَتْ، فتقولُ : "مِنْ " تخفضُ مَابعدَهَا ، و"مِنْ " يخفضُ مَابعدَهُ ، فهيَ في هَذَا الموضعِ اسمٌ بدَليلِ أنَكَ تُخبِرُ عنهَا ولاَ يُخبَرُ الاَّ عَنِ الاسماءِ ، فَلذَلِــكَ قبلتِ التذكيرَ والتأنيثَ ، وقالَ بعضُهُمْ : اذَا ذُكِّرتْ ذُكِّرتْ عَلى إرَادَةِ اللفْــظِ ،

---

(١) في الأصل : والتأنيث الحقيقي . تحريف من الناسخ .

(٢) في الأصل : والتذكير الحقيقي لعدم . تحريف من الناسخ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق ويلتئم بها الكلام .

(٤) التأليف : جمع الشيىء إلى الشيىء بعد تفرق ، وألفت الشيىء تأليفا إذا وصلت بعضه ببعض ومنه تأليف الكتب . اللسان (ألف) .

(٥) في الاصل : فعل ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

وإذا أنثتَ أُنثتْ على إرادةِ الكلمةِ، وكذلكَ جميعُ ما يُذكَّرُ ويؤنثُ من سائرِ الحروفِ، أعني: حروفَ المعاني، لاَ يُذكَّرُ ولا يُؤنثُ حتَّى يَصيرَ اسمًا.

وأمَّا حُروفُ التهجِّي فمَا دَامتْ فِي الكَلِمِ لاَ تَقبَلُ تذكِيرًا ولاَ تأنيثًا، كمَا تقدمَ، وإنمَا تُذكَّرُ وتُؤنثُ أسمَاؤُهَا، نَحوُ: الالِفِ والبَاءِ، تَقولُ: هَذِهِ ألفٌ جَيدَةٌ، وهذَا ألفٌ جَيدٌ، وهذِهِ يَاءٌ حَسَنَةٌ، وهذَا يَاءٌ حَسَنٌ، وكذَلِكَ باقِي حُروفِ المعجمِ، فَانْ جَاءَ فِي اطلاقِ النحويينَ أَنَّ الحروفَ تُذكَّرُ وتؤنثُ، فإنمَا ذَلِكَ على نحوِ مَا وصفتُ لَكَ، وكذَلِكَ ان جَاءَ فِي كَلاَمِهم: الحرفُ لاَ يُذكَّرُ ولاَ يُؤنَثُ فَإنَّمَا ذَلِكَ أيضًا على نحوِ مَا وصفتُ لَكَ من حالِهَا الاول، وهُوَ أن تبقَى حروفُ المعانِي عَلى وصفِهَا.

وحروفُ التَهجّي فِي نظمِ الكلامِ لَهَا حَالاَنِ: حَالٌ لاَ تقبلُ فيهَا لا تذكِيرًا ولاَ تأنيثًا، وذَلِكَ إذَا بقيتْ عَلى وضعِهَا، مِثلَ أن تقُولَ: قامَ زيدٌ، وخرَجَ عمرٌو، ويقومُ زيدٌ، ويَخرُجُ عمرٌو، وقُمْ، واقعُدْ، ولا تَقُمْ، ولاَ تقعُدْ، فهيَ فِي هذِهِ الحالِ لاَتقبلُ تذكيرًا حقيقيًا ولاَ غيرَ حقيقِيٍ، ولا تأنيثًا حقيقيًا ولا غيرَ حقيقِيٍ، أمَّا الحقيقيُّ مِنَ التذكِيرِ فَلاَ يكونُ فِيهَا؛ لأنهُ لم تقعْ علَى شَيءٍ لهُ ذكرٌ بإزائِهِ فَرجٌ، ولاَ تُعَامَلُ فِي تِلكَ الحَالِ معامَلَةَ المذكرِ الحقيقيّ، ولاَ المؤنثِ الحَقيقِيّ فِي الإشارَةِ اليهَا ولاَ فِي الإخبَارِ عَنهَا ولا فِي النعتِ ولاَ فِي عودِ الضميرِ عَليهَا مِنْ حيثُ إِنَّهَا لا تقبَلُ شيئًا مِن ذَلِكَ، فَإذَا أخرجْتَهَا عَن موضُوعِهَا وجعلتَهَا أسماءً ذَكَّرتَهَا وأنثتَهَا فتقُولُ: "كَانَ" ترفَعُ الاسمَ وَتنصِبُ الخَبرَ اذَا / أنثتَ، وَكَانَ يَرفَعُ الإسمَ وَينصِبُ الخَبرَ اذَا ذَكَّرتَ، /١٠٦
والتأنيثُ عَلى معنَى الكلمةِ والتذكيرُ عَلى معنَى اللفظِ،
وكذلكَ "قامَ" تقولُ: يَرفَعُ الفَاعِلَ، "وضَربَ" يَرفَعُ الفاعلَ وينصبُ المفعولَ فتُذكِّرُ وتُؤنثُ إن شِئتَ وتُشيرُ اليهِ فتقُولُ: هَذَا قَامَ، وتَقُولُ: قَامَ رَافعٌ، وقَامَ رَافعَةٌ، ويَجوزُ فِيهَا كُلُّ مَا يَجوزُ فِي الأسماءِ، فَإذَا جَاءَ فِي لَفظِ أحدٍ مِنَ النحويينَ: الحرفُ يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ، والفعلُ يُذكَّرُ ويُؤنثُ، فَإنمَا مَعنَاهُ اللفظُ الذِي يَكُونُ فِعلاً أو كَانَ فِعلاً يُذكَّرُ ويؤنثُ اذَا أُخرِجَ عن أصلِ مَوضُوعِهِ مِنَ الفعليةِ، وذَلكَ كُلّهُ تَوسُّعٌ مِمّنْ يَقُولُهُ.

فإذا فهمت هذا فاعلمْ أنَّ المؤنثَ الحقيقيَّ إذا أسندتَّ إليه الفعلَ الماضيَ وجعلتَهُ فاعلاً بهِ أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعلُه، فتقولُ: قامت هِندُ، وقعدت زينبُ، ومعَ المفعولِ الذي لمْ يُسمَّ فاعلهُ ضُربت هِندُ، وأُكرمتْ فاطمةُ، وحُكيَ أنَّ مِنَ العربِ من يقولُ: حضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ (١) ذكرَ بعضُهم أنه جاءَ بِلاَ فصلٍ، وهُوَ نادِرٌ، وحَكَى سيبويهِ (٢): "قالَ فُلانَةَ" امرأةٌ وقدْ جاءَ في الشعرِ ضَرُورَةً: (٣)

لَقدْ وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سَوءٍ   على بَابِ استِهَا صُلُبٌ وَ شَامُ

وان كانَ المُؤنثُ غيرَ حقيقيٍّ وكَانَ فَاعِلاً ومفعُولاً لم يُسمَّ فاعلهُ لِفعلٍ ماضٍ كنتَ مُخيراً في إثبَاتِ التاءِ وحذفِهَا، فتقولُ طَلَعَ الشمسُ وطلعتِ الشمسُ، وهَبَّ الريحُ وهبتِ الريحُ، قَالَ النابغةُ: (٤)

* وَهَبَّ الريحُ مِن تِلْقاءِ ذِي أُرُلٍ *

---

(١) هذا القول فى الكتاب ٢/ ٣٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨.

(٣) الشاهدُ لجرير وهو فى ديوانه ٥١٢، ٥١٥ ومن شواهد المقتضب ٢/ ١٤٨ والخصائص ٢/ ٤١٤ والامالي الشجرية ٢/ ١٥٢-١٥٣، والانصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٩٢ والضرائر لابن عصفور ٢٧٨ وشرح شواهد الايضاح للقيسي ١/ ١٧٥ وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٨٢ وأوضح المسالك ١/ ٣٥٧ والاشموني ١/ ١٢٨ والتصريح على التوضيح ١/ ٢٧٩ والشاهد فيه حذف علامة التأنيث من قوله: "ولدَ" ووجهُ الكلامِ ولدتْ وهُوَ على الضرورةِ، وانمَا يحسنُ مثلُ هذا فيمَا لايعقِلُ، لان تأنيثه غير حقيقي.

(٤) الشاهد للنابغة الذبياني ديوانه ١٢٨ وهو في أشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢١٤ واللسان (أرل) و (صرم) والشاهدُ فيهِ اثباتُ علامةِ التأنيثِ في الفعلِ للمؤنثِ غيرِ الحقيقيِّ وعجزه:

* تُزجِي مَعَ الليلِ مِن صُرَّادِهَا صِرَمَا *

وقالَ امرؤُ القيس : (١)

* وَهَبتْ لَهُ رِيحٌ بِمُخْتلِفِ الصُّوى *

وكُسرتِ القدرُ ،وكُسِرَ القدرُ ، وينوبُ منَابَ هذِهِ التاءِ في الفِعلِ المضارِعِ تَاءُ المُضَارَعةِ تقولُ: تَقومُ هندُ ، وتَجِيءُ زينبُ ولاَ يجوزُ غيرُ ذَلكَ ، وكذلكَ تقولُ: تكرمُ هِندُ ، وتسيرُ زينبُ ولا يجوزُ بالياءِ .

وما كانَ مُؤَنَّثاً غيرَ حَقيقيٍّ ، فقياسُهُ أن يكونَ بالتاءِ مرةً ، وبالياءِ أخرى ، فتقولُ : تَطلُعُ الشمسُ ويطلُعُ الشمسُ ، وكذلِكَ ما أشبهَهُ ، وكذلِكَ أيضًا تاءُ التأنيثِ في اسمِ الفَاعِلِ واسمِ المفعُولِ تَقولُ: مررتُ برَجُلٍ قَائمةٍ أُمُّهُ ، وبرَجُلٍ مُكرمةٍ أختُهُ،ولا يجوزُ حذفُهَا إلاَّ أن يَشِذَّ (٢) شيءٌ،فإن كَانَ غَيرَ حقِيقِيٍّ قُلتَ : مررتُ برجُلٍ ناظرةٍ عينُهُ ، ونَاظِرٌ عينُهُ ، واسمُ المفعولِ كَاسمِ الفَاعِلِ في ذَلِكَ.

فإذَا أسندتَ الفعلَ إلى ضَميرِ المؤنّثِ الحقيقيِّ أو إلى ضَمِيرِ غيرِ الحقيقِيِّ وَجبَ اثباتُ العلاَمةِ أعني التاءَ في الجميعِ ، كقولكَ : هندُ قامتْ ، ولا يجوزُ هندُ قَامَ ، وهندُ أكرمتْ، ولا يجوزُ هِندُ أكرمَ ، ولاَ الشمسُ طَلَعَ إلاَّ أن يَشذَّ شيءٌ في ضرورةٍ ،كقولهِ: (٣)

فَلاَ مُزنةٌ وَدقَتْ وَدقَهَا ... وَلاَ أرضَ أبقَلَ إبقَالَهَا

أرادَ : أبقلَتْ .

---

(١) الشاهدُ لامرئ القيس ، ديوانه ٣٠ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٤٧ والشاهدُ فِيهِ كالذى قبلَهُ ، والصُّوا جمع صُوَّةٍ ، والمرادُ بِهَا هُنَا الاماكِنُ التِي يختلفُ فِيهَا هُبوبُ الرِيَاحِ ، وعجزه :

* صَبًا وشَمَالٌ في مَنَازِلِ قُفَّالِ *

وهو من قصيدة مشهورة مطلعها :

ألاَ عِمْ صَبَاحًا أيهَا الطَلَلُ البَالِي ... وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالِ

(٢) فى الأصل:الايشهر شيء، والصواب ما أثبتناه .

(٣) الشاهد فى سيبويه ٢/ ٤٦ لعامِر بنِ جُوينٍ الطائي واستشهد به الأخفش في معاني القرآن ٢/ ٥٢٠ والفراء أيضا في معاني القرآن ١/ ١٢٧ وابن جنى في الخصائص ٢/ ٤١١ وابن الشجرى فى الامالي ١/ ١٥٨ - ١٦١ وابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ٩٤ وشرح شواهد

===

وكذَلِكَ اذَا أَسندتَ اسمَ الفاعِلِ أو اسمَ المفعولِ الى ضَمِيرِ المؤنثِ الحقيقِيِّ أو ضَمير المؤنثِ غيرِ الحقيقِيِّ ثبتتِ التّاءُ ، نحوَ: مررتُ بامرأةٍ قائمةٍ، أو بامرأةٍ مُكرمةٍ، أو مررتُ بقدرٍ غاليةٍ، وبقدرٍ مَكسورةٍ ، وذَلِكَ كُلُّهُ في اسمِ الفَاعِلِ أو اسمِ المفعولِ الجَارِي على فِعلِهِ ، فَإن لمْ يكُنْ جارياً على فِعلٍ وكَانَ لِلنسبِ لمْ تثبتِ التاءُ لاَ مَعَ الظاهِرِ ولاَ مَعَ المضمَرِ ، كَقولِكَ : مررتُ برَجُلٍ ضَامِرٍ مُهرتُهُ، ومررتُ بِمُهرَةٍ ضامِرٍ [صاحِبُها] (١)

١٠٧ / وكذلِكَ تلزمُ تاءُ المضارعةِ في الفعلِ المضارعِ اذَا أسندتَهُ لضميرِ المؤنثِ حقيقيّاً كَانَ أو غيرَ حَقيقِيٍّ ، كَقولِكَ : هِندُ تقومُ، والشمسُ تطلُعُ، ولاَ يجوزُ هِندُ يَقومُ، ولاَ الشمسُ يطلُعُ .

ألفاظ الكتاب :

قوله : (أقسامُ الكلامِ ثلاثةٌ : أسماءٌ ، وأفعالٌ ، وحروفُ معانٍ) (٢)

ثُمَّ قالَ بعدَ ذلِكَ : (فَأمّا الأفعالُ فَمذكّرةٌ كُلُّها) (٣)، اعلمْ أنهُ توسَّعَ في هذَا الكلامِ، وذَلِكَ أنهُ أرَادَ الأفعالَ الباقِيةَ على وضعِها الاولِ ،وأرادَ بتذكِيرِهَا أنها لاَ يلحقُهَا تاءُ التأنيثِ الدّالةُ على تأنيثِ الفَاعِلِ أو المفعولِ الذي لم يُسمَّ فَاعلُهُ وإن لحقتها في اللفظِ ، كَقولِكَ : قامتْ هِندُ فَلمْ تلحقْ دَلالةٌ على تأنيثِ الفعلِ، إذِ الفعلُ إذَا بَقِيَ على وضعِهِ لاَ يُقبلُ فِيهِ تذكِيرٌ ولاَ تأنيثٌ، ولكِنْ أُطلِقَ عليهِ أنهُ مُذكّرٌ على جهَةِ التشبيهِ بِالمذَكّرِ الحقيقِيِّ أو غيرِ الحقِيقِيِّ في كونِهِ لاَ تلحَقُهُ تاءُ التأنيثِ دَلالةً على تأنيثٍ فِيهِ ، فَإنَّ المُذكّرَ لاَ تأنيثَ فِيهِ فلمّا استوَى مَعَهُ في كونِهِ لاَ تلحَقُهُ تاءُ التأنيثِ دَلالةً على تأنيثٍ فِيهِ أُطلِقَ عليهِ مُذكّراً تشبيهاً بِالمذكّرِ ، كَما ذكرتُ لَكَ.

=== الإيضاح للقيسي ٤٩٩/١ وأوضح المسالك ٣٥٤/١ والاشموني ١٣٦/١ والتصريح على التوضيح ٢٧٨/١ . والشاهد فيه قوله : أبقلَ إبقالَها حيثُ حذفَ تاءَ التأنيثِ منَ الفعلِ الذي هُوَ أبقلَ مَعَ أنّ فاعلَهُ ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على مُؤنثٍ غيرِ حَقيقيٍّ وهيَ الأرض وذلكَ ضرورةٌ .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الجمل : ٢٩٠ .

(٣) الجمل : ٢٩٠ .

وقولُهُ : (وأمَّا الحروفُ فتذكَّرُ وتُؤنثُ ، تقولُ هَذِهِ ألفٌ وهذَا ألفٌ)[١]،

اعلمْ أنهُ ذكرَ في هَذَا البابِ حروفَ المعاني وكانَ حقُّهُ أن يتكلَّمَ عليهَا ويُبيِّنَ تذكيرَهَا وتأنيثَهَا على الوجهِ الذِي يَجوزُ ثُمَّ يأتِي بعدَ ذلِكَ بحروفِ التهجِّي تبَعاً اذْ لَم يَذكُرْهَا فِي صَدرِ هذَا البَابِ .

وكونُهُ ذكرَ حروفَ المعانِي وتركَ تمثيلَهَا مُذكَّرةً ومؤنثَةً وأخذَ يتكلَّمُ على حروفِ التهجِّي غيرُ سَدِيدٍ ، والعُذرُ لَهُ فِي تركِ تمثيلِهَا مُذكَّرةً ومُؤنثَةً أنهُ اتكَّلَ على تمثيلِ المقرئِ عندَ التعليمِ، وقَد بينَّا تذكيرَهَا وتأنيثَهَا قبلُ ، فَلاَ يَحتاجُ الى الإعَادَةِ ، وأنشدَ أبُو القَاسِم في البابِ :[٢]

* كَافاً وَمِيمَيْنِ وَسِيناً طَاسِماَ *

هُوَ شطرُ رجزٍ وقبلَهُ : * تَخَالُ منهَا الا رْبُعَ الرَّوَاسِمَا *

وقائلُهُ مجهولٌ ، والطَّاسِمُ الدَّارسُ المتغيرُ ، وموضعُ الشاهِدِ فِيهِ تذكيرُ السينِ فى قوله : (وسينًا طَاسِمًا) ولو أنثَ لَقالَ : طاسمةً ، لأنَّ طاسِمًا اسمُ فَاعِلٍ منْ طسمَ اذا دَرَسَ وتَغَيَّرَ ، وذكَّرهُ على معنَى الحرفِ أو الشكلِ ، وإذَا أنثَ فَعَلى توهمِ قولِهِ : هَذِهِ سينٌ حَسَنَةٌ يَكُونُ تأنيثُهُ على معنَى الصورةِ ، وكافاً منتصبةٌ على أنهَا مفعولٌ ثَانٍ لتخالُ ، لانهَا بمعنَى تَحسَبُ، والمفعولُ الاولُ فِي الشطرِ الأولِ وهُوَ قولُهُ :

* تَخَالُ مِنهَا الاربُعَ الروَاسِمَا *

---

(١) الجمل : ٢٩٠ .
(٢) الجمل : ٢٩٠ .

والشاهد من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلوهَا وهو فى الكتاب ٣/ ٢٦٠ ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٦٠ وشرح سيبويه للسيرافي ١/ ١٩٨ واستشهد به ابن جني في سر الصناعة ٢/ ٧٨٢ وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٢٩ ، والملخص لابن أبي الربيع ١/ ٦٣٤ والشاهد فيه كما ذكر قوله : طاسمًا ، فذكَّرَ السِّينَ ولم يقل : طَاسِمَةً .

وأنشدَ أيضاً : (١)

* كَمَا بينتْ كَافٌ تَلوحُ ومِيمُهَا *

وهُوَ للراعِي أبي جَندَل، وكَانَ مِن سَادَاتِ بَنِي نُميرٍ ، وانّما لُقِبَ بِالرَّاعِي لقولِهِ في صِفَةِ نَاقةٍ : (٢)

لَهَا أمرُهَا حتَّى اذَا مَا تبوأتْ بِأخفَافِهَا مَرعىً تَبَوّأ مضْجَعَا

فَقيلَ : لاَ يَصفُ الناقةَ بِهذَا الوصفِ الاّ رَاعٍ ، ثُمّ استمرَ عليهِ اسمُ هذَا الاسمِ ، والآياتُ : جمعُ آيةٍ وهيَ العلاَمةُ التِي تَبقَى فِي المنزلِ بعدَ رَحيلِ أهلِهِ عَنهُ وهيَ الأثَافِيُّ والرَّمادُ والنُّوَى والآرِيُ ، ومَا أشبَهَ ذَلِكَ .

وَأبانَ فِي البيتِ : بِمعنَى استبَانَ والكَافُ مِن قولِهِ : (كَمابُينتْ) فِي موضعِ الصفَةِ لمصدرٍ مَحذوفٍ كَأنهُ قَالَ : أَبانَ آياتِهِ ،

* كَمَا بُينتْ كَافٌ تَلوحُ ومِيمُهَا * / /١٠٧

كَما بُينتْ صورةُ كافٍ فَتأنيثُ الكافِ انمَا هُوَ على معنَى الصورةِ ، وهُوَ موضعُ الشَّاهِدِ في البيتِ، وَكَذلِكَ تأنيثُ الضميرِ في قوله (تَلُوحُ) انمَا هُوَ على تَأنيثِ الصورةِ .

---

(١) الجمل : ٢٩٠ .
والشاهد للراعي وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٦٠ والمقتضب ١/ ٢٣٧ و ٤/ ٤٠ ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٦١ واستشهد به ابن جني في سر الصناعة ٢/ ٧٨٢ وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٢٩ والملخص لابن أبي الربيع ١/ ٦٣٤ ، وصدره :

* أهَاجتكَ آياتٌ أَبانَ قَدِيمهَا * ويروى : أشاقك .

والشاهِدُ فِيهِ تَأنيثُ الكَافِ عَلى مَعنَى الصورةِ في قولِهِ :

* كَمَا بُينتْ كَافٌ تَلوحُ ومِيمُهَا *

(٢) قال ابن سلام الجمحي : اسمه عبيد بن حصين بن جندل . وسمي رَاعِيَ الإبِلِ لكثرةِ صفتِهِ للإبلِ وحسنِ نعتِهِ لَهَا فَقالُوا مَا هذَا الاّ رَاعِيَ الإبِلِ فلزمتهُ . ينظر : طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٨-٢٩٩ ، وقال أبو علي القالي : وانما يَجيئ راعياً لقوله :

لَهَا أمرُهَا حَتّى اذَا مَا تَبوأتْ لِأخفَافِهَا مَرعىً تبوأ مَضجَعَا

ينظر الأمالي ٢/ ١٤٠ والشعر والشعراء ١/ ٤١٥ والمؤتلف ١٢٢ .

ويشبهونَ علاماتِ الدارِ ورُسومَها ، وما بقيَ منها بحروفِ المُعجَمِ لِمعنيَيْنِ : أحدهُما : دِقةُ الحروفِ ؛ لأنّ الرسومَ إذا خلتِ الدّارُ تغيرتْ وذهبَ كثيرٌ مِن أجسامِها حتّى يَدِقَّ فتصيرُ حروفُ المُعجَمِ في الدقةِ ، والثاني : أنّ حروفَ المعجمِ إذا انضمتْ في كلمةٍ "تما" تدلُّ على معناها وكذلكَ رسومُ الدارِ تدلُّ على أنه كانَ في الدارِ ساكنونَ ، وهذا النوعُ كثيرٌ في أشعارِ العربِ،مِنْ ذلِكَ قولُ امرئِ القيس:(١)

لِمنْ طَلَلٌ أبْصَرتُهُ فَشجَانِي كَخطِّ زَبُورٍ في عَسِيبِ يَمانِ

وكانتِ العربُ لاَ تعرفُ حروفَ المُعجمِ ؛ لأنها كانتْ لاَ تكتبُ إلاَّ أنها يقالُ لهَا هذا الشكلُ الذى هُوَ شكلُ الحرفِ أو فَاءْ أو غير ذلكَ مِن حروفِ المُعجمِ اسمهُ كذا ، فتبصرَ الشكلَ وتعرفَ اسمَهُ فتشبه بِهِ بقايَا الدارِ ورُسُومَها ، وكَانَ يَكتبُ في الجاهليةِ أهلُ الكتابِ: اليهودُ والنصارى .

قولهُ : (وإنمَا المقصودُ بالتذكيرِ والتأنيثِ الأسماءُ)،(٢) يُشيرُ فِي هذا الكلامِ إلىَ أنّ ما ذُكِرَ وأُنثَ إنّما هُوَ اسمٌ للحرفِ فِي نظمِ الكلمةِ ، وكذلكَ الفعلُ إنّما يُذكّرُ ويُؤنثُ إذا جُعِلَ اسماً،وكذَلِكَ حروفُ المعانِي ، وقد تقدمَ بيانُ ذلكَ كلِّهِ.

قوله : (فأصلُ الأسماءِ التذكيرُ ، والتأنيثُ دَاخِلٌ عليهَا)،(٣) اعلمْ أنّ النحويينَ يَستدِلُّونَ على هذهِ الدّعوَى بِدَليلَينِ : أحدُهُمَا : أنّ الشيءَ مذكّرٌ وهُوَ ينطلِقُ على المذكّرِ والمؤنثِ ، ووجهُ الدّليلِ منهُ أنّ الشيءَ لمّا كَانَ لفظُهُ مُؤكداً كانَ حقُهُ أن يكونَ مُختصّاً بالمسمياتِ المذكّرةِ فدخولُ الأسماءِ المؤنثّةِ تحتَهُ إنمَا هُوَ دُخولُ شيءٍ تحتَ ما لاَ يناسِبُهُ ، فهيَ فرعٌ

---

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٨٥ وهو في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٥٢٦ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ، اختيار الأعلم ٧٨ .

(٢) الجمل : ٢٩١ .

(٣) الجمل : ٢٩١ .

بالدخولِ تحتَ هذا المُذكّرِ الذي هُوَ الشيءُ إذْ لا مُناسَبةَ بينَ المُذكّرِ والمؤنثِ ، فأصلُ الاسمِ المذكّرِ أن يَقعَ على المذكّرِ ، وأصلُ المؤنثِ أن يَقعَ على المؤنثِ ، وهذا الدّليلُ لا يتمُّ إلاّ بأن لا يُوجدَ اسمٌ مؤنثٌ يدخُلُ تحتَهُ المذكّرُ والمؤنثُ ، فإنهُ إن وُجدَ اسمٌ عامٌ كالشيءِ تقابلَ الدليلانِ فلمْ يكُنْ دُخولُ المؤنثِ تحتَ المذكرِ الذي هُوَ الشيءُ دليلاً على فرعيتِهِ ، لأنّ في مُقابلتِهِ اسماً مُؤنثًا يدخُلُ تحتَهُ المذكرُ والمؤنثُ ، ولَكنهُ لا يوجَدُ ذلكَ ، فَلا يُعلمُ في كلامِ العربِ اسمٌ يقعُ للمذكرِ والمؤنثِ كالشيءِ .

قلتُ : فَإنِ اعترضَ مُعترضٌ بحقيقةٍ ، وهيَ مؤنثةٌ ، ومَعَ ذلكَ هيَ واقعةٌ علىَ المذكرِ والمؤنثِ ، كالشيءِ فالجوابُ : أنّ حقيقةَ الشيءِ ليسَ المرادُ بِهَا الإبانةُ عنهُ عموماً كالشيءِ ، وإنما المرادُ بالحقيقةِ الصفةُ التي يمتازُ بهَا المطلوبُ تعريفُهُ ، فَإذا هيَ واقعَةٌ على صفةٍ يَقعُ بهَا الامتيازُ بَينَ الأشياءِ ، والصفةُ مؤنثةٌ ، فطابَقَ لفظُهَا معنَاهَا ، ولَمّا كانتِ الصفَةُ التي يكونُ بهَا الامتيازُ انطلقتْ فِي حقِّ المذكّرِ والمؤنثِ ، لا للإبانةِ مِن حيثُ هُوَ هُوَ ، بلْ مِن حيثُ الصِفةُ الخاصةُ ، والصفةُ مؤنثةٌ ، فسقَطَ الإعتراضُ بهَا على مَن ادّعى شُمولَهَا لِلمذَكّرِ / والمؤنثِ ، كشمُولِ شيءٍ . ١٠٨/ أ

والدليلُ الثاني : لكونِ التذكيرِ أصلاً كونُهُمْ يأتُونَ بالتأنيثِ زَائداً على الاسمِ الواقعِ على المذكرِ في "قائِمٍ وَقائِمةٍ" وَما أشبَهَ ذلكَ ، فإنّ قائمًا وَاقعٌ على المذكرِ ، فإذَا أرادُوا التأنيثَ زادُوا التاءَ ، والزيادَةُ فرعٌ عَنِ الذي زيدتْ عليه .

ثم قَالَ : (ألاَ تَرَى أنّ الشيءَ مُذكرٌ ، وهوَ يقعُ على كُلِ مَا أُخبِرَ عنهُ فتقولُ : قائمٌ وقائمةٌ ، وذَاهبٌ وذاهِبَةٌ ، فَتدخِلُ التأنيثَ على التذكِيرِ) (١) ،

ظَاهرةُ الفاءِ في هذَا الموضِعِ أنها سببٌ وأنه لمَاثبَتَ بعمُومِ الشيءِ للمذكّرِ والمؤنثِ أنّ التأنيثَ فرعٌ على التذكيرِ ، جَعَلوا التأنيثَ فِي "قائمةٍ" فرعًا على التذكيرِ .

---

(١) الجمل : ٢٩١ .

ولم يأتِ بقائم وقائمة دليلاً على أنّ التذكير هو الأصل والتأنيث فرعٌ عليه ، ولو قصد ذلك لأتى بالواو مكان الفاء ، فكأن يقول : ألا ترى أنّ الشيء مذكرٌ وهو يقعُ على كُلِّ ما أُخبِر عنه، فتقولُ : قائمٌ وقائمةٌ ، وذاهبٌ وذاهبةٌ ، فتدخلُ التأنيثَ على التذكيرِ ، فلو أتى به على هذا السّياقِ لأتى به دليلاً ثانياً، ولكنهُ إنّما جعلَ زيادةَ تاءِ التأنيثِ على صيغةِ التذكيرِ مسببةً لقيامِ الدّليلِ على أنّ التأنيثَ فرعٌ عن التذكيرِ ، وذلكَ الدليلُ هو عمومُ الشيء ، وذلكَ لا يعيدُهُ ، وإن كانتْ زيادةُ التّاءِ على صيغةِ التذكيرِ دليلاً على فرعيةِ التأنيثِ على التذكيرِ .

قوله : (وعلاماتُ التأنيثِ ثلاثٌ : الألفُ المقصورةُ ، والألفُ الممدودةُ ، والتاءُ التي تبدلُ في الوقفِ هاءً) [(١)] اعلمْ أنّ هذهِ العلاماتِ إنّما هيَ علاماتٌ في الأسماءِ الظّاهرةِ .

والزائدُ على الثلاثِ مِنْ علاماتِ التأنيثِ الكسرةُ في نحو: ذلكِ ، ورأيتكِ يا امرأةُ ، إذا خاطبتَ مؤنثاً ، وكذلكَ الكسرةُ في: أنتِ ، وقمتِ ، وقعدتِ في خطابِ المؤنثِ أيضاً ، والياءُ في تفعلينَ ، وتخرجينَ .

فأمّا الألفُ المقصورةُ فإنها تلحقُ نوعينِ من الأسماءِ : أحدُهما مختصٌ بالتأنيثِ ، والآخرُ غيرُ مختصٍّ بهِ ، فمنَ المختصِّ ما جاءَ على "فُعْلَى" بضمِّ الفاءِ وتسكينِ العينِ، فكلّ ما جاءَ على هذا الوزنِ فلا يكونُ إلا مؤنثاً، ولا تكونُ ألفُهُ إلاّ للتأنيثِ [(٢)]، وهو يكونُ اسماً غيرَ مصدرٍ ولا صفةٍ، نحوُ : بُهمَى : اسمُ نباتٍ ، وحُزوَى : اسمُ موضعٍ قالَ ذو الرمةِ [(٣)] :

أدَاراً بحُزوَى هِجتِ للعَينِ عَبرةً .... البيت

---

(١) الجمل : ٢٩١ .

(٢) قال سيبويه : " ولا يكون فُعْلَى والألفُ لغيرِ التأنيث إلاّ أن بعضَهم قال بُهمَاةٌ واحدةٌ وليسَ هذا بالمعروفِ " الكتاب ٤/٢٥٥ .

(٣) الشاهد لذي الرمة ، ديوانه ٦٤ وهو من شواهد سيبويه في

===

والاسمُ الذِي هُوَ مصدرٌ ، نحوُ : البُشرَى ، والرُّجْعَى ، والاسمُ الذِى هُوَ صِفةٌ ينقسمُ قسمينِ .

أحدُهُما : أن يَكُونَ لَهُ مذكرٌ يُقابِلُهُ ، وهو صِفةٌ مِثلُهُ .

والثاني : أن لا يَكونَ لهُ مذكرٌ يُقابِلُهُ .

فالذي يَكُونُ لَهُ مُذَكَّرٌ يقابِلُهُ وهُوَ صفةٌ مِثلُهُ، فَكُلُّ مَا كانَ على وزنِ الفُعْلي الذِى مُذَكَّرُهُ الأفْعَلُ ،نحوُ : الفُضْلى والأفضل ، والكُبْرى والأكبَر ، وَكذَلِكَ : كُبْرى النساءِ ومُذَكَّرُهَا : أكبرُ الرجالِ وكَذلِكَ ما أشبَهَهُ ، فَإنهُ يكونُ على وجهَينِ : تَلزمُهُ الألِفُ واللاَّمُ ، أو يكونُ مُضَافاً كمُذَكَّرِهِ .

وَأمّا القسمُ الثاني : وَهُوَ مَا ليسَ لَه مذَكَّرٌ يُقابِلُهُ ، فَنحوُ : حُبْلى ، وأُنثى وخُنثى ، وماجاءت فيه هذِهِ الألِفُ مِنَ الأبنيةِ المُختَصةِ بالتأنيثِ على وزنِ فَعَلى : أجَلى ودَقَرى ونَمَلى (١) / وَبَرَدى ،وكلُّ ذلكَ على وزنِ فَعَلى ١٠٨/ بفتحِ الفَاءِ والعَينِ، وهيَ أسماءُ مَواضعَ،وجاءَتْ في الصفَاتِ ، نحوُ قولِهِمْ : نَاقةٌ مَلَسَى وَزَلَجَى ، وهُمَا السريعتانِ، والوكَرَى : الشديدةُ العَدوِ ، وفرسٌ وَثَبَى (٢) هذا كلُّهُ على وزنِ فَعَلى .

ومِمَّا جَاءَ فيهِ هذِهِ الألِفُ مِنَ الأبنيةِ مَا جَاءَ على فُعَلى بضمِ الفَاءِ وفتحِ العينِ ، نحوُ : شُعَبَى وأُدَمَى مَكانَينِ ، وأُرَبَى لِلدَّاهِيةِ. (٣)

=== الكتاب ١٩٩/٢ والمبرد في المقتضب ٣٠٣/٤ وهوفي المحلى لابن شقير ٢٤ والإفصاح ١٤٢ وشرح الفية ابن معطي ١٠٣٩/٢ والخزانة ١٩٠/٢ و ٣٢/١١ وشرح شواهد المغني للبغدادى ٨٠/٧ ، والشاهِدُ فِيهِ أنَّ ألفَ فُعَلَى لاَ تكونُ إلاَّ للتأنيثِ ويَكونُ هَذا البنَاءُ اسماً غيرَ مصدرٍ ولاَ صِفَةٍ نحوُ : بُهمَى اسمُ نَباتٍ وحُزوَى اسمُ موضِعٍ.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٥٦/٤ ويكون على فَعَلَى فيهمَا فالاسمُ قَلَهَى وهيَ أرضٌ وأَجَلَى وَدَقَرَى ، ونَملَى . . .

(٢) قال ابن السكيت : ناقةٌ مَلَسَى تمْرُ مَرّاً سَرِيعاً ونَاقةٌ زَلَجَى تُتعَتُ بالخِفةِ ، وَناقةٌ وكَرَى شديدةُ العدوِ ، وَناقةٌ وَثَبَى شديدةُ الوَثبِ. حروف المقصور والممدود ٥٩ - ٦١ .

(٣) قال ابن السكيت : الأربَى وهيَ الدَّاهِيةُ ،والأُدَمَى حِجَارةٌ حُمرٌ في أرضِ قُشَيرٍ ، وشُعَبَى اسمُ بَلَدٍ ، وهيَ نَوادِرُ ، ينظر حروف المقصور والممدود ٥٧ .

فالأبنيةُ التي تلحقُهَا هَذِهِ الألِفُ هيَ مُختَصَةٌ بالتأنيثِ ، فَهَـذِهِ الأبنيةُ الثلاثةُ مُختصةٌ بِالتأنيثِ،أعني : فُعْلى بِضَمِّ الفاءِ وسُكُونِ العينِ ،وفَعَلى بِفتحِ الفَاءِ والعَينِ ، وفُعَلى بِضمِّ الفاءِ وفتحِ العَينِ ، ولا يَجُوزُ أن تكونَ الألِـفُ فِيهَا لِلإلحاقِ ؛ لأنهُ ليسَ ثَمَّ أصلٌ يُلحَقُ بِهَا أحدُهَا على وزنِ فُعْلَلٍ علـى مذهَبِ البصريينَ .

والثاني : على وزن فَعَلَلٍ ، والثَّالِثُ عَلى وزنِ فُعَلَلٍ ، وإذا لَـمْ تكُن ثَمَّ أُصُولٌ على هَذِهِ الأوزانِ لَم تَكُنِ الألفُ فِي أمثَالِهَا لِلإلحَاقِ ؛ لأنَّ الإلحَاقَ لاَ بدَ أن يَكُونَ بأصلٍ مُتكَلِّمٍ بِهِ في كَلاَمِ العَرَبِ ، كَمَا تقولُ : ألِفُ أرْطَى لِلإلحاقِ ؛ لأنهَا مُلحَقَةٌ بِجعفرٍ، فَعدَمُ تِلكَ الأصولِ مَنَعَ أن تَجِيءَ ألفُهَا لِلإلْحاقِ مَـعَ أنَّ تِلكَ الأمثلَةَ كُلَّها جَاءَتْ ألِفُهَا غيرَ مُنصرِفَةٍ في حَالِ التنكيرِ، فَيستدَلُّ بِذلِـكَ أيضًا عَلى أنَّ الألِفَ لِلتأنيثِ .

وأمَّا مَا لحقتْهُ هَذِهِ الألِفُ التي للتأنيثِ مِنَ الأبنيةِ التِي تكُـونُ مُشترَكَةً بينَ التأنيثِ والإلحَاقِ فَهوَ مَا لَحِقَ فِعْلى بكسرِ الفَاءِ وتسكينِ العَينِ ، وفَعْلى بفتحِ الفَاءِ وتَسكِينِ العينِ ، فإذا كانتْ ألِفُ التأنيثِ فِي فَعْلى المفتوحِ الفاءِ الساكِنِ العَينِ فإنَّ ذلكَ الاسمَ الذِى لَحِقَتْهُ يَكُونُ اسمًا غيرَ مَصدرٍ ،واسمًا مَصدرًا ، واسمًا صِفَةً .

فَالاسمُ غيرُ المصدرِ ، وغيرُ الصفةِ : سَلمَى ،ورَضْوَى ، والاسمُ الذِى هُوَ مَصدَرٌ : النَّجوَى ، والرَّعْوَى [1] والتَّقوَى ، والفَتْوَى ، واللَّومَى [2] يُرادُ بِهَا اللومُ الذِى هُوَ العذلُ، ومنهُ قَولُ الشاعِرِ : [3]

أمَا تَنفَكُّ تَركَبُني بِلَوْمَـى ... لَهِجْتَ بِهِ كَمَا لَهِجَ الفَصِيـلُ

---

(١) رضوى : اسم جبل ، والنجوى من التناجي ، والرعوى من رعاية المحفظ ، والابقاء على العهد . ينظر حروف المقصور والممدود ٦٦-٦٧ .

(٢) اللَّومَى : الملامةُ . ينظر اللسان (لوم) .

(٣) الشاهد لأبي الغول كما في النوادر لأبي زيد ٤٩٨ والتكملة لابيعلى ٤ ٢١ ،

===

وقالَ اللهُ تعالى ﴿ مَا يكونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾.(١)

وأمّا مَا كَانَ اسماً وهُوَ صِفَةٌ ، فَإنهُ يَكونُ على ضَربينِ أحدُهُمَا : أنْ يَكونَ مُفرداً ، والآخرُ : أن يَكونَ جمعاً .

فالمفردُ مُؤنثُ فَعْلَانَ ، نحوَ قولِهِمْ : سَكْرَى إذْ هُوَ مؤنثُ سَكْرَانَ ، وَرَيَّانُ وَرِيَّى ، وَحَرَّانُ وَحَرَّى(٢) ، وظَمآنُ وَظَمْأَى ، وهُوَ مستمرٌ .

وأمّا مَا كَانَ مِن ذَلِكَ جمعاً لِمفردٍ يَدُلُّ على الآفةِ والدّاءِ ، نحوُ : جَرِيحٍ وجَرْحَى ، وصَرِيعٍ وصَرْعَى ، وكَلِيمٍ وكَلْمَى ، وَوَجٍ وَوَجْيَ(٣) مِنَ الوَجَى الذِي هُوَ الحَفَا ، ومِنْ ذَلِكَ أسيرٌ وأسْرى ، ومَائِقٌ وَموقَى ، وأحمَقُ وحَمْقَى ، وأنوكُ ونَوْكَى(٤) ، وكذَلِكَ مَا أشبَهَهُ ، وانمَا قِيلَ فِي هَذَا البِنَاءِ إنهُ مُشتَرَكٌ ، لأنهُ جَاءَ على وزنِهِ مَا هُوَ مُنصرِفٌ وألِفُهُ لِلإلحاقِ ، نحوُ : أرطَى الألِفُ أُلحقتْ بِجَعفَرٍ وسَلْهَبٍ ، وكَذَلِكَ عَلْقَى ، ومِمَّا يَدُلُّكَ عَلى أنَّ ألفَهُ لِلإلحاقِ أيضاً إلحاقُ عَلامةِ التأنيثِ لِهَذِهِ الألِفِ فَيقُولُونَ : أرطَاةٌ ، وعَلقَاةٌ ، ولوْ كانتْ ألفُ أرطَاةٍ ألفَ تأنيثٍ لَمَا / لحقتْهَا التّاءُ ، لأنَّ عَلَامَتيْ تَأنيثٍ لاَ تُوجَدُ فِي كَلِمةٍ ١٠٩،
واحدَةٍ ، فَهذَانِ دَليلانِ على أنَّ ألفَ « أرطَى » لِلإلحَاقِ : أحدُهُمَا : الصرفُ(٥) ، والثّاني : لحاقُ التاءِ .

والبِنَاءُ الثّانِي مِمّا يَلحقُهُ ألِفُ التأنيثِ وهُوَ مشتَرَكٌ « فِعْلَى » بكسرِ الفَاءِ

=== والمخصص ١٦/٨٨ وشرح المفصل ٥/١٠٩ والقيسي ٥٤٠ وابن برى ٣٥٧ والشاهد فيه قوله : « لَوْمَى » و هُوَ مصدرٌ يُرادُ بِهِ اللومُ . وفي النوادر لأبي زيد : « لهجت بِهَا » .

(١) الآية ٧ من سورة المجَادَلةِ .

(٢) رَجُلٌ حَرانُ عَطشَانُ مِن قومٍ حِرَارٍ وحَرَارَى ، وامرأة حَرَى مِن نسوة حِرَارٍ وحَرَارَى عَطْشَى . اللسان (حرر) .

(٣) الوَجَا : الحَفَا وقيلَ شدَةُ الحَفَا . قالَ ابن السكيت : هُوَ أن يشتَكِي البعيرُ باطِنَ خُفِهِ ، والفرسُ بَاطِنَ حَافِرِهِ ، فَهوَ وَجٍ .
قال ابن السكيت : والوجَى بِاليَاءِ يُقالُ وَجِيَ البعيرُ يَوْجَى . حروف المقصور والممدود ١١٩ .

(٤) النَوكُ بالضمِ الحمقُ والجمعُ : نَوكَى . قال سيبويه : أُجْرِيَ مُجْرَى هَلْكَى . اللسان (نوك) .

(٥) في الاصل : للصرفِ ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

وتسكين العين، فإذا كانت الألف فيه للتأنيث فإنه يجيء اسمًا غير مصدر واسمًا مصدرًا، واسمًا (١) هو جمع، وهو قليل فيه، ولم يأت صفة، فالاسم غير المصدر الذي ليس بجمع هو: الشيزى والدِّفْلى (٢)، والمصدر، نحو: الذكرى، والجمع، نحو: حِجْلى في جمع حَجَل، قال الشاعر: (٣)

فارحم أُصَيْبِيَتي الذين كأنهم ... حِجْلى تدرّج في الشربة وُقَّعُ

وكذلك الظِّربى جمع ظِربان، وقال القتّال الكلابي: (٤)

يا أمة وجدت مالًا لِلاّ أحدٍ ... إلا لظِربى تفاست بين أحجار

ولا يعرف جمع على هذا المثال إلا هذين الاسمين، قال أبو علي (٥) في الإيضاح "الظربان دابة شبيهة بالقرد".

وأما الهمزة التي تجيء للتأنيث بعد ألف التي في نحو: حمراء وصفراء وما أشبه ذلك، فهي منقلبة من ألف التأنيث في حُبلى، وسكرى، وإنما قلبت همزة لأجل وقوعها متطرفة بعد ألف المد، ولم يمكن النطق بهما من حيث هما ساكنان، ولا تتصور الحركة في أحدهما، فقلبوا الاخيرة إلى حرف يلتبس بهما، فإن الهمزة تنقلب أيضًا ألفًا.

فإن قيل: ولأيّ شيء ادّعيتم أنها منقلبة عن ألف التأنيث، ولم تقضوا بأنها من علامة التأنيث بنيت الكلمة عليها، كما بنيت عليها في قولك:

---

(١) في الأصل: واسم، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٢) قال ابن السكيت: والشيزى خشب أسود، والدِّفلى شجر، والسِّيمى العلامة. حروف المقصور والممدود ٦٨.

(٣) الشاهد سبق تخريجه في باب التصغير/٢٧٢، والشاهد فيه هنا جمع حَجَل على حِجْلى وهو قليل.

(٤) الشاهد للقتال الكلابي واسمه عبيد بن المضرّحي، وهو من شواهد أبي علي الفارسي في التكملة ٣١٩ وانظر شرح شواهد الإيضاح للقيسي ٥٤٨/١ وابن بري ٣٦٧ والشاهد فيه جمع ظِربان على ظِربى وذلك قليل.

(٥) ينظر التكملة ٣١٩.

حُبلَى ، وسَكْرى ؟ فَالجَوابُ : عن ذَلِكَ بأن يُقَالَ : لاَ يكونُ علامةً للتأنيث لأمرين :

أحدُهمَا : أنهمْ لم يَجعَلُوا عَلاَمةَ التأنيثِ همزةً قطُّ غيرَ هذَا الموضِع.

والثانِي : أنهَا لَوْ كانتْ عَلامةً لِلتَّأنِيثِ لثبَتَتْ فِي تصريفِ الكلمَةِ وهُوَ الجمعُ فِي لغةِ مَن يُحقِقُ الهمزةَ ، وكانُوا يَقولُونَ في صَحَارى: صَحَارِي ولمْ يفعَلُوا ذَلكَ ، وذلكَ أنَّ الحرفَ الصحيحَ اذا زِيدَ[1] في آخِرِ الكلمةِ ثبتَ فِي تصريفِهَا ، ألاَ ترَى الى قولِهِمْ : زُرقُمٌ لما زَادُوا الميمَ فِي المفردِ أبقوهُ فِي الجمعِ فَقَالُوا : زَرَاقِمُ.

فَاذَا فهمتَ هذَا فاعلمْ أنَّ هذِهِ الهمزةَ تلحقُ أبنيةً مختَصةً بِالتأنيثِ، ولاَ تلحَقُ الاَّ اياهَا، وقدْ لَحِقتْ بِنَاءً واحدًا غيرَ مُختصٍّ بالتأنيثِ، فمِنَ المختصِّ بِالتأنيثِ "فَعْلَاءُ" بِفتحِ الفَاءِ وتسكينِ العَينِ، وهَذَا البِنَاءُ[2] لا يكونُ الاَّ للتأنيثِ، ويَكُونُ اسمًا غيرَ صفةٍ ولاَ مصدرٍ ، ويَكُونُ مَصدرًا، ويَكُونُ صفةً .

فَالاسمُ الذِى هُوَ غيرُ مَصدرٍ ولا صفةٍ عَلى ضربينِ : اسمٌ مفردٌ لاَ يرادُ بهِ الجمعُ ، نحو: الصَّحرَاءُ ، والبَيْدَاءُ .

واسمٌ مُفردٌ يَكُونُ اسمًا لِلجَميعِ ، نَحوُ: الطَّرفاءُ[3] ، والقَصْبَاءُ اسمٌ لجَمَاعةِ القَصَبِ والطَّرفِ ، والمصدرُ ، نحو : الضَّرَّاءُ والسَّرَّاءُ والبأسَاءُ والنعماءُ ، والصفَةُ ، نَحوُ: حَمرَاءُ وصفراءُ وما أشبهَ ذلِكَ.

ومِنَ المختَصِّ بالتأنيثِ "فُعَلاَءُ" بضمِ الفاءِ وفتحِ العينِ وَيكُونُ مفردًا وجمعًا، فالمفردُ / نحوُ : رُحَضَاءُ ، وعُرَوَاءُ[4] ، ونُفَسَاءُ ، ٩٠

---

(١) في الأصل : اذا أزيد . والصواب ما أثبتناه.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١١٠.

(٣) في الأصل : الظربان ، والنصباء ، والصواب ما أثبتناه.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٢٥٧ -٢٥٨ والمقصور والممدود للفراء ، والعرواء قرة الحُمَّى وَمَسُّهَا أولَ مَا تأخُذُ مِنْ عَرا يَعْرُو ، والرُّحضَاءُ : العَرَقُ.

وعُشَرَاءُ(١) ، والجمعُ ،فُقَهَاءُ وعُلَماءُ وصُلَحَاءُ ، ومنه "أَفعِلاَءُ" ، نحوُ: أنبياءَ وأصفياءَ ، ومنه "فِعْلاَءُ" ، نحوُ : سِيَرَاءُ (٢) ، ومنه "فَاعِلاَءُ" ، نحوُ قولك : قاصِعَاءُ(٣) ومنه "فِعْليَاءُ" ، نحوُ : كِبرِيَاءُ(٤) ، ومنه "فَعُولاَءُ" ، نَحو : بَرُوكَاءُ ، ومنه "فَعْلُلاَءُ" نحوُ : عَقْرُبَاءُ(٥) ، وقالوا خُنفُسَاءُ ، ومنه "فَعِليَاءُ" ، نحوُ : زَكرِيَاءُ ، وهُوَ يُمَدُّ ، ويقصَرُ .

وأمّا البِنَاءُ الذِي لحقتهُ وليسَ هُوَ مُختصًّا بالتأنيثِ فَهُوَ : فِعِلاَّءُ بكسرِ الفاءِ والعينِ وتشديدِ اللاَّمِ ، فَلَوْ جَاءتْ فِيهِ لِلإلحَاقِ لمْ يكنْ ذَلِكَ مُمتَنِعًا ، وَوَجدنَا في الأصُولِ سِنِمَّارًا ، وهُوَ على وَزنِ فِعِلاَّلٍ(٦) ، فَكَأنَّ كونَها فِيهِ لِلإلحَاقِ هُوَ الأصلُ ، ولكنهُ كُلُّ مَاجَاءَ على هذَا البِنَاءِ مِمَّا فِيهِ همزةٌ جَاءَ غيرَ منصرفٍ ،فَعَلِمْنَا بِذَلِكَ أنهَا للتأنِيثِ ، نَحوُ قولِهِمْ :لِقَطَنِ الطَّائِرِ زِمِجَّي ، وزِمِكَّي .(٧)

وأمّا الأبنيةُ المختَصَّةُ المتقدِّمَةُ فلمْ يجيئْ مِنهَا شَيءٌ في الأصُولِ ؛ فَلذَلِكَ حُكِمَ عَلى أنَّ كُلَّ همزةٍ فِيهَا للتأنيثِ ، ولاَ يمكنُ أنْ تَكونَ لِلإلحاقِ .

قولُهُ : (والهَاءُ في قَولِكَ قَائِمةٌ وقاعدةٌ) (٨) اعلمْ أنَّ هذِهِ الهَاءَ هيَ تَاءٌ في النطقِ وإنمَا سُمِيتْ هَاءً ؛ لأنهَا مِنْهَا الهَاءُ في الوَقْفِ في مَذهَب

---

(١) ينظر الكتاب ٤/ ٢٥٧ - ٢٥٨ والمقصور والممدود للفراء ١٠ والعُشَراء : الناقةُ التي أتىَ عَليهَا مِن يوم حملت عشرةُ أشهرٍ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٢٥٨ .

(٣) الكتاب ٤/ ٢٥٠ وحروف المقصور والممدود لابن السكيت ٧٦ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ينظر الكتاب ٤/ ٢٦٣ وشرح المفصل ٥/ ١١٢ والبُرَكَاءُ : الثَّبَاتُ فى الحربِ وَهُوَ مِنَ البرُوكِ يُقَالُ : بَرَاكِ بَرَاكِ ، والعَقرُبَاءُ : الأنثىَ مِنَ العقارِبِ .

(٦) ينظر الكتاب ٤/ ٢٩٥ .

(٧) الزِّمِكَّي والزِمِجَّى: لغتانِ يُقصَرانِ ويكتَبَانِ بالياءِ : أصلُ ذَنَبِ الطائِرِ . ينظر المقصور والممدود للفراء ٨١ وفي القاموس: والقطن مابين الوركين ، أصل ذنب الطائر .

(٨) الجمل ٢٩١ .

أكثر العربِ، ومنهمْ من يتركهَا على حالِهَا في الوقفِ، كما قالَ الراجز:(١)

* بَلْ جَوْزِتَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ *

أرادَ الحَجَفَةُ، وقول الآخر:(٢)

اللّهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ مِن بَعدِ ما وبَعْدِمَا وبَعْدِمَتْ

صَارَتْ نُفُوسُ القَومِ عِندَ الغَلْصَمَتْ وكَادَتِ الحُرَّةُ أن تُدْعَى أَمَتْ

أرادَ: مَسلَمَة، والغَلْصَمَة، وأَمَة، وتُكتبُ على مذهبِ مَن يقِفُ عليهَا بِالهَاءِ هَاءً في الخطِّ على حُكمِ الوقفِ في اللفظِ والمراعَى الوَصلُ، وعلى لُغةِ من يقِفُ عليهَا بالتاءِ تكتبُ تاءً في الخطّ.

ومنْ أحكامِهَا: أنَّ مَا قبلَهَا لا يكُونُ إلاَّ مفتوحًا أو في تقديرِ المفتوحِ، أمَّا المفتوحُ فكثيرٌ، نحوُ: قائِمَةٍ، وقَاعِدَةٍ.

وأمَّا ما في تَقدِيرِ المفتُوحِ فكلُّ تاءِ تأنيثٍ كانَ قبلَهَا ألفٌ، نحوُ: فَلاةٍ، وقَنَاةٍ، وما أشبهَ ذلِكَ تُقدرُ في الألِفِ فتحةٌ وتقدِرُهَا مقلوبَةً عَن حَرفٍ مُتَحرِكٍ.

والتَّاءُ تدخُلُ في الأسماءِ لِمَعانٍ كثِيرَةٍ.
أحدُهَا: أنهَا تَدخُلُ فيهَا فَرقًا بَينَ المؤنثِ والمذكرِ في صِفاتِهِمَا الجَاريةِ على الفِعلِ، نحوُ: قَائِمٍ وقَائِمَةٍ، وقاعِدٍ وقاعِدة.

---

(١) هذا الرجز نسبه ابنُ بري في شَواهِدِ الإيضاح ٣٨٦ لسُؤرِ الذِّيب، ونسبه القيسي في شَواهِدِ الإيضاح ٢/٥٧٤ لأبي النجم العجلي، وهُوَ من شَوَاهِدِ الأخفش في معانِي القرآن ١/٢٧١ والمسائل العسكريات ١٤٢ والمحتسب ٢/٢٩٢، وسر الصناعة ١/١٥٩، والإنصاف في مسائِلِ الخلاف ٣٧٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٨ و ٥/٨٩ ورصف المباني ١٥٦-١٦٢ وشرح شواهد الشافية ٢٠٠ وصدره: * قد تبلَتْ فُؤادَهُ وشَغَفَتْ *.

(٢) الشاهد لأبي النجم العِجلي وهُوَ في مَجالِسِ ثعلب ٢٧٠ والخصائص ١/٣٠٤، وسر الصناعة ١/١٦٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٩ وشرح شواهد الشافية ٢/٢٨٩ - ٢٩٠ والقيسي ٨٢ ٥ والخزانة ٤/١٧٧.

وتدخلُ فرقًا بَينَ الواحِدِ والجَمعِ،فيكُونُ ثُبوتُهَا دَليلاً على الإنفـرادِ وحذفُهَا دَليلاً على الجمعِ ، نحوُ : تمرةٍ وتَمْرٍ ، وشعيرةٍ وشَعِيرٍ ، و نخلةٍ ونَخلٍ وذلكَ كثيرٌ في كَلامِ العربِ.

وتكـونُ بالعَكسِ ، و هُوأنْ تَكـونَ التـاءُ دليلاً على الجمعِ وَيكونُ حذفُهَا دَليلاً على المفردِ ، نحوُ : كمأةٍ و كَمْءٍ ، وقالوا : فَقالَةٌ وفقالٌ، (١) وليس هو في كثرةِ الأولِ.

وتدخُـلُ فـي الصفاتِ للمبالَغةِ فِي تلكَ الصِّفَةِ ، نحوُ قولِهِمْ : رَجُلٌ علامةٌ للكثيرِ العِلمِ ، ونَسَّابةٌ للكثيرِ العِلمِ بالنسبِ ،وَراويةٌ للكثيرِ الروايـةِ.

وتدخُـلُ عِوضًا مِنَ الياءِ التي تلحقُ قبلَ الآخرِ في "مفاعِلَ" وما كانَ على وزنِهِ ، نحوُ : جَحَاجِحَ (*) ، ثُم تحذفُ فتقُولُ : جَحَاجِحَةٌ،فتأتِي بالتَّاءِ عِوضًا مِنَ الياءِ المحذوفةِ، وكذلكَ فَرَازِينُ وفرازِنَةٌ،وأتَى / ذلكَ على معنَـى النسبِ ، نحوُ : [المَنَاذِرَة] (٢) دَلتْ على أنَّ هَؤلاءِ القومِ الذينَ وقعَ عليهِـمْ هَذَا الجمعُ منسُوبُونَ إِلَى [المنذرِ] (٣)، وكَذلِكَ قَولُهُمْ : المَهَالِبةُ دَلتْ أيضًا على النسبِ الى المُهلبِ،وكذلكَ الأشاعِرَةُ،دَلت أيضًا على النسبِ إِلَى أشعـرَ كالأشعرِي، وكذلِكَ الأزارِقَةُ ،دَلتْ على النسبِ الى عبدِ اللّهِ بنِ الأزرقِ الخَارِجِيّ، وذلكَ كثيرٌ. ١١٠/

وتجـيءُ أيضًا دَالةً على العُجمَةِ ، نحو قولهم : الموازِجَـةُ (٤) جمعُ موزَجٍ ، وهُوَ اسمٌ عجميٌّ.

وتجـيءُ أيضـًا دَالةً علـى النَّسَـبِ والعجمَةِ معـًا في كَلامِ العربِ ، نَحوُ: السَّيابِجَةِ (٥) والبَرَازِجةِ : السَّيبِجيُّونَ.

وتَجـيءُ مؤكِّـدَةً لِتـأنيـثِ الجمـعِ

(*) في الأصل : جحاجيح ، والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(١) في الأصل فُقالةٌ وفقالٍ ، وأظنها تحريف فِقارة وفقَار ،ففي القاموس أنها تجمع على فِقر وفَقَار وفِقْرات وفقرات وفقِرات .

(٢) في الأصل : الماذرة .والصواب ماأثبتناه .

(٣) في الأصل : المذوهة . والصواب ما أثبتناه .

(٤) الموازجة : جمع موزَجٍ وهُوَ الخُفُّ ، فارسيٌّ مُعربٌ ، ينظر المعرب ٣١١ .

(٥) السبابجَةُ : قومٌ مِنَ السند والهند يكونُونَ مَع رئيسِ السفينةِ البَحريـةِ يحرسونَها . ينظر المعرب ٣١١ وحاشية ابن برى على كتاب المعرب ١٠٧ .

نحـــــــــــــــو : الصَياقِلة، ولا يُقالُ فيهَا في هذا الإسمِ عِوَضٌ مِنَ اليَاءِ ؛ لأنَّ الياءَ لا تلحقُ هَذا الجمعَ، إنمَا يُقالُ: صَيقَلٌ وصَياقِلٌ ولاَ تقـــولُ صَياقِيلٌ ؛ لانهُ لاَ مُوجِبَ لِذلـكَ.

وتَجيءُ لتأكيدِ التأنيثِ فِي المفردِ ، نحوُ : نَاقَةٍ ، فَإنَّ الاسمَ يختصُ بالمؤنـث.

وتكونَ لِتكثيرِ حروفِ الكلمةِ ، نَحوُ : غُرفةٍ ، وبُرمَـةٍ ، وظُلمَـةٍ.

قوله : (والمؤنَثُ على ضربينِ : ضَربٌ مِنهُ تكونُ فِيهِ عَلَامةٌ مِن هَذهِ يُعرفُ بِهَا) [1] ، يُريدُ مِن هَذِهِ العَلَاماتِ الثَلاثِ التي هيَ : الألِفُ المقصورَةُ ، والممدودَةُ ، والتاءُ .

قوله : (فَأمّا ما فيهِ إحدَى هَذهِ العلاماتِ فَلاَ لَبسَ فِيهِ) [2] أي: فَلاَ لبسَ فِي أنهُ مُؤنثٌ ، فَإن قِيلَ : قَدْ وُجِدَتِ التاءُ فِي طَلحةَ وحمزةَ وليستْ مِمّا ذكرَ لِشيءٍ.

قيلَ : هَذهِ التَاءُ هِيَ التي تَجيءُ للفرقِ بينَ المفردِ والجميعِ ، وانمَا هيَ في الاسمِ الذِي هُوَ عَلَمٌ منقولةٌ مِن ذَلِكَ الأصلِ، فليعتبرْ أصلُهَا ولاَ يُعتَبرَ حَالُهَا فِي الاسمِ الذِي صَارَ عَلَمًا ؛ لأنَّ ذَلِكَ عَارِضٌ فِيهَا.

---

(١) الجمل ٢٩١.
(٢) الجمل ٢٩١.

بَابُ مَا يُؤنثُ مِن جَسَدِ الإنسانِ ولاَ يَجوزُ تذكيرُهُ

قَد تقدمَ أنَّ المؤنثَ غيرَ الحقِيقيِّ يُعَامَلُ مُعاملَةَ المؤنثِ الحَقِيقِيِّ فِي الإشَارَةِ ،وَالإخبَارِ عَنهُ،وعَودِ الضَّمير ، والصفَةِ و هَذِهِ الاشيَاءُ مِمَّا يستدلُ بِهَا على تأنيثِ الكلمةِ ، وُيزادُ عَلى ذَلكَ التصغيرُ في الأسمَاءِ المؤنثَةِ الثُلاثِيَّةِ التى لاَ عَلمَ للتأنيثِ فِيهَا،فَانهَا إذَا صُغرتْ ثَبتَتْ فِيهَا تَاءُ التأنيثِ فِي المعروفِ مِن كلامِ العَربِ ،فكَانَ ذَلكَ دَليلاً عَلى تَأنِيثِهَا .

قَولُهُ : (مِن ذَلكَ العينُ)[١] الى آخِرِ القَولِ فِيهَا ، يُستَدَلُ على تأنيثِ العينِ بِالتصغيرِ ؛ لأنهُ يُقَالُ فى تصغيرِهَا : عُيَيْنَةٌ ، وبِالصفَةِ تَقولُ : هِيَ عينٌ كَحلاَءُ وعَينٌ مُبصِرَةٌ وبِعَودِ الضَّميرُ علَيهَا،قَالَ الشاعِرُ :[٢]

فَالعينُ بَعدَهُمُ كَأنَّ حِدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوكٍ فَهْيَ عُورٌ تَدمَعُ

وبِالإشَارةِ اليهَا فَتقُولُ: هَذِهِ العينُ .

والأُذُنُ يُستَدَلُّ على تأنيثِهَا بِكُلِّ دَلِيلٍ أوردتُهُ فِى العَينِ،قَالَ تَعَالى : ﴿ وتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ ﴾[٣] ، فِهِيَ موصُوفَةٌ بِصفَةِ المؤنثِ في الآيةِ المكرمةِ.

والكَبِدُ تَقولُ : كَبِدٌ حَرَّى ،وَفي الحديثِ :"في كُلِّ كَبِدٍ رَطبَةٍ أجْرٌ"[٤]

وقال الشاعر :[٥]

قَالُوا لَهُ كَبدٌ حَرَّى فَقلتُ لَهُمْ كَذَبْتُمْ مَا لِمَنْ ذَاقَ الهَوَى كَبِدُ

---

(١) الجمل ٢٩٢ .

(٢) الشاهد لابي ذُؤيب الهُذَلي مِن قصيدتِهِ المشهورةِ فِي رِثَاءِ بَنيهِ ،وهُوَ فِي شرحِ دِيوانِ الهُذَلِيِّينَ لِلسُّكَّرِى ١/ ٩ والمُفَضليات ٤٢٢ والتكملة لأبي علي ٣٧١ و ليسَ لابنِ خَالويه ٦٥ والقيسي ٢/ ٦٦٨ وابن برى ٤٥٣ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٢/ ٢٠٨ واللسان : عَوَرَ ، حَدَقَ ، سَمَلَ .

(٣) الآية ١٢ من سورة الحاقة.

(٤) الحديث أخرجَهُ البخارى فِى كِتَابِ الأدَبِ فِي بَابِ رَحمةِ النَاسِ بِالبَهائِمِ ٧/ ٧٧ بلفظ : في كل ذَاتِ كَبِدٍ رَطبَةٌ أجرَ. ومالك في الموطأ ٢/ ٢٥٤.

(٥) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأت من المصادر.

وقال آخر : (١)

وَلي كبدٌ مقروحةٌ مَنْ يَبيعُني بِهَا كَبِدًا ليستْ بذَاتِ قُـرُوحِ

والكَرِشُ، ويقالُ : / كِرْشٌ ذَكَرهُ ابن طلحة -رحمه الله-، والكَرِشُ تُستعارُ لكثرةِ العِيالِ، قالُوا : عليهِ كِرْشٌ مَنْثُورَةٌ (٢) ، فوصفُوهَا بالمؤنثِ، وهوَ منقولٌ مِنَ الكَرِشِ التي هيَ كَرِشُ البطنِ ، وفي الحديثِ : " الأنصَارُ عَيبَتِي وكَرِشِي " (٣) والكَرِشُ المَسَكُ . ١١٠/-

والوركُ مؤنثةٌ تقولُ في تصغيرها : وُرَيكَةٌ.

والفخذُ ، و هيَ أربعُ لغاتٍ (٤) : فخِذٌ وتسكِينُها ، وفَخُذٌ بالاتباعِ وتسكِينُهَا ، وتصغرُ فخيذة ، وقال الشاعر: (٥)

* كأنّها فَخِذٌ نِيطتْ الى قَدَمِ *

والسـاقُ مؤنثةٌ، ويقالُ في تصغيرها: سُويقَةٌ، وتقولُ : كَسرتْ ساقَهُ، وقال تعالى :

* والْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ * (٦)

والقدمُ مؤنثة تقولُ : زلت قدمه ، وقالَ تعالَى : * فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعدَ ثُبُوتِهَا *. (٧)

---

(١) الشاهد في الاغاني ٥/٢٤٥ غيرُ منسوبٍ ونسبهُ أبو علِي القالي في الأمالي ٢/٢٥ لابنِ الدمينةِ، وابنِ الانبارى في السبع الطـــوال الجاهليات ١٥٩ والمذكر والمؤنث ١/٣٢٤ كذلِكَ وانظر كشــف المشكل ١/٤٣٩ وشرح شواهد المغني للبغدادى ٨/٤٢٢.

(٢) ينظر النوادر لأبي زيد ٥٠٦-٥٠٧ واللسان (كرش).

(٣) الحديث أخرجه البخارى في كتاب المَنَاقِبِ بَابُ مناقِبِ الأنصار ٤/٢٢٦ وأعلام الحديث للخطابي في شرح صحيح البخارى ٣/١٦٤٤ والعيبة هيَ التي يَخزِنُ فيهَا المرءُ حرَّ ثِيَابِهِ.

(٤) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/٣٣٩.

(٥) الشاهد في زهر الآداب ٣/٦٦٤ للحمدوني يَصفُ عُودَ مُغنٍ وصَدرُهُ :

* ونَاطِقٍ بِلسانٍ لاَ ضَمِيرَ لَهُ *

والشاهد فيه تأنيث الفخذ .

(٦) الآية ٢٩ من سورة القيامة.

(٧) الآية ٩٤ من سورة النحل.

والعقبُ قالوا : ما دميت له عقـــب ، وقالوا : هذهِ العقبُ ، وَما تعقبت عَقِبُ نَعليـه .

والعضـُـدُ مؤنثـــةٌ تقـــــــولُ : هـــــذه العَضُدُ، فتُشيرُ اليهَا بهذهِ، وهيَ اشارةٌ للمؤنّثِ، و تصغيرُهَا بالهاءِ فتقـولُ : عُضَيْدَةٌ وقال الشاعر: (١)

* انّ الذَّليلَ الذى لَيستْ لَهُ عَضُدٌ *

وذكَرَ الأستاذ أبُو بكر بن طلحـةَ أنَّ فِي العَضُدِ خَمسَ لُغَاتٍ : عَضُدٌ وتسكِينُهَا ، وعُضُدٌ بِالإتباعِ وتَسكينُهَا ، وعَضِدٌ بِفتحِ العينِ وكَسرِ الضادِ ، وبَنُو تَمِيمٍ يُذكِّرُونَ العضُدَ ، قاله أبو عبيدة. (٢)

والإصبعُ قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: (٣)

هَل أنتِ الاّ إصْبَعٌ دَمِيـت ... وفي سَبِيلِ اللهِ مَا لقِيـــــــت

و ليسَ هَذَانِ الشطرَانِ بِشعرٍ ، لأنهُ لمْ يَقصِدْ الى نظمِهِمَا مَوزُونَينِ ، وانّمــا وقَعَ الوزنُ فِيهِمَا بِغيرِ قَصدٍ ، كَمَا تَجِىءُ أشياءُ من كلامِ الناسِ موزُونَةً كذَلِـكَ ، ويكونُ الذِى نطقَ بِهِمَا لاَ يزنُ الشعرَ بطبعِهِ، وقالَ بعضُهمْ : الرجزُ ليسَ بشعرٍ (٤) ولاَ يقالُ لقائلِهِ شاعرٌ ، لأجلِ الرجزِ، انّما حَمَلَ هذا القائلَ على ذَلكَ أنهُ رأى هذينِ الشطرينِ موزونَينِ ، والنبي - صلى الله عليه وسلم - مُنزّهٌ عَنِ الشعـــــرِ، وفِي الإصْبَعِ عَشرُ لغات : كَسرُ الهمزةِ وثَلاثُ حَركاتٍ فِى الباءِ، وضمُّهَا وثــلاثُ حركاتٍ فى الباءِ، وفتحُ الهمزةِ وثلاثُ حركاتٍ ، وأصبوعٌ عاشرة. (٥)

---

(١) الشاهد أنشده ابن الانبارى فى المذكر والمؤنث ١/ ٣٤٢ وهو فـى الجمهرة ٢/ ٢٧٦ والتاج (عضد) وأوله :

* مَن كانَ ذا عَضُدٍ يُدرِكْ ظلاَمتَهُ *

(٢) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/ ٣٤٠ وسر الصناعة ٢/ ٥٤٥ فمابعدها .

(٣) أخرجهُ البخارى فى كتاب الجهاد باب من ينكب أو يطعن في سبيل الله ٣/ ٢٠٤ وانظر المجموع المفيث في غريب الحديث ١/ ٧٣٧، والعمدة ١/ ١٨٥ وكشف المشكل ٢/ ٤١٦.

(٤) ينظر العمدة ١/ ١٨٥ فمابعدها .

(٥) قال ابن الأنبارى : وفى الإصْبَع ثَمانِى لُغَاتٍ أفصحهنَّ إصْبَعٌ بكسرِ الالف وفتحِ الباءِ . المذكر والمؤنث ١/ ٣٣٧ وانظر تهذيب إصلاح المنطق ٤٢٤.

والضِّلَعُ مؤنثةٌ وفي الحديث « خُلِقَتِ المرأةُ من ضِلَعٍ عوجاءَ ».(١)

واليدُ مؤنثةٌ يقالُ في تصغيرها يُدَيَّةٌ قالَ تعالى : ﴿ واضْمُمْ يَدَكَ إلى جَناحِكَ تَخْرُجْ بيضاءَ مِنْ غيرِ سُوءٍ آيةً أُخرى ﴾(٢)

والرِّجلُ مؤنثةٌ ، يُقالُ : طاحَتْ رِجلُهُ ، وتقولُ رُجَيْلَةٌ في تصغيرِها ، وقال الشاعر :(٣)

أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ ... رِجْلِي وَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

والكَفُّ مؤنثةٌ قال الشاعر :(٤)

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُلِيقُ دِرْهَمًا ... جُودًا وأُخرى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدَّمَا

وقال آخر :(٥)

وَصَلَتْ قُبالةَ كَفِّكَ المجدُ كلُّهُ ... ولم تَبلُغِ الأيدي السَّوامي مَصادَها

---

(١) الحديث أخرجهُ البُخاري في كتاب النكاح باب الوصاة بالنساء ٦/١٤٥ .

(٢) الآية ٢٢ من سورة طه .

(٣) الشاهدُ في إصلاح المنطق ٢٥٣ - ٣٢٦ ومجالس ثعلب ٢٧٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٠ والمشوف المعلم ٨٣١ ، وشذور الذهب ٤٤٢ والاشموني ٣/١٢٩ والهمع ٥/٢١٧ والتصريح ٢/١٦٠ ، والخزانة ٥/١٨٨ واللسان (وعد) قال الجوهري تقديره : أوعدني بالسجن وأوعدَ رِجلي بالأداهِمِ ورجلي شَثْنَةٌ أي: قويةٌ على القيدِ . والبيت قيلَ إنهُ للعديل العِجلي وكانَ قد هَجا الحجاج وهرب منهُ إلى قيصر ملك الروم فطلبه الحجاج مِنَ القيصر فأُرسِلَ اليهِ فلما مَثُلَ بين يديه استعطفه فأفرَجَ عنهُ .

(٤) الشاهد في معاني القرآن للفراء ٢/٢٧-١١٨ و ٣/٢٦٠ والخصائص لابن جنى ٣/٩٠ والأمالي الشجرية ٢/٧٢ والانصاف في مسائل الخلاف ١/٣٨٧ وشرح ألفية ابن معطى ٢/١٢٢٩ والشاهد فيه تأنيثُ الكفِّ فألحقَ التاءَ بِتليقُ وتُعْطِ .

(٥) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأته من الكتب .

وقال آخر (١) :

لَوْ نَالَ حَيٌّ مِنَ الدُّنيا بِمنزلةٍ أُفقَ السَّماءِ لَنَالَتْ كَفُّهُ الأُفُقَا

فأمّا قولُ الآخرِ (٢) :

أرى رَجُلاً مِنهُمْ أَسِيفًا كأنَّمَا يَضُمُّ الى كَشحَيهِ كَفًّا مُخَضَّبَا

فإمّا أن يَكونَ ذَكَّرَ في الشعرِ على مَعنَى العُضْوِ ، وإمّا أن يَكونَ مُخَضَّبٌ صِفةً للرجُلِ ، وإمّا أن يَكونَ حالاً مِنَ المضمَرِ من كَفَّيْهِ أو في يَضُمُّ، كذا قالَ أبو عليٍّ في الإيضاح (٣) ، وكلاهُمَا يُحيلُ مَعنَى البيتِ .

١١١/أ والكُراعُ مُؤنثةٌ / تقولُ : هذهِ الكُراعُ ، وكذلِكَ العَجُزُ مُؤنّثةٌ تقولُ : هذِهِ العَجُزُ ، وتقولُ في جمعِ الكراعِ : أكْرُعٌ وفُعَالٌ إذا كانَ لِلمؤنّثِ جُمِعَ على أفْعُلٍ وكذلِكَ فِعَالٌ وفَعَالٌ وفَعِيلٌ وفُعُولٌ فيُستدلُّ بِهذا الجمعِ في هذِهِ الأبنيةِ على تأنيثِهَا ، وما جاءَ على وزنِهَا فإنّهُ الغالِبُ عليهَا وإن كانَ في المذكَّرِ فَقليلٌ قالَ امرؤُ القيس (٤) :

* وأكْرُعُهُ وَشْيُ البُرُودِ مِنَ الخَالِ *

---

(١) الشاهدُ لِزُهيرٍ في مَدحِ هرم بن سنان من قصيدة مشهورة مطلعها :

إنَّ الخَلِيطَ أجَدَّ البينَ فَانفَرَقَا وعُلِّقَ القلبُ مِن أسماءَ مَا عَلِقَا

وهو في مختارات الشجري القسم الثاني ٥ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٣٠٨ .

(٢) الشاهد للأعشى ديوانه ٨٨ - ٩١ ومعاني القرآن للفراء ١/١٢٧ والكامل للمبرد ١/٢٥ ومجالس ثعلب ٣٨ والامالي الشجرية ١/١٥٨ - ٢٢٧ والانصاف في مسائل الخلاف ٧٧٦ والحلل في اصلاح الخلل ٣٠٦ والقيسي ٢/٦٧٣ وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٢٢٩ . والشاهد فيه قوله : مُخَضَّبًا على التذكير وكانَ حقُّه أن يقول: مُخَضَّبةً ؛ لأنَّ الكَفَّ مُؤنثةٌ ويتخرج على أنه حَمَلَ الكَفَّ على معنى العُضوِ فوصفه بالتذكير أو جعل مخضبا صفة لرجل .

(٣) ينظر التكملة ٢٧٣-٢٧٤ .

(٤) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٣٧ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٥١ وصدره :

* ذَعَرتُ بِهَا سِربًا نَقِيًّا جُلُودُه *

استدراكٌ : وفي "عَجُز" خَمسُ لغاتٍ : عَجُزٌ وتسكينُها ، وعَجِزٌ بفتح العين وكسرِ الجيم ، ويُصغر بالهاءِ (١)

والعَقِب من أقتاب البطن ، وتصغيرها : قُتَيِّبة ، وأمّا المِعَى فمذكّرٌ ، وقد ذُكر تأنيثُه مِمّن لا يُوثق ، قال ذلك أبو حاتم (٢) .

والسِّنّ يُقال كَبرت سِنّي ، واليَمينُ والشِّمالُ . قال : (٣)

* يأتي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ *

وقد تَقَدَّمَ أنّ فَعالاً وفِعالاً وفُعالاً وفُعولاً يُستدَلُّ على أنها مُؤنّثةٌ إذا جمعت على أَفْعُلٍ ، ومن اعترض على أبي القاسم بكونه لم يَستوفِ ما يُؤنَّثُ من جَسَدِ الإنسانِ (٤) ولا يَجُوزُ تذكيرُهُ ، فإنهُ اعتَرَضَ عليهِ مُتَعَسِّفاً ؛ لأنّ أبا القاسم إنما قَصَدَ في البابِ ضَبْطَ ما كَثُرَ استعمالُهُ ، فما لم يَذكُرهُ فيما يُؤنَّثُ من جَسَدِ الحيوانِ اعتَقَدَ أنهُ لا يكثُرُ .

---

(١) هذه اللغات الخمسُ في أدب الكاتب ٥٧٤ وسَرَدَها أبوعلي في التكملة ٢٧٥ . وهي : عَجُزٌ وعَجْزٌ وعُجْزٌ وعَجِزٌ وعُجُزٌ .

(٢) ينظر المذكر والمؤنث ١/ ٣٧٠ .

(٣) الشاهد لأبي النجم في الكتاب ٣/ ٢٩٠ والمذكر والمؤنث لابن الانباري ١/ ٣٥٨ ويروى للعجاج وانظر الخزانة ٦/ ٥٠٣ .

(٤) اعترض عليه أبو محمد بن السيد في إصلاح الخلل ٣٠٦ انظر هذا الاعتراض هناك .

باب ما يؤنث من أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره

قولهُ : (العينُ عينُ الماءِ) (١) الى آخر القول .
اعلم أنَّ العينَ حيث كانت ووقعت مؤنثةٌ، إلاَّ العينُ الذى هو الرقيب الحافظُ للقوم ، فإنَّه مذكَّرٌ. قوله (وعينُ السَّحاب) (٢) هو مطرُ أيامٍ لا يقلعُ، قال الشاعر: (٣)

وأنآءٌ حتّى تحتَ عينٍ مَطيرةٍ   عِظَامِ البيوتِ يَنزِلونَ الرَّوابِيَا

وعَينُ الميزانِ ، وعَينُ القِبلَةِ ، وعَينُ الرُّكبَةِ (٤) وزادَ غيرُهُ : وفلانٌ عينٌ مِن عُيونِ قومِهِ، وأعيَانِ قومِهِ، وكلُّها مؤنثةٌ مِن عَينِ الإنسَانِ أُخِذَت.

قوله : (وأُذُنُ الدَّلوِ ، وأُذُنُ الكُوزِ ، والسَّاقُ سَاقُ الشَّجرةِ ، واليدُ مِنَ النعمةِ) (٥) ، هذهِ كُلُّها منقُولةٌ مِنْ جوارِحِ الحيوَانِ ، وأُذُنُ الدَّلوِ دَليلُ تأنيثِهِ : "لَهَا عِنَاجَانِ وستُّ آذَانٍ" (*).

وقوله : (وقدر) (٦) ، القِدرُ مؤنثةٌ ودليلُ تأنيثِهَا قوله: (٧)

وقدرٍ ككَفِّ القِردِ لا مُستَعيرُها   يُعارُ ولا مَنْ يأتِهَا يَتَدَسَّمِ

---

(١) الجمل ٢٩٣.
(٢) الجمل ٢٩٣.
(٣) الشاهد للراعي وهو فى المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١/ ٢٤٢ ، واللسان (عين) والأناءُ جمعُ نُؤيٍ وهوَ حُفَيرَةٌ تحفَرُ حَولَ الخيمةِ لئلا يدخلها مَاءُ المَطرِ .
(٤) الجمل ٢٩٣.
(٥) الجمل ٢٩٣.
(٦) الجمل ٢٩٣.
(٧) الشاهد لابن مقبل وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٧٧ و مجالس العلماء لثعلب ١١٢ وأنشده أبو علي فى التكملة ٣٧٥ وابن جني في الخصائص ٣/ ١٦٥ والقيسي ٢/ ٦٨٠ وابن برى ٤٦٦ واللسان (دسم)والشاهد فيه تأنيثُ القدرِ وفى الأصل : كلف القرد خطأ والصواب ما أثبتناه .
(*) بيت من أبيات من الرجز رواها أبو زيد في النوادر ٣٩١ دون عزو إلى قائل معين .

وقالَ : (والضَّرَبُ العَسَلُ الأبيضُ) (١) ، وانما هُوَ العَسَلُ الخَاثِرُ ، وقد لا يتناقضانِ فيكونُ خاثِرًا أبيضَ ولكنَّ الخَثَارةَ أعمُّ وصفًا ، ويقالُ : ضَرَبٌ طَيِّبَةٌ ، وقالَ ابن طلحَةَ : وانمَا أوقعَهُ - يَعني أبا القَاسِم - في تقييدِهِ الضَّرَبَ بالأبيضِ قَولُ الشاعرِ : (٢)

وَما ضَرَبٌ بَيضَاءُ يَأوِي مَليكُهَا ... الى طُنُفٍ أعيَا بِراقٍ ونَازِلِ

قلتُ : وَما قَالهُ ابنُ طلحةَ - رحمه الله - مِن أنَّ الضَّرَبَ العَسلُ الخَاثِرُ مُطلقًا - أبيضَ كَانَ أوْ غيرَ أبيَضَ (٣) - إن كَانَ صَحَّ عندَهُ هذا الإطلاقُ عَن أئمةِ اللغةِ ثَبتتْ فَيكُونُ تقييدُ أبي القاسم للضَّرَبِ بِالأبيَضِ مَردُودًا ، وان لمْ يَصحَّ عِندَهُ فَلَا يَنبغِي أن يَقولَ عَن أبي القاسم إنمَا أوقعَهُ قول الشاعر :

* وَما ضَرَبٌ بَيضَاءُ يأتِي (٤) مَليكُهَا *

فَيأتِي على هذَا أنَّ الضَّرَبَ ان كَانَ الأبيضُ فيكُونُ قولُ الشاعر (وَما ضَربٌ بَيضَاءُ) وَصفًا مُؤكِدًا ، وان كَانَ الخَاثِرُ مِنَ العسلِ مُطلقًا فيكُونُ / قَولُ الشاعر ١١١
(وَما ضَرَبٌ بَيضَاءُ) تَقييدًا للمطلَقِ ، فَلا يكُونُ حُجةً لأبي القَاسم ولاَ عليهِ ، ولا نَص ولاَ قرِينَة تُعيِّنُ أحَدَ المقصدَينِ ، فالإقدَامُ على أبي القاسم بِأنهُ وقعَ وغَلَطَ لاَ يَنبغِي .

ثم [أقولُ إنَّ] (٥) قولَ ابنِ طلحةَ - رحمه الله - وانمَا أوقعَهُ قولُ الشاعرِ ، رَجمٌ

---

(١) الجمل ٢٩٣ .

(٢) الشاهد لأبي ذُؤيب الهذلي وهو في شرح ديوان الهذليين للسكرى ١٤٢/١ والمذكر والمؤنث لابن الانبارى ٤٦٣/١ وتهذيب اصلاح المنطق ٧٤٦ واللسان (ضرب) .

(٣) قال ابن السكيت : والضَّرَبُ العَسَلُ الأبيضُ الغَليظُ . يقال : هو الضَّربُ وهيَ الضَّربُ البيضاءُ وقد استَضْرَبَ العَسَلُ اذا غَلُظَ . وفي اللسان (ضرب) والضَرَبُ بالتحريك العَسَلُ الأبيضُ الغَليظُ يذكر ويُؤنَّثُ . ينظر تهذيب اصلاح المنطق ٧٤٦ واللسان (ضرب) .

(٤) في الأصل : يأتي ورواية الديوان يَأوى .

(٥) في الأصل : ثم أقول والسياق يعطي ماأثبتناه .

بالظنّ، إلّا أن يثبتَ عندهُ بنقلٍ صحيحٍ أنّ أبا القاسم قالَ : والضَّرَبُ العسلُ الأبيضُ مِن هذا لا من شيءٍ آخرَ ، فيكونُ وقوعاً لاحتمالِ وصفِ الضَّرَبِ بكونِهِ أبيضَ وتردّدِهِ بينَ الوصفِ المؤكِدِ أو المقيدِ ، والعلماءُ لَنَا كالآباءِ ، فيجبُ علينَا توقيرُهُم وتصحيحُ مَقالِهِمْ ما أمكنَ .

رجع ، والدليلُ على تأنيثِهِ أنكَ تقولُ : أكلنَا ضَرباً طَيبَةً .

والضُّحَى بضمِّ أولهِ مقصورٌ مؤنَّث ، تقول : هذهِ الضُّحَى وتصغيرُهَا بغيرِ تاءٍ(١) ، وهُو مِمَّا شَذَّ كالقوسِ ، ومَا ذُكِرَ مَعَهُ مِمَّا شَذَّ فكثيرٌ بغيرِهَاءٍ مِنَ المؤنثِ ، فتقولُ ضُحَيّ ، وقد ذَكَرَ ابن طلحةَ أنهَا تُصَغَّرُ بالتاءِ .

والحربُ مؤنثةٌ ، يقَالُ : وقعتْ بينهُم حربٌ ، وتصغيرُهَا بغيرِ هَاءٍ مِمَّا شَذَّ أيضاً وخرجَ عن أصلِ التصغيرِ ، ومنَ الدليلِ على تأنيثِهَا قولُ زهير(٢) :

إذا لَقِحَتْ حربٌ عَوَانٌ مُضِرّةٌ ... ضَروسٌ تُهِرُّ الناسَ أنيابُهَا عُصْلُ

وقال آخر(٣) :

لَقدْ جَلَبَا حَيْناً وَحَرْباً عَظِيمَةً ... تُبِيدُ سَرَاةَ القومِ مِنْ غَطَفَانِ

وقال آخر(٤) :

الحَربُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتَيَّةً ... تَسْعَى بِزِينَتِهَا لِكُلِّ جَهُولِ

---

(١) قال ابن الانباري : فأما الضُّحَى فلم نسمعْ فيهَا إلا ضُحَيًّا ، وتنكبُوا أن يقولُوا ضُحَيّةٌ فرارًا مِنْ أن يُضارِعَ تصغيرهَا ضَحْوةً . المذكر والمؤنث ٢/ ٣٣١ .

(٢) الشاهد لزهير ، ديوانه ١٠٣ وهو في معاني القرآن واعرابه للزجاج ١/ ١٥٠ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢٩٢ والدر المصون ١/ ٤٢٢ وعصل : معوجة ويروى : صعل بتقديم الصاد على العين .
وانظر اللسان (عصل) والشاهد فيه لزهير .

(٣) الشاهد لعنترة بن شداد العبسي يرثي مالك بن زُهير العبسي الذى قُتِلَ في حربِ داحسَ والغبراء ، ديوانه ٧٠ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٥١٧ ، والحَينُ بالفتح : الهَلاكُ ، ينظر اللسان (حين) .

(٤) الشاهد لعمرو بن معدى كرب وهو من شواهد الكتاب ١/ ٤٠١-٤٠٢ والمحلى لابن شقير ١٠٠ والمسائل المنثورة ٣٤ والافصاح في شرح أبيات مشكلة الاعراب ٣٢١ وشرح الفصيح للخمي ١٢٨ .

وتصغيرُهَا بغيرِ هاءٍ كأنهمْ قصدُوا بهَا القِتالَ ، والقوسُ مُؤنّثةٌ تقولُ : انكسرتِ القوسُ ، وقوسٌ زوراءُ قالَ امرؤُ القيس : (١)

عَارِضٍ زوراءَ مِنْ نَشَمٍ غيرِ بَانَاةٍ على وَتَرِهْ

وتَصغيرُهَا بغيرِ هاءٍ -أيضًا- وهُوَ مِمَّا شذَّ قالُوا : قُوَيْسٌ .

وقُدامُ ، ووَراءُ مُؤنَّثٌ (*) ، وزادَ غيرهُ أمامُ ، ويُصغرنَ بالهاءِ وإن كُنَّ على أربعةِ أحرفٍ فصاعِدًا ، وليسَ في ظروفِ المكانِ مَا يؤنثُ إلاَّ هذهِ ، وأن تصغيرَهَا بالهاءِ ، فيقالُ : "قُدَيدِيمَةٌ ، وُوَرَيِّئَةٌ ، وأُمَيِّمَةٌ" وهذهِ مِمَّا شذَّ في بَابِهَا .

والعُرسُ مُؤنثةٌ تقولُ : شهدنا عرسًا طيبَةً ، قال الشاعر : (٢)

إنَّا وَجَدْنَا عُرسَ الحَنَّاطِ لَئيمَةً مَذمُومَةَ الحُوَّاطِ

وتقولُ في تصغيرِهَا : عُرَيْسٌ بغيرِ هَاءٍ ، وهُوَ مِمَّا شذَّ .

والنارُ مُؤنَّثَةٌ وتقولُ في تصغيرِهَا : نُوَيْرَةٌ ، وقال تعَالى : * النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الذِينَ كَفَرُوا * (٣) ، وعَروضُ الشعرِ مُؤنثةٌ تقولُ : عَرُوضٌ جَيدَةٌ والعَرُوضُ : النّاحِيَةُ ، قال الشاعر : (٤)

لِكُلِّ أُنَاسٍ مِنْ مَعَدٍّ عِمَارَةٌ عَرُوضٌ إلَيهَا يَلجَؤُونَ وَجَانِبُ

(*) في الأصل : مؤنثا ، والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٢٢ والاغاني ٩/١١٦ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧٩ واللسان (نشم) .

(٢) الشاهد في تهذيب اصلاح المنطق ٧٤٣ والمذكر والمؤنث ١/٤٢٤ والحلل في اصلاح الخلل ٣٢٤ وشرح ألفية ابن معطي ٢/٢٣٤ وشرح شواهد الشافية ٩٩ وشرح الشافية ١/٢٤٢ واللسان (حوط) ، والشاهد فيه تأنيث العُرُسِ بعودِ الضميرِ عليهَا مُؤنّثًا .

(٣) الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٤) الشاهد للاخنس بن شهاب التغلبي كما في المفضليات ٢٠٤ وهو في الجمهرة لابن دريد ٢/٣٨٧ والتكملة لأبي علي ٣٩٠ وتهذيب اصلاح المنطق ٧٤٣ والقيسي ٢/٧٣٨ وابن برى ٤٩٥ واللسان (عرض) والشاهد فيه تأنيث العَرُوضِ التي هيَ الناحيةُ .

فأعادَ عليهَا ضَميرَ المؤنَّثِ ، وَناقَةٌ عروضٌ إذَا لم تُرَضْ (١) ،

والكـأسُ مُؤنَثةٌ قال الشاعر: (٢)

مَن لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَماً ... لِلموتِ كَأسٌ وَرُوحُ المرءِ شَارِبُهَا

وقال آخر (٣):

كَأسٌ عَزيزٌ مِنَ الأعنَابِ عَتَّقَهَا ... لِبعْضِ أربَابِهَا حَانِيَةٌ حُومُ

فأعادَ عليهَا فِي البيتين ضميرَ المؤنَّثِ ، وجمعُ الكأسِ فى القليلِ : أكْؤُسٌ وفي الكثيرِ : "أكْواسٌ وكِئاسٌ" ، حكَاهَا يَعقُوبُ (٤) ، ولاَ تُسَمَّى الكَأسُ كأساً إلاّ أنْ يَكونَ فِيهَا المشروبُ ، وإلاّ فهيَ زُجَاجَةٌ ، كَمَا أنّ المائِدَةَ لا / تُسَمَّى مَائِـدَةً ١١٢'
إلاّ إذا كانَ عليهَا طَعَامٌ ، وإلا فهيَ خُوانٌ (٥) ، ونَظَائِرُهَا كَثِيرةٌ أعنى في تقييـد الاسمِ بِحَالةٍ من حَالاَتِ المُسَمَّـى .

---

(١) ينظر اللسان (عرض) .

(٢) الشاهد لأميةَ بن أبي الصلت وهو في الكامل ١ / ٧١ والأمالى والنوادر للقالى ٣ / ٣٦ والتكملة لأبي علي ٢٧٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٨٠ والقيسى ٢ / ٦٨٧ وابن برى ٤٧٠ واللسان (كأس) والخزانة ٣ / ٤٧ وينسب الشاهد لرجل من الخوارج قتله الحجاج كما في القيسي .

(٣) الشاهد لعلقمة بن عبدة ، ديوانه ٦٨ وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٢٤١ والمفضليات ٤٠٢ والمسائل الحلبيات ٢٣٧ وسر الصناعة ٢ / ٦٧٠ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ١٥٦ واللسان (كاس) والشاهد فيه تأنيث الكأس بِعَودِ الضمير عليها مؤنَّثاً .

(٤) ينظر المذكر والمؤنّث لابن الانبارى ١ / ٥٠٤ وفى اللسان : أكؤسٌ ، وكؤوسٌ وكِئَاسٌ .

(٥) الخُوَانُ : الذى يُؤكلُ عليهِ مُعرَّبٌ ، والجمع : أَخْوِنَةٌ . ينظر اللسان (خون) .

والمُوسَى مُؤنَّثَةٌ يقالُ : مُوسى جَيِّدَةٌ ، قال الشاعر : (١)

فإن تكنِ المُوسَى جرتْ فوقَ بظرِهَا   فما خُتِنَتْ إلاَّ ومصَّانُ قاعِدُ

وقال الكسائي (٢) : هو فُعْلَى ، وهذا مَرْدُودٌ بِسَمَاعِ التنوينِ فيهَا، قالت بِنتُ الخُسّ حينَ سُئِلَت أيّ الأشياءِ أحبُّ اليكِ ؟ قالتْ : "مُوسًى خَذِمَةً، في حَبْرُورٍ سَمِينةٍ ، في صِحَافٍ رَذِمَةٍ (٣) ، في غَدَاةٍ شَبِمَةٍ" ، فإذا لم تكنْ "فُعْلَى" فإنّما هيَ "مُفْعَل" من أوسيتُ رأسَهُ إذا حلقْتُهُ، وكلُّ اللغويينَ على أنّهَا مؤنثةٌ إلاّ الأُمَوِيّ (٤) فإنّهَا عِنْدَهُ مُذَكَّرَةٌ ، ويَجُوزُ على مذهبِ الكُوفيينَ أن تكونَ "فُعْلَل" مِن مَاسَ : يَمِيسُ سُمِّيتْ بذلِكَ لميسِهَا (٥) في فِعْلِهَا، واخْتُلِفَ في اشتقَاقِهَا ، فمنهُمْ من قال : هيَ مُشتقةٌ من ماسَ يميسُ،فهيَ من ذَواتِ الميمِ والياءِ والسينِ، فوزنُهَا على هذا القول : فُعْلَلٌ ، والوَاوُ في مُوسَى مُنقلبةٌ عَنِ اليَاءِ التي في يَمِيسُ هَذا مذهبُ الكُوفيينَ . (٦)

---

(١) الشاهد لزياد الاعجم وهو فى أدب الكاتب ٤٠٦ وإصلاح المنطق ٣٥٩ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٧٤٤ والحلل فى إصلاح الخلل ٣٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٨٠ وشرح الشافية للرضي ٢/٣٤٨ وشواهدِهَا ٢٩١ ، واللسان (مصص) وينسب الشاهد لأعشَى همدان .

(٢) ينظر المذكر والمؤنث لابنِ الأنبارى ١/٤٠٤ و شرح الشافية للرضي ٢/٣٤٨ .

(٣) ينظر التكملة ٣٩٠ واللسان (خَذَمَ) ومُوسًى خذِمَةٌ سريعةُ القطعِ.

(٤) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/٤٠٥-٤٠٦ .
الأموى هُوَ : عبدالله بن سعيد من اللغويين الكوفيين ألف كتابا في النوادر ،ورحل الى البادية وأخذ عن الأعراب . ترجمته في الفهرست ٧٢ .

(٥) فى الأصل : بهيئتها . والصواب ما أثبتناه ، والميس التبختر يُنظر اللسان (ماس) و (ميس) .

(٦) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/٤٠٦ وشرح الشافية للرضي ٢/٣٤٨ .

والبصريون يَزعمونَ أنهُ مشتقٌ مِن أوسيتُ رَأسَهُ إذا حلقتُهُ ، وهذا أنسبُ من اشتقاقِهِ من مَاسَ يَميسُ؛ فإنهُ آلةٌ للحلقِ، فهوَ على هذا القولِ من ذَوَاتِ الواوِ والسينِ والياءِ، ووزنُهُ على هذا مُفْعَل، وقال بعضُهم : هُوَ مُشتقٌ مِن أسوتُ الجُرحَ إذا أصلحتُهُ، فَهُوَ على هذا الاشتقاقِ مِن ذَوَاتِ الهمزةِ والسينِ والواوِ، فيكُونُ وزنُهُ مُفْعَل، إلَّا أنَّ وَاوَهُ منقلبةٌ عن همزةٍ ؛ لأنَّهَا همزةٌ ساكنةٌ وقبلَهَا مضمُومٌ فهيَ مثلُ الهمزةِ في سُؤْرٍ ، وتخفيفُهَا سُورٍ ، وألفه ألفٌ منقلبةٌ عَن حرفٍ أصليٍّ على هذينِ الاشتقاقينِ الأخيرَينِ .

والقَلُوصُ مُؤنَّثةٌ وهيَ الفَتِيَّةُ مِنَ الإبِلِ قال :(١)

وعطِّلْ قَلُوصِي في الرِّكَابِ فَإنَّهَا ... سَتَبرُدُ أكْبادًا وتُبْكِي بَوَاكِيَا

وقال آخر :(٢)

* حَنتْ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ تَحنْ *

وقال آخر :(٣)

* فيهَا ثَلَاثُ قُلُصٍ وَبَكْرَانْ *

والذَّودُ مِنَ الإبِلِ مُؤنَّثٌ تقولُ هذِهِ ذَودٌ ، وثلاثُ ذَودٍ ،وفي الحديثِ : " ليسَ فِيمَا دُونَ خمسِ ذَودٍ مِنَ الإبِلِ صَدَقَةٌ "(٤) بإسقَاطِ التَّاءِ مِنَ العَدَدِ

---

(١) الشاهدُ لمالك بن الريب كما في ذيل الامالي والنوادر ١٣٨/٣ ، والفصيح لثعلب ٢٦٨ ، وأساس البلاغة (قود) و شرح الفصيح للخمى ٦٨ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٦٢/١ ، واللسان (برد) .

(٢) الشاهد في الكتاب ٣٠٤/٢ وقد نسب للعجاج وهو من شواهد المقتضب ٣٥٨/٤ وأنشده أبو علي في المسائل البصريات ٩٠٦/٢ والمسائل المنثورة ١٠٢ وانظر الخزانة ٤٥/٤-٤٦ .

(٣) الشاهد في المذكر والمؤنث لابن الانبارى ٢٩٦/٢ بلا عزو.

(٤) الحديث أخرجه البخارى في باب وجوب الزكوة ١٢٥/٢ وأحمد في مسنده ١١/١ و ٤٠٢/٢ - ٤٠٣ .

المضافِ الى الذودِ ، وكذلكَ كلُّ عَدَدٍ أُضيفَ الى اسمِ جمعٍ مؤنثٍ، وهوَ أيضًا مِمّا شَذَّ في التصغيرِ من حيثُ صُغِّرتْ بِغيرِ تاءٍ، قالُوا : ذُوَيْدٌ ولم يقولوا : ذُوَيْدَةٌ ، وذكروا فيهَا التذكيرَ، وفي مختصرِ العين (١) : أنها لا تطلقُ الاّ على الإناثِ مِنَ الإبلِ، وهيَ موضوعةٌ للعددِ القليلِ، وقالَ عقيلُ (٢) بنُ عُلَّفةَ (٣) :

إنّي وإنْ سِيقَ اليَّ المَهْــرُ   ألفٌ وعِبْدانٌ وذَوْدٌ عَشْــرُ

أَحَبُّ أَصْهارِي اليَّ القَبْـــرُ

وقال أبوحاتم : قدْ يَقعُ الذَّودُ على الواحدةِ، واحتجَّ مَنْ يقولُ ذلكَ بقوله عليه السلام : " ليسَ فيمَا دُونَ خمسِ ذَودٍ مِنَ الإبلِ صَدَقَةٌ " ، وبقولِ ابنِ الجُلاحِ (٤) : " الذَّودُ الى الذَّودِ إبِلٌ، والتَّمرةُ الى التَّمرةِ تمرٌ" ، وقالَ المبردُ (٥) : " أقلُّ ما يَقعُ عليهِ الذَّودُ الاثنانِ" ، وقالَ غيرُهُ : "هُوَ منَ الثلاثةِ الى العَشرةِ" ، هَذا قولُ أكثرِ أهلِ اللُّغةِ، ولا حُجَّةَ لأبي حاتمٍ فيمَا احتجَّ بِهِ لاحتمالِ / أن يَكونَ الذَّودُ ١١٢
اسمَ جَمعٍ ، ويقَعُ موقعَ الجَمعِ، فَكما تَقولُ خمسةُ رِجالٍ كَذلِكَ تقولُ : خمسُ ذَودٍ ، وأيضًا فإنَّ العِدّةَ مِن ثلاثةٍ الى عشرةٍ لا تُفسَّرُ بواحدٍ انما تُفسَّرُ بجمعٍ .

وقولُ الآخرِ : " الذَّودُ الى الذَّودِ إبِلٌ" ، أيْ : القَليلُ الى القَليـــلِ ، وزَعمَ بعضُهُم أنَّ الذَّودَ يُذكَّرُ ، واتفقُوا على أنَّ التأنيثَ فيهِ أشهَرُ .

---

(١) لم أعثر على هذا في مختصر العين وقد قاله الفراء في المذكر والمؤنث ٨٧ .

بن معاوية . . بن سعد بن ذبيان

(٢) عقيل بن علفة المُرّي ابن الحارث / كُنيَتُهُ أبُو العَمَلّس وأبُو الجرباء وهُمَا ابنهُ وابنَتهُ، شاعرٌ أمويٌّ منَ المجيدين المُقِلّينَ مات سنة ١٠٠ هـ ، ترجمته في الاغانـــــي ١٢ / ٢٩٦ والمؤتلف والمختلف ١٦٠ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ١٠٠ .

(٣) والرجز في الأمالي ١ / ٢٧٣ ، العقد الفريد ٢ / ٩١ ، بهجة المجالس ٢ / ٦٨ .

(٤) هَذا مَثَلٌ مِن أمثالِ العَرَبِ كما في مجمع الأمثال للميداني ١ / ٢٧ - ٢٧٧ وقائله : أحيحةُ بن الجُلاح .

(٥) ينظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١ / ٥٢٢ قال : " والذَّودُ أُنثــى سمعتُ أبا العباس يَقولُ : هِيَ مَابينَ الثلاثِ الى العَشْرِ مِنَ الإبلِ ، ولم أعثر على هَذا القول للمبردِ في شـــيءٍ من كُتُبِهِ التى قرأتُهَا .

والغُولُ مُؤَنَّثَةٌ، تقولُ: هذِهِ الغُولُ، وغالَتهُ الغُولُ ، وقيلَ : الغُـــولُ أُنثَى الجِنِّ، وقيلَ: سَاحِرَةُ الجِنِّ، قَالَ الشاعر في تأنيثها : (١)

فَمَا تَدُومُ على شَيءٍ تكونُ بِهِ كَمَا تَلَوَّنُ في أَثوابِهَا الغُـــولُ

والرَّخِلُ والعَنَاقُ مُؤَنَّثَانِ ، تقولُ : هذِهِ العَنَاقُ و هذِهِ الرَّخِلُ ، والعَنَاقُ: الأنثَى من أولادِ المعزِ ، والرَّخِلُ: الأنثَى من أولادِ الضأنِ ، والضَّبُعُ الأنثَى تقُولُ : هذِهِ الضَّبُعُ ، والضَّبُعُ العَرجَاءُ، والذكرُ مِنهَا يُقالُ فِيهِ : ضِبعَانٌ، قالَ الشاعر: (٢)

يَا ضَبُعًا أَكَلَت آيَارَ أَحْمِرَةٍ فَفِي البُطُونِ وقَدْ رَاحَتْ قَرَاقِيـــرُ

والخيلُ ، والإبلُ ، والغَنَمُ ، والضَّأنُ ، والمَعزُ مُؤَنَّثَةٌ كُلُّهَا، وَضَابِطُ ذلكَ أن تقولَ : أسماءُ الجموعِ وأسمَاءُ الاجنَاسِ مِمَّا لاَ تعقلُ مُؤَنَّثَاتٌ كُلُّهَا .

فأسماءُ الجموعِ كالخيلِ ،والإبلِ ، وأسمَاءُ الجمُوعِ مَا لاَ واحِدَ لَهُ من لفظِهِ ، ألاَ ترى أنَّ الواحِدَ مِنَ الخيلِ فَرسٌ، والوَاحِدُ مِنَ الإبلِ جَمَلٌ أو نَاقَـــةٌ ، وأسماءُ الأجنَاسِ كَالبطِّ ، والبَقرِ ، والضَّأنِ، وضَابِطُهُ مَا بَينَ واحِدِهِ وجَمعِهِ طَرحُ التاءِ ، ألاَ تَـــرى أنَّ الواحِـدَ مِنَ البطِّ : بَطَّةٌ ، ومِنَ البقَرِ : بَقَـــرَةٌ ،

---

(١) الشاهد لكعب بن زهير من قصيدتـه المشهورة فى مدح رسول اللـــه صلى الله عليه وسلم وهو فى ديوانه ١٩ والجمهرة ٣/ ١٥٠ - ١٧٦ والتكملة لأبي علي ٣٨٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨١ وشـــرح شواهد الإيضاح للقيسى ٢/ ٦٩٥ وابن برى ٤٧٤ والدرر٢/ ١٤١ .

(٢) الشاهد فى الكتاب ٣/ ٥٨٩ دون نسبة والمقتضب ١/ ١٣٢ والنوادر لابي زيد ٢٩٥ والمذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/ ١١٥ والتكملـــة لابي علي ٣٨٠ وسر الصناعة ٢/ ٦٠٨ والقيسي ٢/ ٧٠٣ وابن برى ٤٧٧ واللسان (أير) و (ضبع) .

ويروى الشاهد : يا أَضْبُعًا ، وهِيَ روايةُ سِيبويهِ شَاهِدًا على جَمـــعِ أَيرٍ على آيَارٍ عَلى القِيَاسِ ، خَرَّجُوهُ على الأصل ، والبيت فى النـــوادر لرجل من بنى ضَبَّةَ أدركَ الإسلام ، قال أبوحاتم : "يَا ضَبعًا" أبوالعباس بفتح الضاد ولم يذكر الضم .. وبعضُهم يرويه : يا أَضْبُعًا يجعلـه جمعًا والشاهد فِيهِ تأنيث الضَّبُعِ استدل عليه بقوله : أَكَلَتْ ، وبقوله : رَاحَتْ .

ومنَ الضَأنِ : ضَائِنَةٌ (١)، فمِنْ تأنيثِ إبلٍ قوله (٢):

* ألا إلّا تكنْ إبلٌ فمِعْزَى *

فقالَ بتكُنْ وليسَ بخطابٍ،فدَلَّ على أنّها مُؤنّثةٌ ، لانَّ المُخاطَبَ المُؤنّثَ مُخبَرٌ عنهُ بالتاءِ ، كما تقولُ : هندُ تقومُ، وكذلكَ قولُهُ تعالى : * أفَلا يَنْظُرُونَ إلى الإبِلِ كيفَ خُلِقَتْ * (٣)

وقولُهُ : (والأَروَى) الأروَى : إناثُ الوُعُولِ وتُنونُ ولاَ تُنوَّنُ ، فمن نوّنها جَعَلَها بمنزلةِ "أفْكَلٍ"، ومَن لمْ يُنونِها جَعَلَها بمنزلةِ فَعْلى،وَواحِدَةُ الأروى:"أُرْوِيَةٌ"، بِضمّ الهمزةِ ، وحَكَى الأخفشُ (٤) أنه سَمِعَ أُرْيَّا ،وفيها نَظَرٌ.

والعُقَابُ مُؤنّثةٌ تقولُ:طارتِ العُقابُ وتُجمعُ على"أفعلٍ"،فيقالُ:أعْقُبٌ وهُوَ دليلٌ على التأنيثِ في هَذا البِناءِ ، لأنّهُ لو كانَ مُذكّراً لجُمعَ على"أفعِلَةٍ"، وقد تقدّمَ مثلُ هَذا .

قالَ امرُؤُ القيس: (٥)

كأنَّ دِثاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ ... عُقابُ تَنُوفَى لاَ عُقابُ القَواعِلِ

وقوله أيضا : (٦)

كتَيسِ الظّباءِ الأعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ ... عُقابٌ تَدَلّتْ مِنْ شَماريخِ ثَهْلانِ

---

(١) في الاصل : ضانية . والصواب ما أثبتناه.

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٣٦ والستة الجاهليين اختيار الأعلم ١٠٦ ، وعجزه :

* كأنَّ قُرُونَ جِلّتِها العِصِيُّ *

(٣) الآية ١٧ من سورة الغاشية.

(٤) ينظر التكملة لابي علي ٣٨٩.

(٥) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٩٤ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٨٤ ، وتَنُوفَى:جبلٌ من جبالِ طَيّئٍ مُشرِفٌ ، والقواعِلُ : أسماءُ جِبالٍ ليست بشوامخَ ، والقواعل أيضا:الجبال الطوال .

(٦) لامرئ القيس ، ديوانه ٩٢ ،والمذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/ ٥٢٥ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٨٢ وثهلان : جبل عند المدينة . والشاهد فيه تأنيث العُقابِ بِعَودِ الضمير عليها مُؤنّثاً .

والطيرُ مؤنثةٌ، قالَ الله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ (١)، وقالَ تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ (٢)، وقالَ امرؤُ القيس: (٣)

﴿ وَقَد أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ﴾

والوحشُ مؤنثٌ، قالَ الشَّاعِرُ : (٤)

إذا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشَ في ظُلُلَاتِهَا ‏ ‏ ‏ سَوَاقِطُ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا

والقَلْتُ مؤنثةٌ، وهيَ النُّقرَةُ في الجَبَلِ، ودليلُ تأنيثِهَا قوله : (٥)

لحى اللَّهُ أَعْلَى تَلْعَةٍ حَشَفَتْ بِهِ ‏ ‏ ‏ وَقَلْتًا أَقَرَّتْ مَاءَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمِ

والدَّلوُ مؤنثةٌ، تقولُ دَلْوٌ عَظِيمَةٌ، ومنهُ قولُ الراجز: (٦)

قَدْ أَسَرَ القَاضِي بِأَمْرٍ عَدْلِ ‏ ‏ ‏ أَنْ تَمْخَنُوهَا بِثَمَانِ أَدْلِ / ١١٢ ٣
فحذفَ الهاءَ من عددِهِ وذلك دليلٌ على تأنيثِهِ.

---

(١) الآية ١٩ من سورة الملك.

(٢) الآية ٧٩ من سورة النحل.

(٣) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٩ والسبع الطوال ٨٢ وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ٣٢/١ وجمهرة أشعار العرب ١٣٥ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٣/٢.

(٤) الشاهد للنابغة الجعدي ، ديوانه ٧٤ وهو من شواهد الكتاب ٦٣/١ والتكملة لأبي علي ٣٨٢ والقيسي ٣١٨/٢ وابن برى ٤٨٤، والتاج واللسان (سقط) وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٣/٢.

(٥) الشاهد أنشده أبوعلي في التكملة ٣٨٣ ولم ينسبه ، ونسبه القيسي في شرح شواهد الإيضاح ٧٢٠/٢ للفرزدق في هجاء بني قيس بن عاصم بن سنان ، ابن زيد مناة بن تميم، وهو في الفصول والغايات للمعرى ٣٠٥ وابن برى ٤٨٥ والشاهد فيه تأنيث القلت وهي نُقرةٌ في الجبل تُمسِكُ الماءَ.

(٦) الشاهد في المذكر والمؤنث لابن الانباري ٤١٢/١ وشرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط دون نسبة لوحة ٢١٦ وفي المذكر والمؤنث (أن يمخنوها بثمان أدل) ومعنى يمخنوها يستقون منها ويظهرونها . وهي بمعنى نزح البئر . ينظر اللسان (نزح). والشاهد في المخصص ١٦٧/٩/٢ دون نسبة.

وذكر " جهنم وسقر ولظى " وهي مؤنثات ، وشواهدها في القرآن كثيرة .

والطس والطسة والطست ، كل ذلك مؤنث ، يقال في تصغيرها : طسيسة ، قال الشاعر : (١)

رجعت الى صدر كطسية حنتم إذا قرعت صفراً من الماء صلت

والشمس مؤنثة ، قال الله تعالى : ﴿ والشمس تجري لمستقر لها ﴾ (٢) ،
والريح مؤنثة ، تقول : جرت الريح ، قال الله تعالى : ﴿ وأما عاد فأهلكوا بريح صرصر عاتية سخرها عليهم ﴾ (٣) ،
والمنجنون والمنجنين وهي الدولاب ، وهو أداة السانية (٤) ، وشعوب اسم المنية يقال : ألمت به شعوب ، وخرمته (٥) واخترمته ، ويقال : الشعوب بالالف واللام ، وفي المنجنين قال الشاعر : (٦) (*)

* وكل أنثى حملت أحجارا *

---

(١) الشاهد أنشده ابن الانباري في المذكر والمؤنث ٣٩٠/١ لعمرو ابن شأس وهو في القيسي ٧٢٥/٢ دون نسبة والشاهد فيه تأنيث الطست بعود الضمير عليها مؤنثا .

(٢) الآية ٣٨ من سورة يس .

(٣) الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٤) قال ابن الانباري : قال الفراء : " بعض العرب يسمى المنجنيق المنجنوق ، كما قيل في المنجنين : المنجنون " . المذكر والمؤنث ٥١٢/١ .

(٥) في اللسان (خرم) يقال : اخترم فلان عنا : مات وذهب ، واخترمته المنية : أخذته ، وخرمته ، وشعوب اسم من أسماء المنية . قال أبو علي : شعوب اسم للمنية معرفة لا تنصرف ومن ألحقها الالف واللام فالقياس أن يصرفها . ينظر التكملة ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٦) الشاهد من أرجوزة للعجاج ، ديوانه ١١٦/٢ وهو في المذكر والمؤنث لابن الانباري ٥١٢/١ وأنشده أبو علي في التكملة ٣٦٥ والقيسي ٦٦٣/٢ وابن برى ٤٤٦ وعجزه :

* تنتج حين تلقح انيقارا *

(*) مثل من أمثال العرب ، وفي الميداني ٣٧٠/١

* شعبت قومي شعوب *

وقال آخر في الثانية:(١)

هَلُمَّ إليْهَا قَدْ أُثِيرَتْ زُرُوعُهَا وَعَادَتْ عَلَيْهَا المَنْجَنُونُ تَكَدَّسُ

وشَعُوبُ اسمُ المنيةِ لاَ ينصرفُ لِلتأنيثِ والتعريفِ .
والأفعَى : اسمٌ للإنثى ، والأفعوانُ : اسمٌ للذَّكرِ.
والسماءُ والأرضُ مُؤنثان قال الله تعالى : ﴿ والسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ﴾ (٢)، وفي القرآنِ مِنْ شَوَاهِدِهَا كَثِيرٌ.

---

(١) الشاهد في الاغاني ٢٤/ ٢٢١ أنشده الرياشي مع خمسة أبيات أخرى وفي الحماسة بشرح المرزوقي الحماسية رقم ٢٢٠ للمتلمس وينظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٢٦٩، وفي اللسان نسبةُ للمتلمس شاهدًا على تأنيثِ المنجَنُون.
والمنجُنُونُ : الدولاب التي يُستقى عليها . اللسان (منجنون) .

(٢) الآية ٥ - ٦ من سورة الشمس .

باب ما يُؤنَّث ويذكَّر من أعضاء الحيوان

المُنُق تُؤنَّث، والتذكيرُ أشهر، وحكى التذكيرَ والتأنيثَ في المُنُق أبو زيد، والأصمعيّ لا (١) يعرفُ التأنيثَ، قال أبو حاتم: التذكيرُ الغالِبُ، وحكى الفراءُ فتحَ النُّونِ، ذكرَ هذا المزياتي فتحَ النُّونِ مِنْهُ قالَ: وبنو أسدٍ يذكّرون، وأهلُ الحِجازِ يؤنّثون. (٢)

واللسانُ [فيه] (*) التأنيثُ، والتّذكيرُ أشهرُ، ومن ذكّر اللسانَ جَمعهُ على ألسنةٍ؛ لأنّ أفعِلةً جمعُ هَذا الوزنِ مِنَ المُذكّرِ، وبذلِكَ جاءَ القُرآنُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ واخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ ﴾ (٣)، وإذا أُنِّثَتْ جُمِعَتْ على أَلْسُنٍ؛ لأنّ أَفْعُلاً جَمعُ المؤنَّثِ مِنْ هَذا الوزنِ.

والذِّراعُ تُؤنَّثُ وتُذكَّرُ، والتأنيثُ أشْهَرُ وتُجْمَعُ على أَفْعُلٍ، فيُقالُ: أَذْرُعٌ قالَ الشاعر: (٤)

أَرْمى عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ ... وَهْيَ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وإصْبَعُ

والمَتْنُ يذكَّرُ ويؤنَّثُ، قال الشاعر في التذكير: (٥)

اليَدُ سَابِحَةٌ والرِّجْلُ ضَارِحَةٌ ... والعَيْنُ قَادِحَةٌ والمَتْنُ مَلْحُوبُ

(*) مابين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(١) في الأصل: ولا يعرف، بزيادة الواو، والسياق يُعطى ما أثبتناه. وانظر التكملة ٣٩٢.

(٢) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/٣٦٠.

(٣) الآية ٢٢ من سورة الروم.

(٤) الشاهد في المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/٣٧١ وأنشده ابن جني في الخصائص ٢/٣٠٧ دون نسبة الى أحد، وكذلك في المشوف المعلم ٣١٢ وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٧، وفي العيني ٤/٥٠٤، نُسب لحميد الأرقط وانظر الخزانة ١/٢١٤.

(٥) الشاهد أنشده أبو علي في التكملة ٣٩١ وهو في الجمهرة ٢/١٣٧ والقيسي ٧٤١، وفي القيسي أنّ الشاهد نسبه الأصمعي في كتاب خلق الإنسان لرجل من آل النعمان ابن بشير الأنصاري ثم قال:

===

وقَالَ آخر (١) فِى التأنيثِ :

وَمَتْنَانِ خَظَاتَانِ كَزُحْلُوفٍ مِنَ الهَضْبِ

وَيقَالُ مِنهُ : مَتْنَةٌ قَالَ امرؤُ القيس : (٢)

لهامَتْنَتَانِ خَظَاتَاكَمَا أَكَبَّ عَلى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ

والعَاتِقُ المعروفُ مِنهُ التذكيرُ ، والتأنيثُ قَلِيلٌ،قال الشاعر : (٣)

لَا صُلْحَ بَيْنِى فَاعلَمُوهُ وَلَا بَيْنَكُم مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَيفِي وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا قرقَرَ قُمْرُ الوَادِ بِالشَّاهِقِ

=== وقيل هُوَ لإبراهيم بن بشير ، ويروى لامرئ القيس،ولَهُ نَسَبَهُ أبو عبيد البكرى . والشاهد فيه تذكير المتنِ في قوله : (ملحوب)،والمتن : الظهر. وملحوب: مقطوع ما عليه من اللحم.

(١) الشاهد في الأصمعيات ٤١ والمذكر والمؤنث ١/٢٥٦ منسوب لعقبة ابن سابق وأنشده أبو على في التكملة ٣٩٢ دُون نسبةٍ وفي شرح شواهد الايضاح للقيسي ٢/٧٤٢ نُسِبَ لأبي دُؤاد الأيادِى ،وَكذلِكَ فى ابن برى ٤٩٩ وانظر شواهد الشافية ١٥٧ والخزانة ٧/٥٠٠ و ٩/١٧٨ والشاهد فيه تأنيث المتن.

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٦٥ والمذكر والمؤنَّث ١/٢٥٥ ، والستة الجاهليين اختيار الاعلم ١١٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٢٨ وشرح شواهد الشافية ١٥٦ والقيسي ٢/٧٤٣ والخزانة ٧/٥٠٠ و ٩/١٧٦.

(٣) البيتان في المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١/٢٥٨ وتهذيب اصلاح المنطق ٧٤٩ والأمالي الشجرية ٢/٧٢ والحلل في اصلاح الخلل ٣١٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٨٦ واللسان (قرر - عتق) والشاهد فيه تأنيث العَاتِق وهوقَلِيلٌ كَمَا قَالَ . وفى الأصل صدر البيت الثاني : " وقد كما ينجو وما " . وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

والقفا يذكر ويؤنث ، التذكير فيه عن أبي زيد ، والتأنيث عن الأصمعي.(١)

والضرسُ التذكيرُ فيها هو الأغلب ، و ربما أنثوه ، لأنه في معنى السن

قال الشاعرُ في التذكيرِ :(٢)

اجْتَمَعَ النَّاسُ وَقالُوا عُرْسُ ۞ فَفُقِئَتْ عَينٌ وَطَنَّ الضِّرْسُ

ويُروى : وطنتْ ضِرْسُ ، والتأنيثُ في هذا البابِ هُوَ على معنىَ الجَارحةِ، والتذكيرُ على معنَى العضوِ .

ومِمّا لحِقَ بهذا البابِ مِمّا لم يذكرهُ أبو القاسمِ، الذِّفرَى وهُوَ عَظمٌ

١١٣ خلفَ الأُذُنِ قال / الشاعر:(٣)

لَهَا ذَنَبٌ ضافٍ وذِفرَى أَسِيلَةٌ ۞ وَخَدٌّ كَمِرْآةِ الغَرِيبَةِ أَسْجَحُ

---

(١) ينظر التكملة ٣٩٢ .

(٢) الشاهد في المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/ ٢٦٥ والمنصف ٣/ ٩٠ والحلل في اصلاح الخلل ٣١٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨٦ وينسب الشاهد لدُكَين كما في المذكر والمؤنث وأنشده ابن جني :

* فَفُقِئَتْ عَينٌ وفَاضَتْ نَفْسُ *

(٣) الشاهد لذى الرمة ، ديوانه ٨٨ وهو في الكامل ١/ ٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١/ ٣١٦ وهو من شواهد أبي علي في التكملة ٣١٧ والحلل في اصلاح الخلل ٣١٦ والقيسي ١/ ٥٤٢ وابن برى ٣٦٣ واللسان (حشر) .

بابُ ما يذكرُ من أعضاءِ الحيوانِ ولا يجوزُ تأنيثُه

كُلُّ ما ذُكِرَ في هذا البابِ فهوَ مذكَّرٌ ، كَما ذَكرَ ، غيرَ أنَّ المِعَى ذكرَ أنهُ يُذكَّرُ ويؤنَّثُ ، وقوله : (المِعَى واحدُ الأمعَاءِ) ،(١) إنمَا قيدَهُ بهذا التمييزِ بينهُ وبينَ المِعَى (٢) الذي يُرادُ بهِ شعبٌ ضَيقٌ في الجَبلِ يسيلُ منهُ مَاءٌ ، فإنهُ مذكَّرٌ ولكنهُ ليسَ مِن هذا البابِ وكلّما ذكرَ من البابِ ، وكمَا كانَ لفظُ المِعَى مُشتركاً بينَ مِعَى الحيوانِ ومِعَى الجَبَلِ، نصَ على مقصُودِهِ ليخرجَ غيرَ مقصودِهِ ، وإن كانَا مُذكَّرينِ، ومِعَى الجَبلِ هُوَ المرَادُ بقوله :(٣)

وظَلتْ بِمَلْقَى واجِفٍ جَزعِ المَعَى قِيَاماً تُغَالي مُصْلَخِمًّا أَميرهَا

قال امرؤ القيس في الخَدِّ :(٤)

فَباتَ على خَدٍّ أَحَمَّ وَمَنْكِبٍ وضِجْعَتُهُ مِثْلُ الأسِيرِ المُكَرْدَسِ

والفَمُ قال النابغةُ :(٥)

زَعَمَ الهُمَامُ بِأَنَّ فَاهَا بَارِدٌ عَذْبٌ مُقَبَّلُهُ شَهِيِّ المَوْرِدِ

والأَنفُ قال :(٦)

مَتَى تَجمَعِ القَلْبَ الذَّكيَّ وَصَارِماً وَأنفاً حَمِيّاً تَجْتَنِبْكَ المَظَالِمُ

---

(١) الجمل ٢٩٥ .

(٢) في اللسان (معى) والمِعَى : سيلُ المَاءِ بينَ الحرارِ ، قال الاصمعي : الأمعاءُ مَسايلُ صغارٌ .

(٣) الشاهد لذى الرمة ، ديوانه ٣١٠ وأنشده أبوعلي في الايضاح ١٩٠ وهو في أساس البلاغة (فلى) وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٧/١ والقيسي ٢٣٩/١ وابن برى ١٧٧ وشرح عمدة الحافظ ٧٣٣ والتاج واللسان (صلخم) .

(٤) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٠٢ والستة الجاهليين اختيارالاعلم ٨٨.

(٥) الشاهد للنابغة الذبياني ، ديوانه ١٢٤ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢٣١ .

(٦) الشاهد من قصيدة لعمرو بن براقة الهمداني، وهي في شرح شواهد المغنى للبغدادى ٥٨/٢ ولهَا مناسبةٌ ذكرهَا البغدادى هُناك .

والمَنْخِرُ قال امرؤ القيس :(١)

لَهَا مَنخِرٌ كَوِجَارِ السِّـــبَاع ... فمِنْهُ يُريحُ اذا تَنبَهِــــرْ

والثَّغْرُ ، والنَّابُ ، والنَّاجذُ ، والذقْنُ ، والبَطنُ قال النابغة :(٢)

والبَطْنُ ذُو عُكَنٍ لَطِيفٌ طَيُّهُ ... والنَّحْرُ تَنفُجُهُ بِثَدْيٍ مُقْعَــدِ

والصدرُ والنَّحرُ مُتَرادِفَانِ على معنًى وَاحِدٍ، لكنَّ رِوايةَ الأعلم : النَّحرُ ، وصدرُ هذا البيت شَاهِدٌ لِلبطنِ بالتَّذْكِيرِ ، وعَجزُهُ شَاهِدٌ لِتذْكِيرِ الصَّدرِ ، ودليلُ التذكيرِ مِنَ البيتِ عودُ الضميرِ عليهِمَا مُذكَّرينِ .

---

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٦٥ والستة الجاهليين ، اختيار الأعلم ١١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٨٧ ورواية الديوان :

* لَهَا مِنْخَرٌ كَوِجَارِ الضِّبَاعِ * .. الخ

(٢) الشاهد للنَّابِغَةَ الذبياني ، في ديوانه ٣٠ والستة الجاهليين اختيار الأعلم ٢٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٨٨ .

بابُ ما يذكَّرُ ويؤنَّثُ من غيرِ ما ذكرنا

السبيلُ تُذكَّرُ وتُؤنَّثُ، وَجاءَ القرآنَ بالتذكيرِ والتأنيثِ قال اللّـهُ تَعالَى ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي ﴾ (١)، وقالَ تَعَالى : ﴿ وإنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ﴾ (٢)

والطَّريقُ يذكَّـرُ ويُؤنثُ، لأنَّـهُ بمنزلةِ السبيل فـي مَعنَاهُ .

والصِّرَاطُ يذكرُ ويؤنَّثُ ، والغالِبُ عليهِ التذكيرُ، قال اللهُ تعالـى: ﴿ وأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ ﴾ (٣).

والهـدى يذكـر ويؤنـث يقـال (٤) هذَا الهُدَى، وهذِهِ الهُدَى، قال اللهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾، فاستشهدَ بالآيةِ بعضُ النَحويينَ عَلى تَذكير الهُدَى، ويحتملُ أن يَكُونَ الهُدَى في الآيةِ مُؤنَّثاً، ولكنه لم يلحقْ علامةَ التأنيثِ للفعلِ ، لأنّهُ مُؤنَّثٌ غيـرُ حَقِيقِيٍ والفعلُ مُسْنَدٌ اليهِ من قبلِهِ ، وإذا كَانَ كَذلكَ جَازَ ألاّ تلحقَ العَلامـةُ مِثلُ قولِهِمْ : "تَطلُعُ الشمسُ وَيطلُعُ الشمسُ"، وَدَليلُ التأنيثِ فيهِ قولُ بَني أسدٍ (٥) : "هُـدًى حَسَنَةٌ".

والسُّرَى تُذَكَّرُ وتُؤنَّثُ تَقولُ : هَذَا السُّرَى، وهذِهِ السُّرَى، قالَ الاستاذ أبو بكر بن طلحة (٦) : إنَّ السُّرَى مُؤنَّثَةٌ في لُغَةِ بنِي تَمِيمٍ، قال الشاعر (٧) :

* إنَّ سُرَى اللَّيلِ حَرامٌ لاَ تَحِلْ *

---

(١) الآية ١٠٨ من سورة يوسف .

(٢) الآية ١٤٦ من سورة الاعراف .

(٣) الآية ١٥٠ من سورة الانعام .

(٤) الآية ١٢٣ من سورة طه .

(٥) ينظر اللسان (هدى) وفيهِ وقالَ الكِسائِيُ بعضُ بَني أسدٍ يُؤنثـهُ يقول : هذه هدًى مُستقيمةٌ . وانظر المذكر والمؤنث لابنِ الأنبارى ٣٩٨/١ وفيه : قال الفراء : بنو أسدٍ يُؤنثُونهُ فيقولون : هـذِهِ هُدًى حَسَنَةٌ .

(٦) ينظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٣٩٩/١ قال الفراء :هي مُؤنَّثةٌ .

(٧) الشاهد فى المذكر والمؤنث لابن الأنبارى لأعرابي من بني تميم ٣٩٩/١ . وهو فى الحلل فى اصلاح الخلل ٣٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/٢ .

والتذكيرُ أشهرُ، قال الشاعر: (١)

* فَقُلتُ هَجِّدنا وقدْ طَالَ السُّرى *

وللقائلِ أن يقولَ: انمَا ذكّرَ لمَّا تقدّمَ الإخبارُ عنِ المُؤنّثِ الذى ليسَ بحقيقيٍّ.

والقَلِيبُ يُذكّرُ ويؤنّثُ، والتذكيرُ فيهِ أكثرُ، والتأنيثُ لغةٌ، قال الراجز: (٢)

فَلِي ذَنوبٌ ولَهُ ذَنـوبُ ... وانْ أبَى كَانَتْ لِيَ القَلِيبُ

وكَذَلِكَ الطَّوىَ فِيهِ / التذكيرُ والتأنيثُ، لأنّهَا فِي معنَى القَلِيبِ. ١١٤

وذكَرَ: الرّكِيّ (٣) وليس من البابِ، لانه جمعُ رَكِيّةٍ وتأنيثُهُ على معنَى الجَمَاعَةِ،

وذكَرَ ابنُ طلحةَ أنّ الرّكَىّ البئرُ غيرُ المطويةِ، وكذَلِكَ يقَالُ: رَكِيّةٌ قال الشاعر: (٤)

عَلى ذَاكَ ودٌّ وأنّنِي فِي رَكِيّةٍ ... تُجَذُّ قُوَى أَسْبَابِهَا دُونَ مَائِهَا

والذَّنوبُ: الدّلوُ يُذكّرُ ويُؤنّثُ، وأنشدُوا فى تذكيرِهَا: (٥)

* إنّ الذّنوبَ يَنفَعُ المَغلُوبَا *

وقَالَ الشاعرُ: (٦)

عَلَى حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيهِ ذَنُوبُهُ ... يَجِدْ فَقْدَهَا اذْ فِي المَقَامِ تَدَابُرُ

---

(١) الشاهد في المذكر والمؤنث ٣٩٩/١ للبيد، واللسان (سرا)
ويروى:
قُلتُ هَجّدْنَا فقدْ طَالَ السُّرى ... وقَدرنَا أنّ خَنَى اللّيلِ غَفَلْ

(٢) الشاهد في المذكر والمؤنث ٤١٣/١ أنشده أبو حاتم عن أبي زيد شاهداً علىَ أن القَلِيبَ يذكر ويؤنث. وهو في اللسان (ذنب)؛

(٣) فى اللسان (ركا) الركِيّ: جنسٌ للرّكِيّةِ وهيَ البِئرُ تُحفَرُ والجمعُ ركيٌّ.

(٤) فى الحماسة بشرحي المرزوقي ٥٨٩/٢، والتبريزى ٢٣٠/١، للفضل ابن الاخضر الضبي.

(٥) الشاهد في المذكر والمؤنث ٤١٤/١ من انشادِ الفراء عَن أبي ثَروان وهو في معاني الحروف للرّماني ١٤٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/٢
وصدره: * هَرقِ لَهَا مِنْ قَرْقَرَى ذَنُوبَا *

(٦) الشاهد للبيد، ديوانه ٢١٧ وهو من شواهد الكتاب ٧٥/٣ على اضافةِ حينَ الى جملة الشرطِ ضَرورَةً وحقُّهَا ألاّ تُضافَ إلاّ الىَ الخبَرِيةِ.
وهو في المذكر والمؤنث لابن الانبارى ٤١٤/١ وكتاب المقتصد ١١١٠/٢ وتهذيب اصلاح المنطق ٧٤٧ والإنصاف ٢٩١/١ والشاهد فيه أن الذنوب تذكر وتؤنث. وانظر المشوف المعلم ٢٩١، ويروى: تداثر.

والحَالُ مُؤنَّثةٌ ، لأنَّ الإشَارةَ إليهَا بالمؤنثِ ، وَدليلُ تأنيثِهَا أيضًا ثبوتُ التَّاءِ في التصغيرِ، قَالُوا : حُوَيْلَةٌ، وقد تُذكّرُ ودليلُ [تذكيرهَا] (١) قولُهُمْ : هذِهِ حَالٌ صَالِحٌ ، وقدْ أتتْ لفظَتهَا بالتَّاءِ ، كما قالَ الشاعر : (٢)

عَلى حَالَةٍ لَوْ أنَّ في القومِ حَاتِمًا ... عَلى جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حَاتِمُ

ودرعُ الحديدِ يُذكرُ ويُؤنَّثُ ، والتأنيثُ أغلبُ والتذكيرُ قليلٌ، ذَكَرَ تذكيرَهُ الأستاذ أبو القاسم المزياتي (٣) - رحمه الله - وَقيدَهُ بالقِلةِ ، ودليلُ التأنيثِ أنه يُقَالُ : دِرْعٌ مُفاضَةٌ ، ودرع سَابِغَةٌ ، وَفضْفَاضَةٌ وَمَلسَاءُ ، وصُلُولِيَّةٌ (٤) قال الشاعر : (٥)

وَأملَسَ صُولِيًّا كَنِهْيِ قَرَارَةٍ ... أحَسَّ بِقَاعٍ نَفْحَ رِيحٍ فَأجْفَلاَ

وقال آخر : (٦)

وَسَابِغَةٌ مِنْ جِيَادِ الـدُّرُو ... عِ تَسمَعُ لِلْبيضِ فِيهَا صَلِيلاَ

---

(١) زيادة يلتئم بها الكلام .

(٢) الشاهد في الكامل ١/ ٢٣٣ للفرزدق والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٢٠ وشواهد الكشاف ٤/ ٥١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٩٠ والشاهد فيه أن الحال تذكر وتؤنث يقال : حَالٌ ، وحالَةٌ .

(٣) قال أبو علي في التكملة ٣٩٢ ودرعُ الحديدِ يذكر ويؤنثُ .

(٤) صُلُولِيَّةٌ منسوبَةٌ إلى صُولٍ وَهُوَ رَجُلٌ مِنَ العجم، وقيلَ هُوَ موضِعٌ تُصنَعُ فِيهِ الدروعُ ينظر ابن برى ٥٠١ والقيسي ٧٤٧ .

(٥) الشاهد لقيس بن حجر الأسدي كما في المذكر والمُؤنَّث لابن الأنبارى ١/ ٤٣٢ وهُوَ في التكملة ٣٩٣ والتنبيه على الأمالي ٦٨ والقيسي ٢/ ٧٤٦ وابن برى ٥٠٠ والشاهد فيه تذكير الدروع الذى دل عليه قوله : أملَسَ صُولِيًّا ، وهو من صفةِ الدرع .

(٦) الشاهد لعبد القيس بن خفاف كما في الاصمعيات ٢٣١ ، والمفضليات ٣٨٦ ، والحماسة بشرحي المرزوقي ٢/ ٧٤٧ ، والتبريزى ١/ ٣١٢ .

والسوقُ تُذكَّرُ وتُؤنَّثُ ، والتأنيثُ هُوَ الغَالِبُ ودليلُ تأنيثِهَا قولُهُم : قامتِ السُّوقُ ، وقد تُذكَّرُ. قال النابغة:(١)

نُمَيِّنَ قِلَالَهُ مِن بَيتِ رَاسٍ   إلى لُقْمَانَ فِي سُوقٍ مُقَامِ

والتأنيثُ أشهرُ.

والسلاحُ يذكر ويؤنثُ، ودليلُ التذكيرِ جمعُهُ على أسْلِحَةٍ ، قال تعالى : ﴿ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ﴾(٢)، ويجوزُ فيهِ التأنيثُ أيضاً ،وذُكِرَ أنَّ بعضَ العربِ قَالَ : "وبَرَتْهُ السِّلَاحُ"(٣)

والصاعُ فيهِ التذكيرُ ، والتأنيثُ أكثر يقالُ : ثلاثةُ أصوَاعٍ، والكثيرةُ الصِّيعَانُ ،قال الشاعر :(٤)

شَرَيْتُ غُلَاماً بَيْنَ حِصْنٍ وَمَالِكٍ   بِأَصْوَاعِ تَمْرٍ اذْ خَشِيتُ التَهَالُكَا

فقولهُ : أَصْوَاعِ ، دَلِيلٌ على التَّذكِيرِ، ولَوْ أرادَ التأنيث لم يَجمَعْهُ على أفْعَالٍ،هذا قولُ أبِي عِلِيٍ الرَّندِي ،(٥) وكَذلِكَ قَالَ ابن بَابَشَاذ أيضاً ، وقال ابنُ بابشاذ وَجَمعُهَا على من أنَّثَ : أصْوُعٌ ، وعَلى من ذكَّر : أَصْوَاعٌ(٦) ، وبعضُ أهلِ الحجاز يُؤنِّثُ ويقول : ثلاثُ أَصْوُعٍ وجَعَلَ بعضُهُم(٧) الصُّوَاعَ في التأنيثِ والتذكيرِ مِثْلُ الصَّاعِ، فَاستشْهَدَ على تذكِيرِهِ وتأنيثِهِ بقولِهِ تعالى : ﴿ قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ ﴾(٨)، فَأَعادَ عليهِ ضَميرَ المذكَّرِ، وقَالَ تَعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾(٩)، فأعَادَ عليهَا ضَميرَ المؤنَّثِ .

---

(١) الشاهد للنابغة الذبياني ، ديوانه ٨٠ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢٥٠. والشاهد فيه تذكير السوق .

(٢) الآية ١٠٢ من سورة النساء.

(٣) ينظر تهذيب إصلاح المنطق ٧٤٥ .

(٤) الشاهد فى المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٤٣٩/١ بلاعزو.

(٥) ينظر المذكر والمؤنث ٤٣٩/١ وفيه قال يعقوب وانما جمعوا الصاعَ أصواعا إذا ذَكَّروهُ.

(٦) ينظر شرح الجمل مخطوط لوحة ٢١٧.

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ٥١/٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٤٣٩/١.

(٨) الآية ٧٢ من سورة يوسف.

(٩) الآية ٧٦ من سورة يوسف .

والحانوتُ يذكَّرُ ويؤنَّثُ ، فمن ذكَّرها أجراها مُجرى البيتِ، ومَن أنَّثَ رَاعَى قولَهُمْ : حَانَةٌ ، وَجهَةٌ ، وبُقعةٌ .

والمنونُ تذكرُ وتؤنث ، قال : (١)

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيبِهِ تَتَوجَّــعُ وَالدَّهْرُ لَيسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجزَعُ

ويُروى : ورَيبِهَا ، وقالَ آخرُ في التأنيث : (٢)

وَكُلُّ فَتًى وَإنْ أَمْسَى وَأَضْحَى سَتَخْلِجُهُ عَنِ الدُّنيَا المَنُــونُ

وَالعنكبوتُ تُذَكَّرُ وتُؤنَّثُ، قال اللَّهُ تعَالى : ﴿ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ (٣) ،

وقال الفرزدق / : (٤) ١١٤/ب

ضَرَبَتْ عَلَيْكَ العَنكَبُوتُ بِنَسْجِهَا وَقَضَى عَلَيْكَ بِهِ الكِتَابُ الْمُنْزَلُ

والخمرُ تذكَّرُ وتُؤنَّثُ، قَالَ الله تعَالى : ﴿ وَأَنْهَـارٌ مِن خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِيــنَ ﴾ (٥)

---

(١) الشاهد لابى ذُؤيبٍ الهُذَلي وهو فى دِيوَانِ الهُذَليِّين ١/ ٤ ، والمفضليات ٤٢١ والمذكر والمؤنث لابنِ الأنبارى ١/ ٢٧٩ ،والتكملة لأبى علي ٢٩٥ والقيسى ٢/ ٧٥١ وابن بري ٥٠٥ والخزانــــة ١/ ٤٢٠ والشاهد فيه أنَّ المَنُونَ تذكَّرُ وتؤنَّثُ ، فمن ذكَّرَ روى : وَرَيْبِهِ ، ومَنْ أَنَّثَ رَوَاهُ : وَرَيْبِهَا ، فَمَنْ ذَكَّرَ أرادَ الموتَ والدَّهرَ، ومن أنثَ أرادَ الدَّاهِيةَ .

(٢) الشاهد فى التاج (منن) للنابغة الذبيانى وهو فى ديوانه ٢١٨ وهو كذلك فى اللسان (مَنَنَ) والتاج قال الزبيدى : وقــال المبرد وأما قول النابغة البيت : وفي هذه المصادر يروى :

وَكُلُّ فَتًى وإنْ أَمْشَى وَأَثْرَى سَتَخْلِجُهُ عَنِ الدُّنيَا المَنُــونُ

قال : فالظاهر أنهُ المنيَّةُ.

(٣) الآية ٤١ من سورة العنكبوت.

(٤) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٢/ ١٥٥ وهو فى الكامل ١/ ٢٧ مــن قصيدة في هجاءِ جرير .

(٥) الآيــة ١٥ من سورة محمد .

وقال تعالى : ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ ﴾ (١).

وَ"واسطٌ"و"هَجُرٌ"،و"قُبا": التذكير والتأنيث ، فأما"واسطٌ"و"هَجَرُ" فالغالبُ عليهِمَا التذكيرُ، وقدتَّقدمَ ذلك في باب مَاينصرِفُ وَمالاَ ينصرفُ، والتذكِيرُفيهِمَاعلى مَعنى المكانِ والموضِع والبَلَدِ ، والتأنيثُ عَلى معنَى البقعَةِ وقَدْ أنشدَ أبو القاسم -رحمه الله - في بَابِ مَا لاَ يَنصِرفُ مِنْ أسمَاءِ الْبُلْدَانِ : (٢)

يَنْهَنَّ أيّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتَ بِهَا ⁂ أيّامُ وَاسِطَ وَالأيّامُ مِنْ هَجَرَا

---

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

(٢) الشاهد سبق تخريجه في الممنوع من الصرف ٦٤ .

بابُ الأفعالِ المهموزةِ

وهذا البابُ أيضًا يتًا يصلحُ بكتابِ الهجاءِ ، كما كانَ يصلُحُ فيهِ الفرقُ بينَ السّينِ والصّادِ ، والفرقُ بينَ الظّاءِ والضّادِ، وقد وضعَ النّاسُ في ذلكَ أجزاءً ، ثمّ نقولُ : اعلمْ أنّ الهمزةَ تكونُ في الاسمِ والفعلِ وهيَ فيهمَا امّا أنْ تكونَ زائدةً ، وامّا أن تكونَ أصلاً .

وهيَ فيهمَا امّا أن تكونَ فاءً أو عينًا أو لامًا ، فمثالُ كونِهَا فاءً في الاسمِ: "أَخْذٌ" "وأَمْرٌ"، ومثالُ ذلكَ في الفعلِ: "أَخَذَ ، وأَمَرَ"، وَمِثالُ كونِهَا عينًا : "سُؤَالٌ" "وَرَأْسٌ" ، "وَزَأَرَ الأسدُ" ، ومِثالُ كونِهمَا لامًا : "خَبْءٌ" ، ودِفْءٌ"، ومثالُ ذلكَ في الفعلِ : قرأَ ، واذا كانتْ زائدةً فإنّهَا أيضًا تُزادُ أوّلاً وآخِرًا وفي حَشْوِ الكلمةِ ، فمثالُ زيادتِهَا أولاً كثيرٌ في الأسماءِ والافعالِ، نحوُ : "أحمرُ"، "وأصفرُ"، "وأكرمَ" ، "وأدْخَلَ".

وزيادتُهَا في أثناءِ الكلمةِ : "شَمْأَلٌ"، وزيادتُهَا في آخرِ الكلمةِ قالُوا : "امرأةٌ ضَهْيَاءُ"(١) وهيَ التي لاَ تَحِيضُ، وقيلَ : هيَ التي لاَ ثَديَ لَهَا .

وتَجِيءُ مُبدَلةً مِن حرفِ العِلّةِ الذي هُوَ الألِفُ والياءُ والواوُ، فالمُبدَلةُ مِنَ الألِفِ ، نحو : ابدَالِهِمُ الهمزةَ مِنْ ألِفِ الضَّالِّينَ ؛ لأنّهُ قُرِئَ ﴿ولاَ الضَّأَلِّينَ﴾(٢) ومِمَّا أُبدِلتْ فيهِ منَ الألِفِ "حَمراءُ وصفراءُ".

وكُلُّ همزةٍ لِلتّأنيثِ هِيَ مُبدَلةٌ مِنَ الألِفِ التي في "حُبْلَى ، وَسَكْرَى"، وابدَالُهُمْ لَهَا مِنَ الياءِ قولُهُمْ : رِدَاءٌ ؛ لأنّ أصلَهُ رِدَايٌ لِقولِهِمْ : فُلَانٌ حَسَنُ الرِّدْيَةِ .

وأمّا التي أُبدِلَتْ مِنَ الوَاوِ فَتكُونُ أوّلَ الكلمةِ ، وفي أثنائِهَا وَفي آخِرِهَا .
أمّا التي فِي أوّلِ الكلِمَةِ ، فَنحوُ قولِهِمْ فِي "وُجُوهٍ : أُجُوهٌ" وفي "وُقِّتَتْ : أُقِّتَتْ"(٣)،

---

(١) ينظر سر الصناعة ١/١٠٨ ، وشرح الشافية ٢/٣٣٩ .

(٢) الآية ٧ من سورة الفاتحة وقد قرأه أبو أيوب السختياني كما في المحتسب ١/٤٦ وهي قراءة شاذة .

(٣) قال ابن جني : وقد أبدلت الواو همزة بدلا مُطرداً إذا انضمتْ ضمًا لازمًا، وذلكَ نحوُ : أُقِّتَتْ وأُجُوهٍ وأَدْؤُرٍ ، وأَثْؤُبٍ . سر الصناعة ١/٩٢-٩٨ وانظر الأمالي للقالي ٢/١٨٧ .

وأمّا التي في أثناء الكلمة ، فنحو إبدالهم الهمزة من واو أدْوُر ، وأنْوُر جمع دار ، ونار ، فقالوا : أدْؤُر ، وأنْؤُر ، قال عمر بن أبي ربيعة : (١)

فلمّا فقدتُ الصّوتَ منهم وأُطْفِئَتْ مصابيحُ شُبَّتْ بالعشيّ وأنْؤُرُ

وأمّا إبدالهم الهمزة من الواو في آخر الكلمة فنحو إبدالهم الهمزة في كساء ونظائره .

وتجيء الهمزة مبدلةً من الهاء قالوا : ماءٌ ، وأصلُه : ماهٌ ، وأبدلوها من الهاء لقولهم في الجمع : أمْواهٌ ، وذكر ابن جنّي في سرّ الصناعة (٢) : أنهم قالوا : أمْواءٌ بالهمزة مكان الهاء ، وقد تقدّم في أول هذا الكتاب أنّ الألف في " أل " الذي بمعنى " هلْ " منقلبةٌ عن همزةٍ ، وتلك الهمزة مبدلةٌ من هاءٍ ، وأُقيم الدليل على ذلك .

وذكر بعضهم أنّها تبدل من العين فيقال : عُباب البحر وأُبابُه ، وقال بعضهم : (٣) أُباب البحر ليست همزتُه مبدلةً من عينٍ ، وإنّما هو فُعالٌ من أبَّ إذا تهيَّأ ، قال الأعشى : (٤)

* أخٌ قد طوى كشحًا وأبَّ ليذهبا * . /١١٥

وذلك أنّ البحر يتهيّأ لما يزخر به ، والأولى أن يُحمل على هذا فتكون الهمزة أصليةً ، لأنّها لم توجد في غير هذا الموضع بدلاً من العين ، ومقصود أبي القاسم في هذا الموضع أن يتكلّم على أفعال مهموزة في كلام العرب ربّما كانت العامّة لا تهمزها ، فبيّن أنّها مهموزة .

---

(١) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ٩٦ وهو من شواهد المقتضب ٢/٢٠٥ وسر الصناعة ٢/٨٠٤ والقيسي ٢/٧٦٦ وابن بري ٥١٢ وشواهد الكشاف ٤/٤٨٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١١ والبيت من قصيدة مشهورة مطلعها :

* أمِنْ آلِ نُعْمٍ أنتَ غادٍ فمبكِرُ *

وفي الأصل : (فلمّا فقدتُ الصوتَ منهمْ وأطلعتْ) خطأ والصواب ما أثبتناه .

(٢) سر الصناعة ١/١٠٠ .

(٣) ينظر سر الصناعة ١/١٠٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٦ وماقيل في هذا مكتوب هناك .

(٤) الشاهد للأعشى ، ديوانه ١٦٥ وسر الصناعة ١/١٠٧ وشرح القصائد

===

وهذا الباب ليس من أبواب العربية وانما هو من اللغة، وكل ما ذكر فيه انما هي أفعال مهموزة، وهمزاتها أصلية غير زائدة ولا منقلبة عن شيء، وأما ما ذكر فيه من الاسماء انما ذكره بالتبع " لا نشأت ".

الكلام على ألفاظه :

قوله : (قرأ زيد الكتاب وأقرأ غيره)(١)، أي: درّب غيره .

(وأخطأ وتخاطأ)(٢)، فمعنى أخطأ : حاد عن الصواب من غير قصد ، ومعنى تخاطأ: أظهر الخطأ وان كان عالماً بذلك الخطأ مثل قولهم : تعايا اذا أظهر أنه عييّ(٣)، وليس كذلك، وهذا المعنى كثير في " تفاعل " وقوله : (استقرى)(٤) طلب القرى، ويقال: أخطأ في العمل وخطئ في الدين، وقد يقال: خطئ في العمل(٥)، قال امرؤ القيس :(٦)

* يا لهف هند إذ خطئن كاهلا *

قوله : (واستبرأت الجارية)(٧)، أي: بحثت عن براءة رحمها من التوم، ويجوز في هذا وما كان نظيره إذا كانت الهمزة لاماً ساكنة وبعدها تاء الفاعل والمفعول الذي لم يسمّ فاعله أن تسهل إلى الياء في لغة قليلة، فيقال : استبريت(٨) الجارية، كأنهم أبدلوا الهمزة ياء لسكونها وانفتاح ما قبلها، ثم

=== السبع الطوال الجاهليات لابن الانباري ٣٧٨ وصدر البيت وصحة انشاده :

صرمت ولم أصرمكم وكصارم ... أخ قد طوى كشحاً وأب ليذهبا

(١) الجمل ٢٩٧.

(٢) الجمل ٢٩٧.

(٣) في اللسان (عيا) عيي بالأمر عيًّا وعيي وتعايا واستعيا الاخيرة عن الزجاجي .

(٤) الجمل ٢٩٧.

(٥) في اللسان : أخطأ وخطئ لغتان بمعنى واحد (خطأ) .

(٦) الشاهد لامرئ القيس، ديوانه ١٦٠ والسبع الطوال الجاهليات ٦ ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الاعلم ١٠٥ واللسان (خطأ) .

(٧) الجمل ٢٩٧.

(٨) ينظر أدب الكاتب ٣٦٤.

قلبوها ياءً تشبيهاً برميت ، ثم حُمِلَ على استبريْتُ الجارية، وان كان ما قبل الياء في بِنْيةِ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ مكسوراً فيكونُ ذلكَ من حملِ الفرعِ على الأصلِ، وان لَمْ تنقدِحْ فيهِ علةُ الأصلِ ، لأنَّ بِنيةَ المفعولِ فرعٌ على بِنْيةِ الفاعِلِ .

قوله : (وأوْطأتَني عَشْوةً)(١)، معناهُ : سَلَكتَ على غيرِ طريقِ الهِدايةِ، وأصْلُ هذا المثلِ فيمن يفرشُ فِراشَهُ في الظَّلامِ، فقدْ يكونُ ثَمَّ ما يؤذيهِ مِن حيوانٍ أو انخفاضٍ وارتفاعٍ بالأرضِ يؤذي النَّائِمَ عليها، ثمَّ استُعِيرَ للسُّلوكِ على غيرِ قصدٍ، ويجوزُ "أوْطَيْتَني" على تِلكَ اللُّغَةِ القليلَةِ ، وأصْلُ العَشْوَةِ: أولُ ساعةٍ مِنَ الليلِ، ثمَّ يقالُ لزُبيةٍ تُحتفَرُ للصيدِ ثمَّ تُستَرُ بشيءٍ مِنْ أعلاها، فيتوهَمُ الأسدُ وغيرُهُ أنَّ الأرضَ سالمةٌ، فيمُرُّ عليها فيقعُ فيها، ثمَّ استعيرَ ذلِكَ لمنْ يُرشِدُ أخاهُ ويُضَلِّلُهُ(٢)، ذكَرَ هذا الثّاني الأستاذ أبو بكر بن طلحة - رحمه الله - .

قوله : (وأرجأْتُ الأمْرَ)(٣)، وأرجيْتُ لغةٌ فصيحةٌ أخرى، وقُرِئَ (وآخرونَ مُرجَوْنَ لأمْرِ اللّهِ)(٤)، وهذا كُلُّهُ بغيرِ همزٍ، والهمزةُ المرادةُ أيْ: بالدُّخولِ في البابِ في أرجأْتُ الأمرَ هِيَ لامُ الكَلمةِ، ولَيْستِ الَّتي في أوّلِ الكلمةِ، لأنَّ تِلْكَ زائدةٌ وليستْ بمقصودةٍ، وكذلِكَ الهمزةُ في "أوطأتني عَشْوةً" وفي "أطْفأتُ النّارَ".

وكُلُّ ما جاءَ في هذا البابِ مِنَ الأفعالِ التي في أوائِلِها همزةٌ فالمقصودُ مِنها إنَّما هِيَ الهمزةُ الَّتي هِيَ غيرُ أولٍ ، لأنَّها هِيَ الأصليةُ .

---

(١) الجمل ٢٩٧ والعَشْوةُ مُثَلَّثُ العينِ: رُكوبُ الأمرِ على غيرِ بَيانٍ . ينظر شرح الفصيح للخمي ١٣٧.

(٢) في الأصل : ويظالمه . والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٣) الجمل ٢٩٧.

(٤) الآية ١٠٦ من سورة التوبة قال مكي " قرأهُ نافع وحفص وحمزة والكسائي بغير همزٍ وهمزَ الباقونَ ، وحجة من لم يهمز أنه جعله من أرجيتُ الأمر يعني أخرتُهُ وهيَ لغةُ قريشٍ والانصار . وحجة من همز أنها لغة تميم وسُفلى قيسٍ، ومعناهُ التأخيرُ مثل الأولى . الكشف ١/٥٠٦.

قولُهُ : (وَبارأْتُ الكَرِىَ) (١) ، انفصَلْتُ عَنهُ ببَراءَةٍ كَانتْ لَهُ فِي التَّبرئَةِ / كَما كَانتْ لِي ؛ لأنَّ فَاعلتُ أكثرُ ما تكونُ مِن اثنَين،و يَجوزُ بارِيتُ الكَرِيَ عَلى تِلكَ اللغةِ، و بَريتُ مِنَ المرضِ وبَرأْتُ في مُقابلةِ نَقِهتُ واستَرحْتُ. ١١٥/ر

وقوله : (واندَرأْتُ عليهِ) (٢) : اندَفعْتُ بِالقولِ من نفْسِي مِن غيرِ سَببٍ، ودارأْتُهُ : دَافَعْتُهُ، والمُفاعلَةُ أكثرُ ما تكونُ مِن اثْنَين.

واستبطأتُ عليه : طَلَبْتُ سَبَبَ بُطئِهِ فِي نفسِي أو لِغيْرى، واستَفْعلتُ كَثِيرًا مَا تَجِيءُ للطَّلبِ، وَيجوزُ أنْ تَكونَ بِمَعْنَى استَكْثَرتُ بُطْأهُ.

وَزأَرَ الأسدُ: صَاحَ صِياحًا شَدِيداً ، وَنامَ: صَوّتَ صَوْتًا خَفِيفاً، وخَبأْتُ الشَّىءَ جعلتُ لهُ سُتْرةً.

قولُهُ : (وأكْفأْتُ فِي الشِّعْرِ) (٣) ، وَهوَ مِثْلُ الإِقواءِ (٤) فِي الشِّعْرِ ، هُوَ أن تَأتِيَ قَافِيةٌ مرفُوعَةٌ وأُخْرىَ مَخفُوضَةٌ، مِثل قولِ امرئِ القيس (٥) :

* فَغَمايَتَيْنِ فَهَضْبِ ذِى إقْدَامِ *

ثم قال : * وَكأنَّما مِنْ عَاقِلٍ أرْسَامُ *

وكقولِ النابغة : (٦)

* عَجْلَانَ ذا زَادٍ وَغيرَ مُزَوَّدِ *

---

(١) الجمل ٢٩٧.

(٢) الجمل ٢٩٧.

(٣) الجمل ٢٩٧.

(٤) قال ابن رشيق : وأما الإكفاءُ فهوَ الإقواءُ بعينهِ عندَ جلَّةِ العُلَمَاءِ كأبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وهو قول أحمد بن يحيى ثعلب وأصله من أكفأتَ الإناءَ إذا قَلَبتَهُ.
العمدة ١/ ١٦٥-١٦٦ وانظر اللسان (كفأ).

(٥) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١١٤ والستة الجاهليين اختيار الأعلم ٩٤
وصدره : * لِمَنِ الدِّيارُ غَشِيتُها بِسُحَامِ *
وبعد هذا البيت بثلاثة عشر بيتا قوله :
وَكأنَّما بَدْرٌ وَصِيلُ كُتَيْفَةٍ وَكأنَما مِنْ عَاقِلٍ أرْسَامُ

(٦) الشاهد للنابغة الذبياني ، ديوانه ٢٧ والسبع الطوال الجاهليات ٤٧٥ ،

===

ثم قال : * وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُدَافُ الأسـوَدُ *

ويروى : * وَبِذَاكَ تَنْعَابُ الغُدَافِ الأسوَدِ *

ولاَ شَاهِدَ فِيهِ عَلى الإقوَاءِ فِي هَذِهِ الرِّوَايةِ.

قوله : (وَقَالَ بعضُهُمْ: هُوَ اخْتِلَافُ قَوَافِيهِ) (١)، واختِلَافُ قَوَافِي الشعرِ هُوَ أن تَأتِيَ قَافِيَةٌ مَثَلاً لَامَاً والأُخْرَى مِيماً وذَلِكَ لاَ يعرفُ في أشعَارِ الفُحولِ مِنَ الشعراءِ العرب ، وانّمَا يَأتِي فِي أشعَارِ الضُّعَفَاءِ وَبعضِ أراجيزهِمْ ، نحو : قول الراجز (٢):

بُنَيَّ انَّ البِرَّ شَىءٌ هَيِّنُ ... المَنطقُ الطَّيِّبُ والطُّعَيِّمُ

ومن ذلك (٣):

مَا انتَقَمَ الحربُ العَوَانُ مِنِّى ... بَازِلُ عَامَينِ حَدِيثٌ سِنِّى

لِمِثلِ هَذَا وَلَدتِني أُمِّـــى

وَيقَالُ للأوَّلِ إقواءٌ،وللثَّانِي إقواءٌ وَإكْفَاءٌ .

قولُهُ : (وَأومَأتُ إلى الرَّجُلِ) (٤) أشرتُ إليهِ،وصِفَتُهُ أن يَكُـونَ المُشَارُ إليهِ أَمَامَكَ فَتشيرُ إليهِ بِيَدِكَ وتُقبِلُ بِأَصَابِعِكَ نَحْوَ رَاحَتِكَ آمرًا لَـهُ بِالإقبَالِ إليكَ،وَضِدُّهُ أَوْبَأْتُ إليهِ،وذَلِكَ إذَا كَانَ خَلفَكَ فَفَتَحتَ أَصَابِعَكَ نحوَ رَاحَتِكَ آمرًا لَهُ بِالتأخُّرِ،وَقَالُوا فِي أوْمَأْتُ : "أوْمَيْتُ" بِغَيرِ هَمزٍ،حَكَى ذَلِكَ ابنُ هشام (٥).

=== والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢٢٨-٢٢٩ وجمهرة أشعار العرب ٧٦ والشاهد فيه الإقواء في قوله :

* وبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُرَابُ الأسْوَدُ *

بالضَّمِّ والقافيةُ مكسورةٌ.

(١) الجمل ٢٩٧.

(٢) الشاهد من رجز منسوب الى جدة أبي سفيان في تهذيب اللغة ١٥/ ٣٧٠ وهو في الخزانة ١١/ ٣٢٥ قال البغدادى : ومن الإكفاء ما أنشدنا بعضُهُمْ : البيت.

(٣) ينسب هذا الرجز لأبي جهل بن هشام، وهو في السيرة لابن هشام ٤٥٠ والخزانة ١١/ ٣٢٥ واللسان (بزل).

(٤) الجمل ٢٩٧.

(٥) ابن هشام اللخمي محمد بن أحمد بن هشام بن ابراهيم بن خلف اللخمي ===

في شرح الفصيح (١)، وَزَادَ ابنُ طَلْحَة: ووَميْتُ وَومأْتُ .

قوله : (وَاسْتَخْذَأَ فُلَانٌ لِفلَانٍ وَاسْتَخْذَأْتُ لَهُ) (٢)، الاستخذاءُ هُوَ الذى قَالَ أبُو محمد بن السيد ـ رحمه الله ـ: " وتَركُ الهمزِ فِيهِ أقْيَسُ من الهَمْزِ (٣)، وَيكُونُ مُشْتَقًّا مِنَ الخَذَا وَهُوَ اسْتِرْخَاءُ الأذُنَيـن، وكَذَلِكَ اسْتِرْخَاءُ الفَرجِ والنَّبَاتِ ؛ لأنَّ الذُّلَّ يُعدُّ ضَعْفًا وَلِينًا، كَمَا أنَّ العِزَّ يُعدُّ صَلَابَةً وقُوَّةً، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الأرضِ العَزَازِ ، وَهِيَ الصَّلْبَةُ، وقدْ رُوِيَ عَنِ الأصمَعِيّ أنهُ قَالَ: شَكَكْتُ في هذِهِ اللفظَةِ: أهِيَ مَهمُوزَةٌ أو غَيرُ مَهمُوزَةٍ ؟ فَلقيتُ أعرَابِيًّا فقلتُ لَهُ: كَيفَ تَقُولُ: اسْتَخْذَأْتُ أوِاسْتَخْذَيْتُ ؟ فَقَالَ : لَا أقُولُهُمَا ؛ لأنَّ العربَ لَا تَستَخْذِى لأحدٍ (٤)، فَلَمْ يَهمِزْ، أجَابَ الأعرابيُّ عَنِ المعنَى ؛ لأنهُ لَم يفهَمْ سُؤَالَ الأصمَعِيّ عَنْ أيِّ شَيءٍ كَانَ، إلَّا أنهُ لَمَّا قَالَ : لأنَّ العرَبَ لَا تَسْتَخْذِي لأحدٍ أُخِذَ مِنهُ أنهُ لَمْ يَهمِزْ .

وتَركُ الهمزِ فِي آخِرِهِ فِي كَلامِ الأعرابيّ لَا يَدُلُّ عَلى أنَّ أصلَهُ الهمزُ وَلَا على أنَّ تركَ الهمزِ فِيهِ لُغةٌ ؛ لأنهُ يمكنُ أنهُ وَقَفَ عَلى الهَمْزَةِ / بِالسُّكُونِ فَسَهَّلهَا بِأنْ أبدَلَهَا يَاءً، كَمَا تقولُ فِي لَمْ يُقرِئْ لَمْ يُقرِي، فَيكُونُ فَعَلَ الأعرابيّ فِي الوقفِ مَا يفعَلُهُ فِي الجزمِ. ١١٦/

قولُهُ : (وَمَا رَزَأتُهُ شَيئًا) (٥)، ورَزيتُهُ : نَقَصْتُهُ ، "وأرْدَأْتُ" الرَّجُلَ أعنتُهُ، وأنشأَ الرَّجلُ يَقُولُ كَذَا، أي ابتَدَأَ يَقُولُ كذَا، والنَّشْوُ: الدُّرْبَةُ مِنْ أوَّلٍ ، وأنشَأْتُ الكتَابَ: ابتدأتُ تَأليفَهُ، أو أخرجتُ صُورتَهُ كَاملَةً على التَّدرِيجِ في عَملِهِ.

=== النحوى اللغوي السَّبْتِي/ قال الفيروزآبادى : له تآليف حِسانٌ استعملها النَاسُ مِنهَا كتاب الفُصول والمُجمَل في شرح أبياتِ الجُمَل واصلاح مَاوقعَ فِي كتابِ سيبويه وفي شرح الأعلم من الوهم والخلل، وكتابٌ في لحن العامة، وكتابٌ شَرَحَ فِيهِ فصيحَ ثعلبٍ، وشرح مقصورة ابن دريد . توفي سنة ٥٥٧ . ترجمته في البلغة ١٨٩ و بغية الوعاة ٤٨/١ ومقدمة شرح الفصيح والمقصورة .

(١) شرح الفصيح ٩٨ .

(٢) الجمل ٢٩٧ .

(٣) الحلل في اصلاح الخلل ٣٣٢ .

(٤) ينظر الحلل في اصلاح الخلل ٣٣٢ .

(٥) الجمل ٢٩٧ .

وقوله : (واندَرَأَ فُلانٌ عَلَيْنَا)[١] ، وقد تقدَّمَ .

وَكَافَأْتُ فُلَانًا على فِعْلِهِ وهُوَ مِن اثنَيْنِ ، فَلذَلِكَ جَاءَ على فَاعلتُ ، إلاَّ أنهُ فَارَقَ بَابَ المُفَاعَلَةِ مِن وجهٍ ، وذَلكَ أنَّ المُعطِيَ أَوَّلاً يجوزُ أنْ يُعطِيَ على شرطِ الجَزَاءِ ، ثم يقعُ الجَزَاءُ فيكُونُ مُكافأةً ، والمُقَاتلَةُ والمُشَاتمَةُ أكثرُ ماتكُونُ على غَيرِ شرطِ الجَزَاءِ ، وقد قِيلَ (قَاتَلَهُمُ اللَّهُ)[٢] بمَعْنَى : قَتَلَهُمُ اللَّهُ ، وَرَأستُ فُلَانًا : ضَربتُ رَأسَهُ ، واطَّرَدَ " فَعَلْتُ " في أكْثَرِ الاعضاءِ ، مِثْلَ جَبَهْتُهُ ، وبَطَنتُهُ ، وصَلَيتُهُ[٣] وَرَأستُ القَومَ : ضَرَبتُ رَئيسَهُمْ ، قَالَ (وقَدْ ذَكَرتُ عَامَّتَهَا في كِتَابِ الهِجَاءِ)[٤] ، وهَذَا يَقتَضِي أنْ يكُونَ لَهُ كِتَابٌ مُوعِبٌ في الهِجَاءِ ، أو قَدْ نَوَى جَمعَهُ ثُمَّ اختُرِمَ[٥] ، فَلمْ يُبلِغْهُ ، أو لمْ يُكمِلْهُ ، ولَعَلَّهُ إشَارَةٌ إلى مَا نَوَى أن يُودِعَهُ مِن ذَلكَ كتابَ الإيضَاحِ[٦] ، فَاختُرِمَ قَبلَ ذَلِكَ .

---

(١) الجمل ٢٩٧ .

(٢) الآية ٣٠ من سورة التوبة .

(٣) بمعنى أصبت جبهته وأصبت بطنه وصليته أوقعته في هلكة .

(٤) الجمل ٢٩٨ .

(٥) اخترم فلان مات . ينظر اللسان " خرم " .

(٦) كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي وهو مطبوع بتحقيق د . مازن المبارك .

بـــابُ أمـــــسِ

أمسِ : اسمٌ لوقتٍ مِنَ الزمانِ وهو المُضِيّ ، كغَدٍ في الاستقبـــالِ، وهوَ مِمّا يَتعاقبُ عليهِ الإعرابُ والبناءُ في كلامِهِمْ ، فموضوعُ البابِ للإعلامِ بذلـــكَ وبموضعِ كُلِّ واحدٍ مِنَ الحكمينِ ، فأمّا قولُهُ : (ومِنَ العربِ مَن يَبنيهِ علـــى الفتحِ) (١) ، فوَهْمٌ وليسَ يَنبني في البيتِ كما زعمَ، وإنّما هُوَ معرَبٌ غيرُ منصرفٍ وهيَ لغةٌ لتميمٍ. (٢) انتهى الكلامُ الكُلّيُّ .

ثُمَّ نقولُ : اعلمْ أنَّ «أمسِ» تُستعمَلُ معرفةً ونكرةً، فإذا كانتْ نكرةً فهـــيَ معربةٌ مُتمكِّنةٌ في الرفعِ والنصبِ والخفضِ لمْ يعرضْ لَها ما يُزيلُ شيئًا مِن ذلكَ، وكَذلكَ لو كانتْ مُعرَّفةً (٣) بالألِفِ واللّامِ أو الإضافةِ وإذا استـــعملتْ معـــرفـــةً مِنْ غيرِ ألِفٍ ولامٍ ولا إضافةٍ فللعربِ في ذلكَ مذهبانِ : بنو تميمٍ يُعربونَهـــا إعرابَ ما لا ينصرفُ للعدلِ عنِ الألِفِ واللامِ (٤) والتعريفِ في غيرِ بـــابِ الظروفِ، وذلكَ أنّها اسمٌ لليومِ الذي قبلَ يومِكَ، وكانتْ لتقهُّدٍ فوجَبَ أن يَكونَ بالألِفِ واللّامِ فعُدِلَتْ عنهما واستُعمِلَتْ مُعرّبةً فوجَبَ أن لا تنصرِفَ .

وأهلُ الحِجازِ يَبنونَها على كلِّ حالٍ، ووافقَهُمْ بنو تميمٍ فيها إذا كانتْ في بابِ الظروفِ ، واتّفقَ الجميعُ على إعرابِها إذا سُمِّيَ بِها رَجُلٌ أو امرأةٌ. (٥)

وَإذا بُنِيتْ فمِنهُمْ مَنْ يَبنيها على الكسرِ، ومنهُمْ مَنْ يَبنيها علـــى الفتحِ، وقدْ أُخِذَ (٦) على أبي القاسمِ ذِكْرُ بنائِها على الفتحِ ، وقيلَ إنّما هُوَ إعرابُ ما لا ينصرفُ، وليسَ كذلكَ، فقدْ حُكِيَ الثلاثةُ الأوجهُ في المنتخبِ لأبي إسحـــاقَ الزجاجِ الذي نقلَ أبو القاسمِ منهُ .

---

(١) الجمل ٩٩ ٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٢٨٣.

(٣) في الأصل : معربة والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٤) الكتاب ٣/٢٨٣.

(٥) المصدر نفسه والنوادر لأبي زيد ٢٥٧.

(٦) أُخذ عليه ابن عصفور ذلك في شرح الجمل ٢/٤٠٠-٤٠١ قال البغدادي في الخزانة ٧/١٦٩ وقد غلطه شراحه منهم : ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل .. والفتحة فتحة إعراب .

وَوَجهُ بنائِهَا أنهَا لَا تتقارُّ على مُسمَّاهَا،وتتضمنُ معنَى الألِفِ واللَّامِ ، والفرقُ بَينَ تضمينِ الألِفِ واللَّامِ والمَعْـدُولِ عَنِ الألِفِ واللَّامِ ، أنَّ المعدُولَ عنهُمَا لَا يُرَادَانِ ألبتَّةَ معَهُ ، وقَدْ جَرَى بعدَهُمَا مجرَاهُ بِهِمَا وتقرِيبُ ذَلكَ / لِلفهْمِ بعُمَرَ وعَامِرٍ حَيثُ عُدِلَ الاسمُ عَنهُ ولم يُرَدْ فِي ذَلِكَ البِنَـاءِ ١١٦/ب قطُّ والتَّضمِينُ يُرَادَانِ فِيهِ، وَهُوَ حِينئذٍ مَعرفَةٌ بالألِفِ واللَّامِ المُرَادَتَينِ، وتقرِيبُ ذَلِكَ للفهمِ بقولِهِ ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ (١) أرَادَ مِنْ قَبلِ الأشيَاءِ وبعدِ الأشياءِ، فالمحذُوفُ مُرادٌ، وإذا قلتَ: مِن قَبلٍ ومِنْ بَعدٍ فإنمَا جِئتَ بـ "قبلٍ" ولَمْ تُرِدْ مَعَهَا تعْيينَ مَا تكُونُ لَهُ قَبلًا، وقَدْ جَرتْ بِخِلَافِهَا "غَدٌ" و"غَدوٌ" حِينَ كَانتَا لِمَا لَمْ يقعْ فَلَمْ يَتقرَّرْ فِيهَا التعريفُ ولَا تَضَمَّنَ مَعنَى الألِفِ واللَّامِ ، وَحَكَى النَّحَّاسُ بِنَاءَ الأمْسِ بالألِفِ واللَّامِ والعِلَّةُ فِيهَا كَالعِلَّةِ فِي الآنَ ؛ لأنَّ الألِفَ واللَّامَ قَدْ خَرجَتَا عَن أصلِهِمَا وتَضمَّنتَا معنَى الإشَارَةِ، وهَذا فِي الآنَ أظهَرُ ، فلذَلِكَ كَثُرَ بنَاؤُهَا وفِي الأمسِ أبعَدُ ، ولِذَلِكَ قَلَّتْ هَذِهِ اللُّغَةُ، وكَانَ الخَلِيلُ يَدَّعِي فِي مِثلِ قَـولِ العربِ: "لَقِيتُهُ أمْسِ" أنَّ الألِفَ واللَّامَ وحَرفَ الجَرِّ مَحذُوفَتَانِ، وأنهُ مَجرُورٌ مَعرُوفٌ على إرَادَةِ: "لَقِيتُهُ بالأمْسِ"، وشَبَّهَهُ بقولِهِمْ: (٢)

لَاهِ ابنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ ... عَنِّي وَلَا أنتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

---

(١) الآيـة ٤ من سورة الروم .

(٢) الشاهد لِذِي الإصبعِ العدواني وهو في المفضليات ١٦٠ ومجالس العلماء للزجاجي ٧١ ، والأمالي لابي زيد القالي ١/ ٩٣ ، والخصائص لابن جني ٢/ ٢٨٨ ، ومعاني الحروف للرماني ٦٦ ، والإنصاف ١/ ٣٩٤ والأمالي الشجريةِ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٥٣ و ٦/ ١٠٤ والمقرب لابن عصفور ١/ ١٩٧ وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٤١٥ ورصف المباني ٣٢٧ ، والدر المصون ١/ ٣٣٤ والخزانة ٧/ ١٧٣ ، والشاهد فيه أنَّ لَاهِ ابنُ عَمِّكَ ، أصلُهُ لِلهِ ابنُ عَمِّكَ ، فَحذَفَ لامَ الجر لكثرة الإستعمال وَقَدَّرَ لَامَ التعريفِ فَبقِيَ لَاهِ ابنُ عَمكَ فبُنِيَ لتضمنه الحرف .

فألزمهُ سيبويه (١) أن يقول : ذَهَبَ أمسُ بِمَا فيهِ بالرفعِ، وإنما كلامُ العربِ ذَهَبَ أمسِ بِمَا فِيهِ بالكسرِ، فدلَّ على أنَّ "أمسِ" من قولِكَ : لقيتُهُ أمسِ مَبنيٌّ، ولو قالَ الخليل : إنَّ أمسِ مَبنيٌّ مَعَ الألِفِ وَاللَّامِ كما قالَ النَّحاس ثُمَّ حُذِفَتا مِنهُ لَمْ يلزمْهُ ما ألزمه سيبويه.

وَذَكَرَ الأستاذُ المرحوم أبو الحسين ابنُ أبي الربيع (٢) ما هذا نَصُّهُ : في بَابِ المعربِ والمَبنيِّ في شَرحِهِ لِكتَابِ الإيضَاح لأبي عَليٍّ قال : وأمّا أمسِ فَيستعمَلُ مَعرفةً بالأَلِفِ واللَّامِ أو بالإضافَةِ وتُستعمَلُ واقِعَةً عَلى مَا كَانت تَقعُ عليهِ بِغيرِهِما فَتقُولُ : رَأيتُهُ أمسِ ، تُرِيدُ اليومَ المُتقدِّمَ قَبلَ يَومِكَ ، كَما تَقولُ : رَأيتُهُ بالأمسِ، ورأيتُ أمسَنا ، فإذا كانتْ بالألِفِ وَاللَّامِ أو بالإضَافَةِ كانتْ مُعرَبَةً، فإذا كانتْ بِغيرِهِما فأهلُ الحِجَازِ يَبنُونَهَا على الكَسرِ عَلى كُلِّ حَالٍ، وضَمَّنُوهَا الألِفَ وَاللَّامَ، فيقُولُونَ : ذَهَبَ أمسِ بِما فِيهِ في مَوضِعِ رَفعٍ ؛ لأنَّها فَاعِلَةٌ ، وَيقُولُونَ : رأيتُ زَيدًا أمسِ وَهيَ في مَوضِعِ نصبٍ عَلى الظرفِ ، وأمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَينظُرُونَ ، فَإن كانَتْ في موضِعِ نَصبٍ أو خَفضٍ بِغيرِ "مُذْ ومُنذُ" بَنَوْهَا على الكسرِ، ولَحَظُوا مَا لَحَظَ الحِجَازيُّونَ مِنَ التضمِينِ (٣) ، وإن كَانتْ في مَوضِعِ رفعٍ أوْ مَخفُوضَةً "بِمُذْ أو مُنذُ" أجرَوْهَا مُجرَى مَا لا يَنصرِفُ، ولحَظُوا مَا لَحظَ جَميعُ العَربِ في "سَحَرَ" مِنَ التعريفِ بالعلميةِ والعدلِ عَنِ الألِفِ وَاللَّامِ ، وإنَّما خَصُّوا "مُذْ ومُنذُ" مِن بَينِ سَائِرِ حُروفِ الجَرِّ ؛ لأنَّهُمْ يَرفَعُونَ بَعدَهُمَا وَيَخفِضُونَ فأرادُوا أن

---

(١) قال سيبويه : وسألته عن أمسِ اسمَ رجُلٍ فقالَ مصروفٌ؛ لأنَّ أمسِ هَاهُنَا على الحَدِّ، ولكنَّهُ لمَّا كَثُرَ في كلامِهِمْ وكَانَ مِنَ الظروفِ تَركُوهُ على حَالٍ وَاحدةٍ كما فَعلُوا ذَلِكَ بأن كَسرُوهُ كَما كَسَرُوا غَاقِ إذْ كَانتِ الحَركَةُ تدخلُهُ لِغيرِ إعرابٍ فإذا صَارَ اسمًا لِرَجُلٍ انصرفَ؛ لأنكَ قد نَقلتَهُ إلى غَيرِ ذَلِكَ الموضعِ، واعلمْ أنَّ بَني تَميمٍ يَقولُونَ في مَوضِعِ الرفعِ: ذَهَبَ أمسُ بِمَا فِيهِ وَمَا رأيتُهُ مُذْ أمسُ فَلا يَصرِفُونَ في الرفعِ؛ لأنهُمْ عَدلوهُ عَنِ الأصلِ الذِي هُوَ عليهِ في الكَلامِ لا عن مَا يَنبغِي أن يَكُونَ عَليهِ القياسُ . الكتاب ٣/ ٢٨٣ .

(٢) هَذَا القول في البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٨٢-٤٨٣ مَع اختلافٍ طَفِيفٍ في العبارةِ عن مَا نَقلَهُ الخفاف مِن شرحِ الإيضَاح لابن أبي الربيع.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٢٨٣ .

تَجْرى بعدَهُمَا خافِضَتَينِ مجرى أَمْسِ بعدَهُمَا رَافِعتَينِ ، وَمجْرَى أَمسِ فِي الرفع مَجْرَى " سَحَرَ " فقالُوا : ذَهَبَ أَمسُ بِمَا فِيهِ ، ويقُولُون : مَا رَأيتُهُ مُذ أمسًا .قال : (١)

* لَقدْ رَأيتُ عَجَبًا مُذ أَمْسَا *

نَصَّ على هذا التقسيم فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ،وَ على الإطْلَاقِ فِي لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ سِيبويهِ (٢) فِي الكِتَابِ .

رَجْعٌ ثُمَّ اعلمْ أنَّ " أمْسِ " بِغَيرِ ألِفٍ / وَلَامٍ مُسَمَّاها اليومُ الذِى قَبلَ ١١٧/ يَومِكَ ، وَ" الأمسَ " الذِى بالألِفِ وَاللَّامِ يَقَعُ على مَا قبلَ اليومِ الذِى قبلَ يومِكَ بِأحيَانٍ ، هَذا هُوَ المعلومُ مِنهُمَا فِي اللُّغَةِ ،وقَدْ ذَكرَ بعضُ النحويينَ أنه يُرادُ بالأمسِ مِثلُ مَا يُرادُ بأمْسِ ،وقَدْ ذُكِرَ هذا عَنِ النَّحَّاسِ ، فَيدخُلُ أحدُهُمَا على الآخِرِ فِيمَا وُضِعَ لَهُ أمس .

وَأمْسِ الذِى لَيسَ فِيهِ ألفٌ ولامٌ المشهورُ فِي حُكمِهَا أنَّ لِلعربِ فِيهَا الفتَينِ : أهلُ الحِجَازِ يبنُونَهَا على الكَسرِ ،وَبنُو تَمِيمٍ يُعرِبُونَهَا إعرَابَ مَا لَا ينصرِفُ ،وَعِلَّةُ بِنَائِهَا اختَلَفَ فِيهِ النَّحويُّونَ : فمنهم مَن قَالَ : بُنيتْ لتَضَمُّنِهَا [معنى] (٣) الألِفِ واللَّامِ ؛ لأنَّ تَعرِيفَ مَا لَيسَ بِعَلَمٍ وَمَا لَيسَ بمضافٍ الى معرفةٍ وَلَا هُوَ مُضمَرٌ فَحقُّهُ أنْ يتعرَّفَ بالألِفِ وَاللَّامِ ، فَحذَفُوهُمَا مِن لفظِهَا ،وضَمَّنُوا الاسمَ مَعنَاهُمَا فَبنِيَ " أمسِ " لِتضمُّنِهِ ذَلكَ المعنَى ، هذا مَذهَبُ الفارسِي (٤) .

وَذَهَبَ غَيرُهُ إِلَى أنَّهَا بُنِيَتْ

---

(١) فى الكتاب ٣/ ٢٨٥ دون نسبةٍ والنوادر لأبي زيد ٢٥٧ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٠ والإفصاح للفارقي ٢٣٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٦-١٠٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٠١ وشذور الذهب ٩٩ وشرح الجمل لابن هشام ٣٦٦ والخزانة ٧/ ١٦٧-١٦٨ واللسان (أمس) والدرر ١٧٥ وعجزه :

* عَجَائِزًا مِثلَ السَّعَالِي خَمْسَا *

والشاهدُ فِيهِ قوله : أمسَا ، حيثُ وردتْ مَبنِيَّةً على الفتحِ على زعمِ الزَّجاجيّ وعندَ غيرِهِ أنهُ أُعرِبَ إعرَابَ مَا لَا ينصرفُ ؛ لأنَّهَا اسمٌ لِليومِ المَاضِي قبلَ يومِكَ مَعدولٌ عَنِ الألِفِ واللَّامِ قَالَ البغدادى : والرجز ينسب للعجاج وأراه بعيدًا من نسجه .

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٣) فى الاصل : مع الالف واللام . والصواب ما أثبتناه .

(٤) ينظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح ١/ ١٤١ وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٦ .

لِشَبَهِهَا بالحرفِ، وَوَجْهُ شَبَهِهَا بِالحرفِ أَنَّ هذا الاسمَ يَفتقرُ فى الدَّلَالةِ على مُسَمَّاهُ إِلَى وُجُودِ اليَومِ الذِى أنتَ فيهِ، وَهُوَ اليومُ الذِى بَعدَهُ، فأشبَهَ الحرفَ فِى الافتقَارِ اليهِ فَبُنِيَ كَما بُنِيَ الحرفُ، وحُكِيَ هذا المذهبُ عَنْ أَبِى العَبَّاسِ المُبردِ.(١)

فَإن قِيلَ : ولِمَ لَمْ يُبْنَ على غيرِهِ وَهُوَ مُفتقِرٌ فِي الدَّلَالَةِ على مُسَمَّاهُ الى اليومِ الذِى قَبلَهُ ؟ قِيلَ الفرقُ بينَ غدٍ وَأمسِ أنَّ فِي غَدٍ تَصَرُّفًا بَعدَهُ مِنَ الحروفِ وليسَ ذلِكَ فِى أمسِ، وَذلِكَ التصرُّفُ هُوَ كونُهُ يُضافُ اليهِ، فيقَالُ : غَدَاةَ غَدٍ، وَلَا يُقَالُ غَدَاةَ أمسِ، وَكونُهُ حُذِفَتْ لَامُهُ وَالحذفُ ضَربٌ مِنَ التَّصرُّفِ وَأمسِ لَمْ يُحذَفْ مِنهُ شَىءٌ، وَلَامُ غَدٍ المحذوفَةُ وَاوٌ يَدلُّكَ عَلى ذَلِكَ قَولُ الشَّاعِرِ فِي قوله :(٢)

وَمَا النَّاسُ الَّا كَالدِّيَارِ وَأهْلُهَا ... بِهَا يَومَ حَلُّوهَا وَغَدْوًا بَلَاقِعُ

وقال الراجز :(٣)

لَا تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا ... انَّ مَعَ اليَومِ أَخَاهُ غَدْوَا

أرادَ : غدًا.

---

(١) ينظر المقتضب ٣/ ١٧٣.

(٢) الشاهد للبيد، ديوانه ١٦٩ وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٣٥٨ والمنصف ١/ ٦٤ و ٢/ ١٤٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٤، والخزانة ٧/ ٤٧٩ والشاهد فيه قوله : غَدْوًا على الأصلِ وهُوَ نَاقِصٌ حَذَفُوا الوَاوَ مِنهُ بِلَا عِوَضٍ وَيدخُلُهُ الألِفُ واللَّامُ للتعريفِ يُقَالُ : الْغَد وانظر اللسان (غدا).

(٣) الشاهد فى المقتضب ٢/ ٢٣٨ و ٣/ ١٥٣ من غير نسبة والفاضل ١٩ والمنصف ١/ ٦٤ و ٢/ ١٤٩ وشرح الفصيح لابن درستويه ١/ ٢٩٤ والأمالي الشجرية ٢/ ٣٥ وشرح شواهد الشافية ٤٤٩، واللسان (غدا، دلو) والشاهد فيه ذَهَابُ الواوِ مِنْ غَدٍ قَالَ المبردُ : والدليلُ على أن الذَّاهِبَ مِنْ غَدٍ الوَاوُ أنهُمْ يَقولُونَ فِيهِ غَدْوًا. وانظر شرح شواهد المغني للبغدادى ٧/ ١٦٣. وفى الاصل : لا تملوها وصحتها ما أثبتناه بالرجوع الى المصادر السابقة الذكر.

وَلَا تُبنَى "أمسِ" إلاَّ بشروطٍ أحدُها : أن يكونَ أمسِ مُفرداً، وأن يكونَ مَعرفةً، وأنْ يكونَ مُكبَّراً، وأنْ يكونَ عارياً مِنَ الإضافةِ والألفِ واللَّامِ، فَإنْ نَقصَ مِن هَذا شرطٌ مِنْ هذِهِ الشُّروطِ أُعرِبَتْ، وذلكَ اذا قلتَ : أمسانِ أو أُموسٌ في الجَمعِ، وكذلِكَ لو قلتَ : أُمَيسٌ ، وكذلِكَ لو قلتَ : أمسنا والأمسُ، فَمُعربٌ في ذَلِكَ كُلِّه (١).

وأمَّا مَنْ أعرَبَهُ اعرابَ مَا لاَ ينصرفُ، فَالعِلَّتانِ المُوجِبَتانِ عدمَ صَرفِهِ : التعريفُ والعدلُ عَنِ الألفِ واللَّامِ، أمَّا التعريفُ ، فلأنَّهُ انطلقَ على يومٍ بعينِهِ، وأمَّا العدلُ ، فلأنَّهُ كانَ حقُّهُ أن يُقالَ فيهِ الأمسُ كَمَا تقدَّمَ فَعُدِلَ عَن هَذا اللفظِ الى لفظِ أمسِ كما عُدِلَ عُمَرُ عَن عَامِرٍ ، وَ مَثْنَى عَن اثنَينِ [اثنَينِ] (٢) ، وزعَمَ بعضُ النحويينَ أنَّ قوماً مِن بَني تَميمٍ يُعرِبُونَهُ [في حَالِ الرفعِ] (٣) ويَبنُونَهُ في حَالِ النصبِ والخفضِ على الكسرِ (٤)، وهذِهِ اللُّغَةُ لمْ تَشتَهِرْ اشتِهَارَ اللغتينِ المتقدمَتَيْنِ .

والأَولَى في هَذِهِ اللُّغَةِ أنْ يُقالَ في "أمسِ" انَّهَا مَبنيةٌ في كل حَالٍ ولاَ يقالُ إنهَا مُعربَةٌ في حَالِ الرفعِ، ومبنيةٌ في حَالِ النَّصبِ والخفضِ ، لأنهُ لا نَظيرَ في كلامِ العَربِ لهذا الحكمِ ، وَهُوَ أن يُوجَدَ اسمٌ في بعضِ أحوالِ الإعرَابِ يُعربُ، وفي / بَعضِ أحوالِ الإعرَابِ يُبنَى، وقدْ وجدنَا في كلامِ العربِ مَا يُبنَى ١١٧
تارةً على الضمِّ وتارةً على الفتحِ ، نحوُ : "حَيثُ" فإنهمْ بَنَوهَا تارةً على الضَّمِّ ، وتارةً على الفتحِ (٥)، فالأولى أن يُقالَ في "أمسِ" على تِلكَ اللُّغةِ : انهُ مَبنيٌّ في

---

(١) ينظر اللسان (أمس) قال : واعلم أنك اذا نكرتَ أمسِ أو عرفتَهَا بالالفِ واللامِ أو أضفتها أعربتَهَا وكذلِكَ لو جمعتَهُ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) قال البغدادي : وقال الاستاذ أبوعلي : هَذا غلطٌ ، وانما بنو تميم يُعربُونَهُ في الرفع ويَبنُونَهُ في النصب والجر . الخزانة ٧/ ١٧١-١٧٢ .

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٢٨٥-٢٨٦ والمقتضب ٣/ ١٧٣ .

حَالِ الرفع على الضَمّ وفى حَالِ النصبِ والخفضِ على الكسرِ، وَيكونُونَ خَصّوا الضَمَّةَ بِحَالِ الرفعِ لِمُنَاسَبَتِهَا الرفعَ،وَان لَمْ تَكنْ رَفعًا كَمَا يقولُ بَعضُ النَّاسِ في قَولِ القَائِلِ : اخشَوُا اللَّهَ ، وفى قولِهِ تَعَالى : ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ (١)، حُرِّكتِ الواوُ بِالضَّمةِ ؛ لأنّهَا فَاعِلَةٌ فِي المعنَى ؛ لأنَّ الضَّمَّ مُنَاسِبٌ لرفعِ الفَاعِلِ فَيكُونُ هَذَا مِثْلَ ذَلكَ،فَاختلَافُ بِنَائِهَا للنظِيرِ فِي كلامِ العربِ وهوَ كَاختِلَافِ بناءِ"حَيثُ" ، وأَمَّا اختلافُ حَالِهِمَا فِي الإعرابِ والبناءِ بِحسبِ اختلافِ الإعرابِ فَلَا يوجدُ لَهُ نظيرٌ أصلاً بَلْ هوَ فِي المعنَى ؛ لأنَّ بَنِي تميمٍ يُعربُونهَا اعرابَ ما لا ينصرفُ ، فمرادُهُ بِقولِهِ : (فِي كَلامِ العربِ) (٢) الخُصُوص ، فكأنهُ قَالَ فِي كلامِ العربِ الحجازيينَ .

وقولهُ : (فَإذَا أضفتَهُ أو أدخلتَ عليهِ الألِفَ وَاللَّامَ أو نونتَهُ أعربتَهُ) (٣)، هذَا كلُّهُ صَحِيحٌ إلاّ أنهُ نقصَهُ ؛ "أو ثنيتَهُ أو جمعتَهُ أو صغرتَهُ"، ولكنهُ تركَ ذَلِكَ اختصارًا ؛ لأنَّ تثنيتَهُ وجمعَهُ وتصغيرَهُ يقِلُّ في الكلامِ، فلمْ يعرجْ على ذكرِ هذِهِ الاحوالِ كُلِّهَا .

قوله : (ومِنَ العربِ مَنْ يبنِيهِ على الفتحِ) (٤)، هذَا أنكرُوهُ عليهِ غايةً، وذكرُوا أنَّ مَنْ يَبنِيهِ مِنَ العربِ لَمْ يَبنِهِ قَطُّ على الفتحِ فِيمَا عُلِمَ مِنْ لُغَتِهِمْ ، وأنشدَ أبو القاسم قول الراجز : (٥)

لَقدْ رَأيتُ عَجَباً مُذْ أمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

قَائلُهُ مَجهولٌ ، ذكرَ هذَا الأستاذُ المرحومُ أبُو الحسنِ بنُ خَرُوفٍ الإشبيلِيّ - رحمه الله - قال : وبعده :

---

(١) الآية ٢٣ من سورة البقرة.

(٢) الجمل ٢٩٩.

(٣) الجمل ٢٩٩.

(٤) الجمل ٢٩٩.

(٥) انظر ٢٩٩ وفر مر قريبا والأبيات في النوادر لابي زيد ٢٥٧.

يأكلن ما في جذبهن همسا   لا ترك الله لهن ضرسا

ولا بقين الدهر إلا تعسا   فيها عجوز لا تساوي فلسا

لا تأكل الزبدة إلا نهسا

ويقال : عجوزة بالتاء ، و " عجائز " بدل من " عجبا " وصرفها ضرورة ، وقوله : " مثل السعالى " ، نعت لقوله : " عجائزا " ؛ لأنه نكرة مثله وإن كان بلفظ المعرفة ، وقد تقدم الكلام على تنكير مثلك وشبهك وكفؤك في باب اسم الفاعل عند الكلام على ما إضافته غير محضة ، وعلى وجه التنكير فيها وإن كانت بلفظ المعرفة ، " والسعالى " : جمع سعلاة وسعلى منونة وغير منونة ، وهي الغول ، وقال أبو محمد بن السيد (١) - رحمه الله - : " السعالى " جمع " سعلاة " وهي ساحرة الجن .

وموضع الشاهد منه " مذ أمسا " ، اعتقد أبو القاسم فيه أنه أراد أمس ولكنه بناه على الفتح ، كما بني على الكسر ، وزعم غيره وهم الرادون عليه (٢) أن أمسا في هذا الموضع معرب إعراب ما لا ينصرف ؛ إذ لم يعهد في كلام العرب بناؤه على الفتح في غير هذا الموضع ، ويحتمل أن يكون أبو القاسم اطلع على ما نقل إمام من الأئمة كوفي نقل بناءه على الفتح ؛ لأنه كان كثير الاستعمال بمذهب البصريين والكوفيين ، وكثير الملابسة لمن كان في عصره من شيوخ الكوفيين ، والله أعلم .

١١٨ وذهب بعض / المتأخرين إلى أن " أمسا " في هذا الشطر فعل ماض من قولهم : أمسى اليوم وأمسى زيد ، إذا دخل في المساء (٣) ، وهو محتمل ، ويكون فاعل " أمسى " مضمر يعود على اليوم أو يعود على متقدم الذكر .

وقوله : (عجائزا مثل السعالى خمسا) بدلا من قوله (لقد رأيت عجبا) بدل الشيء من الشيء ؛ لأن العجائز على ذلك الوصف من العجب الذي ذكر .

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥١ .

(٢) منهم ابن هشام اللخمي كما في الخزانة ٧/١٦٩ .

(٣) ذهب الكوفيون إلى ذلك كما في شرح الكافية للرضي ٢/١٢٦-١٢٧ .

باب أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ

أسماءُ الفَاعلينَ والمفعولينَ عندَ النحويينَ هيَ الأسماءُ المأخُوذَةُ مِنَ المصادِرِ للإخبارِ والوصفِ والصِّلةِ وتبيينِ الهيئاتِ ، وهيَ التي يسمونَها الصفاتِ والنُّعوتَ، فأخذتْ منَ المصادِرِ لهذِهِ الوجُوهِ التي ذكرتُ ، كمَا أُخذتِ الافعالُ لتبيينِ الازمنةِ ، فمَا كانَ منهَا عبارةً عنِ الفاعِلِ فهوَ اسمُ الفَاعِلِ ، وما كانَ منهَا عبارةً عنِ المفعولِ فهوَ اسمُ المفعولِ ، ولهذِهِ الأسماءِ أقيسةٌ ، وأبنيةٌ مختلفةٌ بحسبِ اختلافِ أعدادِ المصادِرِ والأفعالِ ، وأبنيةِ الثلاثيةِ مِنهَا ، وحكميهَا منَ المُتعدّى وغيرِ المُتعدّى .

فموضوعُ البابِ لذكرِ بعضِهَا وتبيينِهَا بالتمثيلِ بهَا ، وانمَّا يُحاولُ أبو القاسم - رحمه الله - الكلامَ على الصِّفاتِ الجاريةِ على الفعلِ دائماً فِي أكثرِ الأمرِ، فذكرَ مِنْ قِياسِهَا مَا أمكَنهُ ، ولم يتسعْ فِي ذلكَ فقالَ : (إذا كانَ الفعلُ على فَعَلَ فاسمُ الفاعِلِ منهُ فَاعِلٌ والمفعُولُ منهُ مَفْعُولٌ) [(١)] ، وفي هَذا الكلامِ تسامحٌ ، حيثُ جَعَلَ صفةَ الفاعِلِ والمفعولِ من "فَعَلَ" ، والصّوابُ - والله أعلمُ - أنَّ جميعَ الصفاتِ والمصادِرِ والافعالِ ، ومَا جرَى مَجرَى ذلِكَ مِن أسماءِ الافعالِ وأسماءِ المصَادِرِ كُلّهَا مَأخُوذَةٌ منَ الحدَثِ ، وبَيانُ ذلكَ فِي مثالِ إذا قالَ القائلُ : ضَربَ يَضرِبُ فهوَ ضَاربٌ وضُرِبَ يُضربُ فهوَ مَضرُوبٌ ، وَزيدٌ [(٢)] ضَرِبٌ مِن عمرو ، وهُوَ ضَرَّابٌ ، وهذا مَضْرَبُهُ وَمَضْرِبُهُ كُلّهَا مَأخوذَةٌ مِنَ الضربِ الذِي هُوَ مفعولُ الفاعِلِ بِما وقَعَ وُسمّيَ ضَرباً ، احتَاجُوا بعدَ ذلكَ أن يُخبِرُوا عَنهُ فِيمَا مضَى وفيمَا يُستقبلُ على الفاعِلِ والمفعولِ ، ويصفُوا منهُ الفاعلَ والمفعولَ ، والاكثَرَ ضرباً والكثيرَ الضَّربِ وزمنَ الضَّرْبِ وموضعَهُ ، ففعلُوا ذلكَ فى أبنيةٍ مختلفَةٍ ، كُلُّ بناءٍ منهَا يقاسُ فِي معناهُ ، وقَدْ ذكرُوا قِياسَهُ ، ومَا خرَجَ مِنهُ عنِ القِياسِ نبهَ عليهِ اللغويُّونَ مِن كلامِ العربِ ، فإذا تقررَ هذا عُدنَا الى الباب .

---

(١) الجمل ٣٠٠ .

(٢) في الأصل : وزيدا ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

اعلمْ أنّ الافعالَ ثُلاثيةٌ وزائدةٌ على ذلكَ ، والثُلاثيةُ على نوعيـــنِ :
على طريقةٍ لِلفَاعِلِ وعلى طريقةٍ للمفعولِ، والتي على طريقةِ الفَاعِلِ ثلاثةُ أنواعٍ :
" فَعَلَ وفَعُلَ وفَعِلَ " ، والتي على طريقةِ المفعولِ على نوعٍ واحدٍ وهيَ طريقــةُ " فُعِلَ " خاصةً .

فَصلٌ : فيما كَانَ على طريقةِ الفاعِلِ مِنَ الثلاثيّ :

مِمّـــا كَـــانَ منْـــهُ عَلـــى فَعُـــلَ

بضمِ العينِ فإنَّ الصفةَ الجاريةَ تجيءُ على فَعيلٍ (١) في أكثرِ أمرِهِ ، نحوُ :
كَرُمَ فَهُوَ كَرِيمٌ ، وَفَقُهَ فَهُوَ فقيهٌ ، ونَبُهَ فَهوَ نَبيهٌ ، وظَرُفَ فَهوَ ظَريفٌ ، وشَــرُفَ
فهو شَريفٌ ، وقدْ جاءَ حَمُضَ فَهُوَ حَامِضٌ وقد قَالُوا : حَمَضَ بِالفتحِ (٢) ، وقالُوا :
خَثُرَ فهوَ خَاثِرٌ ، وقدْ قَالُوا : خَثَرَ / وخَثِرَ ، وقد قَالُوا : عَزُمَ وعَزَمَ فَهـــوَ ١١٨/
عَازِمٌ ، ومَكُثَ ومَكَثَ وكأنَّ هذا مِنَ التداخُلِ (٣) ، وهُوَ اسْتِعْمَالُ صِفَةِ فَعَـــلَ
بفَتْحِ العينِ ويَفْعُلُ بضَمِّهَا، وقدْ جَاءَ في الألوانِ " أَفْعَلُ " مِنْ " فَعُلَ " قَالُوا : صَهُبَ
فهوَ أَصْهَبُ ، وأَدُمَ فَهوَ آدَمُ ، وكَهُبَ فَهُوَ أَكْهَبُ ، وقَالُوا : مَلُحَ فهو أمْلَـحُ
وَمليحٌ ، وجَاءَ مَالِحٌ (٤) لِمُولَّدٍ، وهُوَ عُذافِرُ الكِنديّ (٥) :

لَوْ شَاءَ رَبّي لَمْ أَكُنْ كَرِيّـــا بِصْرِيّـةٍ تَزوجَتْ بِصْرِيّـــا
يُطْعِمُهَا المَالِحَ والطَّرِيّـــا

---

(١) ينظر الكتاب ٣٣٤ والمقتضب ٢/ ١١٥ .

(٢) ينظر كتاب ليس ١٢٠ .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ٩-١٠-٢٦ .

(٤) في اللسان : " لايقــالُ مَالِحٌ الاَّ في لغــةٍ رديئةٍ (ملح) وقــال ابن درستويه : " لايقالُ مَالحٌ الاَّ على وجهِ النَّسَبِ أيْ : ذُو مِلْحٍ ، تصحيح الفصيح ١/ ٢٩٨ " .

(٥) الشاهد في أدب الكاتب ٤٠٥ والمحتسب ٢/ ١٢٤ وتهذيب إصلاح المنطق ٦٢٢ ، واللسان (ملح) وهو لعذافر من بني فُقيم وكَانَ يَكْرِى إبلَهُ الى مَكّةَ فاكْتَرَى مِنهُ رَجُلٌ مِن بَني حَنيفَةَ مِن أهلِ البصرةِ بَعيـــرًا يَركبُهُ هُوَ وزوجتُهُ فارتجزَ الابياتَ في تلك المناسبةِ .

وعَذُبَ فهوَ عَذْبٌ، ولم يأتِ "فَعُلَ" في المُضَاعَفِ ولاَ في المُعتَلِّ لِثقَلِ ذَلكَ، ولكنْ تأتِي الصِّفَةُ على "فَعِيلٍ" قَالُوا: خَفَّ فَهُوَ خَفِيفٌ، وكَانَ حَقّهُ أن يَجيءَ على وزنِ ضِدِّهِ وهُوَ: ثَقُلَ فَهُوَ ثَقِيلٌ، وقد جَاءَ حرفٌ وَاحِدٌ قَالُوا: لَبُبْتَ فأنتَ لَبِبٌ (١) وحَكَى يُونس (٢): لَبُبْتَ فأنتَ لَبُبٌ فأنتَ لَبِيبٌ، وزَادَ غيرهُ شَرُرْتَ (٣)، وقَالُوا: قَوِيَ فَهوَ قَوِيٌّ (٤)، ولم يحملوهُ على ضِدِّهِ ضَعُفَ، وكَثيرًا مَا تأتِي هذِهِ الأشياءُ عَلَى حُكْمِ أَضْدَادِهَا، وقَالُوا: حَسُنَ فهوَ حَسَنٌ، ولم يقولُوا: حَسِينٌ، كمَا قَالُوا: جَمِيلٌ وقَبِيحٌ، وقَالُوا: جَبُنَ فَهُوَ جَبَانٌ (٥)، وضَخُمَ فَهُوَ ضَخْمٌ (٦).

وماكانَ على "فَعَلَ" فالصفةُ لفاعله على "فَاعِلٍ" نحو: ضَرَبَ فهو ضَارِبٌ، وقَتلَ فَهوَ قَاتِلٌ، وشَتمَ فَهوَ شَاتِمٌ، وقَالُوا: طَابَ فَهُوَ طَيِّبٌ، وسَادَ فَهوَ سَيِّدٌ، وجادَ الشيءُ فهوجيِّدٌ وجادَ المطر فهو جَوْدٌ، وبَرِرْتَ وبَرِرْتَ فأنتَ بَارٌّ وبَرٌّ.

ومَا كَانَ على "فَعِلَ" مُتعَدِّيًا بالصفةِ لِفَاعِلِهِ على فَاعِلٍ، نحو: عَلِمَ فَهُوَ عَالِمٌ، وجَهِلَ فَهُوَ جَاهِلٌ، وقالُوا: حَذِرَ فَهوَ حَاذِرٌ وحَذِرٌ، وقَدْ قِيلَ: انّ حَذِرًا صَفَةٌ معدُولَةٌ لِلمُبَالَغَةِ، أنشد سيبويه في ذلك: (٧)

حَذِرٌ أُمورًا لاَ تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَا لَيسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ

---

(١) حكى صاحب القاموس: لَبِبْتَ بالكسرِ وبالضَّمِّ تَلَبُّ لَبَابَةً، وليسَ فَعُلَ يفعُلُ سِوَى لَبُبْتَ بالضَّم تَلَبُّ بالفتح.

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٣٧ وأدب الكاتب ٤٧٧.

(٣) قال ابن جني: وحكى قطرب: شَرُرْتَ في الشَرِّ وانمَا تَجنَّبُوا فَعُلْتَ بالضم في المُضَاعفِ استثقالاً للضمةِ معَ التضعيفِ. المنصف ١/ ٢٤٠.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٣٢.

(٥) ينظر الكتاب ٤/ ٢٨ فمابعدها.

(٦) ينظر الكتاب ٤/ ٢٨ فمابعدها.

(٧) الشاهد مجهول القائل وقيل انه مَصنُوعٌ وهو من شواهد الكتاب ١/ ١١٣ والمقتضب ٢/ ١١٦ والأمالي الشجرية ٢/ ١٠٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧١ والأشموني ٢/ ٢٩٨ والعينى ٣/ ٥٤٣ والخزانة ٨/ ١٦٩.

والشاهد فيه أن حَذِرًا صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ وقد نصبَ بهِ أُمورًا وذَلِكَ قليلٌ.

وما كانَ منهُ غيرَ متعدٍ فاختلفتْ صِفتهُ فجاءَ منهَا على "فَعِلٍ" في بابِ الأدواءِ والأمراضِ كثيرًا (١)، قالوا : وَجِعَ فَهوَ وَجِعٌ ، ودَوِيَ فَهوَ دَوٍ (٢) ، وحَبِطَ فهوَ حَبِطٌ ، وجَبِحَ فهوَ جَبِحٌ (٣) ، ولِوِيَ فَهوَ لِوٍ (٤) ، ووَجِيَ فهوَ وَجٍ (٥) ، وعَمِيَ فهوَ عَمٍ وأعمَى ، وقالوا : جَرِبَ وأجرَبُ ، وحَمِقَ وأحْمَقُ ، وقَعِسَ وأقْعَسُ ، وعَرِجَ وأعْرَجُ ، وقالُوا : سَقِمَ فَهُوَ سَقِيمٌ ، ومَرِضَ فهوَ مَرِيضٌ ، وحَزِنَ فهوَ حَزِينٌ ، وقالُوا في ضِدِّهِ : صَحَّ فَهوَ صَحِيحٌ .

ولحقَ بذلكَ ما كانَ من بابِ الذُّعْرِ والخَوْفِ (٦) قالُوا : فَزِعَ يَفْزَعُ فَهُوَ فَزِعٌ ، ووَجِلَ يَوْجَلُ فهوَ وَجِلٌ ، وفَرِقَ يَفرَقُ فَهُوَ فَرِقٌ ، ولحقَ بذلكَ ما يتغيَّرُ ويَسْوَدُّ جَعَلوهُ كالدّاءِ ، قالوا : شعِثَ فهوَ شَعِثٌ وأشْعَثُ ، وسَهِكٌ (٧) ، ولَحِقَ بذلِكَ ما تَمقَّدَ ولمْ يَسهُلْ قالُوا : عَسِرَ فَهوَ عَسِرٌ ، وَشَكِسٌ (٨) ، ولَقِسٌ ، وضَبِسٌ ، ونَكِدٌ .

ولحِقَ بذلِكَ ما كانَ مِن بابِ الفَرَحِ قالُوا : فَرِحَ فَهوَ فَرِحٌ وَفارِحٌ ، ولَهِجٌ وجَذِلٌ وجَذْلانُ ، وسَكِرٌ وسَكْرانُ ، وأشِرٌ ، وبَطِرٌ ، ولحقَ بِهِ ما كانَ معناهُ الهَيَجُ ، قالُوا : أرِجَ فهوَ أرِجٌ ، وعَمِسٌ اذا هاجَ بِهِ الغَضَبُ ، وقَلِقٌ ، ونَزِقٌ ، وعَلِقٌ ؛ لأنهُ طَيْشٌ ، وسَلِسٌ (٩) في ضِدِّ عَسِرٌ .

وجاءَ مِن صِفَاتِ "فَعِلَ" غيرِ المتعدِي واطَّرَدَ في العُيوبِ والأدواءِ ونحوِها "أفْعَل" ، قالوا : عَوِرَ فَهوَ أعْوَرُ ، وأشْتَرُ ، وأصْلَعُ ، وأوقَصُ ، وأصْيَدُ ، وقالُوا : مالَ فهوَ أميلُ وشابَ فَهوَ / أشْيَبُ ، وقدْ تَجِيءُ الصِّفَةُ على "فَعْلان" (١٠) ١١٩/

---

(١) ينظر الكتاب ٤ / ١٧-١٨ .

(٢) في اللسان (دوا) دَوِيَ بالكسر دَوًى فَهُوَ دَوٍ ودَوِيٌ : مَرِضَ ، فمن قال دَوٍ ثنّى وجَمَعَ وأنثَ ، ومن قال دَوًى أفردَ في ذلكَ كلِهِ ولم يؤنث .

(٣) الجَبح : الجائحة ، اللسان (جبح) .

(٤) لوى القدح فهو لو والتوى : اعوج . اللسان (لوى) .

(٥) الوجى : الجفاوقيل شدة الجفا ورجل وج ووجى وكذلك الدابة . اللسان (وجا)

(٦) ينظرالكتاب ٤ / ١٨ . (٧) ينظرالكتاب ٤ / ١٩ . (٨) (٩) الكتاب ٤ / ٢٠ .

(١٠) الكتاب ٤ / ٢١ قال سيبويه : أما ما كان من الجوع والعطش فانه أكثر ما يُبنَى مِنَ الاسماءِ علىَ فَعْلانٍ . ثم قالَ : وزَعَمَ أبو الخطاب أنهم يقولونَ : رجل أهْيَمُ وهَيمانٌ ، يُريدونَ شيئًا واحِدًا وهُوَ العطشانُ .

اطَّرَدَ في الجوعِ والعطشِ وما قاربَهما، قالوا : عَطِشَ يَعْطَشُ فهوَ عَطْشَانُ ، وظَمِئَ فهوَ ظَمْآنُ ، وصَدِيَ فهوَ صَدْيَانُ وهَيْمَانُ، وجَوْعَانُ مِن جَاعَ يَجُوعُ، فهوَ شَاذٌّ، وقالوا : غَرِثَ فهوَ غَرْثَانُ [(١)]، وخرجَ من ذلكَ قَرِمَ فهوَ قَرِمٌ [(٢)]، وخَزْيَانُ، وقالوا : في أضدادِ الجوعِ والعطشِ شَبِعَ فهو شَبْعَانُ ، وروِيَ فهوَ رَيَّانُ [(٣)].

فَصْــــلٌ :

والصفةُ للفاعلِ منَ الرباعيِّ فصاعدًا لاَ تكادُ تنكسرُ تَجِيءُ على بِنيـــةِ المستقبلِ إلاَّ ما جَعَلوا مكانَ حرفِ المضَارعَةِ فيهِ ميماً مضمومةً، فقالُوا : يُكرِمُ فهـوَ مُكرِمٌ ، ويُطِيعُ فهوَ مُطِيعٌ ، ويُذِلُّ فهوَ مُذِلٌّ، ويلزمُ الكسرُ قبلَ آخرِهِ إلاَّ في ثلاثـةِ ألفاظٍ، قالُوا : ألقحَ فهوَ مُلْقَحٌ ، وأَسْهَبَ فهوَ مُسْهَبٌ ،وأحصَنَ فهوَ مُحْصَنٌ، وقالُوا : مُسهِبٌ بالكسرِ في الإطالةِ من غيرِ هَذَرٍ ، وقالُوا : أبقَلَ المكانُ فهـوَ بَاقِلٌ، وقيـلَ : بَقِلٌ ، وأورسَ[الشجرُ] [(٤)] فهُوَ وارِسٌ وقيل : وَرِسٌ ، وأعشبَ فهـوَ عَاشِبٌ ، وأيفعَ الغُلاَمُ فهوَ يَافِعٌ، وهذا من تداخلِ اللغةِ، وقيلَ: يَفَعٌ [(٥)].

رجعنا ويقال: استخرجَ يَستخرِجُ فهو مُستخرِجٌ ، ويَنطلقُ فهوَ مُنطلِقٌ ويَقتدِرُ فهو مُقتدِرٌ.

فَصْــــلٌ :

والصفةُ للمفعولِ تَجِيءُ أبدًا على طريقةٍ واحدةٍ منَ الثلاثِيِّ على مفعولٍ أبدًا، إلاَّ أنَّ المُعتلَّ الوسطِ على نوعينِ : مِن ذَواتِ الياءِ ، ومن ذواتِ الواوِ؛ فَما كانَ من ذَواتِ الياءِ فَفِيهِ لغتانِ : التصحيحُ [(٦)] والتعليلُ ، كقولكَ :

---

(١) الكتاب ٤/ ٢١.

(٢) في اللسان (قرم) القَرَمُ بالتحريك شِدَّةُ الشهوةِ إلى اللَّحْمِ قَرِمَ إلى اللحْمِ وفي المحكم قَرِمَ يَقْرَمُ قَرَماً فهوَ قَرِمٌ اشتهاه.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٢.

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) ينظر أدب الكاتب ٦١١ وتهذيب اصلاح المنطق ٥٩٩.

(٦) ينظر الكتاب ٤/ ٣٤٨.

مَعيُونٌ ومَعِينٌ ، ومَبيُوعٌ ومَبيعٌ، وقدْ قال : (١)

* يَومُ رَذَاذٍ عَليهِ الجَوُّ مَغْـيُومُ *

وما كانَ منْ ذواتِ الواوِ بلُغةٍ واحدةٍ وهيَ التعليلُ لثقلِهِ إلاّ في أربعةِ ألفـاظٍ:
قالوا: قولٌ مَقْوُولٌ ، وذَهبٌ مَصُووغٌ ، وعَنبَرٌ مدْوُوبٌ ، وثَوبٌ مَصْوُونٌ (٢)، ففِيهما لغتانِ : التعليلُ ، والتصحيحُ ، وزادَ بعضُهُمْ فرسٌ مَقْوُودٌ ، وأجازَ الكسائيُّ [القياسَ] (٣) على مَا سَمِعَ من ذلكَ.

والرباعيُّ على وزنِ فِعلهِ المستقبلِ، إلاّ مَا يكونُ مكانَ حرفِ المضارعةِ ميمٌ مضمومةٌ، ووقعَ الفرقُ بينَ صفةِ الفاعلِ وبينَ صفةِ المفعولِ بحركةِ ما قبلَ الآخرِ لفظًا أو تقديرًا.

تَنبيهٌ :

على نكتةٍ في البابِ وإنْ كانتْ مُندرجةً في هذا الكلامِ الكُليِّ على البابِ، وهيَ: أنَّ الفعلَ الثلاثيَّ الذي على وزنِ "فَعُلَ" نحوُ : ظَرُفَ وشَرُفَ فهوَ ظريفٌ وشريفٌ، لاَ يُقالُ لِظريفٍ وشريفٍ ونحوِهِمَا: اسمُ فَاعِلٍ، وإنمَا يُقالُ في ذلكَ: صفةٌ مشتقةٌ مِنَ المصدرِ لتدُلَّ على الفاعِلِ لاَ اسمَ فَاعِلٍ .

فإنْ قيلَ : ومَا الفرقُ بينَ اسمِ الفَاعِلِ وبينَ صفةِ الفَاعلِ ؟

قِيلَ : اسمُ الفَاعِلِ في الاصطِلاحِ انما هو مَوضُوعٌ لماجَرى عَلى الفعلِ المُضارعِ في عَدِ حُروفهِ وَحَركاتِهِ وسكنَاتِهِ، ومَا لم يَجرِ على الفِعلِ المُضارِعِ في عددِ حُروفهِ وحركاتِهِ

---

(١) الشاهدُ لعلقمةَ بن عبدَةَ ، ديوانه ١٢ وهو من شواهد كتاب المقتضب ١٠١/١ والمفضليات ٣٩٩ والمنصف ٢٨٦/١ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ١٥٢ والخزانة ٢٩٥/١١ وصدره :

* حَتَّى تَذَكَّرَ بيضَاتٍ وَهَيَّجَهُ *

والشاهدُ فيهِ إتمَامُ مفعولٍ من ذَواتِ الياءِ وذَلكَ جَائزٌ في لغةِ بني تميم .

(٢) ينظر المنصف ٢٨٥/١ وزاد ابن جني ورجل مَعوودٌ وانظر الأمالي الشجرية ٢٠٩/١ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

وسكناتِه . قيلَ فيه : صِفةُ الفاعلِ،ولا يُقالُ فيه اسمُ الفَاعِلِ . وبينَ اسمِ الفَاعِلِ وصفةِ الفَاعِلِ مُناسبةٌ، وبينهُمَا مُفَارقَةٌ :

فالمنَـاسبةُ التـي بَينهُمَا أنّ كلَّ واحـدٍ منهُمَا دَالٌّ على الذَّاتِ والمصدرِ، فَضَارِبٌ دَالٌّ على ذَاتٍ وضَرْبٍ ، وظَريـف دَالٌّ على ذاتٍ وظَرْفٍ ، وشَرِيفٌ / دَالٌّ على ذاتٍ وشَرَفٍ، وكلاهُمَا مُشتَـقٌّ مِنَ المصدرِ. ١١٩

والمُفارقَةُ التي بينهُمَا هوَ ما تقدَّمَ منْ أنَّ اسمَ الفاعِلِ على عَـددِ حركاتِ الفعلِ المُضارِعِ وسكنَاتِه ، وصِفةَ الفاعِلِ ليستْ كذَلِكَ،وصفـةُ الفاعِلِ تَجِيءُ على أوزانٍ مُختلفةٍ،وقدْ ذكرنَا جملَتَهَا مُستوفَاةً في الصَّفحِ بحمدِ الله،(١) وَهوَ مَا عَقدنَا لَهُ الباب .

فَلنتعرَّضِ الآنَ لألفاظِ أبي القاسمِ - رحمه الله - فَنَقولُ:

قولُه في البَابِ : (فإذَا كَانَ الفعلُ على أفعلَ كانَ اسمُ الفاعِلِ مِنهُ على مُفْعِلٍ بِكَسرِ ما قبلَ آخِرِه) (٢)، وكسرُ مَا قبلَ الآخِرِ في اسمِ الفَاعِلِ مِمَّا زَادَ على الثلاثـةِ يَكونُ مُحقَّقاً ويكونُ مُقدَّراً ، فالمحقَّقُ كثيرٌ ، نحوُ : مُكرِمٌ ،ومُدحرِجٌ ، وكذلـكَ سَائِرُهَا .

والمُقدَّرُ يكونُ فيمَا يكونُ عينهُ حرفُ علةٍ نَحوُ : مُختارٍ،فالكسرةُ مُقدَّرةٌ فِي الألِفِ(٣)، وأصلُهُ : مُختَيِرٌ ولكنْ تحركتِ اليَاءُ وانفتحَ ما قبلَهَا فانقلبتْ ألفاً فقلتَ : مُختَار .

وإذَا كَانَ مُختَارٌ اسمَ مفعولٍ فَوزنُهُ مُفْتَعَلٌ تَحركتِ اليَاءُ وانفَتَـحَ مَا قبلَهَا فقلبتْ ألفاً، فَصارَ مُختَارٌ لفظاً مُشتركاً بينَ الفَاعِلِ والمفعـولِ(٤)، ويكونُ الفارقُ بينهُمَا القَرائِنُ على حسبِ الألفاظِ المُشتَركةِ كلِّهَا .

---

(١) في الأصل : يحمد له . والصواب ما أثبتناه .

(٢) الجمل : ٣٠٠ .

(٣) ينظر الخصائص ١/٣٤٦ .

(٤) قال ابن جني : باب في اتفاق المصاير على اختلاف المصادر .

===

وأما ما أُدغمَ عينُهُ في لامِهِ فهوَ اسمُ الفَاعِلِ مِنْ"فَعَلَ"أصلُهُ :"مُفَعْلِلٌ"، فاجتمعَ المِثْلانِ،فَأُدغِمَ أحدُهُمَا فِي الآخِرِ،فالكسرةُ في الحرفِ المدغَمِ مُقَــدَّرةٌ، وتُقَدِّرُهَا فِيهِ لكونِهَا أصلُهَا الكسرة .

قولُهُ: (والمَفْعُولُ مِنهُ مُفْعَلٌ بِفَتحَةٍ) (١)، يُريدُ بفتحِ ما قبلَ آخِرِهِ، وهَذا الفتحُ مُحَقَّقاً (٢) ، ويَكونُ مُقدرًا ، فالمحَقَّقُ كَثِيرٌ ، نَحوُ : مُكْـرَمٌ ، ومُستَخرَجٌ وكذلكَ سائرُهَا ، والمقدَّرُ مَا كانَ عينُهُ حرفُ علةٍ أو كانتْ عينُهُ مدغمةً في لامِهِ ، نحوُ : مُختار اسمُ مفعولٍ أصلُهُ مُختَيَرٌ،فَقُلبتِ الياءُ الَى الألـِـفِ لتحركِهَا و يصيرُ لفظُ اسمِ الفاعِلِ والمفعولِ واحداً مُشتركاً بينهُمَا،ولذَلِكَ عدَّهُ الإمام : أبو حامد (٣) - رضيَ الله عنه-في المستصفَى في كتابِ المُجمَلِ والمُبينِ، مِنَ المُجمَلِ ، وعدَّ لفظةَ مختارٍ (٤) مِمَّا وقعَ الإجمالُ فيهِ في اللفظِ الواحِدِ ؛ لأنــهُ

=== مِن ذَلِكَ اسمُ الفاعِلِ والمفعولِ في افتعَلَ مِمَّا عينُهُ مُعتلةٌ أو مَا فِيــهِ تضعيفٌ ، فالمعتلُ نحوَ قولِكَ : اختَارَفَهوَ مُختَارٌ واختِيرَ فهوَ مُختَـارٌ الفاعلُ والمفعولُ واحدٌ لفظاً غيرَ أنهُمَا مُختلفَانِ تقديرًا ، ألاَ تَرى أنَّ أصلَ الفَاعِـلِ مُختَيِرٌ بكسرِ العَينِ وأصلُ المفعول مختَيَرٌ بفتحهَا . الخصائص٢/ ١٠٣ .

(١) الجمل ٣٠٠ .

(٢) في الاصل : مخففا . والصواب ما أثبتناه .

(٣) أبو حامد الغزالي محمد بن محمد بن أحمد الملقب حجة الاســـلام الفقيه الشافعي قال ابن خلكان لم يكن للطائفه الشا فعية في آخر عصره مثله، اشتغل في مبدأ أمره بطوسَ على أحمد الراذكاني ثم قــدم نيسابور واختلف الى دروسِ امام الحرمينِ أبي المعالي الجويني وجد في الاشتغال حتى تخرج في مدة قريبة، وصارَ منَ الأعيان المشار اليهمْ و صنف في ذلك الوقت . . وله كتب كثيرة أجلها كتابه الإحياء ،والمستصفى في أصول الفقه. توفي ٥٠٥ بطوسَ ، ترجمته في وفيات الاعيــان ٤/ ٢١٦ فمابعدها . وطبقات الشافعية للسبكي ٤/ ١٠١ ومقدمة كتاب الإحياء .

(٤) كتاب المستصفى من علم الاصول ١/ ٣٦٢ بولاق ١٣٢٢ .

نوعَ الإجمالَ التي يكونُ في الكلامِ بكليته ،كقوله تعالى : ﴿ أَوْ يَعْفُوَ الذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ ،(١) اذْ هو ترددٌ بين الزوجِ والوليّ، وابانة معنىً من المعاني التي دَلّ عليه اللفظُ المجملُ، وهوَ الملقبُ بالمشتركِ عندَ اللغويين ، والمُجملِ عندَ الأصوليينَ انما يستفاد المرُادُ منهُ بأمرٍ خارجٍ عنِ اللفظِ وهي القرائنُ التي تقترنُ بهِ .

وأما ما أُدغمتْ عينُهُ في لامِهِ من أسماءِ المَفاعِيلِ فَمَا زادَ على الثلاثةِ ، نحو : مُعلّىً ومُقلّىً،وكلاهُمَا اسمُ المفعولِ أصلُهُ: مُعَلّلٌ ومُقَلّلٌ ،اجتمعَ المثلانِ فنقلتْ حركةُ المثلِ الأولِ إلَى الحرفِ السَّاكِنِ قبلَهُ،وهوَ العينُ مِن مُعلّلٍ ،والقافُ مِن مُقلّلٍ ثم أدغمتِ اللامُ في اللامِ ، وكذلكَ ما أشبهَهُ،فالفتحةُ مقدرةٌ في الحرفِ المدغمِ في اسمِ المفعولِ.

قولهُ : (وكلُّ فعلٍ فيهِ زيادةٌ فتلكَ الزيادةُ تلزمُ الفاعلَ والمفعولَ بهِ)(٢)، اعلمْ أنّ الزيادةَ التي تلزمُ الفعلَ على وَجهَينِ: منهَا مَا / لاَ تكونُ في اسمِ ١٢٠ الفاعِلِ ولا في اسمِ المفعولِ .

وأما الزيادةُ التي تكونُ في الفعلِ لازمةً وتكونُ في اسمِ الفَاعِلِ واسمِ المفعولِ لازمةً لهُمَا فنحوُ النونِ من"انفعَلَ"،والتاءِ من "افتعلَ"،والسينِ والتاءِ من"استفعلَ"، نحوُ : اكتسبَ ، واستخرجَ،تقولُ في اسمِ الفَاعِلِ : مستخرِجٌ وفي اسمِ المفعولِ : مستخرَجٌ ،وكذلِكَ ما أشبهَهُ .

فقولُهُ : (وكلُّ فِعْلٍ فيهِ زيادةٌ فتلكَ الزيادةُ تلزمُ الفاعِلَ والمفعولَ أو الفعلَ)، مما ليسَ على إطلاقِهِ وانمَا هُوَ مقيدٌ في المعنَى وقدْ بَينَ مُرادَهُ بِالمُثُلِ ، لأنهُ انمَا مَثّلَ بمَا يلزمُ منَ الزيادةِ في الفعلِ وفي اسمِ الفاعِلِ وفي اسمِ المفعولِ .

---

(١) الآية ٢٢٧ من سورة البقرة.

(٢) الجمل : ٣٠٠.

باب الحروفِ التي ترفعُ مابعدهَا بالابتداءِ والخبرِ ، وتُسمّى حروفَ الرفـــع

تقولُ منَ الأسماءِ وحروفِ المعانِي مَا يستأنفُ ما بعدَهُ فيضافُ الـى ما يصحبُهُ مِمّا يُحمَلُ علىَ الابتدَاءِ فتُسمّى حروفَ الابتداءِ ،فموضوعُ البابِ لذكـــرِ بعضِهَا وتبيينِ حكمِهَا ومَا في بعضِ مَا ذكرَ منِ اختلافِ اللغةِ ، وتَجوزَ أبُوالقاسم في تسميتِهِ جميعَ ما ذكرَ حُروفاً ،وليستْ كُلُّهَا حروفاً ، فكانَ أجودَ مِمّا قالَ أن يقولَ :"بابُ الكَلِمِ التى يُرفعُ مابعدَهَا بالابتدَاءِ والخبرِ ، وتُسمّى كَلِمَ الابتداءِ".

ثم نُبينُ الحروفَ منهَا والأسماءَ إن شاءَ اللهُ تعالَى ، والدليـــلُ علىَ أن بعضَ ما تضمّنَهُ البابُ أسماءٌ، قولهُ : (وكُلُّ شَىءٍ منْ هذهِ الحـــروفِ حَسُنَ فيـهِ السكوتُ علىَ اسمٍ وَاحِدٍ) (١) ، الاَّ فِي بابِ النّدَاءِ ، وبَابِ الإنكَارِ.

وليستْ كَلِمُ البابِ من كَلِمٍ كُلِّ وَاحِدٍ منَ البَابينِ ، فَقدْ بانَ لـكَ أنّ "أينَ" ؟ و "متَى" ؟ و "كيفَ" ؟ إنمَا تمّ الكلامُ بهَا معَ اسمٍ واحدٍ ؛ لأنّـهَـا أسمَاءٌ،ولو كانتْ حروفاً علىَ ما تعطيهِ الترجمةُ مَا حَسُنَ السكوتُ عليهَا معَ اسمٍ كَانَ ، كمَا كانَ لاَ يَحسُنُ في "هلْ" و "بَلْ". انتهت الطريقةُ الكليةُ.

ثَم نقولُ : اعلمْ أنهُ ذَكرَ في هذَا البابِ أسماءً وحروفاً وستبينُ ، وتُفصلُ بعدَ هذَا ان شَاءَ اللهُ تعالَى .

فإطلاقُهُ عليهَا كُلِّهَا حُروفاً انمَا هُوَ على طريقةِ اللغةِ ؛ لأنّ الحرفَ كمَا تقدمَ في غيرِ هذَا الموضعِ فِي اللغةِ ينطلقُ على كُلِّ كلمةٍ،سواءً كانتْ حرفاً فـــي اصطلاحِ النحويينَ أو اسمًا ، أو فعلاً ، على أنّي أقولُ الآنَ : انّ تسميةَ الكَلِمِ الثلاثِ أسماءً جَائزٌ اذ هِيَ دَالّةٌ على مُسمّيَاتِهَا،ويجوزُ تسميتُهَا كُلِّهَا أفعـــالاً ؛ لأنـهَا أفعالُ المتكلمينَ اللاّفظِينَ ، ويجوزُ تسميتُهَا كُلِّهَا حُروفاً ؛ لأنهَا أطـرَافُ كَلِمٍ ، واختبرْ هذَا في كَلامِ أئمةِ اللغةِ والنحوِ تجدهُ ، وهذِهِ الحروفُ التـــي ذَكرَ يُسمّيهَا النحويّونَ حروفَ الابتداءِ،ولا تستحقُ هذِهِ التسميةَ فى اصطلاحهـــمْ

---

(١) الجمل ٣٠٣

حتَّى يقعَ بعدهَا المبتدأُ والخبرُ ، نحو قولكَ : هلْ زيدٌ قائمٌ ؟ ومتَى زيدٌ خارجٌ ؟ وبينمَا زيدٌ خارجٌ أقبلَ عمرٌو ، وأينَ زيدٌ جالسٌ ؟ فَفِي هذِهِ الحَالِ تُسمَّى حروفَ الابتداءِ فِي الاصطِلَاحِ ، وحروفَ الرفعِ، وان وقعَ بعدَهَا المبتدأُ وكانتِ الكلمةُ التي قبلَ المبتدأِ هيَ خبرَ المبتدإِ ، كقولكَ :/ أينَ زيدٌ؟ وكَيفَ عمرٌو ؟ ومتَى الخروجُ ؟ لم يستحقَّ هذهِ التسميةَ ، فَإن سَمَّاهَا نحويٌّ فِي هذهِ الحالِ حروفَ ابتداءٍ ، فَإنَّمَا ذَلكَ منهُ على طريقِ التوسُّعِ، وعلى طريـــقِ تسميةِ الشيءِ بمَا كانَ أو بمَا يكونُ، كَمَا قِيلَ في " نَعمْ " حرفُ عِدةٍ وتصديـــقٍ في مواضِعَ لا يكونُ فيهَا كَذلكَ ، وذَلكَ اذَا قَالَ القائِلُ: أقائمٌ زيدٌ ؟ فَيقُـــولُ المجيبُ "نَعمْ" فإنهُ ينطلقُ عليهَا حرفُ عِدةٍ وتصديقٍ، وليستْ فِي هذِهِ الجوابِ كذلكَ ؛ لأنَّ الفعلَ الذِى أُجيبَ بِمَا فِي هذَا المثالِ الذِى أوردتُهُ ليسَ هُوَ خبرًا ، فتكونُ حرفَ تصديقٍ بهِ، ولاَ ذلِكَ الفعلُ فعلٌ مستقبلٌ فتكونَ حرفَ عِدةٍ بهِ، ولكنْ أُطلِقَ عليهَا ذَلِكَ لكونِهَا تَجِيءُ فِي كثيرٍ منَ المَواضِعِ حرفَ عِـــدَةٍ وحرفَ تصديقٍ ، وذَلكَ اذَا قالَ القائِلُ: [لَا](١) يقومُ زيدٌ، فيقولُ لَهُ المُجيبُ : "نَعمْ"؛ لأنهَا صدقتِ النفيَ فيمَا أخبرَ بهِ، واذَا قَالَ : سَيقومُ زيدٌ، فقَالَ لَـــهُ المجيبُ : " نَعمْ "، فهيَ هُنَا حرفُ عِدةٍ وتصديـقٍ . ١٢٠/

الكلامُ على ألفاظِ الكتابِ :

قوله : (بابُ الحروفِ التي ترفعُ مابعدَهَا بالابتدَاءِ والخبرِ)(٢) ، هَكذَا وقعَ فِي نُسخِ الجملِ ترفَعُ فِعْلاً مُضَارِعاً بِتَاءِ المُضَارَعَـةِ مَبنياً لِلفَاعِلِ، ويَسبِقُ لِلخاطِرِ منهُ أنَّ فاعلَهُ مضمرٌ فيهِ وهوَ يعودُ على الحروفِ، فيكونُ جعلَ الحروفَ علـى ما يسبقُ لِلخاطِرِ رَافعةً للمبتدأِ الواقِعِ بعدَهَا وذلكَ مُحالٌ، فَإنَّ ما ارتفَـــعَ بالابتداءِ لَا يرتفعُ بهَا و ليستْ عاملةً لرفعٍ ، فربمَا أُنكِرَ عليهِ هَذَا .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الجمل ٣٠٢ .

وتخريجُهُ على وجهٍ يصحُّ عليهِ، وهو أن يُقالَ : نَسبَ الرفعَ الى الحروفِ على طريقِ التوسُّعِ، وذلكَ أنهُ لمَّا كانَ يُجاوِزُهَا ويقعُ بعدَهَا فكأنَّهَا هِيَ العاملةُ ، ويكونُ الباءُ في قوله : (بِالابتداءِ والخَبَرِ) بَاءَ المصاحَبَةِ، وهيَ التي تكونُ في مَوضعِ نصبٍ على الحالِ ، نحوُ : خَرجَ زيدٌ بثيابِهِ ، وجَاءَ زيدٌ بِسيفِهِ، أيْ: ملتبساً بِثوبِهِ ومُختلطاً بِسيفِهِ ، وان شِئتَ أن تُقدرهُ بأن تَقولَ : خَرجَ زَيدٌ وثيابُهُ مَعَهُ، وجَاءَ زيدٌ وسيفُهُ مَعَهُ، فَيكونُ تقديرُهُ في الترجمة : "بابُ الحروفِ التي ترفعُ مابعدَهَا والابتداءُ معَهَا" أي : والابتداءُ حاضِرٌ معَهَا، فَيكونُ قوله (بِالابتدَاءِ) في موضعِ الحالِ من ضَميرِ الحُروفِ المُستَترِ في ترفعُ، ويكونُ في الكلامِ قَلْبٌ .

وَبيَانُهُ أنَّ الابتدَاءَ هُوَ العَامِلُ في المبتدإِ، وتلكَ الحروفُ مقترِنَةٌ بالإبتداءِ، ومُصَاحبةٌ في مَسَائِلِ هَذَا البابِ، فكأنَّ حقيقةَ هَذَا الكلامِ أن يُقالَ : بَابُ ما يرفعُهُ المبتدِئُ بِالابتداءِ وبهذِهِ الحروفِ مَعهُ، فتكونُ هَذِهِ الحروفُ تُفيدُ الرفعَ بِالابتدَاءِ لِلمبتدِئِ في هَذِهِ الموَاضِعِ وفي مَسَائِلِهِ، ولكنهُ قلَبَ الكَلامَ، فجعَلَ الحُروفَ هِيَ الرافعةُ مُقيدَةً بِالإبتدَاءِ والخبرِ ، ويَجوزُ أن يَكونَ الضميرُ المستترُ في تَرفعُ للمخاطَبِ، فَإنَّ كُلَّ مُؤلِّفِ كِتَاباً إنمَا يُخاطِبُ قَارِئَ كِتَابِهِ، والمتكلمُ هُوَ الذِي يَرفعُ على الحقِيقَةِ ويَنصِبُ ويَخفِضُ ويجزِمُ ، فَيكونُ الرفعُ هَاهُنَا مُسنداً الى المتكلِّمِ حقيقةً، وتكونُ البَاءُ في قولِهِ (بِالابتدَاءِ) إمَّا بَاءَ الإستِعَانَةِ؛ لأنَّ مابعدَهَا وهُوَ / الإبتدَاءُ يَستعِينُ بِهِ المتكلِّمُ على رَفعِ المبتدَإِ من حيثُ كانَتْ البَاءُ زائِدَةً يَرتفِعُ عندَهَا ، ويَجوزُ أن تكونَ بَاءَ السببِ ؛ لأنَّ المتكلِّمَ بسَبَبِ الابتدَاءِ يَرفَعُ المبتدَأَ، كمَا أنَّ النواصِبَ بِسببِهَا يَنصِبُ ، وَكذلِكَ أدواتُ الخفضِ بِسببِهَا يَخفِضُ ، والجوازم بِسببِهَا يَجزِمُ. /١٢١

فإن قِيلَ : فَما وجهُ عطفِ الخبرِ على الابتدَاءِ في هَذِهِ الترجمةِ حيثُ قالَ : (تَرفَعُ مَابعدَهَا بِالابتدَاءِ)، والخَبَرُ ليسَ بِرافِعٍ لِلمبتدإِ على مذهَبِ البصريين (١)

---

(١) هذه مسألة خلافية ، ينظر الانصاف ١/٤٤ مسألة ٥ .

لاَ على وجهِ الاشتراكِ مَعَ الابتداءِ في رَفعِهِ، ولاَ على وجهِ الاتحادِ ؟ قيلَ : لَمّا كَانَ الخبرُ مُلازماً لِلابتداءِ جَعَلهُ كأنّهُ شَريكُهُ في عَمَلِ الرفعِ فِي المبتدأِ على وجهِ التَّوسعِ ،وهذا اذا قدرتَ الابتداءَ أَمارَةً لِرفعِ المُتكلِّمِ ، وهَذا الذِي يعنــــى بعوامِلِ الرفعِ فِي المبتدأِ، ويَكونُ الضميرُ المستَتِرُ في" ترفعُ"للمخاطَبِ ، وأَمااذَ اجعلت الضميرَ المستَتِرَ فِي" ترفعُ"عائدًا على الحروفِ فَلاَ تَحتاجُ فِي عطفِ الخَبرِ على الابتدَاءِ الى هذا الإضمارِ ؛ لأنَّ الرفعَ -كَما تَقدمَ-منسوبٌ للحروفِ على طريقِ التوسُّــعِ ، وَالابتدَاءُ والخَبرُ انمَا هُمَا قَيدانِ لِرفعِ الحروفِ للمبتدأِ كَما تقدمَ ، علــى أن تكونَ البَاءُ الخَافِضَةُ لهمَا بَاءَ الحَالِ ، فكأنهُ قَالَ : بَابُ الحروفِ التِي يُرفَــــعُ مابعدَ هَا بِالابتدَاءِ وَالخبرِ،على أن يَكونَ "يُرفَعُ" مَبنياً لِما لمْ يُسمَّ فَاعِلُهُ لم يحتـــجْ الى هَذا الاعتذَارِ عَنهُ، ويكونُ كَلاَماً مُستقيماً،ولكنَّ النُّسَخَ كُلَّهَا مِنَ الجُملِ انَّمــا وقَعَ فِيهَا "ترفعُ" فَاحتيجَ فيهَا الى التأويلَينِ المتقدِّمينِ .

والحروفُ التي ارتفَعَ مَابعدَهَا بِالابتدَاءِ والخبرِ مِنهَا حروفٌ فِي الاصطِلاَحِ ، ومنهَا ظُروفٌ ، ومنهَا اسمٌ وَاحدٌ ليسَ بِحرفٍ ولا ظَرفٍ .

فَالحرُوفُ : " إنَّمَا ، وكأنمَا ، وليتمَا ، ولَعلَّمَا ، ولَولاَ ، التِي هِيَ حَرفُ امتناعٍ لوجُوبٍ ، ولاَمُ الابتدَاءِ ، وَوَاوُ الابتدَاءِ ، وَالحَالِ ، وأنْ المُخففةُ مِنَ المُشدَّدَةِ فى لغةِ منْ لا يُعمِلُهَا ، وأنْ المخففةُ أيضًا مِنَ المشدَّدَةِ فِي لُغَةِ من لاَ يُعمِلُهَـــا (١) ، وَحتَّى فى أحَدِ أقسَامِهَا ، وهلْ ، وأم المنقطعةُ وهمزةُ الاستفهامِ ، ومَا التميميةُ.(٢)"

والظروفُ : بَينَــا ، وبينَمَا ، وحيثُ ، وإذْ ، وإذَا التِي للمفَاجَــأةِ ، وأينَ ومتَـــى .

والاسمُ الذِى ليسَ بحرفٍ ولا ظرفٍ : كَيفَ ."

ومثــالُ ذلــــكَ : إنَّمَــــا زَيــــــدٌ قَائِــــمٌ

---

(١) قال ابن هشام فى المغنى ١/ ٣٠-٣١ وأنْ هَذهِ ثلاثيةُ الوضعِ وهي مصدرية أيضاً وتنصبُ الاسمَ و ترفَعُ الخبرَ خلافاً لِلكوفيين زَعمُوا أنها لاَ تعمَلُ شيئًا وشَرطُ اسمِهَا أن يكونَ ضميرًا محذوفًا وربمَا ثَبتَ ضرورَةً. وانظر رصـــف المباني ١٩٥.

(٢) قال سيبويه : " وأما بنو تميم فيُجرونَها مُجرَى أمَّا وَهلْ أيْ:لاَ يُعملُونَهَا فِي شَيىءٍ وَهوَ القياسُ؛لأنهُ ليسَ بِفعلٍ/وليس ما كليسَ ولا يكونُ فيهِ اضمارٌ." الكتاب ١/ ٥٧.

وعلمت إنما زيدٌ قائمٌ ، وكأنما زيدٌ قائمٌ ، ولكنما زيدٌ قائمٌ ، وليتما زيدٌ قائمٌ ، ولعلّما زيدٌ قائمٌ ، ولولا [١] زيدٌ لخرج عمرو ، الأصل : لولا زيدٌ حاضرٌ لخرج عمرو ، لكنّ العربَ التزمت حذف الخبرِ مع لولا ، ولزيدٌ قائمٌ ، وخرجتُ والشمسُ طالعةٌ ، وانْ زيدٌ قائمٌ ، وعلمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرو ؟ ولكنْ زيدٌ قائمٌ ، وخرجَ الناسُ حتّى زيدٌ خارجٌ ، وهل خرجَ زيدٌ ؟ وهل زيدٌ خارجٌ ؟ وأقام [٢] عمرو أم زيدٌ قائمٌ ، وأزيدٌ قائمٌ ؟ وما زيدٌ قائمٌ في لغة بني تميم ، وحيثما زيدٌ جالسٌ أقبلَ عمرو ، وبينما زيدٌ قائمٌ جاءَ خالدٌ ، وقعدتُ حيثُ زيدٌ جالسٌ ، وجئتُ إذْ زيدٌ جالسٌ ، وخرجتُ فإذا زيدٌ جالسٌ ، وأينَ زيدٌ قاعدٌ ؟ وكيف عمرو صانعٌ ؟

وقد تركَ أبو القاسم / بعضَ ما ذكرتُه مِمّا يقعُ بعدَهُ المبتدأُ والخبرُ ، وإنّمَا تركَهُ اختصاراً . /١٢١

قوله : (إنّمَا زيدٌ قائمٌ وإنما أخوكَ مقيمٌ) [٣] ،

اعلمْ أنّ إنّ تنصبُ المبتدأَ وترفعُ الخبرَ ، فلمّا دخلتْ عليهما " ما " كفّتها عن العملِ في بعضِ الأحوالِ ، وذلكَ إذا دخلتْ على المبتدإِ والخبرِ فإنّها [تُلغي] [٤] العملَ فيهما ، وهذا معنى الكفّ ، وتصيرُ لها في بعضِ الأحوالِ موطئةً ومهيّئةً أن تدخلَ على ما ليسَ حقّها أن تدخلَ عليهِ ، وهيَ الأفعالُ فتقولُ : إنما يقومُ زيدٌ .

وإن أُطلقَ عليها في هذهِ الحالِ كافّةٌ ، فإنّما ذلكَ على أنّها كفّتْ في غيرِ هذا الموضعِ في قولِكَ : إنما زيدٌ قائمٌ وأمثالُه ، وقد تقدّمَ لهذا نظيرٌ ، وهوَ أن يُسمّى الشيءُ في حالةٍ بما يستحقّهُ منَ التسميةِ في غيرِ تلكَ الحالِ ، ويمكنُ أن يُقالَ فيها هُنا كافّةٌ باعتبارِ كونِها سبباً في أنْ أدخلتَها على ما لا يسوغُ لها أن تعملَ فيهِ ، ومنْ أدخلَكَ في بلدٍ لا تتصرّفُ فيهِ صناعتَكَ فقدْ كفّكَ عنْ صناعتِكَ ومنعَكَ منها .

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ١٢٩ والمقتضب ٣/ ٧٦ .

(٢) في الأصل : وقام ، بدون همزة الاستفهام ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) الجمل ٢٠٢ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

وإنما إذا دخلت على الجملةِ الاسميةِ أو الفعليةِ فمعناها الحصرُ ، فإذا قالَ القائِلُ: إنما زيدٌ كريمٌ ، فقائِلُ هذا الكلامِ سَمِعَ مُدَّعياً يَدَّعِي أن زيداً لهُ صِفاتٌ كثيرةٌ أحدُها الكرمُ فيقولُ السامِعُ : إنما زيدٌ كريمٌ ، أيْ: لا أعرفُ لهُ إلاّ الكرمَ، ومَا سِوَاهُ ممّا يُنسبُ إليهِ ويُدّعَى أنهُ وصفُهُ فلاَ يثبتُ لَهُ.

وإذا قالَ : إنما قامَ زيدٌ ، وإنّما يَقُومُ زيدٌ ، فَهِيَ أيضاً بِحصرِهَا القيامَ فِي زَيدٍ عندمَا قالَ : قامَ زيدٌ .

وقالَ آخرُ : قامَ خالدٌ ، فقالَ المتكلمُ بِهذَا الكلامِ: إنما قامَ زيدٌ ، فَقدِ انحَصرَ فَاعِلُ القيامِ فِي زيدٍ ، فكأنهُ قالَ : مَا فعلَ القيامَ إلاّ زيدٌ .

وَربَمَا دخلتْ فِي بعضِ المواضِعِ لِلتقْلِيلِ، مِثلُ أن يَقولَ القَائِلُ : أُعْطِيتُ الثيابَ ، وأُعطِيتُ الدرَاهِمَ ، فيقُولُ الرادُّ عَليهِ : إنما أُعْطِيتَ دِرهَماً، فَهِيَ فِي هذَا الموضِعِ وهذَا الكلامِ عُرِضَ فِيهَا التقلِيلُ ، والحصرُ لاَزِمٌ لَهَا .

قوله : (وَبينَا أخوكَ جالسٌ أقبلَ عمرٌو ، وبينَا زيدٌ جالسٌ أقبلَ عمرٌو)[(١)]

اعلمْ أنَّ " بَينَ " إذا وُصِلتْ[(٢)] بِهَا " مَا " كَانتْ (مَا) كَافةً عَن عَملِ الخفضِ فِي الاسِمِ الواقِعِ بعدَهَا، ولاَ يقعُ الاسمُ بعدَهَا إلاّ مرفوعًا بِالابتداءِ، ولاَ يجوزُ خفضُهُ .

وأمّا "بينَا" التي اتصلتْ بِهَا الألِفُ ، فالألِفُ فِيهَا زَائدَةٌ، فَإذَا ارتفعَ الإسمُ بعدَهَا بِالابتدَاءِ كانتِ الألِفُ كَافةً وهيَ زَائِدةٌ كَزِيَادَةِ "مَا" في بَينَمَا ، وربَمَا انخفضَ الاسمُ بعدَهَا، وهُوَ قَليلٌ فِيهَا، فتكونُ زَائِدةً فِي اللفظِ وفِي المعنَى ، هذَا مذهبُ بعضِ البصريينَ[(٣)].

ومنهمْ مَن قَالَ : الألِفُ التي زِيدَتْ فِي بَينَا ألفُ التأنيثِ، وهيَ مثلُ : " شَرْوَى وسَكْرَى " فِي حَالِ ارتفاعِ مابعدَهَا بِالابتدَاءِ وَفي حَالِ خَفضِهِ ، وَهَـذَا

---

(١) الجمل ٣٠٢ .

(٢) في الاصل : اذا فصلت ، خطأ صوابه ما أثبتناه .

(٣) ينظر سر الصناعة ١/ ١٥١ و ٢/ ٥٩١-٥٩٢ .

هُوَ الأولَى مِنَ المذهبين ؛ لأنَّ الألفَ جَاءَتْ لِلتأنيثِ كَثيرًا،ولمْ تُعهَـد الألِفُ تَجِيءُ كَافةً لِعَامِلٍ عَن عَمَلِهِ ولاَ تَجِيءُ زائدَةً بَينَ العَامِلِ والمعمولِ ، كما تَجِيءُ "مَا" .

وإذَا اتصلتْ بِهَا "مَا" والألِفُ وَجَبَ لَهَا الجوَابُ ، وذَلكَ الجَوابُ هُوَ العَامِلُ فِيهَا ،"وبَينَا ، وبَينَمَا" يَنبغِي أن تكونَ الجُملةُ الواقعةُ بعدَهُمَا في موضعِ / خفضٍ بِهِمَا قياساً على"حيثُ"،فإنَّ الجملةَ الواقعةَ بعدَ حيثُ في غيرِ الشرطِ فِي موضِعِ خَفضٍ بِهَا اتصلتْ بِهَا "مَا" أو لمْ تتصِلْ . ١٢٢/أ

والشبهُ بَينَهُمَا وبينَ حيثُ الذِي أوجَبَ أن يُقاسَ عَليهَا مِن أجلِهِ أنَّ"بَينَا وبينما" مِنْ ظُرُوفِ المَكَانِ فِي الأصْلِ،"وحيثُ" ظرفُ مَكانٍ وكلاهُمَا بعدَ الجُمَلِ ، ولأجلِ ذَلكَ ينبغِي أن تُحمَلَ عليهِمَا فِي أنَّ الجملةَ الواقعَةَ بعدَهُمَا فِي مَوضِعِ خَفْضٍ ، وأنشدَ أبو القاسم - رحمه الله - في الباب :(١)

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ ... يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

البيت لأبي ذُؤيبٍ الهُذَلي مِن قَصِيدَةٍ مَشهُورةٍ، وأولُ القصيدةِ :(٢)

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوجَّعُ ... وَالدَّهْرُ لَيسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

وبعده :

فَالعَيْنُ بَعْدَهُمُ كَأنَّ حِدَاقَهَا ... سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهْيَ عُورٌ تَدْمَعُ

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

---

(١) الشاهد لأبي ذُؤيب الهُذلي، وهو في شرح دِيوان الهذليين للسكري ٣٧/١ والمفضليات ٤٢٨ والخصائص ١٢٢/٣ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥١ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٤ - ٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٦/٢ وشرح الجمل لابن هشام ٣٦٨ والخزانة ٢٥٨/٥ و ٧١/٧-٧٢ والدرر ١٧٩/١ والشاهد فيه : نصبُ الكُماةَ بِتَعَانُقِهِ،ولابن السيد اعتراضٌ عَلَى هَذَا التوجيه ، انظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥١ .

(٢) ينظر شرح ديوان الهذليين للسكري ٣٧/١ ،وقد سبق في ٤٩٣ .

وبعده بأبيات :

وَ إذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا ... أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لاَ تنفَعُ

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إذَا رَغَّبْتَهَا ... وَإذَا تُرَدُّ إلى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

وَهذِهِ القصيدةُ رَثَى بِهَا أَبُو ذُؤَيبٍ بَنيهِ /وكَانُوا خمسةً هَلكُوا مِنَ الطَّاعُونِ فى عامٍ واحدٍ ، وهُوَ داءٌ يقعُ فِي النَّاسِ والحيوانِ يَكثُرُ منهُ الموتُ ، فقوله :

* بَيْنَا تَعَانُقِهِ الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ *

"الكُمَاةُ"جمعُ كَمِيّ ، وهوَ الشُّجَاعُ الذِى لاَ يَرجِعُ عن قرنِهِ فِي الحربِ ويقدمُ عليهِ ، وهوَ مشتقٌ مِن قولِهِمْ : "تكميتَ الكميَّ" إذا قصدتَهُ ، ومنهُ قول الراجز : (١)

بَل لَّوْ شَهِدتَ النَّاسَ اذ تُكُمُّوا ... بِغَدَرٍ حُمَّ لَهُمْ وَحُمُّوا

وقيلَ : الكميُّ هُوَ الشُّجَاعُ الذى يُخفِي شَجَاعَتَهُ فِي نفسِهِ الى موضِعِ الحربِ ، مِن قولِهِمْ : كَمَّى الشهادَةَ يُكَمِّيهَا : إذا سَترهَا ، وتَكَمَّى الشُّجاعُ في سِلاحِهِ : تَغطىَّ بِهَا ، ورُوِيَ : (وَرَوْغِهِ) بِالغينِ المعجمةِ ، وهوَ الروغانُ ، ويروى : (وَرَوْعِهِ) بالعينِ المهملةِ (٢) ، وهُوَ الفزَعُ .

فإن قِيلَ : وكيفَ يَكونُ الكَمِيُّ فَزِعاً ، والكميُّ لاَ يفزَعُ ؟ قيلَ : يكونُ الروعُ عبارةً عَن توقِّي الشُّجعانِ أن ينالُوا مِنهُ شيئاً والتَّوقِّي ثمرةُ الفزَعِ والخوفِ ، فانطلقَ عليهِ اسمُ سَبَبِهِ ، والشيءُ يُسمَّى باسمِ الشيءِ إذا كانَ منهُ بسبَبٍ ، وأمَّا رَوغانُ الشُّجاعِ فلاَ ينكرُ فإنَّ ذلكَ مِن عادَتِهِ .

وقوله : (أُتيحَ) معناهُ : قُدِّرَ ، والجَرِيءُ الشجاعُ المقدَمُ ذُو الجُرأةِ والسَّلفَعُ مِثلُهُ .

ومعنَى البيت : أنَّ هذَا الشاعرَ هَوَّنَ على نفسِهِ مَا نزَلَ بِهَا من موتِ بَنيهِ بأن قَالَ : إنَّ الموتَ لا يسلمُ منهُ أحدٌ ، حتَّى الشجاعُ الذِى يَكونُ فى الحربِ يَتوقَّى الشُجعانَ بنفسِهِ مِثلَهُ ، ويتحَفَّظُ مِنهُمْ ، فَإنهُ في حالةِ التحفظِ عنْ نفسِه

---

(١) هذا الرجز للعجاج ، ديوانه ٤٢٢ وهو فى مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٨٩/١ وسر الصناعة ٧٦١/٢ والجامع لأحكام القرآن ٣٦٤/٨ وشطره الأول في اللسان (كمى) .

(٢) فى الاصل : المعجمة ، صوابه ما أثبتناه .

ينزلُ بهِ الموتُ في تلكَ الحالِ ، فَإذَا نزَلَ الموتُ بمثلِ هذَا فنزولُهُ بمنْ ليسَ في مثلِ حَالِهِ أقربُ .

"والتّعَانُقُ" إنّمَا هُوَ أن يعانِقَ الشجاعُ قرنَهُ ، وهُوَ آخِرُ أحوالِ الحربِ، وذَلِكَ أنّ أولهَا المرامَاتُ بالسلاحِ،ثُمّ المطاعَنَةُ بِالرماحِ ، ثمّ المضاربَةُ بِالسيوفِ، ثمّ النزولُ عَنِ الخيلِ ، وذلكَ مِن أفعالِ الشجعَانِ /، وحينَ النزولِ تكونُ المعَانقةُ،وذَلِكَ فِي الاخير[1]، فيتعانقَانِ طمعًا فِي أن يصرَعَ كُلُّ واحِدٍ مِنهمَا صَاحبَهُ ، وهذَا التعَانُقُ سبَبُهُ البُغضُ والغيظُ،ولذلِكَ قالَ بعضُ المُحدِثينَ[2]: ١٢٢/

مُعانقَةُ الأبطَالِ فِي الحربِ دَأبُهُمْ دَعَاهُمْ اليهَا البُغْضُ ليسَ التَشَوّقَ

وقال آخر[3]:

هَا إنّمَا ذَاكَ التّعَانُقُ بَينَهُمْ مِن شِدّةِ البَغضَاءِ والشنَئَانِ

وقَالَ زُهير يذكُرُ أحوالَ الحربِ ويفضلُ فِيهَا هرم بن سنان[4]:

يَطْعَنُهُمْ مَا ارْتمَوْا حَتّى اذَا اطّعَنُوا ضَارَبَ حَتّى اذَا مَا ضَارَبُوا اعْتَنَقَا

وَقَالَ بعضُ النحويينَ[5]: وقَعَ فِي هذَا البيتِ تَعَانُقِهِ،وهُوَ غلطٌ ، وذَلِكَ أنّ تعَانقًا

---

(١) في الاصل : الآخر ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأت من المصادر.

(٣) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأته من المصادر.

(٤) الشاهد لزهير من قصيدة مشهورة مطلعها :

إنّ الخَلِيطَ أجَدّ البَينَ فَانفَرَقَا وَعلِقَ القَلبَ مِنْ أسمَاءَ مَا عَلِقَا

وهي في مختارات ابن الشجرى ، القسم الثاني ، والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٣٠٨ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٤ ومختارات ابن الشجرى القسم الثاني ٥ واللسان (عنق).

(٥) الذى قال ذلك هو أبو محمد بن السيد كما في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥١ والكلام الذى أورده الخفاف هنا بنصه هناك. وانظر رَدّ ابنِ عصفور على ابن السيد في هذا التوجيه الإعرابي لبيت الشاهد . شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٠٦ .

مَصدرٌ لتعَانَقَ،وتَعانَق لا يتعدّى ، وقد نُصِبتْ الكُماةُ بالتعَانُقِ،وإذا كَانَ لايتَعَدّى فَلاَ يَنصبُ بهِ المفعُولُ ، والنصبُ في الكُمَاةِ لازمٌ فوجَبَ أن يكونَ التعَانُقُ غَلَطــاً ، والصوابُ بتَعَنُّقِهِ،فإنهُ يُقالُ : تَعنَّقَ الرجلُ الرَّجُلَ ، فتَعَنَّقَ مُتَعَنِّقٍ ، وهذا الذي يَجبُ أن يقَعَ في هذا الموضِعِ،ولاَ يَنبَغِي أن يَكُونَ التَّعَانُقُ غَلطاً ، كَما قــالَ هذا النحويّ، فَإنّ تفَاعَلَ جَاءَ في مَواضِعَ تَتَعدّى وقَدْ ذكَرْنَا منهَا جملةً فِــي بابِ أقسامِ الأفعَالِ فِي التعدِّي عندَ عَقِبِهِ ، أعْنِي أبَا القَاسِمِ - تَفَاعَلَ فِيمَا لاَيتَعَدّى ، وذَلِكَ قولُهُمْ : تَعاهَدتُ الضيعةَ وتَنَازعْنَا الحديثَ ، وكقولِ امرئِ القيس أيضاً (١) :

* تَجَاوزتُ أحرَاسـاً *

الى غَيرِ ذَلِكَ، فيكونُ تَعَانَقَ والتعَانُقُ مِن هذا القَبِيلِ .

قولُهُ : (أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعٌ) أيْ: قُدِّرَ لَهُ شُجاعٌ مِثلُهُ فقتَلَهُ في ذلكَ المقَامِ، ومنْ رَوَى " تَعَانُقُهُ " بِالرّفْعِ ، وَهُوَ الأكثَرُ عَــطَفَ (وروْعُهُ) بِالرفعِ علَيــهِ وكَانَا مبتدأينِ عُطِفَ أحَدُهُمَا على الآخرِ، وخَبرُهُمَا محذوفٌ وتقديرُهُ : بَيْنَــا تَعَانُقُهُ الكُمَاةَ وروْعُهُ ثَابِتَانِ أوْ مُقتَرِنَانِ ، ومن رَواهُ بِالخَفْضِ لَمْ يحــتَجْ الى حَــذفِ وعَــطَفَ «وروْعِهِ» بِالخفضِ عَليهِ ،«وأُتِيحَ» هُوَ العَامِلُ في «بَيْنَــا»،وهُوَ جوابُهَا،أعنِي جوابَ «بَيْنَا»، سَوَاءٌ خَفضْتَ مَا بعدَهَا أوْ لَمْ تَخفِضْ ، «وسَلْفَعٌ» نعتٌ لِجَــرِيءٍ في المعنَى .

وموضعُ الشاهِدِ فِيهِ:«بَيْنَا تَعَانُقُهُ»وتَعَانُقِهِ بِالرفعِ والخفْضِ ،ومقصودُهُ إنمَا هُوَ استشهادُهُ على الخفضِ ، وعلى ذَلكَ يَدُلُّ كلاَمُهُ .

---

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٣ والسبع الطوال الجاهليات ٤٩ وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ١/ ١٧ وجمهرة أشعار العرب ١٢٤ والمغنى ١/ ٢٦٦ والخزانة ١١/ ٢٣٨-٢٣٩ وتمام البيت :

تَجاوزتُ أحْرَاساً اليهَا ومعشَراً ... عَليّ حراصًا لو يُسِرّونَ مَقتَلِــي

[مبحثُ إذا في كلامِ العرب]

قوله : (وتقولُ : جئتُ فإذا عبدُ اللّهِ جالسٌ) (١) .

اعلَمْ أنَّ " إذا " تَجيءُ في كلامِ العربِ على وجهين (٢) : أحدُهما : " إذا " التي تحتاجُ إلى الجوابِ، وقدْ تكونُ بمعنى "حينَ" فلا تحتاجُ الى جوابٍ، كقولِكَ : إذا قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ ، وربّما قلتَ : أقومُ اذا يقومُ زيدٌ ، كأنكَ قلتَ : أقومُ حينَ يقومُ زيدٌ ، والأخرى التي تكونُ للمفاجأةِ .

فإذا الأولى لا تقعُ بعدَها في غالِبِ كلامِ العربِ إلّا الجملةُ الفعليّةُ ، وربّما وقعتْ بعدَها الجملةُ الاسميةُ إلّا أنهُ قليلٌ، ومنهُ قولهُ (٣) :

فَهلّا أعَدّوني لِمِثْلِي تَفاقَدُوا ... اذا الْخَصْمُ أبزَى مائِلُ الرّأسِ أنكَبُ

فإذا قلتَ : اذا زيدٌ قدمَ جئتُ ، فالأولى في اعرابِ " زيدٍ " الواقِعِ بعدَها أن يكونَ فاعِلاً بفعلٍ مضمرٍ ؛ لأنَّ الغالِبَ عليها في كلامِ العربِ أن تقعَ بعدَها الجملةُ الفعليةُ ، ويجوزُ أن يُعرَبَ مبتدأً ، كما يُعرِبُها الأخفشُ / لأجلِ وقوعِ الجملةِ ١٢٣ الاسميةِ بعدَها، وإن كانَ ذلكَ فيها قليلاً .

وأمّا التي لِلمفاجأةِ ، نحوَ قولكَ : جئتُ فإذا عبدُ اللّهِ جالسٌ، ويجوزُ أن يجيءَ المبتدأُ وحدَهُ منفرداً عَنِ الخبرِ ويكونُ على وجهين : أحدُهما أنْ يكونَ الخبرُ حُذِفَ للعلمِ بِهِ .

---

(١) الجمل ٢٠٣ .

(٢) ينظر المغني ١/ ٨٧ .

(٣) الشاهد لبعضِ بني فقعسٍ كما في الحماسة لأبي تمام ١/ ٦٩ والخزانة ٣/ ٢٩ قال البغدادي : قالَ ابن جني في اعرابِ الحماسة يروى: إذْ ، واذا جميعاً فمَنْ رواهُ إذْ حكى الحالَ المتوقعةَ كقولهِ سُبحانَهُ : * إذِ الأغلالُ في أعناقِهِمْ * ، ومَن رواهُ إذا فهُوَ كقولكَ : أتيتكَ اذا زيدٌ قائمٌ ، وهذا جائزٌ على رأي أبي الحسَنْ، وذلكَ أنهُ يُجيزُ الإبتداءَ بعدَ إذا الزمانيةِ المشروطةِ بِها كما يَجوزُ عندَ الكوفيين وقوعُ الجملةِ الاسميةِ بعدَها، لكنْ بِشرطِ كونِ خبرِها فِعلاً .

وَالوجهُ الآخرُ : أن تكونَ إِذَا هِيَ الخبرُ ، وذلكَ أنْ يقولَ القائِلُ : خرجتُ فَإِذَا زيدٌ، ويكونَ تقديرُ الكلامِ خَرجْتُ فَبِالحضرةِ زَيـدٌ ، فَإِذَا أردتَّ معنى كلامِهِمْ فَبِالحضرةِ زيدٌ، فتكونُ إذَا على هذَا ظرفَ مَكانٍ ، كَمَا زَعمَ بعـضُ النحويينَ (١) ولاَ تكونُ ظرفَ زمانٍ ؛ لأنَّ ظروفَ الزمانِ لاَ تكُونُ أخباراً عَنِ الجُثثِ، وهذَا إذَا لمْ يَكنْ خَبرُ المبتدأِ الواقِعِ بعدَهَا إلاَّ "إذَا" ، فَإذَا كانَ الخبرُ غيرَ "إذَا" جَازَ أن تكونَ "إذَا" ظرفَ زَمانٍ وَظرفَ مَكانٍ ، فَإذَا كانتْ ظرفَ مكانٍ كأن تقديرُهَا في قولكَ : خَرجْتُ فَإِذَا زَيدٌ جَالِسٌ، في زَمَنِ خُرُوجِي ، وفي الموضعِ الذِي حَضَرَ خُرُوجِي زيدٌ جالسٌ ، والذِي يُعطِي المعنَى فِي هذَا الموضِعِ أنهَا ظَرفُ مَكانٍ ، كَانَ للمبتدأِ الوَاقِـعِ بَعدَهَا خبراً وكانتْ هيَ الخبرَ بنفسِهَا ، ومقصودُ أبِي القاسِمِ من قسمَيْ إذَا فِي هذَا البابِ : إذَا التي للمُفَاجَأةِ .

قولُهُ : (وتَقُولُ جِئتُ فَإِذَا زَيدٌ عِندَكَ) (٢) ، إن قَالَ قَائِــلٌ : مَا العَامِلُ في "إذَا" إذَا كَانَ عندكَ هُوَ الخَبرَ ؟ قِيلَ : العامِلُ فيهَا مَا تَضمنَ عندَكَ من معنَى الفعلِ ؛ لأنهُ منزلٌ منزلةَ الاستقرارِ ، كَمَا أنَّ العامِلَ في "إذَا" مِن قولِكَ : خرجتُ فَإِذَا عبدُ اللَّهِ جَالِسٌ ، والظرفُ والمجرورُ إذَا عَمِلاَ فِي الظرفِ والمجرورِ يَجُوزُ تقديمُ المَعمُولِ فِيهَا على العَامِلِ، فتقولُ : كُلَّ يَومٍ لَكَ دِرهَــمٌ فَيكونَ العَامِلُ فِي الظرفِ مَا فِي ذَلِكَ مِن مَعنَى الفعلِ بِخلافِ الحالِ، فإنَّــهُ إذَا عَمِلَ فِيهَا الظرفُ والمجرورُ المتَعَلِّقَانِ بِالاستقرارِ فَلاَ يَجوزُ أن تَتَقدمَ عليهِمَا، وقدْ بيَّنَّا ذَلِكَ فِي فَصلِ الحالِ (٣) مِن هذَا الكتَابِ .

قولُهُ : (وَكُلُّ شَـيءٍ مِنْ هَذِهِ الحُروفِ حَسُنَ فِيهِ السُّكُوتُ علَى اسـمٍ وَاحِدٍ بَعدَهُ جَازَ فِيمَا بعدَهُ الرفْعُ والنصبُ) إلَى آخرِ القولِ .

اعلمْ أنَّ هَذِهِ الكلماتِ التي يَرتفعُ مَا بعدَهَا بِالابتداءِ والخبرِ حُروفٌ وأسماءٌ ، فَالحُروفُ مِنهَا لاَ يكونُ مابعدَهَا إلاَّ مبتدأً وخَبراً ، وَلاَ يُتصوَّرُ أن يَقـعَ

---

(١) ينظر المغني ١/ ٩٣ والخزانة ٣/ ٢٩ .

(٢) الجمل ٣٠٣ .

(٣) في الجزء المفقود من هذا الكتاب .

بعدها المبتدأ، وتكون هيَ خبرَ ذلكَ المبتدإ، وقد تقدمَ أنها لاَ تستحقّ أن يقالَ فيها حروفُ الإبتداءِ إلاّ إذا ارتفعَ مابعدَها بالإبتداءِ والخبرِ ، فإذا كانتْ هذهِ الأسماءُ أخبارًا للمبتدإ الواقعِ بعدَها لم تستحقّ هذهِ التسمية .

فإذا فهمتَ هذا فاعلمْ أنّ قولَهُ (وكُلّ شيءٍ منْ هذهِ الحروفِ حَسُنَ فيهِ السكوتُ على اسمٍ واحدٍ)، فذلكَ على أنّ مُرادَهُ بالحروفِ في الترجمةِ الأسماءُ والحروفُ ، وانما أطلَقَ عليها حروفاً لغةً لاَ اصطلاحاً ، لأنهُ لاَ يحسُنُ السكوتُ على الاسمِ المرفوعِ بعدَهُ خبراً لما تقدمَ .

قوله : (وانْ شئتَ قلتَ : أينَ زيدٌ جالساً ؟ اذا نصبتَ جالساً على الحالِ) [١] ، لأنّ قولكَ : أينَ زيدٌ ؟ كلامٌ مستقلٌ من حيثُ كانتْ "أينَ" ظرفَ مكانٍ، وظرفُ المكانِ يكونُ خبرًا عن الجُثثِ .

فان قيلَ / هَلْ بينَ قولِكَ : أينَ زيدٌ جالسٌ ؟ وبينَ قولكَ : أينَ ١٢٣/و
زيدٌ جالساً فرقٌ في المعْنَى ؟ قيلَ : نعمْ، وذلكَ أنكَ إذا قلتَ : أينَ زيدٌ جالسٌ ؟ برفعِ جالسٍ فإنما استفهمْتَ عن مكانِ جلوسِ زيدٍ ، واذا قلتَ : أينَ زيدٌ جالساً بنصبِ جالساً ؟ فإنما استفهمْتَ عنِ المكانِ الذى استقرَّ فيهِ زيدٌ في حالِ كونِهِ جالساً ، فإذا نصبتَ جالساً كانَ قيداً للاستقرارِ ، واذا رفعتَهُ كانَ المكانُ قيداً للجلوسِ، فتدبّرْ ذلكَ تجدْهُ صحيحاً .

قولُه : (لانّ الكلامَ قد تمّ دُونَهُ) [٢] ، الهاءُ من قولِهِ (دُونَهُ) عائدةٌ على جالسٍ، فيريدُ: أنّ "أينَ زيدٌ" استقلّ كلاماً من حيثُ هُوَ مبتدأٌ وخبرٌ.

قوله : (وكذلِكَ كيفَ أخوكَ صانِعٌ؟) [٣] ، اعلمْ أنّ كيفَ تجيءُ سؤالاً عن خبرِ المبتدإ اذا كانَ ما بعدَها مبتدأً وهيَ خبرُهُ في الاصطلاحِ، مثلَ أن تقولَ : كيفَ زيدٌ ؟ ومعناهُ : أقائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ ؟ الَى غيرِ ذلكَ مِمّا يُمكِنُ أن تكونَ عليهِ حالُهُ مِنَ الأوصافِ .

---

(١) الجمل ٣٠٣ .

(٢) الجمل ٣٠٣ .

(٣) الجمل ٣٠٣ .

فالجوابُ أن يُقَالَ : قَاعدٌ أوْ قَائِمٌ(١)، أيْ: هُوَ قَاعِدٌ أو هُوَ قَائِمٌ ، ويَجيءُ سؤالاً عَنِ الحالِ التي وقَعَ فيهَا الخَبرُ ، فإذَا قَالَ القائِلُ : كيفَ أخُوكَ صَانِعٌ ؟ إنمَا هُنَا سُؤَالٌ عنِ الحالِ التي وقَعَ فيهَا الصنعُ.

فالجوابُ أن يقالَ : قَائِماً ، أو قَاعداً ، كأنهُ قَالَ على أيِّ حَالٍ كَانَ أخُوكَ حِينَ صَنعَ مَا صَنَعَ؟، وهَذا تفسيرُ المعنَى ، وتحقيقُ الإعرابِ أن تَكونَ "كيفَ" في موضِعِ نَصبٍ على الحالِ إذا رَفعتَ "صَانِعًا" على أنهُ خبرُ المبتدأِ الوَاقِعِ بعدَهَا ، فكأنكَ قلتَ : قَائِماً ، أو قَاعدًا زَيدٌ صَانِعٌ ، فَهِيَ سُؤَالٌ هَا هُنَا عَن حَالِ الصَّانِعِ الذى وقَعَ فيهَا صنعُهُ، وصَانِعٌ هوَ العَامِلُ فِيهَا .

وإذا قلتَ : كيفَ أخوكَ صَانعاً ؟ بِالنصبِ فإنمَا سألتَ عَن خبرٍ وقَعَ في حَالِ كونِ زيدٍ صَانِعاً، فكأنَّكَ قُلتَ : أقائِمٌ زَيدٌ أم قَاعِدٌ ؟ في حَالِ كونِهِ صَانعاً ، فهذا هُوَ الفرقُ بينَ نصبِ صَانِعٍ وَرفعِهِ معَ "كَيفَ".

وإذَا نصبتَ صَانِعًا على الحالِ يكونُ العَامِلُ فِيهَا مَا في كَيفَ مِن معنَى الفِعلِ ، ويَكونُ صَانِعاً في التحقيقِ حَالاً مِنَ المضمَرِ في "كَيفَ"، وذلكَ المضمَرُ عَائِدٌ على "أخوكَ"، إلاّ أنهُ لزم التقديمَ عليهِ مِنْ حيثُ هُوَ مضمَرٌ تضمنَ معنَى الاستفهامِ، وهيَ "كَيفَ" ؟ ولا تَجعَلْهُ حَالاً مِن "أخوكَ" في صنعَةِ العربيةِ ، لأنَّ "أخوكَ" مَرفوعٌ بِالابتدَاءِ، والعامِلُ في الحَالِ هوَ العامِلُ في صَاحِبِهَا، ولا يعمَلُ الابتدَاءُ في الحَالِ ، لأنهُ ليسَ بِفعلٍ وَلاَ بمعنَى فِعلٍ .

وقدْ تقدَّمَ بيانُ هَذا في غيرِ هذا الموضِعِ ، وإذا رَفعتَ صَانِعاً كانتْ "كيفَ" حَالاً مِنَ المضمَرِ في "صَانِعٍ" ولاَ تجعَلْهَا أيضًا حَالاً مِنْ "أخوكَ" لِمَا قدمتُ لَكَ مِن أنَّ العَامِلَ في "أخوكَ" الابتدَاءُ ، والابتداءُ لاَ يعمَلُ في الحَالِ .

قولُهُ : (وإذا لمْ يجزِ السُّكوتُ)(٢)، على الإسمِ المرفوعِ بالابتداءِ بعدَ هذِهِ الحروفِ، وذلكَ يكونُ في الحرفِ اصطلاحاً ويَكونُ في بعضِ الأسمَاءِ في بعضِ الأحوَالِ .

---

(١) في الاصل : أم ، والسياق يعطي ما أثبتناه.
(٢) الجمل ٣٠٣ ، وفيه : وإذا لم يحسن السكوت.

ومثال ذلكَ قولهمْ : متى عمرٌو شَاخِصٌ؟، فَشَاخصٌ في هذا المثالِ وأمثالِهِ لاَ يجوزُ فِيهِ إلاَّ الرفعُ ؛ لأنَّ متَى لاَ تكونُ خبرًا عَنْ عمرٍو مِنْ حيثُ هِيَ ظرفُ زمانٍ،وظرفُ الزمانِ لاَ يكُونُ خبرًا عَنِ الجُثَثِ،فلوْ وقعَ مكانَ / عَمرٍو مَصدَرٌ ١٢٤/١
مِثلَ أن تَقُولَ : متَى الخُرُوجُ ؟ حَسَنَ ، ومَتَى الرحيلُ سَرِيعٌ ؟ جَازَ لكَ فِي سَرِيعٍ الرفعُ والنصبُ ، فالرفْعُ على الخَبرِ وتكونُ "مَتَى" ظرفًا لِلسرعَةِ ، والعَامِلُ فِيهِ سريعٌ ويكونُ مثلَ قولِكَ : أينَ زيدٌ جَالِسٌ ؟ وإذا نَصبتَ سَرِيعاً نصبتَ علَى الحَالِ، والخَبرُ في "متَى"؛ لأنَّ الخرُوجَ مَصدَرٌ ،وهيَ ظرفُ زمانٍ وَظُرُوفُ الزمانِ تكونُ أخبارًا عَنِ المَصادِرِ ، وإذا نصبْتَ سَرِيعًا على الحالِ كَانَ مِثلَ قولكَ : أينَ زيدٌ جَالِساً ؟ .

قولُهُ : (ومنَ العرَبِ من يَقُولُ : إنمَا زَيدًا قَائِمٌ ، ولعلَّمَا بَكْراً مُقِيمٌ فَيلْغِي "مَا" وَينصِبُ)[1]؛ المعروفُ فِي "إنَّ" وأخواتِهَا إذَا اتصلتْ بِهَا "مَا" الكافةُ لَهَا عَنِ العمَلِ ووقعتْ بعدَهَا الجملةُ الاسميَةُ أن تكونَ تِلكَ مبتدأً وخبرًا، ولم يشتهرْ إلغاؤُهَا ،وعمِلَ الحرفُ الذى اتصلتْ فِيهِ فِي الجُملةِ الواقِعَةِ بعدَهَا ، كَمَا تعمَلُ فِيهَا إذا لمْ تَتَّصِلْ بِهَا "مَا" إلاَّ في ليتَ ، رُوِيَ في بيتِ النَّابِغَةِ:[2]

* قَالَتْ : ألاَ لَيتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا *

---

(١) الجمل ٣٠٤ .

(٢) الشاهد للنابغة ، ديوانه ٧٦ وهو من شواهد الكتاب ١٣٧/٢ والخصائص ٤٦٠/٢ والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٩/٢ والأمالي الشجرية ١٤٢/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٨ - ٥٨ والمقرب لابن عصفور ١١٠/١ وشرح ألفية ابن معطي ٩١٧/٢ ورصف المباني ٣٦٧ ،وأوضح المسالك ٢٥٠/١ وشذور الذهب ٢٨٠ ومغني اللبيب ٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني للبغدادى ٤٧/٢ والأشموني ٢٨٤/١ ، والدرر ٤٤/١ والشاهد فيه برواية النصب فى الحمام أنَّ مَا مُلغاةٌ و ليتَ عَامِلَةٌ النصبَ فِي الإسمِ الواقِعِ بعدَهَا ،وأما رواية الرفعِ فَهِيَ أنَّ مَا كفتْ لَيتَ عَنِ العَمَلِ وهُوَ الكثِيرُ.

رُوِيَ " هذا الحَمامَ " بالنصبِ على أن تكونَ "ما" مُلغاةً وأُعمِلَ "ليت" في الاسمِ الواقِعِ بعدَها ، ورُوِيَ " هذا الحَمامُ " بالرفعِ على أن تكونَ ما كافةً ،ولكنّ [أبا] (١) القاسم ذَكرَ فيها كلَّها : مِن أنهُ يَجوزُ أن تُلغَى ما المتصلةَ بِها وتَنصِبَ الإسمَ وتَرفَعَ الخَبَرَ كَما كانتْ قَبلَ اتِّصالِها ، ونَقْلُ هذهِ اللُّغَةِ (٢) فيها لم يَذكُرْهُ أحدٌ فيما عَلِمتُهُ إلاّ هُوَ ، وهُوَ مِنَ الأئمةِ،والظنُّ بِهِ أنّهُ ما نَقَلَ إلاّ ما عَلِمَ مِنْ كلامِ العربِ ، وذلكَ بأنْ يأخذَ عَن بعضِ أشياخِهِ ، أو نقلَهُ مِن كتابٍ مِن كُتُبِ الأئمةِ المتقدمينَ .

وكثيرٌ منَ اللغةِ لم يَشتهِرْ ولاَ سِيَما في كُتُبِ اللُّغويينَ ، فإنَّ فِيها لُغاتٍ لم تَشتَهِرْ فَيختصُّ بِها بعضُ النّاسِ دُونَ بَعضٍ .

---

(١) في الاصل : أبو القاسم . والصواب ما أثبتناه .

(٢) ينظر رصف المباني ٢٠٣ .

باب ما ينتصبُ على اضمارِ الفعلِ المتروكِ اظهارُهُ

الفعلُ أقوى عواملِ الرفعِ والنصبِ،وما عداهُ مِمّا يعملُ هذينِ العملين فإنّما يعملُهما على التشبيهِ بالفعلِ والنّوبِ عنهُ أو مُناسبتِه،ولقوةِ الفعلِ على العملِ يعملُ ظاهرًا ومضمرًا ، وعلى التأخيرِ ما لمْ يمنعْ مِن ذلكَ مانعٌ .

ومُضمَرُهُ على ضربينِ : ضربٌ يجوزُ اظهارُهُ كما انتصبَ عنهُ "خيرَ مقدمٍ" المَقولُ(١) لِلْقادِمِ من سَفرِهِ ،ومكّةَ واللّهِ المنزلَ ، لِمنْ رُؤيَ في هيئةِ الحاجِّ ، والقرطاسَ واللّهِ ، المقولُ لِمنْ سَدّدَ بينَهما نحوَ القرطاسِ،وما أشبهَ هذا مِمّا يذكرُهُ النحويّون(٢) أنهُ يجوزُ اظهارُ الفعلِ فيهِ ،وضربٌ آخرَ لا يجوزُ اظهارُهُ كما انتصبَ عنهُ أكثرُ ما تضمّنَهُ البابُ .

فموضوعُ البابِ لذكرِ بعضِ ما انتصبَ عن هذا النوعِ مِنَ الفعلِ وتبيينِ أنواعِهِ ، والإعلامِ بما يلزمُ النصبُ فيهِ ، وما يجوزُ فيهِ الرفعُ والنصبُ وفي بعضِ ما ذكرَ خلافٌ ، وهوَ قولُهم : "لقيتُهُ فُجاءةً" الى قولِهِ : (وأخذتُ ذلكَ عنهُ سماعًا وسمعًا)(٣) وكانَ حقهُ أن لا يُضمّنَهُ البابَ الاّ أن يعزوَهُ الى ما يوافقُهُ بابٌ على رأيهِ ، وهوَ أبو العباسِ المبردُ(٤) فإنهُ زعمَ أنَّ المصدرَ في هذا البابِ مُنتصِبٌ بإضمارِ فعلٍ هوَ الواقعُ موقعَ الحالِ،كأنهُ قالَ : فَصبرًا(٥) صبرًا ، وأتيتُهُ
أمشي مشيًا،وهذا كلُّهُ عندَ سيبويهِ منصوبٌ بالفعلِ / الموجودِ معهُ(٦) فليسَ ١٢٤
البابُ على قوله.

وهذهِ المنتصباتُ على ثلاثةِ أضربٍ:مصادرُ ،كقولِهم : حمدًا وشكرًا،وصفاتٌ كقولِهم : هنيئًا مريئًا ، وأسماءٌ غيرُ مصادرَ ،كتربٍ وجندلٍ .(٧)

---

(١) في الاصل : المنقول ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) ينظر الكتاب ١/٢٥٣ فما بعدها والمقتضب ٢/٢١٨ .

(٣) الجمل ٣٠٧ .

(٤) ينظر المقتضب ٣/٢٣٤ و ٤/٣١٢ .

(٥) في الأصل : فَصبرٌ صبرًا . والصواب ما أثبتناه.

(٦) ينظر الكتاب ١/٣٧٠ .

(٧) ينظر الكتاب ١/٣١٤-٣١٥ والمقتضب ٣/٢٢٢ .

والصادرُ على ضربينِ : مصادرُ من لفظِهَا أفعالٌ يجوزُ أن يُقَدَّرَ لِنصبِهَا أفعالُهَا أو غيرُهَا مِمَّا يَليقُ بِهَا .

فأمَّا مَا يُعطَفُ مِن قولِكَ في هذا الباب : ايَّاكَ والأسَدَ ، وَرأسَكَ والحائِطَ ، وَمازِ رَأسَكَ والسيفَ ، وأهلَكَ والليلَ، وَمَا أشبَهَ ذلِكَ فَإنكَ تعتبِرُ المعطوفَ بِالفعلِ المضمَرِ لِلاسمِ الأولِ، فَإن صَحَّ حَملهُ عَليهِ كَانَ انتصابُهُمَا جميعاً بِهِ، والاَّ أُضمِرَ لكُلِّ وَاحِدٍ منهمَا مَا يصحُ حَملُهُ عليهِ . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثُم نقولُ : قوله : (بابُ مَا يَنتصِبُ على اضمَارِ الفعلِ المتروكِ اظهَارُهُ) [١] ، اعلمْ أنهُ نَسَبَ انتصابَ الاسمِ في هذا البابِ لإضمَارِ الفعلِ المتروكِ اظْهارُهُ هذا هُوَ الظَّاهِرُ من كلامِهِ .

والاسمُ لاَ يَنتصِبُ بِاضمارِ الفعلِ، وانمَا يَنتصِبُ بالفعلِ المُضمَرِ المتروكِ اظهَارُهُ، ولكِنهُ تَوسَّعَ فَجَعَلَ [٢] انتصَابهُ بِاضمَارِ الفعلِ ؛ لأنَّ اضمَارَ الفعلِ فِي هذا البابِ يُلازِمُ الفعلَ ، فَيُنسَبُ للاَّزِمِ مَا يُنسَبُ لِلملْزُومِ ، وهُوَ الفعلُ المضمرُ المتروكُ اظهَارُهُ، واذا نَسَبَ [٣] انتصابَ الاسمِ لإضمارِ الفِعلِ على طريقِ التوسعِ فَكانَ يَنبغِي لَهُ أن يَقولَ :

« بَابُ مَا يَنتصِبُ بِاضمَارِ الفِعلِ المترُوكِ اظهَارُهُ »

وَلكنَّهُ قد يقال جعل " على " مَكَانَ البَاءِ وهذا لاَ يصحُ مِن وَجهَيْنِ : أحدُهُمَا : أن يَكُونَ ذلِكَ مفرعاً عَلَى ابدَالِ حُروفِ الجرِ بعضِهَا مِن بَعضٍ، وهذا لاَ يقولُ بِهِ سيبويهِ [٤] .

وحيثُ يَرِدُ ما يُوهِمُ بِهِ فهوَ عندَهُ محمولٌ على التضْمِينِ ، وذَلِكَ مِثلُ قولِهِ تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِيَ إِلَى اللَّهِ ﴾ [٥] ؛ حَمَلَهُ الكوفيونَ [٦] على ابدَالِ

---

(١) الجمل ٣٠٥ .

(٢) في الاصل : فيجعل . والصواب ما أثبتناه .

(٣) في الاصل : واذ ونسب . والصواب ما أثبتناه .

(٤) ينظر الانصاف ٢٦٦ فما بعدها ،والتبيين ٤٠٣ فمابعدها .

(٥) الآية ٥٢ من سورة آل عمران و ١٤ من سورة الصف .

(٦) انظر لبيان مذهبهم في الانصاف ٢٦٦ فمابعدها والانصاف ٤٠٣ .

الى عَنْ " مَعَ " وَهُوَ الظاهِرُ ببادِئِ الرأيِ ، لأنَّ النصرة تقتضِي مَعيةً ، وسيبويهِ يُضَمِّنُ مَنْ أنصارِيَ مَعِي ، يُضيفُ نُصرتَهُ الى نصرةِ اللّهِ فَيُبقِي "إلَى" على حَقيقتِهِ ، لأنَّ بدَلَ الحرفِ مِنَ الحرفِ مَجازٌ ، فأرجحُ المذهبَينِ ما يُبقِي اللفظَ على الحقيقَةِ .

وهذَا كُلُّهُ مفرعٌ عَلَى تسلِيمِ وقوعِهِ -على- موقعَ البَاءِ حتَّى يَكونَ تقديرُ كلامِ أبِي القَاسِمِ :

بَابُ مَا يَنتصِبُ بإضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهَارُهُ ، وهذَا لَا يُعرَفُ في كلامِ العربِ ، فإذَا كَانَ كَذلِكَ فلتجعلْ قولهُ : (على إضمَارِ الفعلِ) في مَوضِعِ الحَالِ مِنَ الضميرِ في " يَنتصِبُ " فَيكُونَ تقديرُ الكلامِ : بَابُ مَا يَنتصِبُ مَحمُولاً على اضمَارِ الفعلِ المتروكِ إظهَارُهُ ، فَيتعَلَّقُ قوله (على اضمَارِ الفِعلِ) بِمحمولِ المنتصِبِ على الحَالِ ، لكنهُ كَثيرًا ما يقعُ في كلامِهِم نصبُ هَذَا حَملاً على كذَا ، و محمولاً هُوَ على الحَالِ في الحَقيقَةِ ، فَكأنهُ قَالَ :

بَابُ مَا يَنتصِبُ في حالِ كونِهِ مَحمُولاً على اضمَارِ الفعلِ المتروكِ اظهَارُهُ ، ولكنهُ حَذَفَ مَحمُولاً وأقامَ المجرورَ مُقَامَهُ ، كَمَا يُفعَلُ ذَلِكَ فِي المجرُورَاتِ والظروفِ التي تَقعُ وتَتعلَّقُ باستقرارٍ مَحذُوفَةً مَحمُولاً فِي هَذَا الكلامِ ، هُوَ استقرارُ هَذَا المَجرُورِ .

[مَبحَثٌ في قِسمَةِ الأَفعَالِ بِالنِّسبَةِ إلى الإظْهَارِ وَالإضْمَارِ]

٢٥ فَإذا فهِمْتَ هذَا التَّفَقُّدَ لأولِ / لفظِ المؤلفِ في الترجمةِ فاعلمْ أنَّ الأفعالَ تنقسمُ بالنسبةِ الى الإضمارِ والإظهَارِ ثلاثَةَ أقسَامٍ (١) : فِعلٌ لا يكونُ الاَّ مُظْهَرًا ، وفعلٌ لاَ يَكونُ الاَّ مُضمَرًا ، وفعلٌ أنتَ فِي اظهَارِهِ وفي اضمارِهِ بالخِيارِ .

---

(١) انظر هذا التقسيم في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٠٧ .

فأمّا الفعلُ الذى لا يكونُ إلّا مُظهراً فهوَ الفعلُ الذى إذا حذفْتَه لم يكنْ في الكلامِ مَا يدلُّ عليهِ، ولمْ [تكنْ ثمّ قرينةُ حالٍ (١)] تدلُّ عليهِ، كموتِهِ مثلاً، وأنتَ تريدُ: ضربتُ زيداً، فأنتَ إذا حذفتَ "ضربتُ" لم يكُنْ في الكلامِ مَا يدلُّ عليهِ ولا في الحالِ.

وأمّا الفعلُ الذى يجوزُ إظهارُهُ وإضمارُه، فهُوَ كلُّ فعلٍ إذا حذفتَهُ كانَ في الكلامِ ما يدلُّ عليهِ من قرينةِ حالٍ أو غيرِها، فإنْ حذفتَه فلوجُودِ الدّليلِ عليهِ، وإنْ أتيتَ بِهِ فللتّأكيدِ في البيانِ.

ومثالُ ذلك أنْ ترَى إنساناً يُكرِمُ الناسَ ويستدعِيهِم إلى طعَامِه فتقُولُ لَه: زيداً، تُريدُ استدعِ زيداً وأكرِمْ زيداً، فالحَالَةُ التي هو فيها من الإكرامِ أو مِنْ استدعاءِ الناسِ تدلُّ على ذلكَ المحذوفِ، وكذلك لو رأيتَ رجُلاً في يَدِهِ سوْطٌ أو سيفٌ، ثم قلتَ لهُ زيداً، تُريدُ اضربْ زيداً، واقتلْ زيداً لَجازَ ذلِكَ لدلالَةِ الحالِ على مُرادِكَ، وإن شئتَ أظهرتَ ذلكَ الفعلَ، إلاّ أنّ هذا الفعلَ الذى يجوزُ إضمارُه للدّلالةِ إذا أُضمِرَ لم يُجعلْ غيرُه بدلاً مِنهُ في اللفظِ، فلذلكَ جازَ إضمارُه.

وأمّا الثّالثُ: وهُوَ الفعلُ الذى لا يجوزُ إظهارُه فهُوَ المقصودُ فإنّه فِعلٌ أضمِرَ للدّلالَةِ عليهِ، وجُعلَ غيرُه بدلاً منهُ ولا يجوزُ أن يَظهرَ معَه.

والبدلُ منهُ ينقسمُ قِسمينِ: أحدُهُما: مَا يكونُ منصوبُه هوَ البَدلُ مِنهُ، كقولكَ: مرحباً، وأهلاً، فإنّ قولَكَ: مرحبًا وأهلاً بدَلانِ من قولكَ صادفْتَ أو من قولِكَ رحُبتْ بِلادُكَ، والآخرُ ما يكُونُ البدلُ منهُ غيرَ ملفوظٍ بِهِ، نحو: قولِكَ: زيداً ضربتُه في بابِ الاشتِغالِ، فإنّ البدَلَ من الفعلِ المُضمَرِ النّاصِبِ هُنالِكَ الفعلُ المظهَرُ، وكذَلِكَ يا عبدَ اللهِ في النداءِ، البدَلُ من الفعلِ المُضمَرِ الناصِبِ للمنَادَى حرفُ النداءِ في اللفظِ.

---

(١) فى الاصل: ولمهسررب حالة، ولعله تصحيف والصواب ما أثبتناه.

فإنْ قيلَ : فإذَا لم يَكنْ حرفُ النداءِ فى اللفظِ مثلَ قولِه تعالــى :

* يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا * (١) ، ومثلَ قولِ امرئِ القيسِ (٢) :

* خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ *

فلمْ يظهرْ ذلِكَ الفعل ، لأنَّه قد زالَ المُبدَلُ منهُ فى اللفظِ .

قِيلَ : حذفُ حرفِ النِّداءِ منَ اللفظِ إنّما يكُونُ للدَّلالةِ عليهِ ، ومَاحُذِفَ للدَّلالةِ عليهِ فكأنَّهُ لم يُحذفْ منَ اللفظِ ، وإذا كانَ في حُكمِ ما ثبتَ فى اللفظِ لم يجُزْ إظهارُ الفعلِ الذى هو بدلٌ منهُ .

والمنصوبُ فى هذا البابِ ينقسمُ قسمينِ : مصدرٌ و غيرُ مصدرٍ ، فغيرُ المصدرِ صفةٌ واسمٌ غيرُ صفةٍ ، فما كانَ مصدرًا لَه فعلٌ مِن لفظِهِ نُصِبَ على المصدرِ بفعلٍ مضمرٍ من لفظِهِ ، كَقولِكَ : حمداً لَك وشكرًا ، أىْ : أحمدُكَ حمداً وأشكُــرُكَ شكراً (٣) ، وقد يَجىءُ المصدَرُ فى بعضِ المواضِعِ يُنصبُ تارةً على المصدرِ وتــارةً على أنَّه مفعولٌ بِه بفعلٍ ليسَ من لفظِهِ ، وفى بعضِ المواضِعِ لا يكُونُ إلاَّ مصدرًا منصوبًا بفعلٍ من لفظِهِ ، وذلك كُلُّه على حسبِ مَا يقتضِيهِ معنَى كلامِ المُتكلِّمِ ومرادُهُ ، وربَمَا جاءَ المصدرُ منصوبًا على الحالِ .

١٢٥ وأمّا ما ليسَ لهُ / فعلٌ من لفظِهِ منَ المصادرِ فلاَ ينبغِي أنْ يُنصــبَ إلاَّ بأنَّه مفعولٌ به مثلَ : الويلِ ، والويحِ ، والويسِ ، والفعلُ الذى ينصبُه علــى أنه مفعولٌ بِهِ : ألزَمَهُ اللّهُ (٤) ، وأمَّا الاسمُ الذى ليسَ بمصدرٍ فلاَ ينتصِبُ إلاَّ على أنَّهُ

---

(١) الآية ٢٩ من سورة يوسف .

(٢) الشاهد لامرى القيس ، ديوانه ٤١ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٣٥ والخزانة ٣/٢٨٤ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٧/١٣١ وعجزه :

* نُقَضِّ لُبانَاتِ الفؤادِ المُعذَّبِ *

(٣) ينظر الكتاب ١/٣١٨-٣١٩ .

(٤) ينظر الكتاب ١/٣١٠ .

مفعولٌ بِه بفعلٍ مضمَرٍ يقتضِيهِ وتدُلُّ عليهِ الحَالُ .

وأمّا إذَا كَانَ صفةً مِثلَ: هنيئًا مريئًا ، وَما أشبهَهُ فإنّه يَنتصِبُ علـى الحالِ (١) ، وربمَا جاءَ بعضُ الصّفاتِ واقعاً موقعَ المصدَرِ على مَا سنُبيّنُ بعـدُ إن شاءَ اللهُ تعالى .

ألفاظُ الكتاب :

قوله : (وذلك قولُكَ مَرحَبًا ،وأَهْلاً ،وسَعَةً) (٢)، ذَلك إشارةٌ إلـى مَا يَنتصِبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهَارُه، يجُوزُ نصبُ هذِهِ الأشياءِ على أنّهـا مَفاعِيلُ ، كما ذَكرَ أبو القاسمِ وعَطف بعضًا على بعضٍ ، والفعلُ الناصِبُ لَهـا صادفتَ أهلاً ، ومرحباً وسَعةً ، والظاهِرُ من هذا الكلامِ أنه خبرٌ وليسَ بدُعاءٍ ، ويجوزُ أن يكونَ دُعاءً ، وقولُ الرّادِ : وبكَ أهْلاً ومرْحباً ، وهذا خَبرٌ ،وهو معطوفٌ على كلامِ القائِلِ: مرحباً وأهلاً وسَعةً ،والخبر يَجبُ أن يكونَ معطوفًا على الخبَرِ ، فكأنَّ المتكلّمَ الأولَ قالَ : أُخبِرُكَ بأنّكَ صادفتَ مرحبًا وأهلاً وسَعةً ،فقالَ لَـه الرّادُ شاكِراً ومُثنِياً عليهِ : وبكَ صادفتُ ذَلكَ كلَّه ،فهذانِ خَبرانِ متَقابِـلانِ ، ويجوزُ أن يكونَ دُعاءً فيكونُ في معنَى: جَعلَكَ اللّه تصادِفُ مرحبًا وأهلاً وسَعـةً ، ولا يبعُدُ أن يكونَ المُجيبُ يَقولُ له : وبكَ صادفتُ أهلاً ومرحبًا وسَعةً مع كونِ المتكلّمِ الأولِ قَصدَ الدُّعاءَ فيكونُ معنَى كلامِه أنّ الذى دَعوتَ بهِ لي قد صادفتُه بِكَ، ولكـنَّ الأولَ أظهرُ ، وقدْ أجازُوا نَصبَ "مرحباً" على المصدرِ بفعلٍ مضمَرٍ من لفظِهِ، فكَـأنَّ القائِلَ "مرحباً" قالَ : رَحُبتْ بلادُكَ مرحبًا، إلاّ أنَّ مرحبًا بدلٌ من رَحُبتْ بلادُكَ، فَـلاَ يَجوزُ إظهَارُه مَعَه .

وقدْ جاءتْ في كَلامِ العربِ "مرحبًا وأهلاً" مرفوعةً على أن يكُونَ خَبَرابتداءٍ

---

(١) الكتاب ١/٣١٦ .
(٢) الجمل ٣٠٥ .

مُضمرٍ ومن / قولِ الشاعرِ أنشدَهُ سيبويه : (١) ذلك

وبالسَّهبِ مَيمونُ النَّقيبةِ قولُهُ   لِمُلتَمِسِ المعْرُوفِ أهْلٌ ومرحَبُ

أيْ: هَذَا أهلٌ ومرحَبٌ، أو عندِي أهلٌ ومرحَبٌ ، ومنهُ قولُ أبي الأسودِ الدُّؤلِي -رضي- اللهُ عنهُ : (٢)

إذا جئتَ بَوّاباً لَهُ قالَ مَرْحَباً   ألاَ مَرحَبٌ وادِيكَ غيرُ مَضِيقِ

تَقديرُه : ألاَ عِندِي مرحبٌ، أوْ ألاَ هذا مرحبٌ .

قولُه : (هَنيئاً مَريئاً) إنَّما فَصلَه بِما قبلَهُ ، لأنَّ هَنيئاً مَريئاً صِفَتانِ وليسَا بمصدَرَيْنِ .

وهنيئاً مريئاً في كلامِ العربِ علَى وجهَيْنِ : أحدُهُمَا أن يَخرُجَ مخرَجَ الدُّعاءِ فيكونُ مِنَ البابِ الذى قَبلَه ، أعنِي الذِى يَنتصِبُ علَى إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ .

قال سيبويه : " ومِمَّا أُجْرِىَ مُجرَى المصادِرِ المدعُوِّ بِها مِنَ الصفَاتِ قولُكَ : هنيئاً مريئاً، كأنك قلتَ : ثبتَ لَكَ ذلكَ هنيئاً، وثبتَ لَكَ ذلك مريئاً " (٣)

انتهى كلامُ سيبويه، وذلك أنَّه قدَّرَه تقديرَينِ: أحدهما يكُون فيه منصوباً علَى الحالِ ، وهُوَ تقديرُه لَهُ بقولِهِ : ثبتَ لكَ ذلكَ هنيئاً، أىْ: فعلُه يَثبتُ لكَ هنيئاً

---

(١) الشاهد لطفيل الغنوى وهو في الكتاب ١/ ٢٩٥-٢٩٦ والمقتضب ٢١٩/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٢ وشرح ألفية ابن معطي ٥٣٢/١ والهمع ١٦٩/١ والدرر ١٤٥/١ والشاهد فيه قوله : أهلٌ ومرحبٌ على إضمار مبتدأ تقديره : هذا ويكونُ مرحبٌ الخبَرَ ، قال سيبويه : ومنهم من يرفَعُ فيجعلُ ما يُضمِرُه هُوَ ما أظهرَهُ .

(٢) الشاهد من الكتاب ٢٩٦/١ لابي الاسود الدولي والمقتضب ٢١٩/٣ وشرح السبع الطوال الجاهليات ١٨٩ والشاهد فيه كالذى قبله .

(٣) الكتاب ٣١٦/١ .

عَلَى أنه صَفَةٌ وَقعتْ / مَوقعَ المصدرِ ، وهو قولُه : هَنأَهُ اللّهُ ذَلك هَنيئًا، كأنَّـهُ ١٢٦/
قَالَ: هَنأَهُ اللّهُ ذَلك هَنيئًا على الصِّفةِ ،فأوقَعَ الصِّفَةَ موقعَ المصدرِ ، كما تَجـيء
المَصادِرُ في كلامِ العَربِ واقِعةً موقعَ الصِّفَاتِ ، فَهوَ من بابِ دُخولِ بَعضِ أبوابِ
العربيَةِ علَى بعضٍ ، ومثلُ هذا مِمَّا وقعتْ فِيهِ الصِّفَةُ موقعَ المصدرِ قولُ الفرزدقِ : (١)

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدتُ رَبِّي وَإنَّنِي ... لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَـامِ
عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشتِمُ الدَّهْرَمُسْلِمًا ... وَلَا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَـلَامِ

تقديره : ولا يَخرجُ خروجًا،فأوقَعَ/خارجا/موقعَ خُروجٍ الذى هُوَ مصدرُ "يخرجُ"،وهُوَ
فعلٌ مضمرٌ معطُوفٌ علَى "يَشتمُ".

والكلامُ علَى مريئًا كالكلَامِ علَى هَنيئًا ،لأنَّه يُقالُ:هَنأَنِي الطَّعامُ وَمرأَنِي ،
ويُقالُ أيضًا: أَمْرَأَنِي الطَّعامُ إذَا كَانَ مُفرداً مِن هَنأَنِي ، وَتثبُتُ الهمزةُ في أوَّلِـهِ
فَتأتِي بِهِ على وزنِ أَفْعَل(*)،فَإذَا جَاءَ مَعَ هَنأَنِي حَذَفُوا الهمزةَ فَقَالُوا : هَنأَنِـي
ومَرأَنِي ، ومعنى مَرأَنِي الطعامُ سَاغَ فِي حلقِي وَسهلَ جَرْيُهُ فِيهِ .

والوجهُ الثَّاني : الذى يَجرى علَيْهِ هنيئًا مَريئًا أنْ يَبقَيَا صِفتَينِ على
أصلِهِمَا،ويُنصَبانِ علَى الحالِ بفعلٍ ظاهِرٍ،ولا يكوْنَانِ دعَاءً ، وذلِكَ نحوُ قولِـهِ
تعالى : ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ (٢)، فَهذا منصوبٌ علَى الحالِ ، والعامِـلُ
فِيهِ "فكلُوهُ" وهو فعلٌ ظاهِرٌ.

قوله : (وكَذلِكَ قولُهُم نِعْمَ وَنِعْمَةَ عَيْنٍ ونَعامَ عَيْنٍ) (٣).

أما "نِعْمَ" فليسَ منَ البابِ ؛ لأنه حرفٌ يُجابُ بِهِ فلَا يُحكمُ علَى موضِعِهِ بإعرابٍ،و إنَّمَـا

(*) في الاصل : افعلى ، والسياق يعطي ماأثبتناه.

(١) الشاهد للفرزدق وهو في الكتاب ١/ ٣٤٦ والكامل للمبرد ١/ ١٢٠ ، والمقتضب ٤/ ٣١٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٩ و ٦/ ٥٠ والخزانة ١/ ٢٢٣ و ٤/ ٤٦٣ .
والشاهد فيه قوله : ولاخارجا تقديره: ولا يخرج خروجا ،وفي الكتاب ،والكامل يروى عجز البيت الاول :
* قائما ومقام * بنصب قائم . وفي الاصل :ألم ترأني . والصواب ما أثبتناه.

(٢) الآية ٤ من سورة النساء.

(٣) الجمل ٣٠٥ .

ذكرها لأنّها تجيءُ مع نِعمةَ عينٍ، وذلك أن يَقولَ الانسانُ هل تُحسنُ إليَّ ؟ وهلْ تعمَلُ معِي خيرًا ؟ فتقولُ لَهُ : "نَعمْ و نِعمَةَ عينٍ"، فَهيَ تجيءُ في هذا المقامِ فيكُونُ أتى بِهَا بالتَّبعِ ، ومقصودُه في هذا البابِ إنَّما هُو "نِعمةَ عَيْنٍ" "و نَعامَ عينٍ" علَى المصدرِ بِفعلٍ مضمرٍ لا يظهَرُ، ويكونُ تقديرُ الكلامِ : أنعَمَ عَيناً نِعمةً و نُعْمَّى و نَعاماً ، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ النَّاصبُ أُضِيفَ المصدرُ إلى المفعولِ ، وإن شِئتَ نصبتَ ذلك كُلَّه بفعلٍ مُضمرٍ لا يظهرُ على أنَّه مَفاعيلُ كأنَّكَ قُلتَ : نَعم وأَزيدُكَ نِعمَةَ عَينٍ ونُعمَى عَينٍ و نُعَامَ عينٍ .

قوله : (وكَرامةً ، ومَسرَّةً) (١) ، هُمَا مصدرانِ منصوبانِ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه : وأكرِمُكَ كرامَةً وأَسُرُّكَ مسرَّةً، وإن شِئتَ نصبتَ ذلكَ كلَّه بفعلٍ مُضمَرٍ لا يظهرُ علَى أنه مَفعولٌ، فكأنَّكَ قلتَ : نُوليكَ كرامَةً وأُوليكَه .

قوله : (وكَذَلِكَ قولُهُم فِي الدُّعاءِ علَى الإنسَانِ تَعْساً ، ونَكْساً) (٢) ،

قالَ أبومحمد بن السيد - رحمه الله - التَّعسُ : السقوطُ علَى الوجْهِ ، والنَّكسُ السقُوطُ علَى القَفا . (*)

وقالَ غيره التَّعْسُ ألاَّ ينتعشَ الإنسَانُ من عثرتِهِ (٣) ، وهُوَ الذِي أَرادَ الأعشَى بقولِهِ في وصفِ النَّاقةِ : (٤)

بِذاتِ لَوْثٍ عَفَرْناةٍ إذا عَثَرتْ فَالتَّعْسُ أولى لَهَا مِنْ أنْ أقُولَ لَعَا

---

(١) الجمل ٣٠٥ .

(٢) الجمل ٣٠٥ .

(٣) في اللسان (تعس) التعس : العثرُ والتَّعْسُ أن لا يَنتَعِشَ العاثرُ من عثرتِهِ ، وقيلَ هُوَ الانحطاطُ . ومعناه : انكبَّ فعثرَ فَسَقطَ علَى يَديهِ وفَمِهِ . والنكْسُ أن يَخرَّ علَى رَأسِهِ .

(٤) الشاهد للأعشى ميمون / ديوانه ١٥٣ واللسان (تعس) والخزانة ١٠ / ٤٣٢ و١١ / ٣٦٣ .

(*) ينظر الحلل في شرح أبيات الجمل : ٢٥١ .

ولا يتناقضُ هذا مع الذي قالَهُ ابنُ السِّيد في التَّعْسِ ، وقيلَ النكْسُ الانتِكَـاسُ في المرضِ،وذَلكَ أن يَستريحَ مِنهُ ثمّ يعودَ إليهِ ،وينطلِقُ النَّكْسُ أيضاً على النَّكْسِ (١) في الأمورِ ، وهُوَ الرجوعُ فِيهَا إلَى الإنقلابِ عن الحالِ التي تُرضِي وتَستقِيمُ إلَـى ما ليسَ كَذلكَ،وهُمَا منصُوبـانِ علَى / المصدرِ بفعـلٍ مُضمرٍ لا يظهرُ كأنكَ قلـتَ: ٢٦ تَعِستَ تَعْساً ، وَنكِستَ نكساً ،وإن شِئتَ نصبتَهما علَى أنَّهمَا مفعُولانِ كأنكَ قلـتَ: ألـزَمـكَ اللـهُ تعساً ونكساً .

وقولهُ "وجُوعاً ونُوعاً" النَّوعُ (٢) : العَطشُ، وقيـلَ هُو إتبَاعٌ للجُوعِ على جِهةِ التأكِيدِ ، كَما يقالُ : حَسنٌ بَسنٌ ،وعَطشَانٌ لَطشَانٌ ، ونوعٌ أيضاً يَنتصِبُ علَى المصدرِ بفعلٍ مُضمرٍ لا يظهرُ كأنكَ قلتَ : جعتَ جُوعـاً أيْ: جَعلَكَ اللّهُ تَجوعُ جوعاً ، وكذلِكَ نَوعاً إذا أطلقتَهُ علَى العطشِ،وإن شئتَ نصبتَهما بإضمارِ فِعلٍ من غيرِ لفظِهمَا علَى أنَّهما مَفعولاَنِ،كأنك قلتَ: ألزمكَ اللّهُ جُوعـاً وألزمكَ نُوعاً .

وكذَلكَ "سُحقاً ،وخَيبَةً ، وبُعْداً" إنْ شئتَ أن تنصِبَ سُحقًا بأسحَـقَ ، كأنك قُلتَ : أسحَقَكَ اللّهُ سُحقاً ،وكذلك خَيبَةً كأنكَ قلتَ : خِبتَ خَيبَةً أو خَيَّبكَ اللّهُ خيبَةً ، وكذلك بُعْداً كأنك قُلتَ : أبعدَكَ اللّهُ بعداً أو بَعُدتَ بُعداً ، وإن شِئتَ نصبتَ ذَلكَ كُلَّه على أنهُ مفعولٌ بِهِ لفعلٍ مُضمرٍ مِن غيرِ لفظِهِ لاَ يظهَرُ، وهُوَ ألزمَـكَ اللّه كذَا .

"وتُفَّةً وأفَّةً" ، الأفُّ في أصلِ اللغةِ وَسَخُ الأذُنِ،والتُّفَّةُ وَسَخُ الظُّفُـرِ ، وهُمَا كلمَتَانِ مَعنَاهُمَا الاستقذَارُ،يقولُهمَا الإنسانُ من شِدَّةِ الضَّجرِ علَى مَن يستقذِرُه وَيستحِقرُهُ، وهُمَا مَنصُوبانِ بألزَمَكَ اللّهُ كذَا فإذَا قلتَ لإنسَانٍ:أفَّـةً ،وتُفَّةً فَكأنّكَ قلتَ لَهُ:ألزمَكَ اللّهُ مَا يُستقذَرُ،هَذا هُوَ المفهُومُ من كلامِ الأئِمَّـةِ فيهَا والله أعلم .

---

(١) ينظر اللسان (نكس) والنُّكسُ والنَّكسُ كلّه العوْدُ في المَرضِ وقيلَ عودُ المريضِ في مرضِهِ بَعدَ مَثَالتِهِ وقَد نُكِسَ في مَرضِهِ مَعناهُ عَاودتْهُ العِلَّـةُ بَعدَ النَّقَـهِ .

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣١١ .

وكلُّ ما انتصبَ من هذهِ الأشياءِ المذكورةِ في هذا البابِ فَهوَ بدلٌ من فعلِهِ النّاصِبِ لَهُ (١)، ولذلِكَ لم يَظهَر مَعَه .

قوله : (ومنهُ قولُهمْ وَيْلَهُ وويْحَهُ) (٢)، الويلُ: قِيلَ هُو الفضيحَةُ ، والويحُ كلمةٌ معنَاهَا : التَّرحُّمُ ، فَإذا قَالَ القائِلُ : ويلَكَ فهوَ منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ على أنه مفعولٌ بِهِ كأنَّهُ قالَ : ألزمَهُ اللّهُ الويلَ، أيْ: الفَضيحَةَ والنَّكرَ، ومعناهُ الدُّعاءُ ، وكذلِكَ ويحَكَ منصوبٌ أيضاً بفعلٍ مُضمرٍ كأنَّه قالَ : ألزمَكَ اللّهُ الويْحَ ، أيْ: ما تُرحَمُ من أجلِهِ ويُشفَقُ عليكَ منهُ ، وقيلَ : إنَّهُ يجيءُ ويحَكَ بمعنَى ويلَكَ، ويَجيئَانِ مَفصُولينِ عنِ الإضافةِ (٣)، وإذا جاءَا كذلِكَ جازَ فيهِمَا النصبُ علَى ما تقدَّمَ ، وجازَ فيهِمَا الرفعُ بالابتدَاءِ، والمجرورُ في حَالِ الرّفعِ خبرٌ لَهُمَا وفي النصبِ في موضِعِ الصّفَةِ لَهما، وأفادَ الابتداءُ بالنكرةِ فِيهِمَا لِمَا تَضمَّنَ الكلامُ من معنَى الدُّعَاءِ ، كقولكَ : سَلامٌ عليكُمْ .

وإذا أُضيفَا لم يكنْ فيهِمَا إلاّ النصبُ ، لأنكَ لو رفعتَهُما في حالِ الإضافَةِ بالابتدَاءِ لم يكُن لهُمَا خَبرٌ .

قوله : (ومنهُ قولُهم : حمدًا وشُكرًا ، وغُفرانَكَ ، ومَعاذَ اللّهِ ، وسبحَانَ اللّهِ ، ورَيحانَه) (٤)؛ أمّا حمدٌ وشكرٌ فهُمَا مصدَرانِ يَنتصبَانِ بفعلٍ مُضمرٍ من لفظِهِمَا ، كأنه قَالَ : أحمدُكَ حمدًا ، وأشكرُكَ شُكرًا، ولا يَنتصبَانِ علَى غيرِ ذلك ؛ لأنَّ قائلَهُما حَامدٌ وشاكرٌ في الحَالِ ، وقَد تقدَّمَ ذلك ، وغُفرانَكَ يَجوزُ أن يُنصَبَ علَى المصدَرِ ، كأنه قَالَ : اللّهُمَّ اغفرْ لَنَا غُفرَاناً ، فلمّا حذَفَ الفعلَ وجَعَلَ المصدَرَ بَدلاً منهُ أضافَهُ / إلَى ضميرِ الفاعِلِ، ويَجوزُ أن يَنتصِبَ بِفعلٍ مُضمرٍ من غيرِ لَفظِهِ علَى ١٢٧

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣١٢ قال سيبويه : "وانما اختُزِلَ الفعلُ هَاهُنا ، لأنهم جعلُوهُ بدَلاً مِنَ اللفظِ بِالفعلِ كما جُعِلَ الحَذرُ بدَلاً مِن احْذرْ".

(٢) الجمل ٣٠٥ .

(٣) ينظر المقتضب ٣/ ٢٢٠-٢٢١ .

(٤) الجمل ٣٠٥ .

أنه مفعولٌ بِهِ كأنهُ قالَ : هبْ لنَا غفرانَكَ .

ومَعَاذَ اللّهِ : معنَاهُ أعوذُ باللّهِ عِياذًا ومعَاذًا ، فعِياذًا ومَعَاذًا مَصدرانِ، ومَعَاذًا في هذَا الموضِعِ منصوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ لاَ يظهَرُ، كأنَه قالَ : أعوذُ باللهِ معاذًا ، فلمَّا أضمَرَ الفعلَ أضافَ المَعاذَ إلَى اسمِ اللّهِ تَعالَى .

وسُبحانَ اللّهِ" منصوبٌ علَى المصدرِ أيضًا بفعلٍ مضمرٍ لا يَظهَرُ أصلاً (١) وهوَ منزَّلٌ منزلةَ تسبيحٍ، فإذَا قالَ : سُبحانَ اللّهِ فكأنَهُ قالَ : أسبّحُ اللّـــهَ ، فلمَّا حذَفَ الفعلَ الناصِبَ لِلمصدَرِ أضافَ سُبحانَ اللّهِ الذى هُوَ مُنزَّلٌ منزلـــةَ التسبيحِ إلَى اللّهِ تعالَى ، ومعنَى سُبحانَ اللّهِ : أنزّهُ اللّهَ تَعالَى وأبرّئُهُ من كلِّ ما لاَ يليقُ به سبحانَهُ وتَعالَى .

وقـــولهُــــم : (وَريحـــــانَهُ) ، الهـــاءُ عائدةٌ إلَى اللّهِ سبحانَه وتعالى ، والرَّيحانَةُ : الرِّزقُ ، فإذَا قالَ القائِلُ : رَيحانَكَ يَا ربِّ فمعنَاهُ : طلَبُ الرّزقِ، فيجِبُ أن يَنتصِبَ بفعلٍ مُضمَرٍ علَى أنَه مفعولٌ بِهِ، كأنَّـهُ قالَ : هبْ لَنَا ريحانَكَ، أىْ هَبْ لَنَا الرّزقَ ، وقولُ أبي القاسِم : (بِمعنَى اسْتِرزاقَهُ) (٢) تفسيرٌ لمعنَى "رَيْحَانَهُ" ولم يَقصِدْ بِذَلكَ إلى تحقيقِ إعرَابِه، فكأنَهُ قالَ : مَن يَقـــولُ "رَيحانَهُ" فإنَّما مَعنَى كلامِهِ : أسترزِقُ اللّهَ استرزاقًا . (*)

قوله : (ومنهُ مَا جَاءَ مِنَ المَصادِرِ منصُوبًا مُثنًى) (٣) ، إنمَا فَصَلَ هَذَا مِمّا قبلَهُ منَ المصادِرِ ، لأجلِ أنَهُ غيرُ مُفردٍ في كلامِ العرَبِ . (٤)

ومعنَى "لَبَّيكَ" وإن كَانتْ تَثنيةَ الجمعِ فَهُوَ منَ التثنيةِ المُرادِ بِهَا الجمعُ ، فَإذَا قالَ القائِـــلُ لمن يستدعِيهِ : لَبَّيك فإنَّما أرادَ: إجَابةً بعدَ إجَابةٍ، كلَّمـا

(*) في الأصل : استرزاقه والصواب ما أثبتناه من الكتاب ١/ ٣٢٢ .

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٢٢ والمقتضب ٣/ ٢٢٠ .

(٢) الجمل ٣٠٥ .

(٣) الجمل ٣٠٦ .

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٤٨ فمابعدها . قال سيبويه : "هذا باب مايجيء من المصادر مُثنًى منتصبًا على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ".

انقضتْ إجابةٌ أجبتُك إجابةً أخْرَى ، وزعمَ بعضُ النحويين (١) أنَّهُ لفظٌ مفردٌ وأنَّ أصلَهُ "لَبَّى" بالألِفِ ، كإلَى ، ولَدَى ، وعلَى ، وكِلَا على مذهبِ من يَرى أنَّها مُفردةٌ، ولكنْ انقلبتْ ألفُهُ مَع المضمراتِ ياءً ، كما انقلبتْ ألِفُ إلَى إذَا قُلتَ : إليهِ، وألِفُ لدَى إذَا قُلتَ : لَديْهِ ، وألفُ عَلَى إذَا قُلتَ : عَليه، وألِفُ كِلَا إذَا قلتَ كِليهمَا ، وكِلَيْكمَا ، وهوَ مذهَبٌ غيرُ صَحيحٍ ؛ لأنهُ لو كَانَ كما ذَكَر لبقيتْ تِلكَ الألِفُ المنقِلبةُ اليَاءُ عَنهَا مَعَ الظَّاهِرِ ، كَمَا تَقولُ إلَى زَيدٍ ، وعلَى عمرو ، ولَدَى خَالدٍ ، وكِلَا الرَّجلينِ ، وهُمْ لم يفعَلُوا ذَلك، ويَدلُّ عليهِ قَولُ الشاعِرِ: (٢)

دَعوتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً ... فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَا مِسْوَرِ

فَثنيتَ اليَاءَ فى لَبَّى مَعَ إضَافتِهِ إلَى الظَّاهِرِ، ولو كَانَ كما ذَكَر لَقالَ : فَلَبَّى يَدَاىَ مِسْوَرُ ، "ولَبَّى" الواقِعُ فى البيتِ قبلَ "لَبَّىْ يَدَا مِسْوَرِ" فِعلٌ مَاضٍ ومعناهُ أجَابَ .

وانتصابُ لبَّى يَكُونُ علَى وجهينِ :
أحدُهمَا أنْ يَنتصِبَ علَى المصدرِ لِفعلٍ من لفظِهِ وهوَ لَبَّى ، فكأنَّه قَالَ : لَبَّيكَ تلبيةً بَعدَ تلبيةٍ، كلَّما انقضتْ تَلبيةٌ وصلتَهَا بأُخرَى ، فَتُنزِّلُ "لَبَّيكَ" منزلةَ هذَا الكَلامِ .

---

(١) فى سر الصناعة ٢/ ٧٤٥ "فأما يونس فزَعَمَ أن لبيك اسمٌ مفردٌ وأن أصله عنده لَبَّبٌ ووزنه فَعْلَل ولاَ يجُوزُ أن تَحملَهُ علَى فَعَّلٍ لِقلّةِ فَعَّلٍ فى الكلام وكثرةِ فَعْلَلٍ فَقلبت اليَاءُ التي هيَ اللامُ الثانية من لَبَبٍ يَاءً هربا من التضعيفِ فصارَ لَبَّى ثم أبدلت الياءُ ألفًا لتحركِهَا وانفتاح ما قبلَهَا فَصارتْ لَبَّى، ثم إنَّها لَمَّا وُصلَتْ بِالكَافِ في لَبَّيك وبِالهَاءِ فى لَبَّيهِ .. قُلبتْ الالفُ يَاءً كما قلبتْ فِي إلَى وعلَى ولَدَى". وذكر ابن جنى أن سيبويه احتجَّ علَى يونسَ بنحوِ ما ذكرَهُ الخفافُ هُنَا .

(٢) الشاهد فى الكتاب ١/ ٣٥٢ بلا نسبة والمحتسب ١/ ٧٨ و ٢/ ٢٣ وسر الصناعة ٢/ ٧٤٧ و شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٤ وأوضح المسالك ٢/ ١٩١ والاشموني ٢/ ٢٥١ والهمع ٣/ ١١٣ والتصريح ٢/ ٣٨ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٧/ ٢١٢ والدرر ١/ ١٦٣ واللسان (لبب) .

والثاني : أن يكونَ مفعولاً بفعلٍ مضمرٍ من غيرِ لفظِهِ، فكأنَهُ قالَ : لبَّيكَ لبَّيكَ، أيْ: أعطيتُكَ تلبيةً بعدَ تلبيةٍ.

"وسَعدَيكَ" تثنيةُ سَعدٍ، وهُوَ بمعنَى الإسعَادِ الذى هُوَ الموافَقةُ، وهوَ أيضاً تَثنيةٌ، والمرَادُ بِهِ الجمعُ، / فَإذَا قَالَ القائِلُ : لَبّيكَ وسعديكَ فكأنه قَالَ : ٧
وأُسعِدُكَ، كُلّما انقضَى إسعَادٌ وَصلتُهُ بإسْعَادٍ ، فَعلَى هَذَا التقديرِ ينتصِبُ بفعلٍ مُضمرٍ مِن لفظِهِ وإن كَانَ ذَلكَ المصدرُ غيرَ جارٍ عليهِ ، وإنَّمَا الجارِى عليهِ الإسعَادُ ، فَلو قالَ : إسعَادَيكَ لكَانَ جَارياً عليهِ، وكثيرٌ مِنَ المصادِرِ المنصوبَةِ فى هذَا البابِ بإضمَارِ فعلٍ من لفظِهَا لاَ يظهَرُ منصوبةٌ بأفعالٍ غيرِ جَاريَةٍ علَيْهَا ، ولا يَضرُّها ذَلِكَ، فَإنَّ المصدرَ غيرَ الجارِى علَى الفعلِ قَد يَنتصِبُ بِهِ ، وهُوَ الذى يُقالُ لَهُ مصدرٌ علَى غيرِ المصدرِ ، ولَكَ أن تَنصِبَ "سعدَيكَ" بفعلٍ مُضمَرٍ من غيرِ لفظِهِ لاَ يظهَرُ منصوبًا بأفعالٍ غيرِ جَاريةٍ عليهِ ، كقولِكَ : أُولِيكَ إسعَاداً بعدَ إسعَادٍ ، وأُعطِيكَ ، و نحوَ ذَلِكَ مما يُحفظُ علَى المعنَى .

وحنَانَيكَ هو تثنيةُ حنانٍ ، والحنانُ : الرأفةُ ، والرَّحمَةُ وهُوَ أيضًا تثنيةٌ والمرادُ بِهِ الجمعُ مِثلَ لَبَّيكَ ، وسعدَيكَ، قال الشاعر (١) :

أبا مُنذِرٍ أفنَيْتَ فَاستبْقِ بَعضَنَا ... حَنَانَيْكَ بَعضُ الشَّرِّ أهْوَنُ مِن بَعضِ

ويجوزُ انتصابُه بفعلٍ مُضمَرٍ علَى خلافِ لفظِهِ لا يَجوزُ إظهَارُه كأنه قَالَ : أعطِنَا حنانَيكَ ، وأَوْلِنَا حَنَانَيكَ و نحوِ ذَلِكَ مِمَّا يُحفَظُ علَى المعنَى وأنشد أبوالقاسم - رحمه الله - فى الباب (٢) :

* ضَرْباً هَذا ذَيْكَ وطَعْناً وَخْضَا *

---

(١) الشاهد فى الكتاب ١/ ٣٤٨ لطرفة بن العبد وهو من شواهد المقتضب ٣/ ٢٢٤ والكامل ٢/ ١٩٩ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٨ واللسان (حنن) .

(٢) الشاهد من رجز للعجاج ، ديوانه ٥٤ وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٥٠ ومجالس ثعلب ١٥٧ وأمالي الزجاجي والمحتسب لابن جني ٢/ ٢٧٩ ،

===

البيتُ للعجاج بن عبد الله بن رُؤبة وقبلَه :

قَد عَرفُوا الحَجاجَ جِدًّا مَحْضَا ثَبتًا إذا الأَقْدامُ كَانتْ دَحْضَا

حَتَّى تَقَضَّى الأَجَلَ المُقَضَّى ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وطَعْنًا وخْضَا

يمدحُ بهِ الحجاجَ بنَ يُوسفَ الثقفي ، وبعضُهم يرفعُ الضربَ فيقولُ "ضربٌ" في غيرِ البيتِ ، "والهَذُّ" : القطعُ السَّريعُ (١) ، وقالَ النَّضرُ بنُ شُمَيلٍ : يَقطعُ هاهُنا وهَاهُنا ، وقالَ الخليلُ : هُو قَطعٌ غيرُ جائِفٍ، وزادَ أبو زيدٍ : ويدخُلُ الجوفَ ولا يَنفُذُ ، ويقالُ : وخَضَهُ وخْضًا ، ونَصبُهُ علَى المصدرِ بفعلٍ مُضمرٍ لا يظهَرُ مِن لفظِه تقديرُه : ضربًا يَهذُّ هَذًّا بَعدَ هَذٍّ مثلَ هَذَاذَيكَ، فهوَ مصدرٌ مُشبَّهٌ بِهِ، وهُوَ والفعلُ المضمرُ الذِي نَصبَهُ في موضِعِ الصِّفَةِ لقولِكَ : ضربًا ، وضربًا مَنصُوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ إلاَّ أنهُ يَجوزُ ظُهورُ ذَلِكَ الفعلِ في غيرِ هَذا الشطرِ، والمانعُ من إظهارِهِ الإخلالُ بالوزنِ، وتقديرُ ذَلِكَ الفعلِ : يَضربُ ضربًا هَذَاذَيكَ ، وإن شِئتَ أن تقدِّرَهُ بفعلٍ أسيرٍ مَحكِيٍّ عَنِ الحجّاجِ ،كأنهُ يَقولُ لِكلِّ بطَلٍ من أبطَالِهِ : اضْرِبْ ضربًا هَذَاذَيكَ ، واطْعَنْ طَعْنًا وخْضًا، وهَذَا أولَى ؛ لأنَّ كثيرًا ما يُحذَفُ فِعلُ الأمرِ لِدَلالَةِ الحالِ عليهِ، وحذفُ الفعلِ الذي هُوَ خبرُ يَقلُّ ، والفَاعلُ في يَقولُ ويَضرِبُ المذكُورَيْنِ في التَقديرِ يَعودُ علَى الحجاجِ .

قوله : (ومِنهُ قولُهم : دَوالَيكَ ؛ لأنَّ مَعناهُ المُدَاوَلَةُ) (٢) ، اعلَمْ أنَّ دوالَيكَ هُوَ تَثنِيةُ دَوَلٍ (٣) ، فَدَوَلَ غيرُ معروفٍ في المفرداتِ، فَهُوَ تَثنِيةُ

=== والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٩ وأوضح المسالك ٢/١٨٧ والهمع ١/١٨٩ والتصريح ٢/٣٧ والخزانة ٢/١٠٦، واللسان (هذذ) والدرر ١/١٦٢.

(١) في اللسان (هذذ) الهذ : سرعة القطع وشفرةٌ هَذُوذٌ قاطِعَةٌ وهذَاذَيكَ أيْ هذًّا بَعدَ هذٍّ يَعني قَطعًا بعدَ قَطعٍ . وانظر تهذيب إصلاح المنطق ٣٨٧.

(٢) الجمل ٣٠٦ .

(٣) ينظر اللسان (دول) .

مفردٍ مقدرٍ مثلُ : لبّيكَ ، ومعنَى ذلك اللفظِ / المقدَّرِ الذى هُو "دُوَل" المداولة، ١٢٨/
كما ذكر أبو القاسم، إلاّ أنه فسرَ بالمداولةِ دواليكَ المُثنَى، ويُخرجُ علَى حذفِ
المضافِ كأنَّه قالَ: لأنَّ معناهُ تثنيةُ المداولةِ، فإذا قالَ القائلُ : فعلتُ كذا
دَواليكَ فمعناهُ : دَاولنا مُداوَلةً بعدَ مُداولةٍ، كلّما انقضتْ مُداوَلةٌ وصلنا بِهَا
أخْرى، فهِيَ تثنيةٌ أيضًا والمرادُ بِهَا الجمعُ إلاّ أنها ليستْ بمصدرٍ واقعٍ موقِعَ
فِعلٍ هُو خبرٌ ؛ لأنَّ معنى الكلامِ بِها الخبَرُ، وتَنصِبُها على المصدرِ بفعلٍ هو
من لفظِهَا ، كقولك : تَداول دَواليكَ، إلاّ أنهُ فعلٌ لا يظْهَرُ كسائرِ أفعالِ
هذا البابِ ؛ لأنَّ كلَّ منصوبٍ فى هذا البابِ صارَ عوضًا من ناصبٍ فَلا يظهرُ
معَه كما تقدَّمَ ، وأنشدَ أبو القاسم -رحمه الله- في الباب : (١)

إذَا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بِالبُرْدِ مِثْلُهُ دَوالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيرُ لَابِسِ

البيت لسحيم عبد بنى الحسحاس وقيلَ اسمُه جبان وقيلَ لِغيرِه وقَبله :

وكمْ قدْ شَققْنَا مِن رِدَاءٍ مُنَيَّرٍ ومن بُرقعٍ عن طَلمةٍ غيرِ عانِسِ

يقولُ : إنَّ شَقَّ هوُ لاءِ النسوةُ اللاَّتي يَلبسنَ معِي بُردِى شَققتُ أنا أردِيتَهُنَّ ،
وبراقعَهُنَّ ، تقولُ العربُ : إنَّ المُحِبَّينِ إذا شقَّ كلُّ واحدٍ منهُمَا ثوبَ صاحِبهِ
دامتْ محبتُهُما ، وكانَ سُحيم هذا قد شَبَّبَ ببنتِ سيدِهِ ، وذكَرَ قبائحَ فَحَرَّقَه
سيِّدُه بِالنارِ، فأخبرَ فِي البيتِ أنَّهمَا فعَلاَ ذلكَ السبَبَ الذِى هُو مردٌّ إلَى إثباتِ

---

(١) الشاهد لسحيم عبد بنى الحسحاس كما فى الكتاب ١/ ٣٥٠ وأمالي
الزجاجي ١٣١ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٥ وشرح المفصل
لابن يعيش ١/ ١١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٣ ورصف
المباني ١٨١ وشرح الجمل لابن هشام ٢٧١ وأوضح المسالك ٢/ ١٨٨
والأشموني ١/ ٣١٣ والهمع ٣/ ١١٠ والتصريح ٢/ ٣٧ والخزانة ٣/ ٩٩
والدرر ١/ ١٦٢ والشاهد فيه أن دواليك تثنيةٌ مثلُ حنانيك وأخواتِه،
والبُردُ الثوبُ من أيِّ شيءٍ كانَ ، وكان أبو حاتم يقول : لا يُقالُ بردٌ إلاَّ
لِمَا كانَ فِيهِ وشْيٌ فإنْ كانَ فِيهِ من صُوفٍ فهوَ بُردَةٌ .

المودةِ بينَهما وهوَ شقُّ البردِ والبرقعِ ، وموضعُ الشاهِدِ في البيتِ قوله : دَواليكَ، وهُوَ منصوبٌ على أنه مصدرٌ مشبّهٌ به ،وكذَلك دَواليكَ حيثُ ما وقَعَ،وانتصابُه بفعلٍ مضمرٍ من لفظِهِ لا يظهَرُ،تقديرُه :"إذَا شُقّ بُردٌ شُقّ بالبُردِ مثلُه"، تَداولَ ذَلكَ مداولَةً بعدَ مُداولَةٍ مثل مداولتِك ، وجَازَ أن تنصبَ دَواليكَ علَى أنه مصدَرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ مع كونِهِ معرفةً ، كَما جَازَ ذَلك في قولِهِمْ : جهدَكَ والعِراكَ ، وأمثالِهما، وإذَا كانَ هكَذا يكونُ منصوبًا بفعلٍ من معنَى الكلامِ الذى قبلَهُ ، وهُوَ قولُهُ:(إذَا شُقّ بُردٌ شُقّ بِالبُردِ مِثلُهُ) كأنه قَالَ نفعَلُ الشَّقّ في أثوابِنَا مُداولِينَ ، أجازَ ذلكَ سيبويه.(١)

وقوله : (كُلُّنَا غيرُ لابِسٍ) ابتداءٌ وخبَرٌ ، فَإنّ كُلّنا إذَا أُضيفَ إلى المضمرِ يكونُ تأكيدًا ويكونُ مبتدأً،فَجاءَتْ في هذَا على أحَدِ إعرابيْهَا ، وهُوَ الابتداءُ،وقد حُمِلَ على ذَلكَ قولُه تَعالَى : ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلهِ ﴾(٢) في قراءَةِ من رَفَعَ .

قولُه : (ومنهُ قولُهُم:"لقيتُهُ فُجاءَةً"،وكمَا جَاءَ"وقتلْتُه صَبرًا"،"ولقيتُهُ عِيانًا"، "وكلّمتُهُ مُشافَهةً"،"وأتيتُه رَكضًا"، "وعَدْوًا"، "ومشيًا"،"وأخذتُ ذَلكَ عَنهُ سَمعًا")(٣)

اعلمْ أنّ هذِهِ المصادرَ الواقعةَ في هذَا الكلامِ وَما كانَ مثلَه اختلفَ النحويونَ في نصبِهَا ، فمنهُم من قَالَ : هيَ مصادِرُ واقعةٌ موقعَ أحوالٍ ، والعامِلُ فيهَا الأفعالُ الظَّاهِرَةُ إلاّ أنّها ليستْ مِن هَذَا البَابِ ، على هـذَا المذهبِ فإنّ / ١٢٨
تقديرُه : لَقيتُهُ مُصاحِبًا ، ومُكافِحًا ، وقَتلتُهُ مَصبُورًا إن جَعَلتَهُ حالاً مِنَ الهاءِ في قَتلتُه، ولَقيتُه مُعَاينا ، وكَلّمتُهُ مُشافهًا ،وأتيتُه رَاكِضًا وعَادِيًا وَماشِيًا،وأخذتُ ذَلكَ عنهُ سمعًا،وإن شئتَ مسمُوعًا إن جعَلتَهُ حالاً من ذَلِك الذى هُو مَفعُول "أَخَذتُ"،والعامِلُ في ذلِكَ كلّه ما قبلَهُ مِنَ الأفعَالِ الظَّاهِرَةِ ،وهَذَا المذهَبُ

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٥٠-٣٥١ .

(٢) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران .

(٣) الجمل ٣٠٧ .

مذهبُ سيبويه (١) وذهبَ المبردُ (٢) إلى أنّها مَصادِرُ منصوبةٌ بإضمارِ أفعالٍ من لفظِها لا تظهَرُ، وهيَ مُقدرةٌ وهوَ مذهبُ أبي القاسمِ، ولذلِكَ أدخلَها في هَذَا الباب ، وطريقُ الترجيحِ بينَ المذهبَين: أنْ يُنظرَ أيُّهما أكثرُ في كلامِ العرب؛ هلْ المصادِرُ التي تُنصَبُ بأفعالٍ مُضمَرةٍ لا تَظهَرُ، أو المصادِرُ التي تقعُ أحوالاً مَكانَ أسماءِ الفَاعِلينَ والمفعولِينَ؟، فأيُّهما أكثرُ منَ النوعينِ حملتَ عليهِ هذهِ المسائِلَ، فلتختبِرْ ذلكَ ولْتبحثْ عليهِ ، وزَعَمَ الأستاذ أبُو الحسن بن خروف - رحمه الله - أنَّ مذهبَ المبردِ ومن تبِعَه بَاطِلٌ وأَبْطَلَه بِمَا أذكرُهُ لَكَ الآنَ ، وهوَ أنْ قَالَ ; نصْبُ ما يُنصَبُ منَ الأسماءِ والمصادِرِ بفعلٍ مُضمرٍ لا يظهرُ مَوقُوفٌ علَى السَّماعِ ، فلوْ كانتْ هذِهِ هيَ التي وقَعَ فِيهَا الخِلَافُ منصوبَةً على المصادِرِ بأفعالٍ من لفظِهَا لا تظهرُ لَكانَ ذَلِكَ قِياساً في كلِّ مصدرٍ ؛ لأنَّ كُلَّ مَصدرٍ له فِعلٌ من لفظِهِ إلَّا القليلَ، فَيكونُ قِياساً في المصادِرِ التي لَها أفعالٌ من لفظِها .

والاعتراضُ على هذَا الدَّليلِ من وجهَين :
أحدُهُما أنْ يُقالَ لمْ يَكُنْ قيَاساً نَصْبُ المصدَرِ بِالفعلِ الذى هوَ من لفظِهِ لكونِهِ من لفظِهِ ومُشتَقاً منهُ ، وإنَّما كَانَ قياساً ؛ لأجلِ أنهُ مِن لفظِهِ، ولكونِهِ مَلفوظاً بِهِ مَعَه ظَاهِراً، فمِنْ هذَا الوجهِ كانَ نَصبُه لَه قِياساً، ويُستعمَلُ فِيمَا سُمِعَ وفيمَا لَم يُسمَعْ كرفعِ الفَاعِلِ ونصبِ المفعولِ وغيرِ ذَلكَ مِن مَسائِلِ العربيةِ، وإذَا كانَ الأمْرُ كذَلِكَ كانَ نَصبُ هذِهِ المصادِرِ التي وقعَ فِيهَا النِّزاعُ مَسمُوعاً ؛ لأجلِ أنَّ النَّاصِبَ لَها فعلٌ مِنْ لفظِهَا غيرُ ظاهِرٍ ملتزمِ الإضمَارِ .

---

(١) الكتاب ١/٢٧٠.

(٢) ينظر المقتضب ٣/٢٣٤ قال المبرد : ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدُّ مسدَّه فيكون حالاً ؛ لأنه قد نابَ عن اسمِ الفاعِلِ وأغنى غناءَه، وذلك قولُهم : قتلته صَبراً إنما تأويلُه صَابِرًا أو مُصبَرًا، وكذلِكَ جئتُه مَشياً ؛ لأنَّ المعنَى جئتُه مَاشِياً فالتقديرُ : أمشي مَشيًا ، لأنَّ المجيءَ على حالاتٍ، والمصدرُ قد دَلَّ على فعلِهِ من تِلكَ الحَالِ . وانظر شرح المفصل ١/١٢٣.

والثّاني أنّ في هذا الباب مَصادِرَ نُصبتْ بفعلٍ من لفظِهَا غَيرِ ظاهِرٍ، والتُزِمَ إضمارُ ذلكَ النَّاصِبِ وهُوَ معَ ذلِكَ مسموعٌ،وذلِكَ نحوُ : "سَعديْكَ وهَذاذَيْكَ" فإنّهُ يجوزُ نصبُ "سعديْكَ" علَى المصدرِ ،والفعلُ النّاصبُ لهُ "أسعدُ" وهُوَ من لفظِهِ، وقد تَقدّمَ ذلِكَ،وكذلِكَ هذاذيْكَ إنّما هُوَ منصوبٌ بِهَذَّ ، فَهذَّ وهُوَ فعلٌ من لفظِهِ ، وهوَ أيضاً ملتزمُ الحذفِ لاَ يظهَرُ،وهوَ مسمُوعٌ أيضاً،فإنْ كَانَ القِيَاسُ في المصادِرِ التي تَتوزّعُ فِيهَا يَكونُ من أجلِ أنّ مَا نَصبَهَا فعلٌ من لفظِهَا ملتَزمُ الحذفِ لا يظهرُ فليكن في" سَعْدَيْكَ وفي هَذاذَيْكَ وما جَرى مَجراهُمَا،وذلك كُلُّه مسموعٌ يُحفظُ ولا يقاسُ عليه،فقد بَطَلَ استدلالُ أبي الحسنِ بنِ خروفٍ على إبطالِ مذهبِ "المبرّدِ"، ووجهُ الترجيحِ بينَهُ وبينَ مذهبِ سيبويهِ هو ما قدمتُ لك ، وهو أن يُنظرَ أيُّهُمَا أكثرُ (*)،هل وقوعُ المصادرِ أحوالاً،أم نصبُها على أنها مصادرُ / بفعلٍ مضمرٍ لا يظهرُ ؟ فإن زادتْ كثرةُ أحدِهِما على الآخرِ حملَ على الأكثرِ ،وإن لم يَظهَرْ ولم يَتَبينْ احتملَ الكلامُ مذهبَ سيبويهِ ومذهبَ المبردِ ،فيكونُ هذا نوعَ الجوازِ التشكيكيِّ في علمِ الكلامِ فتكونُ بينَهُمَا مخيّرًا على أيِّهِمَا حملتَ جازَ. ٢٩

قوله : (ومنها ما جاءَ منصوبًا تأكيدًا نحو قولِهِمْ : له عليَّ ألفُ درهمٍ عرفًا واعترافًا) (١)، توكيدٌ لقولِهِمْ : له عليَّ .

قوله : (ومنهُ ما جَاءَ منصُوبًا توكيدًا) (٢)، يَجوزُ نصبُه على وجهَيْنِ :

أحدُهما : أن يكُونَ نعتًا منصوبًا ويكونُ من النعتِ بالمصادرِ التي تنزلتْ منزلةَ أسماءِ الفاعلينَ ،فكأنه قالَ : ومّما جاءَ منصوبًا مُؤكدًا،وهذا هو الظاهرُ،ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ في "منصوبًا" ، وهو المفعولُ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه بمنصوبٍ ، ومعنَى التوكيدِ في قوله (له عليَّ ألفُ درهمٍ عرفًا واعترافًا) أن القائلَ إذا قالَ : له عليَّ ألفُ درهمٍ عرفًا واعترافًا كَانَ قولُه : له عليَّ ألفُ

(*) في الأصل : أيهم ،خطأ والسياق يعطي ما أثبتناه.

(١) الجمل ٣٠٧.

(٢) الجمل ٣٠٧.

درهمٍ نفس الاعتراف فقولُه : عرفاً بعدَ هذا أو اعترافاً إنّما أتى به تأكيداً لِمَا فُهِمَ من قوله : له عليّ ألفُ دِرهمٍ ، وكذلك عرفاً .

فإن قيلَ : فما الناصبُ لعرفاً واعترافاً ؟ قيلَ : أما أبو القاسم فجعلَه من بابِ ما ينتصبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه، وإظهارُ ذلِكَ الفعلِ إنّما هوَ الدِّلالةَ ، قلنَا هوَ كحالةِ كل فعلٍ يُضمرُ ويبقَى معمُولُه ، والدّالُ عليهِ قولُهم : لَه عليَّ ألفُ درهمٍ عِوضٌ مِنْهُ ، وذَهبَ بعضُ النحويينَ (١) إلى أنهُ ليسَ من هذَا البابِ، وذكرَ أنَّ العامِلَ فيهِ معنَى قولِهِ : لَه عليَّ ألفُ درهمٍ، فَعامِلُهُ ظاهرٌ غيرُ مضمرٍ ، لأنَّ العامِلَ مفهومٌ من قولِه : له عليَّ ألفُ درهمٍ من غيرِ احتياجٍ إلى إضمَارٍ ، وبيانُ هذَا العاملِ هاهنَا أنكَ إذَا قلتَ : هذَا زيدٌ قائِماً ، فالعامِلُ فى قائماً ما فى هذَا مِنَ الإشارةِ والحضورِ فلا احتياجَ إلى عاملٍ مُضمَرٍ يَعمَلُ فى الحالِ ، فكذَلكَ قولُه : له عليَّ ألفُ درهمٍ عرفاً لا يحتاجُ - مع ما فُهِمَ من قوله : لَه عليَّ ألفَ درهمٍ - إلى إضمارِ فِعلٍ ، فالعامِلُ فيهِ معنَى فعلٍ مفهومٍ من لفظِهِ بخلافِ ما يُقالُ فى المُبتدأ ، والعامِلِ فِيهِ ، وهوَ الابتداءُ وذلكَ المعنَى علَى اختلافِ تفسيرِهِم لَه غيرُ مفهومٍ من لفظِ فعلٍ ما ذكرتُ لكَ يجرِى مذهبُ هذَا النحويِّ المخالفِ لأبى القاسمِ .

قلتُ : وطريقُ الترجيحِ بينَ هذينِ المذهبينِ أنْ ينظرَ ما يعملُ فيه المعنَى المذكُورُ هل يُتصوُرُ فى غيرِ الحالِ أو لَايتصورُ إلاّ فى الظرفِ؟ نحوُ قولِكَ : هذَا زيدٌ أمامَكَ إذَا جعلتَ زيداً خبراً لهذَا، فالعامِلُ فى الظرفِ ما فى هذَا من معنَى الفعلِ أى: أُشيرُ إليه أمامَكَ ، فالإشارةُ المعهودَةُ على هذَا واقعةٌ فى الظرفِ .

---

(١) قال ابن بابشاذ : قوله : له علي ألف درهم عرفاً واعترافاً فهو من نوعٍ وهو الحقُّ مصدقاً، والعامِلُ فِيهِ ما دلتْ عليهِ الجملةُ من معنَى اعترفَ ولا يجوزُ عرفاً له عليَّ ألف درهمٍ كما لا يَجوزُ مصدقاً هُو الحقُّ .
شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط لوحة ٢٢٣ .

وأما عملُ معنَى الفعلِ في المصادرِ فلا يكادُ يوجدُ ،وإنما يعمــــلُ في المصدرِ الفعلُ الصريحُ إمَّا من لفظِهِ ومعناهُ ، وإما من معناهُ دونَ لفظِهِ .

فإن قِيلَ فلمَ لا يكونُ اعترافًا مصدرًا في موضِع الحالِ فيعملُ فِيهِ معنَى الفعلِ ؛ لأنه واقعٌ موقعَ الحالِ ، كما / يَعملُ في الحالِ الصريحَةِ ؟ قيـــلَ : ١٢٩
المصادرُ التي تقعُ موقعَ الحالِ لم تجدْ منهَا شيئًا يعملُ فيه معنَى الفعـــلِ ، كما يعملُ في الصريحةِ ،وإنما يعملُ فيهَا الفعلُ الصريحُ ،فعملُ الفعلِ فـــي المصدرِ يبقَى مقصورًا على أصلِهِ،وكانَ في موضعِ نصبٍ على الحالِ لَا يعرفُ ، فالأولى أن يُحملَ على ما لَه نظيرٌ،وهُوَ أن يكُونَ منصوبـــًا بفعلٍ مضمرٍ لَا يظهَرُ ، كما فَعلَ أبو القاسم .

قوله : (ومِمَّا انتصَبَ علَى إضمارِ الفعلِ المترُوكِ إظهَارُه قولُهُـــم : إيَّاكَ والشرَّ) (١) ، معنَى قولِهِ (إيَّاكَ وَالشرَّ) : باعدْ نَفسكَ منَ الشرِّ ،وكذلكَ قولُهُ : (إيَّاكَ والأسدَ) (٢) إنَّما معنَـاهُ : باعدْ نفسكَ عنِ الأسدِ ، وهوَ الذى تعرضَ له أبوالقاسِمِ فلا ضميرَ في قولِهِ (لأنكَ تأمُرُه بمباعدَةِ نفسِهِ مِنَ الشرِّ) (٣) فهذا كُلُّه تفسيرٌ للمعنَى .

وأما تصحيحُ الإعرابِ على الوجهِ الذى يخالفُ المعنَى فهوَ أن تُقـدِّرَ ناصبًا لإيَّاكَ ،وناصبًا للشرِّ فيكونُ تقديرُه : إياكَ باعدْ من الشرِّ ، وباعد الشرَّ، فَينتصبُ بِباعدْ المقدرِ بعدَه، وتَنتصِبُ الشرَّ بِبَاعِد المقدرِ قبلَه،إلَّا أنهُمَا فِعلانِ لا يَظهَرانِ،وكذَلكَ قولُهم : إياكَ والأسَدَ،تقديرُ الكلامِ: إياكَ باعدْ منَ الأســـدِ، وباعدْ نفسكَ منَ الأسدِ، وليسَ مقصودُ المتكلِم أن يأمرَ بِمُبَاعدةِ الأسـدِ من نفـسِ الأسدِ، فلتضمْرُ لكلِّ واحدٍ منهُمَا فعلًا يصحُّ معنَى الكلامِ بهِ ويجرِي عليهِ ، وأبوالقاسم -رحمه الله- في هذا البابِ ذكرَ قليلًا من كثيرٍ،ومَن أرادَ المنصوباتِ التي تُنتصبُ بفعلٍ مضمرٍ لا يظهرُ، فليتأملْها من كتابِ سيبويه (٤) -رحمه الله-.

---

(١) الجمل ٣٠٧ .

(٢) الجمل ٣٠٧ .

(٣) الجمل ٣٠٧ .

(٤) الكتاب ٣٠٧/١ الى ٣٧١ .

تتبعاتٌ على البابِ من كلامِ الأستاذ المرحوم أبي بكر بنِ طلحةَ الإشبيليِّ :

فمِنْ ذلكَ أنهُ قالَ : واعلمْ أنَّ الإضمارَ والإظهارَ لا يَخلُو من ثلاثةِ أحوالٍ ، فثمَّ موضعٌ لا يجوزُ فيهِ الإضمارُ ،وثمَّ موضعٌ لا يجوزُ فيهِ الإظهارُ ،وثمَّ موضعٌ أنتَ فيهِ في الإظهارِ والإضمارِ بالخيارِ ،فالموضعُ الذى لا يجوزُ فيهِ الإضمارُ هوَ ما لم تتوفرْ فيهِ شروطُ الإضمارِ ،وهيَ ثلاثةٌ : أن يكونَ فى الكلامِ ما يطلُبُه إذَا أضمرَ من رافِعٍ أو ناصبٍ أو غيرِ ذلكَ ، وأن يكونَ إضمارُه كإظهارِهِ في البيانِ عنهُ،وأن لاَ يخلَّ إظهارُه بالكلامِ الذى كانَ فيهِ لا لفظاً ولامعنىً .

والموضعُ الذى لا يجوزُ فيهِ الإظهارُ أنْ ينابَ منابَهُ شَيءٌ حتَّى يجعلَ مُعاقِبَهُ ،كقولِكَ :"الطريقَ الطريقَ"،فتكريرُ الاسمِ أغنَى عن إظهارِ الفعلِ فلو لمْ يكنْ لأمكنَ إظهارُ الفعلِ قال الشاعر : (١)

خَلِّ الطريقَ لِمن يَبنِي المنارَ بِهِ   وابرُزْ بِبَرزَةَ حيثُ اضطرَّكَ القدَرُ

كذَا يقولُ النحويونَ،والصوابُ أنَّ قولَ العربِ :"الطريقَ الطريقَ" بمعنًى يُوجِبُ تأكيدَ التحذيرِ، وقولُهُم :"خلِّ الطريقَ" ، أمرٌ بالتخليةِ،و يفيدُ تخصيصَ الطريقِ ما لاَ يفيدُه خلِّ الطريقَ ، كَمثْلِ مَا يفيدُ نفسَكَ فى التحذِيرِ ما لاَ يفيدُه نَجِّ نَفْسَكَ ، وقولُهُم :"خلِّ الطريقَ الطريقَ" يفيدُ معنَى تأكيدٍ منَ الطريقِ خاصةً،وقدْ ينتصبُ بِالمعنَى ،كقولكَ : ويلَ زيدٍ .

---

(١) الشاهد لجرير ، ديوانه ٢١١/١ وهو في الكتاب ٢٥٤/١ والامالي الشجرية ٣٤٢/١ والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٠٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢ والخزانة ٢٩٩/٢ . والشاهد فيه أنَّهُ أجازَ ظُهورَ العامِلِ، ولم يَجُزْ إظهارهُ إذا كررتَ أيْ: لا يَجوزُ أن تقولَ : خلِّ الطريقَ الطريقَ ، ولا اتَّقِ الأسدَ الأسدَ .
والبيت من قصيدة لجرير في هجاء عمرو بن لجأ التَّيْمي وفيها فُحشٌ .

والموضعُ الذى يجوزُ فيهِ الإضمارُ / والإظهارُ،ما توفرتْ فيهِ شـــروطُ ١٣٠/أ
الإضمارِ ولم ينبْ منابَ المضمرِ شـيءٌ، ومثالُ ما لاَ يجوزُ فيهِ الإضمارُ قولُكَ :اضربْ زَيداً،فلاَ يجوزُ زيداً من غيرِ أن يكونَ ثمَّ قرينةٌ تدلُّ على إضمارِ "اضربْ"،فأنتَ لـوْ قلتَ : زَيـداً على هذا وأنتَ تريدُ: اضربْ زيدًا لمْ يفهمْ المُخَاطبُ ،واحتمَــلَ التقديرُ عندَه أنْ يريدَ: اضربْ زيدًا،أو أكـرمْ زيدًا ،فلوْ كانَ عندَه سوطٌ وهُوَ يلتفِتُ يمينًا وشَمالاً يطلبُ من يضربُ بِهِ وتفهَمُ أنتَ ذلكَ فتقولُ لَـهُ : زيدًا لفهِمَ عنكَ معنَى : اضْرِبْ[1] زَيداً،فهُنَا يجبُ الإضمارُ وفِي الكلامِ ما يطلُبُه وما يدلُّ علَيهِ ، ولو أظهرتَهُ لم يخلَّ بِالكلامِ من جهةِ المعنَىء وهذا مثالُ القِسمِ الثاني الذى يَجوزُ فِيـهِ الإظهارُ والإضمارُ.

ومثالُ القسمِ الثالِثِ:الذى لا يجوزُ فيهِ الإظهارُ ما مثَّلَ بِهِ أبُو القاسمِ ، فمنْ ذلكَ مرحبًا وأهلاً وسهلاً، وقد تقَدمَ على هذَا مستوفًى ،وعلى قوله :
(وجُوعاً نُوعاً فى الدُّعاءِ عَلى الإنسانِ)، قيلَ : في قولِهِم : وُنُوعاً،إنَّ معنَـــاهُ عطَشـاً وشاهِدُهُ[2] :

لعمرُ بَنِـي زِيادٍ مَا أقَامُـوا صُدورَ العِيسِ والأسَلَ النِّياعَـا

قَالَ ابنُ قتيبة :" يعنِى الرِّماحَ العِطَاشَ"[3]، وشاهدُهُ قوله[4]:

* ميالة مثلَ القَضِيبِ النَّائِعِ *

---

(١) فى الاصل : ضَرِبَ ، والسياق يعطي ما أثبتناه.
(٢) الشاهد للقطامي/ديوانه ١٨٢،وأنشدَهُ ابنُ قتيبةَ فى أدبِ الكاتب ٤٧ شاهدًا على قولِ بعضِهِم : نَائِعُ : عَطْشَانُ وهُوَ في المنصف ٢/٣٢٦ دون نسبةٍ واللسان (نوع) ونسبه صاحب اللسان للقُطامي قال :قال القطامى :
لعمرُ بَنِي شهابٍ مَا أقامُوا صُدورَ العِيسِ والأسلَ النِّياعَـا
يعنى الرِّماحَ العِطاشَ إلى الدِّماءِ قال : والأسَلُ : أطرافُ الأسنَّةِ ، قال ابن برى : البيتُ لدريد بن الصِّمة.
(٣) ينظر أدب الكاتب ٤٧.
(٤) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأته من الكتب.

وإذا قيلَ :حلقَى ، وَعقْرَى (١) فعَلى أنّهمَا صفتَانِ منصوبَتانِ على الحالِ قال الشاعر : (٢)

أَلاَ قُومِي إلَى عَقْرَى وحَلْقَى ... لِمَا لَاقتْ سَلَامَانُ بنُ غَنْمِ

---

(١) في اللسان (حلق) عن الاصمعيّ ، يقالُ عندَ الأمرِ تعجبُ منهُ خَمْشَى، وَعقْرَى ،وحلْقَى كأنهُ مِنَ العقْرِ والحلْقِ والخَمْشِ.

(٢) الشاهد في اللسان (حلق) بلا نسبةٍ ويروى :

أَلا قَوْمِي أُولُوعقْرَى وحَلْقَى ... لِمَا لَاقت سَلامانُ بنُ غَنمِ

قال ابنُ برى : هذا البيت رَواهُ ابنُ القطاع،وكذلِكَ رَواهُ الهَرَويّ في الغريبين ، والذى رَواهُ ابنُ السّكيتْ :

* أَلاَ قُومِي إلَى عَقْرى وَحلْقَى *

بابُ ما يمتنعُ من الاستفهامِ أن يعملَ فيهِ ما قبلَه

الاستفهامُ طلبُ الإعلامِ والإفهامِ، وهوَ منَ الأقسامِ التي ينقسمُ إليهَا مُؤتلفُ الكلامِ: كالأمرِ والخبرِ وغيرِهمَا، ولهُ أدَواتٌ منَ الحروفِ، ولهُ صدرُ الكلامِ فلا يعملُ في الاسمِ منهَا ولا فيمَا بعدَ الحرفِ ما تقدمَ عليهَا منَ الروافِعِ والنواصِبِ اللفظِيةِ، لِذلكَ فإنْ تأخّرَ الناصِبُ وما بعدَ الحرفِ جازَ عملُه فيهِما .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بذلِكَ ، وتبيينِهِ بالتمثيلِ ، ويزادُ في هذا أن يقالَ : ويعملُ الخافضُ في اسمِ الاستفهامِ مقدمًا عليهِ بشرطِ تعلّقِهِ بما بعدَ الاسمِ اسمًا كانَ أو حرفًا للطفِهِ وضعفِهِ ، وامتناعِ فضلِهِ ، كقولكَ : بِمَنْ تمرُّ أمرُّ عليهِ. (١)

قلتُ : ثم اعلمْ أنَّ الاستفهامَ طريقٌ إلى الإفهامِ فجعلوهُ بأداةٍ تلزمُ صدرَ الكلامِ ليكونَ اللفظُ المقولُ موافقًا للمعنَى المعقولِ ، ثم أجْروا اللفظَ على ذلِكَ وإن زالَ معنَى الاستفهامِ، كقولكَ : "قد علمتُ أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو"، فجاءَ هذا على طريقةِ الاستفهامِ وليسَ باستفهامٍ ، فمنهم من قالَ : أشبهَ الاستفهامَ فجاءَ على طريقتِه والشبهُ الذى بينهُمَا أنَّ المتكلِّمَ في قولكَ : "قد علمْتُ أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو" بمنزلةِ المسئولِ في الأخرَى التي هيَ قضيةُ السؤالِ، والمخاطَبُ قد يكونُ بمنزلةِ السائِلِ ، لأنَّ الذى يقولُ: قد علمتُ أزيدٌ في الدَّارِ أم عمرٌو ، وقدْ عرفَه بعينِهِ ، والمخاطبُ يعتقِدُ من قولِ القائِلِ أنَّ أحدهُما في الدَّارِ، ولا يعرفُ بعينِهِ، فاجتمَعَا في التسويَةِ والمعادَلةِ في الاستفهامِ بأنَّ أحدَ الرجلينِ / قد انبهَمَ عليهِ أمرُ زيدٍ وعمرٍو ، والآخرُ بمنزلةِ من يعلمُ ١٣٠ /
فحملَ أحدَهُما على الآخرِ بهذَا التشبيهِ ، كما قالُوا " اللهمَّ اغفرْ لَنَا أيتُهَا العِصَابَةُ ". (٢)

---

(١) هكذا في الاصل وقد يذكر المثل بدون ادغام فيقال : بمن تمرر أمرر عليه.

(٢) ينظر الكتاب ٢/١٧٠ والمقتضب ٣/٢٩٨-٢٩٩.

ولست(١) تُنادى العصابةَ ، وإنما تَخصّها فأجريتْ مُجرى النــــداء
لاجتماعِهما(*) في التخصيص ، وقال آخر : إنّ العلمَ وما كانَ في مَعناهُ إنّما يكونُ
بالبحثِ والتكسبِ ، وبابُ الاستفهامِ بحثٌ واستعلامٌ ، فجاءوا بعدَ العلمِ ونحوِه
بلفظِ الاستفهامِ لِمَا بينهما من النسبةِ ليعلمُوا أنّ هذا الذي علمَهُ مما يستفهَمُ عنْهُ .

ولكَ أن تقولَ : إنّ العلمَ ونحوَهُ جاءَ على أثرِ مستفهمٍ عنهُ فصارَ
في مذهَبِ الحكايَةِ بالقولِ ، كأنّ سائلاً سألَ : أزيدٌ في الدّارِ أم عمرٌو ؟ فأُخبِرَ
بذلِكَ فأرادَ أن يُخبِرَ بأنهُ عَرفَ معنَى هذا الكلامِ المتقدّمِ إنّما هوَ أزيدٌ في الدّارِ
أم عمروٌ ؟ فصارتْ "علمتُ" ونحوُها في ذلِكَ بمنزلةِ القولِ ، وقالَ الفراءُ : إنّ
علمتُ وما أشبهَها في مثلِ هذهِ المسائِلِ لم تتوجهْ على مطلوبِها إذا قلتَ :
"قد علمتُ أزيدٌ في الدّارِ أم عمرٌو ؟ فإنما مطلوبُها إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو ، فلمّا لـمْ
تتوجهْ على مطلوبِها ووقعَ بهِما لم يصحّ لَهَا أن تعملَ وعلقتْ ، كما تقـــولُ
ظننتُ زيدًا أبُوه قائمٌ ومطلوبُ ظننتُ اسمٌ من قولِكَ : أبوهُ أو قائمٌ لا أبـُوهُ
وقائِمٌ ، فلذلِكَ لم تعمَلْ ظننتُ فيهِما ، وكذلكَ علمتُ إذا دَخلَ حرفُ الاستفهامِ
على مطلوبِها وانبهَمَ معَ غيرِه ، وبهذِهِ العِلّةِ أيضًا نَقلُوا ظننتُ عنِ المفعولَيْـنِ
إذا وقعتْ صدرًا ، كقولِكَ : ظننتُ لزيدٌ قائمٌ ، وقد تقدّمَ الكلامُ في ذلكَ في بابِه .

واعلمْ أنهُ لا يُعلّقُ إلاّ العلمُ أو مَا كانَ في معناهُ من أفعالِ القُلوبِ
مما يقعُ على القصّةِ والشأنِ/ التي هيَ سبكُ القصّةِ والشأنِ التي هيَ سبكُ الجملِ ،
وإن شئتَ أن تقولَ : لا تعلّقُ إلاّ الأفعالُ التي تعمَلُ في معنَى الجُمَلِ ،
فأمّا قولُهم(٢) :

* أمَا ترى أيّ بَرقٍ هَاهُنَا *

---

(١) في الاصل : ليست ، والسياق يعطي ماأثبتناه .

(٢) في الكتاب ٢٣٦/١ قال سيبويه : "وقد عرفت أيُّهم أبُوه ، وأمَا ترَى أيّ بَرقٍ هَاهُنَا ، فهذا في موضعِ مفعولٍ" وانظر شرح الجمـــل لابن عصفور ٢/ ٤٢٥ .

(*) في الأصل: لاجتماعها ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

فالرؤيةُ تؤدّي إلى الاعتبارِ، فكأنهُ قالَ : أما تعتبرُ وترَى بقلبِكَ أيَّ برقٍ هاهُنا ،
وقد حكَى سيبويهِ (١) عنِ العربِ : " أخرجْ فانظرْ ما يقولُ فلانٌ "، فصرفَ النظرَ
إلى الاعتبارِ، فإذا تقررَ هذا فإنكَ تقولُ : قد عرفتَ أيهُم في الدارِ ، وقد علمتَ
أبو من أنتَ ؛ لأنكَ تقولُ : " قد عرفتُ قصتَكَ وعلمتُ شأنَكَ " ولا تقولُ : ضربتُ
أيهُم في الدارِ ، وتقولُ : " قد عرفتُ زيدٌ أبو من هُوَ " فتعلقُهُ عنِ البدلِ ولا تعلقُهُ
عن زيدٍ ؛ لأنَّ الاستفهامَ لم يدخُلْ عليهِ، وإن شئتَ قلتَ : قد عرفتُ زيدٌ أبو مَن
هُوَ فتُعلقُ عرفتُ عن زيدٍ ؛ لأنهُ مستفهمٌ عنهُ من جهةِ المعنَى ؛ لأنَّ التقديرَ :
أبو من زيدٌ ، والأولُ أفصحُ وعليهِ قولُه : (٢)

* نَشيمُ بُروقَ المُزْنِ أَيْنَ مَصَابُهُ *

ثمَّ اعلمْ أنَّ الاشياءَ التي لا يَعملُ فيهَا ما قبلَهَا وإنَّما يعملُ ما بعدَها فيمَا
قبلَها هيَ: لامُ الابتداءِ ، ولامُ القسمِ ، وإنْ ، وأدواتُ الاستفهامِ ، وأدواتُ الشرطِ ،
وأدواتُ التحضيضِ، وتسمَّى : ذَواتِ الصُّدُورِ ، ومنهَا حروفٌ وأسماءٌ ، فالحروفُ
الهمزةَ ، و "هل" وأدواتُ الشرطِ ، وهيَ مشتملةٌ أيضاً على حروفٍ وأسماءٍ، فالحروفُ / ٣١ أ
"إنْ "، "وإذْ مَا "، ومَا سِوى ذَلكَ فهُوَ اسمٌ.

وأدواتُ التحضيضِ حروفٌ كلُّها، فأمَّا الأسماءُ مِمَّا ذكرَ فلا يعملُ فيهَا
ما قبلَها إلاَّ أن يكونَ حرفَ جرٍّ ويتعلَّقُ ذلكَ الحرفُ بمَا بعدَهُ ؛ لأنَّ الحرفَ
والمجرورَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، وتعلُّقهُ بما بعدَه كالعملِ ولذلِكَ لا يتعلَّقُ إلَّا بمَا
بعدَهُ ، ويعملُ فيهِ الابتداءُ ، وهوَ مقدرٌ قبلَهُ، وانما عملَ فيهِ مَعَ كونِهِ مقدراً قبلَهُ ،
لأنهُ معنًى وليسَ بلفظٍ، وأمَّا الحروفُ مما ذكرَ فلا تقبَلُ أنْ يعملَ فيهَا شيءٌ
قبلَهَا ولا بعدَها ، لأنهَا حروفٌ ، والحروفُ غيرُ معرفَةٍ ولا قابلَةٍ لأن يعمَلَ فيهَا
عاملٌ ولا في موضعِهَا ، كلُّ " ذَلكَ أعنِي العملَ في المواضِعِ في الأسماءِ
المبنيةِ، ولكنها تمنعُ أن يعمَلَ مَا قبلَهَا فيمَا بعدَها، ولا تمنعُ أن يعملَ مابعدَها
فيمَا قبلَهَا .
ومقصودُ أبي القاسمِ في هذا البابِ أن يتكلَّمَ على حروفِ الاستفهامِ وعلى
أسماءِ الاستفهامِ في أنَّ حرَفَ الاستفهامِ يمنعُ أن يعملَ ما قبلَهُ فيمَا بعدَهُ ، ولذلكَ قال

---

(١) الكتاب ١/ ٢٣٧ .

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٦٨ وعجزه : * ولا شيءَ يَشفِي مِنكِ يا ابنَةَ عفزرا *
وهو فيما يقع ، فيه التصحيف والتحريف ٢٣٨ دون نسبته ودون تكملته .

(بابُ ما يمتنعُ منَ الاستفهامِ أن يعملَ فِيهِ ما قبلَه)[1]، فمَا في قولِهِ (ما يمتنعُ) بمعنَى الذى و " من " فى قولِهِ (مِنَ الاستفهامِ) هيَ التي يـرادُ بـهَا بيانُ الجنسِ ، وسيبويهِ[2] لا يقولُ بالتي لبيانِ الجنسِ ومرجعُهَا عندَهُ إلى التي لابتداءِ الغايةِ ، وقد تَّقدمَ التحقيقُ فى ذلكَ فى بابِ حروفِ الخفضِ فانظرهُ هناكَ،ولكنْ على كلِّ قولٍ فالمرادُ بقوله (مِنَ الاستفهامِ) أنْ يخصَّ بعضَ ما يمتنعُ أن يعملَ فيهِ ما قبلَهُ،فالغرَضُ الذى قَصدَ من قصرِ البابِ على بعضِ ما يمنعُ عمـلَ ما قبلَه فيمَا بعدَهُ، وهوَ بعضُ الموانِعِ ، وهُوَ الاستفهامُ،ولو قالَ : بابُ ما يمنـعُ أن يعملَ فِيهِ ما قبلَهُ لاقتَضَى هذَا الإطلاقُ أن يتعرضَ لكلِّ ما يمنعُ أن يعمـلَ فِيهِ ما قبلَهُ استفهامًا كانَ أو غيرَ استفهامٍ،نحوُ: أسماءِ الشروطِ ، وكانَ ينبغِي لَه أنْ يذكرَهَا، ولكنهُ لم يقصِدْهَا وبيَّنَ مرادَهُ بقولِهِ : (مِنَ الاستفهامِ) .

وقوله : (أن يعملَ فِيهِ)،هذَا اللفظُ إنمَا يصدقُ على اسـمِ الاستفهامِ ؛ لأنهُ يمنعُ أن يعمَلَ فِيهِ ما قبلَهُ ولا يمنعُ أن يعملَ فيهِ ما بعدَهُ ، وأما حرفُ الاستفهامِ فلاَ يقبلُ أن يطلقَ عليهِ هذَا اللفظُ، لا يُقالُ : "هلْ" يمتنـعُ أن يعملَ فيهَا ما قبلَها ، ولا الهمزةُ يمتنعُ أنْ يعملَ فيهَا ما قبلَهَا ؛ لأنهـا غيرُ قابلَةٍ للعملِ من حيثُ كانتْ حرفًا ، وما كانَ غيرَ قابلٍ للعملِ لا يقالُ:يمتنـعُ أن يعملَ فيهِ ما قبلَهُ أوما بعدَهُ، فلاَ يصحُّ ذلكَ كلُّه إلاَّ فى الاسمِ الذى يقبلُ أن يعمل فيه العامل .

فَإن قيـــلَ : فما وجهُ قولكَ (أن يعمَلَ فِيهِ ما قبلَهُ) ؟ وكيفَ يدخُلُ فيهِ الحرفُ ؟ قيلَ : وذلكَ أنَّ اسمَ الاستفهامِ يتضَمَّنُ معنَــى الحرفِ الذى هُوَ حرفَ الاستفهامِ والمسئولَ عنهُ،فَإذا قالَ القائِلُ : مَنْ فــى الدَّارِ ؟ فكأنهُ قالَ : أزيدٌ فى الدَّارِ أم عمرٌو ؟ فمَنْ تَضمَّنتْ الشخصَ و معنَــى الاستفهامِ .

فَإذَا فهمتَ هذَا علمتَ أنَّ قولَكَ : أزيدٌ فى الدَّارِ ؟ بمنزلةِ قولِــكَ :

---

(١) الجمل ٣٠٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/٢٢٤ .

منْ في الدارِ ؟ و " مَنْ " تمنعُ أن يعملَ / فيهَا ما قبلَهَا وكَذلكَ سائرُ أسماءِ /١٣١/
الاستفهامِ، وحرفُ الاستفهامِ معَ الاسمِ الذى بعدَهُ بمنزلةِ " مَنْ " ، ثمَّ أُجرىَ
حرفُ الاستفهامِ ومابعدَهُ منَ الاسمِ مُجرَى اسمِ الاستفهامِ إذْ كانَ اسمُ
الاستفهامِ مُشتمِلاً عليهَا فيمَا يطلقُ على اسمِ الاستفهامِ من قولهِ (يمتنع) أنْ
يَكونَ يعملُ فِيهِ مَا قبلَه فى الترجمةِ.

والاستفهامُ فى اللغةِ [هوَ](١) طلبُ الفهمِ وأطلقَهُ النحويُّونَ على الأدواتِ
التي تدخلُ على طلبِ ذلكَ الفهمِ ، وهيَ أسماءُ الاستفهامِ وحروفُ الاستفهامِ ،
وهذَا البابُ هو بابُ التعليقِ ، والتعليقُ فِي اصطلاحِهِم هُو منعُ أفعالِ العِلمِ
والظنِّ من أن تعمَلَ فيمَا بعدهَا لسببٍ، وذلكَ السببُ هوَ الاستفهامُ ،ولامُ الابتداءِ،
وإنَّ ، ولامُها، وذلكَ نحوُ قولِهِمْ : علمتُ أيُهم فى الدارِ ؟ وعلمتُ أزيدٌ فى
الدارِ أم عمروٌ ؟ وظننتُ أعندَكَ بكرٌ أمْ خالدٌ ؟ وعلمتُ إنَّ زيداً فى الدارِ ،
وعلمتُ إنَّ زيدًا لفِي الدَّارِ، ولامُ إنَّ هيَ سبَبٌ فى التعلِيقِ، ولولاَ هيَ لفتحتَ
أنّ،وفتحُ أنَّ معَ الفعلِ كالعملِ، و تعليقُ هذَينِ النوعينِ مِن الفعلِ اللذينِ
همَا أفعالُ العلمِ ، وأفعالُ الظنِّ مقيسٌ ، نحوُ : علمتُ ،ودريتُ ،و تبينتُ ،
وعرفتُ ، وظننتُ ، وحسبتُ ، وخلتُ .

وتعليقُ ما سِوَى هذينِ النوعينِ مَسمُوعٌ ، نحوُ قوله تعالى : ﴿ فلينظرْ
أيُّهَا أزْكَى طَعَاماً ﴾(٢)، وكذلكَ قولُ الراجزِ: (٣)

﴿ أما تَرَى أيَّ بُرَيقٍ هَاهُنَا ﴾

على مذهبِ من جعَلهَا رُؤيةَ البصرِ وهوَ الظَّاهِرُ.

---

(١) فى الأصل : وان طلب الفهم ، والسياق يعطي ما أثبتناه.
(٢) الآية ١٩ من سورة الكهف.
(٣) الشاهد لم أعثر على قائله فيما قرأته من المصادر .

ومعنى التعليق هوَ أنَّ الفعلَ المعلقَ عنِ العملِ يحتاجُ إلَـــى مفعولينِ سَدتْ الجملةُ سَدَّ المفعولينِ، ومَا كانَ يتعدَّى إلَى مفعولٍ وَاحِدٍ سدتْ الجملةُ مسدَّ المفعولِ الواحِدِ، وتقولُ : علمتُ زيدًا منْ هوَ فَتسدُّ الجملةُ التي فيهَا الاستفهامُ مسدَّ المفعولِ الثَّاني ؛ لأنَّ علمتُ نصبَ المفعولَ الأولَ وهو زيـــدٌ ، فكذلِكَ سائرُ كلِّ مَا يُوجِبُ التعليقَ من لامِ الابتداءِ ، وإنَّ ولامِهَا .

والفرقُ بينَ التعليقِ والإلغاءِ في علمتُ ، وظننتُ أنَّ الالغاءَ لايكونُ إلاَّ معَ المتوسطِ بينَ المفعولينِ ، ومعَ التأخِيرِ عنهُما معَ جوازِ العملِ فإنَّ المتكلمَ مخيرٌ في هَاتينِ الحالَتيْنِ في الإلغاءِ والعملِ .

وأمَّا التعليقُ فمن شَرطِهِ أن يكونَ مُقدمًا على الجملةِ التي يتعلَّــقُ بِهَا من جهةِ المعنَى، و يتعينُ مَعهَا في تِلكَ الحالِ منعُ العملِ فلاَ يكونُ هنَـاكَ تخييرٌ بينَ العملِ وتركِهِ ، وأسماءُ الاستفهامِ لم يطلقِ النحويونَ القولَ بـأنَّهـا لا يعملُ فيهَا ما قبلَـهَا، ويستثنُونَ من ذلِكَ الابتداءَ لأنهُ معنًى وحرفَ الجـرِّ لأنهُ معَ المجرورِ كالشيءِ الواحِدِ، إلاَّ أنهُ يحتاجُ إلى ما يتعلقُ بهِ، ولاَ يتعلـقُ إلاَّ بما بعدَهُ ؛ لأنَّ التعلِيقَ كالعَمَلِ فكمَا أنَّ الفعلَ لا يعمَلُ في اسمِ الاستفهامِ مُتقدمًا عليهِ، وإنمَا يتعلَّقُ بِذلكَ الفعلِ متأخرًا ويتنزَّلُ منزلَةَ حرفِ الجرِّ في العملِ في اسمِ الاستفهامِ الاسمُ المضافُ / فَيعمَلُ فِيهِ كمَا عملَ فِيهِ حرفُ الجرِّ، ويَصيـــرُ ١٣٢/
ذلكَ الاسمُ المضافُ بمنزلَةِ اسمِ الاستفهامِ لا يعملُ فِيهِ ما قبلَهُ إلاَّ أن يكونَ الابتداءُ وحرفُ الجرِّ، تقولُ: علمتُ أبو مَن زيدٌ (١) ، وغلامُ من أنتَ فتعلقُ الفعلَ .

و يَجيءُ في بعضِ ألفاظِ النحويينَ: علقتُ عنهُ الفعلَ، وفي ألفاظِ بعضِهِم علقتُ عليهِ الفعلَ، فلا بُدَّ من كلامٍ في معنَى التعليقِ، فنقولُ: "التعليـــق إنَّمـــا هــو عبـــارة" عن كونِ الفعلِ المتعلِّقِ متصلاً في المعنَى بِالجملةِ التي لم يعملْ فِيهَا في اللفظِ ، فحقُّهم أن يقولُوا: هذَا الفعلُ مُتعلِّقٌ بِمَا بعدَهُ من جهةِ المعنَى ، أيْ يتصلُ بِـهِ من جهةِ المعنَى فَهذِهِ حقيقةٌ، إلاَّ أن بعضَهُم يُشرِبُهُ معنَى الإلغاءِ فيقولُ: علقتُهُ

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٢٣٧ .

عن الجملةِ ، كأنه قالَ : ألغيتَه عن الجملةِ ، وأما من يقولُ : علقتُه عليهَا ، فالمقصودُ بهذَا اللفظِ مَقصدُ الآخرِ ، وهو أنْ يريدَ علقتُ هذَا الفعلَ وأرادَ على الجملةِ فيكونُ عليهِ في موضعِ نصبٍ على الحالِ منَ الفعلِ ، لأنَّ ذلك الفعلَ في حالِ منعِه من العملِ وردَ على الجملةِ في اللفظِ فإنه باشرَها وإن لمْ يعملْ فيهَا واتّصلَ بِهَا من جهةِ المعنَى كما تقدّمَ.

قوله : (وذلكَ قولُك قد علمتُ أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو) (١) ، وسببُ تعليقِ علمتُ عن العملِ همزةُ الاستفهامِ ، ولولاَ هي لقلتَ علمتُ زيدًا عندَك ، فمنعتْ همزةُ الاستفهامِ من عملِ الفعلِ في زيدٍ .

قوله : (وقدْ عرفتُ أيُّهم عبدُاللهِ) (٢) ، سببُ تعليقِ عرفتُ أيُّهم ، لأجلِ ما فيهَا من معنَى الاستفهامِ ولولاَ ذلك لقلتَ عرفتُ عبدَاللهِ ، وكذلكَ قوله : (قدْ علمتُ أبومَنْ أنتَ) (٣) ، سببُ تعليقِ علمتُ أنَّ أبُو اكتسبَ الاستفهامَ مِنْ " مَنْ " ، لأجلِ إضافتِهَا إليهَا ، ولولاَ ذلكَ لقلتَ : علمتُ أبازيدٍ ، وأبا محمدٍ وغيرَ ذلكَ مِمَّا يُقصَدُ من الكناياتِ التي يُكنى بِها المخاطَبُ ، وقولُهم :

* أما تَرَى أيُّ بَرْقٍ هَاهُنَا *

إذَا أتيتَ بِبرقٍ مكبرًا كانَ كلامًا غيرَ موزونٍ ، وإذَا أتيتَ به مصغرًا كانَ كلامًا موزونًا وكانَ شَطرَ رجَزٍ ، و " أيُّ " مبتدأٌ ، و " برقٌ " مضافٌ إليهِ ، و " هَاهُنَا " ظرفُ مكانٍ في موضعِ الخبرِ ، وظاهرُ الرؤيةِ هاهُنا رؤيةُ العينِ على ظاهرِهَا ، ومنهُم من جعلَها بمعنَى العلمِ إلاّ أنه علّلَ ذلك بأن قالَ : رؤيةُ البصرِ يكونُ عنهَا العلمُ ، فهيَ تتضمنُه فلمّا كانتْ رؤيةُ البصرِ تَتضمَّنُ معنَى ما يتعلَّقُ وهوَ العلمُ عُلِّقتْ ، ومنهُم من قالَ : هيَ رؤيةُ القلبِ التي هيَ العلمُ وجاءَ ذلكَ على تفصيلٍ في السؤالِ .

---

(١) الجمل ٣٠٨ .

(٢) الجمل ٣٠٨ .

(٣) الجمل ٣٠٨ .

وكذلكَ إن كانَ السؤالُ بـ " أيّ " بأنْ يكونَ سؤالاً عن الذاتِ كقولك : أيُّ الرجلينِ زيدٌ ؟ فمرادُ السائلِ السؤالُ عن ذاتِ زيدٍ ، ويَجيءُ سؤالاً عن الصفةِ ، كقولك : أيّ رجلٍ رأيته في مرتبةِ كذا ، فهوَ سؤالٌ في هذا عن صفةِ الرجلِ ، والصفاتِ التي يستعملُ فيها العلمُ ويتعلقُ بها .

فقولُ القائلِ : (أيّ برقٍ هاهُنا) إنما هُو في الأصلِ قبلَ التعليقِ سؤالٌ عن صفةِ البرقِ ، وليسَ هُو سؤالاً عن الذاتِ ؛ لأنّ ذواتِ البرقِ لا يتميَّزُ بعضُها ، ولا يسألُ عن آحادِها ، وإنما يُسألُ عن صفاتِها فكأنهُ قال : (أيُّ برقٍ هاهُنا) / أعظيمٌ هُوَ أم غيرُ ذلكَ ؟ ، وإذا كانَ سؤالاً عن الصفةِ فحقُّ الرؤيةِ ١٣٢/ التي تجيءُ معلقةً عنهُ أن تكونَ عِلماً فيكونُ على هذا القولِ (أيُّ برقٍ) مبتدأٌ ، والخبرُ محذوفٌ كأنه قالَ : " أيُّ برقٍ برقَ هاهنا " فيكونُ "برقَ" المحذوفُ هوَ خبرُ المبتدأ ، و"هاهنا"[1] في موضعِ الصفةِ لهُ ، وهذا القولُ وإن كانَ مُخيلاً فضعفُهُ من جهةِ أنّ ظاهرَ الكلامِ خِلافُه ، أعنِي بظاهرِ الكلامِ أنها رؤيةُ البصرِ وأنهُ يُؤدِّي إلى أن يُحذفَ الموصوفُ وتقامُ صفتُه مقامَه ، وهيَ ظرفٌ ، وهذا النوعُ قليلٌ في كلامِ العربِ ، فإنْ فرّ من شذوذِ تعليقِ رؤيةِ البصرِ فإنهُ يَقعُ في شُذوذٍ آخرَ وهوَ حذفُ الموصوفِ ، وإقامةُ صفتِهِ مُقامَه وهيَ ظرفٌ ، ويفضَّلُ عليهِ الشذوذُ الأولُ لظهورِ رؤيةِ البصرِ ، فالأولَى أن يُحملَ على أن تكونَ الرؤيةُ فيهِ رؤيةَ البصرِ ، ويكونُ شاذاً تعليقُها .

ووجهُ ذلكَ الشذوذِ هو تَضَمنُ رؤيةِ البصَرِ للعلمِ فعُوملت الرؤيةُ معاملةَ ما تضمنتْهُ مِنَ العلمِ في التعليقِ .

قوله : (ومنهُ قولهُ تعالَى ﴿لِنَعلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾)[2] ، إعرابُ " أحصَى " فِعلٌ ماضٍ ، وفاعلُه مضمرٌ فيهِ يعودُ على أيّ ، و " أمداً " مفعولٌ بأحصَى ، والجملةُ مِنَ الفعلِ والفاعِلِ وما عملَ فيهِ منَ المفعولِ وتعلقَ بهِ مِنَ المجرورِ

---

(١) في الاصل : لو هاهنا ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) الآية ١٢ من سورة الكهف .

في موضعِ رفعٍ على أنهُ خبرُ المبتدَأ الذي هُو "أيُّ الحزبين"، وحُكِيَ عن أئمةٍ بعضِ النحويينَ أنَّ "أمداً" في الآيةِ الكريمةِ منصوبٌ على التمييزِ (١) وأنَّ "أحْصَى" هيَ أفْعَل التي تَقتضِي زيادَةَ الصفةِ، نحوُ : زيدٌ أفضلُ أباً من عمرٍو، فَـ"أمداً" عندَه بمنزلةِ "أباً" في الإعرابِ، وهذا الإعرابُ فِيهَا باطِلٌ من وجهين :

أحَدُهُمَا : أن المعرُوفَ في كَلامِ العرب في أفعَلَ التي تَقتضِي زيَادةَ الصّفةِ أن تَكُونَ النكرةُ المنصوبةُ بعدَهَا على التمييز فاعلةً في المعنَى، فإذا قالَ القائلُ : زيدٌ أفضلُ أباً من عمرٍو فالأبُ هو صاحبُ الفضلِ، وهُو الذي يستندُ إليهِ بأفضلَ فهُوَ فَاضلٌ لا مفضُولٌ وكذلِكَ : زيدٌ أندَى يداً من عمرٍو، فاليدُ هيَ التي نَدِيتْ فهيَ فاعلةٌ لا مفعولَةٌ، وهذا كثيرٌ فيهَا جارٍ، ولم يَجيءْ التمييزُ بعدَ أفعلَ مفعولاً في المعنَى إلاّ في مواضعَ جعلَ بعضُهم من ذلِك قولَه تعالَى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ (٢)، قالَ : الأعمالُ مخسورةٌ لا خاسرَةٌ، (٣) وجاءَ في الخبَرِ عنِ النبيّ -صلى الله عليه وسلّمَ- أنه قالَ : "يا بِلالُ حدثني بِأرجَى عملٍ عملتَهُ في الاسلامِ منفعةً، فقالَ بلالُ -رضي الله عنه- ما عملتُ عملاً في

---

(١) قال الزجاج : "وأمدٌ منصوبٌ على نَوعين، وهو على التمييزِ منصوبٌ وإن شئتَ كان منصوبًا على أحْصَى أمداً، فيكونُ العاملُ فيهِ أحْصَى، كأنه قِيلَ لنعلمَ أهؤلاءِ أحصى للأمَدِ أم هؤلاءِ. ويكونُ منصوبًا بلبثوا ويكونُ أحصَى متعلقا بـ "لِمَا"، فيكونُ المعنَى : أيُّ الحزبين أحْصَى لِلُبثِهِمْ في الأمدِ". معاني القرآن واعرابه ٣ / ٢٧١، وفي الكشاف ٢ / ٤٧٤ قال أحمد : "ولقائلٍ أن ينصبَهُ على التمييزِ كانتصابِ العَددِ تمييزًا في قوله (وأحصَى كلَّ شيءٍ عَدداً) ويعضدُ حَمْلَه علَى أفعلَ التفضيلِ ورودُه في نظيرِ الوَاقِعةِ واختلافِ الأحزابِ في مقدارِ اللُّبثِ، وذلكَ قوله تعالى ﴿ إذ يَقُولُ أمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إنْ لبثْتُمْ إلاَّ يوماً ﴾، فأمثلُهم طريقةً هوَ أحصَاهُم لِمَا لَبِثُوا عدداً، وكلَا الوجهينِ جائزٌ".

(٢) الآية ١٠٣ من سورة الكهف.

(٣) ينظر معاني القرآن واعرابه للزجاج ٣ / ٣١٤.

الاسلام أرجَى عندي منفعةً ..."(١) الحديث ، وهذا الحديثُ خرجَهُ مسلمٌ عن أبي هريرةَ عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ، فَمنفعةٌ في الوجهين مَرجُـوةٌ لا رَاجيةٌ ، وكذلكَ رُوىَ عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنهَا أنها قالتْ: "لم أرَ أحداً قَطّ خيراً في الدّين من زينبَ ، وأتقَى لِلهِ وأصدقَ حديثاً وأوصَلَ للرّحمِ وأعطاهَا صدقةً ."(٢) فالصَدقةُ مفعولةٌ في المعنَى ، فهذهِ الكلماتُ مفعولاتٌ في المعنَى كما تقدَّمَ .

٨٣/أ والوجهُ الآخرُ ممّا يضعفُ ذلِكَ الإعرابَ أنّ / أحصَى إن كانَ أفعَلَ التي تَقتضِي زيادةَ الوصفِ فهُوَ من أحْصَى يُحصِي ، وهوَ فعلٌ رباعيٌ ، وأفْعَلُ الذى هُو مقيسٌ في كلامِ العربِ إنّما يكونُ منَ الفعلِ الثلاثيّ ، كفعلِ التعجبِ فإن جاءَ منهُ شيءٌ منَ الفعلِ الرُّباعِيّ فَهوَ شاذٌ ، نحوَ قولِ الراجزِ:(٣)

جَارِيَةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ أَبْيَضُ مِن أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

فَحملُ الآيةِ الكريمةِ على إعرابٍ كثيرٍ في كلامِ العربِ أوْلَى مِن حملِهَا على شيءٍ قليلٍ .

قولُه : (فإنْ أَوقَعتَ عليهِ فِعلاً بَعدَهُ)(٤) ، ضميرٌ عائدٌ على اسم

---

(١) الحديث أخرجه البخاريُ في كتابِ الصلاة في أبوابِ التهجُّدِ بالليل في بابِ فضلِ الطّهورِ بالليلِ ٢/ ٤٨ ، ومسلمٌ في كتابِ فضائِلِ الصحابةِ في بابِ فضَائِلِ بلالٍ رضيَ اللهُ عنهُ ، وانظر زاد المسلم فيما اتفقَ عليهِ البخاري ومسلم ٤/ ١٩٧ .

(٢) الحديث أخرجه مسلمٌ في فضائلِ الصحابة ٢٤٢٢ والذّهبي في سيرأعلام النبلاء ٢/ ٢١٣ ، ٢١٤-٢١ بلفظِ : قالت عائشةُ : لم أرَ امرأةً قطّ خيرًا في الدينِ من زينبَ وأتقَى للهِ وأصدقَ حديثًا وأوصلَ للرحمِ ، وأعظمَ صدقةً وأشدَّ ابتذالاً لنفسِهَا في العملِ الذى تَصدَّقُ به وتَتقربُ به إلى اللهِ تعالى .

(٣) الشاهد لم أعثر على قائِليه ، وقد أنشده ابنُ الانباري في الانصاف : ١/ ١٤٩-١٥٠ من أدلةِ الكوفيينَ على جوازِ التعجُّبِ من لفظَي البياضِ والسوادِ ، وهو شاذٌ عندَ البصريينَ ، وهو في ملحقاتِ ديوانِ رؤبةَ منسوبًا إليهِ ١٧٦ ، ومن شواهِدِ شرحِ المفصلِ لابن يعيش ٦/ ٩٣ ، ومغني اللبيب ٢/ ٩٩١ .

(٤) الجمل ٣٠٨

الاستفهامِ أو على حرفِ الاستفهامِ ، كقولكَ : أيَّ رجلٍ ضربتَ ؟، وقدْ علمتُ أزيدٌ ضربتَ أم عمرٌو ؟ ، فأيَّ رجلٍ ضربتَ منصوبٌ بضربتَ ، وكذلِكَ قولُك : أزيداً ضربتَ ؟ منصوبٌ بضربتَ لا بِعلمتُ، وهوَ مظنّةُ غلطٍ لمنْ لَا يعرفُ هذَا البابَ (١) ، فأخبَرك أنَّ ما يَنتصِبُ بعدَ علمتُ ومَا أشبَهَهُ مما يدخلُ عليهِ حرفُ الاستفهامِ أو فعلٌ يكونُ من أسماءِ الاستفهامِ أو لَا يَنتصِبُ بالفعلِ الذى بعدَه لَا بِالفعلِ الذى قبلَــهُ ، وأما قولُه تَعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ (٢) ، قالَ أبوالقاسم - رحمه الله - : " فنصبُه بينقلبونَ لا بِسيعلَمُ " (٣) ، يُريدُ أنَّ لاَ يَنتصِبُ " أيَّ منقلَبٍ ينقَلِبُونَ " علَى المصدرِ، ولا يصحُّ أن يكونَ علَى المفعولِ بِهِ ؛ لأنَّ أياً وإنْ لم يَكنْ لفظُها لفظَ المصدرِ فإنها تَكتسِبُ المصدريَةَ منَ المصدرِ إذَا أضيفتْ إليهِ، وذلِــكَ إذَا قلتَ : صمتُ أيَّ يومٍ، وهيَ منَ الأسماءِ التي لم تُوضعْ لجنسٍ بعينِهِ، وإنّما حُكمُها حكمُ ما تُضافُ إليهِ أو وقعتْ في مكانِهِ ، "ومُنقَلَبٍ" فى الآيةِ المكرمةِ مصدرٌ معنــاهُ الانقلابُ ، ومعنَى قولِهِ تَعالَى ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ أىْ : أيَّ انقلابٍ ينقلِبُونَ .

فإن قيلَ : فمسائِلُ هذَا البابِ ذكرتُمْ فيهَا أنَّ أفعالَ العلمِ وأفعـالَ الظَّنِّ مُعلقةٌ عما بعدَها ، لأجلِ مَا فيهِ منَ الاستفهامِ ، فَإذَا قالَ القائِــلُ : علمتُ أيُّ الناسِ في الدَّارِ ، وعلمتُ أزيدٌ عندَك أم عمرٌو ، فهوَ مُخبِرٌ بأنهُ علمَ مَــن فى الدارِ، والاستفهامُ يُناقِضُ الخبرَ (٤) ؛ لأنَّ المستفهِمَ عن الشـىءِ غيــرُ

---

(١) ينظر هذا فى الكتاب ١/ ٢٣٥ فمابعدها و٢/ ٣٩٨ فمابعدها . والمقتضب ٢/ ٢٩٧ فمابعدها .

(٢) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(٣) الجمل ٢٠٨ .

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٢٣٦ قال سيبويه :" كما أنك اذا قلتَ قد علمتُ أزيدٌ ثمَّ أم عمرو ؟ أردت أن تخبرَ أنك قد علمتَ أيهما ثَمَّ". وانظر المقتضب ٣/ ٢٩٣ .

مُخبِرٍ عنهُ، ومن أخبرَ أفادَ علمَ الشىءِ،فلاَ يحتاجُ إلى استفهامٍ عنهُ،والاستفهامُ فى هذهِ المسائِلِ واقعٌ على ما تعلَّقَ بهِ العلمُ ،فالكلامُ متدافِعٌ على زعمِكُم.

قيلَ : ليسَ هذا بمتدافِعٍ ، أمَّا التعليقُ فلوجُودِ الاستفهامِ فى اللفظِ وهوَ حرفُ الاستفهامِ أواسمُ الاستفهامِ،ولا يمكنُ أن تَمنَعَ العربُ عمَلَ عامِلٍ فى اللفظِ لأجلِ دُخولِ حرفِ الاستفهامِ عليهِ،ولاَ فقدْ عُلقتْ بلامِ الابتداءِ و ليسَ هُنالكَ استفهامٌ.

وأمَّا المعنَى مِن الإشكالِ الواقِعِ فِيهِ الحكايةُ،وذلكَ أنَّ قولَ القائِلِ : علمتُ أزيدٌ فى الدارِ أم عمرٌو ؟ وعلمتُ أيُّ الناسِ عالِمٌ ، وعلمتُ أيُّ الناسِ في الدَّارِ ، فإنما مُرادُه،علمتُ جوابَ من يَسأَلُ فيقولُ: أَ زَيدٌ(١) فى الدَّارِ أم عمرٌو؟ وعلى هذا هوَ المعنَى فحذفَ جواباً وهوَ معمولٌ عليهِ،وما قدرَ بعدَه منَ الكلامِ الذى فِيهِ القولُ المحكيُّ بهِ الاستفهامُ،وأُقيمَ الاستفهامُ ومابعدَهُ مُقامَ ذلكَ المفعولِ ، وجوابُ من يَسأَلُ بذلِكَ الاستفهامِ المحكيِّ إنما هوَ زيدٌ أو عمرٌو .

فالقائِلُ : علمتُ أزيدٌ فى الدَّارِ أم عمرٌو ؟ كالقائِلِ: علمتُ زيدٌ فى الدَّارِ أم عمرًا كأنهُ قَالَ : علمتُ زيدًا فى الدَّارِ وعمرًا في الدَّارِ.

وهذا معنَى قولِ النحويينَ : إنَّ علمتُ مُتعلقٌ بالجملةِ التي فِيهَا الاستفهامُ ،إنمّا معناهُ متعلقٌ بواحدٍ ممن يُسألُ عنهُ بتلكَ الجملَةِ ، فَلمَّا كانَ المعلومُ / قد اشتملتْ عليهِ تلكَ الجملةُ الاستفهاميةُ حكمُوا بأنَّ الفعلَ المتعلقَ مُتعلِّقٌ بالجملةِ الاستفهاميةِ فى المعنَى . ١٣٣

فَصـــلٌ :

فأما قولُه تعالـــى : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾(٢)

---

(١) في الاصل : ان زيد فى الدار ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٢) الآية ٦٩ من سورة مريم.

فعندَ سيبويهِ (١) أنَّ هذا ليسَ بتعليقٍ، وأنَّ "أيُّهم" خبريةٌ موصولةٌ ولكنَّها مبنيةٌ هُنا لنقصانِ صلتِهَا، فلوْ قالَ: أيُّهم هُوَ أشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا، لَنصَبَ لكمالِ الصِّلةِ وكأنهَا لمَّا خَرجتْ عن أخَواتِهَا بالإعرابِ وتمكنتْ بالإضافةِ والحملِ علَى بعضِ الذى هُوَ فى معنَاهَا كانتْ فى ذَلكَ خَارجةً عنِ التوغُّلِ فى البناءِ من الأسماءِ، فلمَّا نقصهَا العمدةُ من صلتِهَا ضعفتْ ورجعتْ إلَى أخواتِها فى البنَاءِ الذى كانَ يجبُ لهَا، وقالَ غيرُهُ (٢): إنَّ نَنزِعَنَّ مُعلَّقةٌ (٣)، وأيُّهم استفهامٌ وتأولَ نَنزِعنَّ، وقالَ آخرُ: إنهَا محمولةٌ علَى إرادةِ قولٍ، كأنهُ قالَ: ثُمَّ لَننزِعَنَّ الذِى يقالُ لهُ كذَا وهُوَ رأيُ الخليلِ (٤) والحجةُ لسيبويهِ قولُ الشاعرِ: (٥)

إذَا مَا أتيتَ بَنِي مَالكٍ فَسَلِّمْ على أَيُّهُمْ أفضَلُ

والخليلُ يحملُهُ علَى قولٍ مُقدَّرٍ.

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٣٩٨ فمابعدها قال سيبويه: "وأرَى قولَهم: اضربْ أيُّهم أفضلُ علَى أنهُم جعلُوا هذهِ الضمةَ بمنزلةِ الفتحَةِ في خمسةَ عشَرَ، وبمنزلةِ الفتحةِ فى الآنَ / حينَ قالُوا: مِنَ الآنَ الى غَدٍ ففعلُوا ذلك بأيُّهم حِينَ جاءَ مَجيئًا لم تجئْ أخواتُه عليهِ إلاَّ قليلاً ..." الخ وانظر معاني القرآن للزجاج ٣/٣٣٩.

(٢) هم الكوفيون، وانظر الكتاب ٢/٣٩٩ والانصاف في مسائل الخلاف ٧٠٩ والمغني ١/٧٧ فمابعدها.

(٣) فى الاصل: متعلقة. ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤) كما في الكتاب ٢/٣٩٩.

(٥) الشاهد في الانصاف ٢/٧١٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٧، وشرح ألفية ابن معطي ١/٦٩٧ والمغني ١/٧٨ وأوضح المسالك ١/١٠٨ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/١٤٨-١٥٥ وشرح ابن عقيل على الألفية ١/١٤١ والهمع ١/٨٤ والاشموني ١/١٦٦ والتصريح ١/١٣٥ والخزانة ٦/٦١ وشرح شواهد المغني للبغدادى ٢/١٥٢ والشاهد فيه أن أيًّا هنا موصولةٌ وهي مبنيةٌ على الضم، ويروى الشاهد كذلك بالجر.

وقال الأستاذُ أبو بكر بنُ طلحةَ على قول أبي القاسم : وتقولُ قد علمتَ أزيدًا ضربتَ أم عمرًا ؟ ، فالعاملُ ما بَعدَه ، وهوَ ضربتُ وعليهِ قولُـــه : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾، نَصبُه بِيَنقَلِبُونَ لا بِسَيَعلَـمُ ، وَيستحيلُ أن تُقدَّرَ هاهنَا خبريةً فتَنصِبُهَا بِسيعلَمُ.

وقالَ السهيليُّ (١) - رحمهُ الله - بإضافتِهَا إلى نكرةٍ ولاَ تُضافُ الخبريةُ إلاَّ إلَى المعرفةِ.

قلتُ : والاعتراضُ باقٍ عليهِ، فإنَّ الخبريةَ معرفةٌ بمعنَى الذى ونكرةٌ موصوفةٌ، وقدْ قالَ الشاعر (٢) :

فَلَمَّا رَأيتُ أنَّنِي قَدْ قَتَلْتُهُ ... نَدِمْتُ عَلَيهِ أيَّ سَاعةِ مَنْدَمِ

وقال امرؤُ القيس (٣) :

* وَرُضتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أيَّ إذْلَالِ *

وانمَا يجبُ أن يقولَ : إنهَا لا تكونُ خبريةً بِمعنَى الذى لَمَّا قالَ - رحمه اللهُ - : ولا تَكونُ نكرةً - يَعْنِي فى الآيةِ - لاستحالَةِ وصفِهَا "بِيَنقَلِبُونَ"، فلم يبقَ أن يكـونَ المعنَى فى الآيةِ - واللهُ أعلم - إلاَّ علَى الاستفهامِ، ولذَلكَ يقالُ لهُم فى الآخـرةِ

---

(١) السهيلي : عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي السهيلي المالقي أبو القاسم إمام في اللغة والنحو ، وصاحب الاختراعات والاستنباطات، مع فطانة فائقة وشهامة زائدة، سمع كتاب سيبويه وغيره على ابنِ الطراوة وتخرَّجَ على أبي بكر بن العربي، وله تآليفُ جليلَةٌ منها : الروض الأنف ونتائج الفكر وغيرهما . توفي سنة ٥٨١ بمراكش . ترجمته فى الانباه ٢ / ١٦٢ ، والبلغة ١٣١ وبغية الوعاة ٢ / ٨١ .

(٢) الشاهد للقتال الكلابي كما في الاغاني ٢٤ / ١٤١ وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١ / ٢٠٢ ، ورصف المباني ٣٣٤ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٧٣٤ والشاهدُ فيه إضافةُ أيٍّ إلى نكرةٍ علَى رأيِ السهيلي قَالَ المرزوقي: وانتصبُ أيَّ ساعةٍ على الظرفِ؛ لأنَّ أيًا لمَّا كانَ لِلبعضِ من الكُلِّ جُعِلَ حكمُه كحُكمِ المُضافِ إليهِ من جميعِ الأجناسِ .

(٣) الشاهد لامرئ القيس ، بِديوانه ٣٢ ، والستةُ الجاهليين اختيار الاعلم ٤٨ من قصيدة مشهورة مطلعها : * ألاعِمْ صباحًا أيهَا الطللُ البالي * وصدر الشاهد : * وصِرْنَا إلى الحُسنَى وَرَقَّ كلامُنَا * ... الخ

إذا انقلبوا : ﴿ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ التي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾(١).

قولٌ آخرَ على قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ قَالَ هَذَا القائِلُ : و تَعليقُ "نَنزِعَنَّ" باطِلٌ كما لَا تُعلَّقُ "ضربتُ"، والقولُ بالحكايةِ يلزمُ عليهِ أن يَقُولَ : ضربتُ أَيُّهم في الدَّارِ، برفعِ "أَيُّهُمْ" على الحكايةِ، ويطردُ ذلكَ فِي أمثالِهَا مِنَ الأفعَالِ ،وصَاحِبُ هَذَا القولِ لَا يقُولُ بِذَلكَ ، وقولُ سيبويهِ أيضاً بِتسويغِ الإعرابِ فِي "أيٍّ" إنَّما يكونُ لأجلِ الإضَافةِ، وذلِكَ الموجِبُ موجودٌ، فَلاَ سبيلَ إِلَى البناءِ مع وجودِ الاضافَةِ.

والصوابُ أنَّ أيّاً مبنيةٌ و ليستْ بِمضَافةٍ إلَى الهاءِ والمِيمِ، وإنمَا الهَاءُ والميمُ مبتدأٌ وما بعدَهُ خبرُهُ، وقُطعتْ عنِ الإضَافَةِ فبُنِيتْ.

---

(١) هذه الآيةُ ملفقة من آيتين من سورتين ، فقوله تعالى (أذلك خير) في المخطوط من الآية ٦٢ من سورة الصافات ، وتمامُ الآية (أَذَلِكَ خيرٌ نُزُلاً أمْ شَجَرةُ الزقُّومِ) وأما قوله تَعالى : (أمْ جَنَّةُ الخُلْدِ التي وُعِدَ المُتَّقُونَ) من الآية ١٥ من سورة الفرقان وتمامُ الآية : (قُلْ أذَلِكَ خيرٌ أم جَنَّةُ الخُلدِ التي وُعِدَ المُتَّقُونَ) .

بـــاب الوقـــــــــف

والوقفُ قطعُ الصوتِ بالكلمةِ الموقوفِ عليهَا لِلاستراحةِ، فوجَبَ أن يكونَ بالسكونِ، كما أنَّ الابتداءَ يكونُ بالحركةِ، لأنهُ أوّلُ الكلامِ الذى هو بحركـــةِ اللسانِ، والمشهورُ في الوقْفِ أن يكونَ فى المرفوعِ والمخفوضِ والمنصوبِ غيــرِ المنونِ، وعلامتُهُ خاءٌ بينَ يديِ الحروفِ بمعنَى: خففْ، ثمَّ إنهمْ أرادُوا الإعلامَ/ ١٣٤/أ بأنَّ هذَا السكونَ عارضٌ في الوقفِ، والأصلُ فى الحرفِ الموقوفِ عليهِ الحركةُ، فكانَ الإعلامُ بإشارةٍ وهيَ ضمُّ الشفتَينِ معَ سكونِ الحرفِ الموقوفِ عليهِ يُدركُ مشافَهةً ولا يُسمعُ، ويسمونَهُ الإشمامَ (١)، وهوَ دليلٌ على الضمِّ إعرابًا كانَ أو بناءً، والدَّليــلُ علَى أنه سكونٌ مَحضٌ و ليسَ يشوبُ حركةٍ قولُه (٢):

مَتَى أنَامُ لَا يُؤرِّقْنِي الكَــرِى ... لَيْلًا وَلَا أسمَعُ أَصوَاتَ المَطِي

قَالَ سيبويهِ: "سمعناهُ ممنْ يُشمُّ نحوَ الضمةِ" (٣)، وعلامةُ الإشمامِ نُقطَةٌ بينَ يَدَيْ الحرفِ، وصورَتُه كذَا جَاءَنِي زَيدٌ.

---

(١) الإشمام، قالَ سيبويه: "وأما الإشمامُ فليسَ إليهِ سبيلٌ وانمَا كانَ ذَا فِي الرفعِ؛ لأنَّ الضمةَ منَ الواوِ فأنتَ تقْدِرُ أن تَضعَ لسانَكَ فى أيِّ موضعٍ مـــن الحروفِ شئتَ، ثمَّ تضمُّ شفتيكَ كتحريكِكَ بعضَ جسدِكَ، وإشمامُكَ فى الرفـعِ للرؤيةِ وليسَ بصوتٍ للأذُنِ". الكتاب ٤/ ١٧١ وانظرِ الخصائص ١/ ٧٣.
قال مكي: "والاشمامُ إتيانُكَ بضمِّ شفتيكَ لا غيرُ من غيرِ صوتٍ، ولا يفهمُـــهُ الأعجميُّ بحسِّه؛ لأنهُ لرأيِ العينِ". الكشف ١/ ١٢٢-١٢٣.

(٢) الشاهد فى الكتاب ٣/ ٩٥ والخصائص ١/ ٧٣ والمنصف ٢/ ١٩١.
والشاهدُ فِيهِ إتيانُه بالإشمامِ فى الوقفِ فى قوله: (يُؤرِّقْنِى) قـالَ ابن جني: "ومعلومٌ أنَّ هذَا الاشمامَ إنمَا هوَ للعينِ لَا للأذُنِ وليستْ هُناكَ حركةٌ البتّةَ". ويروى: (أجراسَ المطِي).

(٣) الكتاب ٣/ ٩٥.

ومنهمْ من جعلَ الإعلامَ بأكثرَ منَ الإشارةِ،ولكنْ خلَّط السكونَ بالحركةِ التي كانتْ أصلَ الحرفِ، وكانَ هَذا في المرفوعِ والمخفوضِ، وحكاهُ يونس (١) في المنصوبِ غيرِ المنوَّنِ وهوَ فيهِ قليلٌ، وسمَّوهُ الرومَ، وعلامتُهُ مدَّةٌ بينَ يَدي الحرفِ، وصورتُه كذا: جاءَني زيدٌ، وعوَّضوا منَ التنوينِ ألفاً في النصبِ لخِفَّةِ الألفِ،

وأرادُوا أن يَحصلَ لهم الفرقُ أيضاً بينَ النونِ الزائدةِ اللاحِقةِ للكلمةِ في بعضِ الأحوالِ والنونِ اللازمةِ لهَا دائماً، وسمَّوا هذا التعويضَ، ولم يَفعلوا ذلكَ في المرفوعِ والمخفوضِ لثقَلِ الواوِ والياءِ، وقدْ سُمِعَ منَ العربِ، والأوَّلُ أفصحُ، وقد سُمِعَ أيضًا السكونُ في المنصوبِ المنونِ. قال: (٢)

* جَعلَ القينُ علَى الدُّفِّ إبَرْ *

أرادَ إبراً، ويُروى: الإبَرْ بالألِفِ واللامِ، فيخرُجُ مِنَ الشاهِدِ، وقال آخرُ: (٣)

* جَرِّدُوا مِنْهَا وِرَادًا وَشُقُرْ *

أراد: وشُقُراً.

---

(١) الكتاب ٤/ ١٧٢ قال سيبويه: " فالنصبُ والجرُّ لا يوافقانِ الرفعَ في الاشمامِ وهوَ قولُ العربِ ويونس والخليل".

(٢) الشاهد لعديِّ بن زيد وهو في الخصائص ٢/ ٩٧ وسر الصناعة ٢/ ٤٧٧ وتهذيب إصلاح المنطق ٣٨١ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٦٩، والمشوف المعلم ٨٠٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٣١ والمقرب ٢/ ٢٥ والقيسي ١/ ١٤٤ واللسان (هدأ) وصدره:

* شَئِزٌ جَنبِي كأنِّي مُهْدَأٌ *

والشاهد فيه قولُهُ: إبرْ، قالَ القيسي: "وأهلُ هذهِ اللغةِ يقولونَ: "رأيتُ فَرَجْ" يقِفونَ علَى حرفِ الاعرابِ ساكناً كالمرفوعِ والمجرورِ، ولم يحكِ هذهِ اللغةَ سيبويهِ لكن حكَاهَا الجماعةُ: أبو عبيدةَ وأبُو الحسن وأكثرُ الكوفيين".

(٣) الشاهد لطرفة بن العبد، ديوانه ٧٠ وهو في الخصائص ٢/ ٣٣٥، والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٤٢٣ والضرائر لابن عصفور ١٩، والقيسي ١/ ١٤٣ وصدره: * أيُّهَا الفتيَانُ في مَجلِسِنَا *، والوِرادُ جمعُ الوردِ، وهوَ الأحمرُ كلونِ الوردِ، وقوله: جرِّدوا أيْ: ألقُوا عنهَا الجِلالَ وأسرجُوهَا ليركبَهَا الفرسانُ، والشاهد فيه كالذي قبله.

ومنهم من جعل الإعلامَ بنقلِ حركةِ الموقوفِ عليهِ إلى الساكنِ الذى يكونُ قبلَ الآخرِ ليعلمِ السّامعِ أنّ هذهِ الحركةَ لم تكنْ فى الوصلِ، وقدْ حذفهما فى الوقفِ سُكونُ الآخرِ فهي حركةُ الآخرِ إذا وسمّوهُ النقلَ، ولا يكونُ إلاّ فى المرفوعِ، والمخفوضِ ويشترطُ أن يسكنَ ما قبلَ حرفِ الوقفِ، ويكونُ الحرفُ الساكنُ صحيحًا مما يصحُّ نقلُ الحركةِ إليهِ، وألاّ يَخرجَ بالنقلِ من أمثلةِ أوزانِ العربِ، فلا يجوزُ النقلُ فى مثلِ "غيرٍ" من قولك: مررت بغيرٍ ؛ لأنّ الياءَ من حروفِ العلةِ لا تقبلُ الكسرَ ولا الضمَّ، ولا يجوزُ النقلُ فى مثلِ جعفرٍ ؛ لأنهُ ليسَ قبلَ الآخرِ ساكنٌ، ولا يجوزُ النقلُ في مثلِ مررتُ "بعِدْلٍ" لئلاّ يؤدّىَ إلى الخروجِ عن أبنيةِ العربِ ؛ لأنهُ ليسَ من كلامِهم "فِعِل"، وإذا لم يجزْ النقلُ فى مثلِ هذا فإنهم جوزوا فيهِ الإتباعَ لحركةِ الأولِ، فقالوا : "فُعُل" وقد سُمعَ النقلُ فى مثلِ البُطُء ؛ لأنّ الهمزةَ خفيفةٌ وكأنهُ إذا نُقلتْ حركتُها لم يَظهرْ عندَ النطقِ بها كظهورِ غيرِها منَ الحروفِ فلم يتحقّقْ فيها نقلٌ .

وأعانَ على ذلكَ أنّ الهمزةَ إذا أرادوا تخفيفَها معَ السكونِ وقبلَها ساكنٌ تمتدُّوا النُّطقَ بها، فكانتْ صعبةً عندَ النطقِ ، وقد شبهُوا المنصوبَ غيرَ المنونِ بالمرفوعِ الذى لا يَصلحُ النقلُ فيهِ ؛ لأنّ المنصوبَ غيرَ المنونِ لا ينقلُ أيضاً فيهِ استغناءً بظهورِ الإعلامِ فى تنوينِهِ، فلمّا شبهُوهُ بما لم يصلحْ فيهِ النقلُ أتبعُوهُ فيهِ فقالوا : "أرأيتَ البُسُرَ" (١) ،

ومنهم من يجعلُ الإعلامَ بالتضعيفِ فيزيدُ قبلَ الحرفِ الساكنِ الموقوفِ عليهِ حرفاً آخرَ مثلَهُ ساكناً ويدغمُه فيهِ لينظرَ السامعُ، فيعلمُ أنّ مثلَ هذينِ الساكنينِ لا / يكونانِ فى الوصلِ، فيعلمُ بذلك أنّ السكونَ ٢٤
عارضٌ .

ولا يكونُ التضعيفُ إلاّ فى المرفوعِ والمخفوضِ فى سعةِ الكلامِ، ويشترطُ أنْ يكونَ قبلَ الحرفِ الموقوفِ عليهِ حركةٌ ، فقدْ حصلَ من هذا أن وجوهَ الوقفِ

---

(١) ينظر الكتاب ٤/١٧٤ قال سيبويه : وقالوا : "البُسُرَ" ولم يكسروا فى الجر ؛ لأنه ليسَ فى الاسماءِ "فِعُل" فأتبعوها الأولَ وهم الذينَ يخفّفونَ فى الصّلةِ البُسْرَ .

ستةٌ : السكونَ ، والإشمامُ ، والرومْ ، والتعويضْ ، والنقلَ ، والتضعيفُ ،وقال أبو القاسم -رحمه الله- الوقفُ في كَلامِ العربِ علَى سبعةِ أضربٍ) (١)، ولـم يذكرْ في التفصيلِ الاَّ هذِهِ الستَّة،ولكنْ عَدّ حالينِ بوجهينِ، فانظرْ ذَلكَ، وقدْ يُوقفُ بغيرِ ما ذكرنا .

يوقفُ علَى تاءِ التأنيثِ بِالهاءِ في الأسماءِ ، نحوُ: ذَاهِبَةٌ ، وقَائِمَةٌ في قائمةٍ ، وذاهبةٍ،ومنهم من يقفُ بالتَّاءِ،وهُم"طَيِّئٌ" ، قالَ الشاعر: (٢)

من بعدِما وبعدِما وبعدِمَتْ ... صَارتْ نُفُوسُ القومِ عندَ الغلصَمَتْ

وكادَتْ الحُرَّةُ أن تُدْعَى أمَــــتْ

ومنهُمْ من يَقِفُ علَى "حُبلَى" بالهمزِ فيقولُ :"حُبلأ" (٣)، وبِالواوِ فَيقولُ : "حُبلَوْ"، وهذَا مِنَ النَّادِرِ .

ومنهمْ من يُبدِلُ مَنَ الهمزةِ في" البُطْءِ" ياءً في الخفضِ،وواواً في الرفعِ فَيقولُ هذَا"البُطُوْ" ، ومررتُ بالبُطْيِ (٥) (٤).

والوقفُ علَى ميمِ الجمعِ بحذفِ الواوِ وسكونِ حركتِهَا نحوُ قوله :"عليهِمْ"، "وإلَيهِــمْ".

والوقفُ عَلَى" أنَا" التي هيَ ضميرُ المتكلمِ بالألِفِ التي تسقطُ في أشْهَــرِ اللُّغتينِ فِي الوصلِ ، وبعضُهُم يقفُ بالهاءِ فيقولُ:"أنهْ"،حكِيَ من كلامِهِـــمْ : " إنَمَا قالَهَا أنَهْ "(٥)، وحكَى قطربٌ (٦) في" أنَا " خمسَ لغاتٍ : "أنَا"بالألِفِ في الوصلِ والوقفِ ، "وأنَ"بغيرِ أَلِفٍ فِي الوصلِ،وبالألِفِ في الوقفِ،وهذِهِ الفُصحَى ،

---

(١) ٣٠٩.

(٢) الشاهد لأبي النجم وقد سبق تخريجه/ ٤٦٢ وفي الأصل :

* طَارتْ بنَاتُ النَّفسِ عندَ القاصِفَتْ *

والصواب ما أثبتناه .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ١٧٦ وسر الصناعة ٢/ ٧٠١.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ١٧٧.

(٥) ينظر سر الصناعة ٢/ ٥٥٥.

(٦) المصدر نفسه .

"وأَنْ" في الوصلِ و في الوقفِ بالسكون، "وأَنْ" مثلُ "كَمْ" في الوقفِ ، والوقفُ علَى بِه ولَه بحذفِ حرفِ العلةِ وسكونِ الهَاءِ في المشهورِ ،فهذِهِ أصولُ هذَا الباب فاعمَلْ علَيهَا .

ولأبِي القاسم - رحمه الله - الخَلَلُ في هذَا البابِ في ثلاثةِ مواضِعَ :

الأولُ : قوله (الوقفُ في كَلامِ العرَبِ علَى سَبعةِ أضرُبٍ)،وذكرَ سَتةَ ألْقَابٍ،وعدَّ الوقفَ علَى المنصوبِ المنوَّنِ بالسكُونِ وجهاً ، ولو عُدتْ وجهًا لوجبَ أن يُفصِّلَ التعويضَ على وجهينِ ؛ وَيَعُدَّ التعويضَ في النصبِ وجهًا ، والرومَ فِيهِ وجهًا ، وتكثُرُ الوجُوهُ بأحوالِهَا لا بِذَواتِهَا .

والثاني : منَ الخَلَلِ قوله (والإِشْمَامُ ، ورومُ الحركةِ إنمَا يكونَانِ فِي المرفُوعِ) (١) ، وهذَا يُعطِيكَ بأوَّلِ أمرِهِ أنَّ الرَّومَ لا يكونُ في المخفُوضِ ولاَ فِي المنصوبِ .

والثالِثُ : أنهُ استشهَدَ علَى التضعيفِ بما لَا يكونُ إلاَّ في الشعرِ ،لأنهُ جاءَ في المنصوبِ في الوصلِ، و منْه قوله : (٢)

لَقدْ خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبَّا فِي عَامِنَا ذَا بَعدَمَا أخْصَبَّا

ثُمَّ اعْلمْ أنَّ الكلمةَ الموقوفَ عليهَا لا تخلُو أن يَكونَ قبلَها حرفُ صِحةٍ أو حرفُ علَّةٍ ، فإن كَانَ آخرُهَا حرفَ صحةٍ فَلا يَخلُو إمَّا أن يكُونَ في الوصلِ ساكنًا أومتحركاً، فإن كانَ ساكِناً بَقِيَ الوقفُ علَى حالِهِ أيَّ سكونٍ سَكَنَ،سُكُونَ إعرَابٍ أو سُكُونَ بِنَاءٍ ،

---

(١) الجمل ٣٠٩-٣١٠ .

(٢) الشاهد في الكتاب ٤/ ١٧٠ لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٦٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٦٩ وأوضح المسالك ٣/ ٢٩٦ وشرح شواهد الشافية ٢٥٤ والعيني ٤/ ٥٤٩ والتصريح ٢/ ٣٤١-٣٤٦ والشاهد فيه تحريكُ الدَّالِ بحركةِ البَاءِ قبلَ التشديدِ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ ، وكذلِكَ شَددَ باءَ أخصبَّ للضرورةِ .

تقول : لم يقمْ زيدٌ ، وزيدٌ لم يقمْ ، وتقولُ : قُمْ يافتَى ، وَيافتَى قُمْ إذَا وقفتَ .

وإن كانَ آخرُ الكلمةِ الموقوفِ عليْها حرفًا صحيحًا متحركًا فلا يخلُو تلكَ الحركةُ إما أن يلحقَها تنوينٌ أو لا يلحقَها ، فإنّ لحقَها التنوينُ كانَ الوقفُ عليها في حالِ الرفعِ وحالِ الخفضِ / بالسكونِ، وفى حالِ النصبِ بالألِفِ ١٢٥/ المبدلةِ منَ التنوينِ ، وإن لم يلحقْهُ تنوينٌ وقفَ عليهِ في حالِ الرفعِ والخفضِ بالسكونِ ، وفي حالِ النصبِ بالألِفِ المبدلةِ منَ التنوينِ ، وإن لمْ يلحقْهُ تنوينٌ فتقفُ عليهِ في كلِّ حالٍ بالسكونِ .

والمبنيُّ علَى الضمِّ والفتحِ والكسرِ مثلُ المعربِ الذى لم يلحقْهُ تنوينٌ في كونهِ يوقفُ عليهِ بالسكونِ في كلِّ حالةٍ ، كقولِكَ : "جئتَ من قبلْ" وَ"يا زيدُ حذارْ"، "وزيدٌ قامْ".

وإن كانَ آخرُ الكلمةِ الموقوفِ عليها حرفَ علّةٍ فَلاَ يخلُو إمّا أن يكُونَ قبلَ حرفِ العلّةِ حرفًا ساكنًا أوحرفًا متحركًا ، فإن كانَ حرفًا ساكنًا جَرى في الوقفِ عليهِ مجرَى الصحيحِ ، نحوُ : ظَبي ، و جرو (١) ، وكلُّ ما تقدمَ فى الصحيحِ يكونُ فيهِ ، فمَا لحقَهُ التنوينُ جَرى مَجرى الصحيحِ الذِى لحقَهُ التنوينُ وَما لمْ يلحقْهُ تنوينٌ جَرى مَجرى الصحيحِ الذِى لم يلحقْهُ تنوينٌ .

وإن كانَ ما قبلَ حرفِ العلّةِ متحركًا فلاَ يخلُو إما أنْ يلحقَهُ التنوينُ أو لاَ يلحقَهُ التنوينُ ، فإن لَحِقَهُ التنوينُ لم يكُنْ ذَلكَ في الأسماءِ المقصورةِ والمنقوصةِ ، فأمّا المقصورةُ فإنّ حرفَ العلةِ الذِى فيهَا هُوَ الألفُ ولاَ يثبتُ فى الوصلِ لإلتقائِهِ معَ التنوينِ نحوُ : هذِهِ عصًى يَا فتَى ، وهذِهِ رحًى يا فتَى ، فإذا وقفتَ علَى المقصورِ المنوّنِ حذفتَ منهُ التنوينَ وإذا حذفتَهُ منهُ رجعتِ الألِفُ التى حُذفتْ لأجلِهِ فيكونُ الوقفُ عليهِ بالألفِ .

---

(١) هكذا بالاصل .

[بيان فى اختلافِ النحويينَ فى هذهِ الألــــف]

وللنحويينَ فى هذهِ الألفِ اختلافٌ [١]، هل هيَ الألفُ المنقلبــةُ عنِ الحرفِ الأصليّ؟ أو هيَ المبدلَةُ منَ التنوينِ؟ أو هيَ فى حالِ المنقلبةِ منَ الحرفِ الأصليّ؟ أو هيَ المبدلةُ منَ التنوينِ؟ ولتوجيهِ هذهِ الأقوالِ وأدلّةِ كلِّ قولٍ منهــا وبيانِ المختارِ موضعٌ آخرُ لا يليقُ بهذَا الكتابِ، إلاَّ أنَّ كُلَّ فريقٍ من هؤلاءِ الفرقِ يقفُ عليهِ بالألِفِ.

وإن كَانَ الاسمُ الموقُوفُ عليهِ الذِى آخرُهُ حرفُ علّةٍ متحركًا ما قبلَــهُ بالكسرةِ وهُوَ المنقوصُ، فأمّا في حالِ خفضِهِ ورفعِهِ فتحذفُ ياؤُهُ لالتقــاءِ الساكنينِ اللذيْنِ هُمَا الياءُ والتنوينُ، فإذَا وقفتَ عليهِ حُذفتْ التنوينَ ولم تُردَّ الياءَ، ولكن تقفُ علَى الحرفِ الذى قبلَ الياءِ فى حالِ الرفعِ والخفضِ، فتقُولُ: "هذَا قاضٍ"، "ومررتَ بقاضٍ"، فإذَا كانَ فى حالِ النصبِ كانتْ الياءُ ثابتةً فيهِ فــى الوصلِ مُنونَـةً، فتقفُ عليهَا بالألفِ، كمَا تقفُ علَى الصحيحِ المنونِ المنصــوبِ بالألِفِ مبدلةً منَ التنوينِ فتقولُ: "رأيتُ قاضيًا"، كمَا تقولُ: "رأيت زيدًا".

فإن كانَ الاسمُ المنقوصُ غيرَ منصرفٍ إذَا ثبتتْ فيهِ الياءُ [٢] وقفتَ عليهِ فى حالِ الرفعِ والخفضِ كما تقفُ على "قَاضٍ"، وتقفُ عليهِ فى حالِ النصبِ بياءٍ ساكنةٍ، فتقولُ: "هؤلاءِ جَوارْ"، "ومررتُ بِجَوارْ"، "ورأيتُ جَوارِيْ"؛ لأنهُ فى هذهِ الحالَــةِ لا يلزمُهُ تنوينٌ.

---

(١) ينظر هذا الموضوع فى الكتاب ٤/١٥٦ - ١٨١ - ١٨٢.

(٢) قال سيبويه: "هذا بابُ ما يحذفُ من أواخرِ الأسماءِ فى الوقفِ وهيَ الياءاتُ. وذلكَ قولكَ هذَا قاضٍ، وهذَا غازٍ، وهذا عَمٍ تريدُ: العمِي أذهَبُوهَا فى الوَقفِ كمَا ذهبتْ في الوصلِ، ولم يُريدُوا أن تظهَــرَ فى الوقفِ كما يظهرُ ما يَثْبُتُ فى الوصلِ.
وحدثَنا أبُو الخطاب، ويونس أنَّ بعضَ من يُوثقُ بعربيتِهِ منَ العــربِ يقولُ: هذَا رَامِي وغازِي وعَمِي، أظهروُا في الوقفِ حيثُ صارتْ فى موضعِ
===

فإن كانَ مَا فى آخِرِهِ حرفُ علَّةٍ وقبلَ حرفِ العلَّةِ متحركٌ فيرُ لاحقٍ لَهُ التنوينُ وقفتَ على حرفِ العلَّةِ ساكناً،فتقولُ : هذِهِ العصَا ، والرَّحَى ، وهذِهِ حُبلَى وهَذَا القاضِي ، والغَازى تقِفُ عليهِ كَذلِكَ فى كُلّ حالٍ من رفعٍ أو خفضٍ أو نصبٍ ، وكذلِكَ تقولُ فى الفِعلِ فى حالِ النصبِ والرفعِ : يغزُو(١) / ويرمى ، ١٣٥/

فإنْ كانَ الفعلُ المستقبلُ الذِى آخرُه حرفُ علَّةٍ مجزوماً أو مبنيًا فإن لامَهُ تحذفُ فى حالِ الوصلِ ، فإذَا وقفتَ عليهِ فلاَ يخلُو إمَّا أن يكونَ لامُهُ محذوفةً أو ثابتةً ، فإن كانتْ محذوفَةً وقفتَ عليهَا بهاءِ السكتِ ، وإن كانتْ لاَزمةً فى حالِ الوقفِ ، كَقولِكَ : لم يَغزُهْ ، ولم يَشهْ ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ : لم يغزُوْ ولم يَشْ(٢) ، جعلُوا تلكَ الهاءَ عِوضاً مِنَ الإجحافِ الذِى في الكلمةِ بحذفِ لامِهَا وفائِهَا ، أعنى فى يَشهْ ، وكذلِكَ فى كُلّ مَا بقيَ منهُ حَرفٌ ، أعنِي : "قِهْ"، "وشِهْ"، "رِهْ"، "عِهْ" ، لاَ يُمكنُ فى هذَا إلاَّ الوقفُ علَى الهاءِ(٣) ، فإن كَانَ الفِعلُ المجزومُ المعتلُّ الآخرِ أو المبنيُّ غيرَ محذوفِ الهَاءِ كنتَ مخيراً فِي أن تقِفَ عليهِ بالهاءِ وبغيرِ الهَاءِ، فتقولُ : لَم يَغزُهْ إن شئتَ، وكذَلِكَ لم يرمِهْ، وإن شئتَ لم تلحقْ وقد تَقَدَّمَ أولَ البابِ أنَّ فَائِدَةَ الوقفِ استراحةُ المتكلِّمِ ، وأصلُهُ السكونُ ، وكلُّ تغييرٍ ثَبتَ فى آخِرِ الكلمةِ فى الوقفِ غيرِ السكونِ فالسكونُ معَهُ أو بعضُ السكونِ كالرومِ فإنهُ نطقٌ ببعضِ الحركةِ وتحقيقُهُ انمَا هوَ نطقٌ بحركةٍ ضعيفةٍ .

=== غير تنوينٍ لأنهُم لم يضطروا هَهُنَا إلَى مثلِ مَا اضطرُوا إليهِ فى الوصلِ مِنَ الاستثقالِ فإذَا لمْ يكُنْ فى موضعِ تنوينٍ فإنَّ البَيَانَ أجودُ فى الوقفِ وذلكَ قولُك : هذَا القَاضِي، وهذَا العَمِي، لانَّها ثابتَةٌ فى الوصلِ .

الكتَاب ٤/ ١٨٣.

(١) ينظر الكتاب ٤/ ١٨٤.

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ١٥٩ قال سيبويه : وقد يقولُ بعضُ العرب : "ارمْ" فى الوقفِ "واغزْ" "واخشْ"، حدثنَا بذلكَ عيسَى بن عمرَ ويونس ، وهذِهِ اللغةُ أقلُ اللغتينِ جعلُوا آخرَ الكلمةِ حيثُ وصلُوا إلَى التكلمِ بِهَا بمنزلةِ الأواخِرِ التى تُحركُ مِمَّا لم يُحذفْ مِنهُ شىءٌ» .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ١٥٩.

وَسنتكلمُ علَى ما ذكرَ أبُو القاسمِ من تلكَ التغييراتِ وعلَى ما أوردَ مِنَ الوقفِ الذى ليسَ بمشهورٍ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى .

[مبحثٌ فى وجوهِ الوقــفِ]

قوله : (الوقفُ فى كَلامِ العربِ علَى سبعةِ أوجُهٍ) [(١)]، اعلمْ أنّ الوقفَ يكونُ علَى أكثرَ مما ذكرَ ، ولكنّهُ ذكرَ ما يقعُ منهُ فى آخرِهِ حرفٌ صحيحٌ منونٌ،وفيه تتوجهُ الأوجهُ السبعةُ،وما زادَ علَى السبعةِ إنما يكونُ فى الكلمةِ علَى شىءٍ من ذلكَ ، واختصرَ هذا البابَ اختصارًا كثيراً .

قولُه : (والوجهُ الثّانى : أن تقفَ عليهِ بالسُّكونِ) [(٢)]، يُريدُ أنْ تسكِّنَ الاسمَ المنونَ فى حالِ النصبِ،فيستوىَ النصبُ فيهِ والرفعُ والخفضُ ، وإنمّا المشهورُ اللغةُ الأُولَى .

قولُه : (والوجهُ الثّالثُ:أن تُعوضَ منَ التنوينِ فى المرفُوعِ واوًا ، وفى المخفوضِ ياءً وفى المنصوبِ ألفًا) [(٣)]، هذهِ اللُّغةُ لغةٌ غيرُ مشهورةٍ،وهيَ عكسُ اللغةِ الثانيةِ مما ذكرَ،فإنّ اللغةَ الثانيةَ حُملَ فيهَا المنصوبُ على المخفُوضِ والمرفوعِ فى السُّكُونِ ، وهذهِ اللغةُ الثّالثةُ حُملَ فيهَا المرفُوعُ والمخفوضُ علَى المنصوبِ فى إبدَالِ حرفِ العلّةِ منَ التنوينِ ،لأنّ الأصلَ فى المنصوبِ المنونِ أنْ يُبدلَ مِنْ تنوينِهِ ألفٌ فى حالِ النصبِ ، لأنهُ هوَ الأكثرُ من أحوالِهِ [(٤)]، والأصلُ فى المرفوعِ والمخفوضِ المنونِ ألاّ يُبدلَ من تنوينِهِمَا حرفُ علّةٍ ، فاللغتانِ : الثانيةُ والثالثةُ حُملَ فيهِمَا بعضُهَا على بعضٍ ، كمَا ذكرتُ لكَ .

---

(١) الجمل ٣٠٩ .

(٢) الجمل ٣٠٩ .

(٣) الجمل ٣٠٩ .

(٤) قال سيبويه : " أما كل اسم منون فإنهُ يلحقُه فى حالِ النصبِ فى الوقفِ الألفُ كراهيةَ أن يكونَ التنوينُ بمنزلةِ النونِ اللازمةِ للحرفِ منه،أو زيادة فيه لم تجىءْ علامةً للمنصرفِ". الكتاب ٤/١٦٦ .

[بيانٌ في حقيقةِ الرَّوْمِ والإشـــــمامِ]

قولُه : (والوجهُ الرابعُ رومُ الحَرَكَةِ) (١)، اعلمْ أنَّ الرومَ هُوَ أنْ يُنطقَ بالحركةِ في حالِ الوقفِ علَى الحرفِ المتحركِ بِهَا نطقاً ضعيفاً،فيكونُ نطقاً بِها علَى تلكَ الحالِ بينَ الحركةِ والسكونِ ،والرومُ يسمعُهُ السامِعُ،وهو يكونُ في الوقفِ علَى كلِّ متحركٍ معربٍ أو مبنيٍّ إلاَّ المنصُوبَ المنَونَ ، وقياسُ من وقفَ علَى المنصوبِ المنونِ بالسكونِ إن كانَ من لغتِهِ الرومُ في الضمةِ والكسرةِ أن يقفَ عليـهِ بالرومِ أيضاً .

وقولُه في تفسيرِ الرومِ : (وهُوَ أن تَلفظَ بآخِرِ الكلمةِ وأنتَ مُشيـرٌ إليهَا آخرَ الكَلِمَةِ) (٢)، هُوَ / الحرفُ الذِي عليهِ الحركةُ ، والضميرُ من قولِـهِ : ١٣٦/
(وأنتَ مُشِيرٌ إليهَا) عائدٌ على الحركـةِ وإن لَمْ يجرِ لَها ذكرٌ ؛ لأنَّ آخرَ الكلمةِ الموقوفِ عليهَا يَتضمَّنُـها،إذْ لاَ يفارقُهَا في حالِ الوصلِ .

والإشارةُ إلَى الحركةِ في كلامِهِ عبارةٌ عن أن تَنطقَ بِهَا نطقاً ضَعيفاً .

قوله : (والوجهُ الخَامِسُ : الإشمامُ،وهُوَ أخفَى مِنَ الرومِ) (٣)، اعلمْ أنَّ الإشمامَ إنمَا هُوَ ضَمُّ شفتَيكَ من غيرِ صوتٍ يُسمعُ فتشيرُ إلَى الضمةِ بعدَمَـا ينقضِي نُطقُكَ آخرَ الكلمةِ ساكِناً ، وهوَ لا يُسمعُ ،وإنمَا يُدرَكُ بِالبصرِ ،ولذَلِكَ قالَ أبُوالقاسمِ : (وإنّما هُوَ لرأيِ العَينِ) (٤)، ولِذَلكَ خُصَّ بالرفعِ والضمِّ ، ولا يكونُ في المنصوبِ ولاَ في المفتوحِ ولاَ في المكسُورِ ولاَ في المخفُوضِ .

قوله : (والإشمَامُ ،ورَوم الحركـةِ إنمَا يَكُونُ فِي المرفُوعِ) (٥)، أمّـَا الإشمامُ فلا يكونُ إلاَّ في المرفوعِ ، كما ذكَرَ ، وأمَّا حصرُهُ الرومَ في المرفـوعِ فلاَ معنَى لَهُ،قالَ سيبويهِ : (٦) والأئمةُ ذكرُوهُ فِي المرفُوعِ والمخفوضِ ، ولم يَقلْ مَا قالَهُ فِي الرومِ أحدٌ مِنَ النحويينَ فيمَا أعلَمُ إلاَّ ابنُ كيسانَ .

---

(١) الجمل ٣٠٩ .
(٢) الجمل ٣٠٩ .
(٣) الجمل ٣٠٩ .
(٤) الجمل ٣١٠ .
(٥) الجمل ٣١٠ .
(٦) الكتاب ٤/١٦٨ فمابعدها .

قوله : (والوجهُ السادسُ منَ الإتباعِ ، وهوَ أن تنقلَ حركةَ الحــــرفِ إلى ما قبلَهُ ليعلمَ السامِعُ أنّها حركةُ الحرفِ في الوصلِ) (١)، يُريدُ بالحــرفِ الحرفَ الموقوفَ عليهِ حرفًا صحيحاً ساكنًا ، ولا تخرجُ الكلمةُ -بمثلِ الحركةِ إلَى ذَلِكَ السَّاكِنِ - إلَى ما ليسَ في الأسماءِ منَ الأبنيةِ، أوْ إلَى ما ليسَ في الكلامِ ، ومثالُ ذلكَ : " النَّقْرُ" (٢)، إذا نقلتَ الضمةَ في حالِ الرفعِ قلتَ : " النَّقُرْ"، وإذا نقلتَ الكَسرةَ قلتَ : "مررتُ بِالنَّقِرْ"، ولا يجوزُ نقلُ الفتحةِ كانَ الاسمُ منونًا أو غيــرَ منــونٍ .

أمّا في حالِ التنوينِ فإنكَ تقفُ علَى الألِفِ المبدَلةِ منَ التنوينِ ، فالفتحةُ ثابتَةٌ في موضِعِها، وهُوَ آخِرُ الكلمةِ ، وإذا لم يَكُن فِيهَا تنوينٌ وسكنَ الحرفُ الآخِرَ في حالِ النصبِ فإنّهمْ حملُوهُ علَى ما فِيهِ التنوينُ فلَمْ ينقلُوا فتحَهُ إلَى السَّاكِــنِ الذِي قبلَهُ ، وذلكَ إذا دَخلَتهُ الألِفُ واللّامُ نحوُ : "النَّقْرُ" لا يَجوزُ أن تَقُولَ : رَأيتُ "النَّقَرْ" حملاً لِهذِهِ الحَالَةِ على حالَةِ التنوينِ ، فإذا قلتَ : هَذا زيدٌ لم يجزْ أن تَنقُلَ الضمةَ ولاَ الكسرةَ إلَى اليَاءِ ، لأنَّ الحرفَ الذِي قبلَ الآخــرِ وإن كانَ سَاكناً حرفُ علّةٍ .

وكذلكَ إذا قلتَ : هذا "قُمْرِي" (٣)، لا يجوزُ أن تنقلَ الضمةَ ولا الكســرةَ إلَى ما قبلَ الآخرِ ، لأنَّ ما قبلَ الآخرِ متحرِّكٌ ، ومن وقفَ علَى الكلمةِ بالنقــلِ إنّما حملَهُ علَى ذلِكَ الفرارُ من التقاءِ الساكنَينِ ، لأنهُ يُسكِّنُ الآخرَ للوقفِ وما قبلَهُ ساكِنٌ فَفَرَّ من ذلكَ ، وإن كانَ النطقُ في حالِ الوقفِ ممكناً بالسَّاكنَيــنِ مُلتقِيينِ ، فإذا كانَ ما قبلَ الآخِرِ متحركاً لم يلتقِ سَاكنانِ .

وإذا كانَ الساكِنُ حرفَ لِينٍ سَهُلَ فِيهِ التقاءُ الساكنَينِ ، لأنَّ ماقبلَ حرفِ اللينِ مِنَ اللّينِ يَنوبُ منابَ الحركةِ، وقد قُرِئَ * مَحْيَايْ وَمَمَاتِي * (٤)

---

(١) الجمل ٣١٠ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ١٧٣ وقد أنشد سيبويه على هذا شاهدًا يأتي قريبا .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ١٧٤ .

(٤) الآية ١٦٢ من سورة الانعام وانظر تخريج هذه القراءة في الخصائص ١/ ٩٢ والكشف لمكي ١/ ٤٥٩ .

بسكون الياءِ الواقِعَةِ بعدَ الألِفِ في حالِ الوصلِ .

وإذا وقفتَ في حالِ الرفعِ علَى "بُسْرٍ" وعلى "قُفْلٍ" وما كانَ علَى وزنِهِمَا في حَالِ الخفضِ لم تَنتقِلِ الكسرةُ إلَى السَّاكِنِ الذِي قبلَ الآخِرِ ، لأنهُ يؤدِّي إلَى خروجِ الكلمةِ إلَى بِناءٍ ليسَ في الأسماءِ وهُوَ "فُعِل" / وإن كانَ جاءَ نَادِرًا نحو: "دُئِل ، ورُئِم" (١) ، فلمْ يعتَرِجُوا عليهِ لشذُوذِهِ . ١٣٦

وإذا وقفتَ علَى "عِدْلٍ و جِمْلٍ" ومَا أشبَهَهُمَا في حالِ الرفعِ لم تنتقِلْ - إلَى السَّاكِنِ الذِي قبلَ الآخِرِ - الضَّمةُ ، لأنهُ يَخرُجُ إلى مَا ليسَ في الكلامِ ، وذَلكَ أنكَ إذا قلتَ : "عِدُل" على وزن "فِعُل" و"فِعُل" ليسَ في الأسماءِ ولا في أبنيةِ الأفعالِ ولاَ في شيءٍ من كلامِهِم ، وأمَّا مِثالُ "بُسِر" فهُوَ فُعِلْ وهُوَ ممَّا ليسَ في الأسماءِ وهُوَ كثيرٌ في الأفعالِ ، نحو: ضُرِبَ زيدٌ وشُتِمَ ، وكُلُّ فعلٍ ثُلاثيٍّ مَاضٍ [بُنِيَ] (٢) لِمَا لَمْ يُسمَّ فَاعِلُه فهُوَ على ذَلكَ الوزنِ .

قوله : (وأكثرُ ما يَجيءُ ذَلكَ في الشِّعرِ) (٣) ، فُهِمَ من كلامِهِ أنهُ يَجيءُ في الكلامِ إلاّ أنهُ قليلٌ ، وقد سَمِعَ مَجيئَه في الكلامِ بعضُ النحويينَ (٤) ، والأولَى التمسكُ بِالمنعِ حتَّى يُنقلَ لنَا في الكلامِ كما نُقِلَ في الشِّعرِ قال (٥) :

عَلَّمَنَا أخوالُنَا بَنُو عِجِلْ   شُرْبَ النَّبِيذِ واصْطِفَاقًا بِالرِّجِلْ

وهذِهِ الحالةُ منَ الوقفِ يُسَمِّيهَا النحويونَ النَّقْلَ .

---

(١) ينظر شرح الشافية ١/ ٣٨ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الجمل ٣١٠ .

(٤) في شرح الشافية للرضي ١/ ٣٨ سَمِعَهُ الليثُ وغيرُهُ .

(٥) الشاهد من الرجز أنشدَهُ أبو زيدٍ في النوادر ٢٠٥ من غير أن ينسبه لأحدٍ ورواه :

عَلَّمَنَا أصْحَابُنَا بَنُو عِجِلْ   الشَّغْزَبِيَ واعتِقَالاً بِالرِّجِلْ

واستشهدَ بهِ ابنُ شقيرٍ في المحلَّى ١٨٢ وابنُ جني في الخصائص ٢/ ٣٣٥ على الاتباعِ والنقلِ ، وهوَ في الإنصاف ٧٣٤ من أدلَّةِ

===

[بيانٌ في حقيقةِ النقلِ والإتباعِ والفرقِ بينهُمَا]

وأطلَقَ عليهَا أبو القاسِم الإتبَاعَ وفسرَهُ بالنقلِ، والنَّقلُ ليسَ هُوَ الإتباعَ في الحقيقةِ ولَا الاتباعُ هوَ النقلُ .

والإتبَاعُ صورةُ قولِهِمْ : امرُؤٌ ، وذلكَ أنكَ إذا ضمتَ الهمزَةَ ضممتَ الراءَ قبلَهَا، وإذا كسرتَ الهمزةَ كسرتَ الرَّاءَ ، وإذَا فتحتَ الهمزةَ فتحتَ الرَّاءَ، فقلتَ: "امرُؤٌ ، وامرَأً وامرِئٍ"، فحركَةُ الراءِ تابعةٌ لحركَةِ الهمزَةِ فهذا هُوَ حقيقَةُ الإتباعِ .

وكذلِكَ قولُهُم : "يا زيدُ بنَ عمرو"، وإذا جعلتَ مكانَ الضَّمةِ التى في آخرِ زيدٍ فتحةً فقلتَ :" يا زيدَ بنَ عمرو"،فإنَّ الفتحةَ التى علَى الدَّالِ إتبَاعٌ لِلفتحَةِ التى علَى النونِ مِن ابنِ ، فهذا كُلُّه إتبَاعُ الشيءِ لِمَا بعدَهُ .

وربمَا أطلقُوا الإتباعَ علَى إتباعِ مَا بعدُ لِمَا قبلُ ، نحوُ: قولِهِم في مُنذُ : بنِيَ علَى الضمِّ في الآخِرِ إتبَاعاً لحركةِ المِيم ،فإنْ قيلَ : فما وجهُ تَسميةِ أبى القاسِمِ لحركةِ القافِ مِنَ"النُّقُرْ"،وهىَ الحركةُ المنقُولَةُ إتبَاعاً ؟ قِيلَ : وجهُ ذلِكَ أنهُ يتوهَّمُ في حالِ الوقفِ علَى الحرفِ الآخِرِ أنَّ فِيهِ حركةً ،لأنَّهُ مستحقٌّ لَهَا في الوصلِ الذِى هُوَ الأصلُ للوقْفِ فتكُونُ الحرَكَةُ التى قَبلَ القَافِ تابعةً بِهذا الاعتبارِ.

ومنِ اعتقَدَ فِيهَا أنَّهَا تَابعةٌ لم يجعلْهَا منقولَةً ، وكذلِكَ ينبغِي ؛ لأنَّ التابِعَ غيرُ المتبوعِ ، ومَنْ جعلَهَا منقُولةً،وهُوَ الذِى يظهَرُ من مذهَبِ أكثرِ النحويينَ جَعلَهَا حركَةَ الإعرابِ نُقلتْ إلَى ما قبلَ الآخِرِ ، وكلامُ أبِى القَاسِمِ مُتدَافِعٌ ؛ لأنهُ سَمَّاهَا إتبَاعاً ، ثمَّ فسرَ الإتباعَ بِالنقلِ .

=== الكوفيينَ علَى جوازِ الوقفِ بنقلِ الحركةِ علَى المنصوبِ المُحلَّى بأل الساكنِ ما قبلَ آخِرِه. وانظر الارتشاف ١/ ٤٠٠ واللسان (عجل) .
ورواية الشاهد في هذه المصادرِ تتفِقُ مع روايةِ المُصنفِ هُنا باستثناءِ روايةِ أبِى زيدٍ .

فمنْ حيثُ جعلَهَا إتبَاعاً ينبغي أن تكونَ غيرَ منقولةٍ،ومنْ حيثُ جعلَهَا منقولَةً يجبُ أن تكونَ غيرَ تابِعَةٍ ؛ لأنَّ التابِعَ لا يتبَعُ نفسَهُ .

فَإنْ قِيلَ : ومَا الذِي يَترجَّحُ مِن كلاَ المذهَبينِ هَل التبعِيـــةُ أو النقْـلُ ؟ قيلَ : الأشبَهُ أن تَكونَ حركةَ إتبَاعٍ لاَ حرَكةَ نقلٍ فإنهَا إذَا جُعلتْ حركةَ نقلٍ أدّى[1] ذَلِكَ الَى أن يكُونَ حَركةُ إعرابٍ فى غيرِ الآخِرِ ، وذلِكَ لا يوجَدُ فى كلامِ العربِ فى حالٍ منَ الأحوالِ ، فَالأولَى إذًا أنْ يُحكمَ عليهَا بأنّها لِالْتِقَاءِ الساكنَينِ،وجُعلتْ مثلَ حركةِ الإعرابِ إتبَاعاً لحركَةِ الإعرابِ المتوهمَةِ فى / الآخِرِ ١٣٧ فى حالِ الوقفِ.

وأنشدَ أبُو القاسِم - رحمه الله - فى البابِ قولَ الراجِزِ:[2]

* أنَا ابْنُ مَاوِيةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ *

قَالَ أبُو محمد بنُ السِّيدِ :[3] لاَ أعلَمُ قَائِلَهُ وأظنُّه لعبَيدِ بنِ مَاوِيَةَ الطائِيّ لِقولِه : (أنَا ابْنُ مَاوِيَةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ) ، ومَاوِيةَ اسمُ امرأةٍ ، ومعنَى"جَدَّ النَّقُر" ،صَوْتٌ يَخرُجُ مِن طرفِ اللِّسانِ[4] وأعْلَى الحَنَكِ يُسكَّنُ بِـهِ الفرسُ إذا قَلِقَ بِفَارِسِـــهِ ، ومنهُ قَولُ امرئِ القَيْـس :[5]

أُخَفِّضُـــهُ بِالنَّقْـرِ لمَّا عَلوتُـــــهُ

وَيَرْفَــعُ طَرْفـاً غَيرَ جَافٍ غَضِيــضِ

---

(١) فى الأصل : ودى ، والأولى ما أثبتناه .

(٢) الشاهد سبق تخريجه في ١٥٦ .

(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٨ .

(٤) كذلك في اللسان (نقر) .

(٥) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٧٥ ، والستة الجاهليين اختيار الأعلم ٧٢ .

فقوله : " أَنَا ابْنُ مَاوِيَةَ " ، كلامٌ خَرَجَ مخرَجَ الافْتِخَار ، ولَا يَقُولُه إلاَّ مشهُورٌ في الناسِ، كأنهُ قَالَ : أنَا المَعْرُوفُ المشهورُ بِالشجَاعةِ ، كقولِ الآخرِ :(١)

أنَا أَبُو وَجدَةَ إذْ جَدَّ الْوَهَلْ   خُلِقْتُ غَيْرَ زُمَّلٍ وَلَا وَكَلْ

وكما قالَ أبو النَّجم :(٢)

* أنَا أَبُو النَّجْمِ وشِعْرِى شِعْرِى *

وكقولِ الآخر :(٣)

* أنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِى *

وكقولِ امرئِ القيس :(٤)

فَلَا تُنكِرُونِي إنَّنِى أنَا ذَاكُمُ   لَيَالِيَ حَلَّ الحَيُّ غَوْلاً فَأَلْعَسَا

والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٨.

(١) والشاهد قيل إنهُ للأعرج المعني ، وقِيلَ لعمرو بن يثربي وهو في الحماسة بشرحي المرزوقي ٢٨٩/١ والتبريزي ١٠٣/١ والمجموع المغيث ١/

(٢) الشاهد لأبي النجم كما في الكامل ٤٤/١ والخصائص ٣٣٧/٣ والمنصف ١٠/١ والأمالي الشجرية ٢٤٤/١ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/١ والمغنى ٣٢٩/١ والصبان على الأشموني ١٦٤/١ والهمع ٦٠/١ و ٥٩/٢ والخزانة ٤٣٩/١ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٣٤٠/٥ وعجزه :

* لِله دَرِّى مَا أَجَنَّ صَدْرِى *

(٣) الشاهدُ لسالِم بنِ دَارةَ، وهُوَ من شَواهِدِ الكتاب ٧٩/٢ والخصائص ٢٦٨/٢-٣١٧ والأمالي الشجرية ٢٨٥/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٢ وشرح ألفية ابن معطي ٥٦٦/١ وشذور الذهب ٢٤٧ وشرح ابن عقيل ٥٢/٢ والاشموني ١٨٥/٢ والخزانة ٤٦٨/١ والدرر ٢٠٢/١ .

(٤) الشاهدُ لامرئِ القيسِ ، ديوانه ١٠٥ والستة الجاهليين اختيار الأعلم ٨٩ .

أي: أنا المعروف/ عندكم (لياليَ حلَّ الحيُّ غَوْلاً فألْقسا)، والعاملُ في "إذْ" من قوله: "إذْ جَدَّ النَّقرُ" ما تضمّنه ابنُ ماوية من معنى الفعلِ، فكأنّه قال: أنا المعروفُ المشهورُ بالشجاعةِ إذْ جَدَّ النَّقرْ، وموضعُ الشاهدِ فيه: نقلُه الضمةَ من الرّاءِ إلى القافِ إنْ جُعِلَ نقلاً، وإنْ جُعِلَ اتباعاً أي: يقدّرُ إتباعَه لحركةِ القافِ التي هيَ لالتقاءِ السّاكنينِ للحركةِ المتوهمةِ على الرّاءِ، وهيَ حركةُ الإعرابِ، وذكرَ سيبويهِ(١) أنَّ البيتَ لبعضِ السعديينَ، ويُقالُ لعبيدِ بنِ ماويةَ الطّائيّ، وبعدَهُ:

وجاءت الخيلُ أثافيَ زُمَرْ ... أحملُ في الهيجاءِ دأباً وأكُرْ

وماويةُ اسمُ أمّه، ومعنى "إذا جَدَّ النَّقْرُ": إذا حَمِيتْ الحربُ واشتدَّ الركضُ واحتيجَ إلى النَّقرِ للخيلِ لتجري.

ولو قيدَ أبو القاسمِ هذا الفصلَ بأنْ يقولَ: ولا يكونُ النقلُ إلاّ فيما كانَ قبلَ آخرِهِ حرفٌ صحيحٌ ولم يخرجْ إلَى ما ليسَ لهُ نظيرٌ لأحسنَ، غيرَ أنّه اتّكلَ على المثالِ وبيانِ المُعْرِبِ، وأنشدَ أيضًا في البابِ:(٢)

لقدْ خشيتُ أنْ أرَى جدبّا ... في عامِنا ذا بعدَ ما أخْصبّا

البيتانِ لرؤبةَ وبعدَهُما:

إنَّ الدّبا فوقَ المتونِ دبّا ... وهبّتْ الرّيحُ تمورُ هبّا

تترُكُ ما أبقى لنا السّبْسَبّا ... كأنّهُ السّيْلُ إذا اسلحبّا

أو الحريقُ وافقَ القصبّا ... والتّبْنَ والحلْفاءَ فالتهبّا

فكأنَّ خوفَهُ على جدبِ العامِ لِما ذَكَرَ، وشاهدُهُ التضعيفُ للوقفِ ثمَّ وصلَ بحرفِ القافيةِ، كما ذُكرَ قبلُ، وفيهِ ضرورتانِ: احداهُما: إجْراءُ الوقْفِ مُجْرى الوصلِ(٣)،

---

(١) الكتاب ١٧٣/٤.

(٢) الشاهد في الكتاب ١٧٠/٤ و ٥٠/٣ لرؤبة وهو والأبيات بعده في ملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ وقد سبق تخريجه في ٥٧٩.

(٣) في الاصل: مجرى الوقف، والسياق يعطي ما أثبتناه.

والثانيةُ لحاقُ التضعيفِ فيمَا قبلَهُ ساكنٌ وهو شاذٌ ، ويُروى (جِدَبّا)، وهـو فِقلٌّ كخيدبٍّ جَدباً ولا شَاهِدَ فِيهِ .

والجدبُّ ضِدُّ الخِصبِ وأرادَ الجَدْبَ ، ومعنَى قوله (أخصبَّا) :أخصَبَ أيْ صارَ فيهِ خصبٌ ، ومعنَى الشطرينِ أنهُ ذكرَ فيهِمَا خوفَهُ منَ الجَدبِ بعـد الخصبِ لآفـةٍ طرأتْ في العامِ وهيَ كثرةُ الجرادِ ، ولذلكَ قالَ بعدَ ذلكَ :

(إنَّ الدَّبَا فوقَ المُتونِ دَبَّا) والدُّبَا : الجَرادُ ، والمتونُ الظهورُ ،وأرادَ بهـا هَاهنَا ظهورُ الأرْضِ،/ وموضعُ الشاهِدِ فيهِ قولُه :"جَدَبَّا" ، وذلكَ أنهُ كانَ ينبغِي ١٣٧/

لهُ أن يقولَ : لقدْ خشيتُ أن أرَى "جَدْبَا" بتسكينِ الدالِ وألفٍ بعدَ الباءِ وهـيَ ألفُ الإطلاقِ ، ويقفُ عليهَا بالألفِ فوقفَ علَى الباءِ بالتشديدِ ، وحرّكَ البـاءَ لالتقائِهَا ساكنةً معَ الباءِ المدغمِ فيهَا التي هيَ آخرُ الكلمةِ،ثمَّ وصلَ الباءَ المشدَّدةَ بألفِ الإطلاقِ،وتحريكُه للدَّالِ ووصلُه الباءَ المشددَةَ بالألِفِ ، ألفِ الإطلاقِ التي وقفَ عليهَا كانَ ضَرورَةً ، وكذلكَ قوله (أخصَبَّا)، شدَّدَ الباءَ أيضاً وكانَ حقُّـهُ أن يقفَ عليهَا فوصلَها بألفِ الإطلاقِ ، وكانَ حقُّهُ إذ أتَى بألفِ الإطلاقِ أن يُزيلَ التشديدَ منَ الباءِ إذ لاَ يثبُتُ إلاَّ في الوقفِ إلاَّ أنهُ أجرَى الوصلَ فيهَا مُجْـرَى الوقفِ ، وهوَ يجيءُ في الشعرِ مثل قوله :(١)

* ببَازلٍ وجناءَ أوْ عَيْهَلِّ *

فإن قِيلَ : التشديدُ الذي استشهدَ عليهِ أبُوالقاسِم في الشطرينِ مِنَ الرجـز لاَ يثبتُ إلاَّ في حالِ الوقفِ علَى المشدَّدِ ، والشطرانِ ليسَ فِيهِمَا(٢) التشديدُ إلاَّ في حالِ وصلِ الحرفِ المشددِ بألِفِ الإطلاقِ .

فيقـالُ : الرجزُ الذي شدّدَهُ إنمَا نوَى بهِ الوقفَ عليهِ ثُمَّ لم يتجه لَـهُ حتّى يصلَهُ بألِفِ الإطلاقِ فيكونُ فِيهِ الشاهِدُ من هذا الوجهِ ، فكأنَّ أبُو القاسـم وغيرُهُ منَ النحويينَ الذينَ استشهدُوا بهذا وأمثالِهِ يَقولُونَ : تقفُ علَى الكلمـة

---

(١) الشاهد قد سبق تخريجه في ٣٥٣ فارجع إليه هناك.

(٢) في الأصل : ليس فيها ،والسياق يعطي ما أثبتناه.

بتشديدٍ مثلِ هذا التشديدِ إلَّا أنهُ لا يصلُه بألفِ الإطلاقِ إلَّا أن يضطرَّ شاعرٌ فيجرى فيهِ الوصل مجرَى الوقفِ ، وقد ذكرتُ أنهُ رُوِى :"جِدَبَّا"وليسَ فيهِ شاهدٌ على هذهِ الروايةِ ؛ لأنَّ جِدَبًّا على قِمَطْرٍ ، وخِضَمّ ،وخِدَبّ ، ويروى أيضًا :
(لَقدْ خَشِيتُ أنْ أرَى جِدْبَبًّا) وليسَ أيضًا من هذهِ الروايةِ شاهدٌ ؛ لأنهُ لم يقفْ علَى البَاءِ التى في آخرِ الكلمةِ ، وإنَّما زادَ بَاءً مُشددةً بعدَهَا من جنسِهَا،ثمَّ وصلَهَا بألِفِ الإطلاقِ ، وليسَ زيادةُ حرفٍ مشدّدٍ مِن جنسِ ما قبلَهُ فى ضرُورةِ الشعرِ من تغييراتِ الوقفِ .

ولم يتعرضْ أبُو القاسم لِشيءٍ منَ الوقفِ علَى ما آخرُهُ همزةٌ ، فلذَلكَ لم أتعرضْ للكلامِ عليهِ ، ولشيءٍ آخرَ ؛ وهوَ أنَّ بعضَ اللغاتِ فى الهمزةِ فى الوقفِ عليهَا هيَ اللغةُ المشهورَةُ فى الوقفِ علَى ما في آخرِهِ حرفُ صحّةٍ فيكتفَى بذلِكَ فيهَا وتجرِى مجرَى ما في آخرِهِ حرفُ صِحّةٍ إذْ هيَ فى الحقيقةِ حرفُ صحّةٍ ،والذينَ يُخفّفونَ الهمزةَ يُجرونَ الخَبْءَ والدّفْءَ هذَا المُجرَى ،ولاَ تنقلُ الهمزةُ إلَى حرفٍ غيرِ أصليٍّ زائدٍ ولاَ إلى حرفِ لينٍ زائدٍ ،فإن كانَ أصلاً نقلَ إليهِ ، نحوُ : شَيٌّ ، وسو فى شىء ، وسوء.
ومنَ العربِ مَن يَنقلُ حركةَ الضميرِ إلى السَّاكِنِ قبلَهَا قال :(١)

عَجبْتُ والدّهرُ كثيرٌ عجبُهْ من عَنَزِيٍّ سبَنى لَم أضرِبُهْ

وكذَلِكَ تنقلُ أيضًا لعلامَةِ التأنِيثِ ، نحوُ : ضربتُهُ فى ضَرْبَتُهْ .

---

(١) الشاهد لزياد الاعجم كما فى الكتاب ٣/ ١٨٠ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٥٠١ ، والافصاح ١٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٧٠ - ٧١ وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٦٩ ، وشرح شواهد الشافية ٢٦١ والهمع ٢/ ٢٠٨ ، والاشموني ٤/ ٢١٠ واللسان (لمم) . ويروى :

* يا عجباً والدّهرُ جمٌّ عجَبُهْ *

وأكثرُ العربِ إذا وقفَ على تاءِ التأنيثِ أبدلَهَا هاءً ساكنةً ، ومنهُم
من يقفُ ، كما يصلُ ، وهُم قليلٌ .
ومَن يُسهلُ الهمزةَ بنقلِ حركتِهَا إلى مَا قبلَهَا
على ضربينِ : منهُم من يحذفُ الهمزةَ ويقفُ بالسكونِ ، ومنهُم من يبدلُ / الهمزةَ ١٣٨/
بعدَ النقلِ حرفاً كحركةِ ما قبلَهَا ، ومنهُم من يُبقيهَا ساكنةً ، ومنهُم من يُتبعُ
حركةَ الأولِ فيقولُ في الرِّدْءِ : الرِّدُّ في الأحوالِ الثلاثةِ ، فإن سكنتْ وتحركَ
ما قبلَهَا أبدلَها بحرفٍ من جنسِ حركةِ ما قبلَهَا ووقفَ على حرفِ البدلِ ، وكذلكَ
إذا تحركتْ وتحركَ ما قبلَهَا أبدلَهَا أيضاً إن وقفَ بالسكونِ وإنْ رامَ سهّلهَا
بينَ بينَ .

وقد انتهت أحكام الوقف في ظني والحمد لله .

بـــابُ لَـوْ ولَــولا

اعلم أنَّ "لو" لها معانٍ :

تكونُ بمعنَى التَّمنِّي قال اللهُ تعالى : * لَو أنَّ لي كَرَّةً فأكُونَ مِنَ المُحْسِنِينَ * (١).

وتكُونُ بمعنَى الشرطِ قال اللهُ تعالَى : * وَمَا أنتَ بِمُؤ مِنٍ لَنَا ولَوكُنَّا صَادِقِينَ * (٢).

وتكُونُ بمعْنَى التَّقليلِ ، قال النبيُّ - صلى الله عليه وسلم -:

" يَا نِسَاءَ المُؤمِنَاتِ لا تَمنَعَنَّ إحدَاكُنَّ لِجارَتِها ولو فِرسِنَ شاةٍ " (٣)، وقَالَ عليهِ السلامُ : " بُلُّوا أرحَامَكُمْ ولو بالسلامِ " (٤)

وتكُونُ رَابطةً بينَ جملتَيْنِ كُلُ واحدةٍ منهُمَا من فعلٍ وفاعِلٍ أو مَا قَامَ مقامَ الفاعِلِ ، ثمَّ لا تَخلُو الجُملَتانِ من أنْ تَكونَا بلفظِ الإيجابِ أو بلفظِ النفيِ، أو الأولى بلفظِ النفيِ والثانيةُ بلفظِ الإيجابِ، أو الأولى بلفظِ الإيجابِ والثانيةُ بلفظِ النفيِ ، فكيفَمَا كَانت معَهَا فنفيُهَا إيجَابٌ وإيجابُهَا نفيٌ .

والثانيةُ منَ الجملتَينِ هيَ المتوَقِّفَةُ علَى الأُولَى ، كقولكَ : لو قامَ زيدٌ قَامَ عمرٌو، فهيَ هُنَا حرفُ امتناعٍ لإِمتناعٍ ، امتناعُ قيامِ عمرٍو لامتناعِ قيامِ زيدٍ ،وقولك: لَو لمْ يقُمْ زيدٌ لم يقُمْ عمرٌو حرفُ وجوبٍ لوجوبٍ ، وقَولُكَ : لو لمْ يقمْ زيدٌ قامَ عمرٌو ، وهيَ هُنَا حرفُ امتناعٍ لوجوبٍ .

---

(١) الآية ٥٨ من سورة الزمر ، وفى الاصل تصحيفٌ فى الآية إذ كتبت: (لَوْ أنَّ لِي بِكُمْ كَرَّةً فأَكُونَ مِنَ المُحْسِنِينَ) وهُوَ خطأ .

(٢) الآية ١٧ من سورة يوسف .

(٣) الحديث أخرجه البخارى في كتاب الهبة وفضلِها والتحريضِ علَيهـا ١٢٨/٣-١٢٩ ومالك فى الموطأ فى كتابِ جامعِ مَا جاءَ فِي الطعامِ والشرابِ من طريق زيد بن أسلم ٢٥٤/٢ .

(٤) الحديث في الجامع الصغير ٤٨٨/١ برقم ٣١٦٠ برواية البزار عن ابن عباس . وفي اللسان (بلل) .

قلتُ : وهذا القانونُ مطردٌ في جميعِ مجاريه، لولا ما يردُ عليه ممَّا يمنعُ اطِّرادَه من قولِه عليه السلام : " نِعمَ العبدُ صُهيبٌ لو لمْ يخفِ اللهَ لم يعصِه "[1]، نظيرُه من صورِ هذا القانونِ : "لَوْ لم يقمْ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو" ، ألا ترى أنَّ في هذا الكلامِ تحقُّقَ القيامِ من كليهما ؟ ؛ لأنهُ إذا دَخلَ النفيُ على " لوْ " وجوابِها كانا مُوجَبَينِ ، فكان يأتي معنَى الحديثِ أنَّ صُهيبًا خافَ اللهَ وعصاهُ ، وليسَ هذا مقصدَ الرسولِ عليه السلام بلْ مقصدُه نفيُ العصيانِ عنهُ وإن لَمْ يخفْ على أنَّ صُهيبًا -رضي الله عنه - كانَ شديدَ الخوفِ لِلهِ تعالَى معَ أنه لم يعصِه ، وهذا الإشكالُ قد أزالهُ الأستاذُ المرحومُ أبو الحسين بنُ أبي الربيع[2] بكلامِه علَى هَذا البابِ بما هذا نصُّه : الكلامُ في " لَوْ " في فصلَيْنِ : أحدُهُما : في معناهَا ، والثاني : في أحكامِها .

فأمّا معنَاهَا فهيَ تدلُّ علَى امتناعِ الجملةِ الأولَى ، وأمّا الثانيةُ فإنْ جئتَ بها علَى أنَّها مُسببةٌ عنِ الأولَى فتدلُّ علَى امتناعِها ، وإن جئتَ بالثانيةِ على أنَّ الأولَى ليستْ بمسببةٍ فلا تدلُّ على امتناعِها .

مثالُ الأولَى : "لو دَرستَ لحفظْتَ" ، فالمرادُ بها الإخبارُ بأنَّ الحفظَ مُسببٌ عنِ الدرسِ ، وكذلكَ قولُكَ : لو ألقيتَ بالَكَ لفهمْتَ، وهذا هُوَ الأشهرُ فيها ، ومثالُ الثّاني : أن تقولَ : لو جاءَ زيدٌ لَجاءَ عمرٌو ، ويكونُ عمرٌو قد جاءَ ، كأنَّ قائلاً / قالَ : لو جاءَ زيدٌ ما جاءَ عمرٌو، فتقولُ لهُ أنتَ : لَو جاءَ زيدٌ لجاءَ عمرٌو /١٣٨

---

(١) قال السخاوي في المقاصد الحسنة ٤٤٩ : اشتهر في كلام الاصوليين وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر ، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيءٍ من الكتُبِ . وانظر رصف المباني ٣٥٩ ، والمغني ١/٢٥٧ .

(٢) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ١/٥٩٤ - ٥٩٥ وليس بنصه ولكنه بمعناه .

أيْ: ليس مَجيءُ زيدٍ بمانعٍ مجيءَ عمروٍ ، وعلى هذا قولُه سبحانَهُ: ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ (١)

وعلى هذا قوله - صلى الله عليه وسلم - لِلعبْدِ صُهيبٍ : " لَو لمْ يخف اللّهَ لم يعصِه " ، إلاَّ أنَّ أكثرَ ما تأتي علَى المعنَى الأولِ ، لِمَا ذكرتُ لَكَ.

قالَ سيبويهِ : " وأمَّا "لو" فَما كانَ سَيقَعُ لِوقُوعِ غيرِه " (٢) ، ولَم يقلْ حرفَ امتناعٍ لامتناعٍ ؛ لأنَّ ذلكَ غيرُ مطَّرِدٍ فيهَا على حسبِ ما تقدَّمَ .

[بيانٌ في الفرقِ بَينَ " لَوْ " ، و " لَمَّا "]

رجع ، وعكسُ " لوْ " في أحكامِ هذَا الربْطِ " لَمَّا " كقولِكَ : لَمَّا قامَ زيدٌ قام عمروٌ ، فهيَ هنَا حرفُ وجوبٍ لوجوبٍ ، ولَمَّا لَمْ يقمْ زيدٌ لَم يَقمْ عمروٌ ، وهيَ هُنَا حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ ، وبمنزلةِ ذلكَ في القسمَيْنِ البَاقيينِ ، وقدْ غلِطَ أبو علي (٣) فِيهَا وجَعَلَهَا ظرفًا لَمَّا رآهَا تصلحُ في مكانِهَا في بعضِ المَواضِعِ « حِينَ » كقولكَ : لمَّا جَاءَ زَيدٌ جاءَ عمرٌو ، والتقديرُ : حينَ جَاءَ زيدٌ جَاءَ عمرٌو ، فلمَّا صلحَ لهُ في هذِهِ المسألةِ قَضَى بِهَا على كلِّ مسألةٍ ، فَحسبَ كُلَّ بيضاءَ شحمَةً (٤) ، وهَذَا النوعُ هُوَ الذِي يُعبّرُ عنه المتكلّمُونَ بأنّهُ حمْلُ الكُلّيّ علَى الجزئيّ ، وهُوَ من أعظَمِ الفَسادِ في المعقُولَاتِ ، وعلَيهِ انبنَى القولُ بالجهَةِ في حقِّ البارِي تعَالَى ، وعليهِ انبنَى أنَّ البارِي في زمانٍ ، ونحوهِمَا مِنَ

---

(١) الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٤ .

(٣) ينظر المغنى ١/ ٢٨٠ وأبوعلي تابع في ذلك لابن السراج وتبعهما ابن جني وجماعةٌ ، قال المالقي : وكونُهَا حرفاً هو مذهبُ سيبويه وأكثرُ النحويينَ ، وأمَّا أبو علي الفارسي فذهب إلَى أنها اسمٌ بمعنَى حِينَ . رصف المباني ٣٥٤ .

(٤) المثل في مجمع الامثال للميداني ٢/ ٢٨١ .

القَضَايَا الوهمية ، وهذا الذى قالَهُ من جَعَل " لمَّا " فى كلّ موضع بمعنَى "حين" مستحيلٌ فى مثلِ قولكَ : لمَّا قمتَ أمسِ أكرمتُكَ اليومَ ، وكذلِكَ فى قولِهم : لمَّا آمنَ زيدٌ أدخلَهُ اللَّهُ الجنَّةَ.

والحقُّ أنَّ " لمَّا " لِربْطِ جملةٍ بجُملَةٍ ،فهيَ حرفٌ مثلُ : " لوْ " ،ومثلُ : "إنَّ"، وَالأولَى أن يُقَالَ فى إعرابِهَا : إنَّها حرفُ وجوبٍ لوجُوبٍ يتضمَّنُ معنَى الظرفِ .

وَاعلمْ أنَّ " لَوْ " قد تَليهَا الأسْمَاءُ (١)، ولكِنْ قد تَكونُ محمولةً علَى أفعالٍ ، كقولِهِم : " لوْ ذَاتُ سِوارٍ لطمَتْنِي "،(٢) وقَالَ تعالى : ﴿ قلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّيَ ﴾ (٣) ، والتقديرُ : قُل لَوْ تملكونَ خزائنَ رحمةِ رَبِّيَ ، وقَدْ خَالفَ سيبويه (٤) فى ذلك فِيمَا وَقَعَ بَعدَ " أنْ المفتوحَةِ " ،كقولِهِمْ : " أشبَه شَرْجٌ شَرجًا لَو أنَّ أسيْمِرًا "،(٥) وكذَلكَ قولُه تعالَى : ﴿ لو أنَّ اللَّهَ هَدَانِى لَكُنتُ مِنَ المُتَّقِينَ ﴾ (٦)، فقَالَ : إنَّ موضعَها المبتدأُ ، ولمَّا لم يُصرحْ بلفظِ المفردِ بعدَ لَو كانتْ فى تأويلِ جملةٍ ،بدَليلِ قولِهِ تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمةً وَاحِدَةً وَأنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ (٧)، وقولِ الشاعرِ (٨):

فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَّعْتُ لِلقِرَى ... لِشَىءٍ وَلاَ أَنِّى مِنَ الموتِ أَفْرَقُ

وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزدَهِيهِ وَعِيدُكُمْ ... وَلاَ أَنَّنِى بِالمَشْيِ فِي القَيْدِ أَخْرَقُ

---

(١) ينظر المغني ٥٦٨/١.

(٢) المثل فى مجمع الامثال للميداني ١٧٤/٢.

(٣) الآية ١٠٠ من سورة الاسراء .

(٤) ينظر هذا الموضوع فى الكتاب ٣٤٦/٢ و ١١/٢-١٣٩ وانظر رصف المباني ٣٥٨ فمابعدَها والمغنى ٢٦٩/١.

(٥) المثل فى اللسان (شرج) : أشبه شرجٌ شرجًا لو أن سُمَيْراً ، تَصغِيرُ أسمر من شجرِ الشوكِ قال أبو عبيد إن صاحبَ المثل لُقيم بن لقمان ، وقصةُ هذا المثل فى اللسانِ.

(٦) الآية ٥٧ من سورة الزمر.

(٧) الآية ٥٢ من سورة المومنون.

(٨) البيتان لجعفر بن علبة الحارثي ، وهُمَا من أبيات أوردَها أبو تمام فى

===

وأرى أنّ الأولى أن يُضمَرَ الخبَرُ من إضمارِ الفعلِ ؛ لأنهُ إذا أُضمِرَ الخبرُ فقدْ أضمَرَ ما في اللفظِ دليلٌ عليه ، وإذا أُضمرَ الفعلُ فقدْ أُضمِرَ ما في اللفـــظ ، فإنّ التقديرَ على قولهِ : حاضرٌ أو موجودٌ ، والتقديرُ على قولِهم : لو أمكنَ أو لو حضَرَ ، وليسَ ذلكَ بِراجِحٍ ، إلاّ أنّ زيداً قائمٌ ، والذي / أكّدَ لهُ ما قالَ أنّ خبرهَـــا ١٣٩/أ يكونُ فعلاً أو في تأويلِ الفعلِ ولم يَظهَرْ قطُّ الفعلُ قبلَهـــا ، ووقعتْ في أوّلِ الكلامِ ، فحمَلَهُ ذلكَ على أن يَقولَ : إنّ موضوعَها مُبتدأٌ ، والخبرُ مُضمرٌ ، فلـــو صَرّحَ بالمفردِ لمْ يكنْ إلاّ محمُولاً على فعلٍ ، وخالفَهُ المبردُ(١) وكثيرٌ من البصريينَ ، وقولهُ : أقربُ على طريقتِهم ؛ لم أعلمْ أنّ الوجُوبَ في اصطلاحِ النحويينَ فـــي هذهِ المسألةِ وما شاكلَها عِبارةٌ عنِ الوقُوعِ والثبوتِ ، فإذا قالَ القائلُ : لو لمْ يقمْ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو فكلاهُما قائمٌ ، وكانَ السببُ في قيامِ عمرٍو قيامُ زيدٍ ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على الصُّورِ الأربعةِ المتصورةِ في هذا الكلامِ وما في أخذِهِ كُلِّياً مِنَ الغلَطِ ، وإنّما هوَ أكثَريٌّ بدليلِ " نِعْمَ العبدُ صُهيبٌ لو لمْ يخفِ اللّهَ لمْ يَعصِه " .

وجوابُ "لو" إذا كانَ فِعْلاً ماضياً يَكونُ باللاّمِ ، وربَما حذفتَ الـــلاّمُ وأُجيبتْ بالفِعْلِ فتقولُ : لو قامَ زيدٌ لَقامَ عمرٌو ، وإن شِئْتَ أن تقولَ : لو قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو في الجوابِ .

=== الحماسة في الباب الاول من أبواب الحماسة . شرح الحماسة للتبريزى ١/ ١١-١٢ وهما في الخزانة ١٠/ ٣٠٢ ، ورواية البيتين في الحماسة :

فَلاَ تحسبي أنّي تَخَشّعتُ بعدَكُمْ . . . .

ولا أنّ نَفسي يَزدَهيهَا وعيدُكُمْ . . . .

والشاهد فيه إنابةُ الجملةِ مِن قوله :"أنّي تَخشعتُ بَعدكُمْ" عنِ المفعولَينِ لِحَسِبَ ؛ لأنّ تقديرَهُ : لا تحسبيني خاشِعاً . هذا تأويلُ المرزوقي . شرح الحماسة ١/ ٥٤ .

(١) ينظر المقتضب ٣/ ٧٧ ، والمغنى ١/ ٢٧٠ .

وقد تَّقدمَ أن " لَوْ " تكونُ تمنيًا ، وإذا كَانَ كذَلِكَ لم تحتجْ إلى جَوابٍ ، كذا قَالَ بَعضُ المتأخرينَ (١) ، وَمثلَهَا بقولِهِ : " ألاَ مَاءَ ولوْ كَدرًا " وَمَا قالَهُ غيرُ لازِمٍ مِن عدمِ الجوابِ، بل لاَ بُدَّ لهَا من جَوابٍ ، كقولِهِ تَعَالَى : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، فَإنْ جعلَ ذلكَ لازمًا أيْ بحذفِ جوابِهَا فيكونُ بَاطلاً ، ولو قالَ : وقد يُحذفُ جوابُها كالمثَالِ الذِى ذكرَ لكَانَ أَوْلَى ، والجوابُ لِذِى الجَوابِ يُحذفُ للدّلالَةِ عليهِ لاَ نُكْرَ فى ذَلكَ ، وكذلكَ فى هذَا المثالِ الذِى ذكرَهُ " ألاَ مَاءَ ولَوْ كَدِرًا " معناهُ : لردَّ عَطَشَنا ، فحذفَ للعِلْمِ بِهِ .

وقد قُلنَا : إنهُ لا يقعُ بعدَ " لَوْ " إلا الفعلُ ، فإن وقعَ بعدَهَا الاسمُ فهوَ على تقديرِ إضمارِ الفعلِ، ومنهُ المثَلُ : " لو ذَاتُ سِوَارٍ لَطمتْنِى " ، لَوْ لَطَمتْنِى ذَاتُ سِوارٍ لَطمَتْنِى ، ويكونُ مثلَ قولِهِم : إذَا زَيدٌ قَائِمٌ قَامَ عمرٌو ، ولَهُ نَظائِرُ كثيرةٌ فى كلامِ العربِ ، فَإن قِيلَ : فمَا تقولُونَ فى قولِ الشاعرِ (٢) :

لَوْ بِغيرِ الماءِ حَلْقِى شَرِقٌ ... كُنتُ كَالغَصَّانِ بِالماءِ اعْتِصَارِى

قيلَ : اختلفَ النحويونَ في تخريجِ هذَا البيتِ فمنهُم من قَالَ : حَلقِى فَاعلٌ بفعلٍ مُضمرٍ، وتقديرُهُ : لو شرِقَ حَلقِى بِغيرِ المَاءِ ، وُيفسّرُ ذلكَ المضمَرَ قولُه : شَرِقٌ، ويكونُ شرِقٌ فِي الإعرابِ خبرَ ابتداءٍ مُضمَرٍ تقديرُهُ : هُو شرِقٌ ، وهوَ من أضعفِ الإعرابِ .

---

(١) ينظر رصف المباني ٣٦٠ والمغنى ١/ ٢٥٥-٢٦٦ فمابعدها ، وآراء العلماء فى هذا .

(٢) الشاهد فى الكتاب ٣/ ١٢١ لعدى بن زيد ، والشعر والشعراء ٢٢٩/١ وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ١١٤٣ والمغني ١/ ٢٦٨ ، والدر المصون ٦/ ٥١٢ والهمع ٢/ ٦٦ والتصريح ٢/ ٢٥٩ وحاشية الصبان ٤/ ٤٠ والخزانة ٨/ ٥٠٨ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٥/ ٨٢ ، والشاهد فيه أنه أوقع الجملة الاسمية بعد لو موقع الجملة الفعلية وذلك شاذ .

ومنهم من قالَ : الضميرَ بَعدَ "لَوْ في البيتِ" كأنَّ" التي يُضمَرُ فيهَا ضميرُ الأمرِ والشأنِ ، وهوَ اسمُهَا كأنهُ قالَ : كانَ حلقِي شرقٌ بغيرِ الماءِ، فأضمَرَ في "كانَ" اسمَهَا ، وقولهُ :" حلقِي شَرِقٌ " ابتداءٌ وخبرُهُ في موضعِ نَصبٍ على أنهُ خبرُ كانَ ، وهذا أحسَنُ من طريقِ الإعرابِ الاّ أنهُ ضعيفٌ من جهةِ أنهُ ليسَ في الكلامِ ما يدُلُّ علىَ هذا الإضمارِ .

والأوْلى عندِي أن يكونَ حَلقِي شَرقٌ مبتدأٌ وخبرٌ ، وتكونُ هذهِ الجُملَةُ الاسميةُ واقعةٌ موقعَ الجملةِ الفِعليةِ ، فكَمَا يقَعُ الفعلُ الماضِي موقعَ المضارِعِ ، والفعلُ المضارِعُ في موضِعِ المَاضِي كذَلِكَ يجوزُ وقوعُ الجملَةِ الاسميةِ مكَانَ الفِعليةِ الاّ أنهُ يَقِلُّ تداخُلُ الجملتينِ إحدَاهُمَا علىَ الأخرَى وتَرادُفُ إحدَاهُمَا على الأخرَى،ومن ذَلِكَ قولُ الشاعرِ / : (١) ١٣٩

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلوصُ ابنَيْ سُهَيْلٍ مِنَ الأكْوارِ مَرتَعُهَا قَرِيبُ

فجعلَ في هذا البيتِ مِنَ الأفعالِ التي هيَ للشروعِ في الفعلِ، وهيَ مِن أخواتِ أفعالِ المقاربَةِ ولاَ يقعُ خبرُهَا في كلامِ العربِ الاّ جملةً فعليةً ، نحوُ قوله :جعلَ زيدٌ يقولُ كَذا الاّ أنَّ هذَا الشاعِرَ أوقَعَ الجملةَ الاسميةَ مكانَ الفعليةِ ، وكمايتَناسَبُ الفعلُ المضارِعُ والفعلُ الماضِي مِن حيثُ أنَّ كُلَّ واحِدٍ منهُمَا فعلٌ كذلكَ تناسبُ الجملُ من حيثُ أنَّ كُلَّ واحدَةٍ من هذِهِ الجملةِ الاسميَةِ ، والجملَةِ الفعليةِ كَلامٌ تامٌ فوقَعَ بعضُهَا مَكانَ بَعضٍ لِذَلِكَ ، وكَذَلِكَ قول الشاعر :

* لَوْ بِغيرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ *

---

(١) الشاهد في الدر المصون ٥/٢٨٢ والمغني ١/٢٣٥ وأوضح المسالك ١/٢١٨ والهمع ١/١٣٠ والتصريح ١/٢٠٤ وحاشية الصبان على الأشموني ١/٢٥٩ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٤/٣٦١ والدرر ١/١٠٨.

والشاهد فيه أنَّ الجملةَ الاسمية قد استعيرتْ فيهِ مكانَ الجملةِ الفعليةِ قال البغدادي : قال ابن جني في إعرابِ الحَمَاسَةِ أوقَعَ الجُملَةَ مِنَ المبتدأِ والخبرِ موقعَ الجملَةِ مِنَ الفِعْلِ والفَاعِلِ .

فصـــــلٌ :

وأمّا " لولاَ " فهيَ لفظٌ مشتركٌ بينَ قِسمينِ : قسمٌ لا يقعُ بعـــدَهُ الاَّ الفعلُ وهيَ التى بمعنَى : هَلاَّ ، ولَومَا ،وألاَ ، وهُوَ التحضيضُ،و هىَ فِيهِ علَى نوعينِ : تقديمٌ فِى الماضِياتِ ،وتَحضِيضٌ فى المستقبَلاَتِ ، كقولِكَ : لولاَ فعلتَ كذَا،ولولاَ تفعلُ كذَا .

فإن وَقَعَ بعدَهَا الاسمُ فمحمولٌ علَى فِعلٍ مُضمَرٍ ،كقولهِ :(١)

* لَولاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَــا *

تقديرُهُ : لَولاَ تَعُدُّونَ الكَمِيَّ المقنَعَا ، أو:لَولاَ [تَغْلِبُونَ (٢)] الكَمِيَّ المُقَنعَا أفضَلَ مجدِكُمْ ، وزَعَمَ بعضُهُم أنَّ هذَا التقديرَ لَا يجوزُ لِمَا يُؤدّى اليهِ منَ الاقتصـــارِ فِيمَا لا يصحُّ فِيهِ الاقتصَارُ ، وهذَا الذِى قَالَهُ هذَا القائِلُ غَفلَةٌ ؛لأنَّ الاقتصارَ ليسَ على هذَا الحدِّ ، وانمَا الاقتصَارُ الاكتفَاءُ فى الإخبارِ بمَا ذَكَرَ خاصَّةً ولاَ يُقدرُ مَعَهُ شــيءٌ ، وهذَا فى البيتِ لا يتمُّ بِهِ الكلامُ الاَّ بالمقدَّرِ انمَا حُذفَ لدلالةِ الكلامِ عليهِ وليسَ بِأبعدَ من قولِهِ :(٣)

اِنّى ضَمِنتُ لِمَنْ أَتَانِى مَاجَنَى ... وَأَبَى فَكَانَ وَكُنتُ غَيرَ غَـــدُورِ

وسأزيدُ هذَا بياناً عندَ الكلامِ علَى شرحِ البيت .

والقسمُ الثَّانِى مِن قسمىْ لَولاَ ، وهىَ التي تَجرِى مَجرَى " لو " بِدخُولِهَا علَى جُملتَينِ لربْطِ إحدَاهُمَــا بِالأُخرَى،الاَّ أنَّ الجُملَةَ معَهَا نَاقِصةٌ،أىْ:لَا يظهَــرُ خبرُ المبتدأ معَهَا،وذلِكَ قَولُكَ : لولاَ زيدٌ لأكرمتُكَ ، ولولاَ زَيدٌ لم أُكْرِمْكَ ، ولا يجوزُ:

---

(١) لجرير وقد سبق تخريجه في ص ١٧٨ .

(٢) فى الاصل : تعدون ، والصواب ما أثبتناه . وفى رصف المبانى ٣٦٢ لولا تبارزون الكميّ أو تغلبون أو تقتلون ، أو نحو ذلك .

(٣) للفرزدق كما فى الكتاب ١/ ٧٦ والانصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٩٥ .

لولاَ زيدٌ بالحضرةِ أوحاضِرٌ ، ولولاَ حُضورُ زيدٍ ، ولَم تتفرعْ مَسائلُهَا الاّ الَى مَعنَيَيْنِ خاصةً: أحدُهمَا : أن تكونَ فيهِ حرفَ امتناعٍ لوجُودٍ بِالدَّالِ ، وحرفَ وجوبٍ بِالباءِ ، لوجُودٍ بِالدَّالِ ، كقولِكَ : لَولاَ زيدٌ لأكرمتُكَ ، هيَ فِيهِ حرفُ امتناعٍ لوجُودٍ فسبَبُ امتنَاعِ اكرَامِكَ لوجُودِ زَيدٍ .

وقولُكَ : لولاَ زيدٌ لم أكرمْكَ ، هيَ فِيهِ حرفُ وجوبٍ لوجُودٍ أيْ : وجُوبُ اكرامِكَ لوُجودِ زيدٍ ، واعرابُ زيدٍ عندَ البصريينَ مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ حِينَ لم يظهرْ قطُّ فعلٌ قَبلَهُ ، ووقعَ مرفوعاً في أوّلِ الكلامِ فكانَ إضمارُ الخبرِ أولَى مِن اضمارِ فعلٍ ؛ لأنَّ في اللفظِ مَا يقومُ مقامَ الخبرِ وهُوَ الجوابُ مُنضمًّا الَى ذِكرِ المبتدأِ ، واذَا أضمِرَ الفعلُ لم يكنْ فِي اللَّفظِ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وبهذَا يُردُّ قولُ الكسائيِّ (١) : إنَّ المرفُوعَ بعدَ لَولاَ فاعلٌ بفعلٍ مُضمرٍ كمَا كَانَ يَعودُ بعدَ لَوْ.

والفرقُ بينَهمَا أنَّ الفعلَ قد كثُرَ ظهورُهُ بعدَ لوْ ، ولمْ يظهرْ قطُّ بعدَ لَولاَ الاّ في قولِ الشاعرِ (٢) :

* لَوْلَا حُدِدْتُ وَلاَ عُذْرَى لِمَحْدُودِ *

وهوَ شَاذٌّ ، ووقوعُ الاسمِ مَرفُوعًا بعدَ لَولاَ كثيرٌ ، ومُحالٌ بِناءُ القوانِينِ الكثيرةِ الدورِ علَى مَا يَشذُّ ويندُرُ .

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن معطي ١/٢٧٨ ورصف المباني ٣٦٢-٣٦٣.

(٢) الشاهد للجموح أخو بني ظَفَر بن سليم بن منصور كما في شرح دِيوانِ الهُذليينَ ٢/٨٧١ وانظر الأمالي الشجرية ٢/٢١١ وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ١/٩٥ ، و ٨/١٤٦ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٥/١٣٨ والشاهد فيه وقوع الفعل بعد لولا ، والتقدير : لَوْلَا الحَدُّ والحرمَانُ . وصدر البيت :

* لَا دَرَّ دَرُّكِ إنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ *

وانظر الخزانة للبغدادي ١/٢٤٧ ، والشاهِدُ نَسبَهُ محمد بن حبيب في شرح ديوان جرير ١/٢١١ لرَاشِد بن عبد ربه قَالَ : وكانَ اسمُهُ غَاوِيًا فسمّاهُ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بِهذَا الاسمِ .

ولابن الطَراوَةِ (١) فيهِ مذهبٌ غيرُ ما ذهَبَ / اليهِ البصريّـــونَ ، ١٤٠/أ
والكوفيونَ ، يَرَى أنهُ مبتدأٌ بلاخَبرٍ وليسَ لهُ في اللفظِ ما يسدُّ مسدَّ الخبَـــر
وهوَ الجوابُ ، وليسَ يبعُدُ ذلكَ إذْ قد تَمَّ الكلامُ من غيرِ تقديرِ حذفِ الخبَـر
أوِ الفعلِ من قولِكَ : لولاَ زَيدٌ لأكرمْتُكَ .

وَمَا يضعُرُ كلُّ واحدٍ مِنَ الفريقينِ إنَّما يجيءُ توكيدًا والخَبرُ لا يَكُونُ
توكيدًا ، ألاَ ترَى أنَّ قولَكَ : لَولاَ زيدٌ بمعنَى لَولاَ حُضورُ زيدٍ ، فَما تقدِّرُونَ
بعدَ زيدٍ من خبرٍ أو قبلَه مِن فِعلٍ هُوَ خبرٌ عنِ الفاعِلِ غيرُ مستقيمٍ ، كمَـا
لا يستقيمُ لو برَزَ الاسمُ الذِي قامَ زيدٌ مَقامَهُ ، فكَمَا لاَ يستقيمُ تقديرُ شيءٍ مَعَ
قولِكَ : لولاَ حُضورُ زيدٍ لأكرمْتُكَ، وذَلكَ لا يستقيمُ معَ قولِكَ : لَولاَ زيدٌ لأكرمْتُكَ
الذِي نَابَ منابَ لَولاَ حُضورُ زيدٍ .

قلتُ : والحقُّ في هذِهِ المسألةِ أنَّ الاسمَ الواقِعَ بعدَ لولاَ هَـذِهِ
التي هيَ حَرفُ امتنَاعٍ لِوجُودٍ هُوَ مرفوعٌ بِالابتداءِ، وخبرُهُ ملتزمٌ حذفُه لدَلالَةِ
المعنَى عليهِ، إذْ معنَى قولِهِم : لَولاَ زيدٌ لأكرمتُكَ ، لَولاَ زَيدٌ حاضرٌ لأكرمْتُكَ ،
فالتزَموا حذفَ الخبرِ لدلاَلةِ الكلامِ وسياقِ الحالِ عليهِ .

وقالَ بعضُ المتأخريـنَ وأظنُّهُ السهيليُّ (٢) - رحمه الله - إذا كانَ
خبرُ المبتدأ الواقِعِ بعدَ لَولاَ من مقتضَى المعنَى حُذفَ الخبرُ كمَا قالتْ جَماعَةُ
البصريينَ ، وإن كانَ غيرَ مقتضى مِنَ المعنَى أُظْهِرَ، وذَلكَ كقولِكَ : لولاَ زَيدٌ متكلِّمٌ،
لأنهُ لو كانَ يُحذفُ هُنَا لم يكنْ فِي الكلامِ ما يدلُّ عليهِ ، وأُجيبَ عن هذَا بِأنْ
قيلَ لَهُ : إذَا كَانَ ما قلتَهُ وشِئتَ بهِ كانتْ العبارةُ عن هذَا بأنْ يقولُوا : لولاَ
زيدٌ ، حتَّى يقعَ بعدَهَا المبتدأُ دُونَ خبرٍ مُظهَرٍ، إذْ دَلاَلةُ المفهُومِ كدَلاَلـةِ
المنطوقِ بِهِ في إفادَةِ المعنَى، ولا سيمَا معَ ما انضمَّ إلَى ذلِكَ من إصلاحِ اللفظِ
بلزومِ الإتيَانِ بالجَوابِ حتَّى يَصيرَ المبتدأُ غيرَ مذكورٍ وحدَهُ، بَلْ يعودُ جملةً كحالِهِ
لَو أظهرَ خَبرَهُ .

---

(١) انظر رأى ابن الطراوة فى المغنى ٢٧٤/١ .

(٢) ينظر نتائج الفكر ٣٤٨-٣٤٩ .

وجوابُ " لولاَ " وإن لَمْ يكنْ لَهُ تعلقٌ بالمبتدإِ الواقِعِ بعدَها فَقد أشبهَ مَا يكونُ لهُ بالمبتدإ تَعلُّقٌ، وهذا مِنَ المعنَى المُعتبرِ عنهُ بإصلاحِ اللفظِ ويَجرِي في هَذِهِ الصِّناعةِ كثيرًا، وقدْ بَوَّبَ ابنُ جِنِّي (١) بَابًا مِنهُ فِي الخَصائِصِ، فَقِيلَ لِقائِلِ هذَا : مَا الدَّليلُ علَى صحةِ هذِهِ الدَّعوَى ؟ فَاستدَلَّ بحديثٍ عنهُ عليهِ السلام وبِبيتٍ لعلقَمَةَ زعَمَ أنَّ الخَبرَ مُصرَّحٌ بِهِ بَعدَ المبتدإِ الواقِعِ بَعدَ لولاَ لَمَّا كانَ غيرَ مُقتضىً من غيرِ جِهةِ مفهُومِهَا ، أمَّا الحديثُ فقولُهُ عليهِ السلام لعائشة - رضيَ الله عنها - " لولاقومكِ حديثٌ عَهدُهُمْ بِكُفرٍ لأقمتُ الكعبَةَ على قواعِدِ إبراهِيمَ "(٢) وأما البيتُ فقولُ علقمةَ :(٣)

فَواللَّهِ لَولاَ فَارِسُ الْجَونِ مِنهُمُ   لآبُوا خَزَايَا والإيَابُ حَبِيبُ

ووجهُ الدَّليلِ منَ الحديثِ والبيتِ أنَّ قولَهُ عليه السلام " لَولاَ قَومُكِ حَدِيثٌ عَهدُهُمْ بِكُفرٍ "، عَهدُهُمْ فِيهِ مبتدأٌ، وحديثٌ خَبرُهُ، والجملَةُ في موضعِ الخبرِ لِقولِهِ (قَومُكِ)، وأمَّا وجهُ دَليلِهِ منَ البيتِ فقولُه : (فَارِسُ الْجَونِ مِنْهُمُ) جَعَلَ مِنهُم خبرَ الفارسِ، وهوَ المرفُوعُ بِالابتداءِ بعدَ لولاَ ، واستدلالُهُ بِمَا استدلَّ بهِ منَ الحديثِ والبيتِ لاَ يَنُصّ على صحةِ مَقصدِهِ من أنَّ خَبرَ المبتدإِ الوَاقِعِ

---

(١) ينظر الخصائص ١/ ٣١٢ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم، باب مَنْ تَركَ بعضَ الاختيارِ مَخافَةَ أن يقصرَ فهمُ بعضِ الناسِ عنهُ فيقعُوا في أشدَّ منه ١/ ٤٠ وفي كتاب الحج باب فَضلِ مَكةَ وبُنيانِهَا ٢/ ١٥٦ وفي كتاب التفسير في سورةِ البقرة ، بَابُ واتَّخِذُوا من مَقامِ إبراهِيمَ مُصلًّى ٥/ ١٥٠ ومالك في الموطأ بشرح تنوير الحوالك ١/ ٣٣٢ وانظر زاد المسلم فيما اتفقَ عليه البخاري ومسلم ٢/ ١٤١ .

(٣) الشاهد لعلقمة ، ديوانه ٤٣ والمفضليات ٣٩٤ والستة الجاهليين ١٤٧ والبسيط لابن أبي الربيع ٥٩٤ .

بعدَ لولاَ / يظهرُ إذَا لم يكنْ مُقتضًى من مفهومِ الكلامِ ، واستدلالُهُ إذَا لَمْ ١٤٠/
يكنْ نصًّا على مَقصودِهِ، وكأنَّ أصلَ الكلامِ :"لولاَ قومُكِ لأقمتُ البيتَ على قواعـــدِ
إبرَاهِيمَ"، ثم قالَ : عهدُهُمْ بالكفرِ حديثٌ كأنَّ ذلكَ الكلامَ جوابٌ لِمَنْ قـــالَ :
ما بالُ هؤُلاءِ القومِ يُمتنعُ من ذَلِكَ لأجلِهِمْ ؟ فقِيلَ لَهُ : عهدُهُمْ بالكُفـــرِ
حديثٌ ، كما قالَ سبحانَهُ : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُـمْ
مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (١)، فقولُه تَعالَى : ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ تفسيرٌ
للموعودِ بِهِ، وهذَا إذَا تَفقدتَّهُ في كلامِ العربِ وجدتَّهُ كثيرًا ، فَإذَا احتملـتْ
الجملةُ مِن قولِهِ عليهِ السلام "حَدِيثٌ عهدُهُمْ بِكُفْرٍ" أن تكونَ تفسيرًا للسبَـبِ
المانِعِ من بناءِ الكعبَةِ علَى قواعِدِ إبرَاهِيمَ ، ويحتملُ أنْ تَكونَ الجملَةُ خبـرًا ،
كمَا زعمَ المخالِفُ، وسَقَطَ كونُ الجملةِ خَبراً لِاحتمالِ التفسيرِ للسبَبِ المَانِعِ .

فَلزِمَ إبقَاءُ القَانُونِ كُلِّياً من أنه لا يُنطَقُ بخبرِ المبتدأِ الوَاقِعِ بعـدَ
لَولاَ ، وقدْ قلنَا : إنَّ العرَبَ لاَ تقولُ : لَولاَ زيدٌ متكلمٌ، بلْ تقولُ هُنَا : لولا كَلامُ
زيدٍ لفعلتُ كَذَا ، وكذلِكَ مَا كانَ من نوعِهِ .

وعلَى أنَّ الروايَةَ التي استدلَّ بِهَا الخصْمُ ، زَعَمَ الأستاذُ أبوالحسين
ابن أبي الربيع (٢) - رحمه الله - أنهُ لم يرَهَا مِن طريقٍ صَحيحٍ وإنمَا هيَ شَـيءٌ
اعتُرِضَ بِهِ ، ولعلَّهُ لم يأتِ مِن طريقٍ يُعوَّلُ عليهِ ، وإن ثَبتَ فوجهُهُ مَا ذكرتُـهُ ،

---

(١) الآية ٦ من سورة المائدة.

(٢) قال ابن أبي الربيع : "واحتجوا أيضا بقوله - صلى الله عليه وسلم - لولاَ قومُكِ حديثٌ عهدُهُم بكفرٍ لأقمتُ البيتَ على قواعِدِ إبراهِيمَ" والكلامُ في هذا الحديثِ من وجهين : أحدُهُمَا : أنَّ الروايـةَ الصحيحة في الحديثِ ، لَولاَ حِدْثَانُ قومُكِ بِالكفْرِ ، كذَا رَواهُ مَالِكٌ في موطأه ، وهذِهِ الروايةُ لم أرهَا في الصِّحاح فيبعدُ الأخْذُ بِهَا . الثاني: أنه يمكنُ أن يكونَ حديثٌ عهدُهُم بِكُفرٍ " جملةٌ اعتراضِيةٌ ، والأصلُ : لولاَ قومُكِ لأقمتُ البيتَ علَى قواعدِ إبراهِيمَ ، ثمَّ قدَّرَمَا بقولِهِ : وَمَا شأنُ قومِي ؟ ، فَقال - صلى الله عليه وسلم -: حديثٌ

===

والرّوايات المشهورات في ذلك " لولا حِدْثانُ قومِكِ بالكفر لفعلْتُ " و" لولا حداثة قومِك بالكفر لنقضتُ البيتَ " ، و" لولا حداثة عهدِ قومِك بالكفر " ، و " لولا حداثةُ عهدِهم بالشّرك " ، و " لولا أنّ قومَكِ حديثُ عهدُهُم بالجاهليّة" ، و " لولا أنّ قومَكِ حديث عهدٍ بجاهليّة " ، و " لولا أنّ قومَكِ حديثُ عهدٍ بشرك " ، و " لولا أنّ النّاسَ حديثٌ عهدُهُم بكفرٍ " ، و " لولا أنّ قومَكِ حديثٌ عهدُهُم بالجاهليّة " ، وهذه الروايات كلُّها مُخَرّجةٌ [1] مِنَ الموطأ والبُخارى ومُسلم ، وليسَ في واحدٍ منها ما يُعترض به على لُزوم حذف الخبر بعدَ لولا ، والله أعلم .

وأمّا ما قالهُ الكوفيونَ مِن أنّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ " لولا " فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : لو زالَ زيدٌ لأكرمْتُكَ ، ثمّ حُذفَ الفعلُ وجُعلَتْ " لا " مكانَهُ [2] ، كما قالوا : " أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ معَكَ " التقديرُ : إن كنتَ منطلقاً ، فحُذفتْ " كانَ " وجُعلتْ " ما " مكانَها ، و " أنتَ " هُنا اسمُ "كانَ" محذوفةً ، ومنطلقاً خبرُها .

الجوابُ : أنّ الحرفَ لا يَقوى أنْ يُحذفَ الفعلُ ويُجعَلَ مكانَهُ ، وإنّما فعلتْ العربُ ذلكَ في كانَ في هذا الموضعِ لضَعفِ كانَ ؛ لأنّها مجردةٌ عَنِ الحدَثِ بدليلِ أنّها لا تُؤكَّدُ بهِ ، فلا تقُلْ كانَ زيدٌ قائماً كَوْناً ، وقد تقدّمَ ضعفُ كانَ في بابِها ، وهذهِ لولا إذا دَخلَتْ على الظاهِرِ فلا يَكونُ إلاّ مرفوعاً ، والكلامُ فيهِ ، كما تقدّمَ .

=== عهدُهُم بكفرٍ ويكونُ حديثٌ خبراً مُقدّماً وعهدُهُم مبتدأٌ وبكفرٍ متعلّقٌ بحديثٍ . وإذا نظرتَ كلامَ العربِ وجدتَ فيهِ هذا كثيراً فقدْ صَحّ بِمَا ذكرتُهُ أنّ خبرَ لولا لا يَجُوزُ إظهارُهُ . البسيط ٥٩٤-٥٩٥ .

(١) في الأصلِ كُلّها مخرجةٌ كُلّها والسياق يعطى حذف المكرر .

(٢) ينظر رصف المباني ٣٦٢-٣٦٣ وفيه رأى الكوفيينَ في هذهِ المسألَةِ .

وإذا دَخلتْ علَى الضميرِ فالأكثَرُ أن يَكونَ ضميرَ رفعٍ ، ويكونَ على حسَبِ ما تقدَّمَ في الظاهِرِ ، ويكونَ قَليلاً ضميرَ خفضٍ فتقُولُ : لولاكَ ، ولولاهُ لفعلتُ كذا ، ومِنْ شواهِدِ دخولِ لَولاَ على ضميرِ الخفضِ قولُ الشاعرِ:(١)

وَكَمْ مَوطِنٍ لَولاَىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأجْرَامِهِ من قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

ومنهُ قولُ الراجِزِ:(٢)

* لَولاَكَ هَذَا العَامَ لَمْ أحْجُجِ *

قَالَ أبُو الحَسَنِ الأخفَشُ رحمه الله: الضميرُ المخفوضُ وُضِعَ موضِعَ المرفوعِ ، وهَذَا الذِي قالَه مُعترَضٌ ؛ لأنَّ الضميرَ الذى فُرِضَ لَا يكونُ الاَّ / مُتَّصِلاً، ولا يتصِلُ /١٤١/
الضميرُ الاَّ بعامِلِهِ ، ولَولاكَ عندَهُ ليستْ بعامِلَةٍ وانمَا هُوَ فى مَوضِعِ مَرفوعٍ بِالابتداءِ، والابتدَاءُ عَاملٌ مَعنَوِىٌّ، ولاَ يكُونُ الاتِّصَالُ الاَّ بِملفوظٍ بِهِ والصحيحُ مَاذَهَبَ إليهِ سيبويهِ(٣) - رحمه الله - وأصحابُهِ وهُوَ أنَّ لَولاَ تَنزَّلَتْ مَعَ

---

(١) الشاهد ليزيد بن الحكم كما فى سيبويه ٣٧٣/٢-٣٧٤ والكامل ٣٤٥/٣ وهو فى الخصائص ٢٥٩/٢ والمنصف ٧٢/١ ،والانصاف ٦٩١ ، والأمالي الشجرية ٢١٢/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٣ و ٢٣/٩ والبسيط ٥٩٥/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٣٧٩/١ ورصف المباني ٣٦٤ وشرح ابن عقيل ٦/٣ والاشموني ٢٠٦/٢ والشاهد فيه أنَّ الضميرَ بعدَ لولاَ مجرورٌ عندَ البصريينَ، وضميرُ رَفعٍ وقَعَ موقِعَ المجرورِ عندَ الكُوفيينَ والاخفش .

(٢) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة ،ديوانه ٨٠ وهو فى الانصاف ٦٩٣ دُونَ نسبةٍ والأمالي الشجريةِ ١٨١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٣ وشرح ألفية ابن معطي ٣٧٨/١ والدرر ٣٣/٢ ،وصدره:

* أوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ *

والبيتُ ليسَ من الرجَزِ كَمَا قَالَ المصنفُ؛ ولكنه مِن بحرِ السَّريعِ .

(٣) ينظر مذهب سيبويه فى هذه المسألة فى الكتاب ٣٧٣/٢ .

الضميرِ في لغـةِ من يقولُ: لَولاكَ ولَولاهُ منزلةَ الباءِ في بحسبِكَ زيدٌ ، ألاَ ترى أنّ حسبكَ مرفوعٌ بالابتداءِ، ودخلتْ الباءُ عليهِ وعملتْ عَملَهَا المعهودَ لَهـا ، وهوَ الخفضُ فشبهتْ بِهَا لَولاَ ؛ لأنّ كلّ واحدةٍ منهُمَا حرفٌ يخفضُ الاسـم قد دخَلَ علىَ المبتدإِ فعملتْ في المبتدإ الخفضَ لِذلكَ.

وهذا لم تفعلْهُ العربُ إلاّ معَ الضميرِ قليلاً والأكثرُ ما جاءَ بِهِ القرآنُ، وهوَ دخولُهَا على الضميرِ المنفصِلِ نحوُ قوله تعالَى : ﴿ لَولاَ أنتُمْ لكُنَّا مُؤمِنينَ ﴾[1]. وذهبَ المبردُ[2] إلى أنّ ذلكَ مِمّا اختصّ بِهِ الشعرُ للضرورَةِ ، فهذا يَدلُّ علَى قِلّتِهِ وضعفِهِ ،لأنهُ تشبيهٌ بعيدٌ وجارٍ على غيرِ قياسٍ .

ونظيرُ هذا قولُهُم : " لَدُن غدوةً "[3] ، ألاَ ترَى أنّ لَدُن مـعَ غدوةٍ نزلتْ منزلةَ المنونِ فنصبتْ ما بعدَهَا، ولَم تفعلْ العربُ ذلكَ إلاّ مـعَ غُدوةٍ خاصّةً،وتشبيهُ " لَدُنْ " الذِي ينصبُ ما بعدَهُ أبعدُ من تشبيهِ لولاَ بحرفِ الجرِّ ، والله أعلم. فهذِهِ نكتةٌ وبَسطُها في الكتاب .

مسـألة : إذَا وقعتْ «أنّ»المفتوحةُ بعدَ «لوْ»فما موضعُها منَ الإعرابِ ؟

وذلكَ نحوُ قوله تعالَى : ﴿ لَوْ أنّ اللّهَ هدَانِي لكُنتُ مِنَ الْمُتّقِينَ ﴾[4]، وتقولُ : لَو أنّكَ جِئتَنِي لأحْسَنتُ إليكَ ، وقالَ امرؤُ القيس :[5]

* فَلو أنّ مَا أسْعَى لأدْنَى مَعيشَةٍ *

---

(١) الآية ٣١ من سورة سبأ.

(٢) ينظر مذهب المبرد في الكامل ٣/ ٣٤٥ وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٧٩.

(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٣٧٥.

(٤) الآية ٥٧ من سورة الزمر.

(٥) الشاهدُ لامرئ القيس ،ديوانه ٣٩ وهو في الكتاب ١/ ٧٩ والمقتضب ٤/ ٧٦ والخصائص ٢/ ٣٨٧ والستة الجاهليين اختيار الأعلم ٢ ٥ والإنصاف ٨٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٩ والمغنى ١/ ٢٥٦ وشرح شواهده للبغدادى ٥/ ٣٥، والشاهد فيه أن لو يفهم منها عدمُ وقوعِ الفعلِ ، ولهذا يصح تعقيبُه بحرفِ الاستدراكِ داخلاً على فعلِ الشرطِ . وعجزه :

* كَفَاني - ولَمْ أطلبْ - قَليلٌ مِنَ المَالِ *

قِيلَ : تكونُ في موضعِ رفعٍ علَى أنَّها فاعلةٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه : فلو ثَبَتَ أنَّ اللهَ هدانِي لكنتُ مِنَ المُتقينَ، أو فلَوْ كَانَ أنَّ اللهَ هدَانِي على أن تكونَ كَانَ تامةً بمعنَى الثبوتِ ، وأجازَ بعضُ النحويينَ (١) فيهَا أن تكُونَ أنَّ وَمَا عملتْ فِيه في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، وخبرُ الابتداءِ محذوفٌ ،وهوَ خطأٌ ؛ لأنَّ " لو " لا يقعُ الاسمُ الصريحُ مبتدأً بعدَهَا، فلا يَقعُ بعدَهَا الاسمُ المُؤَوَّلُ مبتدأً ؛ لأنَّ المُؤَوَّلَ محمولٌ على الصريحِ فِي أحكَامِه ، وأمَّا قولُ امرئِ القيسِ :

* فَلَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ *

فَما معَ الفعلِ بتأويلِ المصدرِ، فتكونُ اسمَ أنَّ ، ويجوزُ أن تَكُونَ "مَا" كافةً، ولا يَكُونُ "لأنَّ" اسمٌ ولَا خبرٌ ، وهيَ فِي كلَا الوجهينِ علَى أنَّها رفعٌ ، على أنَّها فاعلَةٌ بفعلٍ مضمرٍ كأنهُ قَالَ : لو ثَبَتَ سَعْيِي لأدْنَى مَعيشةٍ.

وإذَا وقعتْ أنَّ المفتوحةُ بعدَ لولَا ،نحو قولِكَ : لَولَا أنَّكَ جِئْتَنِي لأهِنْتُكَ .

قيلَ : تكونُ هِيَ وَمَا عمِلتْ فِيهِ في موضِعِ رفعٍ بِالابتداءِ ؛ لأنَّ لَولَا هذِهِ لَا يقعُ بعدَهَا إلاَّ الابتداءُ .

وأمَّا القسمُ الثَّانِي مِن أقسامِ لَولَا : فأنْ تَكُونَ تحضيضًا فلَا يقعُ بعدَهَا إلاَّ الجملةُ الفعليةُ ويكونُ الفعلُ بعدَهَا ظَاهِرًا و محذوفًا ، فَإذَا كَانَ

---

(١) قال ابن هشام في المغني ١/٢٦٩ - ٢٧٠ " المسألةُ الثانيةُ تَقَعُ أنَّ بعدَهَا كثيرًا وموضعُها عندَ الجميعِ رفعٌ، فقالَ سيبويه بالابتداءِ ولا تحتاجُ إلى خبرٍ لاشتمالِ صِلتِها على المسنَدِ والمُسنَدِ اليه واختصتْ من بين سائرِ مَا يُؤَوَّلُ بالاسمِ بِالوقوعِ بعدَ لوْ ، كمَا اختصتْ غُدوةٌ بالنصبِ بعدَ لدُنْ والحينِ بالنصبِ بعدَ لاتَ ،وقيلَ : على الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ ، ثم قيلَ : يقدرُ مقدمًا أيْ : لو ثابتٌ ايمَانُهم . . وذَهَبَ المبرِدُ والزجاجُ ،والكوفيونَ إلى أنهُ علَى الفاعليةِ، والفعلُ مقدرٌ بعدَهَا أيْ : لَوْ ثبتَ أنهُم آمنوا ،ورُجِّحَ بأنَّ فيهِ ابقاءُ لو على الاختصاصِ بالفعلِ.

ظاهرًا فيكونُ مقدمًا ومُؤخرًا[(١)] فتقولُ : لَولَا ضربتَ زيدًا، قال اللهُ تعالَى : ﴿ لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا ﴾[(٢)]، وتقولُ : "لولَا زيدًا" لمَنْ يقولُ : " اضربْ عمرًا " ، أىْ : هَلَّا ضربتَ زيدًا .

فإنْ قيلَ : فإذَا كانتْ حروفُ التحضيضِ لَا تَطْلبُ إلَّا الأفعالَ فلِمَ وليتْها الأسماءُ ؟ ولِمَ لم تكنْ كَـ"قدْ" ، ولَمْ ، ولَمَّا / وكجميعِ نَواصبِ الأفعالِ ١٤١/ب
فإنَّها لا تَليهَا إلَّا الأفعالُ ظاهرةً ، فلا تقولُ : قَدْ زيدًا ضربتُهُ ، ولَا لَمْ زيدًا أضْرِبْه ، ويكونُ زيدًا فى جميعِ هذا منصوبًا بإضمارِ فعلٍ ؟ قلتُ : لأنَّ التحضيضَ شبيهُ الأمرِ من جهةِ المعنَى وقريبِهِ منهُ ؛ لأنكَ إذا قلتَ : لولَا تضربُ زيدًا فالمعنَى : الأوْلَى لَكَ أنْ تضربَ زيدًا ، فما بالُكَ لا تفعلُ ؟ ، فمعنَى ذلكَ حملُهُ علَى الفعلِ فهُوَ بمنزلةِ طلبِ الفعلِ ، واقتضائِهِ منَ الأمرِ ، والأمرُ يتقدمُ فيهِ الاسمُ على الفعلِ فتقولُ : زيدًا اضربْ ، وتحذفُ منهُ الفعلَ فتقولُ لمَنْ رأيتَهُ قد أشالَ[(٣)] سوطًا ، أو شَهَرَ سيفًا : زيدًا ، التقديرُ : اضربْ زيدًا ، أو اقتلْ عمرًا ، فقدمُوا فى التحضيضِ الفعلَ ، وأضمرُوهُ فقالُوا : لولَا زيدًا ضربتَ ، ولولَا زيدًا ضربتَهُ .

فإن قلتَ : فهلَّا قدَّمُوا الاسمَ علَى الحرفِ فقالُوا : زيدًا لولَا ضربتَ حتَّى يكونَ الحذفُ واليًا للفعلِ الذى يطلبُهُ ؟

قلتُ : حروفُ التحضيضِ حروفُ صدورٍ فلا يتقدمُ عليهَا ما كانَ فى حيزِهَا بمنزلةِ حروفِ الاستفهامِ ، وحروفِ الشرطِ ، وجميعُ ما ذكرتُ لَكَ فى لولَا يجوزُ فى حروفِ التحضيضِ كلِّهَا ، فأمَّا قولُ الشاعرِ :[(٤)]

وَنُبِّئْتُ لَيلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

---

(١) انظر تفصيل هذا فى الكتاب ١/ ٩٨ .

(٢) الآية ١٣٤ من سورة طه .

(٣) فى اللسان (شول) أشال : رفع .

(٤) تقدم فى ص ١٦٩ .

فضرورةٌ وخروجٌ عن القياسِ ، وجَعلُ الجملةِ الاسميةِ مكانَ الفعليةِ .

وهذهِ الحروفُ الاربعةُ التي هيَ : لولا ، وهلاّ ، ولومَا ، وألا ، تكونُ لِلتحضِيضِ وتكونُ للعرضِ وأحكامُهَا في التحضِيضِ والعرضِ وَاحدةٌ .

فتقولُ : لولاَ ضربتَ زيدًا ، ولَولاَ زَيدًا ضربتَ على جِهَةِ العـرضِ ، وانمَا الفرقُ بينَ التحضِيضِ والعرضِ مِن جَهةِ المعنَى ؛ لأنكَ في العرضِ تَعـرضُ عليهِ الشـيءَ لينظرَ فيهِ ، وفي التحضِيضِ تقولُ إنَّهُ الأَوْلَى ، والأليَقُ بِهِ أن يُفعَلَ ، فَهلاَّ تَتركُهُ ولاَ يفُوتُكَ ، ولذَلِكَ يَستغِني النحويونَ بذكرِ أحدِهمَا عنِ الآخـرِ ؛ لأنَّ الحروفَ واحدةٌ والأحكامُ كَذلِكَ .

وإنمَا كانتْ حروفُ التحضِيضِ طالبةً بالفعلِ ؛ لأنَّ التحضِيضَ طالِـبٌ بالفعلِ لاَ بِالأعيانِ إذْ لاَ يصحُّ مِنَا فِعلُهَا ؛ لأنَّ الجسومَ لا يصحُّ مِنَّا كَسبُهَا ، ولاَ يتَعلَّقُ بِهَا قُدرتُنَا ، وإنَّمَا تَتعلَّقُ قُدرَتنَا بالمعَانِي التي هيَ الأعْراضُ في اصطلاَحِ المتكلّمِينَ . ولا تتوهمْ من هذَا أنَّ الأعرَاضَ أفعالٌ لنَا أيْ مُخترعَةٌ لَنا ، بلْ تَعلّقُ قُدرتِنَا بِهَـا تَعلّقُ مقارَنَةٍ لاَ تَأثِيرٍ (*) ، واللهُ تعالى هوَ المخترِعُ لجميعِ الأفعالِ .

رجع ، ولاجلِ أنَّ التحضِيضَ طالبٌ بالفعلِ قَالَ أبوعليّ الفارسيّ (١) : لأنَّ التحضِيضَ لاَ يقعُ بالأعيَانِ إنمَا يَقعُ بِالمعَانِي ، فإذَا كَانَ التحضِيضُ طَالبًا بالفعلِ فَمتَى جئتَ بحرفِ التحضِيضِ كأنكَ جئتَ بِالفعلِ ؛ لأنهُ طالِبُهُ ولو جئتَ بالاسمِ بعدَ الفعلِ تجعلُه مبتدأ ، ألاَ ترى او قلتَ : قامَ زيدٌ ، أو ضربتُ زيدًا لم يكن بُدٌّ من حملِ الاسمِ على الفعلِ لتقديمِهِ وطلبِهِ ، فكذلِكَ إذَا تَقدّمَ قبـلَ الاسمِ ما يطلبُ الفعلَ و يقتضِيهِ ، والله أعلم .

وأنشد أبو القاسم - رحمه الله - في الباب : (٢)

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَى لَولاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَـا

---

(١) الايضاح ١/ ٧٤ .

(٢) الجمل ٣١١ وتقدم في ١/ ١٨١ .

(*) يرد على القدرية ، ينظر الفرق بين الفرق ١١٥ .

البيتُ لجريرٍ يهجو به الفرزدقَ قال أبو الحسن / بنُ خروفٍ (١) - رحمه الله - : ٢ ١٤٢/
ومعنى " تَعدُّونَ " : تَحسُبونَ بِضَمِّ السّينِ مِنَ العَدِّ لاَ مِنَ الظَّنِّ .

"وأفضلَ" نَعتٌ للعقْرِ أو بدَلٌ مِنهُ ، "والنِّيبُ" جمعُ نابٍ وهيَ المُسنَّةُ من الإبِلِ ، و" الضَّوطَرَى " المرأةُ الحمقاءُ ، و" الكميُّ " الشُّجاعُ ، و" المقنَّعُ " الذى في رأسِهِ البيضَةُ أو المغفَرُ ، وهو مِمّا يسترُ الرأسَ من نوعِ الدروعِ ، والمعنى : تَعدُّونَ عقْرَ النيبِ الذى هُوَ أفضلُ مَجدِكُمْ ، أو تَعُدُّونَ أفضلَ مجدِكُم على البدَلِ ، وظنَّ بعضُ الناسِ أَنَّ عَدَّ كحسِبَ فَعدَّاها إلَى اثنينِ فأخطأَ مِن وجهَيْنِ :

أحدُهمَا : أن ما وجد عَدَّ بمعنَى اعتقَدَ .

والثاني : إعمالُهَا عملَ حسبتُ فعدَّاهَا إلَى اثنينِ ، وحرَّفَ المعْنَى ، وإنَّمَا هيَ من قوله : (٢)

عَدَدتَ قُشَيْرًا إذْ عَدَدتَ فَلَمْ أُسَأْ ... بِذَاكَ وَلَمْ أَزْعُمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْزِلَا

ومثله : (٣)

لَقَدْ سَرَّنِي أنْ لاَ تَعُدَّ مُجَاشِعٌ ... مِنَ المَجْدِ إلاَّ عَقْرَ نَابٍ بِصَوْءَرِ

قلتُ : جَعلُ تَعدُّونَ فى النِّيبِ مِن عَدَّ يَعُدُّ إذا حَسِبَ لاَ مِنْ حَسبَ بِمعْنَى ظَنَّ هُوَ مَذْهَبُ ابنِ خروفٍ وشيخِهِ (٤) أبِي بكر بن طَاهِرٍ (٥) المعروفِ بالخِدَبِّ ،

---

(١) هذا القولُ نسبَهُ ابنُ بزيزَةَ في غايةِ الأمل ٢ / ٥٧٦ لأبِي بكرِ بنِ طاهِرٍ المعروفِ بالخِدب .

(٢) الشاهد للنابغة الجعدى ، ديوانه ١١٤ وهو من شواهِدِ الكتاب ١ / ١٢١ وانظر معجم شواهد النحو ١٣٦ .

(٣) الشاهد لجرير ، ديوانه ٨٨٤ والنقائض ٩٥٥ والأمالي والنوادر ٣ / ٥٣ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢١ واللسان (ضطر) .
وصوءر : موضعٌ على مسيرةِ يومٍ مِنَ الكُوفةِ . وقدْ سَاقَ صاحبُ اللسان قِصَّةَ تلكَ المفاخرةِ التي جرتْ بينَ غالبٍ والدِ الفرزدقِ وسُحيمِ بنِ وثيلٍ .

(٤) فى الأصلِ : وشيخنَا (أبو بكر) وهو تصحيفٌ ، لأنَّ ابنَ طاهِرٍ يَبْعُدُ أن يكونَ شيخًا للخفاف .

(٥) ينظر غاية الامل فى شرح الجمل لابن بزيزة رسالة دكتوراه بتحقيق محمد غالب عبد الرحمن ٢ / ٥٧٦ .

وقد خُولِفَا في ذلك .

وأمّا ادعاؤُهُ أنهُ يؤدّى ذلكَ إلى الاقتصَارِ في بَابِ ظننتُ، وهوَ لا يصحُ .

قلتُ : مسلمٌ أنَّ الاقتصارَ في ظننتُ ووجوبَ الاعتقادِ بهِ، وعدّ بمعناها لا يصحُّ ، وليسَ ذلكَ في البيتِ اقتصارًا، بلْ هُوَ حذفٌ للدّلالَةِ على المحذوفِ ، ويصحُّ في بابِ ظننتُ ، ونظيرُهُ قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [(١)] ، إذْ هُوَ في الآيةِ فَصْلٌ، والفصلُ لا يكونُ إلاّ بينَ المبتدإِ ونواسخهِ فتقديرُ الآيةِ المكرمةِ : بُخْلُهُمْ هُوَ خيرًا لهُمْ، ويكونُ بُخْلُهُمْ مفهوماً مِن يَبْخَلُونَ، فيكونُ مِنَ الضميرِ الذى يُفَسِّرُهُ مَا قبلَهُ بوجهٍ مّا ، كمَا قَالهُ الجزوليُّ [(٢)] - رحمه الله - في عدّه مفسراتِ الضميرِ، فيكونُ تقديرُ البيتِ :

تَعدُّونَ عقرَ النيبِ أفضلَ مجدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَولاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

أيْ: لولاَ تَعدُّونَ الكَمِيَّ المُقنَّعَا أفضلَ مَجدِكُمْ فحذفَ أفضَلَ مَجدِكُمْ لدلالةِ أفضَلَ مَجدِكُمْ الأولِ عليهِ ، وهَذَا كمَا يَقولُ القَائِلُ : ظننتُ زَيدًا عَالِماً ، فتقولُ أنتَ : وَكذلِكَ خَالدًا أيْ: ظننتُهُ عَالِماً ، وقبلَ البيتِ :

فَإنْ تَذْكُرُوا جَدَّ الفُقَيمِيِّ غَالِباً وَلاَ العَقْرُ عندَ المَنْقَرِيِّ المُضَيَّقَا [(٣)]

سَأذْكُرُ مَا لَوْ تَذْكُرُوا عِندَ منقَرِ وَأثْنِي بِعَمَارٍ مِنْ حَمِيدَةَ أشْنَعَا

---

(١) الآية ١٨٠ من سورة آل عمران .

(٢) المقدمة الجزولية في النحو ٥٨ .

(٣) ديوان جرير ٢/٩٠٦ قبل بيت الشاهد بستة عشر بيتا ، أمّا البيت :

* فَإن تذكُروا جَدَّ الفُقَيمِيِّ غَالِباً * ... الخ

فلم أعثر عليهِ في الدّيوان .

وحذف جَوابِ " لو " أكثرُ من حَذفِ جوابِ " لَولاَ "، ومنهُ قولُهُ تعالـــى :
﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أَوْقُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى ﴾ (١)،
المعنى ـ والله أعلم ـ لَكانَ هذا القرآنُ ، ومنهُ ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ (٢)
﴿ وَلَوْ تَرَى الذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (٣)، وَهُوَ كَثيرٌ جِدًّا، ولَمَّا كَانَ جَوابُ " لَوْ " كالعِوَضِ
مِن خَبَرِ المبتدَإِ بعدَهَا قَلَّ حذفُهُ .
و " لَولاَ " مركبةٌ مِن " لَوْ " و " لا " (٤) ولذَلِكَ إذَا سَمِيتَ بِهَا حَكَيْتَ.

---

(١) الآية ٣١ من سورة الرعد .
(٢) الآية ٢٧ من سورة الانعام .
(٣) الآية ١٦٥ من سورة البقرة .
(٤) ينظر الازهية للزهاوى - حروف المعاني للرماني - رصف المباني للمالقي - الجنى الداني للمرادى - مغني اللبيب لابن هشام، وَفي الاصـل : مركبة من لا ولا خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمـــع

يريدُ ما جاءَ من المثنّى معنًى ، وهوَ معبّرٌ عنهُ بلفظِ الجمعِ ، فالباءُ في قولِكَ :بلفظِ الجمعِ باءُ المصاحبَةِ وهيَ باءُ الحالِ ، نحوُ قولِهم : خرجَ زيدٌ بثيابِهِ ، وَجاءَ زيدٌ بسيفِهِ أيْ:خرجَ زيدٌ وثيابُهُ معَهُ ، وجاءَ زيدٌ وسيفُهُ معَهُ ،أيْ: في هـذهِ الحالِ،/ وكذلكَ يكونُ قولـه : (بابُ ماجاءَ من المثنّى بلفظِ الجمعِ)(١) قـالَ: ٢ ١٤٢/ بابُ ما جاءَ مِنَ المثنّى في كلامِ العربِ مُعبّراً عنهُ بلفظِ الجمعِ ، فإذا فهمتَ هـذا فاعلمْ أنَّ أجزاءَ الحيوانِ منهَا ما لاَ يكونُ في الحيَوانِ منهُ الاَّ شـيءٌ واحدٌ ،ومنهَا ما يكونُ في الحيوانِ منهُ شيئانِ .

فالأوّلُ : قِبَلَ الرأسِ ،والأنفِ ، والفمِ ،والظهرِ ،والبطنِ ،والوجهِ .

والثاني : نحوُ : اليدينِ ، والرجلينِ ، والفخذينِ ، والشفتيـــن وما أشبهَ ذلكَ ، فإذا أضفتَ اثنينِ منَ الجزأينِ اللذينِ لاَ يكونُ في الحيـوانِ منهُمَا الاَّ واحدٌ الى ما هُمَا منهُ عبرتَ عنهُمَا بلفظِ جمعِ التكسيرِ ،كقولِكَ : ضربتُ رُءوسَ الزيدَيْنِ ، وجدعتُ أنوفَهما ، وقال الله تعالى : * إن تَتُوبا الَى اللـهِ فَقدْ صَغَتْ قلوبُكمَا *(٢) ، لأنَّ الحيوانَ ليسَ لهُ الاَّ قلبٌ واحدٌ .

مسألة : فيهَا تنبيـهٌ على مقصدٍ لغويّ ، وهيَ قولُكَ : جدعتُ أُنوفَ الزيدَينِ ، وأذُنيهِمَا اذَا جدعتَ أذُنًا واحدًا من كلِّ واحدٍ منهُمَا ، لأنَّ المعنَى :وجدعتُ أذُنيهِمَا،وليسَ لهُمَا أذُنانِ،وانمّا لهُمَا آذانٌ ، ولو أردتَ قطعَ الجَميعِ لقلـتَ : قطعتُ أنوفَ الزيدَيْنَ وآذانَهما اذَا حملتَ على جَدعْتُ ، والجدْعُ يستعمَلُ فـي الأذُنِ ، فأمّا قولُ الشاعرِ:(٣)

(*)
تَراهُ كأنَّ اللهَ يجدَعُ أنفَهُ ... وَعيْنيهِ [إن مَولاهُ ثَابَ لَهُ وَفْـرُ]

(*) مابين المعقوفتين ساقط من الأصل .

(١) الجمل ٢١٢ .

(٢) الآية ٤ من سورة التحريم .

(٣) الشاهد لخالد بن الطيفان كما في المؤتلف ١٤٩ مع ثلاثة أبيات

===

فإنما هـو من باب : (١)

عَلَفْتُهَا تِبناً وماءً بَـارِداً   حَتَّى انثنتْ هَمَّالَةً عَيناهَــــا

وقولـه : (٢)

يَا ليتَ زَوجَـكِ قد غَـدَا   مُتَقلِّداً سَـيفاً وَرُمحَــــا

فالتأويلُ في ذلكَ : تَراهُ كأنَّ اللّهَ يجدعُ أنفهُ ، ويفقأُ عينَيهِ ، وتأويلُ قولـه :

* عَلَفْتُهَا تِبناً وَماءً بَارِداً (٣) *

أي : وسقَيتُها ماءً بارِدًا ، وكذلِكَ قوله :

* مُتَقلِّداً سيفاً ورُمْحَــا *

تأويلُهُ : متقلدًا سيفاً ، وحامِلاً رمحاً ، أو مُعتقِلاً رمحاً ، وكذلِكَ قولُ امرئِ القيس : (٤)

* يُحلَّينَ يَاقُوتاً وشَذْراً مُفَقَّرا *

=== أخرى ونسبه كراع للزبرقان بن بدر في المنتخب من غريب كلام العرب ٦٥٢ وهو في مجالس ثعلب ٣٩٦ غير منسوب وفي الخصائص ٢/ ٤٣١ مع مقطوعة منسوبة لخالد بن الطيفان وهو في اللسان (جدع) ٨/ ٢٤٥ غير منسوب ونسبه القيسي لعلقمة/ الفحل والشاهدُ فيهِ قوله : عينيهِ بالاتباعِ لا نفِهِ بالإفرادِ . وتمام البيت :

تَراهُ كأنَّ اللّهَ يجدَعُ أنفَهُ   وعينَيهِ إن مَولاهُ ثَابَ لهُ وفــــرُ

(١) الشاهدُ لبعضِ بني أسدٍ كما في معاني القرآن للفراء ١/ ١٤ و٣/ ١٢٤ والمنتخب من غريب كلام العرب ٦٥٣ والخصائص ٢/ ٤٣١ والانصاف ١/ ٣٢٢ وشذور الذهب ٢٤٠ وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٤ والأشموني ٢/ ١٤٠ والهمع ٢/ ١٣٠ والتصريح ١/ ٣٤٦ والدرر ٢/ ١٦٩ قـال ابن جني : أرادَ : وسقيتُهاماءً بارداً . وفي الاصل : فعلَّفتُها ، وهو خطأ والصوابُ ما أثبتناه .

(٢) الشاهد لابنِ الزِّبعرى كما في الكامل ١/ ٣٣٤ والخصائص ٢/ ٤٣١ والخزانة ٢/ ٢٣١ .

(٣) في الأصل : فعلفتها ، خطأ والصواب ما أثبتناه .

(٤) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٥٩ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٦٣ ، وهو كذلك في الدر المصون ٥/ ٦٢١ واللسان (فقر) وصدره :

* غرائرُ في كِنٍّ وَصَوْنٍ ونَعْمَةٍ *

وبعد بيت الشاهد قوله :

وَريحَ سنًا في حُقَّةٍ حِميَرِيَّـةٍ   تُخَصُّ بِمفرُوكٍ مِنَ المسكِ أذْفَرَا

ثم قال :

* وَرِيحَ سنًى في حُقَّةٍ حِمْيَرِيَّةٍ *

أراد : ويصحن ريحَ سنًى .

رجع ، وتقييدُ الباب أن تقولَ: كُلُّ جزأينِ من شيئينِ في كلِّ واحدٍ من الشيئينِ غيرُ واحدٍ منَ الجزأينِ ؛ فإنَّ القياسَ في كلامِ العربِ أن يُعبرَ عنهُما في حالِ إضافتِهِما إلى الشيئيْنِ بلفظِ جمعِ التكسيرِ، وما جاءَ على خلافِ هـــذا فينبغي أن يحفظَ ولا يقاسَ عليهِ، وإنَّما عدلَ فيهِما عن التثنيةِ في اللفظِ إلى لفظِ الجمعِ كراهَــةَ اجتماعِ شيئيــنِ في لفظٍ واحدٍ ، وذلكَ أنَّ المضافَ بعضُ المضافِ إليهِ فاشتدَّ الاتصالُ وقوىَ بكونِهما كالشيءِ الواحدِ، وهوَ جارٍ في كلامِ العــربِ مستحسنٌ ، فإن قيلَ: فقدِ انتقضتِ العلةُ في العبارةِ عن تثنيةِ الجزأينِ .

قيلَ : لم تنتقضِ العلَّةُ ؛ لأنَّ العلَّةَ إنَّما هيَ كونُهما مضافيــنِ إلى التثنيةِ معَ كونِهِما بعضَ ما أضيفَا إليهِ.(١)

فإن قيلَ : فلمَ حادُوا عنِ التثنيةِ إلى الجمعِ ولم يَحيدُوا إلى المفردِ ؟ فإنَّهم لو عبَّروا عنِ التثنيةِ بالمفردِ لسلمُوا من أن يجمعُوا بينَ معنيينِ فيمَا حكمُه حكمُ الاسمِ الواحدِ .

---

(١) قال أبو اسحاق الزجاج :"وحقيقةُ هذا الباب أنَّ كلَّ ما كان فـــي الشــيءِ منه واحدٌ ولم يُثنَّ ولفظَ بهِ على لفظِ الجمعِ ؛ لأنَّ الاضافــةَ تبيِّنُه ، فإذَا قلتَ: أشبعتُ بطونَهما ، عُلمَ أنَّ للاثنينِ بَطنينِ فقط. وأصلُ التثنيةِ الجمعِ ؛ لأنكَ إذا ثنيتَ الواحدَ فقد جمعتَ واحدًا إلى واحدٍ، وكانَ الاصلَ أن يقالَ : اثنَا رجالٍ ، ولكنَّ رجلانِ يدلُّ علــى جنسِ الشــيءِ وعددِه فالتثنيةُ يُحتاجُ فيهَا للاختصار ، فإذَا لم يكنْ اختصارٌ ردَّ الشيءِ إلى أصلِهِ وأصلُه الجمعُ ، فإذا قلتَ : قلوبُهمـــا فالتثنيةُ في همَا قد أغنتكَ عن تثنيةِ قلبٍ فصارَ الاختصارُ ههنَا تـــركُ تثنيةِ قلبٍ ، وإن ثُنيَ مَا كانَ في الشيءِ منهُ واحدٌ ، فذلكَ جائـــزٌ عندَ النحويينَ " . معاني القرآن واعرابه ٢/١٧٢-١٧٣ .

قيل : انما عدلوا عن المفردِ الى الجمع ، لأنَ الجمعَ أنسبُ إلى التثنيةِ مَن المفردِ ، لأنَ الجمعَ ضمُّ أشياءَ بعضِهَا إلى بعضٍ ، والتثنيةُ في شيءٍ إلى مثلِهِ ، فقدْ اجتمَعَا في الضمّ ، والمفردُ / ليسَ فيهِ ذَلكَ . ٤٣

وأمَّا الأجزاءُ التي تكونُ فِي الحيوانِ جزآنِ فالمعروفُ فيهَا ألَّا يُعبَّرَ عنهَا إلاَّ بلفظِ التثنيةِ ، ولاَ يُعبَّرَ عنِ التثنيةِ بلفظِ الجمعِ لئلَّا تلتبسَ التثنيةُ بالجمعِ .

فإن قِيلَ : فقولُ اللهِ تعالى : ﴿ والسَّارقُ وَالسَّارقةُ فَاقْطَعُوا أَيدِيَهمَا ﴾ (١) ، هذَا اللفظُ لفظُ جمعٍ وهُوَ عبارةٌ عن اثنينِ ، لأنهُ لاَ يُقطعُ من كلِّ واحدٍ منهُمَا إلاَّ يَدٌ (*) وَاحدَةٌ .

فإن قِيلَ : هذَا ممَّا شَذَّ عنِ القياسِ ولكنهُ كثيرٌ في الاستعمالِ ولايجوزُ أن تقولَ : قطعتُ أرجلَ الرجلينِ وأنتَ تريدُ قطعتُ رجليهِمَا قياسًا على قولِهِ تعالى : ﴿ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ؛ لأنهُ لم يفهمْ منهُ الطردُ في النظائرِ ، فكلُّ مَا جاءَ مِنَ العبارةِ بالجمعِ عَنِ التثنيةِ إنَّمَا هُوَ قياسٌ فِي كُلِّ جزأينِ من شيئينِ ليسَ في كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشيئينِ غيرُ وَاحِدٍ منَ الجزأينِ ، وَمَا جَاءَ عَن خلافِ ذَلِكَ فهوَ مَسْمُوعٌ يُحفَظُ ولاَ يُقَاسُ عليهِ ، وَقدْ قُرِئَ ﴿ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا ﴾ (٢) بالإفرادِ ، والقِرَاءَةُ المشهورَةُ بالجمعِ ، فَهُوَ من بَابِ إيقَاعِ المفردِ مَكانَ التثنيةِ ، وكمَا أوقَعُوا المفردَ مكانَ التثنيةِ في قولهِ : (٣)

(*) في الاصل : الا يدا واحدة والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٢ من سورة الاعراف قال ابن جني : "وقرأ سوأتُهمَا واحدةً مُجاهد ، ووجهُ ذلكَ أنَ السوأةَ في الأصلِ فَعْلَةٌ من ساءَ يَسوءُ كالضربَةِ والقتلَةِ فأتاهَا التوحيدُ من قِبلِ المصدريَةِ التي فيهَا فإن قُلتَ : إنَّ الفعلَةَ واحدةٌ من جنسِهَا وَالواحدُ مُعرضٌ للتثنيةِ والجمعِ ، قِيلَ : قد يُوضَعُ الوَاحدُ موضِعَ الجمَاعةِ وقد مَضَى ذَلِكَ مشروحاً . المحتسب ١/ ٢٤٣ .

(٣) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٣٧١ من كلمةٍ يهجُو بهَا جريرًا وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ١/ ٣٠٨ والأمالي الشجرية ١/ ١٢ ،

===

* كأنّهُ وَجْهُ تُرْكِيَّيْنِ قَدْ غَضِبَا *

ومن ذلك قولُ الشاعرِ: (١)

* عقرتُ جوادَ ابنَيْ دُرَيْدٍ كِلَيهِمَا *

أرادَ: جوادَيْ ابنَيْ دُريدٍ، ومِمّا وقعَ فِيهِ أيضاً المفردُ موقعَ التثنيةِ قولُ الشاعر وهو امرؤُ القيس: (٢)

وَعينٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مَآقِيهَا مِنْ أُخَرْ

ويدلك على أنّه أرادَ بِالعينِ العينَيْنِ التثنيةَ كَونُه أعادَ ضميرَ الاثنينِ علَيهَا من قوله:

* شُقَّتْ مَآقِيهِمَا مِنْ أُخَرْ *

وكذلك قولُ زهير: (٣)

* كأنَّ عَيْنِي وَقَدْ سَالَ السَّلِيلُ بِهِمْ *

=== وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٤ والخزانة ٧/٥٣٢-٥٣٨ أراد كأنه وجها تركبين، وعجزه:

* مُسْتَهدِفَيْنِ لِطَعْنٍ غيرِ تَذْبِيبِ *

(١) الشاهد لعمرو بن معديكرب من قصيدةٍ مشهورةٍ في الأصمعيات مطلعها:

وَمُرْدٍ علىَ جُرْدٍ شَهِدتُ طِرَادَهَا قُبَيْلَ طُلُوعِ الشَّمسِ أوْحِينَ ذَرَّتِ

ومنها:

عَقَرتُ جَوَادَ ابْنَيْ دُرَيدٍ كِلَيْهِمَا وَمَا أَخَذَتْنِي فِي الخُتُونَةِ عِزَّتِي

البيت.

(٢) الشاهد لامرئ القيس، ديوانه ١٦٦ والستة الجاهليين اختيار الأعلم ٨ ١١٠ والخزانة ٥/١٩٧ و٧/٥٥٢-٥٥٦. والشاهد فيه أنه وضع المفردَ موضعَ الاثنينِ وذلك بإعادةِ ضميرِ الاثنينِ على العينِ مفردة في أوّلِ البيت.

ديوانه ١١٧ و

(٣) الشاهد لزهيروهوفي/الستة الجاهليين اختيار الاعلم ٨ ٢١ من كلمة يمدح بها هرم بن سنان، وعجزه:

* وَعَبْرَةٌ مَا هُمُ لَوْ أَنَّهُمْ أَمَمُ *

العينُ فيهِ واقعةٌ موقعَ العينَيْنِ إذْ لَا يعرفُ البكاءُ منَ العينِ الواحدَةِ دُونَ الأخرَى ، وإنَّما يُوقعُونَ المفرَدَ مكانَ التثنيةِ ، والجمعَ مكانَ التثنيةِ ،والمُفرَدَ مَكانَ الجمعِ فى نحوِ قولِ الشاعرِ:(١)

كُلُوا فِي بَعضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيــــــصُ

إذا علمُوا أَنَّ المخاطَبَ يفهَمُ المعنَى .

قولــه : (وَكُلُّ شيئَيْنِ مِن شَيْئَيْنِ فَتَثْنِيَتُهُمَا جَمعٌ) ،(٢) يُرِيدُ فَيعبَّرَعن تثنيتِهِمَا بالجمعِ ، وأطلقَ أبو القاسم -رحمه الله - القولَ فى كــلِّ شَيئَيْنِ مِنْ شَيئَيْنِ ، وهو كلامٌ يَقْتَضِى أَنْ يُعبَّرَ بالجمعِ عنِ اثنينِ إذا كانَــا جُزأينِ مِن شيئَيْنِ كَانَ الجزآنِ مِمَّا لا يكونُ فى الحيوانِ منهُمَا إلاَّ واحــدٌ أويكونُ فيهِ منهُمَا اثنَانِ ، وقَدْ فَسَّرَ هذا الإطلاقَ بِكِلَا الوجهينِ فقالَ بعدَ هذا : (ضَرَبْتُ رُؤُوسَ الزَّيدَيْنِ) ،(٣) ولَا يكونُ لِلإنسانِ إلاَّ رأسٌ وَاحــدٌ ، ثم قَالَ : (وَقَطَعْتُ أيدِيَهُمَا ،وأرجُلَهُمَا)فَمَثَّلَ بِمَا يكونُ فى الإنسانِ منــهُ اثنانِ ، ويُوهِمُ إطلاقُهُ وتمثيلُهُ أَنَّ التعبيرَ بالجمعِ عنِ التثنيةِ يكونُ فــي الوجهينِ منَ الأجزاءِ قياساً ،وليسَ الأمرُ كذلكَ ، وإنَّما هوَ قِياسٌ فى كُلِّ جُــزءَيْنِ من شيئَيْنِ لَيسَ فى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشيئَيْنِ غيرُ واحِدٍ مِنَ الجزأَيْنِ .

---

(١) الشاهد لا يعرفُ قائله وهو من شواهد الكتاب الخمسين ١/ ٢١٠ واستشهد به الفراء فى معانى القرآن ١/ ٣٠٧ والمبرد فى المقتضب ٢/ ١٧٢ وهو كذلك فى المحتسب ٢/ ٨٧ والأمالي الشجرية ١/ ٣١١ و ٢/ ٣٥ - ٣٨ - ٣٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨ و ٦/ ٢١-٢٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤٤ والخزانة ٧/ ٣٧ه-٥٥٩ . والشاهد فيه وضعُ المفردِ موضعَ الجمعِ وهو قوله : "بَطْنِكُمْ ".

(٢) الجمل ٢١٢ .

(٣) الجمل ٢١٢ .

(٤) الجمل ٢١٢ .

وأمّا ما يكونُ في الحيوانِ منهُ اثنانِ فلمْ يتبيّنْ فيهِ أنهُ مقيسٌ ، وقولُ أبي القاسمِ (وقطعْتُ أيديَهما ، وأرجلَهما)(١) ، إنْ قاسَ أرجلَهما على أيديَهما فلا ينبغي ذلكَ ، وإن كانَ مسموعًا من كلامِ العربِ فيكونُ مثلُ أيديَهما يحفظُ ولا يُقاسُ عليهِ .

/ قوله : (وقدْ يجوزُ أن تقولَ ضربتُ رأسيهما ، وقطعْتُ رجليهما)(٢) ١٤٣/ب من تكلّمَ بهذا فقدْ تكلّمَ بهِ على الأصلِ ؛ لأنهُ عبّرَ بالتثنيةِ عنِ الاثنينِ ، فإن قيلَ : فهلْ النُطقُ بالأصلِ في هذهِ الحالِ مقيسٌ أو مسموعٌ ؟ فالظّاهرُ فيهِ أنهُ مسموعٌ ؛ لأنهُ قليلٌ بالنسبةِ إلى العبارةِ بالجمعِ عنهُ ، ومعَ هذا فليُبْحثْ عليهِ ويُتتبع في كلامِ الأئمةِ .

قولهُ في التعليلِ : (وذلكَ أنّهم كرهوا أن يجمعوا بينَ تثنيتَيْنِ في كلمةٍ واحدةٍ فصرفوا الأولى إلى لفظِ الجمْعِ)(٣) ، قولهُ : (في كلمةٍ واحدةٍ) ، تجوّزَ فيهِ ؛ لأنّهما كلمتانِ ، إذ المُضافُ والمضافُ إليهِ شيئانِ ، ولكنّهما لمّا اتصلا اتّصالاً شديدًا صارا كالكلمةِ الواحدةِ في الاتّصالِ من جهةِ اللفظِ ومن جهةِ المعنى ، فهوَ ما تقدّمَ مِن أنّ المُضافَ بعضُ المضافِ إليهِ وبذلكَ يُخالفُ : ضربتُ غلامَيْ الزيدَيْنِ ، وما أشبَهه ، فلمّا اتصلاَ مِن جهةِ اللفظِ ومن جهةِ المعنى عبّر عنهُما بالكلمةِ الواحدةِ .

قوله : (فصرفوا التّثنيةَ إلى لفظِ الجمعِ ؛ لأنّ التّثنيةَ جمعٌ في المعْنَى ؛ لأنّ معنَى الجمعِ ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ ، وقدْ يقعُ على الكثيرِ ، والقليلِ)(٤) ، هذا الكلامُ كُلّه إنّما هوَ علةٌ في كونِهِمْ عدلُوا عَنِ التثنيةِ إلى لفظِ الجمعِ ، ولَمْ

---

(١) الجمع ٣١٢ .
(٢) الجمع ٣١٢ .
(٣) الجمع ٣١٢ .
(٤) الجمع ٣١٢ .

يـعـدِلوا إلى المفردِ ؛ لأنّ الجمعَ أنسبُ إلى التثنيةِ من أجلِ الضمّ كما تقدّمَ.

قوله : (وقدْ يَقعُ على القَليلِ والكَثيرِ)،يُريدُ أنّ الجمْعَ يقعُ على الكثيرِ من أحدَ عشرَ إلى مَا لا يتناهَى ، ويقعُ على القَليلِ ، والقليلُ مِن الثلاثـةِ إلى العشرةِ.

وفائدةُ هذا الكلامِ تقريبُ التّثنيةِ مِنَ الجمعِ ،حتّى كأنّ الجمعَ عِبارةٌ عنها ، وذلِكَ أنّ الثلاثةَ والأربعَةَ يُطلَقُ عليها الجمعُ إلاّ أنهُ مِنَ الجمْـعِ القَليلِ ، والثلاثةُ والأربعَةُ قريبٌ مِنَ التثنيةِ ، فَعلَى هذا التأويلِ يكونُ ذِكْرُهُ للكثيرِ منَ الجمعِ إنمَا هُوَ بالتبعِ للقليلِ ؛ لأنهُ يقربُ به الجمعُ مِنَ التثنيةِ.(١)

وأما الجمعُ الكثيرُ فبعيدٌ عنِ التثنيةِ ، وانمَا ذكرَهُ بالتّبعِ،كَمَـا تقدّمَ ، ويمكِنُ أن يُريدَ أنّ الجمعَ يُشبِهُ التثنيةَ من حيثُ أنهُ يَقعُ علَى القلِيـلِ، والكثيرِ معاً ، كما أنّ التثنيةَ تقعُ على التثنيةِ في كلامِ العربِ ، وربَما جـاءتْ يرادُ بها التكثيرُ في نحوِ قولِهِمْ : لبيكَ ، وسعدَيكَ ، وحنانَيكَ،(٢) وتلـكَ التثنيةُ كلُّها التي تقدمتْ في بَابِ مَا ينتصِبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ يُرادُ بِهَا الكثرةُ،ومنْ ذلكَ قولُهُ :(٣)

فَجاءُوا عارِضاً بَرِداً وجِئنَا ... كَمِثْلِ السَّيْلِ نَرْكَبُ وازِعِينَـا

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٦٢١-٦٢٢.

(٢) المراد بتثنيةِ لبيكَ وحنانيكَ ، وسعديكَ: التكثيرُ أيْ:تلبيةً بعدَ تلبيةٍ وإسعاداً بعدَ إسعادٍ ، وتحنُّناً بعدَ تحنُّنٍ ، كلّما انقضَى أجبتُكَ إجابةً بعدَ إجابةٍ،لا لأنّ له لفظاً مفرداً من جنسِهِ ثُمّ ثُنّيَ على حَدِّ التثنيةِ بلْ هُوَ لفظٌ مثنًى أريدَ بهِ الجَمْعُ.

(٣) الشاهِدُ من أبياتٍ لعبدِ الشارِقِ بنِ عبدِ العُزّى الجُهَني أنشدَهَـا أبو تمام في ديوانِ الحَماسة ،قال المرزوقي :"ونحنُ لكثرتِنا واتيانِنَـا علَى مَا يَعترِضُ في طَرِيقِنا كالسَّيْلِ الذِي لا يُبقِي ولا يَذَرُ . ولم يشنّ وازِعينَا ، لأنهُ يُشِيرُ إلى رجلينِ،لكنهُ أرادَ الكثرةَ والجِنسَ بالوازِعِ ، ثُمّ ثنّى مُبيّناً اختلافَ الطائِفتَينِ مِنَ الخَيلَيْنِ". ينظر شرح ديـوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٤٥ وشرح التبريزي ١/ ١٧٠.

فإنَّ الجيشَ الذِي وصفَ هذَا الشاعرُ جيشٌ كبيرٌ ، والجيشُ الكبيرُ لَا يكونُ لَهُ وَازِعانِ ،وإنَّما يَكونُ لَهُ وَزَعَةٌ،فهيَ تثنيةٌ أُرِيدَ بِهَا الجمعُ فتقعُ على القَلِيــلِ ، وهُوَ منَ الثلاثةِ إلَى العشرةِ وتقعُ علَى الكثِيرِ ، وهُوَمَا فوقَ العشرةِ ، والتثنيةُ تقعُ على القَلِيلِ ، وهُمَا اثنَانِ ، لأنَّ الاثنَينِ عَددٌ قَلِيلٌ وتقعُ علَى العــــدَدِ الكثِيرِ فيمَا ذَكرَ منَ المَثلِ، فلمَّا كانتْ بينَهُمَا هذِهِ المشَابَهةُ عبَّر بالجمعِ عــنِ التثنيةِ فى هذَا البابِ .

وأنشدَ أبو القاسمِ -رحمه الله- فى الباب (١) :

يِمَا فِى فُؤَادَيْنَا مِنَ الهَمِّ وَالْهَوَى ... فَيَبْرأُ مُنْهَاضُ الفُؤَادِ المُشَعَّفُ

البيتُ للفرزدَقِ ، والفؤادُ:القلبُ ، وسُمِّيَ بذلكَ لحرارتِهِ /، ومنهُ : المَفْــأَدُ ، ١٤٤
وهُوَ العُودُ الذِى تُحرَّكُ بِهِ النَّارُ ، والمُفْتَأَدُ موضعُ النَّارِ ، ومنهُ قولُ النابغةِ: (٢)

* سَفُّودُ شُرْبٍ نَسُوهُ عِندَ مُفْتَأَدِ *

والأَسَى فِي روايةِ مَنْ رَوَى "مِنَ الهَمِّ وَالأَسَى" إذْ يقولُ : أَسِيَ الرجلُ يَأْسَى أَسًى فَهُوَ أَسْيَانُ (٣) ومنهُ قولُ الله تعالى : * فَلَا تَأْسَ عَلَى القومِ الفَاسِقِينَ * (٤)

---

(١) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٥٥٤ والكتاب ٣/٦٢٣ والنقائض ٢/٢٤١ ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٥ والخزانة ٧/٥٤٦ وفي الخزانة قافيةُ البيتِ : (المُعذَّبُ) .

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني ، ديوانه ٢٤ وهو في الخصائص ٢/٢٧٥ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ١٩١ والامالي الشجرية ١/١٥٦ ، و ٢/٢٧٧ والخزانة ٣/١٨٥-١٨٧ وهو من المعلقة :

* يَا دَارَمَيَّةَ بِالعلياءِ فَالسَّنَدِ *

وصدره : * كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِـهِ *

والسَّفُّودُ: حديدةٌ يشوَى عليهَا اللحمُ، قيلَ هيَ رُوميَّةٌ ، والشَّرْبُ: جَماعةٌ يَشربُونَ ، والمفتأدُ : موضعُ النارِ الذى يُشوَى فيه .

(٣) فى اللسان (أسا) ورجلٌ آسٍ وأَسْيَانُ: حَزينٌ .

(٤) الآية ٢٦ من سورة المائدة .

والمُنهاضُ : هو مُنفَعَلٌ من هَاضَهُ يَهِيضُهُ ، إذا كَسَرَهُ بعدَ الجبْرِ ، والمَهِيضُ : المكسُورُ بعدَ الجبرِ ، ومنه قولُ امرئ القيس:(١)

* كأنّي أُعَدّى عَنْ جَنَاحٍ مَهِيضٍ *

والمشَعَّفُ : يروى بالغَينِ المعجَمَةِ وغيرِ المُعجَمَةِ ، وهيَ العينُ ، فَمَنْ رَواهُ بالمعجمةِ قِيلَ:هُوَ حجابُ القلبِ،فَيكُونُ المُرادُ بِالفُؤَادِ المشَغَّفِ الذِي بلَغَ الحبُّ الى شِغَافِهِ ، وهُوَ حِجَابُهُ ، ومن رَوَاهُ بالعَينِ غَيرِ المُعْجَمَةِ فيمكِنُ(٢) أن يكونَ أرادَ المشَعَّفَ الذِي بلَغَ الحُبُّ إلَى أعلاَهُ ، لأنَّ شَعَفَ الجَبلِ أعلاَهُ ، ويمكنُ أن يريدَ بالمشَعَّفِ المُحَرَّقِ،يقالُ : شَعَفَهُ الحُبُّ بالعينِ غيرِ المعجَمَةِ إذَا أحرقَ قلبهُ، وكَانَ من حقِّهِ أن يقولَ : فَيبرأُ الفُؤَادُ المُنهَاضُ المُشَعَّفُ فَقَلبَ وأضافَ الصِّفةَ الى الفؤَادِ الموصُوفِ ، وزادَ المشعَّفَ على المُنهَاضِ على طريقِ التوسعِ ،كما يُضيفُونَ الموصوفَ إلى الصِّفةِ في قولِهِمْ :" دَارُ الأُولَى " ، و " مسجدُ الجَامِعِ " ؛ لأنَّ المرادَ : الدَّارُ الأُولَى ، والمسجدُ الجَامِعُ ،والمشعَّفُ بِروايتيهِ نَعتٌ للمُنهَاضِ ، وموضعُ الشَّاهِدِ فِيهِ قولُهُ "مَا فِي فُؤَادَيْنَا " ،لأنَّ الفؤادَ من شخصَينِ ليسَ فِي كلِّ واحد منهُمَا منهُ إلاَّ شيءٌ واحدٌ،وأضَافَهُ الى الضَّمِيرِ وهو راجعٌ على اثنينِ،هذا مقصودُ أبي القاسم .

وبعضُ النحويينَ يقولُ : ليسَ هذا مثلَ قولكَ : ضربتُ رأسَي الزيدَيْنِ ، فَإنَّ رَأسَيْ مَخصُوصٌ بِالتثنيةِ ، والزَّيدَيْنِ مَخصُوصٌ بالتثنية ،فكأنك جمعتَ بَينَ تثنيتَيْنِ في لفظٍ وَاحِدٍ ، كَما تقدَّمَ،و " نَا " مِن قولِهِ " فِي فُؤادَيْنَا "

---

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٧٤ والستة الجاهليين للاعلم ٧٢.
وصدره :

* فَظِلْتُ وَظَلَّ الجَونُ عِندِي بِلِبْدِهِ *

والمَهِيضُ المكسورُ بعدَ الجَبْرِ .

(٢) في الاصل : فيكونُ ، والسياق يُعطِي ما أثبتناه.

ليس بمخصوصٍ بالتثنيةِ بل يقعُ على الجمعِ فلفظُهُ ليس بلفظِ تثنيةٍ من حيثُ لم يكنْ مخصوصًا بها ، ففارقَ ضربتُ رأسَي الزيدَين ، فكأنك أضفتَ في البيتِ تثنيةً الى ما ليس بتثنيةٍ، اذ ليس لهُ من التثنيةِ إلاّ المعنى .

وهُمْ في هذا البابِ إنما جعلُوا العِلّة في إيقاعِهم الجمعَ مقامَ التثنيةِ الفرارُ من أنْ يُضيفُوا لفظَ تثنيةٍ الى لفظِ تثنيةٍ ، وقولُه (بما في فؤادَينا) متعلّقٌ "بتُسيفُ"(*) في بيتٍ قبلَهُ وهو (١) :

دعوتُ الذي سوّى السّمواتِ أيدُهُ ... ولله أدنى في فؤادي وألطَفُ

ليشغَلَ عنّي قلبَها بزمانةٍ ... تُدلّهُهُ عنّي وعنها فتُسْعِفُ

أي: تُسْعِفُ بِذَهابِ ما في فؤادِها فحذف المُضاف .

وأنشد في الباب (٢) :

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ... ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنْ

الشطران من رجزٍ لِخطامِ المُجاشِعيّ ، وبعدَهما :

* جُبْتُهما بالنّعْتِ لا بالنّعْتَيْنْ *

المَهمَهَيْن: القفرين البَعيدَين ، وسُمّيَ القفرُ بالمهمَهِ ؛ لأنّ السّالكَ فيه يقولُ لصاحبِه : "مَهْ مَهْ"، يأمرُه بالرفقِ عليه لئلاّ يفوتَهُ فيَبْقَى في القفرِ مُفردًا مُعرّضًا للتّلفِ، و (قَذَفَين) تثنيةُ : قَذَفٍ بفتحِ الذالِ ، وهما البَعيدانِ ،و (مَرْتَيْنِ)

(*) في الأصل : بمشعف ، صوابه ما أثبتناه .
ديوان الفرزدق ٥٥٤ و

(١) البيتان فى/شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٦ وهما قبل بيت الشاهد .
ويروى البيت : " ليشغَلَ عنّي بَعْلَها " مكانَ : قلبَها .

(٢) الشاهد من رجز لخطام المجاشعي وهو فى الكتاب ٢/٤٨، و ٣/٦٢٢ ومعانى القرآن للزجاج ٢/١٧٢ والتكملة لأبي علي ٤٥٣ والأمالي الشجرية ١/١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٦ والهمع ٢/٦٢ ، وشرح شواهد الشافية ٩٤ ، والخزانة ٧/٥٤٤ . والشاهد فيه تثنية المضاف على الأصل ، وهذا الشاهد نسبه سيبويه فى الجزء الثانى من الكتاب ٤٨ لخطام وفى الجزء الثالث ٦٢٢ نسبه لهيمان بن قحافة .

تثنية : "مَرْتٍ"، والمَرْتُ:(١) الأرضُ / التى لا نباتَ بها ولا ماءَ ظَهرَاهُمَا ١٤٤/ب
فِي كونهما لا ينبتانِ شيئًا مثلَ ظهورِ التُّرسَيْنِ، أيْ : أملسَ، يَصفُ أنَّ ذلكَ المَهْمَهَ أملسُ كظهرِ التُّرسِ ، وقد قيلَ إنَّ مرتَيْنِ نعتانِ لمَهْمَهَيْنِ ، وموضعُ الشاهِدِ فيه قولُه (ظَهرَاهُمَا)، فهذا مثلُ ضربتُ رأسي الزيدَيْنِ ؛ لأنَّ ظهرَا : تثنيةٌ من حيثُ هوَ مخصُوصٌ بالتثنيةِ ، والشاهِدُ الآخرُ قوله : (مِثْلَ ظُهُورِ التُّرسَيْنِ)، فهذا مثلُ قولكَ : ضربتُ رُؤسَ الزيدَيْنِ ، فالشاهِدُ الأولُ جاءَ على اللُّغةِ القَليلَةِ ، والشَّاهِدُ الآخر جاءَ على اللغةِ الكثيرَةِ ، فَفِي البيتِ الجمعُ بينَ اللغتينِ ، وجملةُ الابتداءِ والخبرِ التي هيَ "ظَهرَاهُمَا مثلَ ظُهورِ التُّرسَيْنِ" صفةٌ لمهمَهينِ ، وجوابُ رُبَّ "جُبْتُهُمَا" لكذا أو قطعتُهُمَا بأنْ نُعتَا لي مرةً واحدةً لا مرتَينِ ، وأقلُّ هذهِ اللغاتِ اشتهارًا أنْ يُعدَلَ إلى المفردِ كقوله :(٢)

كَأنَّهُ وجْهُ تُركِيَّيْنِ قَدْ غَضِبَا مُستَهْدِفٌ لِطِعَانٍ فِيهِ تَذْبِيبُ

وقولُه تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾، وهذا مِمَّا يجبُ أن يُستعمَلَ على التثنيةِ على عقْدِ البَابِ ، فإنَّما عَنَى "أيْمَانَهُمَا" ، و ليسَ لِلإنسَانِ إلاَّ يَمِينٌ واحدَةٌ ، فَقدْ لَحِقتْ بِعَقْدِ البابِ .

---

(١) في اللسان (مرت) المرتُ : مفازةٌ لا نباتَ فيها ، أرض مَرْتٌ ، ومكان مرتٌ ، قفْرٌ لا نَباتَ فِيهِ ، وقيلَ : المرتُ : الأرضُ التي لَا كَلأَ بِهَا وإن مطرتْ ، والجمعُ أمرَاتٌ ومُرُوتٌ ، قالَ خطام المجاشِعي :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرتَيْنْ ظَهرَاهُمَا مِثلُ ظُهُورِ التُّرسَيْنْ
جُبْتُهُمَا بِالنَّعْتِ لَا بِالنَّعتَيْنْ

(٢) مر قريبا فارجع اليه .

مسألةٌ : وتقولُ قطعتُ احدَى آذانِ الزيدين ، وأُنوفَهُمَا بِالنصبِ ، ولاَ يَجُوزُ الخفضُ فِي المشهورِ ؛ لأنَّ الأنفَ مذكّرٌ ولا يُعدُّ بإحْدَى ، والمعنَى أنكَ جدعتَ أُذُناً واحدَةً مِن آذانِهِمَا ، ولو أردتَ أنكَ جدَعْتَ واحدَةً مِن كلِّ واحدٍ مِنهُمَا لثنَّيتَ فقلتَ : قطعتُ احدَى أُذُنَيْ الزيدين ؛ لأنهُ قد علمَ أنهُ ليسَ لِكلِّ واحدٍ منهُمَا أُذنٌ واحدَةٌ ، وعينٌ واحدَةٌ أن تقطعَ لَهُمَا أُذُناً وَاحِدَةً مِن آذَانِهِمَا ؛ لأنَّ لهُمَا آذَاناً فَلمَّا وقعَ الإلباسُ رَجعُوا الَى التثنيةِ .

مسألةٌ : وتقولُ : قَطعتُ احدَى أُذُني الزيدين ، وأيدِيَهُما اذَا قطعتَ جميعَ الأيدِي ، والعطفُ على احدَى وَلَوْ أرادَ واحدةً مِن كلِّ واحدٍ مِنهُمَا لقلتَ : وأيديَهُمَا ، وسَوَاءٌ حُملتْ علىاحدَى أو علَى المخفوضِ بإحْدَى .

بابُ ما يحذفُ منه التنوينُ لكثرةِ الاستعمـــــــال

اعلمْ أنَّ كلَّ اسمٍ معرفةٍ عِلَمٍ تصفُهُ بابنٍ مُكَبَّرًا مفردًا، وتضيفُ الابـــنَ إلى عِلَمٍ فإنَّك تحذفُ منهُ التنوينَ ، وكذلِكَ الألفُ مِن ابنٍ ويَجرى مجرَى العَلَمِ فى هذا العقدِ الكُنايةُ واللَّقبُ متساويينِ كانا أو مختلفينِ.(١)

فمثالُ وقوعِ ابنٍ بينَ علمينِ هذا زيدُ بنُ عمرٍو ، ومثالُه بينَ لقبيـــنِ هذا قُفَّةُ بنُ بَطَّةَ ، وقولهم : طَامِرُ بنُ طَامِرٍ(٢) للبرغوثِ فإنه لُقبَ به لظهورِه الذى هُو وثبُهُ ، ومثالُه بينَ كنايتَينِ ، قال أبو القاسمِ بنُ أبي سحمدٍ(٣)، وهذا تمثيلُ الجميعِ مُتفقًا ، ومثالُه مختلفًا : زيدُ بنُ أبي عمرٍو ، وأبُو عمرٍو بنُ زيدٍ ، وهذا قُفَّةُ بنُ زيدٍ ، وهذا زيدُ بنُ قُفَّةُ ، وهذا القَاضِي بنُ القائِدِ ، وطف على جميعِهَا بالتمثيلِ، فقدْ أُرِيتُكَ الطريقَ إلَى ذلكَ ، وقد يَثبُتُ التنوينُ فى الكَـلامِ، وحذفُه أكثرُ وبابُ إثبَاتِهِ فى الشِّعرِ كقوله :(٤)

* جَارِيَةٌ مِن قيسٍ ابْنِ ثَعْلَبَةْ *

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٠٤ ، والمقتضب ٢/٣١٢.

(٢) العبارة بنصها فى الكتاب ٣/٥٠٧.

(٣) أبو القاسم بن علي بن محمد الأنصارى البطليوسي المعروف بالصَّفار صحبَ ابنَ عصفور والشلوبين شرح كتاب سيبويه شرحاً حسنا ، ويقال : انه أحسن ما وضع عليه. انظر ترجمته فى البلغة ١٧٣-١٧٤ و بغية الوعاة ٢/٢٥٦ والاعلام ٦/١٢.

(٤) الشاهد للأغلب العجلي كما فى الكتاب ٣/٥٠٥-٥٠٦ وهو من شواهد المقتضب ٢/٣١٥ والخصائص ٢/٤٩١ وسر الصناعة ٢/٥٣٠ والامالي الشجرية ١/٣٨٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٨ . والشاهد فيه إثباتُ تنوينِ قيسٍ الموصوفِ بابنٍ للضرورةِ ، وانظر الخزانة ٢/٢٣٦ ، وعجزه :

* كأنَّهَا حِلْيَةُ سَيفٍ مُذْهَبَةْ *

ووجهُ ذلكَ أنهُ جعلَ الابنَ بدلاً لا صفةً (١) ، وكذلِكَ إذا كانَ الاسمُ العَلَمُ يقالُ فِيهِ : زيدُ بنُ قاسِمٍ، ويكونُ ابنُ قاسِمٍ شُهرَةً جرتْ عليهِ / وليسَ ولداً لصُلبِـــهِ ، ١٤٥/أ وإنما هُوَ جدٌّ لأبيهِ أو لجدِّهِ، وجرتْ الشهرةُ علَى الأحفادِ فيثبتُ التنوينُ في زيدٍ المُتكَلمِ فِيهِ والألفُ في ابنٍ الجارِي عليهِ ؛ لأنهُ إذ ذاكَ في الحقيقةِ بدلٌ لا نعتٌ ، اللهمَّ إلا أن تَصلَ النسبَ حتَّى تلحقَ إلى مَنْ شُهِّرَ البيتُ بِهِ فيدخُلُ زيدٌ إذ ذاكَ في حكمِ الباب .

وإنَّما كانَ بابُ التنوينِ هُنَا الحذفَ لالتقاءِ السَّاكِنينِ مع كثـــرةِ الاستعمالِ وشدَّةِ اتصالِ الصِّفةِ بالموصوفِ فقدْ وجَدنَا التقاءَ الساكنينِ لَهُ تأثيرٌ في الحذفِ ، إلَّا أنهُ في النُّونِ السَّاكِنةِ إذَا التقَى السَّاكِنانِ في الوقفِ فـــي المشهورِ ، وإنَّما تحركُ النُّونُ ، كقولهِ تعالَى : ﴿ وَلكِنِ انْظُرْ إلَى الجَبَلِ ﴾ (٢) وَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ (٣) ، وقدْ حُكِيَ في الشِّعرِ (٤) :

وَلاكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكِ ذَا فَضْلِ

وقُرِئَ في الشاذِّ : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ) (٥) ، وإذَا اجْتمَعَ إلَى التقاءِ

---

(١) ينظر الخصائص ٢ / ٤٩١ .

(٢) الآية ١٤٣ من سورة الاعراف .

(٣) الآية ١-٢ من سورة الاخلاص . والاصول ٣ / ٣٥٥

(٤) الشاهد للنجاشي كما في الكتاب ١ / ٢٧ /وهو في الخصائص ١ / ٣١٠ والمنصف ٢ / ٢٢٩ وسر الصناعة ٢ / ٤٤٠ ، والانصاف ٦٨٤ والامالي الشجرية ١ / ٣٨٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٤٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٧٦ والخزانة ٥ / ٢٦٥-و١٠ / ٤١٨-٤١٩ والشاهد فيه حذف النون من لكن لالتقاء السَّاكنين ضرورة .

(٥) قرأ بِها أبانُ بنُ عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن وابن أبي اسحاق وأبو السَّمال وأبو عمرو في رواية يونس و محبوب ، والأصمعي ، واللؤلؤي و عبيد وهارون عنه . ينظر السبعة لابن مجاهد ٧٠١ ، والكشف ٢ / ٣٩١ والبحر ٨ / ٥٢٨ .

الساكنين كثرةُ الاستعمالِ وكثرةُ دورِ الكلامِ في الأعلامِ كانَ ذلكَ مُؤثرًا في الحذفِ أيضًا .

وشدّةُ اتّصالِ الصّفةِ بالموصوفِ مِمّا يُعينُ أيضًا على الحذفِ حتّى يرجعَ الساكنَانِ كأنّهما مِن كلمةٍ واحدةٍ ، ثُمّ تحذفُ التنوينَ لا لتقاءِ السّاكنَينِ بهذهِ الأسبابِ .

ومذهبُ ابي عمرو بنِ العلاء[١] الحذفُ لكثرةِ الاستعمَالِ ، ويظهَرُ أثرُ الخلافِ في مثلِ قولِكَ : هذهِ هندُ بنتُ فُلانٍ في لغةِ من صَرفَ هِندًا ،[٢] فسيبويهِ ويُونس يُنوّنانِ ،[٣] وأبُو عمرو يحذفُ التنوينَ [٤]، وعلى هذا العَقْدِ تضربُ المسائِلُ ،فتقولُ : هذا زَيدُ بنُ عمرٍو بِالحذفِ ، ولن تَثبتْ فالإثبَاتُ في القليلِ ،وهذا في الصّفةِ ، وكانَ زَيدٌ بنُ عمرٍو حِينَ كَانَ ابنٌ خَبرًا ولمْ يكُنْ صِفةً كالأولَى .

فأما قولُه تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابنُ اللّهِ ﴾ ،[٥] فإنّهُ قُرِئَ بالتنوينِ ، والحذفِ ، فوجهُ قراءةِ التنوينِ أنهُ خَبرٌ وصفةٌ على القَليلِ ، ووجهُ قراءةِ الحذفِ أنهُ صِفةٌ والخَبرُ محذُوفٌ .

وتقُولُ : ظننتُ زيدًا بنَ عمرٍو مُنطَلِقًا على أن تجعَلَ منطلقًا حالًا ،[٦] وتقولُ : زَيدُ ابنُ أخِينَا مُنطَلِقٌ ، وتقولُ : أبُو بكرِ بنُ عمرٍو مُنطلِقٌ فتحذِفُ مِنَ الكُنيةِ ، لأنّها كاسمِ عَلَمٍ ، وهذهِ هِندُ ابنةُ فُلانٍ ، وإثبَاتُ الألِفِ ، لأنَّ ابنةَ ليستْ فِي الكثرَةِ كابْنٍ .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٠٦ لبيانِ مذهب أبي عمرو بن العلاء .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٦٠٥ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٥٠٦ .

(٤) الكتاب ٣/٥٠٧ .

(٥) الآية ٣٠ من سورة التوبة .قرأ عاصم والكسائي :«عزيرٌ ابنُ اللّه» ، منونًا ، وروى عبد الوارث عن أبي عمرو«عزيرٌ منونًا» ، وقرأ ابن كثير و نافع وأبوعمرو وابن عامر وحمزة : «عزيرُ ابنُ الله» ، غير منون - السبعة ٣١٣ .

(٦) ينظر سر الصناعة ٢/٥٣٢ .

[بَيانٌ في أقسامِ التنويـــــن]

زيادَةُ بيانٍ : قد تَّقدَّمَ أنَّ التنوينَ في كلامِ العرَبِ على خمسةِ أضربٍ(١):

تنوينُ تمكينٍ وصرفٍ، وهُوَ المرَادُ في هَذا البَابِ .

وتنوينُ تنكيرٍ في قولِهِمْ : سيبويهِ وسيبويهٍ آخرَ ، وإيهِ وإيهٍ، ومَـا أشبهَ ذلِكَ .

وتنوينُ عِوضٍ ، نحو : حِينَئِذٍ وَيَومَئِذٍ عوضٌ من الجملةِ التي تُضافُ إليهَا إذْ، وَنحوُ : جَوارٍ وغواشٍ وقاضٍ اسمِ امرأةٍ .

وتنوينُ مقابلةٍ ، نحو : مُسلِمَاتٍ ، وعَرفَاتٍ .

وتنوينُ ترنُّمٍ ، وهُوَ الذي في القَوافِي .

فأمَّـــــا تنـــــوينُ الصَّـــــرفِ فيُحَـــرَّكُ لالتقاءِ الساكنَينِ في الشَّائِعِ من كلامِهِمْ ، ورُبَّما حذفَ للسَّاكِنينِ ، وقد قُـرِئَ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾، ويُحذَفُ لِلإضَافَةِ وَمعَ الألِفِ واللَّامِ وفـي الوقفِ في الرفعِ والجرِّ في الأفصَحِ ، ومِنَ الأسماءِ المبنيةِ في النِّدَاءِ وغيرِهِ في هذَا البَابِ ، ولكنَّ العرَبَ حذفتْ في هذا البابِ قِياساً مطرداً مِنَ الأسماءِ الأعلامِ والكُنَى والألقَابِ كَانتْ لمنْ يعقِلُ أو لِمَا لاَ يَعقِلُ ، نحوُ : طامرُ بـنُ طامِرٍ ، ومَا يقومُ مَقامَهَا ، وقد تقدمَ ذلِكَ / تأصيلاً وتمثيلاً، ومن ذلكَ قولُهُم : ١٤٥/

ضُلُّ بنُ ضُلٍّ ، يقالُ لِمن يُجهَلُ نَسبَهُ ، وفُلانُ بنُ فُلاَنٍ كَقولِكَ : زيدُ بنُ عمرٍو؛ لأنَّ فُلاناً في كَلامِهِمْ عبارَةٌ وكنَايةٌ عنِ العَلَمِ(٢)، وأمَّا زَيدَ بنُ القَاضِي ، وعمرُوبنُ الأميرِ ومَا أشبهَ ذلِكَ من يَغلِبُ عليهِ ويشهرُ بهِ فَكَالأعلامِ(٣)؛ وقدْ جاءَ في الشِّعرِ ثَباتُ التنوينِ قال(٤):

جَارِيَةٌ مِن قَيْسٍ ابْنِ ثَعْلَبَةْ كَأنَّهَا حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَـــهْ

---

(١) في الجزء المنقود من هذا الكتاب وانظر هذه الاقسام في البسيـط ١/ ١٧٥ فمابعدها .

(٢) العبارة بنصها في الكتاب ٣/ ٥٠٧ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٥٠٧ .

(٤) مر قريبا .

وقال آخر: (١)

لَتجِدَنّي بِالأَمِيرِ بَـرًّا وَبالقَناةِ مِدْعَسًا مِكَـرًّا

إذا غُطَيْفُ السُّلَمِيُّ فَـرًّا

شاهدُه حذفُ التَّنوينِ فِي غيرِ مَا ذكرنَا مِن قُيودِ البابِ، وحيثُ مَا يثبُتُ التنوينُ تثبُتُ الأَلِفُ فِي ابْنٍ، (٢) وحيثُما تَحذِفُ التَّنوينَ تُحذَفُ الأَلِفُ، والبيتُ الذى هُوَ (جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ) هُوَ لِلأَغْلَبِ العِجْلِيّ، وقَالَ الحُطَيْئَةُ: (٣)

إلاَّ يَكُن مَالٌ يُثَابُ فإنَّهُ سَيَأْتِي ثَنَائِي زَيْدًا ابْنَ مُهَلْهِلِ

فأثبتَ التنوينَ ولا يُحمَلُ إلاَّ علَى البدَلِ، قلتُ: ووجهُ إثبَاتِهَا مَعَ البـدَلِ دُونَ النعتِ؛ لأنَّ البدَلَ علَى نِيةِ تكريرِ العَامِلِ، فكأنَّ ابنًا وقَعَ مباشِرًا للعَامِلِ فأشبَهَ كونَه فَاعِلاً أو مفعُولاً أو مبتدأً، وهُوَ محلُّ ثبوتِ الأَلِفِ فى ابنٍ وجُوبًا ولُزومًا،

---

(١) هذا الرجز فى النوادر لابي زيد من غير نسبة الى قائل. النوادر ٣٢١ وهو فى معانى القرآن للفراء ١/ ٤٣١ و ٣/ ٣٠٠ والمحلّى لابن شقير ١٩٥ وسر الصناعة ٢/ ٥٣٤ والأمالي الشجرية ١/ ٣٨٢ واللسـان (دعس) والشاهد فيه قوله: (اذا غُطَيْفُ السُّلَمِيُّ فَرَّا)، حيث لم ينون، قال الفراء: "والتنوينُ أجوَدُ".

(٢) انظر سر الصناعة ٢/ ٥٣١ قال ابن جنى: "ومن فعَلَ ذلكَ لزمَهُ الأَلِفُ فى ابنٍ خَطَّأ الَى هذا رأيتُ جميعَ أصحابِنَا يَذهبُونَ".

(٣) الشاهد للحطيئةِ من قصيدةٍ يمدحُ بِهَا زيدَ الخيلِ الطَّائِيّ، وهـىَ فى ديوانه ٨٤، والشاهِدُ فى معانِى القرآن للفراء ١/ ٤٣٢ والخصائص ٢/ ٤٩١ وسر الصناعة ٢/ ٥٣١ والحلل فى اصلاح الخلل ٣٤٠، والأمالي الشجرية ١/ ٣٨٢ قال ابن جني: "فالوجه أن يكُونَ ابنُ مَهلْهِلٍ بدلاً من زيدٍ لاَ وصفًا لَهُ؛ لأنهُ لو كَانَ وصفًا لحذفَ تنوينَهُ، فقِيلَ: زيدُ ابنُ مَهَلْهِلٍ، ويجوزُ أن يكونَ وصفًا أخرجَ علَى أصلِهِ كَكَثِيرٍ مِنَ الأشيـاءِ تخرجُ على أصُولِهَا تنبيهًا على أوائِلِ أحوالِهَا.

وقد حذف التنوينَ مِنَ الأوّلِ وان لمْ يكنْ ابنٌ فِيهِ نعتًا قال :(١)

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِى وانْ كُنتُ دَارِيًا   شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أو شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ

أسقطَ التّنوينَ للسّاكِنَين ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدُ اللّهُ الصَّمَدُ ﴾

وشُعيثُ بنُ سَهْمٍ مُبتدأٌ وخَبَرٌ ،لأنّ شُعَيثاً اختُلِفَ فِي نَسَبِهِ فَزَعَمَ بعضُهم أنّهُ ابنُ سَهْمٍ ،وذَهَبَ آخرونَ الَى أنّهُ ابنُ مِنْقَرٍ.

---

(١) الشاهد للأسود بن يعفر كما فى الكتاب ١٧٤/٣ والكامل ١٧٨/٣ وهو فى المقتضب ٢٩٤/٣ والتصحيف والتحريف ٤٩٤ والمحتسب ٥٠/١ والحلل فى إصلاح الخلل ٣٤٠ والأشموني ١٠/٣ والتصريح ١٤٣/٢ والخزانة ١٢٢/١١-١٢٨ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٢٠٨/١ .

بابُ أقسامِ المفعولينَ و هيَ خمسـةٌ

قالَ الشيخُ الاستاذُ أبُوالحسن بنُ خروفٍ - رحمه الله - كَانَ الأولَى أن يقولَ أبو القاسم - رحمه الله - : بَابُ المفعُولَاتِ، لوجهَيْنِ : أحدُهُمَا : أنه يَتكلّمُ علَى الألفَاظِ ، وهي لَا تَعقِلُ .

والثاني : أنَّ الجمعَ بالألِفِ والتّاءِ يَجمَعُ الكُلَّ، و بِالياءِ والنّونِ يَختصُّ بِالعَاقِلينَ، لكنّهُ قدْ بَقِي الْمُسَمَّيْنَ ، وَغَلَّبَ من يعقِلُ .

وَقَالَ ابنُ خروف أيضـًا أَوّلَ هذَا البابِ : تَكلَّمَ ابنُ بابشاذ فـي أوّلِ هذَا البابِ على العامِلِ فِي المفعُولَاتِ ، وَرَجَّحَ الأقوَالَ ، وأفسَدَ بعضَهَا وَدلَّ كَلامُهُ علَى أنَّ العَوامِلَ هِيَ الألْفَاظُ حَقِيقَةً ولَا يتخيَّلُ/ ذلك من يُحسِنُ ،وقد بُيّنَ ذَلِكَ فيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الكِتَابِ فِي بَابِ الفَاعِلِ والمفعولِ بِهِ ، ولكنِّي أذكُرُ الآنَ كَلَامَ ابنِ بَابشَاذ ، كَما رَسَمَهُ قَالَ (١) : " جملةُ هَذَا البابِ قد تَقَدَّمتْ عقودُهُ وأُصُولُهُ فِي أوّلِ الكِتَابِ فَلَاحَاجَةَ إلى إعَادَةِ ذَلِكَ وقَدْ كَانَ ينبغِي لَهُ أن يُقدّمَ ذكرَ ذَلِكَ مَعَ المفعُولاتِ، وإذَا كَانَ كَذلِكَ فَلَا بُدَّ أن يعلّقَ مَعَ كُلِّ فَصلٍ من هَذِهِ الفُصولِ شَيئًا مَا لمْ يتقَدَّمْ ذِكْرُهُ .

أمّا المفعُولُ بِهِ فَفِي العَامِلِ فِيهِ والنَّاصِبِ لَهُ أربَعَةُ أقوَالٍ : (٢)
وَذلِكَ إذَا قلتَ : ضربَ زيدٌ عمرا ،فمذهب سيبويه - رحمه الله - أنَّ العَامِلَ فِي عمرٍو النَّصبَ « ضَرَبَ » وَحدَهُ .

ومذهَبُ هِشَامٍ أنَّ العَامِلَ فِيهِ الفَاعِلُ وحدَهُ ،
ومذهَبُ الفراءِ أنَّ العامل فيه مجموعُ الفعلِ والفَاعِلِ .
ومذهَـبُ الأحمر أن العامـلَ فِيـه المعنَـى

---

(١) من هنا إلى قوله الآتي : فثبتَ أنّ الصحيحَ مذهبُ سيبويهِ من كلام ابن بابشاذ لوحة ٢٢٩ .

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في الانصاف ١/ ٧٨ فمابعدها . القول في عامل النصب في المفعول . وهيَ من المسائل الخلافية . وانظر التبيين ٢٦٢ فمابعدها .

والمُخَالَفةُ وأصحُّها كُلُّها مذهَبُ سيبويهِ .

والدَّليلُ علَى صحتِهِ أنَّا وَجدْنَا / الفعلَ إذَا كَانَ متصرّفاً تصـرَّفَ ١٤٦/أ
في معمولِهِ ، وإذَا لَمْ يَكُنْ متصرّفاً لَمْ يَتَصَرَّفْ في مَعمُولِهِ ، وَوجَدنَاهُ يَتعدّى الَى واحِدٍ وإلَى اثنَينِ والَى ثَلاثَةٍ ، وَيَتَعدّى بنفسِهِ تَارَةً و بحرفِ الجرِّ أُخرَى ، و هَذَا كلُّه رَاجعٌ الى نفسِ الفعْلِ فَدلَّ علَى أنَّ العمَلَ لنفسِ الفِعْلِ .

و حجةُ هِشامٍ أنَّ الفعْلَ لا يكُونُ فِعْلاً الاّ بوجُودِ الفَاعِلِ ، والفِعْلُ انَّما هُوَ في الحقيقَةِ مفعُولٌ للفَاعِلِ و مُحْدَثٌ عَنهُ ، فَكانَ لِذَلكَ هُوَ العَامِلَ في المفعُولِ ، كَما كَانَ الفاعِلُ هُوَ المُحدِثَ لنفسِ الفِعْلِ ، وهذَا كُلُّهُ مُنتَقَضٌ بِالمصدَرِ الذِي هُوَ أصلُ الفعلِ مِن نحوِ ضربْتُ ضَرباً ؛ لأنَّ الضربَ معمُولٌ لِضَرَبَ ومنتصبٌ بِـهِ بِإجمَاعٍ ، والفاعِلُ في الوَاحِدِ مُوَحَّدٌ لِلفعلِ ، وَمِمَّا يُضعِفُ ذَلكَ أنَّ الفَاعِـلَ والمفعولَ اسمَانِ ، فليسَ عملُ أحدِهِمَا فى صَاحِبِهِ بِأَوْلَى مِنَ الآخرِ ، كَمَا أنَّ المُضَافَ والمضافَ اليهِ كَذَلِكَ .

و حجةُ الفراءِ أنَّ الفِعْلَ والفاعِلَ كَالشَّـىءِ الوَاحِدِ بالأدلَّةِ المذكُورةِ على ذَلكَ ، فوجَبَ [أن يَكُونَ العَمَلُ لمجمُوعِهِمَا] (١) ، وهذَا القياسُ ليسَ بِصحِيحٍ ؛ لأنَّ الفعلَ والفاعِلَ جملةٌ والجملةُ معنًى ، فَلو كَانتْ الجملَةُ هيَ العَامِلَةَ لم يَجُـزْ عمرًا ضَربَ زَيدٌ كَما لَمْ يَجُزْ * مُصَدِّقًا هُوَ الْحَقُّ * (٢) ، وَلَوْ كَانَ كُـلُّ مَـا يَصحَبُ الأفعَالَ وَيَصِيرُ مَعَهَا بمنزلةِ الجُزْءِ مِنهَا يكُونُ عَامِلاً لوَجَبَ أن تَقُولَ مثلَ ذَلكَ إذَا اتصلتْ بِهَا النُّونُ الشدِيدَةُ أو الخَفِيفَةُ أو معنَى الإمَالةِ أو زَوائِـدِ الأفعَالِ ، وَفي عَدمِ القَولِ بذَلِكَ دَليلٌ علَى ضَعفِهِ ، و حُجَّةُ الأحمرِ أنهُ لَـولا

---

(١) فى الاصل : فوجب يريد فى المفعول لمجموع الفعل والفاعل ، والتصويب من شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٢٩ .

(٢) الآيـة ٩١ من سورة البقرة و ٣١ من سورة فاطر ، وصحة الآيــة (هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) .

المعنى لَمَّا صَحَّ رفعُ الفاعِلِ ونَصبُ المفعولِ ؛ لأَنَّهُ إذا استقرَّ من وقَعَ منه الفعلُ ، ومن وقَعَ بِهِ الفِعْلُ رُفِعَ أَحدُ الاسمَيْنِ ، ونُصِبَ الآخَرُ ، وليسَ هذا القياسُ بصحيحٍ ؛ لأَنَّ في كلامِهِمْ أسماءً كثيرةً فاعلَةً في اللفظِ مفعُولَةً في المَعْنَى، فلوْ كانَ اعتبارُ المعنَى فِيمَا ذَكَرَهُ صَحِيحًا لَوَجَبَ النصبُ في مِثْلِ : مَاتَ زيدٌ وسقَطَ الحَائِطُ ؛ لأَنَّ هذِهِ الأشياءَ مَفعُولَةٌ لغيرِهَا ، ومثلُهُ رفعُ ما لم يُسمَّ فاعلُهُ ، فثبَتَ أَنَّ الصحيحَ مذهبُ سيبويهِ .

انتهى كلامُ ابنِ بابشاذ - رحمه الله - في هذِهِ المسألَةِ التي نسبَهُ ابنُ خروف فِيهَا إلى الخَطأِ من غيرِ إبداءِ وجهٍ مِنَ الخطأِ الذي زَعمَ .

والذي أقولُه : إنَّ إنحاءَ المتأخِّرِ على المتقدِّمِ هُوَ الخَطأُ بعينِهِ على أَنَّ كُلَّ مَا قالَهُ ابنُ بابشاذ في رَدِّهِ وقبولِهِ مناسبٌ .

[مبحث في أقسام المفعولات]

ثُمَّ نرجِعُ إلَى البابِ فَنقُولُ : المفعولاتُ على ما ذكرَ خمسةٌ : مفعولٌ مطلقٌ ، وهُوَ : المصدرُ ، وسمِّيَ مفعولًا مطلَقًا ؛ لأَنَّ الفعلَ ينطلِقُ عليهِ من غيرِ تقييدٍ بحرفِ جَرٍّ لا صريحٍ ولا ضِمْنٍ، كالمفعُولِ بِهِ والمفعولِ فِيهِ ، وهُوَ ظرفُ الزمانِ ، وظرفُ المكانِ ، والمشبَّهُ بِهِ ، وهُوَ الحَالُ ، والمفعُولُ من أجلِهِ ، ومعَهُ كلُّ هذِهِ اقتضاءُ الفعلِ لهَا بهذِهِ الوسَائِطِ، وإنْ نَصَبَهَا الفعلُ لفظًا .

والمصدرُ اقتضاءُ الفعلِ لَهُ مطلقًا غيرَ مُقيدٍ .

ثُمَّ المصدَرُ ، وهوَ المفعولُ المطلَقُ، حَدُّهُ أنهُ اسمُ الحدَثِ المنصوبُ الذي يُوافِقُ الفعلَ بلفظِهِ أو بمعنَاهُ ، فمثالُ المُوافِقِ لفظًا : قَامَ قِيَامًا وقعدَ قُعودًا ، ومثالُ المُوافِقِ معنًى : قَامَ وقُوفًا و قعَدَ جُلُوسًا .

وهو ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ :(١) مُؤكِّدٌ ، ومُبَيِّنٌ ، ومعدُودٌ ، / وقدتَقدَّمَ ١٤٦/

---

(١) أربعة أقسام عند الصيمري، كما قال : "وهو يذكر على وجوه أربعة : أحدها أن يكون لتأكيد الفعل . الثاني : أن يكون لبيان نوع الفعل . الثالث : أن يذكر لتبيين عدد مراتِ الفعل ، الرابع : أن يذكر لتبيين هيئته ، كقولك : حَسَنُ المشيةِ والقِعدَةِ" التبصرة والتذكرة ٢٥٤/١ .

تحقيقُ هذا في بابِ ما تتعدّى إليهِ الأفعالُ المتعدّيةُ وغيرُ المتعدّيةِ .

وقال الأستاذ أبو بكر بنُ طلحةَ - رحمه الله - : فأمّا المطلَقُ فعلى وجهين : فعلٌ ، وحدثٌ ، فالفعلُ حركاتُك ، والحدثُ ما يكونُ عن حركاتِك فإذا صحَّ هذا بطَلَ أن يكونَ الحدثُ اسمَ الفعلِ ، كما قال أبو القاسم - رحمه الله - ، والدليلُ على ذلك قولُكَ : أحدثْتُ حدثاً أيْ: فعلْتُ حدثاً ، فالحدثُ هو مفعولُك ، والإحداثُ فعلُك ، وهذا بيّنٌ ، وتقولُ في مثالٍ آخرَ - ويترتّبُ منه دليلٌ آخر - : أعجبَني أن فعلْتَ كذا فهذا فعلُكَ ، وأعجبَني ما فعلْتَ ، فهذا مفعولٌ لهُ ، وكلاهما يسبكُ سبكَ المصدرِ ، وأحدُهما يعمَلُ والآخرُ لا يعمَلُ ، فتقولُ : أعجبَني أن قلتَ لا إلهَ إلاّ اللّهُ بمعنى أعجبَني قولُكَ لا إلهَ إلاّ اللّهُ ، وتقولُ : أعجبَني ما قلتَ أيْ: قولُكَ الذي هوَ مفعولُكَ ، ولا تقولُ : أعجبَني ما قُلتَ لا إلهَ إلاّ اللّه على أن تُريدَ قولَكَ لا إلهَ إلاّ اللّهُ ، فإنْ جعلتَه بدلاً جازَ.

قلتُ : هذا الذي جلَبهُ الأستاذ أبو بكرِ بنُ طلحةَ ليُبطِلَ بهِ قولَ أبي القاسمِ ، وأظنّه لابنِ الطراوةِ إذْ هوَ مُغرىً بكلامِ ابنِ الطّراوةِ حتّى إنّه يجعَلُ نفسَهُ وابنَ الطراوةِ قِسْماً على حِدَةٍ وكُلَّ النحويينَ قِسماً آخرَ ، ولكنّ الحقَّ أحقُّ أن يُتبعَ .

وقد تقدَّمَ الكلامُ على قولِ أبي القاسم عندَ قولِهِ في أوّلِ البابِ من الجملِ ،(والحدثُ المصدرُ ، وهو اسمُ الفعلِ ، والفعلُ مشتقٌّ منهُ)(1) على غايةِ التحقيقِ فانظرهُ هُناك .

فقولُ الأستاذِ هُنا : فأمّا المطلَقُ يريدُ المفعولَ المطلَقَ فعلى وجهين : فعلٌ وحدثٌ ، فالفعلُ حركاتُك، والحدثُ ما يكونُ عن حركاتِك ، وهذا الفنُّ مِن قائِلِه انبَنى على إيهامٍ يَجِبُ أن يُنزَّهَ جانبُ الاستاذِ عن قائِلِه ،

---

(1) الجمل ٥٠١

وذلكَ أنَّ حركةَ المتحركِ منكَ القائمةَ بمحلّهِ ، وهيَ حدثُـهُ ومُحدِثُهُ ، لأنّهـا مَقدُورَةٌ ، ومَا توقّفَ عليهَا مِنَ الأفعَالِ ان نُسِبَ ذَلِكَ للمتحرّكِ أو حرَكَتِـهِ فَذلِكَ على سبيلِ المجازِ من تسميةِ الشّيءِ باسمِ الشّيءِ إذا دَلَّ عليهِ أو كـانَ منهُ بسبَبٍ ، وهذا أقربُ مَا يحمَلُ عليهِ كلامُ الأستاذِ مَعَ أنهُ ليسَ بفعْلٍ لَهُ ، وإنمَا فعلُهُ وحَدَثُهُ ما قَامَ بمَحلّهِ .

وقدْ قَالَ الأستاذُ المرحومُ أبو محمد فُضَيلٍ في رَجَزٍ لَهُ على كِتَـابِ الجُمَلِ بعدَ أن قال (١) :

النحوُ في اصطِلاَحِ أهلِ الأدَبِ ... عِلمٌ يُقَانُونِ كَلاَمِ العَـرَبِ
وَهْوَ اذا حَصّلْتَهُ تَغْييـرُ ... فِي الكَلِمِ الثّلاثِ يَستَدِيـرُ
والكَلِمُ الثّلاَثُ فِعْلٌ وَاسْـمُ ... وَبعدَ ذَاكَ الحَرْفُ فَاعْلَمْ تَسْمُ

ثم قَالَ :

والمصْدَرُ المَشْهُورُ في هَذَا الغَرَضْ ... يَعْرِفُهُ أهْلُ الكَلاَمِ بِالْعَـرَضْ

قلتُ : والعَرَضُ عندَ أهلِ التحقيقِ كلُّ وصفٍ قَائِمٍ بذَاتِ الموصوفِ بِهِ ، ومَا خرَجَ عن ذَاتِ المتصفِ بذَلِكَ العَرَضِ المُقدَّرِ لَهُ فلاَ أثرَ لَهُ فِيهِ ، وغايةُ مَا يدّعِي أهلُ الزّيغِ ، حَاشَى جَانِبَ مَن ذَكرنَاهُ مِن ابنِ طَلحَةَ ، وابنِ الطَرَاوةِ عن ذَلِكَ .

إنَّ ذَلكَ علَى طريقِ التّولّدِ (١) ، والتّولُّدُ محالٌ شرعًا وعقـلاً ، فقولُ ابنِ طَلحةَ : " فالفعلُ حركاتُكَ ، والحدَثُ مَا يكُونُ عن حركاتِكَ " كـلاَمٌ فَاسدٌ إنْ أُخِذَ على أنه من فِعلِ المتحرّكِ حقيقـةً ، وإنْ أُخذَ على المجَـازِ فَيجرى ، وإنْ كانَ الأولَى أنْ لاَ يُسامَحَ فِيهِ قائلُهُ لإيهَامِهِ بِالتولّدِ ، وهُـوَ مُحالٌ ، فَلمْ يَخطِئْ أبو القاسمِ ، ولولاَ المُسامَحَةُ لَكانَ العَكْسُ ألزَمَ .

وتحقيقُ هَذَا / يَجرُّ إلى علمِ الكلامِ ، وهُوَ خَلطُ الصّنائعِ ، وقدْ أبدَيْتُ حقيقَةَ قولِ أبِي القَاسمِ ، لأنهُ الحقُّ الصّرَاحُ ، لأنَّ الحدَثَ بالحقيقَـةِ ما قامَ بمحلِّ القادِرِ مُبَاشِرًا بقدرتِهِ كَـقيَامِهِ وحركَتِهِ وسُكُونِهِ ، وإنّما سَرَى هَـذَا الوهمُ من مصادِرِ الأفعالِ المتقدّمةِ من حيثُ يَظهرُ عنها أثرٌ في المَحلِّ المَضْرُوبِ ١٤٧/

---

(١) التولد أن يصيرَ الحيوانُ بلا أبٍ وأمٍ مثل الحيوانِ المتولدِ منَ الماءِ الراكدِ في الصيف . ينظر التعريفات : ٦٨ .

متوقفٌ على حركةِ الضَارِبِ ، وهذَا هُوَ التَعلّقُ عندَ الأصوليّين ، وهذَا هو الذى حوَّمَ عليهِ بقولِهِ : أحدثْت حدثًا أىْ: فعلتَ حَدثًا ، فَالإحداثُ فِعْلُكَ ، والحدَثُ مفعولُكَ ، ثمَّ قالَ : وهذَا بَيِّنٌ ، قلتُ : ان أرادَ بِأنَّ هذَا بَيِّنٌ أىْ: وجُودُ الفرقِ بينَ إحْدَاثٍ وحَدثٍ فَسُلِّمَ، لكنّى أقولُ لَا زيادَةَ على الحدثِ الكائنِ ، لكنَّ ذَلِكَ التفكيكَ الذّهنيَّ راجعٌ باعتبارِ كونِ الإحداثِ مصدرًا لأَحْدثَ ، والحدَثُ مرادِفُ لِحدوثِ اللذيْنِ هُمَا مَصدرانِ لحَدثٍ مُطَاوعِ أحدثَ ، كما تقولُ : أعلمتُهُ فَعَلِمَ ، وكَذَلِكَ قولُهُ فى المَثالِ الآخِرِ الذى زَعمَ أنَّ فِيهِ ترتيبَ دَليلٍ آخرَ ، وهُوَ قولُه : أعجَبنِى أنْ فَعلْتَ كذَا فهذَا فِعْلُكَ ، وأعجَبني مَا فَعلْتَ فهذَا مَفْعُولُكَ ، وكلاهُمَا يَنسِبكُ سَبكَ المصدرِ .

قلتُ : فِعلُكَ فى هذيْنِ المثالينِ هُوَ مفعُولُكَ ؛ لأنَّ الحدَثَ الذى هوَ المصدرُ هُوَ فِعلُ الفاعِلِ بالحقيقةِ ، والتَّغايُرُ المُتَوهَّمُ بينَ المِثالَينِ انمَا يرجعُ من جِهَةِ أخذِهِ منسُوبًا لموقعِ الفعلِ أنْ فَعلتَ ، وهوقولُكَ : "مَا فعلتَ" غيرُ منسوبٍ ، وإن كَانتْ النسبَةُ لِلفَاعِلِ تلزمُ من جِهَةِ اقتضاءِ اللفظِ لاَ صريحِهِ .

وكَذلِكَ أيضًا قولُهُ فى طلبِ الفرقِ مُستدِلاً بقولِهِ : "أعجَبنى أنْ قُلتَ : لاَ الهَ الاَّ اللّهُ" بمعنَى أعجَبنِى قَولُكَ : لاَ الهَ الاَّ اللّهُ .

وتقولُ : أعجَبنِى مَا قُلتَ أىْ: قَولُكَ الذِى هُوَ مفعُولُكَ ، ولاَ تقُولُ : أعجَبنِى مَا قُلتَ: لاَ إلَهَ الاَّ اللّهُ على أن تُريدَ قولَكَ: لاَ إلَهَ الاَّ اللّهُ ، فإن جَعلْتَهُ بدَلاً جازَ .

قلتُ : وهذَا أعجَبُ مِنَ الأولِ ، أيتوهَّمُ أحدٌ أنَّ قولَكَ : أعجبَنِى أنْ قُلتَ: لاَ إلَهَ الاَّ اللّهُ غَيرُهُ فى المفهُومِ لِقَولِهِمْ : أعْجَبنِى مَا قُلتَ لاَ إلَهَ إلاَّ اللّهُ ؟ بَلْ لاَ فرقَ بينَهُمَا مِن أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُمَا مَقُولُ قولِ القائِلِ ، ومقُولُ القَولِ هُنَا هُوَ القَولُ القَائِمُ بِالقَائِلِ ، وقولُه : فإنْ جَعلْتَهُ بدَلاً جَازَ ، وإذَا كَانَ بدَلاً فَهوَ هُنَا بَدَلُ شَىءٍ من شَىءٍ فأحدُهُمَا غيرُ الآخِرِ ، وإن كَانَ لاَ يُقَالُ برفضِ استعمَالِهِمْ أصلاً يُصرحُ بِالمُغَايَرةِ ، ألاَ تَرَى أن تَركَهُم "لِوذَرَ، وَودَعَ" ،

واستعمالَهم لِترك عِوضًا منه لا يُصرّح بالمُغايَرة ولا يتضمّنها ، وكذلك استعمالُهم لتارِك ،وإهمالُهم لِوَاذِر .

[بيانٌ في تقسيم المصدَر والحدَث أربعةَ أقسامٍ]

ثمَّ المصدرُ والحدَثُ أربعةُ أنواعٍ ، فمنهُ في جَوابِ أيّ: ،كقولِك :مشيْتُ مشىَ الصّالحين أو مشيَ الشرطِ ، وفي جوابِ كَمْ ؟ كقولِك : ضربتُ ضربةً ، وفي جوابِ كيفَ ؟ كقولِك : جلستُ جِلسةَ مُستوفِزٍ (١) ، كأنّ قائلاً قال : كيفَ جلستَ ؟ ومنهُ توكيدٌ ، وهُوَ الذي يُقصَدُ بِهِ تحقيقُ الفعلِ مِن غيرِ زيادةٍ عليهِ .

وأمّا قسمَةُ المفعولِ المُطلَق ، وهُوَ المصدَر ، وهُوَ مقدَّمٌ على جميعِ المفعولينَ في المرتبةِ لاقتضاءِ الفعلِ لهُ بنفسِهِ ، وقد تَقدَّمَ تحقيقٌ فيهِ .

وبقيَ الآن الكلامُ في النّاصِب ، وكونِهِ معمولاً بغيرِهِ ، فالكلامُ فيهِ من هذهِ الجهةِ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ : قسمٌ لا خلافَ أنّ الناصِبَ لهُ الفعلُ المذكورُ معَهُ أيْ : الذي في حُكمِ المذكورِين نحو : ضربتُ / ضربًا ، وجئتُ ركضًا وعدوًا . ١٤٧/

و قِسمٌ : لا خِلافَ أنّ الناصِبَ لهُ فعلٌ مِن غيرِ لفظِهِ وهُوَ كُلُّ مصدرٍ وقع معلولاً بِهِ ، نحوُ : جئتُكَ طمعًا في معروفِك ؛ لأنّ الشيءَ لا يكونُ علةً لِنفسِهِ .

و قِسمٌ : فيهِ خلافٌ (٢) وهُوَ ما كانَ من معنَى الفعلِ الذي قبلَهُ ،

---

(١) في اللسان (فزز) وذكر الجوهري : وقعدَ مُستوفِزًا أيْ: غيرَ مُطمئنٍ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٢ قال ابن يعيش : وأما الضرب الثاني وهو ما لا يُلاقي الفعلَ في الاشتقاقِ بأن يكونَ من غير لفظه ولن كانَ معناهُما متقاربًا نحو: قولك : شنِئتُهُ بُغضًا وأبغضُهُ كراهةً

===

مثل : يعجبنى حبًّا وأحبّه إعجاباً كما قال :(١)

يُعجِبُهُ السَّخُونَ والبُرُودُ والتَّمْرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

فهذا فيه قولان منهم من يجعل العامل هو الفعل المطلق ؛ لأنّ الفعل إذا تعدّى إلى ما هو من لفظه ومعناه، وعدم اللفظ تعدّى إلى المعنى .

ومنهم من جعل العامل محذوفاً من لفظ المصادر الموجودة ليكون الباب واحداً ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمرّ مرّ السّحاب صنع الله الذى أتقن كلّ شىء ﴾.(٢)

وأمّا المفعول فيه فثلاثة أشياء : ظرف زمان ، وظرف مكان ، وحال ؛ لأنّ هذه الثلاثة يصحّ فيها معنى " في " إلّا أنّ " في " يجوز إظهارها مع الظرفين ولا يجوز مع الحال ؛ لأنّ الحال مشبهة للمفعول به أكثر من شبه الظرفين للمفعول به ؛ لأنّ معنى الوعاء في الظّرفين أمكن من معنى الحال .

والذى يدلّ على شبه الحال بالمفعول به امتناع تقديم الحال على عامله إذا كان عامل الحال معنوياً ، وجواز ذلك في الظرفين فدلّ ذلك على شبهها بالمفعول به ، فلم تظهر معها " في " كما ظهرت في الظّرفين ، والكلام على الظّروف والحال قد تقدّم مستوفًى .

=== وقعدت جلوساً ، وحبست منعاً ، فأكثر النحويين يجيز أن يعمل الفعل في مصدره الآخر وإن لم يكن من لفظه لاتفاقهما في المعنى . وذهب الآخرون إلى أنّ الفعل لا يعمل في شيء من المصادر إلّا أن يكون من لفظه نحو : قمت قياماً .

(١) الشاهد لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٧٢ ، وهو في الجمل لابن بابشاذ ٢٣٠ والفوائد المحصورة في شرح المقصورة للخمي ٣٠٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٢ والأشموني ٢/١١٤ ، واللسان (سخن) وفي ديوان رؤبة : " والقزّ حبًّا ".

(٢) الآية ٨٨ من سورة النمل .

[مبحث في المفعولِ مَعَهُ والمفعولِ من أجلِهِ]

فَصـــلٌ :

وأمّا المفعولُ مَعَهُ والمفعولُ من أجلِهِ فَهُمَا اللّذانِ قَصدَ لَهُمَا الباب ؛ لأنّ الغيرَ قد تَقَدَّمَ الكلامُ عَليهمَا وعلى أحكامِهمَا في أبوابِهَا .

فالمفعولُ مَعَهُ هُوَ الاسمُ المنصوبُ بَعدَ الوَاوِ الواقِعَةِ موقِعَ حرفِ الصفةِ في غيرِ العطفِ ، وإنّما نصبَ حِينَ تَخَيَّلَ فِيهِ غيرَ العطفِ ، وأنّهُ فَضلَةٌ كسائِرِ الفَضلاتِ، وأصلُهُ أن يصِلَ الفعلُ إليهِ ، ثُمَّ اتُّسِعَ فِيهَا وحُذِفَتْ ، وأُنِيبَ مَنابَهَا الواوُ لِمَا بينهُمَا مِنَ المُناسَبةِ في التشريكِ ، وذَلِكَ قولُكَ ما صنعتَ وأباكَ، كَانَ الأصلُ مَا صنعتَ بِأبيكَ ، واستَوى الماءُ والخَشَبَةَ ، كَانَ الأصلُ استَوى المَاءُ على الخشَبَةِ ، وجَاءَ البَرْدُ والطَّيالِسَةَ ، مَعنَاهُ جَاءَ البردُ بِالطَّيَالِسَةِ ، وقولُهُمْ : "لَو تُركَتْ النَّاقَةُ وفصيلَهَا لرَضَعَهَا(١)"، مَعنَاهُ : لَو تُركَتْ لِفصيلِهَا ، فَإذَا كَانَ المفعُولُ مَعَهُ بِهذَا التقدِيرِ تَبيَّنَ أنهُ يُتخَيَّلُ فِيهِ غيرُ العطفِ، وأنّهُ فَضلَةٌ ، فوجَبَ حِينَ زَالَ حَرفُ الصِّفَةِ الذي جرّهُ وعُوضَتْ مِنهُ الواوُ لِشبَهِهَا في الجميعِ أن يَكونَ (*) مَابعدَهَا مَنصُوبًا ،لأنّ الواوَ لَا تعمَلُ ،وانتقَلَ العمَلُ إلَى العَامِلِ الذي قبلَهُ بوسَاطَةِ الوَاوِ .

[بَيانٌ في انقسَامِ مَا تدخُلُهُ وَاوُ المُصَاحَبةِ إلَى ستةِ أقسَامٍ]

ثُمَّ إنَّ مَا تدخُلُهُ المُصَاحَبَةُ على ستةِ أنوَاعٍ (٢) : نَوعٌ لَا يتوجّهُ فِيهِ الرفعُ على العطفِ ألبتّةَ مِثالُهُ : مَشيتُ والسَّاحِلَ ، واستَوَى الماءُ والخَشَبَةَ لتعذرِ العطفِ لِفسادِ المعنَى .

(*) في الأصل : أن يكون بعدها ، والسياق يعطي زيادة ما .
(١) ينظر الكتاب ٢٩٧/١ .

(٢) ينظر الكتاب ٢٩٧/١ وأوضح المسالك ٥٤/٢ .

ونوعٌ يُتوجَّهُ فيهِ الرفعُ والنصبُ متساويين ، كقولِكَ جاءَ البردُ والطيالِسَةَ ، قالَ الشاعر:(١)

فَكُونُوا أَنتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ   مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

ونوعٌ يتوجّهُ فيهِ الرفعُ والنّصبُ ، والرفعُ أجوَدُ ، كقولِكَ : مَا أنتَ وزَيدٌ؟، وَمَا أنتَ والفَخرُ؟، وَمَا أنتَ وقصعَةٌ مِن ثَريدٍ؟، والرفعُ أجوَدُ لبُعدِ العامِلِ(٢) في اللفظِ ،والنصبُ جائِزٌ لدَلالةِ الاستفهامِ على العامِلِ / كأنكَ ١٤٨/
قلتَ : مَا تكونُ وقصعةً مِن ثَريدٍ ؟ .

ونوعٌ يتوجّهُ فيهِ الرفعُ ، والنصبُ أجوَدُ ولاَ يكُونُ الرفعُ عندَ البصريينَ إلاّ في الشّعرِ ، كقولِكَ : مَا صنعتَ وزَيداً ؟

ونوعٌ يتوجّهُ فيهِ النصبُ ، والخفضُ أجوَدُ ،(٣) ولاَ يَكُونُ الخفضُ إلاّ في الشعرِ عندَ البصريينَ ،كقولِكَ : مَا لَكَ وزَيداً ؟ وقَدْ تَجيءُ الواوُ في بابِ العطفِ بمعناهَا في هذَا البابِ،وذَلِكَ قولُكَ : كُلُّ رَجلٍ وَضيعَتُهُ ، وأنتَ وشأنُكَ،ولاَ يَجوزُ النصبُ لِبُعدِ النّاصِبِ في اللفظِ وتَعَذُّرِ مَا يَدُلُّ عليهِ، ويَسدُّ المعطوفُ مَسدَّ الخَبرِ ، وانظر كلامَ الصيمريّ(٤) هُنا فإنهُ وَهِمَ ،قالَ هَذا - عَـن

---

(١) الشاهد في الكتاب غير منسوب ٢٩٨/١ ومجالس ثعلب ١٢٥ ، والاصول ٢١٠/١ والتبصرة والتذكرة ٢٥٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢ وشرح ألفية ابن معطي ٥٨٩/١ ، وأوضح المسالك ٥٤/٢ والهمع ٢٣٨/٣ والتصريح ٣٤٥/١ والدرر ١٩٠/١ .
والشاهد فيه نصب بني بالفعل الذي قبلَهُ الذي قوّتهُ الواوُ النائبةُ عن "مع".

(٢) ينظر الكتاب ٣٠٩/١ .

(٣) ينظر الكتاب ٣٠٧/١ فمابعدها .

(٤) الصيمري هو عبدالله بن علي بن اسحاق الصيمري ، النحوي ،قال القفطي : "قدم مصر وحفظ عنه شيئٌ من اللغةِ وغيرِها وكَانَ فهمًا عَاقلاً وصنف كتابًا في النحو سَمَّاهُ : التبصرة ، وأحسنَ فيه التعليل

===

الصيمري (١) هنا فإنه وهم - ابن طلحة رحمهما الله.

طريقة أخرى ، وهي أن تقول : إن هذه الواو التي تجيء للمصاحبة تتفرع مسائلها إلى خمسة أصول :

الاول : ما لا يكون فيه الا العطف ، كقولك : "كل رجل وضيعته" ، ولا يجوز هنا النصب ؛ لأنه لا ناصب له ولا ما يطلب بالفعل ، وقد غلط الصيمري في ذلك فجوز النصب (٢) ، وسيبويه قد بين أنه لا يجوز النصب في هذا النوع. (٣)

الثاني : ما لا يكون فيه إلا النصب ، وذلك قولك : مشيت والساحل لتعذر العطف لفساد المعنى .

الثالث : ما يكون فيه العطف والنصب ، والعطف (٤) أجود ، وذلك قولك : ما أنت وزيد ؟ ويجوز النصب ؛ لأن الاستفهام يطلب بالفعل فكأن التقدير ما تكون وزيدا ؟

والرابع : ما يكون فيه النصب والعطف ، والنصب أجود ، وذلك قولك : مالك وزيدا حين لم يصح العطف في الكلام على ضمير الخفض إلا بإعادة الخافض ، وكذلك قولك : قمت وزيدا ، حين لم يمكن العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد أن يؤكد .

=== على مذهب البصريين ولأهل الغرب باستعماله عناية تامة. توفي في حدود ٥٤١ هـ ترجمته في الانباه ١٢٣/٢ والبلغة ١٢٥ وبغية الوعاة ٢٤٩/٢.

(١) قال الصيمري : "وتقول كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته ، وكل امرئ وشأنه أي: مع شأنه ، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف ، ويكون خبر الابتداء محذوفا تقديره: كل رجل وضيعته مقرونان ، وكل امرئ وشأنه مقرونان". التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١ .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١.

(٣) ينظر الكتاب ٣٠٥/١.

(٤) في الاصل : والنصب أجود ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

الخَامِسُ : مَا يكونُ فِيهِ العَطْفُ والنصبُ مُخيرًا فِيهِمَا من أرادَ ذَلك ، كقولِهِمْ : جَاءَ البردُ والطَّيالِسَةَ ؛ لأنَّ المَجيءَ يصحُّ لِكلِّ وَاحِدٍ منهُمَا ويَسُوقُ أيضًا البردَ وَالطَّيالِسَةَ .

[مبحثٌ فى اختلافِ الناسِ فِى المفعولِ مَعَهُ]

ثُمَّ نقولُ : اختلفَ النَّاسُ فى المفعُولِ مَعَهُ فى فَصلَينِ ، أحدُهُمَا : انتِصَابُهُ ، فَمذهَبُ أبِي الحَسنِ أنهُ مَنصُوبٌ علَى الظرفِ وأنَّ الأصْلَ جَاءَ البَرْدُ مَعَ الطَّيالِسَةِ ، واسْتَوى المَاءُ مَعَ الخشبةِ ، وكذَلِكَ : كَيفَ أنتَ وقَصعَةً مِن ثَرِيدٍ ؟ ثُمَّ إنَّ العربَ وضَعَتْ الوَاوَ مكانَ مَعَ ؛ لأنَّ مَعَ تَقتضِى المُصَاحبَةَ ، وقدْ تكونُ المصَاحَبَةُ في وَاوِ العطفِ تقولُ : اشترَكَ زَيدٌ وعمرٌو ، فلمَّا وُضِعَت الـوَاوُ موضِعَ مَعَ صَارَ الإعرابُ في الاسمِ الذِى كَانَ بعدَهَا فى مَعَ ؛ لأنَّ الحـرفَ لا يتحمَّلُ الإعرابَ فَقالُوا : اسْتَوى المَاءُ والخشَبَةَ ، وكيفَ أنتَ وقصعَةً من ثَرِيدٍ ؟ و نظيرُ هَذَا عندَهُم ، جعلُهُمْ الاَّ مكانَ غيرُ قَالَ اللّه تعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (١) ، التأويلُ : لَو كَانَ فِيهِمَا آلهةٌ غيرُ اللّهِ فَوُضعتْ الاَّ مكانَ غيرَ ، وجُعِلَ رفْعُ غيرُ فِيمَا بعدَ " الاَّ " قَالَ الشاعر : (٢)

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُـوهُ ... لَعمْرُ أبِيكَ إلاَّ الفَـرْقَـدَانِ

أرادَ : غيرُ الفرقدَينِ ، فَوضَعَ إلاَّ مَكَانَ غيرُ الفَرقَدَيْنِ ، وذَهَبَ سِيبويْهِ إلَى أنَّ المفعولَ مَعَهُ ليسَ على مَا قَالَ ، إذْ لَو قَالَ كَذلِكَ لَجَازَ أن يَقُولَ : كُلُّ رَجُـلٍ وَضيعَته ، كَما تَقُولُ : كلُّ رَجُلٍ مَعَ ضيعَتِهِ ، ولاَ يُقَالُ / هَذَا الاَّ بِالرَّفـعِ ، ١٤٨ وَكُلُّ رَجُلٍ وضيعَتُه وهُوَ معطُوفٌ وسَدَّ مَسَدَّ الخَبرِ . (٣)

---

(١) الآيـة ٢٢ من سورة الانبياء .

(٢) تقدم فى باب الاستثناء ص ١٠٦

(٣) ينظر الكتاب ١/٢٩٩ - ٣٠٠ .

وأمّا المفعولُ معَهُ فمنصوبٌ (*) بِمَا قبلَهُ من الفعلِ بوسَاطةِ الواوِ من غير تشريكٍ ، وهُوَ من قبيلِ المفعولِ بِهِ،والأصلُ : جَاءَ البردُ بِالطَّيَالِسَةِ ، واستوَى المَاءُ بِالخشبةِ ، ثُمَّ عُدِلَ إلَى الوَاوِ فكَانَ القياسُ أن يَقعَ مَا بعدَهَا مخفوضًا،فيقَالُ : جَاءَ البردُ وَالطيالِسَةِ ؛ لأنَّ الوَاوَ هُنَا مُوَصِّلَةٌ الفعلَ إلى ما بعدَهَا كتوصِيلِ حَرفِ الجَرِّ الأفعالَ إلىمَابعدَهَا لكنَّ العربَ هُنَا لم تفعلْ ذَلِكَ ؛ لأنَّ الوَاوَ أصلُهَا واوُ العطفِ ، والواوُ العاطِفةُ لا تعمَلُ إنمَا يعملُ فيمَا بعدَهَا الفعلُ الذى قبلَهَا فتركُوهَا هنَا على حالِهَا فى أصلِهَا ، فعمِلَ مَا قبلَهَا فيمَا بعدَهَا .

فإن قلتَ : فكيفَ جاءَ : مَا أنتَ و قصعَةٌ مِن ثَريدٍ ؟ وكذلِكَ ما أنت وزَيدٌ؟، الأصلُ : مَا كُنتَ وزيدًا ،وعلى قول سيبويه (١) جَرى أكثرُ الناسِ وهُوَ أقربُ المأخذينِ واللهُ أعلم.

الفصلُ الثانى :

فِي القياسِ على ما وَرَدَ مِنَ المفعولِ مَعَهُ ، فمنهُمْ مَن جَعَلَهُ قياسًا وأَجْرَى نَصبَهُ مُجرَى نصبِ الظرفِ ونصبِ المصدرِ و نصبِ المفعولِ بِهِ ،ونَصبُ هذَا كُلِّه قِياسًا .

ومنهُمْ من قالَ : إنهُ سَماعٌ ولاَ يقالُ مِنْهُ إلاَّ مَا قَالت العرَبُ ؛ لأنَّ فِيهِ وضعَ الحرفِ على غيرِ وضعِهِ ؛ لأنَّ الواوَ فِعْلُهَا العطفُ وجَعْلُها فى هذِهِ المواضِعِ اتساعٌ،والاتّساعُ فِي الشيءِ خرُوجٌ عنِ القياسِ .

فلاَ يُقَالُ مِنهُ إلاَّ مَا قالتهُ العرَبُ إلاَّ أن يَكثُرَ جِدًّا،والمفعولُ مَعَهُ لم يكثُرْ،فلاَ يُقَالُ مِنهُ إلاَّ مَا قَالتهُ العرَبُ ، ولا يُقَاسُ عليهِ ، وقوّى أبُو الحسن هَذَا القولَ الثانِي وأنهُ الأحوطُ (٢) .

(*) في الأصل : منصوب ،والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(١) ينظر الكتاب ١/٢٩٩-٣٠٠ لبيان قول سيبويه .

(٢) ينظر الخصائص ١/٣١٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٢ وشرح ألفية ابن معطي ٥٨٨ .

ثم قال أبو القاسم : (والمفعول معه قولهم : جاء البرد والطيالسة ترفع البرد بفعله وتنصب الطيالسة ؛ لأنك لست تريد أن تقول جاءت الطيالسة وإنما تريد أن تقول جاء البرد مع الطيالسة). (١)

جاء بعض المتأخرين وردّ قول النحويين أن الواو بمعنى مع وقال : إنهما مختلفان في المعنى ، فإذا قلت : جاء زيدٌ وعمرو ، فمعناه أن عمرًا تابعٌ لزيدٍ ، وكأنك قلت : جاء زيدٌ بعمرو ، وإذا قلت : جاء زيدٌ وعمرًا ، فمعناه أن عمرًا تابعٌ لزيدٍ ، وكأنك قلت : جاء زيدٌ بعمرو ، وإذا قلت : جاء زيدٌ مع عمرٍو فزيدٌ هو التابع لعمرٍو ، فقد اختلفا في المعنى فليست الواو بمعنى مع .

وهذا الذي اعترض به هذا المعترض ينفصل عنه بأمرين : أحدهما : أن يسلم له ما قال ، ويكون كلام النحويين بأن المفعول معه بمعنى مع ، يريدون به أن مع تقتضي المصاحبة ، وهذه الواو أيضًا تقتضي المصاحبة ، فإذا قلت : جاء زيدٌ ، وعمرو ، فمعناه : معنى جاء زيدٌ مع عمرٍو في أن كل واحدٍ منهما فيه مصاحبةٌ وإن اختلف ،قام زيدٌ وعمرًا ، وقام زيدٌ مع عمرٍو .

والثاني : أن يقال : قام زيدٌ وعمرو ، وليس أحدهما سببًا في قيام الآخر ، فقال : هذا وإن لم يكن أحدهما تابعًا للآخر ، وقد يقال . والثاني : تابعٌ للآخر ، ألا ترى أنك تقول جاء البرد مع الطيالسة وإن لم يكن البرد جاء بالطيالسة ، بل البرد هو الذي أتى بها وبوجوده وجدت ، وكذلك أيضًا / المفعول معه لا يلزم الأول أن يكون تابعًا للثاني ولا الثاني ١٤٩
تابعًا للأول ، وبهذا الانفصال الثاني كان ينفصل الأستاذ أبو علي (٢) - رحمه الله - عن هذا الاعتراض .

---

(١) الجمل ٣١٧ .

(٢) ينظر التوطئة ٣٠٨-٣٠٩ .

ثم قالَ :(ولو أردتَّ : جاءَ البردُ ، وجاءَتِ الطيالِسَةُ لرفعْتَ الجميعَ وكانَ جائزًا) يريدُ إذا قصدتَّ إلى طريقِ العطفِ ، وأما المعنَى فواحدٌ في الرفعِ والنصبِ ، ثم قال :(واستَوَى الماءُ والخَشَبَةَ)،قالَ : إنَّ هذَا لَا يَجوزُ فِيهِ العَطفُ ، لأنَّ الخشبةَ فى موضِعِها لم تزلْ عنهُ ، وإنَّما الذى يصعَدُ إليها الماءُ حتى يُساوِيَها ، فَإليهِ نسبَ الاستواءُ، ولا ينسبُ الاستواءُ للخشبَةِ وهذا بيِّنٌ فى الاستعمالِ وهوَ الأعرفُ ، ويمكِنُ أن يقالَ : استوتْ الخشبَةُ والماءُ على بُعدٍ، فعلَى هذَا يجوزُ العطفُ لكن ليسَ بطريقِ الكلامِ .

ثم قالَ (ومن كَلامِ العربِ : " كانَ زيدٌ وعمرًا كالاخوين ")،(١) كانَ الاستاذُ أبوعلي -رحمه الله - يذهَبُ إلى أنَّ «كانَ» هَاهنَا تامةً ويقولُ : إنَّ «كانَ» الناقِصةَ لا يتعلَّقُ بها مجرورٌ ولا ظرفٌ ولا تنصبُ المصدرَ ولا الحالَ ، ولا تعمَلُ لَا رفعًا ولا نصبًا إلَّا أنَّها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ فترفعُ المبتدأَ تشبيهًا بالفاعِلِ وتنصبُ الخبرَ تشبيهًا بالمفعولِ بِهِ ليسَ لهَا منَ العمِلِ أكثرُ من هذَا ، لأنَّها قد جُردتْ عنِ المصدرِ .

والفعلُ إنَّما عملَ فى هذِهِ الأشياءِ لدَلالتِهِ على المصدرِ ، وأمَّا كانَ التامةُ ، فتنصبُ جميعَ ما يقتضيهِ الفعلُ، فتقولُ : كَانَ زَيدٌ وعمرًا كالأخوينِ ، كما تقولُ : استَوى الماءُ والخشَبةَ ، وكالأخوينِ فى موضِعِ الحَالِ .

فَصلٌ :

ثم قالَ :(ومما يتصِلُ بهذَا البابِ قولُهُم : مالَكَ وزيدًا)،(٢) لا يتصورُ الخفضُ فى زيدٍ ، لأنَّ الضميرَ المخفُوضَ لا يعطَفُ عليهِ إلَّا بإعادَةِ الخافِضِ(٣) فلو قلتَ : مالَكَ ولزَيدٍ ؟ ، لَكانَ معطُوفًا على لَكَ .

---

(١) الجمل ٣١٧ .

(٢) الجمل ٣١٨ .

(٣) وذلك على مذهب البصريين كما فى الانصاف مسألة ٦٥ صفحة ٤٦٣ .

وأمّا إذا حذفتَ حرفَ الجرّ فلا يجوزُ العطفُ،وقد مَضى الكلامُ في هذا في بابِ العطفِ ، ولا يجُوزُ الرفعُ ؛ لأنَّ الكافَ مخفوضةٌ ، وإنما وقعَتْ الملابَسةُ بينكَ وبينَ زيدٍ فلا بدَّ منَ النصبِ فإذا نصبتَ زيدًا فعلى من يقولُ : ما أنتَ وقصعةً من ثريدٍ بالرفعِ والنصبِ ، فَمن رَفعَ فبإضمارِ كانَ، وتقديرِ " كيفَ " ،كأنهُ قالَ : كيفَ تَكونُ وقصعةٌ من ثَريدٍ ؟ ومن نَصَبَ فبإضمارِ الملابسَةِ ويكونُ التقديرُ : مالَكَ وملابسةٌ برفعِ الملابَسَةِ وجعلِها خبرَ " ما " ولا يجوزُ إظهارُ الملابسَةِ ، وعلَى هذا يجرى كلُّ ما كانَ من هذَا النوعِ.

ثم قالَ :(فإن كانَ الأولُ ظاهرًا كانَ الوجهُ العطفَ عليهِ)؛(١)

اعلمْ أنكَ إذَا قلتَ : ما لزيدٍ وعمرٍو؟ وجازَ عطفُ عمرٍو على زيدٍ وتشريكُه معَهُ في اللّامِ ، ويجوزُ لكَ أن تكررَ حرفَ الجرِّ فتقولُ : ما لزيدٍ ولعمرٍو؟ وهذا على من يقولُ : ما أنتَ وزيدٌ؟ وكيفَ أنتَ وقصعةٌ من ثريدٍ؟ بالرفعِ ، ومن يَنصِبُ هذينِ يقولُ : مَا أنتَ وزيدًا؟ وكيفَ أنتَ وزيدًا ؟ ، يقُولُ (٢) هَاهُنَا: ما لزيدٍ وعمرًا؟ ويكونُ على إضمارِ الكونِ فإنَّ الكونَ في هذَا الموضعِ مِمّا يستعملُ هذا الذي ذكرتُه هُو مذهبُ سيبويه.(٣)

١٤٩ وأجازَ أبو القاسمِ في هذِهِ(٤) المُثُلِ كُلِّها الظاهِرِ منها / والمضمَرِ إضمارَ الكونِ ، وإضمارَ الملابَسةِ والأحسَنُ ما قلتُ أولاً واللهُ أعلم.

ولقولهِ وجهٌ ، وذلِكَ أنهُ لما أُضمرتْ المُلابَسَة في مالكَ وزيدٌ؟ جازَ أن تُضمرَ في ما لِزيدٍ وعمرٍو؟ لأنَّ أنهُما من نوعٍ واحدٍ والله أعلم.

ثم قالَ :(وتقولُ ما أنتَ وقَصعةٌ من ثريدٍ ؟)؛(٥) يجوزُ لكَ هنَا

---

(١) الجمل ٣١٨.

(٢) في الاصل : يقل ، والاعراب يقتضي صحة ما أثبتناه.

(٣) ينظر الكتاب ١/٣٠٣-٣٠٤.

(٤) في الاصل : في هذا المثل ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٥) الجمل ٣١٨.

أن تكرر "ما" ولا تكررها ، فإن كررت "ما" لم يكن إلاّ الرفعُ، فتقول : ما أنتَ وما زيدٌ؟ لأنّ ما الثانية مبتدأةٌ مثلُ الأولى يرتفعُ مابعدَها على أنهُ خبرٌ وعليهِ جاءَ: (١)

* وَما جرمٌ وَما ذاكَ السّويقُ *

فإن لمْ تكرر ما جازَ لكَ الرفعُ والنصبُ ، والرفعُ أحسَنُ ويكونُ التشريكُ قد وقعَ في "ما" ، وإذا نصبتَهُ قدرتَ كانَ محذوفةً، فكأنّكَ قلتَ : ما كنتَ وقصعةً من ثريدٍ؟ وما تكونُ وقصعةً من ثريدٍ، لم يذكُر سيبويهِ إضمارَ الملابَسَةِ إلاّ في مثلِ قولِكَ : مالكَ وزيدًا؟ (٢)، وقد مَضَى الكلامُ في ذلِكَ، فإن قلتَ : زيدٌ وقصعةٌ مِن ثريدٍ فَلا بُدّ منَ الرفعِ، ويكونُ المعطوفُ يَسدُّ مسدَّ الخبرِ ولاَ يجوزُ النصبُ ؛ لأنهُ لا فعلَ لهُ لا ظاهرٌ ولا مقدرٌ ، وكذلِكَ : كلُّ رَجلٍ وضَيعتُهُ لا يجوزُ في هذا وَما أشبَهَه إلاّ الرفعُ .

[فَصلٌ :]

وأمّا المفعولُ من أجلِهِ : اعلمْ أنّ المفعُولَ من أجلِهِ هُوَ المصدَرُ المنصوبُ الذي ضُمّن معنَى المصدرِ منْ أنْ والفعلِ في جوابِ مَن سألَ بِلِمَ؟ ثم تقولُ : وكلّ فعلٍ يُفعلُ لِعلّةٍ إلاّ فعلَ اللّهِ تعالَى فإنّ العلّةَ ، والغَرضَ في حقّهِ مُحالٌ ؛ لأنّ الغرضَ جَلبُ منفعةٍ أو دفعُ مضَرّةٍ ، والمنافعُ والمضارُ لذّاتُ

---

(١) الشاهد لزيادٍ الأعجم، ويُروى لغيرِهِ وهُوَ من شواهِدِ الكتاب ١/ ٣٠١، والكامل للمبرد ١/ ٣٣٣ والجمل ٣١٨ والمحلّى لابن شقير ٢٩٢ والنكت ١/ ٣٦٣ واللسان (سوق) والخزانة ٣/ ١٤١ والشاهد فِيهِ إظهارُ "ما" قبلَ ذاكَ السويقِ لرفعِ المعطوف كما تقول : ما أنتَ وزيدٌ ، ما أنتَ وَما زيدٌ . وصدره :

* تُكلّفني سويقَ الكرمِ جَرْمٌ *

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣٠٩ .

وآلامٌ ، وهَنا أعراضٌ والاتِّصافُ بالأعراضِ في حقِّ الله تعالى محالٌ ؛ لأنَّها حوادثُ دالةٌ على حدوثِ من يتصفُ بها ، وكذلِكَ السَّاهي والمجنونُ لا علَّةَ لافعالِهم إذ لا قصدَ لهُم ؛ لأنَّ القصدَ مشروطٌ بالعلمِ ،والسهوُ والجُنونُ والغفلَةُ أضدادٌ لِلعلمِ ولِلقصدِ الذي هُوَ الارادةُ .

ثم تقولُ : ما يكونُ علةً ينقسمُ قسمينِ : جوهرًا ،ومصدرًا : المرادُ بالجوهرِ هُنا الجِسمُ والجوهرُ لا بُدَّ فيهِ من لامِ الجرِّ ، كقولِكَ : جئتُكَ لِزيدٍ وللمالِ .

والمصدرُ ينقسمُ قِسمينِ : مُضمنًا (١) أو مُصرَّحاً ، والمضمَّنُ " أنْ " والفعلُ ، وهذا يكونُ باللامِ وعديمها كانَ فيهِ ذكرٌ منَ الأولِ الذي وقعَ علةً لَه أوْ لَمْ يَكُنْ،كانَ مِن أفعالِ القُلوبِ أو لم يَكُنْ ، وكانَ بنفسِهِ علةً أو على حذفٍ، وكانَ مقارنًا للفعلِ الذي عمَلَ فيهِ أو لم يَكُنْ ،وإنَّما كانَ هذا لاتِّساعِهم في الحذفِ معَ أنْ فتقولُ : جئتُ أن تكرمَني، ولتكرمَني، ولأنْ تُكرمَني ، ولأنْ يُكرِمَ زيدٌ عمرًا وأنْ يكرِمَ زيدٌ عمرًا ؛لأنَّ " أنْ " كثيرًا ما تدلُّ على اللامِ (٢) ، ورُبَّما قامتْ مقامَها،وعلى هذا جاءَ" أعددتُ الخشبةَ أنْ يَميلَ الحائطُ فأدْعِمَهُ" ،أيْ:مَخافَةَ أن يميلَ الحائطُ،أو مخافَةَ أن يَميلَ فأدعِمَهُ،وقالَ الله تعالَى : ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِجالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامرأَتانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحدَاهُمَا الأُخْرَى﴾ (٣) ، والبصريُّونَ يُقدرونَهُ مخافَةَ أن تضِلَّ ، والكوفيُّونَ يُقدرونَهُ أنْ لا تَضِلَّ (٤) إحداهُما وليسَ بِبَعيدٍ فيمَا كانَ نحوَهُ أن لا يقدرَ فِيهِ حرفٌ أصلاً / أنْ يُضمَّنَ الكلامُ /١٥٠
الذي قبلَهُ معنًى مَا لا يُحتاجُ معَهُ إلى حذفٍ إذا قويتْ الدَّلالَةُ علَى ذَلِكَ.

---

(١) ينظر الكتاب ٣/١٥٣ والمقتضب ١/٤٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٥ - ٦ - ٧ - ٥٣ .

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٨٤ ومعاني القرآن واعرابه للزجاج ١/٣٦٤ .

والمصدرُ المصرَّحُ إما أن يكونَ من لفظِ الفعلِ الذى وقعَ عِلَّةً لـهُ أو لا يكونَ من لفظِهِ ، فإذا كانَ من لفظِهِ فلَهُ شرطانِ : وحينئذٍ يَصحُّ أن يكونَ علةً لوقوعِ الفعلِ، أحدُهما : أن يكونَ بـلامِ الجرِّ ، وأن يكونَ فاعلُـه غيرَ فاعِلِ الفعلِ الذى وقعَ علةً لهُ ، كقولِكَ : جئتُكَ لمجيءِ زيدٍ ، وجئتُكَ لمجيئِكَ إليَّ، ولا يجوزُ جئتُكَ لمجيئى إليكَ إلاَّ أن يكونَ فى وقتٍ آخـر كقولِكَ : جئتُكَ اليومَ لمجيئى إليكَ بالأمسِ ؛ لأنَّ الشيءَ لا يكونُ علةً لنفسه وإن كانَ من غيرِ لفظِ الأوَّلِ.

فإمَّا أن يكونَ مِن غيرِ أفعَالِ القلوبِ ، وإمَّا أن يكونَ من أفعـالِ القلوب ، فإن كانَ مِن غيرِ أفعالِ القلوبِ فلابُدَّ من اللَّامِ أيضًا ، كقولك : جئتُكَ لبكاءِ زيدٍ أو لبُكائِكَ ؛ لأنَّه لم يقوَ على تضمُّنِ دفعِ المضرَّةِ وجلبِ المنفعةِ، وهُمَا من الاعتقاداتِ فلا يَقوَى على الدَّلالةِ عليهِمَا فى التَّعدِّى إلاَّ أفعالُ الاعتقاداتِ .

وإن حذفتَ اللَّامَ ففى النَّادِرِ .

وإن كانَ من أفعالِ القلوبِ وتَضمَّنَ معنَى دَفعِ المضرَّةِ وجلبِ المنفعةِ، وكانَ فِيهِ ذِكرٌ من الأولِ وقارنَ معْنَاهُ معنَى ما وقَعَ عِلةً لَهُ فحينئذٍ ينصبُ فـى جوابِ من سَألَ بِلِمَ ؟ وقد يَجُوزُ أن تأتِيَ باللَّامِ مَعَ الشروطِ ، كقولِكَ : جئتُكَ إجلالاً لكَ ويجوزُ أن تقولَ : لإِجلالِكَ بزيادةِ اللَّامِ على طريقةِ التأكيدِ ، وقـد وجَبَ أنهُ لا يكونُ منصوبًا على المفعولِ من أجلِهِ إلاَّ المصدرُ الذى هُوَ مـن أفعالِ القلوبِ مضمَّنًا جلبَ المنفعةِ ، ودفعَ المضرَّةِ من غيرِ أن يكونَ من لفـظِ الفعلِ الذى وقعَ علةً لهُ، ولا بُدَّ فِيهِ من ذكرٍ يعودُ على الأولِ مقارنًا معنَاهُ لمعنَاهُ ويكونُ فى جوابِ لِمَ؟

وأنشدَ أبو القاسم - رحمه الله - فى الباب : (١)

فكانَ وإيَّاهَا كحرَّانَ لم يُفقْ ... عنِ الماءِ إذ لاقَاهُ حتَّى تَقَـدَّدَا

---

(١) الشاهد سبق تخريجه في ٣٦٣ .

البيتُ لكعب بن جُعيل شاعرِ تغلبَ من قصيدةٍ الذى يقولُ فيه :(١)

أَعِنّي بِخَوَّارِ العِنَانِ كأنـــهُ ‏ إِذَا رَاحَ يَرْدِى بِالْمُدَجَّجِ أَجْرَدَا

وفيه : أَلاَ حَيِّ نَدْمَانِي عُمَيْرَبْنَ عَامِرٍ ‏ إِذَا مَا تَلاَقَينَا مِنَ اليومِ أو غَـــدَا

ومنه : لَنَا يِرْفَدٌ سَبعُونَ ألفَ مُدَجَّجٍ ‏ فَهَلْ فى مَعدٍّ فوقَ ذَلِك مِرْفَـــدَا

يريدُ أنَّه لمَا اجتمعَ مَعَ صاحِبَتِهِ اعتَنَقَهَا،ولم يَزَلْ كَذلِكَ حتَّى هَلَكَ كَالْحـــرَّان وهوُ العاطِشُ لم يَروَ من الماءِ حتى هلَك ، وشاهدُهُ نصبُ "إيَّاهَا" على المفعولِ معَهُ لقبحِ العطفِ على المُضمرِ المرفُوعِ من غيرِ تأكِيدٍ ، والمعنَى:فكَانَ معَهَـــا كَحرَّان مع الماءِ ، والخبرُ : كَحَرَّانَ ، والجملةُ صِفَةٌ لِحرَّانَ واذْ متعلِّقةٌ بيفق ، وأما قول العرب : قامَ زَيدٌ وعمرًا فَقبيحٌ ،ونَظِيرُهُ قولُ الشاعرِ:(٢)

* تَبْكِي عَليْكَ نُجُومَ اللَّيــلِ والْقَمَرا *

===

(١) البيت الأول والثاني في الكتاب ١/ ٦٨ - ١٧٠ والثالث في الكتاب ١٧٣/٢ منسوبة لكعب بن جعيل وانظر نكت الأعلم ٢٠٧ - ٢٨٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٢.

(٢) الشاهد لجرير ، ديوانه ٧٣٦/٢ من مرثيته في عمربن عبد العزيز والشاهد في الافصاح للفارقي ١٩٢ - ١٩٣ وشرح شواهد المغني للبغدادى ١٦١/٦ وصدره :

* فَالشَّمسُ كَاسِفَةٌ لَيسَت بِطَالِعَةٍ *

قال الفارقي : فان النحويين ذكروا في نصب النجوم والقمرا :أربعة أوجه : أحدها : أن تكون النجوم مفعولا بها والفعل الواقع عليها كاسفة ، لأنها اسم فاعل . والثاني : أن يكون أراد بهما الظرف وقد أقامهما مقام مصدر محذوف هو المراد به معنى الظرف . الثالث : أن ينصبها بتبكي كأنه قال : تبكي الشمس نجوم الليل والقمرا . والرابع: أن يكون أراد الواو التى في معنى "مع" فكأنه قال : تبكي عليـــك

===

العَطفُ بِهَا أحسَنُ لِصحّةِ المعْنَى والمُشاكَلةِ في الإعْرابِ ، وعَلى هذا قـاسَ أبو القاسم : كَانَ زيدٌ ، وعَمراً كالأخوَيْن ،وأنشدَ في الباب أيضًا : (١)

فَآليتُ لَا أنفكُّ أحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وإيّاهَا بِهَا مَثلاً بَعْـدِى

البيت لأبي ذُؤيبٍ الهُذَليّ ،وكَانتْ لَهُ صَاحِبةٌ ، وكَانَ السَّفِيرَ بَينَهُمَا ابنُ عَمٍّ لَهُ اسمُهُ خَالدٌ، ويُقالُ / ابنُ أختٍ لَهُ،فلمّا شَبَّ دَعَتْهُ إلى نفسِهَا وصَارَ حِبّهـا ، ١٥٠/ب

واسمُهَا أُمُّ عَمْرٍو ، وكَانتْ صَاحِبةً لِغيرِ أبي ذُؤيْبٍ قَبلَهُ ، وهُوَ وَهْبُ بنُ جَابِرٍ ، وكَانَ أبُو ذُؤيبٍ السَّفِيرَ بَينَهُمَا،فرَدَّهَا أبُو ذُؤَيبٍ لِنَفسِهِ فَجاءتْ أُمُّ عمرٍو لأبي ذُؤيبٍ تعتَذِرُ لَهُ مِن أجْلِ خَالِدٍ فَقَالَ : (٢)

تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا وَهَلْ يُجمَعُ السَّيفَانِ وَيْحَكِ فِي غِمْدِ

وفيه بَعدَ أبياتٍ :

فَآلَيتُ لَا أنفكُّ أحْذُو قَصِيدَةً .... البيـت

فلمّا بَلَغَتِ الأبيَاتُ خَالِدًا قَالَ مُجيباً له : (٣)

فَلَا تَجْزَعَنْ مِن سِيرَةٍ أنتَ سِرْتَهَا وأوّلُ رَاضٍ سِيرَة مَن يَسيرُهـا

=== نُجُومَ الليلِ والقمَرا أي معَ نُجومِ الليل والقمَرِ فيكُونَ مَفعُولاً مَعَهـا كما تقول : استوى الماءُ والخشبةَ أي مع الخشبة.

(١) الشاهد لأبي ذؤيبٍ كما في شرح دِيوان الهذليين للسكرى ١/ ٢١٩ وهو في كتاب المقتصد ١/ ٦٥٩ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٧ وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ٢٤١ وابن برى ٢٣ والهمـع ١/ ٢١٩ والتصريح ١/ ١٠٥ ويروى : (فأقسمت) ، كما يروى في عجزه أيضا : (أذْرِكَ وَإيّاهَا) قال الأصمعي : أدْعُك ، ومَنْ قَالَ : أحْذُو ، قَالَ أقوُلُ ، ومَنْ قَالَ : أحْدُو ،قَالَ : أُغَنّى ، ويروى أيضا " أكُونُ وإيّاهَا ". ينظر شرح ديوان الهذليين للعسكرى.

(٢) الأبياتُ في شرح ديوان الهذليين للسكرى ١/ ٢١٩ وقصة ذلك وانظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٩ والمشوف المعلم ١/ ٤٥٦.

(٣) في شرح ديوان الهذليين ١/ ٢١٣ :

فَلَا تَجْزَعَنْ عَنْ سُنَّةٍ أنتَ سِرْتَهَا فَأوّلُ رَاضٍ سُنّة مَنْ يَسِيرُهَا

قال السكرى : ويروى : مِن سُنّةٍ قَد أسَرْتَهَا . أي جَعلتَهـا سَائِرَةً.

ويروى : أَحْدُو بِالدَّالِ المُهْمَلَةِ ، وأَحْذُو بِالذَّالِ مُعْجَمَةً ، ومَعْنَى الأَوَّلِ : أَتغَنَّى بِهَا لِتَشْتَهِرَ مِنَ الْحُدَاءِ ، وهُوَ سَوْقُ الإِبِلِ بِالغِنَاءِ .

ومَعْنَى الثَّانِي : أَقُولُ لَهَا وأَصِفُهَا مِن حَذْوِ النَّعْلِ ، (وآلَيتُ) بِمَعْنَى : أَقسَمْتُ ، والضَّمِيرُ في تَكُونُ لِلْمُخَاطِبِ ، وهُوَ خَالِدٌ ، و (إيَّاهَا) المَرْأَةُ ، وبِهَا ضَمِيرُ القِصَّةِ ، ونَصَبَ "وإيَّاهَا" على المفعُولِ مَعَهُ لَمَّا قَبُحَ العَطْفُ عَلى المضمَرِ مِن غيرِ تأكِيدٍ ، و (مَثَلاً) خبرُ تَكُونُ ، و (بَعْدِي) في مَوضِعِ الصِّفَةِ لِلمثلِ أَيْ : بَعدَ حَيَاتِي مَعَ بَقَاءِ الدَّهرِ ، و (تَكُونُ) وَمَا بَعدَه في مَوضِعِ الصِّفَةِ لِلقَصِيدَةِ .

وأَنشَدَ أَيْضاً في الباب : (١)

تُكَلِّفُنِي سُوَيْقَ الكَرْمِ جَـرْمٌ ... وَمَا جَرمٌ وَمَا ذَاكَ السُّوَيْـقُ

البيتُ لِزِيَادٍ الأَعجَمِ مَولَى عَبدِ القيسِ ، ولُقِّبَ بِذَلِكَ لِسُكْنَاهُ خُرَاسَانَ فَغَلَبَتِ العُجْمَةُ عَلى لِسَانِهِ ، يَهجُو جَرماً (٢) ويَمدَحُ الخمرَ وليَسْتَعْظِمَ لَهُم شربَهَا ، ويَعنِي بِسُويقِ الكَرْمِ : الخمرَ ، قالَ : وقِيلَ لَهَا سُوَيْقٌ لأَنَّهَا تُسَاقُ في الحَلْقِ ، وَ " مَا " استِفهَامٌ مُبتَدَأَةٌ في المَوضِعَينِ ، والمَعْنَى : مَا شَأْنُهَا تُكَلِّفِينَهَا ولَسْتَ (٣) لَهَا أَهْلاً ، ولَوْ حَذَفَ " مَا " كَمَا قَالَ : (٤)

* وَمَا النَّجدِيُّ وَالْمُتَغَوِّرُ *

---

(١) مر قريبا فارجع إليه .

(٢) ترجمته في طبقات ابن سلام ٢ / ٦٨١ والشعر والشعراء ١ / ٤٣٠ .
وجرم : اسمُ قبيلةٍ ، وجرمٌ بطنَانِ : بَطنٌ في قُضَاعَةَ ، وهو جرم بن زبان ، والآخَرُ في طيِّئٍ ، وبنُو جَارِمٍ بَطنَانِ ، بَطنٌ في بَنِي ضَبَّةَ والآخَرُ في بَنِي سَعدٍ ، وقال الليث : جَرمٌ قبيلَةٌ من اليمن وبنو جارم قومٌ من العرب . ينظر اللسان (جرم) .

(٣) في الاصل : وليست ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٤) الشاهد : قطعة من بيت لجميل بن معمر وهو - كما في الديوان ٣٢
وأنت امرو من أهل نجد وأهلنا ... تهام وما النجدى والمتغـور

===

لَكَانَ حَسنًا أيْضًا، وكَانَ يَعطِفُ ذَلِكَ عَلى جَرمٍ ،وَالمعْنَى وَاحِدٌ ،ولاَ سَبِيلَ إلَى النَّصْبِ فى البَيْتِ وإنّما أدْخَلَهُ عَلى وَجْهِ الرَّفْعِ لاَ غَيرَ ، ولَو اسْتَشهَدَ بِمَا يَكُونُ فِيهِ الوجْهَانِ لَكَانَ حَسنًا ، وبَعدَهُ (١) :

وَمَا شَربَتْهُ جَرْمٌ وَهْوَ حِلٌّ وَلاَ غَالَتْ بِهِ مُذْ كَانَ سُوقُ

فَلَمَّا نُزِّلَ التَّحْرِيمُ فِيهَا إذا الجَرْمِيُّ مِنْهَا مَا يُفِيقُ

وأنشَدَ فى الباب (٢) :

فَمَا أنَا وَالتَّلَدُّدَ حَولَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ

البيتُ لِمِسكين الدّارِمي ، قَالَ أبوحَاتم :الصَّوابُ فى إنشَادِهِ (٣) :

أتُوعِدُنِى وَأنتَ بِذَاتِ عِرْقٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بالرِّجَالِ

وهَذَا رَأيٌ مِنهُ ولَيسَ بِروَايةٍ،قَالَ : وَكَيفَ يَجُوزُ أنْ يَتَلَفَّتَ حَولَ نَجْدٍ وهُوَ مَسِيرَةُ شَهرَينِ وَأكْثَرَ ، هذَا مُحَالٌ .

=== وهو من شواهد الكتاب ٢٩٩/١ والكامل ٣٣٣/١ والنكت ٣٦١ والخزانة ١٤١/٣ . والشاهد فيه عطف المُتغوِّرِ على النَّجديِّ .

(١) البيتانِ فى الشعر والشعراء ٤٣٣/١ والنكت ٣٦٣ واللسان (سوق) .

(٢) الشاهد لمسكين الدَّارمي كما فى الكتاب ٣٠٧/١-٣٠٨ وهو فى الكامل ٣٣٤/١ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٧١ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٢ وشرح ألفية ابن معطى ٥٨٩/١ ورصف المباني ٤٢٢ والخزانة ١٤٢/٣ ويروى :

* فَمَالَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَولَ نَجْدٍ *

والشاهد فيه نصب التلدد بتقدير الملابَسَةِ ، وإنّما وجَبَ النصب فِيهِ لامتناع العطف على الضَّمِير المَجرُور من غير إعَادَةِ حرفِ الجرِّ .

(٣) في هامش ١٧ من النكت رواية ديوان مسكين الدارمي صدر البيت فيه :

* أتُوعِدُني وأنتَ بِذَاتِ عِرق *

ديوان مسكين ٦٦ ، ينظر النكت على كتاب سيبويه للاعلم ٣٦٥ .

وَرَواهُ سيبويهِ وغَيرُهُ : (فَمَالَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَولَ نَجدٍ) والمَعنى : مَالَكَ تُقيمُ بِنجْدٍ ، وهُوَ مَا ارتَفَعَ مِن أرْضِ العَرَبِ ، وَتَتَرَدَّدُ فِيهِ ، وهُوَ أرضٌ قَلِيلَةُ الخَيرِ والخِصبِ ، وَتَتْرُكُ تِهَامَةَ ، وهِيَ مَا انخَفَضَ مِن أرْضِ العَرَبِ ، وهِيَ كَثِيرَةُ الخِصبِ والخَيْرِ ، وَقد امتَلأَتْ مِنَ الخَلْقِ لِخصبِهَا وَطِيبِهَا فَلاَ وجْهَ لإِنكَــــارِ أبي حَاتِمٍ .

وَالتَّلَدُّدُ : التَّلَفُّتُ يَميناً وشَمَالاً ، مَأخُوذٌ مِنَ اللَّدِيدَيْنِ وهُمَــــا صَفْحَتَا(*) العُنقِ ، وَتقدِيرُهُ : مَا كَانَ شَأنُكَ وَالتَّلَدُّدَ ، أوْ مَالَكَ وتُلابِسُ التَّلَدُّدَ .

وأنشَدَ في الباب / : (1) /١٥١

فَمَالَكَ وَالسَّيْرَ في مُتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

البيتُ لأسَامَةَ بن الحَارِث ، وهُوَ أوَّلُ القَصِيدَةِ ، وَ (المُتْلَفُ) الفَلاَةُ التي لاَعَلَمَ فِيهَا ، وَ (يُبَرِّحُ) يَشُقُّ عَليه ويُهلِكُه ، وَ (الذَّكَرُ الضَّابِطُ) : الجَمَــلُ القَوِيُّ وخَصَّهُ ؛ لأنَّه أقْوَى مِنَ الأُنثَى ، وكَأنَّ أصْحَابَهُ قَد دَعَوهُ إلَى السَّفَرِ مَعَهُمْ فَأبَى عَليهِمْ .

وشَاهِدُهُ نَصْبُ السَّيرَ عَلى المَفْعُولِ مَعَهُ عَلى نِيةِ إضْمَارِ " كَانَ " أوْ : فَمَا أكُونُ وَالسَّيرَ في مُتلَفٍ ، والمَعْنَى : فَمَا لِي وَالسَّيرَ في مِثلِ هَذا أيْ : لاَ أدخُلُهُ ، وَ " يُبَرِّحُ " وَمَا بَعدَهُ صِفَةٌ لِلمُتلَفِ .

(*) في الأصل : صفحات ، تحريف من الناسخ .

(1) الشاهد في الكتاب ٣٠٣/١ وفي شرح ديوان الهذليين للسكرى ١٢٨٩/٣ لأسامة بن الحارث الهذلي ، وعجزه :

* يُعَبِّرُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ *

قال السكري : ويعبر بالذكر أيْ يَحمله على مَا يَكرَهُ ، والضابط : يعني البَعِيرَ العَظِيمَ ، والشَاهِدُ في المحلى لابن شقير ١٤٤ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٧٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢ ورصف المباني ٤٢١ والهمع ٢٤٢/٣ والشاهد فيــه نصب السير على تقدير ما كُنتَ لاشتمال الكلامِ عَلى مَعناهُ .

وأنشدَ في البابِ في آخِرِه شاهِدًا عَلى المفعُولِ مِن أجله : (١)

وَأَغْفِرُ عَوراءَ الكَرِيمِ ادِّخارَهُ   وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

البيتُ لِحاتم بن عبدالله الطَّائيّ كريمِ العربِ الذى قِيلَ فِيه : " شِنْشِنَةٌ أعرِفُهَا مِن أَخْزَم " (٢) وَ (الْعَوراءُ) : الفَعْلَةُ القَبِيحَةُ يَقُول : أستُرُ على الكَرِيمِ مَا يَفعَلُهُ مِن قَبِيحٍ مُدَّخِرًا لَهُ ذَلِكَ ، وأَصُونُ نَفسِي عَنِ اللَّئِيمِ وهُوَ الدَّنِيءُ النَّفْسِ وَالأَصْلِ .

وَاعْلَمْ أنَّ المَفْعُولَ مِن أَجْلِهِ يَكُونُ مَعرِفَةً وَنَكِرَةً ، وكَذَلِكَ وقَعَ فى هَذَا البَيْتِ ، ألاَ تَرَى أنَّ ادِّخارَهُ مَعرِفَةٌ بِالإضَافَةِ ، وقَوْلُهُ : (تَكَرُّمًا) نَكِرَة ، وَنَظِيرُ هَذَا قَولُه وأَظُنّه رُؤْبَة : (٣)

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ   مَخَافَةً وزَعَلَ المَحْبُورِ

وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ القُبُورِ

فَقَولُه : " مَخَافَةً " نَكِرَة ، وقَولُه : " وزَعَلَ المَحْبُورِ " ، "وَالْهَوْلَ" معرفَتَانِ أحدُهما بِالإضَافَةِ ، والثَّانِي : بِالأَلِفِ وَاللَّامِ .

---

(١) الشاهد لحاتم الطائي ، ديوانه ١٠٨ وهو من شواهد الكتاب ١/٣٦٨ ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٦١ والنوادر لأبي زيد ٣٥٥ والمقتضب ٢/٣٤٨ والكامل ١/٢٩١ والمحلى لابن شقير ٦٩ ، والإفصاح ٢٧٩ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٧٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٤ والخزانة ٣/١١٥-١٢٢ والشاهد فيه نصب الادِّخار والتَّكَرُّم على المفعول لَهُ .

(٢) المثل في مجمع الأمثال للميداني ١/٣٦١ والشِّنْشِنَةُ : الطَّبِيعَةُ والعَادَةُ وللمثل قِصَّةٌ انظرها هُناك .

(٣) الشاهد للعجاج ، ديوانه ٢٨ وهو من شواهد الكتاب ١/٣٦٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٤ والخزانة ٣/١١٤ والشاهد فيه أن زَعَلَ المَحْبُورِ ، والهَوْلَ مفعولٌ لأجْلِهِ . قَالَ البغدادى : وفيه رَدٌّ عَلى الْجَرْمِيِّ في زَعمِهِ أنَّ المُسَمَّى مَفْعُولاً لأجْلِهِ هُوَ حَالٌ فَيلْزَمُ تَنكِيرُهُ ولم يقع في ديوان رؤبة .

باب مواضع " ما " وهي تسعةٌ

ذكر أبو القاسم أنَّ مَواضِعَها تِسْعَةٌ ، كَمَا ذَكَر غيرُه وهُوَ أصْلٌ لِجميعِهَا ، وزَادَ غَيرُهُ مَوَاضِعَ حتَّى وَصَّلَهَا أبُو محمد بن السِّيد [1] إلَى خَمسَةٍ وثَلاثِينَ مَوضِعاً، ولاَ يُثْبِتُ أكثَرَهَا،وإن اخْتَلَفَتْ في بَعضِها المَعَانِي ، وهِيَ لاَ تَخلُو إمَّا أن تكُونَ اسْماً أو حَرفاً .

فَهِيَ اسمٌ في سِتَّةِ مَواضِعَ : تكُونُ اسْتِفْهَاماً ، وشَرْطاً ، وهِيَ نَكِرَةٌ في المَوْضِعَيْنِ ، ولاَ يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبلَهَا إلاَّ حَرفُ الجَرِّ لِتَعلُّقِهَا بِمَا بَعدَه ،وأكثَرُ وُقُوعِهَا عَلَى مَا لاَ يَعقِلُ في المَوضِعَيْنِ ، وَيَصْحَبُها في الاسْتِفهَامِ مَعَانٍ مُختَلِفَةٌ تَدُلُّ عَلَيهَا قَرائِنُ الأحْوالِ لاَ لَفظُ " مَا ".

مِنْهَا : التَّحْقِيرُ ، كقوله :

* وَما جَرْمٌ وَما ذَاكَ السُّوَيْقُ *

وقَوله [2] :

* مَا أنتَ وَيبَ أبِيكَ والفَخْرُ *

ومنها الإنكارُ كقوله [3] :

* وَما أنْتَ أم مَا ذِكْرُهَا رَبعِيَّةً *

---

(١) ينظر الحلل في إصلاح الخلل ٣٤٢ فمابعدها .

(٢) الشاهد للمتنخل السعدي ، قال الآمدي : لم يقع لي من شعره شيءٌ واستشهد الكسائيُّ والفرَّاءُ بقوله :

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ   مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ والْفَخْرُ

والشاهد في الكتاب ٢٩٩/١ والنكت ٣٦١ والمؤتلف ١٧٩ والهمع ٢٨١/٥ والخزانة ١٥٠/٤ .

(٣) الشاهد لعلقمة ، ديوانه ٣٥ والستة الجاهليين اختيارالأعلم ١٤٤ . والحلل في إصلاح الخلل ٣٥ ، واللسان (ثرمد) قال أبو منصور : ورأيت ماءً في دِيَارِ بني سَعْدٍ يُقالُ له : ثُرمَدَاءُ .

ومِنْهَا : التَّعظِيمُ ، والمَدْحُ كقوله :(١)

* يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِن سَيِّدٍ * مَعناهُ : عظمت سيداً .

وَتكُونُ تَعَجُّباً وهِيَ نَكِرَةٌ كَهاتَيْنِ ولاَ صِلَةَ لَهَا في كُلِّ هَذَا وَقَدْ بُيِّنَ فَسَادُ قولِ الأَخْفَشِ(٢) في بَابِ التَّعَجُّبِ .

وَتكُونُ نَكِرَةً مَوصُوفَةً ،وأَكْثَرُ وَصْفِهَا بِالمُفْرَدِ ،وقَدْ تُوصَفُ بِالجُملَةِ .

وتكونُ موصُولَةً بِمعنَى "الذي والتي" في جميعِ مَعانِيهَا ،وأكثرُ استعمَالِهَا فيمَا لا يَعْقِل ودَلِيلُ استعمَالِهَا وَاقِعَةً على مَن يَعْقِلُ قَولُه تَعَالَى: * يُسَبِّحُ لَهُ مَا في السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ *(٣) وَ * سَبَّحَ لِلَّهِ مَا في السَّمَوَاتِ وَمَا في الأَرْضِ *(٤).

وَتكُونَ تَامَّةً بِغَيرِ صِلَةٍ ، كَقَولِهِمْ : " دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا "(٥)

---

(١) الشاهد في كتاب المقتصد ٧٢٥/٢ من غير نسبة وهو كذلك في شرح التسهيل لابن مالك ٣٢/٣ والمقرب ١٦٥/١ وشذور الذهب ٢٥٨ والهمع ٢/٣ ونسب في الدرر ١٤٩/١ للسفاح بن بكير وعجزه :

* موطأ الاكناف رحب الذراع *

(٢) في الجزء المفقود من هذا الكتاب ،وانظر قول الاخفش في المغني ٢٩٧/١ قال ابن هشام في أحد وجوه " ما " : أحدها : التعجب نحو ما أحسن زيدا : المعنى شيءٌ حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين إلا الاخفش فجَوَّزَه وجَوَّزَ أن تكون معرفةً موصُولةً والجُملةُ بعدَها صِلةٌ لاَ مَحلَّ لها ، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدَها في موضعِ رفعٍ نعتاً لها . وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبًا وتقديره شيءٌ عظيمٌ ونحوه ."

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الحشر، وقد زاد الناسخ في الآية : "ما في " قبل " الأرض" وصحة الآية بدونهما .

(٤) الآية ١ من سورة الصف و ١ من سورة الحشر .

(٥) ينظر المغني ٢٩٦/١ قال ابن هشام : وتامة وهي نوعان : عامة

===

/١٥١ وكقوله تعالى : ﴿ إنْ تُبْدو الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (١) / قال سيبويه (٢) : نِعمَ الدَّقُّ كَذَلِكَ ، ونِعْمَ الشيءُ هِيَ ، أيْ نِعْمَ الشيءُ إبداؤها ثمَّ حُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المُضافُ إليهِ مُقامَهُ ، و نِعِمَّا صَنَعْتَ ، وبِئْسَما فَعَلْتَ ، تَقدِيرَها نِعْمَ الشيءُ صَنَعْتَ ، وقيلَ : نِعْمَ شيئاً صَنَعْتَ فتكونُ نكِرةً ، وقيلَ : غيرُ ذلِكَ ، وحِكايَتُهُ باطِلَةٌ (٣) ، ولاَ تكونُ اسماً في أكثرَ من هَذا إذا قُدِّرَتْ بِالذِي وقد تَقدَّمَ بَيانُهُ في بابِ الفاعلِ .

وَهِيَ حَرْفٌ في ثلاثةِ مَواضِعَ في كَونِها مَصْدَراً ، وفي كَونِها زَائِدَةً ، فالمصدَريَةُ تُوصَلُ بِالجُملَةِ الفِعْلِيةِ ، وقد تُوصَلُ بالاسمِيَةِ إذا دَلَّتْ على الفِعلِ ، نَحوُ قوله (٤) :

أَعَلاَقَةً أُمَّ الْوَلَيِّدِ بَعْدَمَا ... أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

لأنَّ المعْنَى بَعدَمَا شِبْتِ ، وهيَ بِمنزِلَةِ "أنْ" ، حَرْفٌ إذا انفردَتْ ، واسْمٌ مَعَ صِلَتِها ، وقد تَصْلُحُ "ما" هَذِهِ في مَوضِعِ "أنْ" وقدْ لا تصلُحُ لِكَونِ "أنْ" مخلصة للاستقبال .

والثانيةُ لَها أحْكامٌ فيمَا تَدْخلُ عليهِ ، فتدخُلُ على الماضِي فَتَنفِيهِ ، وعَلى المُضارعِ ومَعناهُ الحَالُ .

=== أي مقدرة بقولك : الشيء وهي التي لم يتقدمها اسمٌ تكونُ هي وعامِلُها صِفةً لهُ في المعنَى نحو : "إنْ تُبْدوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ" أيْ: فَنِعْمَ الشيءُ إبدَاؤُها ، لأنَّ الكلامَ في الإبْداءِ لا في الصَّدقاتِ ثُمَّ حُذِفَ المُضافُ وأُنيبَ المُضافُ عنهُ إليهِ فانفصَلَ وارتَفَعَ ،

وخاصَّةٌ هِيَ التي تَقدَّمَها ذَلِكَ وتُقدَّرُ من لفظِ ذَلِكَ الاسمِ نَحوُ غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا ودَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا أيْ نِعمَ الغَسْلُ ونعمَ الدَّقُّ ، وأكثرُهُمْ لا يُثبتُ مَجيءَ "ما" مَعرفَةً تامَّةً وأثبتَهُ جَماعةٌ منهم ابنُ خَروف ونَقَلَهُ عن سيبويه .

(١) الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٢) ينظر الكتاب ٧٣/١ .

(٣) في الأصل : بطالة وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

(٤) الشاهد للمرار الأسدي الفقعسي ، كما في الكتاب ١١٦/١ وهو من شواهد المقتضب ٥٤/٢ والأصول ٢٨٣/١ و ٢٦٨/٢ ومعاني الحروف للرماني ١٥٦ ونسب في الامالي الشجرية ٢٤٢/٢ ، وهو ===

وَتَدخُلَ عَلى الجُملَةِ الاسمِيَةِ عَامِلَةً وغَيرَ عَامِلَةٍ ، كما تَقدَّمَ فى بَابِهَا .

وَتَدخُلُ على أربعَةِ أفْعَالٍ فى بَابِ "كَانَ" فَيصِيرُ الخَبَرُ مُوجَبًا ، كَمَا تَدخُلُ " لَا " على مُضَارِعِهَا فَتُصيِّرُه مُوجَبًا، وهِيَ : زَالَ ، وبَرِحَ ، وفَتِئَ ، وانْفَكَّ ، ولَيسَ وَاحِدٌ مِنهَا نَفْيًا كَما أَنَّ ذَهَبَ لَيسَتْ بِنَفيٍ ، لِكنَّ العَرَبَ أَجْرَتْ عَلَيهَا أحكَامَ الإِيجَابِ فى "كانَ" ولَم تَفعَلْ ذَلِكَ بِـ"ذَهَبَ" وَما فى مَعنَاهَا .

وإذا أُرِيدَ بِهَا التَّمامُ كَانَ قَولُكَ : مَا زَالَ زَيدٌ وأخَوَاتُها بِمَنزِلَةِ مَا ذَهَبَ زَيدٌ .

وأَمَّا الزَّائِدَةُ فَعلَى قِسمَينِ : مُغَيِّرَةٌ وغَيرُ مُغَيِّرَةٍ : فالمغيرة على أقسام مِنهَا : الكَافَّةُ ، نَحوُ بَينَمَا زَيدٌ قَاعِدٌ أقْبَلَ عَمرٌو، وكَذَلِكَ :(١)

* وَلاَ سِيَمَا يَومًا بِدَارَةِ جُلْجُلِ *

فى رِوَايةِ النَّصبِ ، وكَذَلِكَ التِي تَدخُلُ على أخَواتِ إنَّ فى حَالِ الإلغَاءِ ، وأمَّا " انَّ " إذا دَخَلَت عَلى الجُملَةِ الاسمِيَةِ فَلا تَكُونُ " مَا " مَعَهَا إلاَّ كَافَّةً ، نحوُ : إنَّمَا زيدٌ قَائِمٌ فى قَولِ سِيبويه (٢) ، ويَحدُثُ مَعَهَا مَعانٍ يَدُلُّ عَليهَا مَجرى الكَلامِ ، مِنهَا : التَّحقِيرُ ، كَقولِكَ لِمَن سَمِعْتَهُ يَفتَخِرُ بِعَطاءٍ أو غَيرِهِ : إنَّمَا أعطَيتَ دِرْهَمًا ، ومِنْهَا : صَرْفُ الشيءِ الَى حَقِيقَتِهِ إذا وُصِفَ بِمَا لَيسَ لَهُ ، نَحوُ : قوله تعالى : * إنَّمَا اللَّهُ إلَهٌ وَاحِدٌ * (٣) ، لَمَّا وَصَفُوه بأنَّ مَعَهُ تَعَالى غَيرهُ رَدَّ عَلَيهِم بِقَولِهِ " إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ " ، وتَقولُ : إنما زَيدٌ كَرِيمٌ لِمن وُصِفَ بِعِدَّةِ صِفَاتٍ لَيسَ مَعَهُ مِنهَا إلاَّ الكَرمُ .

=== في شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٣١ - ١٣٤ والمقرب لابن عصفور ١٢٩/١ ورصف المباني ٣١٤ والخزانة ١٠/ ٢٣٠-٢٥٠ و١١/ ٢٣٢ وشرح شواهد المغني للبغدادى ٢٩٦/٥ والشاهد فيه أن " ما " كافة لِـ"بَعْدَ" عن الإضافة،وعندَ بعضِهم أنَّها مَصدرِيةٌ .

(١) الشاهد لامرئ القيس وقد سبق في ٩٨ .

(٢) ينظر الكتاب ١٢٩/٣-١٣٠ لبيان قول سيبويه .

(٣) الآية ١٧١ من سورة النساء .

وتُسَمّى حاصِرَةً ، ومنْها : " إنَّمَا الْوَلاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ "(١) .
فإن وقعتْ بعدَ هذا الأفعالُ كانت مهيئةً ، وموطئةً ؛ لأنَّها تُهيِّئُ ما قبلَها

للدُّخولِ على ما لم تكنْ تدخلُ عليهِ نحوُ : إنَّمَا قامَ زيدٌ و﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾(٢) ، وَقَلَّمَا يَقومُ زيدٌ ، هَيْهَاتَ قلَّ للدُّخولِ على الفِعْلِ .

ومِنَ المُغَيِّرةِ قولُهم : "إنِّي مِمَّا أفعلُ" في قولِ مَن جعلَها بمنزلةِ "رُبَمَا" .

ومِنْها "ما" التي تدخُلُ على لمْ فتَصِيرُ مَعَها حرفَ وُجودٍ لِوُجوبٍ وليسَتْ ظَرْفًا ، كَمَا زَعمُوا ، وقدْ بُيِّنَ ذلِكَ بِأَنْ بَقِيتْ على حَدِّها لم تُغيِّر شيئًا غيرَ أنَّها زادتْ مَعنَى القُربِ مِنَ الحالِ .

ومِنْها : "ما" الدَّاخِلَةُ على إنْ الشَّرطيةِ أوجَبتْ لَها لُزومَ النُّونِ الثَّقيلةِ أوالخَفيفةِ ، ورُبَّما حُذِفَتا في الشِّعرِ .

ومِنَ المُغَيِّرةِ التي تَصِيرُ بَدَلاً ، نحوُ قولِهم : أمَّا أنتَ مُنطَلِقًا انطَلَقْتُ مَعَكَ ، وأمَّا أنتَ / خارِجًا فأخْرُجُ مَعَكَ . مَعناهُ : لَئِن كُنتَ خارِجًا ، ١٥٢/أ
وإذا صِرْتَ مُنطَلِقًا انطَلَقْتُ مَعَكَ ، فَحُذِفَتْ كانَ وصارَتْ "ما" بَدَلاً مِنْها ، وانفَصَلَ الضَّميرُ وهوَ اسمُ كانَ ، والمنصوبُ خبرُها ، فإذا دَخلَت الفاءُ دَخلَ "أنْ" مَعْنَى : إذْ ، كأنَّكَ قلتَ : إذْ صِرْتَ مُنطَلِقًا فإنِّي أنطَلِقُ مَعَكَ ، ومِنهُ قولُ عباس بن مرداس السُّلمي(٣) :

أَبا خُراشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ ... فإنَّ قومِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

---

(١) الحديث أخرجه البخاريُّ في كتابِ فضلِ العتقِ ، باب المكاتَبِ ونُجومِهِ في كلِّ سَنةٍ نَجْمٌ ٣/١٢٦ وفي باب إذا أعتق عبدًا بينهُ وبينَ آخرَ ١٢٦ من طريق عائشة رضي الله عنها ، ومالك في الموطأ في كتاب العَتاقةِ والولاءِ . مَصيرُ الولاءِ لمن أعتق ٢/١٤٠ .

(٢) الآية ٢ من سورة الحجر .

(٣) الشاهد للعباس بن مرداس السلمي وهو في الكتاب ١/٢٩٣ ، والخصائص ٢/٣٨١ والمنصف ٣/١١٦ ومعاني الحروف للرماني ١٣٠-١٥٧ والامالي الشجرية ١/٣٤٠-٣٥٣ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٧١ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٩ و ٨/١٣٢ ورصف المباني ٨٣١-٢٧٧ والخزانة ٤/١٣ وشرح شواهد المغني للبغدادي ١/١٧٩-٢٧٧ .

التَّقديرُ : إذا صِرتَ ذا نَفيرٍ ، فإنَّ قومي كثيرٌ، فإنَّ السَّنَةَ لم تُهلِكْهُم ،

ومنها قولُهم : " افعَلْ هذا أمّا لا "، هيَ بدَلٌ مِن فِعلِ الشَّرطِ تقديرُه : إنْ كُنتَ لا تفعَلُ كذا فافعَلْ كذا ، وجرَى في كلامِهم كالمَثلِ .

ومِنها " ما " التي تدخُلُ عِوضاً مِن لامِ لولا ، نَحوُ قولِ ابنِ مُقبِلٍ (١) :

قُلْتُ لِشَيبانَ ادْنُ مِنْ لِقائِه كَيما نُغَدِّي القومَ مِنْ شِوائِه

أيْ لَعَلَّنا نُغَدِّي القومَ من شِوائِه ، وقد تكُونُ مِنَ المُوطِّئَةِ كمن كما (٢) أنت ، وكما أنت هُنا في أحدِ وجهيها .

ومِنَ المُغيِّرةِ " ما " الداخِلَةُ على ما يَخفِضُ فيجِبُ له الإعلامُ بدخُولِ معنَى الشَّرطِ ، وذلِكَ حيثُما ، وإذْ ما .

وغيرُ المُغيِّرةِ على قِسمَينِ : أحدُهما : يزيدُ معَها معنًى ، والثَّاني : لا يُرادُ بها إلاَّ التأكيدُ ، فأمّا التي تَزيدُ (٣) معنًى ، وتُغني عَنِ الصِّفةِ فقولُهم لِمن يَفتخِرُ على المُعطَى ، وقيلَ أعطَيتُ الأُعطيَةَ : ما يخفَى ما أعطَى ، وقد تأتِي للتَّعظيمِ ، نَحوُ قولِه (٤) :

عَزَمْتُ على إقامَةِ ذِي صَباحٍ لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

---

(١) الشاهد نسبه سيبويه في الكتاب ١١٦/٣ لأبي النجم وهو كذلك في النكت ٧٦١ والانصاف ٥٩١/٢ والخزانة ٥٠١/٨ و ٢٢٥/١٠ .
والشاهد فيه وقوع الفعل بعد كيما، لأنها كاف التشبيه ووُصِلتْ بما لوقوع الفعل بعدها كما فُعِلَ بِرُبَّما ، ومعناها هاهُنا : لَعَلَّ ، والكوفيون يجعلونها بمعنى كَيْ و يجيزون النصب بها .

(٢) في رصف المباني ٣٨٤ القسم الرابع الموطئة : وهي الداخلة على إنَّ وأنَّ و كأن ولكنَّ ولعلَّ ورُبَّ المذكورات إذا دخلَ شيءٌ من ذلك على الفعل ، لأنه عامِلٌ في الأسماءِ كما ذُكِرَ ، فإذا دخلت " ما " المذكورة وطأت ما تدخل عليه من ذلك للدخول على الفعل ، فلذلك قِيلَ لها : موطِّئَة .

(٣) في الاصل : تزيد ومعنى والصواب اسقاط الواو من تزيد .

(٤) الشاهد في الكتاب ٢٢٦/١ لرجل من خثعم وهو في الامالي الشجرية ١٨٦/١ ومن شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٣ ،

===

أي: لأمرٍ عَظِيمٍ يَستحِقّ السُّؤدَد مَن يستحِقّه ، وقد يُراد بِها التنويع ، كقولِهم : ضَربْتُه ضَرباً مّا وفَعلْتُ فِعلاً مّا ، ومِمّا يُغنِي عَنِ الصّفَةِ أيضًا قولُهم : " أفْعَلْـــهُ آثرًا مّا " مَعناه أوّلَ فِعلِك ، أيْ: مُؤثَراً لَه ، ومنه قول امرئ القيس : (١)

وَحدِيثُ الرَّكْبِ يَومَ هُنَـــا وَحدِيثٌ مّا على قِصَـــرِهْ

أيْ: حَدِيثًا عظيمًا ، أي: لَهُ مَعنًى عَظِيمٌ ، وإنْ كَانَ قَصِيراً .

وأمّا التي تأتي لِلتّأكِيدِ فَمَواضِعُها كَثيرةٌ ، مِنْها قَولُه تَعالـــى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ (٢) و ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ لِنْتَ لَهُـــمْ ﴾ (٣) ، وكَذلِكَ ﴿ وَقَلِيلٌ مّا هُمْ ﴾ (٤) ، وإنّكَ مَا وخَيْراً ، وكَذلِكَ لَعَلّمَا زَيدًا أخُوكَ ، " وليتَمَا هَذا الحَمام " وأخواتُها إذا عَمِلَتْ ، وكَذلِكَ "مَا" في قولِهم : أكْرِمْـــكَ إذا مَا جِئتَنِي ، وقامَ القَومُ مَا خَلا زَيدٍ بِالخَفْضِ ، وقَدْ حَكاهُ الجَرْمِي (٥) ، وكَذلِكَ قَولُه : (٦)

ومِنْ طَلَبِ الأوْتارِ مَا حَزّ أنْفَهُ قَصِيرٌ وَخاضَ الموتَ بالسَّيفِ بَيهَسُ

وأمّا التي دَخلَتْ على "كُلّ" فَتَصِيرُ ظَرفًا ، نَحوُ قَولِهِمْ : كُلّما جِئتُكَ بَرِرتُـك ، و ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ (٧) ، وَ"كُلّ" مُتَعلّقَـــةٌ

=== والهمع برقم ٣٠٥ - ٧٦٧ والخزانة ٣ / ٨٧ والشاهد فيه أنّ الشاعر جَرّ ذِي صَباحٍ على لُغةِ خَثْعَمٍ ، وهُوَ ظَرفٌ لا يتمكّنُ ، والظُّروفُ التي لا تتمكن لا تُجَرّ ولا تُرفَعُ ولا يَجوزُ مثلُ هَذا إلاّ في لُغةِ هَؤلاءِ القوم أو ضرورة .

(١) الشاهد لامرئ القيس ، دِيوانه ١٢٧ / الستة الجاهليين اختيار الاعلم وأشعار ١٠١ والحلل في إصلاح الخلل ٣٤٦ .

(٢) الآية ١٥٥ من سورة النساء والآية ١٣ من سورة المائدة .

(٣) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٢٤ من سورة ص .

(٥) ينظر المغني ١ / ٢٣٤ -

(٦) الشاهد للمتلمس وقد أنشده أبو تمام في ديوان الحماسة والشاهد فيه قوله : مَا حَزّ أنفَــهُ على أنّ ما زائدةٌ ، ينظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٦٥٩ والتبريزي ٢ / ٢٦٨ .

(٧) الآية ٥٦ من سورة النساء .

بِبَدَّلنَاهُم ، كَما تَقُول : كُلَّ حِينٍ جِئْتَنِى أكرمْتكَ .

ولابن السيد (١) فى الباب تَقَاسِيمُ وتَخْلِيطٌ كَثِيرٌ ، وكُلُّ تَقَاسِيمِه دَاخِلٌ تَحتَ مَا ذَكَرنَا ، وقد أُولِعَ بِتَكثِيرِ الأقوَالِ وإنْ تَدَاخَلَتْ .

وعندِى أَنَّ مواضعَ " ما " اثناعشرموضعًا ، منهَا : سبعة أسماءٍ ، وخمسةُ حروفٍ .

فأما الاسماءُ :

فالاستِفْهَامِيةُ ، نَحوُ : مَاجَاءَ بِكَ ؟ والشَّرطِيَّةُ ، نَحوُ : مَا تَصنَعْ أَصْنَعْ مِثلَهُ ، والتَّعجُّبِيَّةُ ، نَحوُ : مَا أَحسَنَ زَيدًا ، والنَّكِرةُ غَيرُ المَوصُوفَةِ ، نَحوُ : ﴿ إنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (٢) ، أي : فَنِعمَ شَيئًا هِيَ ، ونَحوُ قَولِهِمْ : دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا ، وغَسَلْتُهُ غَسْلاً / نِعِمَّا ، وأَمَّا النَّكِرةُ المَوصُوفَةُ ، فَنَحْوُ قولهم : مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ . ١٥٢/

وتَكونُ صِفَةً فى نَحوِ قَولِهِم : " لأمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنفَهُ " . (٣)

ومِنْهَا المَوصُولَةُ ، نَحوُ : جَاءَنِي مَا جَاءَكَ .

وأمَّا الخمسةُ الحروفِ :

فَالنَّافِيةُ ، نَحوُ : مَا زَيدٌ قَائِمٌ ، والكَافَّةُ ، نَحوُ : إنَّمَا زَيدٌ قَائِمٌ وبَابُهُ ، ومُهَيِّئَةٌ ، نَحوُ قَولِه تَعَالَى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ (٤) ، وهَذِهِ وإنْ كَفَّتْ " رُبَّ " عَنْ عَمَلِهَا الخَفْضَ بَعدَ هَيَّأتْهَا لِلدُّخُولِ على الفِعْلِ بِدَلِيلِ قوله تَعَالَى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ﴾ ، وتَقُولُ : رُبَّمَا يَقُومُ زَيدٌ ، ورُبَّمَا يَخرُجُ عَمرٌو .

ومِنَ الزَّائِدَةِ المُهَيِّئَةِ أيضًا قولُه : (٥)

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فى عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ

زِيادَاتٌ على مَواضِعِ " مَا " فى أثناءِ مُثُلِه لابنِ طلحةَ - رحمهُ اللهُ - قالَ فى

---

(١) ينظر الحلل فى إصلاح الخلل ٣٤٢ فمابعدها . (٢) الآية ٢٧١ من سورة البـ

(٣) المثل فى مجمع الامثال للميداني ١٩٦/٢ من كلام الزباء لمارأت قصير مجدوعًا . (٤) الآية ٢ من سورة الـ

(٥) الشاهد فى الكتاب ٥١٧/٣ لجذيمة الابرش وهو كذلك فى النوادر لابي زيد ٥٣٦ والمقتضب ١٥/٣ والامالي الشجرية ٢٤٣/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٩ والمقرب لابن عصفور ٧٤/٢ ورصف المباني ٣٣٥ ،

===

قِسْمِ الزَّائِدَةِ : إِنَّها تَكُونُ زَائِدَةً بَيْنَ شَيْئَيْنِ كَقَوْلِنَا : إِنَّمَا زَيْداً قَائِمٌ
قَال : (١)

* قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا *

فَنَصَبَ الحَمَامَ نَعتاً لِهَذا ، وقَالَ تَعَالى : * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ * وَ * فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ * ، وَهِيَ وَإِن كَانَتْ زَائِدَةً فِي هَذِهِ الآيِ بِحَسَبِ الإِعرَابِ فَلَهَا حَظٌّ مِنَ المَعْنَى ، وإلاَّ لَمْ يَكُنْ يُؤْتَى بِهَا .

وَهَا أَنَا أُنَبِّهُكَ عَلى نُكتَةٍ مِن ذَلِكَ لِيَنشَرِحَ صَدرُكَ لِغَيرِهَا (*) فَنقُولُ : إِنَّ قولَهُ تَعَالى * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ * لَهُ مَعنًى زَائِدٌ عَلى قوله : فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ، فَكَأَنَّ مَعْنَى الكَلَامِ : مَا لِنتَ لَهُمْ إِلاَّ بِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ، وهَذَا قَد جَمعَ نَفياً وإِثبَاتاً ، ثمَّ اقْتَصَرَ عَلى هَذِهِ الإِرَادَةِ ، فَقَالَ : * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ * ، وجَمَعَ فِيهِ بَينَ لَفظِ الإِثْبَاتِ وَبَينَ إِرَادَةِ النَّفْيِ الَّتِي هِيَ "مَا" ، حَتَّى أَعْطَى الكَلَامَ بِاخْتِصَارِهِ مَعْنَى النَّفْيِ بِلَا ، وَالإِثْبَاتَ لِشَىءٍ آخَرَ ، وَكَذَلِكَ قَولُه تَعَالى : * إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ * ، إِنَّمَا هَا هُنَا حَرفُ تَحقِيقٍ وتَمحِيقٍ ، إِنَّ مِنْهَا لِلتَّحْقِيقِ ، وَ "مَا" لِلتَّمحِيقِ ، واختَصَرَ هَذَا الإِقْتِرانَ أَنْ يَقُولَ مَا اللَّهُ اثْنَانِ فَصَاعِداً ، بَلِ اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ، وَهذِهِ لَمحَةٌ دَالَّةٌ فَأَعْمِلْ ذِهْنَكَ فِى مِثْلِ هَذَا التَّنزِيلِ ، ولاَ تَقُلْ إِنَّ "مَا" حَشْوٌ بِلَا مَعْنًى ، فَإِنَّ القُرآنَ مُنَزَّهٌ عَن ذَلِكَ ، وكَلَامُ العَرَبِ مُبَرَّأٌ مِنهُ ، أَعنِى عَنِ الحَشْوِ ، نَعَمْ وكَلَامُ سَائِرِ العُقَلَاءِ ، وقَالَ : (وَتَقُولُ إِنَّمَا يَقُومُ زَيدٌ) (٢) ، وقَد تَكُونُ هُنَا مُبْهَمَةً بِمَنزِلَةِ الأَمرِ كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا الأَمرُ زَيدٌ قَائِمٌ .

=== والمغنى ١/ ١٣٥ والتصريح ٢ / ٢٢ والخزانة ١١ / ٤٠٤ والشاهد فيه توكيد ترفعن بالنون الخفيفة ، وإنما حَسَّنَ ذلك زيادة "ما" في رب ووقوع ترفعَنْ فى حَيزِ رُبمَا .

(١) سبق تخريجه في ص ٥٣٤ .

(٢) الجمل ٣٢٢ .

(*) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٥٢ فمابعدها : " هاأنا وهاأنت ذا ، وزعم الخليل رحمه الله أن "ها" هناهي التي مع "ذا" إذا قلت هذا ، وانما أراد وأن يقولوا هذا أنت ولكنهم جعلوا أنت بين "ها" و "ذا" وأراد وأن يقولوا أنا هذا ، وهذا أنا فقدموا "ها" وصارت أنا بينهما ، وزعم أبوالخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون أنا هذا وهذا أنا ".
وانظر بحثا كتبه ابن عاشور في جواز استعمال : (هاأنا) وجلب عليه كثيرا من النصوص الفصيحة . التحرير والتنوير ١/ ٥٨٦ فمابعدها .

باب " مَنْ " مُؤخَّرٌ ولَها أربعَةُ مواضع

تَكُونُ اسْتِفهاماً ، وشَرطاً ، وبِمعْنَى الذِى ، ونَكِرةٌ مَوصُوفَةٌ ، وزادَ الكِسَائِيُّ (١) خامِساً تَكُونُ فِيهِ زائِدَةً ، وأنشَدَ لِعنتَرة : (٢)

يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ ... حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيتَها لَمْ تَحْرُمِ

وغَيرُهُ يَروِيهِ : (يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ)، وهُوَ المَشْهُورُ فِي الرِّوايَةِ، قَالَ الفراءُ : هِيَ نَكِرةٌ مَوصُوفَةٌ والتَّقدِيرُ : يَا شَاةَ شَيءٍ مُقْتَنَصٍ ولكِنَّهُ وُصِفَ بِالمصدَرِ، والمَصادِرُ تَقَعُ مَوقِعَ الصِّفاتِ، وأنشَدَ الكِسائِيُّ أيضًا : (٣)

آلُ الزُّبَيرِ كِرَامُ النَّاسِ قَد عَلِمتْ ... ذَاكَ القَبائِلُ والأَثْرَونَ مَنْ عَدَدَا

وقَولُ الفَراءِ فِي هَذَا كَالذِى قَبلَهُ ، قَالَ الزَّجاجُ : كَلَامُ الفَرَّاءِ أحْسَنُ ، لأنَهُ مُوافِقٌ لِمَا عَليهِ الجَمَاعَةُ ، وَ" مَنْ " فِي هَذَا البيتِ أيْضاً نَكِرةٌ مَوصُوفَةٌ بِالمَصْدَرِ ، وهُوَ قَولُهُ (عَدَدَا) .

---

(١) ينظر المغنى ٣٢٩/١ لبيان قول الكسائي .

(٢) الشاهد لعنترة بن شداد، ديوانه ٢١٣ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٥٣ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢٧٢ ومعاني الحروف للرماني ١٥٥ والحلل فى اصلاح الخلل ٣٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٢ والمغني ٣٢٩ قال ابن الانبارى : وأنكر الفراء هذا وقال انما أراد يا شاة مَن قنصٍ لأنَّ "من" لاَ تكونُ حَشْواً ولاَ تُلْغَى .

(٣) الشاهد فى شرح السبع الطوال الجاهليات ٣٥٣ والامالى الشجرية ٣١٢/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٢ والمغنى ٣٢٩ وشرح شواهده للبغدادى ٣٤٤/٥ .

نقدّمُ بينَ يَدَيْ هذا البابِ أن نقولَ : " مَنْ " مِنَ الكَلِمِ المُخْتَصَّةِ العَوضِعِ بِالاسْمِيَّةِ، وَبِالوُقوعِ عَلى مَنْ يَعْقِلُ ، والمُشْتَرِكِ بَينَ مَعانٍ،/ لَهَا ١٥٣' عَددٌ مَعلُومٌ تَجِبُ لَهَا صِفاتٌ مُختَلِفَةٌ أوْ إضَافاتٌ مُختَلِفَةُ البَيَانِ .

فَموضُوعُ البَابِ لِلإعْلامِ بِمَبَالِغِ كَمِّيَّةِ أقسَامِهَا ، ووقُوعِهَا إذَا كَانتْ أسمَاءً عَلى مَا لَا يَعْقِلُ ،وتَبْيِينِ أقسَامِهَا بِالمِثَالِ، وتَبيِينِ بَعضِ أحكَامِهَا ، فَهَذَا الذِي وضَعَ لَهُ البَابَ .

أرْجِعُ إلَى أوّلِ البَابِ ، وهُوَ قَولُهُ : (وَلَهَا أربَعَةُ مَوَاضِعَ) (١) وعَليهِ مَكْتُوبٌ مُؤَخَّرٌ ، وأنشَدَ أبُو القَاسم - رحمه اللّهُ - في الباب : (٢)

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيّانَـــا

قِيلَ : إنَّه لِحسَّانَ بن ثَابت ، وقِيلَ لِعبدِاللّهِ بنِ رواحَةَ ، و قِيلَ : لِكَعْبِ ابنِ مَالِكٍ ، وكُلُّهُمْ مِنَ الأنصَارِ - رضيَ اللّهُ عنهُم - ولَم يَقَعْ فِي دِيوانِ شِعْرِ حَسان ، و"غَيْرِنَا" في مَوضِعِ رفعٍ، فَجَعَلَهُ خَبَرَ ابتِدَاءٍ مُضْمَرٍ في مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمَنْ أو الصِّلَةِ، وتكُونُ " مَنْ " مَوصُوفَةً أو مَوصُولَةً ، وكَلامُهُ ضَعِيفٌ لِحَذْفِ المُبتَدَإِ مِنَ الصِّفَةِ أو الصِّلَةِ ،وتَكُونُ فِي الشُّذُوذِ كَقِراءَةِ مَن قَرأَ خَارِجَ السَّبْعِ : * تَمَاماً عَلى الذِي أحْسَنُ * (٣) و * مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ * (٤) ، فِي قِراءَةِ الرَّفعِ

---

(١) الجمل ٣٢٣ .

(٢) الشاهد لم يقع في ديوان حسان بن ثابت وهوفي ديوان كعب بن مالك ٢٨٩ وهو من شواهد الكتاب ١٠٥/٢ ومعاني القرآن للفراء ٢١/١ ومجالس ثعلب ٣٣٠ والمحلى لابن شقير ٦٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٣ والامالي الشجرية ١٦٩/٢ - ٣١١ ورصف المباني ١٤٩ والخزانة ١٢٠/٦ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٣٣٥/٥ .

(٣) الآية ١٥٤ من سورة الانعام وفي إتحاف فضلاء البشر ١٣٢ قراءة الاعمش .

(٤) الآية ٢٦ من سورة البقرة وفي المحتسب ٦٤/١ قراءة رؤبة حكاه عنه أبو حاتم عن أبي عبيدة .

تقديره : تماماً على الذى هو أحسن ، ومثلاً الذى هو بعوضة أو مثلاً شيئاً هو بعوضة ، وكأنه قال فى البيت على قوم هم غيرنا أو على الذين هم غيرنا ، والمعنى : فكفى بفضلنا فضلاً حب النبي محمد إيانا، فجعل الفضل هو حب النبي إياهم وهجرته إليهم ، وكفى به فضلا وفخراً ، ودخلت الباء على فاعل كفى لما فيه من معنى اكتف، كأنه قال : اكتف بالله شهيداً، ونكتفي بحب النبي إيانا فضلا، و " النبي " في موضع رفع على الفاعل بحب ، و " محمد " بدل منه ، ويجوز رفعه على الموضع ، و " إيانا " مفعول بحب ، وجعل بعضهم الباء زائدة (١) ، وأدخلها على المفعول ، وحب فاعل كفى ، وهو قول فاسد ، لأن التمييز لا يقع فى " كفى " مع المفعول ، وإذا نصبت كفى لم تكتف بمفعول واحد ، ولا بد لها من مفعولين ، كقوله تعالى : ﴿ فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم ﴾ (٢) ، وشاهده فى البيت كون " من " نكرة موصوفة فى رواية خفض غيرنا ، ومن رفع " غير " فتكون " من " موصولة ، و " غيرنا " خبر ابتداء تقديره : على الذين هم غيرنا .

وأنشد أبو الحسن ابن بابشاذ - رحمه الله - هذا البيت لا أنه منه ، قوله : (٣)

يا رب من يبغض أذوادنا ... رحن على بغضائه واغتدين

---

(١) ينظر الامالى الشجرية ٢/ ١٦٩ والخزانة ٦/ ١٢٠ فمابعدها .
(٢) الآية ١٣٧ من سورة البقرة .
(٣) الشاهد فى الكتاب ٢/ ١٠٨ لعمرو بن قميئة والإمالي الشجرية ٢/ ٣١١ وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢٣٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١١ .
والشاهد فيه أن " من " وقعت بعد رب ، و رب لا يكون بعدها إلا نكرة وعلى هذا تكون " من " هنا بمعنى إنسان .

وقال آخر:(١)

رُبَّ مَنْ أنضجت غَيْظاً صَدْرُهُ   قد تَمَنَّى لِيَ مَوتاً لم يُطَعْ

تَتبيعٌ لِلباب أنشد أبو القاسم -رحمه الله-:

فَكَفَى بِنا فَضْلاً على مَنْ غَيرِنا   حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيّانا

قال ابن هشام(٢) -رحمه الله- وغيرُهُ: نُسِبَ هذا البيتُ لِحسان بن ثابت الأنصاريِّ -رضي الله عنه-، ونُسِبَ لعبدالله بن رواحَةَ الانصاريِّ -رضي اللهُ عنه- ولغيرِهِمَا، يقولُ قائلُهُ:

كَفانا فضلاً عَلى غَيرِنا حب النبيِّ إيَّانا، وهجرتُه إلينا

وشاهِدُهُ فِيهِ حَمْلُ غَيرِ على "مَنْ" نَعْتاً لَهَا؛ لأنَّها نَكِرَةٌ مُبْهَمَةٌ فوصِفَتْ بِمَا بَعدَهَا وَصْفاً؛ لأنَّ مَا يكونُ لَهَا كَالصِّلَةِ، والتقديرُ على قومٍ غَيرِنا، ورَفْعُ غَيرُ جائِزٌ عَلى أن تكونَ "مَنْ" مَوصُولَةً ويُحذَفُ الرَّاجِعُ عَليهَا مِنَ الصِّلَةِ، والتَّقديرُ على مَنْ هُوَ غَيرُنا، والحُبُّ مُرتَفِعٌ بِكَفَى، والبَاءُ في قولِهِ بِنا زَائِدَةٌ مُؤكِّدَةٌ، /١٥٣ وفَضْلٌ مَنصُوبٌ على التمييزِ، وإيَّانا مَفْعُولٌ بِالمَصْدرِ، وهُوَ حُبُّ النبيِّ في مَوضِعِ رَفعٍ؛ لأنَّهُ الفَاعِلُ، ومُحَمَّدٌ بَدَلٌ مِنهُ، ولَو رَفَعَ مُحَمَّداً على البَدَلِ مِنَ المَوضِعِ لَجازَ، والتقْدِيرُ أنَّ حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانا.

انتهى تفسيرُ ابنِ هشام -رحمهُ اللهُ- للبيتِ وقالَ الأستاذُ المرحومُ أبو الحُسينِ بنُ أبي الربيع(٢) -رحمهُ اللهُ- وقولُ حسانٍ -رضي الله عنه-:(٣)

---

(١) الشاهد لسويد بن أبي كاهل اليشكري من قصيدة مشهورة مطلعها:

بَسَطَتْ رَابِعَةُ الحَبْلَ لَنَا   فَوَصَلْنَا الحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعْ

وهو في المفضليات ١٩٨ والامالي الشجرية ١٦٩/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٤ وشذور الذهب ١٣١ والاشموني ٤/١ه والهمع برقم ٣٠٢ - ١٠٧٤ وشرح شواهد المغني ٣٣٤/٥.

(٢) ابن هشام اللخمي، وشرحه لشواهد الجمل لم أقف عليه، وانظرماقاله ابن أبي الربيع في نسبة هذا الشاهد البسيط ٦٠٢.

(٣) توجيهات العلماء لـ "كَفَى" في بيت الشاهد في الانصاف ٦٧/١ فما بعدها.

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حُبُّ النبيّ محمدٍ إيّانا

الباءُ زائدةٌ ،والمجرورُ هوَ الفاعِلُ بمنزلتِهِ في قوله سُبحانَهُ ﴿ وكفى باللهِ وكيلاً ﴾ (١) ، وحبُّ بدلٌ منَ الضمير ، والتقديرُ : كفى حبُّ النبيِّ محمدٍ إيّانا فضلاً على من غيرنا، وهوَ بدلٌ على الموضع وليسَ على اللفظِ ، ونظيرُ هذا قوله سبحانَهُ : ﴿ مالكُمْ مِنْ إلهٍ غيرُهُ ﴾ (٢) ، في قراءةِ الجماعةِ غيرِ الكسائيِّ والله أعلمُ ، وقال ابنُ سيده (٣) - رحمه الله - في تفسيره لهذا البيتِ :

﴿ فكفى بنا فضلاً على من غيرنا ﴾ .. البيت

الباءُ هنا زائدةٌ أي:كفانا فضلاً، وليستْ الباءُ هنا بمنزلتِها في قوله تعالى : ﴿ وكفى باللهِ شهيداً ﴾ (٤) ؛ لأنَّ قوله : (باللهِ) هنا في موضعِ رفعٍ ،

---

(١) الآيات ٨١ - ١٣٢ - ١٧١ من سورة النساء و ٣ - ٤٨ من سورة الاحزاب .

(٢) الآيات ٥٩ - ٦٥ - ٧٣ - ٨٥ من سورة الاحزاب .
قال مكيٌّ : قرأَها الكسائيُّ بالخفضِ حيثُ وقعَ،ووافقَهُ حمزةُ على الخفضِ في"خالِقٍ غيرُ اللهِ". وقرأَ الباقونَ بالرفعِ،وحجّةُ من خفضَ أنه جعله صفةً لإلهٍ،وخالقٍ على اللفظ ، وموضع اله وخالق موضع رفع على الابتداء . الكشف ١/ ٤٦٧ ، وقال السمين الحلبي :"قرأه الكسائي بخفض الراء في جميع القرآن والباقون برفعها فالجر على النعت أو البدل من اله لفظا". الدر المصون ٥/ ٣٥٤ .

(٣) ابن سيده هو علي بن أحمد وقيل : إسماعيل أبوالحسن النحوي اللغوي المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي إمام في اللغة والعربية جمع في اللغة كتاب المحكم لم ير مثله في فنه ولا يعرف قدره إلا من وقف عليه وله غير ذلك من الكتب الأدبية كشرح الحماسة وشرح كتاب الأخفش وشرح إصلاح المنطق إلى غير ذلك من الكتب . توفي سنة ٤٥٨ . ترجمته في كتاب الصلة ٢/ ٤١٠ وابن خلكان ١/ ٣٤٢ والانباه ٢/ ٢٢٥ ومعجم الادباء ١٢/ ٢٣١ والبلغة ١٤٨ .

(٤) الآية ٧٩-١٦٦ من سورة النساء ،وينظر توجيه إعرابها في الانصاف ١٦٨ .

كما قال : (١)

* كَفَى الشيبُ والإسلامُ لِلمَرْءِ نَاهِيَا *

وقولُه : (بِنَا فَضْلاً على مَنْ غَيرَنَا) في موضعِ نصبٍ لِمَا بيَّنَّا ، "وفضلاً" منصوبٌ على التَّميِيز وَالتفسيرِ .

وَ"حُبّ" : فاعِلُ يكفَى ، كَأَنَهُ قالَ : كَفانَا حبُّ النَّبيّ ، "وإيَّانَا": منصوبٌ بِحُبّ ، وَتلخيصُ ذلكَ كَفَانَا حُبُّ النبيّ إيَّانَا فضلاً على مَنْ سِوَانَا ، وَلاَ بُدَّ لمَنْ إذَا كَانتْ نكرةً مِن وصفٍ أو حشوٍ ، وإنّما "مَنْ" وَ "مَا" صِلةٌ يُوصلُ بِهِمَا إلَى الخبرِ، قالَ سيبويه : " هذَا بابٌ يَكُونُ فِيهِ الاسمُ بمنزلَةِ الذِي في المعرفَةِ إذَا بُنيَ على ما قبْلَهُ ، وبِمنزلتِهِ في الاحتياجِ إلى الحشْوِ ، ويكونُ نكرةً بمنزلةِ رَجلٍ ، وَذلكَ قوله : "هذَا مَنْ أعرِفُ مُنطلقًا "، (٢) فَمَنْ" هَاهُنَا معرفةٌ ، ومنطلقًا : حالٌ ، وكذلكَ : هذَا مَنْ لَا أعرفُ منطلقًا ، أيْ : هذَا الذِي قَد علمتُ أنّي لَا أعرفُهُ منطلِقًا ، فأعرفُهُ ولا أعرفُ حشوٌ لَهُمَا يَمتازُ بِهِ فَيصيرَا اسمًا ، وقالَ : " إن خَشِيتَ جَعلتَ "مَنْ" بمنزلةِ رَجلٍ وَإنسَانٍ "، (٣) وَمَا بمنزلةِ شيءٍ فقلتَ: هَذَا مَنْ أعرفُ مُنطلِقًا ، وأنشدَ سيبويه - رحمه الله - : (٤)

فَإنِّي وَإيّاكَ إذْ حَلَّتْ بِأرْحُلِنَا ... كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ المَحْلِ مَمْطُورِ

أيْ: كرجُلٍ مَمطورٍ بِوادِيهِ بعدَ المَحْلِ .

---

(١) الشاهد لسحيم عبد بني الحسحاس وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٢٦ ، و ٤/ ٢٢٥ قال سيبويه :"وإن قلتَ : مررتُ برجلٍ حسبُكَ به من رجلٍ رفعتَ أيضًا وزَعمَ الخليل - رحمه الله - أنّ بِهِ هَهُنَا بمنزلةِ هُوَ ولكنْ هذِهِ الباءُ دخلتْ هُنَا توكيدًا كَمَا قالَ :" كفَى الشيبُ والإسلامُ " "وكفَى بِالشيبِ والإسلامِ " وفي الجزءِ الرّابعِ قَالَ أيضًا :"وقد تكونُ بَاءُ الإضَافـةِ بمنزلتِهَا في التَّوكِيدِ وذلكَ : كفَى بِالشيبِ لَو ألقَى الباءَ استَقامَ الكلامُ". والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٥ و ٧/ ٨٤-٨٤ و ٨/ ٢٤-٩٣ - ١٣٨ والخزانة ١/ ٢٦٧ وصدره :

* عُمَيْرَةَ وَدّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا *

(٢)(٣) الكتاب ٢/ ١٠٥ .

(٤) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٢٦٣ والكتاب ٢/ ١٠٦ والنكت ٤٩٧ وشرح شواهد المغني ٢/ ٣٤٢ و ٥/ ٣٣٥ والخزانة ٦/ ١٢٣ والشاهد فيه أن مَمطُورًا نعتٌ لـ "من" .

بـــابُ مواضــــــــع "أيٍّ"

ويقالُ على هذا البابِ : أيٌّ مِنَ الكلِمِ المختصةِ الوضعِ بالاسميةِ والمشتركةِ بينَ معانٍ ، لها كَمِيَّةٌ وجَبَ لَهَا بِهَا أحكامٌ وصِفَاتٌ ، كمَنْ ، وهيَ أيضًا مشتركةُ الوقوعِ على مَنْ يعقلُ وعلى ما لا يعقِلُ ، غالبَةٌ عليهِمَا الإضَافَةُ (١) وجُزْءٌ مِمَّا تُضَافُ إليهِ كَبعضٍ .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بجُزئيتِهَا وبِعَددِ أقسَامِهَا وتَبيينِهَا بالتمثيلِ بهَا .

انتهتْ الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : وَأيٌّ مثلُ بعضٍ : اسمٌ مبهمٌ ناقِصٌ،بدليلِ أنكَ لا تقـولُ : عندِي بعضٌ ولا تقولُ : عندِي أيٌّ،وأمَّا قولُ الشَّاعِرِ : (٢)

إذا ما قُلتُ أيُّهــــم لأيٍّ تَشَابَهَت المَنَاكِبُ والـرُّؤُوسُ

فإنَّما أرادَ الإضافةَ .

قــــــالَ / ولَهَا أربعَةُ مَواضِعَ ، قَالَ ابنُ السَّيدِ (٣) : بل خمســـةٌ ، ١٥٤/أ

تكونُ استفهَامًا وشرطًا ،وبمعنَى الذى ، وصفةً ، وزَادَ ابنُ السِّيد ، وَنكرةً موصُوفَةً كقولكَ : مررتُ بأيٍّ مُعجبٍ لَكَ ، وزادَ غيرُه صفةً لمَا فيهِ الألفُ واللَّامُ في النِّداءِ، كقولكَ : يَاأيُّها الرَّجلُ .

---

(١) قال سيبويه : "اعلمْ أنَّ أيًّا مضافًا وغيرَ مضافٍ بمنزلةِ مَنْ،ألا ترى أنَّكَ تقولُ : أيٌّ أفضَلُ وأيُّ القومِ أفضَلُ ، فَصارَ المُضافُ وغيرُ المضافِ يجريَانِ مَجرى "مَنْ" ، كما أنَّ زيدًا وزيدَ مَناةَ يجريَانِ مَجرَى عمرٍو ، فَحالُ المُضافِ فِي الإعرابِ والحُسنِ والقُبحِ كَحالِ المُفرَدِ". الكتاب ٣٩٨/٢ ، وانظر المقتضب ٢٩٧/٢.

(٢) الشاهد فيشرح المرزوقي على الحماسة دون نسبة ٧٢٧/٢ .

(٣) يُنظر الحلل في إصلاح الخلل ٣٥٦-٣٥٧ وعبارته : "قال المفسرُ زادَ غيرُ أبي القاسمِ أربعةَ مَوَاضِعَ" ولعلَّ هذا خطأٌ منَ النَّاسِخِ ، لأنهُ ذكَرَ أنَّ أبَا القاسمِ قالَ إنَّ لها أربعةَ مَواضِعَ،فلا معنَى لقولِهِ : وزادَ غيرُ أبي القاسِمِ إلا أن يكونَ أرادَ : وزَادَ غيرُ أبِي القاسمِ خمسةَ مَواضِعَ. وانظر المغنى ٧٧/١ .

وتكونُ أيضًا حرفَ عبارةٍ و تفسيرٍ (١) ، ولكنّ مخففةٌ ، كقولِكَ : جبْتُ البلادَ أيْ:خرقْتُها ، وهيَ مُعربَةٌ بخلافِ أخواتِها لشبهِهَا بأيِّ من جهـــةِ المعنَى ولزومِ الإضافَةِ من جَهةِ اللفظِ والمعنَى .

وَذكَرَ أبو القاسم أنّ مواضِعَ أيٍّ أربعةٌ إنّما ذكرَ أشهرَهَا ، وهيَ التي في الشرطِ والاستفهامِ والموصولةِ ، وهيَ معرفةٌ بالإضافَةِ أو بنيتِهَا ، كما فــي البيتِ : « أيُّهم لأيِّ » ، وهيَ معربَةٌ (٢) فِي كلِّ حالٍ إلاّ في قولِهِمْ : مــرَرْتُ بأيِّـــهم (*) أفضلُ ، وفي قولِهِ تعالى : ﴿ ثمّ لننزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيُّهُمْ أشــدُّ عَلَى الرّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ (٣) ، وهيَ مَبنيةٌ في قولِ سيبويهِ (٤) لمُخالفتِهَا أخواتِهَــا الذِي والتي في كثرةِ حذفِ الضَّميرِ المبتدأ مِن صِلتِهَا ، وهيَ عندَ غيــرِهِ مُعربَةٌ (٥) مُعلّقةٌ أو مَحْكيةٌ .

والموضعُ الرّابعُ: الصّفةُ ويَصحبُهَا التعجُّبُ كثيرًا ويُبتدأُ بهَا لكثرةِ التعجبِ والتعظيمِ فيهَا كقولِهِم : أيُّ رَجلٍ أنتَ، وكقولِ الشاعرِ (٦):

أيُّ فتَى هَيْجاءَ أنتَ وَجارِهَا ... إذَا ما رِجالٌ بالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتِ

والخامسةُ : التي في النّداءِ : يأيُّها الرّجلُ ، وهيَ التي في الاختصاصِ ،نحوُ قولِهِم : اللهُمّ اغفرْ لَنا أيتُها العِصَابةُ (٧) ، وهيَ اسمٌ مبنيٌّ على الضمّ، وقد تَقدّمَ حكمُها فِي النّداءِ.

(*) في الاصل : بأفضلهم ، والسياق يعطي ما أثبتناه .
(١) ينظر رصف المباني للمالقي ٢١٤ .
(٢) في الأصل : وهي معرفة ، والصواب ما أثبتناه .
(٣) الآية ٦٩ من سورة مريم .
(٤) ينظر قول سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٩٨ فمابعدها .
(٥) انظر تفصيل القول في هذه المسألة : الانصاف ٧٠٩ فمابعدها ، والمغنى ١ / ٧٧ .
(٦) الشاهد في الكتاب ٢ / ٥٥-١٨٧ دون نسبة والاصول ٢ / ٣٩ والنكت ٤٦٦ وانظرالحلل في إصلاح الخلل ٣٥٦ والمغنى ٢ / ٦٩٢ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٨ / ١٠٠ .
(٧) ينظر الكتاب ٢ / ٢٣٢ والمقتضب ٣ / ٢٩٨ .

والسادسةُ التي يُفسَّر بِهَا أي: تُذكَرُ مَعَ تَفسيرِ الألفَاظِ اللُّغويةِ، كقولِ ابنِ قُتيبة[(١)]: ويقولُونَ أَرْعِني سَمعَك أيْ: اسمَعْ مِنّي ، وكذلِكَ كُلُّ لغويٍّ ونحويٍّ ، وقاصِدٍ تفسيرَ لفظٍ أطلَقَهُ ليفهَمَ قَصدَهُ، فَهذا شأنُه وَهيَ هُنَا حَرفٌ .

والسَّابِعَةُ : النكرةُ الموصُوفةُ ، كَمَا تَقُولُ : مررتُ بِأيٍّ مُعجِبٍ لَكَ .

---

(١) لم أعثر على قول ابن قتيبة هذا فيما قرأته من كتبه ؛ وهذا القول في اللسان (رعن ، ورعى .

بـــابُ الحكايــــــــــةِ

ويقالُ على هذا البابِ الحكايةُ رجعُ كلامِ المتكلِّمِ أو بعضِهِ على حدِّ ما تكلَّمَ به ،ولهَا أدواتٌ منَ الأسماءِ والأفعالِ ،وانقسامٍ الى عِدَّةِ أقسامٍ ،فموضـــوعُ البابِ للكلامِ للإعلامِ بعَدَدِ أقسامِهَا وذكرِ أدواتِهَا . انتهت الطريقةُ الكليةُ.

ثم نقولُ : والحكايةُ ردُّ كلامِ المتكلِّمِ بلفظِهِ أو بعضِهِ أو مثلِ إعرابِـــهِ، حينَ امتنعَ ردُّ لفظِهِ بإعرابِهِ من أجلِ شيءٍ يجيءُ ذكرُه في بابِهِ إن شاءَ اللهُ تعالى .

فردُّ الكلامِ بلفظِهِ يكونُ بالقولِ كقولِكَ : قَالَ زيدٌ : لَا الهَ إلَّا اللَّهُ ، وقد يكونُ بغيرِ القولِ كقولِهِ (١) :

* سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا *

وقد يقعُ بعدَ القولِ جملٌ لم يتقدَّمْ ذِكرُهَا ولكنَّها في تقديرِ ذلكَ كما قال: (٢)

* إذا ذُقْتَ فَاهَا قُلْتَ طَعْمُ مُدَامَةٍ *

بالرفعِ والنصبِ كأنه قالَ : " ذُقْتَ طعمَ مُدامَةٍ أو هُوَ طعْمُ مُدامَةٍ".

وقريبٌ من ذلكَ في غيرِ القولِ : قد علمتُ آزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو ؟ ويلحقُ بهذا النوعِ التسميةُ بالجُملِ ، كقولِكَ في رجلٍ سُمِّيَ بزيدٌ قائمٌ،جاءَني :

---

(١) الشاهد لذي الرمة ، ديوانه ٧٠ وهُوَ من شَواهِدِ المقتضب ٤/١٠ والكامل ٢/٥٣ وسرّ الصناعَةِ ١/٢٣٢ والإفصاح ٣٣٠ وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٠٩٤ والأشموني ٤/٩٣ واللسان (صدح) والخزانة ٩/١٦٧ ويروى : الناس بوجهين : النصبُ والرفعُ على الحكايـــةِ والنصبُ على المفعولِ وأنكرَ بعضُهُمُ النصبَ ، وعجزه :

* فَقلتُ لِصَيدَحَ انتَجِعِي بِلَالَا *

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١١٠ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٩٢ . وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٣ والدرر ١/١٣٨ وعجزه :

* مُعَتَّقَةٍ مِمَّا يَجِيءُ بِهِ التُّجُرْ *

والتُّجُرُ: كَكُتُبٍ جمعُ تجارٍ كصِحَابٍ وتُجَّارٍ جمعُ تُجِرٍ .

زيدٌ قائمٌ ، ورأيتُ زيدٌ قائمٌ ، ومررتُ بزيدٌ قائمٌ (١) ؛ لأنّها جملةٌ قد بقيتْ / على ١٥٤/
حالِها في أصلِ وضعِها ؛ لأنّها لا نظيرَ لها في الآحادِ التي انتقلتْ إليها وإنّما لها نظيرٌ في الجُملِ التي انتقلتْ منها فعُومِلتْ مُعاملتَها ولمْ تغيّرْها العَوامل ، وسيأتي بيانُها .

وقد يعرضُ الكلامِ بكونُ بالقولِ ، كقوله تعالى في أحدِ التأويلَيْن : ﴿ وإذا خاطبَهُم الجاهلونَ قالوا سلامًا ﴾ (٢) ، تقديرُه : تسليمًا منكمْ تسليمًا ، فسلامٌ في موضعِ تسليمٍ .

ويكونُ في الأعلامِ في لغةِ بني تميمٍ (٣) ، وسيأتي بيانُها .

ويكونُ بغيرِ ذلكَ قالُوا : « دعنا من تمرتانِ » ، « وليسَ بقرشِيًا » (٤) ، وكأنَّ هذا النحوَ حكايةٌ على إعادةِ اللفظِ ، كما قيلَ : من غيرِ تغييرِ العَوامِلِ .

وقد مثلُ إعرابِه يكونُ في النكراتِ بأيِّ ، ومَنْ ، وسيأتي التنبيهُ على جميعِ ذلكَ في أبوابِه - إنْ شاءَ الله تعالى - .

[مبحثٌ في أدواتِ الحكايةِ من الأسماءِ والافعالِ]

باب القولِ :

قد تقدّمَ الإعلامُ بأنَّ للحكايةِ أدواتٍ منَ الأسماءِ والأفعالِ ، أيْ : ألفاظٌ يُحكى بها .

منها : القولُ ، وما تصرّفَ (٥) منهُ من أدواتِ الحكايةِ ، فهوَ وما كانَ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٣٣ والمقتضب ٤/٩ فمابعدها .

(٢) الآية ٦٣ من سورة الفرقان .

(٣) قال سيبويه : " وأمّا بنو تميمٍ فيرفعونَ على كلّ حالٍ ، وهُوَ أقيسُ القولينِ .. الخ ، الكتاب ٢/٤١٣ .

(٤) ينظر الكتاب ٢/٤١٣ .

(٥) في الاصل : وما تظرف والسياق يعطي ما أثبتناه .

من لفظِهِ مِنَ الأسماءِ من أسمائِها، وما كانَ من لفظِهِ مِنَ الأفعالِ من أفعالِها .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بذلكَ وما يُحكى بها مِمّا يعرفُ وما في إجرائِها مُجرَى الظَّنِّ منها ، وعلةِ ذلك ، واختلافِ حُكمَيْ حرفِ التأكيدِ الذي هُو إنَّ معَها في كسرِ همزتِهِ وفتحِها بحسَبِ اختلافِ اللُّغةِ فيها ، ووجهِ انتصابِ " سلاماً " من قوله تعالى : * وإذَا خاطَبَهُمُ الجاهِلُونَ قالُوا سَلاَماً * وارتفاعِ " النّاسِ " في قولِ ذي الرُّمةِ :

* سَمِعْتُ النَّاسُ ينتجِعُونَ غَيْثاً *

ثمَّ اعلمْ أنَّ قوله : وإنَّما حُكيَ بها ما كانَ كلاماً تامّاً قائِماً بنفسِهِ ، مدخولٌ ؛ لأنَّه قد قالَ في آخرِ البابِ : (ولَوْ سَمِعْتَ رَجُلاً يقُولُ : زَيدٌ وزيداً ، أو عمرٌو ، وما أشبَهَ ذلكَ فأردتَ حِكايةَ كلامِهِ فقلتَ : قالَ زيدٌ ، وقالَ عمرٌو ، فتَرُدُّ كلامَهُ بعينِهِ فتَحْكِيهِ) (١) ، فأعلمَكَ هُنَا بجوازِ الحكايةِ [في] (٢) الألفاظِ المفردَةِ بهذَا القولِ بعدَ قوله متقدّماً (لا يحكى بِها إلاَّ مَا كانَ كلاماً قائِماً بِنفسِهِ) (٣) ، يعني جملةً اسميةً أوْ فعليةً .

وكذلكَ تسميتُهُ آخراً زيداً وعمراً ، وما أشبَهَهما من مفردِ الأسماءِ كلامٌ مُعترضٌ ، وإنَّما كانَ يجبُ أن يقولَ : فأردتَ حِكايةَ لفظِهِ ، أو مَا تكلَّمَ بِهِ أو قوله : (ولاَ يَقُولُ كلاَمَهُ) ؛ لأنَّ الكلامَ عبارةٌ عمّا استقلَّ بالتركِيبِ .

انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : اعلمْ أنَّ مَا تصرَّفَ من القولِ يقعُ بعدَهُ كلامٌ محكِيٌّ ومفردٌ محكِيٌّ ، ومفردٌ معربٌ ، فإذَا كانَ لِرَدِّ شيءٍ بلفظِهِ مُستقِلٍّ ، أو في تأويلِ المُستقلِّ كلاماً كانَ أو غيرَ كلامٍ حُكيَ به كقولِكَ : قالَ زيدٌ عمرٌو منطلِقٌ ، فهذَا كلامٌ محكِيٌّ ، وتقولُ : كلمتُ فُلانًا في قضاءِ حاجَةٍ فقَالَ فِيهَا : فهذِهِ لفظةٌ محكيةٌ

---

(١) الجمل ٣٢٦ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الجمل ٣٢٦ .

وليستْ بكلامٍ ولاَ جُزْءِ كلامٍ ، ولكنّها كلمةٌ فى معنَى الكلامِ نائبةٌ مَنابهُ ممَّارة ، فكَانتْ حِكايَةً وتقولُ : سمعتُ زيدًا يقولُ : الزيدانُ بِضمِّ النُونِ ، وهذِهِ لفظةٌ محكيةٌ وهيَ جزءُ كلامٍ عندَ المُتكلِّمِ أولاً/ وعندَ الحاكي ثانياً ،وإذا سمعتَهُ يَقولُ : /١٥٥ "لاَ إلهَ إلاَّ اللّهُ" فقلتَ : قالَ زيدٌ كلمةَ الاخلاصِ فهذِهِ معربَةٌ بالقولِ ،وليستْ بِحكايَةٍ ؛ لأنّها ليستْ بردِّ شىءٍ بلفظِهِ ، وتقُولُ : قالَ فلانٌ الجَيّرَ ، وصوابُهُ الجَيّارُ (١) فهذِهِ مُعرَبَةٌ بِالقولِ ، وإنّما أعادَ لفظَهُ ليُعلِمَ بِخطئِهِ ؛لأنّهاكلمةٌ غيرُ مستقلّةٍ ،ولاَ أُريدَ بِها الاستقلالُ مَعَ مَا فى كلامِ المتكلّمِ ،وإنّما أخذَها هذا الغائِبُ فيرَتاويها جُزْءَ كلامٍ ، وَكأنَّهُ أرادَ أنْ يَقولَ : قالَ فلانٌ باطِلاً أو لَحناً ،ثمَّ أوقعَ موقعَ ذلكَ الاسمِ الذى أخطأَ فيهِ فجرَى مَجرَى ما وقَعَ موقِعَهُ ، وكثيرًا مَا يُغلَطُ فى هذَا النوعِ فتَحفَّظْ منهُ .

وقدْ حَملَهُمُ الغَلطُ فيهِ على أن أعرَبُوا قولَهُ تعالَى : ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ (٢) مُنادًى وأعرَبُوهُ خبرَ ابتداءٍ مُضمَرٍ (٣) ، وأحسَّ بعضُهُم بالغلَطِ فى ذلِكَ فقالَ : هُوَ مرفُوعٌ على الإهمالِ فغَلطَ غَلطاً آخرَ ، وأحسَّ آخرُونَ بِالغَلطِ فِيهِ فَقالُوا : هُوَ مبتدأٌ وخبرُهُ، يقالُ لَهُ : إبرَاهِيمُ وليسَ بشىءٍ من ذَلِكَ،وإنّما هُوَ مفعولٌ لم يُسمَّ فَاعِلُهُ وهوَ مُعربٌ بالقولِ ، ولو كانَ فِيمَا سُمِّيَ فاعِلُه لقلتَ : قَالَ لهُ النَّاسُ إبرَاهِيمَ

---

(١) فى اللسان (جير) الجيار : الصارُوجُ وقد جَيّرَ الحوضَ قال ابن الاعرابي : اذا خلَطَ الرماد بالنُورَةِ والجِصّ فهو الجَيّارُ ، قال ابن جني : الظاهر فى جيار ، أن يكون فَعّالاً كالكلاَّءِ والجبّانِ ويحتملُ أن يكونَ فيعَالاً كخَيتامٍ وأن يكون فَوْعَالاً كتَوراب .

(٢) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(٣) قال الزجاج :"وابراهيمُ يرتفِعُ علىوجهين : أحدُهما : علَى معنَى يقالُ لهُ : هُوإبرَاهِيمُ والمعروفُ بِهِ إبراهِيمُ ، وعلى النداءِ علَى معنًى يقالُ له : يا إبرَاهيمُ". معاني القرآن واعرابه ٣/ ٣٩٦ .

وكأنّه أرادَ قَالَ لهُ النّاسُ كَلمةً ، ثمّ جعلَ اسمهُ مكانَها فوجبَ لهُ منَ الإعرابِ ماوجَبَ لهَا،ولو كانَ منادًى لَلزمَهمْ أن يَقولُوا : يقالُ لهُ عبدَاللّهِ بِالنّصبِ ، ويقالُ لهُ : زيدُ بِالضّمّ،وهذا لا يقولُهُ أحدٌ .

وَتقوُلُ : أنَا مِن مَكانٍ يُقالُ لَهُ الأندلُس : ولو كانَ منادًى لَم تَقلْ إلاّأنّها الأندَلُسُ،ورفعُه على الإهمالِ مُتناقضٌ ، فإنّ كونَه مَرفوعاً يَقتضِي رَافِعاً والإهمَالُ يَنفِي الرّافِعَ ، ولو كانَ مُبتدأً وخبرُه:"يُقالُ لَهُ"، للَزمَهُ الرفعُ في قولِكَ : قَالَ له النّاسُ إبرَاهيمُ ، وكذلِكَ لو كانَ خَبرَ ابْتِدَاءٍ مُضمَرٍ .

وهَذِهِ إشَارةٌ في رَدّ هذِهِ الأقوالِ ، ولو بُسِطَ الرّدُّ لكانَ من وجُـوهٍ كثيرَةٍ.

فَصــــلٌ :

قال أبو القاسم - رحمه الله -(وأمّا قولُه عزّ وجلّ : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ (١)، فَمَعْنَاهُ : سَلّمْنَا مِنكُمْ تَسلِيمًا)(٢)، على التّبرّي مِنهم .

قُلتُ : فأعلَمَنا أنّ سلاماً اسمٌ واقعٌ موقعَ المصدرِ لِفعلٍ مُضمَرٍ، والجملَةُ مفعولَةٌ بالقولِ ، وقالَ غيرُه : كانتْ العربُ تقولُ : سلامٌ عليكُم علامةً للمُسالمَـةِ قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ ﴾ (٣)، لَمْ يُرِد التّحيّةَ ، وإنّما أرادَ المُتاركَـةَ ، فَعلَى هذا ، سَلاماً منصوبٌ (*) بِالقولِ في مَعنَى : سلامٌ عليكمْ المرادُ بِهِ المُتارَكَةُ ، كما قَالَ : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ ، معناهُ : قَالوا كلامًا لَيّنًا يقصدُونَ بِهِ المُتارَكَةَ .

وقدْ صارتْ لفظَةُ السّلامِ يُعبّرُ بِهَا عن سلامٌ عليكمْ ، وفي الحديث : " أفشُوا السّلامَ وأطعِمُوا الطّعَامَ "(٤) وكَذلِكَ عبّرَ عنْها في الآيةِ عن سَلامٌ عليكم التي كانتْ تُقالُ عندَ المُتاركَةِ.

---

(١) الآية ٦٣ من سورة الفرقان .

(٢) الجمل ٣٢٧ .

(٣) الآية ٥٥ من سورة القصص .

(٤) في الجامع الصغير ١/١٨٥ .

(*) في الأصل : فالقول ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

فصـــــل :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وكذلك مجرى القول في كلامهم إلا أتقول في الاستفهام فإن العرب تجريها مجرى الظن في الاستفهام خاصة فتعملها عملها) (١) ، / وقال في باب الفرق بين إن وأن : (وقوم من العرب يجرون القول في الاستفهام للمخاطب خاصة مجرى أتظن) (٢) ، ففي ذلك سؤالان : ١٥٥/

أحدهما : كيف يجمع بين قوليه ، وقد عم في موضع وخص في آخر .

والثاني : هل يجوز ذلك في غير "أتقول" أعني : أقلت أم لا ؟ فالجواب :

عن الأول أنه خص في ذلك الباب الأول حين أراد من يشترط في جريان القول مجرى الظن الاستفهام والخطاب ، ولا حائل بين الاستفهام والفعل بأجنبي إلا بالظرف والمجرور ، وليس كل العرب يشترط ذلك ، وعم في هذا الباب حين أراد الاتفاق في هذه اللفظة على جريانها مجرى الظن اتفاق من اشترط ومن لم يشترط (٣) (٤) .

---

(١) الجمل ٣٢٧ ، وفي المطبوعة : إلا أتقول .

(٢) الجمل ٥٨ .

(٣) من اشترط اجراء أتقول مجرى أتظن وهم الجمهور ، واشترطوا لذلك شروطاً . أحدها : أن يكون مضارعاً . والثاني : أن يلي استفهاماً . الثالث : أن يتصل به . الرابع : أن لا يفصل بين الاستفهام والمضارع بغير ظرف أو جار ومجرور أو معمول القول ، وإن فقد أحد هذه الشروط بطل الإعمال عمل الظن في نصب المفعولين وتعين رفع الجزئين على الحكاية . وقال الاشموني : " زاد السهيلي شرطاً آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو : أتقول لزيد عمرو منطلق ، وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال هذا كله في غير لغة سليم " . ينظر الاشموني ٢ / ٣٣-٣٤ والتصريح ١ / ٢٦٣-٢٦٤ .

(٤) من لم يشترط وهم الكوفيون والسيرافي ، فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى تاء المخاطب وفعل الأمر نحو : قلت زيداً منطلقاً وقل زيداً منطلقاً بجامع الإسناد إلى ضمير المخاطب . ينظر الاشموني ٢ / ٣٣-٣٤ والتصريح ١ / ٢٦٢-٢٦٣ .

والجوابُ عن الثاني : أنهُ لا مانعَ من اجراءِ "أقلتَ" مُجرى "أتقولُ"، وقد ذكر ذلك ابنُ جنّي (١) ويفهمُ التسويةُ بينهُما من فهمِ العلّةِ في اشتراطِه هذهِ الشروطَ، وإنّما اشترطُوا الاستفهامَ ؛ لأنّ القولَ حينئذٍ يقربُ معناهُ من الظّنّ فإنّ القولَ قد كانَ إخبارًا عن العباراتِ الدّالةِ على المعاني المفهومةِ بين المخاطَبين فإذا استُفهِمَ عنهُ انصرفتْ فائدةُ الكلامِ.

وكثرةُ استعمالِ اللفظةِ يُسهّلُ فيها ما لم يكنْ يسهُلُ في غيرِ الكثرةِ بالتوسّعِ المُعتادِ من كلامِهم، ولأنّ المُخاطَبَ يُعطى حظّه بالقرائنِ التي تظهرُ مابينَ المخاطَبينَ دالّةً على أنّ السؤالَ بالقولِ انما كانَ عمّا في النفسِ ؛ لأنّ المخاطَبَ يفهمُ نفسَهُ، ويدرى عمّا يسألُهُ المتكلّمُ ، ولا يدري إذا خُوطِبَ عن غائبٍ، أيسألُ الغائبَ عن عبارتهِ أو عن مُعتقدِهِ ؟ واشترطُوا أنْ لا فاصلَ بينَ الاستفهامِ والفعلِ حينَ كانَ الاستفهامُ شرطًا من شروطهِ في تنزيلهِ منزلةَ الظنّ فصارَ كحرفٍ من حروفهِ فوجبَ ألاّ يفصلَ بينَهما ، كما لا يفصَلُ بينَ الصّلةِ والموصولِ بأجنبيٍّ .

ولم يبقَ فرقٌ بينَ "أقلتَ وأتقولُ" فلا وجهَ لِمَنْ شرطَ الاستقبالَ ولكنْ لمّا رأى سيبويهِ (٢) قد عبّرَ بأتقولُ وتابعَهُ أبو القاسمِ على ذلكَ وجاءتْ شواهدُهم بالمستقبلِ توهّمَ أنّ الاستقبالَ شرطٌ، ولا فرقَ بينهُما إنْ شاءَ الله تعالى .

وكلُّهم اتفقُوا على الحكايةِ بجميعِ القولِ (٣)، مَنْ شرطَ ومَنْ لمْ يشترطْ ؛ لأنّ القولَ هذا أصلُهُ ومنَ العبارةِ يُفهَمُ المُعتقَدُ ، والإعمالُ إنّما هو بالنّظرِ

---

(١) لم أعثر على نسبة هذا القول لابن جني فيما قرأته من كتبه ومن غيرها من المصادر الاخرى .

(٢) ينظر الكتاب ١/١٢٢ و ٣/١٤٢ قال سيبويه : "إلاّ تقولُ في الاستفهامِ شبّهوها بتظنُّ، ولم يجعلوها كيظنُّ وأظنُّ في الإستفهامِ؛ لأنهُ لا يكادُ يُستفهمُ المخاطَبُ عن ظنّ غيرهِ ولا يُستفهَمُ هو إلاّ عن ظنّه".

(٣) ينظر الكتاب ١/١٢٢.

الى ما آل اليه القولُ آخِرًا مِنَ التوجّهِ على المعتَقِدِ كالظَّنِّ ، وقد تقدَّمَ قبلَ الفرقُ بينَ الكلامِ والقولِ، وإن كانَ لفظٌ مركبٌ أفادَ فَهُوَ كلامٌ وإذا لم يُفِدْ مَعَ كونِهِ مركبًا فهوَ قولٌ ، وإن كَانَ القولُ يشمَلُ كُلَّ مركبٍ مفيدًا كانَ أو غيرَ مُفيدٍ، فَعلَى هذا فَكلُّ كلامٍ قولٌ، وليسَ كُلُّ قولٍ كلامًا (١) ، والذى يَخُصُّ هذا البابَ أنَّ القولَ مِنَ الأفعالِ غيرِ المتعديَةِ إلى مفعولٍ بِه فإنْ وقَعَ بعدَهُ اسمٌ من لفظِهِ أو معناهُ نُصِبَ به نصبَ المصدرِ ، نحوُ : قلتَ قولًا ، وقلتَ حقًّا ، وقلتَ باطلًا ، وقلتَ كلامًا ، وقلتَ خيرًا ، وقلتَ شرًّا وما أشبهَ ذلكَ، فإن لمْ يكُن من لفظِهِ أو معناهُ لم يَجُزْ نصبُهُ وكانَ محكيًا / مُقتطَعًا من جملةٍ ،كقولِهِ : (٢) ١٥٦/

إذا أقبلَتْ قُلْتَ دُبَّـــاءَةٌ
وَإنْ أدْبَرتْ قُلْتَ أُثفيَّـــةٌ
وَإنْ أعْرضَتْ قُلْتَ سُرْعُوفَـةٌ

----

(١) قال ابن جنى : "أمّا الكلامُ فكلُّ لفظٍ مستقلٍ بنفسه مُفيدٍ بمعناه، وهو الذى يُسميهِ النحويونَ الجملَ نحو : زيد أخوك وقام محمد وضرب سعيدٌ وفى الدار أبوك وصه ومه ورُوَيْدَ . فكلُ لفظ استقل بنفسه وجُنيتْ منهُ ثمرةُ معناه فهو كلام .
وأما القول فأصله أنه كل لفظ مَذِلَ به اللسان تامًّا كانَ أو ناقصًا فالتام هو المفيد، أعني الجملةَ وما كان في معناها ، والناقص ما كان بضد ذلك، فكل كلام قولٌ وليس كل قول كلامًا". الخصائص ١/ ١٧ .

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٦٦ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ١١٨ ، ومجالس ثعلب ٩٥ وما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٢٣ والعمدة ٢/ ٢٣ والخزانة ٩/ ١٧٥ وتمام الأبيات كما فى الديوان :
إذا أقبَلَتْ قلتَ دُبَّاءَةٌ مِنَ الخُضْرِ مَغمُوسةٌ فِى الغُدُرْ
وَإنْ أدبَرتْ قلتَ أثفِيَّــةٌ مُلَمْلَمَةٌ ليسَ فيهَا أُثُـــرْ
وَإنْ أعرَضَتْ قُلتَ سُرْعُوفَةٌ لَهَا ذَنَبٌ خَلفَهَا مُسْبَطِـــرْ
والدُّبَّاءَةُ : هي القَرعةُ ، والأثفيَّةُ : الصَّخرةُ المستديرةُ المجتمعــة ، وململمة : متداخِلَةٌ مدوَّرَة ، والسُّرعُوفَةُ : هي الجرَادَةُ .
والشاهد فيه أنَّ دُبَّاءَةٌ ليستْ وحدَها محكية بالقولِ بل هيَ خبر مبتدأ محذوفٍ أي: هي دُبَّاءَة والمجموعُ هوَ المحكيّ .

أرادَ قلتَ : هيَ كذا قلتَ : هيَ كَذَا فيرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ ، وَحكَى الجملةَ وهيَ في موضعِ المصدرِ أيْ: قلتَ هذا القولَ ، والجمَلُ كُلُّهَا محكيةٌ بعدَهُ في لغةِ أكثرِ العربِ إلاّ أن تُريدَ معنَى كلامِهِ فتقولُ لِمنْ قالَ : لا إلهَ إلاّ اللّهُ محمدٌ رَسولُ اللّهِ ، قلتَ : حقًّا ، ولِمنْ قالَ : عُزيرٌ ابنُ اللّهِ ، قلتَ : باطِلاً ، ولمن قالَ : زيدٌ عالمٌ ، قلتَ : حقًّا أوباطِلاً على ما صحَّ من ذلكَ عندكَ وقد يقتطعُ مِن كلامِ المتكلِّمِ شيءٌ فيُحكَى ، وهوَ قولُه في آخرِ البابِ : (ولَوْ سمعتَ رَجلاً يقولُ زَيدٍ أوْ زَيدًا أو زَيدٌ وما أشبهَ ذلكَ فأردتَ حكايةَ كلامِهِ لقلتَ : قالَ زيدٍ وَقالَ عمرًا) (١) ، فهذِهِ لفظةٌ مَقْطوعَةٌ عنْ جُملةٍ لا محالةَ ؛لأنَّ مثلَ هذا لا يُتكلَّمُ بهِ مفردًا، وعلى هذا يدخُلُ تحتَ قولِهِ في أوَّلِ البابِ : (وإنّما يُحكَى بِها ما كانَ كلامًا قائِمًا بِنفسِهِ) (٢) ، فقولُه : قائِمًا بِنفسِهِ تأكيدٌ ، كما قالَ أبوعليٍّ : " بابُ ما إذا ائتلفَ مِن هذِهِ الكَلِمِ الثلاثِ كانَ كلامًا مُستقِلاً " (٣) ، وإذا كانَ الكلامُ لا يقعُ إلاّ على المُفيدِ فلا معنَى لوصفِهِ بذلِكَ ، والذينَ يُجرونَ القولَ مُجرى الظنِّ ليسُوا مُجمِعينَ على ذلِكَ كما قالَ أبو القاسمِ، لقولِ سيبويهِ بعدَ إنشادِهِ : (٤)

أمّا الرَّحيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ .... البيت

وإن شِئتَ رفعتَ بِما نَصبتَ فجعلْتَهُ حكايةً بِالرفعِ في الاستفهامِ على الحكايةِ لُغةً .

---

(١) الجمل ٣٢٩.

(٢) الجمل ٣٢٦.

(٣) الايضاح العضدى ٥٥.

(٤) البيت لعمربن أبي ربيعة ديوانه ٢/ ٣٦٢ وهومن شواهد الكتاب ١/ ١٢٤ والمقتضب ٢/ ٣٤٩ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٨ ورصف المباني ٩٨ والتصريح ١/ ٢٦٢ والخزانة ٢/ ٤٣٩ و ٩/ ١٨٥ وعجزه :

* فمتَى تقولُ الدّارَ تجمعُنا *

واللغةُ الثانيةُ لبَنِي سُلَيمٍ يُجرونَ القولَ مُجرَى الظَّنِّ أجمع فى العمل لاَ فى المعنَى .

وأمّا قولُ أبى القاسم - رحمه الله - : (فَإن تكلَّمَ بِكَلامٍ عَمِلَ فِيهِ عَامِلٌ ظَاهِرٌ فأعدتَ الجُملَةَ حَكَيْتَها على حَالِهَا) [١]، كانَ فِي غِنًى عن قوله : " ظَاهِرٌ " كقولِهِم : مَرحبًا بِكَ ،وأهلاً بِكَ ، وأهْلاً ، وسُقيًا، وعَامِلُهَا مُضمَرٌ، وهي محكيةٌ وأنشدَ فِي البَابِ :

أمَّا الرَّحِيلُ فدُونَ بَعدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

البيتَ لعمرَ بنِ أبي ربيعةَ ، وحكَى الأصبهانيُّ [٢] أنَّ صَاحبتَهُ - وصَرَّحَ بها [٣] - حجتْ ، فراسلَها ، فواعدَتْه أن تزورَهُ ، فأعطى الذى بَشَّرَه بذلك مائةَ دينارٍ، فأتتْهُ فوعدتْهُ أن يشيِّعَها إذا صدَرَ النَّاسُ، فَفَعلَ ذَلكَ ، وفى ذَلِكَ يَقُولُ - وقد شيَّعَها - القصيدَ الذى فِيهِ البيتُ وهُوَ من قولِهَا ، فحكاهُ وأعمَلَ القولَ إعمَالَ الظنِّ فنصَبَ بِهِ الدَّارَ ، ويَعنِى بِهَا البصرَةَ ، "وتَجْمَعُنَا" فى موضِعِ المفعُولِ الثَّانِي ، وفَسَّرَ البيتَ الأعلمُ [٤] على خلافِ هذا لَمَّا جَهِلَ القصَّةَ ، وشاهِدُه إعمَالُ القَولِ

---

(١) الجمل ٣٢٦ .

(٢) الاصبهاني : علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم أبوالفرج كان راويةً للأدب ناقدا بصيرًا به ، وصنف فيه كتابه الأغاني ، وقد أخذ عن جلّة من العلماء منهم ابن دريد وأبو بكر الأنبارى وعلي بن سليمان الاخفش و نفطويه وابن جرير الطبرى وغيرهم ، مات فى خلافة المطيع لله العباسي وهي السنة التي مات فيها سيف الدولة الحمداني .
ترجمته في الفهرست ١٦٦ فما بعدها و معجم الادباء ١٣/ ٩٤ فما بعدها وقدمة كتاب الاغاني .

(٣) ينظر كتاب الاغاني ١/ ٩٨ واسمها فيه : فاطمة بنت محمد بن الاشعث .

(٤) ينظر تفسير الأعلم للشاهد فى الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٤ فانه قال : "وتجمعنا فى موضع نصب على المفعول الثاني لتقول".

عَملَ تَظنّ ، وأنشدَ أيضاً (*):

مَتى تَقولُ القُلصَ الرَّواسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقاسِمَا

البيتُ هو لهدبة (١) بن خشرمٍ وقد تقدَّمَ خبرُه في قتلِهِ لِزيَادَة بن زَيدٍ بسببِ ارتجازهِ في أختِه ، وارتجزَ هدبةُ في أختِ زيادةَ الرجزَ الذي فيه هذانِ البيتانِ ، وبينَهما بيتٌ وهو (٢):

* والجِلّةَ النَّاجيةَ العَيَاهِمَا *

القُلُصَ: جمعُ قَلوصٍ ، وهيَ النَّاقةُ الفتيةُ ، وَالرواسِمُ: جمعُ راسِمَةٍ ، وهيَ التي تُؤثّر في الأرضِ من شدَّةِ وطئِهَا ، وأُمُّ القاسم: أختُ زِيادَةَ، وشاهِدُهُ نصبُ / ١٥٦
القُلُصَ بتقُولُ ، ويُدنِينَ في موضِعِ المفعولِ الثَّاني : فأعملَهَا عملَ الظنّ لفظًا (٣) قالوا :

(*) الجمل ٢٢٨.

(١) هدبة بن خشرم بن كرز العذرى شاعر اسلامي عاش زمن الخلفاء الراشدين ومات في أيام معاوية قتل بسبب تشبيب صاحبه زيادة بن زيد العذرى بفاطمة شقيقة هدبة ، فشبب هدبة بأخت زيادة فتشاتما ومات الاثنان ،ولمقتل هدبة تفاصيل مثيرة رواها الاصبهاني بكثير من الحزن ، انظرها في الاغاني ٢١/ ٢٥٤ وترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٦٩١ والاغاني ٢١/ ٢٥٤ والمؤتلف ٤٨٣.

(٢) الشاهد لهدبة بن الخشرم العذرى كما في الشعر والشعراء ٦٩١ والاغاني ٢١/ ٧٠ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٤ والمقرب لابن عصفور ١/ ٢٩٥ وشرح الجمل لابن هشام ٣٨٩ وشذور الذهب ٣٧٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٩ ، والاشموني ٢/ ٣٣.
ولهذا الشاهد قصةٌ ذكرها في الحلل ٣٨٤ وقال الاعلم في صحة انشادِهِ، والصوابُ : أمَّ حازمٍ و حَازمَا .
والابيات التي ورد الشاهد فيها هي :

لَقَدْ أَرَانِي وَالغُلَامَ الحَازِمَا نُزْجِي المَطِيّ ضُمَّرًا سَوَاهِمَا
مَتَى تَقُولُ الزُّبّلَ السَّوَاهِمَا وَالجِلّةَ النَّاجِيَةَ العَيَاهِمَا
يَبْلُغْنَ أُمَّ حَازِمٍ وَحَازِمَا إذا هَبَطْنَ مُستَحيرًا قَاتِمَا

(٣) قال ذلك ابن السيد في الحلل ٣٨٤.

والصواب : "أمَّ حازمٍ وحازمًا"، وأمّ حازمٍ أختُ زيادة وحازمٌ ابنُهُ ،وأنشد في الباب :

سَمِعْتُ النّاسَ يَنتَجِعُونَ غَيْثًا فقُلتُ لِصَيْدَحَ انتَجِعِي بِلالا

البيتُ لذي الرمةِ من قصيدةٍ يمدحُ بها بِلالَ بنَ بُردةَ بنَ أبي موسى الأشعري - رضي الله عنهما - ويتّصِلُ به مُقدّماً عليه (١) :

فَلمْ أمدَحْ لأُرضِيَهُ بِشِعْري لئيمًا أن يَكُونَ أصابَ مالا

ولكِنَّ الكِرامَ لَهُم ثَنائِي فَلا أُخزَى إذا ما قِيلَ قالا

سَمِعتُ النّاسَ يَنتَجِعُونَ غَيْثًا .... البيت

النَّجعةُ : طلبُ الكلأ حيثُ كانَ فاستعارهُ لاستجنائِهِ (٢) ، والغيثُ : المطرُ، "وبلالٌ" ممدوحُه المذكورُ، "وصيدحُ" : اسمُ ناقتِهِ ، وحكى المبردُ (٣) أنه لمّا سمعَ قوله أمرَ لَها بقَتٍّ ونوىً، أشارَ إلى أنّه لا يُحسِنُ الطلبَةَ ،والقَتُّ : الشَّعيرُ الرطبُ، وشاهِدُهُ في البيتِ وقوعُ الجملةِ مِنَ المبتدأ والخبرِ بعدَ سمعتُ على الحكايةِ ، وإنّما سمِعَ من يقولُ : النّاسُ يَنتجِعُونَ غَيْثًا ، فحكاهُ كما سمعَهُ من غيرِ قَولٍ قَبلَهُ ، ولذلكَ قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وأمّا قولُ ذي الرُّمةِ) (٤) ، ففَصلَ بينَهُ وبينَ البابِ بأمّا ، لمّا لمْ يتقدمْ قولٌ ،وهذهِ حكايةٌ بغيرِ أداةٍ تقدّمتْ والجُملةُ في موضعِ المفعولِ لِلقولِ فسدَّتْ مسدَّهُ وأدّتْ معناهُ ، وكذلكَ إذا وقعتْ في موضعِ الفاعِلِ ، نحو : ما ضَرّني أقُمتَ أم قعدتَ،

---

(١) هذا الترتيب هو كما في الديوان ٧٠.

(٢) الجنى : كل ما جُنِيَ حتّى القُطنُ والكَمأةُ ، والجنى الكَلأُ وأجنَتِ الأرضُ كثُرَ جَناها وهوالكَلأُ ، والكمأة ، اللسان (جنى).

(٣) ينظر الكامل ٢/٥٣ قال المبرد : فلمّا سمِعَ قوله : (فقلتُ لصيدَحَ انتجعي بلالا) قال : يا غُلام مُرْ لَها بقَتٍّ ونوًى أرادَ أنّ ذا الرمة لا يُحسِنُ المدحَ .

(٤) الجمل ٣٢٩.

لأنَّ المعنَى : ما ضَرّنى أىُّ هذَيْنِ كَانَ ،كَقوله : (١)

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ أَهَجَوتَها أَمْ بُلْتَ حَيثُ تَنَاطَحَ البَحْرَانِ

وقال ابنُ خروف : وقولُ ابنِ بابَشاذ :"هذَا علَى حَذفِ مَوصُوفٍ هُوَ المفعُولُ الذى لم يُسَمَّ فاعِلُه أو الفَاعِلُ فاسِدٌ ، ولو كَانَ كذلِكَ لم يكنْ ثَمَّ حكايةٌ، و هـذِهِ الجملُ هيَ المقولَةُ بِأنفُسِهَا، فإذَا تخلصتْ إلى مَعنَاهَا عمِلَ القولُ فِيهَا .

ولَفظُ ابنِ بابشاذ لِمفعولٍ سمعتُ فى هَذَا البيتِ علَى هَـذَا التقدير: "قَولٌ مَحذُوفٌ ، وقَدْ سَدَّتْ الجُمْلَةُ مَسَدَّهُ ".(٢) فَالْعجَبُ مِن إنحَاءِ ابنِ خروفٍ عليهِ وليسَ فِي كلامِهِ نَصٌّ ولاَ تلوِيحٌ لِمَا ذكرَعَنهُ ، وَرَدَّهُ .

---

(١) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٢/٣٤٤ وانظر الخزانة ٦/٩ وهو من هجاء فى جرير وبعد هذا البيت قوله :

قَومٌ هُمُ قَتلُوا ابنَ هِندٍ عَنْوَةً عَمْرًا وهُمْ قَسَطُوا علَى النُّعْمَانِ

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ .

بـــاب الحكايـــة بـ " مَـنْ "

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (اعلمْ أنَّ الحِكَايَةَ بِـ " مَنْ " على ضَرْبَيْنِ)[1]،

هذا التبويبُ عمله أبو القاسم لتفصيلِ وَجهي الحكايةِ بـ " مَنْ " .

منها : حكايةُ الأعلامِ ، ومنْهَا : حكايةُ النَّكراتِ ، ثُمَّ ابتدأَ بحكايـــةِ الأعلامِ ، وقدْ قدَّمنا أنَّ للحكايةِ أدواتٍ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ ، فـ " مَنْ " إذا كانت استفهاماً من أسماءِ الحكايةِ ، ولا يُحكَى بِهَا إلاَّ المفردُ مِمَّن يَعقِـــلُ ، وللاستفهَامِ بـهَا وَرَدَ الألفاظِ بِهَا طَرِيقانِ : أحدُهُمَا : مَحضُ حِكايَـةٍ ، وهـى رَدُّ الأعلامِ بِهَا ، كما تُسمعُ فى لغةِ مَنْ هيَ لُغتُهُ وهُمُ الحجازيُّونَ.[2]

والثَّانيةُ : ليستْ بمحضِ حِكايةٍ ، وإنَّما سُمِّيتْ حكايةً لِضَرْبٍ مِـنَ التَّأْويلِ ، فموضوعُ هذا البابِ للإعلامِ بِتَبيينِ الطَّرِيقَتَينِ ونسبةِ إحداهُمَا لِمَنْ هِيَ لُغَتُهُ .

*

باب حكايةِ الأسماءِ الأعلامِ بـ " مَنْ "

قدمتُ الإعلامَ / بِأنَّ الاستفهامَ بـ " مَنْ " عمَّنْ يعقِلُ بطريقتَيـــنِ : ١٥٧/

إحداهُمَا : مَحضُ حكايةٍ وهيَ رَدُّ الأعلامِ كما تُسمَعُ ، فموضُوعُ البابِ لبَيانِ تِلـكَ الطريقَةِ ، والغرَضِ بِهَا عندَ من هيَ لُغتُهُ ، وموضِعِ " مَنْ " والمحكيِّ بِهَا وعلَّـةِ المجيءِ على خلافِ ما يقتضيهِ مَحلُّهُ ، وبِمَا يجبُ لَهُ مِنَ الإعرابِ في لغةِ مَن لا يَحكِي ، وما يُبطِلُ الحكايَةَ فى لغةِ مَنْ يَحكِي ، وعلَّةِ إبطالِهَا وجوازِ حِكايةِ غيرِ الأعلامِ مِـــن مُظْهَرِ المَعَارِفِ فى لُغَةِ من قالَ[3] : " دَعْنَا مِن تَمرَتان " على شذوذٍ وقُبْـــحٍ واستناعِ حكايةِ كُلِّ المعارِفِ بِأيٍّ والزامِهـا الرَّفعَ بعدَهَا على كُلِّ حالٍ .

انتهت الطريقةُ الكليةُ .

---

(١) الجمل ٣٣٠ .

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٤١٣ .

(٣) الكتاب ٢/ ٤١٣ والمقتضب ٢/ ٣٠٩ .

[بيان في شروط الحكاية بـ "من "]

ثم نقول : اعلمْ أنَّ الحكايةَ بـ "مَنْ " تحتاجُ إلى شروطٍ أربعةٍ في المشهورِ ، وإلى شرطين في غيرِ المشهورِ ؛

فالأربعة : أن تكونَ الحكايةُ بـ "مَنْ " مِن الأسماءِ الأعلامِ في لغةِ أهلِ الحجازِ إذا لم يكنْ ثَمَّ تابعٌ من نعتٍ أو عطفٍ ، وغرضُهم في ذلكَ أن يعلمُوا أنَّ المسئولَ عنهُ هُوَ المتقدمُ الذِّكرِ،فجعلُوا تكرارَهُ بإعرابِهِ الذى تقدَّمَ علامةً لِذلكَ،وآثروهُ في الأعلامِ لكثرةِ دورِها في الكلامِ فسهُلَ عليهم فيهَا التغييرُ وحَسُنَ حينَ لم يظهرِ الإعرابُ في "مَنْ "،كما فعلُوا ذلِكَ في قولِهِم :"إنَّهم أجمعُونَ ذاهِبُونَ"، فإنْ أظهرُوا قالُوا إنَّ الزَّيدِينَ أجمعِينَ ذاهِبُونَ، فأظهرُوا التَّابعَ على حسبِ إعرابِ ما تقدَّمَ، فإن كَانَ ثَمَّ تابعٌ من نعتٍ أو عطفٍ دَلَّ على أنَّ المسئولَ عنهُ هو المتقدِّمُ واستغنَوا بِذلكَ عن الحكايةِ ،ومنهُمْ من يجيزُ الحكايةَ وإن وجدَ التَّابعَ ، ومنهُمْ من يَحكِي غيرَ الأعلامِ إلاَّ المضمَرَاتِ على لُغةِ من قَالَ :" دَعنَا من تَمرتَانِ"، "ولستَ بقُرشِيًّا"، فكأَنَّ هَؤُلاءِ إنَّما شرطُوا السُّؤالَ بـ "مَنْ " في لُغةِ أهلِ الحِجازِ.

وَأمَّا بنُو تميمٍ فيعربُونَ (١) ذَلك،وعلى هذِهِ الأصولِ تُضربُ المسائِلُ فتقُولُ لمَنْ قالَ : رأيتَ زيداً،مَن زَيداً؟، ومررتُ بزيدٍ:مَن زيدٍ؟ (٢) فإذَا قَالَ : رأيتُ زيداً العَاقِلَ،قُلتَ : مَنْ زَيداً العَاقِلَ ؟ وتُعربُ بسببِ التَّابِعِ،وتجوزُ الحكايَةُ في القَليلِ .

وإذَا قالَ : رأيتَ زيداً، قُلتَ : أَيٌّ زَيدٍ وأعربْتَ،ولاَ تجوزُ الحِكايةُ بسَبَبِ أيٍّ (٣) وإذَا قالَ : رأيتُ زيداً وأخَاكَ أعربتَ، ومنهُم من يُراعِي تَقدُّمَ العَلَمِ (٤)

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٤١٣ والمقتضب ٢/٣١٠.

(٢) ينظر الكتاب ٢/٤١٣-٤١٤.

(٣) كما في الكتاب ٢/٤١٤.

(٤) ينظر الكتاب ٢/٤١٤ قال سيبويه :"فإذَا قالَ رأيتَ زيداً قالَ : أيُّ زيدٍ فليسَ فيهِ إلاَّ الرفعُ يُجريهِ على القِياسِ".

فيقول : مَن زيدًا وأخاه ؟ ، وإذا قال : رأيتَ أخاكَ وزيدًا ، قلتَ : مَنْ أخوكَ وزيدٌ ؟ ، وإذا قلتَ : رأيتَهُ وأباهُ ، قلتَ : مَنْ هُوَ ؟ لا غيرُ ، وإذا استفهمتَ عن صفةِ العَلَمِ قلتَ : المَنيَّ كأنَّ قائلًا قال : جاءَني زيدٌ فقلتَ : المَنيِّ ؟ أيْ: القُرشيُّ أمِ الأنصاريُّ ؟ والمنيانِ والمنيونَ ، فيكونُ الجوابُ : القُرشيُّ ، [والقُرشيّانِ (١)] والقرشيّونَ (٢) ، وإذا قالَ : رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو قلتَ : مَنْ زيدَ ابنَ عمرٍو ، وَمَنْ زيدُ بنُ عمرٍو ؟ .

قال الاستاذ أبو الحسن بن خروف - رحمه الله - إنَّ الحكايةَ بـ "مَن" تكونُ في الأعلامِ والكُنَى والألقابِ تَحكيها مجرورةً ومرفوعةً ومنصوبةً، فتُترَكُ في الحكايةِ عندَ السُّؤالِ على ما كانتْ عليهِ في الموضِعِ الذي نُقلتْ منهُ ، والاسمُ المخفوضُ والمرفوعُ والمنصوبُ في موضِعِ رفعِ خبرِ "مَنْ" ، وتُقدِّرُ في المرفوعِ منها رفعًا عن هذا الضمّ الذي فيهِ ، كما قدرْتَ في المخفوضِ والمنصوبِ ، وحَسُنَ ذلكَ / مِنَ الإعرابِ فيها، ألا ترَى أنَّ أيًّا لا يُحكَى بها شيءٌ لمّا كانتْ ١٥٧/
مُعربةً ، فلم تَقلْ أيَّ زيدًا ولا أيَّ زيدٍ ، وكلُّ العربِ مُجمِعونَ على الإعرابِ بعدَ أيٍّ لظهورِ الإعرابِ فيها .

والعِلّةُ في حكايةِ الأعلامِ تغييرُها عن أصلِها عندَ ابنِ بابشاذ (٣) ، وردَّهُ ابنُ خروفٍ عليهِ ، وزعَمَ أنّهُ فاسدٌ واختارَ هوَ أنَّ العِلّةَ في حكايتِها كثرةُ الاستعمالِ ، وتركُ تنوينِها معَ ابنٍ واتباعُها لهُ في النّداءِ في قولِهِمْ : يا زيدَ بنَ عمرٍو ، وكما رُخِّمتْ لذلكَ .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الكتاب ٢/ ٤١٥ قال سيبويه :"وذلك قولك : رأيتُ زيدًا فتقولُ المَنيَّ فإذا قال : رأيتُ زيدًا وعمرًا قلتَ : المَنيَّيْن ، فإذا ذكرَ ثلاثةً قلتَ : المَنيّينَ وتَحملُ الكلامَ على ما حَملَ عليهِ المسئولُ إن كانَ مَجرورًا أو منصوبًا أو مَرفوعًا كأنكَ قلتَ : القُرشيَّ أم الثقفيَّ".

(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ ، مخطوط لوحة ٢٣٥ .

وما كَثُرَ استعمالُه منها كونُ ترخيمِهِ ألزمَ ، وعندي أنّ الذي قالَه ابنُ بابشاذ - رحمه الله - في علّةِ ترخيمِ الأعلامِ علّةٌ مناسبةٌ مِن جهةِ أنّها مُغيّرةٌ عن أصلِها حتّى صَحّحوا معتلَّها في نحو : "مَريم ومَدين ومَكوزة" ، وفكّوا ما يجبُ إدغامُه لقيامِ علّةِ الإدغامِ "كمَحْبَبٍ" ، ألا ترى أنّ المثلَين إذا اجتمعا صحّ الإدغامُ ، وكذلكَ إمالتُهم الحجّاجَ من غيرِ موجبِ إمالةٍ ، فلمّا وُجدَ فيها هذهِ الأشياءُ على خلافِ نظائرِها ممّا فيها موجباتُ التّغييرِ ولم تُغيَّرْ هيَ علمْنا أنّ ذلكَ في الأعلامِ ؛ لأنّها مُغيّرةٌ في أصلِ وضعِها بنقلِها منَ الأجناسِ أو الاشتقاقِ والتّغييرُ يُؤنِسُ بالتّغييرِ .

ووجهُ المناسبةِ بينَ الحكايةِ والعَلَمِ أنّ العَلَمَ قد خرجَ بما ذكرناهُ عن مقتضَى أصلِه ، كذلكَ خرجَ في الحكايةِ عن مُقتضَى موضعِه منَ الإعرابِ ، ألا ترَى أنّك إذا قلتَ في الحكايةِ : مَنْ زيدٍ ؟ في حكايةِ مَن قالَ : سررتُ بزيدٍ ، فمَنْ مُبتدأٌ وزيدٌ خبرُه فقدْ خرجَ زيدٌ مِن قولِه : "مَنْ زيدٍ" على ما يجبُ له مِنَ الرفعِ الذي يجبُ لخبرِ المبتدأ وجُعِلَ مَخفوضًا ، أفينكرُ أحدٌ أنّ هذا خروجٌ عنِ الأصلِ ؟ كما أنّ الأعلامَ في أصلِها خارجةٌ عن أصلِها بالنّقلِ .

وأيُّ مُناسبةٍ بينَ الحكايةِ وكثرةِ الاستعمالِ ؟ ، فليتَ ابنَ خروفٍ جعلَ كثرةَ الاستعمالِ مِن توابعِ العلّةِ المُسوِّغةِ للحكايةِ ، وهيَ نقلُها عن موضوعِها ويكونُ كثرةُ استعمالِها يُحدثُ فيها تخفيفًا حتّى يكونَ ذلكَ التّخفيفُ مُسوِّغًا لأنْ يكونَ لفظُ إعرابِها على خلافِ مُقتضاهُ مع ما في الحكايةِ من حفظِ الأصلِ المنقولِ عنهُ .